



ثقافة وعلوم إنسانية لكل الشعب



دكتور سامي عصا صه

أسرار الانفصال مصر... وسوريا



التراث والعلوم الإسلامية لكل الشعب

تصمم رعدن مؤسسة

دار الشعب

للمحافة والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة

ومدير عام التحرير

أحمد شوقي القيسي

رئيس التحرير

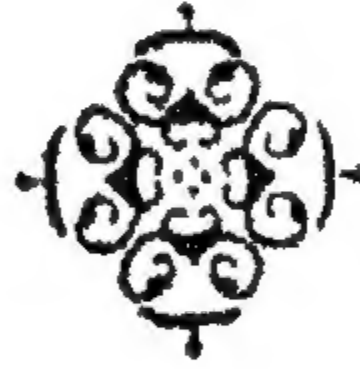
أنور زعلول

الإدارة: ٩٢ شارع قصر العيني - القاهرة

ت ٣٥٥١٨١٠ / ٣٥٥١٨١٨ / ٣٥٥١٨١٩

تلكس دولي: ٢٥٧٤

سُظِل القاهرة .. دأبما قلب العروبة والإسلام
الناض .. تذبوا مكانها التاريخية والحضارية ..
إن عالم الفكر والثقافة والنشر !!



الإشراف الفني :

م. محمد أبو ليلة

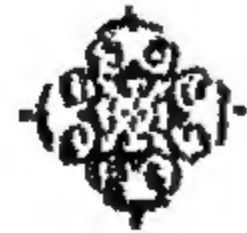
حسن أحمد خليل

سكرتارية التحرير :

شروت الشعر اوى

أنور عبد الدايم

محمد يوسف السيد





أسرار الانفصال تصريح... وسوريا

د. سكاكي عصا صبة

إهداء

أقدم كتابي هذا الى أولئك الناس الذين لا يعقدون على
من لا يماشيهم في الرأي والاتجاه •

أقدمه الى أولئك الذين لا يتشبهون بقناعاتهم ولا يتعصبون
لها على انها هي الصحيح المطلق •

وأقدمه الى هؤلاء الذين لهم من الجرأة ما يكفي لأن
ينتصروا على أنفسهم فيبدأوا مواقفهم ان رأوا في المواقف
الأخرى اقترابا أكثر من الحقيقة والصواب •

أقدم كتابي الى كل هؤلاء ، لأنهم يمثلون أمتن الجسور
التي تعتمد عليها البشرية في الوصول الى الخير والحق والايمان •

كلمة الناشر

كانت تجربة الوحدة بين « مصر » و « سوريا » تجربة فريدة ومتميزة ، وإذا كانت هذه التجربة قد فشلت في الصمود كنواة للوحدة العربية الشاملة ، فإن هذا الفشل كان بمصلحة طبيعية لظروف وسلوكيات أدت إليه ومن هنا فإن تقييم هذه التجربة - من خلال كافة وجهات النظر - هو المدخل المنطقي لتحديد الأسس الموضوعية التي يمكن أن تكون بمثابة العناصر الإيجابية لنجاح التجارب الوحدوية ! •

وايماننا منا بأن الحوار الموضوعي الهادئ هو أفضل الوسائل للوصول الى النتائج الصحيحة ، فاننا نقدم اليوم هذه الدراسة التي تمثل حصيلة جهد مضمّن بذله السيد المؤلف في محاولة للوصول الى اجابات محددة على العديد من علامات الاستفهام الحائرة التي حالت اعتبارات وظروف عديدة دون التوصل الى اجابات مقنعة بشأنها •

ومؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر اذ تقدم هذه الدراسة الهامة للقارئ المصري والعربي يهملها أن تؤكد أنها تمثل وجهة نظر كاتبها في الأساس •• أما الاتفاق أو الاختلاف مع المؤلف فهو نواة الحوار الذي نأمل أن يكون طرحه مواكبا لعودة مصر الى مكانها الطبيعي مع الأشقاء في جامعة الدول العربية ، كما نأمل أن يكون حوارا موضوعيا يتجاوز

الكثير من الحساسيات والمحاذير .. حتى يمكن تقييم التجربة بشكل موضوعي وعادل لأنها تجربة ترقى على الأشخاص بل حتى على الاقطار .. فنحن نؤمن بالفعل أنها أول تجربة تطبيقية لفكرة القومية والوحدة والدولة العربية الواحدة .

وتبقى للناس كلمة أخيرة .. وهى أن هذه القضية وغيرها من القضايا المعاصرة .. مازالت تطرح : وبالحاح شديد - ضرورة احياء مشروع اعادة كتابة تاريخنا المعاصر بشكل موضوعي ومقنع خصوصا اذا ما وضعنا فى الاعتبار حجم الخيرة الشديدة التى يعانىها أبناء الجيل الحالى الذين عاصروا تجربة الديمقراطية والصحافة الحزبية التى فتحت الباب على مصراعيه لكل شهود الأحداث لتقديم وجهات نظرهم المتباينة فى العديد من القضايا التى مازالت تعتبر قضايا خلافية حتى الآن ! .

ومن هنا تكمن أهمية الحوار الموضوعي الهادئ كمقدمة أساسية لاعادة كتابة التاريخ بعيدا عن المحاذير والحساسيات ! ومن هنا أيضا تكمن قيمة نشر هذه الدراسة كمقدمة للحوار المنشود حول أحداث اختلف حولها الرواة ومازالت تحتاج الى المزيد من الدراسات والابحاث التى تسهم فى القضاء الضمور على العديد من الأحداث التى طواها التاريخ دون أن يزاح الستار عن جوانبها الغامضة حتى الآن !

((أحمد شوقي القيسى))

هل الدافع هو الخوف؟

يشمل كتابى هذا دراسات عن قضية معقدة ومتشابكة جدا . لقد اعتمدت فى كتابته على مختلف المراجع العربية والأجنبية المذكورة فى مكان آخر . ولكن هل يعنى ذلك كمال مضمون الكتاب ؟ . كلا ولا ريب . فالكمال لله . وأنا لا ادعى العصمة فيما ذهبت اليه وما توصلت اليه من النتائج لأن ثمة معلومات كثيرة أخرى لدى سياسيين وضباط وصحفيين عن هذه المرحلة تصحح أو تؤيد ما جاء فى هذا الكتاب . ان الواجب الوطنى يتطلب من هؤلاء الخروج عن صمتهم لأن الصمت جزء من خيانة التاريخ وخيانة المصلحة الوطنية التى من أجلها عملوا وضربوا .

اننا نرفض الجواب التقليدى السهل الذى يردده هؤلاء اذ يقولون : « لاسباب الأمن القومى لا نستطيع ذكر كل شىء » . فعبدو الوطن الذى يريدون حجب المعلومات عنه يعرف عنهم أنفسهم وعن معلوماتهم أكثر مما يعرفون . ولا يوجد سلاح نستطيع به الدفاع عن تاريخنا وقضيتنا الا بنشر المذكرات بحذافيرها مهما بلغ الألم الذى قد يسببه نشرها . وكل معلومة مهما كانت صغيرة فى نظر العالم بها تفيد فى تقييم اوضاع البلاد وتمنع العدو من استخدام الاسرار فى ابتزاز المسؤولين . . . قدامى كانوا أم جدد . وليس من الضرورى كون كاتب مذكراته من ذوى الشأن فى السياسة . فعمل صغير لجندى فى فترة حرجية قد يعطى توضيحا هاما لقضية كاملة .

يعود عدم تجاوب صنّاع الأحداث السياسية مع كتابة مذكراتهم الى أسباب مختلفة منها الكسل وعدم الرغبة بازعاج

النفس ومسك القلم واجهاد الذاكرة والعودة الى الاوراق القديمة . ومنهم من يمج الكتابة اصلا ولا يرغب بالادلاء بمعلوماته لاناس يسكبونها فى كتاب ثمين . ومنهم من اصيب بحالة من القرف المزوج مع الاحباط فلم يعد يريد سماع أية كلمة تمت الى السياسة بصلة ، ويرى أن الكتابة لن تنفيد . ومنهم عدد لا يستهان به ولا بما يعرفونه ممن شارك فى صنع الحدث السياسى من المستوى الصغير والوسط والكبير بل ومن المستوى الخطير جدا ، لكنه يصمت بالرغم من أن آخرين كتبوا مذكراتهم ونشروها وتعرضوا لهم بما يؤذيهم ويعرض بسمعتهم كل التعريض . انهم يتحملون كل انواع الأذى الاعلامى بسمعتهم بل والمساس بشرفهم دون التجرد على الدفاع عن أنفسهم لأن « فى بردعتهم مسلة » . . . فلو تفوه أحدهم بدفاع عن نفسه لنشر خصومه خصوصياته الشائنة على الملأ ! . . فأعمالهم هذه حين كانوا فى مراكز القوى مسجلة عليهم خير تسجيل ، ان هؤلاء معرضون للابتزاز الصامت فيكتمون أفواههم بأنفسهم خائعين . لكنى انادى الجميع وانا شدهم ، وخاصة هؤلاء المعرضين للابتزاز أن ينشروا كل ما يعرفون . ليكتبوا المعلومات الصادقة حتى على انفسهم وعن زلاتهم ، اذ لا يوجد فى نظرى ابلغ من الكلمة الصادقة لتعفو الشعوب عن الاخطاء والتجاوزات ممها بلغ جرمها . ان الشعب سمح ينسى الأذى ، وان المروءة رمز من رموز العرب . والعرب قالت : ان العفو عند المقدرة احسان .

د . سامى عصاصة

SAS - Intern. GmbH
Post Lagernd
8022 Grünwald
West Germany

ملاحظة للمؤلف :

نعتقد بوجود وجهات نظر كثيرة تضيف أبعادا جديدة من أجل الحقيقة . فمن يريد الاسهام فى ذلك يرجى مكاتبة المؤلف الى اسمه . والعنوان :

تقديم

حين نعالج أسباب الانفصال بين مصر وسورية نجد أنفسنا في مواجهة تزيد في سخونتها عن درجة الغليان مع أفكار مرفوضة للكاتب الكبير ، المعترف بقدره ، محمد حسنين هيكل الذي نرى في كتابانه تمجيذا لممارسات الديكتاتورية الفردية التي حكم من خلالها الرئيس والزعيم جمال عبد الناصر مصر ودولة الوحدة . ان هيكل يكاد يقدر فردية الرئيس . وما أن يبدو لنا وكأننا يريد تحميله مسؤولية قرار ما حتى نجده يسارع بانتحال الأعداء التي تبرئه وتبيض صفحته لترفعه الى مرتبة العصمة والسؤدد والكمال .

عندما نجد السيد هيكل يورد النص الكامل لرسالة ودية من « المخلصة جاكين » كندى تدغدغ بها مسامع « العزيز » ، الرئيس عبد الناصر شاكراً له هديته ، نجده في ذات الوقت يتعمد اهمال كل سبب حقيقي لانفصال الوحدة ، ويتناسى وجهات نظر مواطنين مصريين آخرين في أسباب الانفصال بالرغم من انهم كانوا من مهندسي الوحدة بين سورية ومصر مثل السيد محمود رياض وعبد المحسن أبو النور ويتعمد اهمال مذكرات وآراء قادة آخرين للثورة في مصر مثل عبد اللطيف البغدادي ومحمد نجيب ، وحين نراه يتجاهل تاريخ الوثائق ويحذف منها ما يشاء تتأرجح ثقتنا بما يكتب .

ان القاء الأنوار الساطعة على الوثائق الأجنبية ، والتي تكشف رغبة الاستعمار بتخحية فلان من سياسيين العرب ليس بالضرورة تركية لهذا السياسي . فليس كل من تكرهه أميركا ينقلب بالضرورة وطنياً ، انما نتائج أعمال ذلك السياسي هي الفيصل الحق . ومن أساليب الاستعمار الماكرة لا يصل الرجل الذي يناسبهم الى رأس السلطة والى دفة الحكم هي الهجوم المسعور عليه .

اننا تبين في كتابنا هذا مسؤولية الرئيس جمال عبد الناصر عن الاضرار التي لحقت بالوطن العربي وبفكرة الوحدة التي كانت ومازالت تتعزز بقيادة مصر وتحتاج لدورها القائد في الصف العربي . وان كتابنا « عريضة سياسية » ليعتبر تكملة طبيعية لمضمون هذا الكتاب .

((المؤلف))

المقدمة

من الشروط الأساسية لنجاح البحث في موضوع مشابه للموضوع الذي نعالجه في هذا الكتاب ، هو ان يتمكن الباحث من تقييم مختلف وجهات النظر التي تتناول هذا الموضوع • والأحداث التاريخية تحتاج عادة الى وقت طويل قبل أن تتوضح تفاصيلها ومعالمها ، مما يجعل الوصول الى الحقيقة أمرا صعبا بمكان • ولذلك نجد الباحثين ينتظرون السنين الطويلة على مرور حدث بعينه قبل أن يتعرضوا لكلام جازم عن هذا الحدث •

لكننا نستطيع الى حد بعيد اجتياز هذه العقبة لدى دراستنا لموضوع الوحدة الذي لم تمض على أحداثه سوى سنوات معدودات ، لأن التقلبات السياسية جاءت بجميع العناصر التي لها علاقة أصيلة بموضوع الوحدة الى حكم سورية ، بحيث تمكن كل من له وجهة نظر أن يعبر عن رأيه بصراحة ووضوح • فعهد الانفصال بين وجهة نظر العسكريين وأصحاب العمل والفئات التي تأذت من الحكم • بل إن الشيوعيين استطاعوا الى حد بعيد التعبير عن رأيهم في مستهل عهد الانفصال • أما البعثيون فقد تمكنوا من ابداء وجهة نظرهم بعد الثامن من آذار عام ١٩٦٣ • وأما الرئيس جمال عبد الناصر ، فلم يتوقف برهة عن تبرير موقفه ، وعرض وجهة نظره وبسطها على الرأي العام العربي بكل وسيلة في متناول يديه •

أكتب في هذا الموضوع لأنني عربي من سورية العربية التي تتحمل كل ما تتحمل من الاعاصير والهزات لأنها رفضت

المساومة حول أهداف العروبة البعيدة والقريبة . أما الأهداف القريبة فهي استئصال شأفة المرض الصهيوني . وأما الأهداف البعيدة فهي الاستقلال ثم الوحدة لكل الأقطار العربية .

وقبل أن أختتم مقدمتي هذه أرجو كل قارئ ألا يهمل قراءة الحواشي في أسفل الصفحات ، لأن هذه الحواشي تعتبر جزءا لا يتجزأ من متن الكتاب ، ولأنها تحوى فيما تحوى كثيرا مما يلقي النور على تواتر الأحداث .

شكرى الجزيل أقدمه الى أولئك الشباب الذين رفضوا أن أذكر أسماعهم علنا لئلا يبدو ذلك وكأننا الأمر دعاية لهم . وأشكر أيضا مدير المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت الذى مكنتنى من استخدام مكتبة المعهد الغنية بالمؤلفات والمراجع العربية والأجنبية التى تتناول تاريخ العرب الحديث .

قد أكون أصبت فيما ذهبت اليه ، وقد اخطىء أيضا ، فالعصمة لله . لقد طلبت الحقيقة وقصدتها دون أن افترض فيما كتبت الكمال . فان تمكنت من القاء الضوء على بعض الحقيقة ، وان كان كتابى يحث الآخرين والمسؤولين فينشروا المزيد مما يعرفونه ، لرضيت ، ولارتاحت نفسى ، ولحقق كتابى الهدف الذى أصبو به اليه .

« المؤلف »

تقييم لبعض المراجع التي اعتمد عليها المؤلف في كتابة هذا الكتاب :

يعتمد هذا الكتاب بصورة رئيسية على معلومات جاءت في المراجع العربية الرسمية وشبه الرسمية ، التي نشرت عن هذا الموضوع . لذلك فان قيمة هذا المؤلف تتعلق طردا بالموضوعية النسبية التي تمتلئ بها هذه المراجع . وتتعلق أيضا بمقدار تمحيص المؤلف للمعلومات التي جاءت في هذه المراجع ، وبمقدار الثقة بهذه المعلومات ، بعد مقارنة طريقة معالجة عديد من المراجع لموضوع معين . وفيما يلي نسوق نقدا لعدد من المراجع والكتب العربية التي اعتمدناها لدى كتابة هذا الكتاب :

كتاب : « أضواء على تجربة الوحدة » تأليف أحمد عبد الكريم .

في هذا الكتاب . نقراً مذكرات أحمد عبد الكريم عن عهد الوحدة . لقد كان عبد الكريم من الضباط الذين انخرطوا في حركة التحرير أيام أديب الشيشكلي ، وفي شهر تشرين أول من عام ١٩٥٥ أصبح عضواً في القيادة المشتركة للقوات المسلحة ، التي كان مركزها القاهرة . وقبل الوحدة أصبح عضواً في المجلس الأعلى للقوات المسلحة في سورية ، هذا المجلس ، الذي تشكل بعد عزل الجيش للواء توفيق نظام الدين ، وإحلال الفريق عفيف البزري رئيساً لأركان الجيش السوري . وفي أول عهد الوحدة اختاره الرئيس عبد الناصر ، ليكون وزيراً تنفيذياً للشؤون البلدية والقروية . ومنذ تشكيل الوزارة المركزية للجمهورية العربية المتحدة في تشرين أول من عام ١٩٥٨ حتى استقالته في أول شهر أيار من عام ١٩٦٠ ، كان وزيراً مركزياً لذات الوزارة . لذلك فانه

في مذكراته لا يعتمد على قيل عن قال ، إنما يروى من نبع
تجاربه وأحاسيسه الفعلية . أن أسلوبه في سرد مذكراته ،
لا ينم عن انسياق عاطفي متهور ، وقارىء هذه المذكرات يدرك
بعد طي عدة صفحات منها ، جدية كاتبها ، وبقائه ضمن حدود
العقل والواقع ، حين يسوق نقداً ما ، لشخص ما .

انه لمن خطل الرأي ، أن ينكر أحدنا أن كل سياسي يميل
الى تبرير وتجميل الأخطاء التي يرتكبها ، والى تركيز الأضواء
على أخطاء السياسيين الآخرين . ولكن علينا أن نلمس الفارق
بين كلام رجل ترك الحكم بمحض إرادته ، حين كان في أوج
مكانته ، وبين كلام رجل يتكلم بعد أن فرض عليه النزول عن
سلم الحكم . أن أحمد عبد الكريم تنازل عن الحكم
بمحض إرادته حين كان في الأوج .

إن النقد الذي يوجهه أحمد عبد الكريم الى الرئيس
جمال عبد الناصر ليس مختلفاً ، بل إن المؤلف لم يلمحظ مبالغة
تذكر ، في سوق هذا النقد الى الرئيس . إن القاء نظره على
مطلع الفصل الثاني والعشرين من هذا الكتاب ، يوضح بما يقطع
كل شك ، أن ناصري سورية قد تكلموا بكل وضوح ، ويحضور
الرئيس جمال عبد الناصر شخصياً ، فنقدوا عهد الوحدة
وساقوا كل النقاط التي سبق أن سردها عبد الكريم في مذكراته
المذكورة . وسنقرأ كل ذلك في سياق هذا الكتاب .

ولقد وصل الى علمنا من مراجع متعددة أقوال يركن اليها
عن تذبذب أحمد عبد الكريم بين اتجاهات سياسية
متباينة . فبعد أن كان طيلة خدمته في الجيش عضواً بارزاً
في التكتل الحيدري المعارض للبعثيين والشيوعيين ، أصبح بعد
الانفصال من دعاة الاشتراكية ، وخاض المفركة النيابية على هذا
الأساس ، واشترك مع الاستاذ أكرم الحوراني في التكتل النيابي

المعارض ، ثم بذل جهودا كثيرة مع زميله أمين النفوري لتشكيل حزب يساري جديد لم يتوضح معالم تشكيله حتى الآن لكننا حين اعتمدنا كتابه لم نتعرض الى هذه الملاحظات . بل اننا لم نتحررها لأنها ليست موضوع بحثنا ، وانما تعرضنا لما كتب متجردين عن مبادئ أخرى قد يكون تبناها أحمد عبد الكريم . ونؤكد اننا في اعتمادنا على كتابه الذي نمتدحه صادقين لا نتبنى الاتجاه السياسي الذي قد يكون أحمد عبد الكريم توصل اليه .

ان المنشورات الفوغائية التي نشرت في سورية عن عهد الوحدة ، وعن الرئيس جمال عبد الناصر ، أكثر من أن تحصر . نذكر منها : « رسائل مطلع » لكتابها أحمد شوقي الرفاعي و « الكتاب الأسود » لكتابيه نهاد الغادري . اننا لم نخفل بهذه المنشورات ولم نعرها اهتماما ، رغم ثقتنا بأنها تحوى حقائق هامة جدا . لكن الحقائق هذه ، وإنصاف الحقائق ، ضاعت في خضم من المبالغات والشتائم ، بحيث يصعب اصطفاء ثمين القول من غثه .

لقد نشرت المجموعة الوثائقية « تضال البعث » بفك وصول حزب البعث العربي الاشتراكي الى حكم العراق وسورية في شباط وآذار من عام ١٩٦٣ . ان مهمة هذه الوثائق ، هيلقاء النور على الدور الايجابي الذي لعبه حزب البعث العربي ، وحزب البعث العربي الاشتراكي ، من أجل القضية العربية ، والوحدة . ان السؤال الذي نستطيع طرحه على ناشري هذه المجموعة هو : هل هذه هي حقا كل الوثائق لدى الحزب ؟ ألا يوجد بعض الوثائق التي لم تنشر ، لكونها تشكل خلافا شاحبا على بعض نشاطات حزب البعث ؟

أما كراسة « تجربة الوحدة » التي نشرها الحزب بعد الانفصال بأسابيع قليلة ، والتي أعيد نشرها فيما بعد في الجزء السادس من « نضال البعث » ، فإنها لا تعطى مثالا صالحا عن موضوعية بحث المشكلة ، إذ ان القارىء يميل بعد الاطلاع على هذه الدراسة القصيرة ، الى الاعتقاد بأن سبب فشل الوحدة ، يعود فقط الى أن الرئيس جمال عبد الناصر ، لم يقبل مبدأ المشاركة في الحكم مع قادة حزب البعث العربى الاشتراكي . ويؤكد الحزب فى نشرته هذه ، أن الوحدة كانت ستبقى ، وتنمو وتترعرع ، لو أن الحزب لم يعزل عن الحكم . ونحن سنبين على صفحات هذا الكتاب ، أن الانفصال قد حدث لأسباب شتى ومتعددة الجوانب ، وأن عزل قادة حزب البعث لا يشكل الا واحدا من كثير . ولسوف نتعرض الى مسؤولية البعث فى أن آلت الوحدة الى الانفصال .

أما فى مصر ، فقد ظهرت عدة مؤلفات منها اثنان اساسيان ، يعالجان تجربة الوحدة وأسباب الانفصال . أما المؤلف الأول فهو : « ما الذى جرى فى سورية » . والكتاب من تأليف محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير صحيفة الأهرام ، التى تعتبر أكبر صحيفة عربية على الاطلاق ، وهذا الكتاب كان قد نشر فى صحيفة الأهرام على شكل مقالات دورية بعنوان : بصراحة .

ان أهمية هذا الكتاب تكمن فى ان محمد حسنين هيكل يمثل الصوت الذى يوصل الرئيس جمال عبد الناصر رأيه من خلاله يوميا الى الشعب . اننا لا نريد القول ، بأن كل كلمة يلفظها أو يخططها هيكل تكون قد صدرت عن الرئيس ، لكن الرئيس يستخدم فعلا قلم هيكل وصحيفته ، كلما أراد نشر خبر أو معلومات على رأى العام . وانه لمن المسلم به ، أن هيكل لا يمثل رأيا يخالف آراء الرئيس جمـال

عبد الناصر فى امور أساسية ومبدئية • ولذلك فان مقالات
بصراحة ، يمكن اعتبارها مطابقة لوجهة نظر الرئيس ، ولما يريد
قوله • أو لنقل ، أن الرئيس قد قبل بما جاء فيها ، ولم يعترض
على أن يشملها كتاب « ما الذى جرى فى سورية » فيما بعد •
لقد تعرض هيكى فى كتابه المذكور لحوادث
ولاجتماعات لم يكن قد حضرها • وانه ليصفها بوضوح شديد
يكسبها حيوية بارزة ، مما يدعو الى الجزم ، بأن هيكى
اما استقى المعلومات من النبع مباشرة ، والمقصود هو الرئيس
عبد الناصر ، أو بمن يمثل هذا النبع • أو انه حصل على
بروتوكولات هذه الاجتماعات من مكتوبة أو صوتية مسجلة ،
وهذا ما نرجحه •

ينفى الرئيس جمال عبد الناصر فى مواضع متعددة أنه
تباحث مع هيكى فى مثل هذه المواضيع ، لكنه فى مواضع أخرى
يعترف بأنه على اتصال وثيق بهيكى ، وعلى علم بما سينشر فى
افتتاحيات صحيفة الأهرام •

ان السيد هيكى من ألمع صحفيى الوطن العربى • قلمه رائع
وأسر ومقنع • لو أمسك بخيط رفيع جدا من حقيقة لاستطاع
تضخيم الخيط الى حبل غليظ • لكننا نميز بين احترامنا لعظمة
قلمه واسلوبه الذى يصعب أن ينال وبين الأهداف التى يسخر
قلمه من أجل خدمتها وتحقيقها • لا شك فى أن السيد هيكى
عميق الادراك يتفهم التحركات التكتيكية لمعركة صحفية
واعلامية آنية فيصيفها بشكل يأسر القارئ • أما أن يخطط
لحرب بعيدة المدى فهو أمر لم تثبت قدرته عليه • لقد استخدم فى
كتابه المذكور ارقاما وأقوالا لها مفعول قوى لكنه أنى فقط •
ومفعولها يتناسب مع ذاكرة الجماهير الضعيفة فى حفظ أحداث
التاريخ • أما الباحث المدقق فيلمس التناقض بين الواقع وبين

مضمون كتاباته لمس اليد • وسنتعرض بتفصيل أكثر
لأمثلة متعددة فى سياق بحثنا فى هذا الكتاب •

هذا ولا نستطيع الاكتفاء بما قلناه عن السيد محمد حسنين
هيكل لأن مكانته فى مصر وفى كل الوطن العربى تتميز بصفات
متعاكسة • فلو صرفنا النظر عن عظمة قلمه وعمق تفكيره ،
وهذا أمر مفروغ منه ، نجد له مؤيدين بلا حدود ومعارضين
بلا حدود • حين نقرأ كتبه نجد فيها تزكية مستمرة للرئيس
جمال عبد الناصر ونلمس بوضوح تحليله الايجابى لأفكار
الرئيس وتبريره لتصرفاته واظهارها على انها أفضل ما كان يمكن
أن يكون فى تلك العهود • من يقرأ هيكل حين يعالج عهد
عبد الناصر يخرج بنتيجة تكاد تكون حتمية وهى أن الاتزان
والحنكة والحكمة وعمق التفكير هى القواعد التى بنيت عليها
التطبيقات العملية للسياسة الناصرية • ويشعر القارئ لكتابات
هيكل أنه هو خير مدرك ، بل ربما المدرك الوحيد لسياسة
عبد الناصر • • • وبالتالى يصبح هو القادر الوحيد على ترجمة
أفكار الرئيس الى واقع ، وعلى متابعة الطريق الذى سار عليه
الرئيس عبد الناصر • فلو بلغ تخمر ورسوخ الفكرتين السابقتين
الحد المناسب فى فكر الشعب لما تمعجنا من أن هيكل يصبح ولشئ
العهد الأفضل ، الذى ربما يعتلى عرش الحكم بالرغم من أن ذلك
يبدو بعيدا كل البعد عن المعقول • ولو حصل ما نخشاه لوجدنا
فى ذلك عودة الى عهد ظلام جديد • ونحن لا ننطلق فى رأينا
من منطلق التجنى وانما لنا مآخذ على كتاباته من حيث المضمون
وليس من حيث القالب • فبالإضافة الى العديد من المآخذ التى
سنجدها على صفحات الكتاب نورد هنا بضعة أمثلة دفعتنا الى
رأينا المذكور :

١ - لا يتعلق مثالنا الأول مباشرة بموضوع الكتاب انما يفرض علينا الحذر والانتباه لصحة الاقوال التى يكتبها هيكل وتطابقها مع الحقيقة زمناً ومضموناً . وفى الحلقة ١٢ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٥ صفحة ١٢ عمود ٢ من كتاب « سنوات الغليان يقول هيكل :

« وبعد وفاة « ستالين » . وبعد ما حدث فى مصر ضد الاستعمار ابتداء من اجلاء الانجليز عن قاعدة قناة السويس ، وحتى كسر احتكار السلاح والتصميم على بناء السد العالى - فان الاتحاد السوفيتى بدأ يراجع نفسه . وعندما قام « خروشوف » و « بولجانين » بزيارة الى « بورما » يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ فان كليهما عاد الى موسكو بافكار جديدة عن حركة التحرر الوطنى التى تقودها الطبقة المتوسطة فى بلدان العالم الثالث . وبمقتضى هذه الافكار فان حركة التحرر الوطنى أصبحت فى رأى موسكو قوة تقدمية معادية للاستعمار وممثلة لطموحات شعوبها » .

ولكن فى هذا القول خطأ نأخذه على السيد هيكل الذى يحدد على صلفحات كتابه الوثائقى التواريخ الدقيقة باليوم بل وبالساعة أحياناً . فالاتحاد السوفياتى لم يبدأ بمراجعة نفسه بعد زيارة بورما ولا بعد أحداث مصر اثماً قبل ذلك بكثير . وفى عام ١٩٤٩ رفع البروفسور الايديولوجى السوفياتى أ . ابو تكين تقريراً الى الرئاسة قال فيه : « ان البرجوازية الوطنية والمثقفين القوميين هم الذين يقومون بالدور القيادى فى حركات التحرير الوطنية فى معظم اقطار افريقيا . . . » فاذا راجعنا مضمون المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى السوفياتى الذى سبق زيارة بورما وأحداث مصر نجد أن مالنكوف يعلن فيها حق الشعوب فى اختيار ايديولوجيتها الخاصة بها .

٢ - لم نقرأ للسيد هيكل أى هجوم واضح وهادف على ديكتاتورية الرئيس - فلماذا ؟ - ان كتاباته الأخرى توحى باحترامه للمبادئ الديمقراطية ، لكنه حين يصل الى سياسة الرئيس الاستبدادية نجده يعللها ويبررها - فما هو موقف هيكل الحقيقي فى الديكتاتورية والفردية ؟ -

٣ - خلال الحملات العنيفة المتبادلة بين الرئيس عبد الناصر والرئيس خروشتشوف ظهرت مهاترات صحفية من الطرفين - وفى الحلقة ٢٤ من سنوات الغليان بتاريخ ٢٨/١٢/٣ صفحة ١٣ كتب هيكل عن احدى حملات البرافدا ما يلى :

« وبدأت جريدة « برافدا » الناطقة الرسمية بلبنان الحزب الشيوعى السوفيتى تنشر تفاضيل هذه الفضائح التى قالت انها جرت فى سجون الجمهورية العربية المتحدة - فقد نشرت « برافدا » ان زعيما شيوعيا شهيرا هو السيد « فرج الله الحلو » قد قتل بواسطة وضعه على « خوازيق » فى سجن المزة فى دمشق - وبعث « جمال عبد الناصر » ببرقية الى « عبد الحميد السراج » يسأل فيها عن الموضوع ، وكانت المفاجأة ان عبد الحميد السراج بعث من دمشق يقول ان الموضوع من أوله الى آخره ملفق لأن « فرج الله الحلو » توفى فى بيروت قبل سنتين من قيام الوحدة ، وان نعيها مستفيضا له نشر فى جريدة الحزب الشيوعى اللبنانى - كما ان بيانا رسميا من الحزب عن وفاته صدر عن امانة سر الحزب الشيوعى اللبنانى فى حينه - فكيف يأتى ذلك مع ما جاء فى جريدة « برافدا » يوم ٩ مايو ١٩٦١ ؟ » -

ولم تسكت « برافدا » وانما انتظرت يومين لتعلن ان زعيما شيوعيا آخر هو السيد « رياض الترك » قتل فى سجون الجمهورية العربية المتحدة - وكانت المفاجأة أن صحف لبنان

تشرت صوراً ، وأجرت احاديث مع « رياض الترك » ظهر منها انه مازال حياً يرزق وما زال يمارس نشاطه في بيروت .
وتشرت الصحف المصرية فضلاً عن الصحف اللبنانية صوراً واحاديث مع السيد « رياض الترك » ، ومع ذلك فان الحملة لم تتوقف رغم ان نائب وزير الخارجية المصري استدعى السفير السوفيتي في القاهرة ، ولفت نظره الى هذا التورط الذي وقعت فيه « برافدا » ووقعت فيه بعدها اذاعة موسكو .

وبذلك انص اختتم هيكمل هذا الفصل عن تورط البرافدا واذاعه موسكو . وهذا الاختتام امر عجيب ! عجيب لان فرج الله الحلو قتل فعلاً في سراديب التعذيب في اقبية المخابرات التابعة للسراج واذيبت جثته بالاحماض في تلك الاقبية بناء على نصيحة اللاجيء النازي الالماني الذي يعيش في دمشق تحت الاسم المستعار قيشر . ولقد اتهم بقتل الحلو عبد الوهاب الخطيب الذي لم يعط الفرصة للدفاع عن نفسه والذي يوضح المسؤولية الملقاة على نعسان زكار ويصف كيف ترك الحلو في حالة معقولة طالبا من عناصر المخابرات الكف عن تعذيبه ، فاذا بالعناصر تعلمه بالهاتف في ساعات الصباح بأن فرج الله الحلو قد مات بين أيديهم . وخلال حديثنا مع عبد الحميد السراج أكد لنا بالطبع موت فرج الله الحلو وأكد أيضا براءته من الجريمة وكيف فوجيء بذلك حين اعلمه اعوانه بما حصل ، وقال مدافعا عن نفسه : « لو كنت أردت قتله لما لجأت الى اذابة جسمه بالأحماض ولما تركت جثته في سورية انما كنت أوعزت بالقائها خارج الحدود . ففرج الله الحلو لم يدخل سورية باسمه الحقيقي انما بهوية مزورة ، ولا يوجد أى اثبات على انه دخل أراضي الجمهورية العربية المتحدة » .

لكن رائحة تلك الجريمة فاحت وتناقلتها الألسن علنا

وبقوة * ومن العناصر التي نشرت اخبار الجريمة المتخبرات
التابعة للقاهرة والتي كانت تتربق وتترصد تجاوزات وموبقات
متخبرات السراج * وخرجت انباء الجريمة الى لبنان وصحافتها
ثم الى مختلف انحاء العالم * فهل لم يسمع بها السيد هيكل ؟
أما عن رياض الترك ، فلم يكن آنذاك في بيروت كما يدعى
هيكل انما كان حقا في اقبية التعذيب * ولقد تعمد زملاء
رياض الترك اثاره اشاعة موته مما دفع أجهزة الاعلام الى
تكذيب الخبر « المدسوس » وينشر صور وأحاديث له تثبت انه
على قيد الحياة * وبظهور هذه التأكيدات لم يعد من السهل قتله
وانكار وجوده باذابته بالأحماض *

لذلك فنحن نرى انزيف في قول هيكل ! فما هو دافعه في
إبتلاع الجزء الأهم من الحدث بحيث يقلب الباطل الى حق والحق
الى باطل ؟ وهل دافعه الجهل بالحقيقة ، وهذا مردود عليه ، أم
انه يتواطأ مع الباطل ويمعن في تزييف التاريخ ؟

٤ - حين تطرق هيكل الى تفاصيل مؤامرة المواطن السوري
عبد الكريم الدندشي مع المتخبرات الأمريكية على الحكومة
الاثلافية في سوريا خلال عام ١٩٥٧ (الحلقة ١١ بتاريخ
٨٨/١١/٢ صفحة ٦ عمود ٢ و ٣) كتب :

« وقد ظهر في وقائع المحاكمة ان « كاسن » قال لـ « الدندشي »
في أحد اللقاءات بينهما ان الأمريكان اتفقوا مع السعوديين على
استمالة عدد من الضباط الموالين لمصر وكان هذا كله يجري
بالتوازي مع خطط رتبها السفير العراقي في بيروت
« عبد الجليل الراوى » وملحقه العسكري العقيد « صالح
السامرائي » وعدد من كبار السياسيين العراقيين * وتضم
وثائق المحاكمة صورة خطاب كتبه السيد « فاضل جمالي »
(وزير خارجية العراق) الذي قصد الى لبنان ، واجتمع بعدد

من السياسيين السوريين الضالعين في هذه المؤامرات كلها في فندق « الجبل الأخضر » في « برمانه » وقد وجه تقريره الى السيد « نوري السعيد » وجاء فيه ما يلي :

اشواق واحترامات وبعد :

فقد اجتمع عندي السيد صبري العسلي رئيس وزراء سوريا ، ومعه السيد ميخائيل اليان بحضور احمد مختار باشا ودام الاجتماع الى الواحدة ليلا ، وها انا النخص لفخامتكم الوضع على الوجه التالي :

١ - الجيش السوري هو مصدر عدم الاستقرار ، وضعف الحكومة ازاءه يجعله سيد الموقف .

٢ - الجيش السوري يخشى الاقتراب من العراق وتحقيق اتحاد بين العراق وسوريا لأنه يتصور ان العراق سيجرد الضباط من سلطاتهم .

٣ - الوزارة السورية الحالية ضعيفة وغير متجانسة .

٤ - السعويون يدبرون خطة لاحداث انقلاب لصالحهم .

معالجة الموقف :

١ - استعرضنا امكان ارسال جيش عراقي ، فلم نجد امكانا لذلك ، فلا توجد اتفاقية بين سوريا والعراق لمجيء الجيش العراقي لحفظ النظام الداخلي . ولا توجد اكثرية وزارية تجرؤ على القيام بهذه الاتفاقية حتى ولو كانت سرية . ولا توجد امكانية في الوقت الحاضر لاحداث أى تقارب بين الجيشين العراقي والسوري ولو بغرض التدريب والمناورات لأن الجيش السوري لا يطمئن لذلك ، ولا يمكن استغلال أى عدوان اسرائيلي على سوريا لأن ذلك قد يؤدي الى صراع دولي تكون الغلبة فيه لاسرائيل .

٢ - اذا كان لا يمكن ارسال جيش عراقي ، فيجب العمل على كسب الجيش السوري وتكتيله الى جانب اصدقائنا ، وهؤلاء لا يتوقعون مساعدات مالية كبيرة » .

ولكن فيما كتب نجد مغالطة تشويه الحقيقة ، ولا يهمنا اثر التشويه المباشر بقدر ما يهمنا الظل الذى يقع على جملة الاستشهادات فى كتابات السيد هيكل مما يدعو القارئ للحذر والانتباه . والخطأ الذى نشبته على هيكل ذو شقين : الأول هو ان احداث رسالة فاضل الجمالى سبقت مؤامرة الدندشى بثلاث سنوات ولا صلة لها بمؤامرة الدندشى . فالاولى وقعت فى ١٩٥٤ والثانية فى ١٩٥٧ ، ولقد حذف هيكل تاريخ الرسالة بالرغم من وجوده فى أول سطورها . والشق الثانى هو فى اقتباس رسالة فاضل الجمالى ذاتها ، فالاقتباس ناقص . والنقص يؤثر على انحراف معنى المضمون . والمعروف ان اقتباس وثيقة يجب أن يكون صادقا ، وان شاء المقتبس تجاوز جزء من وثيقة لتوجب عليه التنبيه الى ذلك . هذا و نورد النص الكامل لرسالة فاضل الجمالى على الصفحة ١٥٩ من هذا الكتاب .

٥ - فى العدد ٢٧٥٣٧ من عدد الأهرام الصادر بتاريخ ٤ مايو ١٩٦٢ نشر السيد محمد حسنين هيكل جزءاً من مرافعة المدعى العام فى دمشق على العميد فيصل سري الحسينى حيث وجه اليه اتهامات متعددة منها : دس الدسائس والتآمر المسبق وارتكاب افعال من أجل اثارة عصيان مسلح بهدف الانفصال وفسخ الوحدة . وطلب النائب العام للمتهم عقوبة الاعدام رميا بالرصاص .

تشكلت هيئة تلك المحكمة من العميد درويش الزونى

رئيسا ، وهو القانونى الوحيد الذى مارس مهنة القضاء ، ومن ضابطين أعضاء لا علاقة لهما بحيثيات القانون .

انشطر التحقيق الى شقين : الأول يتناول النشاط الذى قام به المتهم فى يوم ١٩٦١/٩/٢٨ والذى أدى فى نهاية المطاف الى انفصال سورية . والثانى يتناول التآمر المسبق مع جهة أجنبية لفسخ الوحدة .

اما الأول فلم ينكر العميد حسيني اشتراكه فيه بعد أن أكد له العميد موفق عصاصة بأن الهدف من الحركة هو الاصلاح تحت شعارات الوحدة برئاسة جمال عبد الناصر . ولا علاقة لهذا النشاط بأى اتصال بجهة أجنبية فى قليل أو كثير . ولقد حكم عليه على هذا الأساس .

لكن شق التآمر مع مرجع أجنبى لم يثبت انما طلب رئيس المحكمة تبرئته من تلك التهمة وكتب بالتفصيل المعروف بلغة القانون الأسباب والحيثيات التى أدت الى قناعته ببراءة المتهم . ومن هذه النصوص نقتبس ما يلى :

« حيث أن الأدلة التى توفرت فى هذه الدعوى لا تسمح بالحكم على المتهم فيحصل سرى الحسينى بجناية المؤامرة على إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بهوجب الدستور (المؤقت للجمهورية العربية المتحدة) وهى الجناية المنصوص عنها فى المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات » .

« وحيث أن نشاطه فى وقائع الجرائم المتهم بها لم يعد حضوره اجتماعا واحدا عقده فى دار المتهم زهير الحسينى ، وحيث أن الأدلة قد أثبتت أن المتهم فيحصل خرج من هذا الاجتماع مختلفا مع باقى المتهمين الذين حضروا هذا الاجتماع وقد شهد المتهم فيحصل عن اجتماعهم وخرج على اتفاقهم . »
« وحيث أن قبض المتهم فيحصل مبلغ ٥٠٠٠ ل.س من أخيه المتهم هشام بفرض صحته لا يجدى فتىلا فى تكون أركان جناية المؤامرة أو الاخلال بها . »

ومادام المتهم فيحصل لم يعقد اتفاقا مع باقي المتهمين للعمل على إثارة عصيان مسلح ومادام أعلن منذ سماعه بأعمال المتهمين وتآمرهم لأول مرة أنه لا يوافق على إثارة عصيان مسلح يهدف الى فصل وحدة اقليمى الدولة وانما ينبغى القيام باصلاحات داخلية وتصحيح أوضاع معوجة. انه بعد أن أعلن عن إرادته هذه أمام المتهمين منذ اتصاله بهم فلم يعد من المقبول اعتباره متعاوناً معهم ومشاركاً لهم في تحضير وسائل العصيان .

((أضف الى هذا أن الأدلة كلها تصافرت على أن المتهم فيحصل كف عن الاتصال بالمتآمرين حتى أنه عدل عن الاحتكاك بأخويه المتهمين زهير وهشام ، وأفهمهما أنه لا يرغب بالعمل معهما .

((ولهذا أرى أن الأفعال التى قارفها وثبتت يقينا لا تتجاوز حدود جنحة كتم معلومات عن جناية علم بها ولم يخبر السلطات المسؤولة ، وهى الجنحة المنطبقة على المادة ٣٨٨ من قانون العقوبات ، وهو جرم لم تدع به النيابة العامة)) .

ان ما يهمنا فى هذه الحادثة هو أن هيكل فتح صفحات الأهرام لنشر مرافعة الادعاء التى تتهم المواطن فيصل باقتراح جرم الخيانة العظمى ناسبة اليه ربط حركة ٢٨ ايلول بالدول الأجنبية ، انه نص مرافعة ادعاء وليس اثبات للتهمة . أما النص الذى يبرىء ذلك المواطن من التهمة ، هذا النص الذى صدر عن رئيس المحكمة شخصيا ، هذا النص الذى صدر عن الركن القانونى الوحيد فى هيئة المحكمة هذا النص الذى كتبه القاضى بعد قناعته القانونية أستنادا على استجواب كل الشهود واستجواب المتهم فيصل لمدة ثمانى عشرة ساعة مقسومة على ثلاث مراحل ، فقد غاب على ما يبدو فى ضباييات السيد هيكل فلم يذكره بحرف واحد .

- هنا ينفذ الصبر بطريقة هيكل التى تستعبط القارىء .
- هنا تفقد الوثائق مضمونها وتؤكد تحيز هيكل الواضح .
- فلا عجب من وجوب بذل كل الحذر تجاه وثائق السيد هيكل .

ولقد صدق العرب حين وصفوا ما يشبه أقوال هيكل بقولهم : « قول حق يراد به باطل » .

أما المؤلف الثاني فهو « محاضر محادثات الوحدة » ،
هذه المحادثات التي جرت في القاهرة بين وفود من العراق ،
وسورية ، ومصر ، لأحياء الجمهورية العربية المتحدة بأبعاد
جديدة ، بعد أن استلم حزب البعث العربي الاشتراكي زمام
الأمر في العراق وفي سورية ، ان قيمة هذه المحاضر لكبيرة
جدا ، لأنها تحمل بين طياتها « مهاترات نقاشية » تناولت عهد
الوحدة ، واشترك في هذه « المهاترات » الرئيس عبد الناصر
والمشير عبد الحكيم عامر ، وآخرون قياديون من مصر والسادة نهاده
القاسم وراشد القطيني وآخرون عن ناصريي سورية ، وبعض
المستقلين عن سورية ، ويمثلون حزب البعث العربي الاشتراكي
في العراق وفي سورية ، بما في ذلك مؤسسا هذا الحزب
الأستاذان ميشيل عفلق وصالح الدين البيطار . لقد أذيع نص
هذه البروتوكولات من إذاعة صوت العرب في القاهرة ، ونشرت
في صحيفة الأهرام متسلسلة ، وجمعت في آخر الأمر في مؤلف
وثائقي بعنوان « محاضر محادثات الوحدة » .

لقد طعنت بعض الأوساط بشمول ما جاء في هذه المحاضر .
أما نحن فلنا عليها الملاحظات التالية :

١ - لم نلمس ثغرة في مضمون المحاضر ، تشير إلى حذف
في بعض المقاطع . أما أن يكون حذف فصول بكاملها ، فهذا
أمر نستبعد .

٢ - تحوى هذه المحاضر ، ما ليس في صالح الرئيس
عبد الناصر إطلاقا . . . فكيف لم يوعز بحذفها قبل
إذاعتها أو نشرها ، ان كانت زيفت المضمون ؟

ان صحيفة البعث تدعى في إحدى افتتاحياتها ، عدم شمول
المحاضر لكل ما قيل ، ثم تطرح السؤال الوجيه التالي : كيف

استطاعت اذاعة صوت العرب ، بث مضمون مناقشة دامت -
حسب قول الأهرام - خمس ساعات ، فى ساعة ونصف ساعة
فقط ؟ •

اننا لم نسمع اذاعة هذه المحاضر الا بصورة متقطعة •
فان كانت اذاعة المناقشة المذكورة قد اقتصرت فعلا على ساعة
ونصف ، لكان أمر الحذف شيئا لا شك فيه ، ولكان علينا أن
نعجب بقدرة من سد الثغرات الناتجة ، لأنه قد أحسن القيام
بمهمته حين سبك النصوص مجددا •

لكننا نسأل فى ذات الوقت قادة حزب البعث فى سورية عن
السبب فى أنهم لم ينشروا من طرفهم النقص الذى لاحظوه ؟
ونحن لا نطالبهم بنشر حرفية النصوص المحذوفة ، وانما
بمضمونها التقريبى على أقل تقدير •

والمهم فى نقد البعثيين لهذه المحاضر ، أنه لم يطعن صراحة
ما نشر فيها ، وانما الشمول فقط • لذلك تكتسب هذه المحاضر
قيمة لا حد لها ، لأنها أصبحت ملزمة للجانب المصرى ، اذ انه
هو الذى نشرها ، على أنها صحيحة وشاملة لكل ما قيل ، وملزمة
لحزب البعث ، الذى لم يطعن بصحة الأقسام التى جاءت فيها •

ومن الكتب التى صدرت عن الوحدة فى مصر كتاب :
« عبد الناصر وتجربة الوحدة » لصالح نصير رئيس
المخابرات المصرية فى عهد الوحدة • يكتسب هذا الكتاب أهمية
من خلال الموقع الذى كان يحتله المؤلف • فموقعه من أقرب وأهم
المواقع بالنسبة للرئيس شخصيا • يشمل الكتاب أخطاء مختلفة
لا نستطيع وصفها بالمطبعية • فوضع نقطة أمام اسم وزير مثل

أحمد الجنيدى بدلا من أحمد الجنيدى ثم كتابة أمين النافورى بدلا من النفورى ثم عفيفى البزرى بدلا من عفيف ثم كامل زيتونة بدلا من كاظم زيتونة ثم نعيسان دكار بدلا من زكار أمر يؤثر على استقامة البحث ان لم يكن الباحث على اطلاع واسع • مع العلم بأن القارئ لا يستطيع الجزم فيما اذا كانت هذه هى كل الاخطاء •

هذا ولقد شمل الكتاب جملة شوهت الكتاب كل التشويه لنصاعة ونظافة مضمونها فالمؤلف يقول بحق :

« ومن المعروف أن تركيز السلطة فى يد واحدة يؤدى الى الانحراف وسوء استخدامها ، حتى لو كان من يملك هذه السلطة من أفضل الناس ، ذلك أن السلطة تخلق تطلعات لا حد لها وتقضى على روح الديمقراطية التى لا بد فى النهاية أن تؤدى الى ديكتاتورية » • صفحة ١٩٩

انها لفقرة مشرقة لا نستطيع الجزم بالهدف منها • فهل هى طعنة مستورة لديكتاتورية سيده القديم أم انها تعبير عن ندمه على الاساءات الشنيعة التى نفذها حين كان فى موقع التسلط والسلطة ؟ • ان صدور هذه الجملة عن هذا الكاتب بالذات هو طعنة نجلاء للقيم الاخلاقية والاجتماعية •

من الأشياء الهامة من مذكرات صلاح نصر هو تصويره لشخصية عبد الحميد السراج • ولا يهمنا تصويره هذا من حيث تطابقه مع واقع السراج بقدر كونه نسخة عن الصورة التى يحملها الرئيس عبد الناصر عن السراج • وفى الصفحة ٦٧ يقول عنه : « ... كان له قدرة فائقة فى أن يوحى الى كل القوى بأنه رجلهم ، لدرجة ان البحث كان يعتقد انه رجلهم دون

أن يكون تابعا لتنظيمهم » • وفى الصفحة ١١٦ يقول : « ان عبد الحميد السراج كان يتسلم توجيهات من عبد الناصر ... ان مواقف عبد الحميد السراج فى المجلس كانت تتسم بالنزعة الميكافيلية » • وفى الصفحة ١١٤ لا يتعرض صلاح نصر لصفات السراج الشخصية انما الى ارتباطه منذ ما قبل الوحدة بعبد الناصر اذ يقول : « وقد نشأت صلة بين السراج وعبد المحسن أبو النور كى يضمن وصول تقاريره الى عبد الناصر الذى سبق أن ربط نفسه معه منذ عدوان ١٩٥٦ مباشرة سعيا لتثبيت وضعه ، وبخاصة أن عبد الناصر أصبح له تأثير واضح يمتد الى سورية والبلاد العربية الأخرى » •

أما رأينا عن عبد الحميد السراج فنلخصه بأننا لا نشك بعدة ذكائه ، ولا فى وطنيته ، ولا فى جرأته ولا فى نظافة يده • لكننا نأخذ عليه أن سخر كل قدراته وقدرات معاونيه لخدمة ديكتاتورية مطلقة انحرفت عن الطريق السوى فاذا بالهدف الوحيدى ينقلب الى عكسه • وتأخذ عليه أن احاط نفسه بصمت عميق مكثفيا بأن يطعن بما يقوله فلان وفلان دون أن ينشر الحقيقة ودون أن يقول ما يجب أن يقال •

نص خطابي الرئيس جمال عبد الناصر يوم الانفصال

نفتتح هذا الكتاب بعكس المألوف فنورد نص خطابي الرئيس جمال عبد الناصر قبل الدخول في فصول الكتاب . فالخطابان يشملان نقاطا هامة تتناول الوحدة . ويوضح لنا الثاني منها بشكل خاص عنف رد فعل الرئيس الراحل على طلبات الضباط السوريين للإصلاح ، هذا الرد الذي نرى فيه قمة الخطأ الذي أدى الى فسخ الوحدة . وسيرى القارئ كيف ستتساقط الأفكار الواردة في الخطابين امام الوقائع وامام المآسي التي حصلت من ممارسات حكم الرئيس لدولة الوحدة .

ولا يجوز لنا توجيه اللوم الى الرجال الآخرين الذين التفوا حول الرئيس فأساءوا استخدام السلطات الممنوحة اليهم بعلمه أو بدون علمه . فعلى القائد الفرد أن يختار : اما ينفرد كليا بالسلطة كاملة ليصبح بالضرورة المسؤول الوحيد عن النتائج ، أو أن يسمح بتعدد الآراء والديموقراطية . ولقد حكم الرئيس كليا فأصبح هو المسؤول عن الممارسات وعن الفشل .

لا اعتقد أبدا بوجود من يشك في توفر عنصر الزعامة الفذة في شخصية الرئيس جمال عبد الناصر ولست ممن يشكك بالعمق الوطني لأهدافه البعيدة . ولا يجوز انكار دوره في بعث فكرة التلاحم العربي من الخليج الى المحيط بشكل أكثر شمولاً من أي عهد مضى ، فكان اذا القى خطابا استمعت له جموع الشعب العربي من الخليج الى المحيط بمعظم فئاته من مؤيديه أو خصومه بدءاً من طبقة المثقفين حتى نصل الى الفلاح أو البدوي اللذين يمسكان بجهاز راديو الترانزستور .

لكن الشعبية الرائعة للرئيس شيء وتقييم أعماله شيء آخر . فنحن نشكك بسلامة أسلوب الرئيس الراحل من أجل الوصول الى الأهداف الوطنية . وبذلك نفصل ونميز بين الاعتراف بقوة شخصيته مع احترام كيانه الموضوعي الفذ وبين رفضنا لأساليبه في أخذ القرارات وفي صحة اختياره للاعوان وفي استسلامه للدسائس من رجال المخابرات الذين اما تسببوا أو انهم نجحوا في جعله ينحرف عن جادة الصواب في أخذ القرارات .

هذا واننا في ذات الوقت الذي تؤكد فيه على شخصية الزعامة القيادية للرئيس تؤكد على أن هذه الصفات لا تعني بالضرورة نجاح القائد في الوصول الى أهدافه . قهتلر وثابليون نجحا في اكتساح معظم انحاء العالم المتقدم معتمدين على ولاء واستعداد عامة الشعب للتضحية من أجل شخص الزعيم ، لكن نهاية عهدي الزعيمين اقترنت بكارثة مفعجة لوطنيتهما . ونتائج أعمال الرئيس عبد الناصر لم تؤد الى الأهداف الوطنية للدول العربية انما باعدت الشقة بين العرب .

**خطاب الرئيس جمال عبد الناصر
بعيد الساعة التاسعة من صباح
٢٨ ايلول ١٩٦١ من اذاعة القاهرة :**

ايها المواطنون .. اتحدث اليكم من دار الاذاعة في القاهرة هذه هي اول مرة انتقل فيها الى دار الاذاعة لاتحدث الى الشعب .

في كل الظروف التي قابلتنا لم انتقل الى دار الاذاعة .. وكلنا اليوم نقابل ظروفنا تؤثر على الاهداف الكبرى التي كافحنا من اجلها .. فقد قامت بعض قوات الجيش في دمشق صباح اليوم وهي قوات صغيرة بالتحرك من معسكر قطنة واستولت على الاذاعة في دمشق وحاصرت مقر القيادة واذاعت بيانات متتالية .

هذا العمل يؤثر على وحدتنا الوطنية هذا هو ما دعاني الى ان انتقل الى الاذاعة لاتحدث اليكم .. في سنة ١٩٥٦ تعرضنا للعدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي مانقلتش الى الاذاعة علشان كنت اعرف ان علينا واجبات مقدسة نحو حماية بلدنا .. ولكني اتحدث اليوم من الاذاعة لأن ما حدث اليوم اخطر مما حدث في ١٩٥٦ .. ما حدث في ١٩٥٦ .. كان عدوان .. خارجي .. ما حدث اليوم هو عمل يؤثر على الاهداف اللي نادينا بها جميعا .. هو عمل يؤثر على كفاحنا الطويل في سبيل عروبتنا وفي سبيل امتنا العربية .. وهو عمل يؤثر على دعوة القومية العربية .. اللي استشهد من اجلها الآباء واستشهد من اجلها الاجداد .. هو عمل يؤثر على كل الشعارات اللي احنا رفعناها .. هو عمل يؤثر على حاضرنا ومستقبلنا .

أي انقسام في الوحدة الوطنية هو اخطر بكثير من أي عدوان خارجي .. الوحدة الوطنية كانت دائما لنا طلب مقدس وهدف عزيز .. الوحدة الوطنية كانت دائما لنا طلب مقدس وهدف عزيز .. الوحدة الوطنية كانت دائما هي الدرع الواقى لهذه الجمهورية العربية المتحدة ضد اعدائها اللي قاموا من اول يوم لقيامها والقضاء عليها .. الوحدة الوطنية هي اللي دعتنى النهاردة الى انى اتحرك الى الاذاعة لاتحدث اليكم .

العدوان الخارجى لم يدعونى بأى حال الى ان اتحرك الى الاذاعة لاتحدث .. الوحدة الوطنية هي آمال هذه الجمهورية .. تحركت بعض القوات من الجيش حاصرت قيادة الجيش .. استولت على الاذاعة واعلنت بيانات متعددة .. اربع بيانات .

مين المسؤول عن ان يحمى الجمهورية العربية المتحدة .. من هو المسؤول عن حماية الوحدة العربية والقومية العربية . البيانات اللي اذيعت تكلمت عن القومية العربية وتكلمت عن الوحدة العربية وتكلمت عن الوحدة المقدسة ولكن

هل العمل الذي قام به بعض أفراد الجيش الأول اليوم ينسجم مع الكلام عن الوحدة العربية . ينسجم مع الكلام عن الوحدة المقدسة . وينسجم مع أهدافنا التي نادت دائما بالوحدة العربية والقومية العربية . . ان أى عمل يؤثر على الوحدة الوطنية إنما هو ضربة في صميم الوحدة وهو ضربة في صميم القومية العربية قد يعتقد بعض الناس انى سأنتهز هذه الفرصة حتى اعلن فك الجمهورية العربية المتحدة . . انا غير قادر على فك الجمهورية العربية المتحدة . وليس من سلطتى وليس من شيمتى بأى حال من الأحوال ان اعلن فك الجمهورية العربية المتحدة . . او حل الجمهورية العربية المتحدة . . أعداءنا من أربع سنوات ينادوا بحل الجمهورية العربية المتحدة . اسرائيل بتنادى بحل الجمهورية العربية المتحدة . الاستعمار وأعوان الاستعمار ينادوا بحل الجمهورية العربية المتحدة . كل أعداء العرب فى كل مكان ينادوا بحل الجمهورية العربية المتحدة . . لا يمكن بأى حال من الأحوال ان انضم الى أعداء الأمة العربية ولا يمكن بأى حال من الأحوال ان انضم الى أعداء الوطن العربى . واقول انى اعلن حل الجمهورية العربية المتحدة . . انا مسؤول تجاه كل سورى وتجاه كل مصرى وتجاه كل عربى فى هذا الوطن العربى . . مسؤول عن هذه الجمهورية وعن حماية هذه الجمهورية .

كل فرد من أبناء الجمهورية العربية المتحدة مسؤول عن حماية هذه الجمهورية . . كل فرد من أفراد الجيش جيش الجمهورية العربية المتحدة مسؤول عن حماية هذه الجمهورية وعن أهداف هذه الجمهورية .

كل فرد من أبناء الوطن مسؤول عن حماية هذه الجمهورية وأهداف هذه الجمهورية لأن هذه الجمهورية هى طليعة الكفاح العربى . . وهى طليعة الوحدة العربية وهى قاعدة الكفاح العربى وهى قاعدة الوحدة العربية والقومية العربية .

سوريا كانت دائما هى التى بتنادى بهذه الأهداف . . دمشق كانت دائما قلب العروبة النابض التى ينادى بالوحدة العربية على مر السنين وعلى مر الأيام . دمشق كانت دائما هى القلعة الحصينة فى وجه الاستعمار وفى وجه أعداء الأمة العربية وفى وجه أعداء وحدة الوطن العربى .

كانت القلاع تستسلم ولكن سوريا لم تستسلم ابدا . ولكنها استمرت ترفع راية الوحدة العربية وراية القومية العربية عالية واستطاعت بتصميمها وبارادتها فى سنة ٥٨ ان تفرض هذه الوحدة وان تقيمها وان تضعها موضع التنفيذ وان تعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة .

وأنا غير قادر - أيها الأخوة - بأى حال من الأحوال ان اعلن نتيجة هذا العمل الطائش الذى قام به بعض الافراد الذين غرر بهم ان الجمهورية العربية المتحدة قد انحلت . . ان اعلن هذا النبأ ابدا بأى حال من الأحوال مهما جابهتنى من متاعب . . وقد جابهتنى متاعب كثيرة فى هذه السنين الأربع . جابهتنى متاعب ساعدت على

(م ٣ - اسرار الانفصال)

قيامها جميع القوى التي وقفت دائما على مر السنين ضد الوحدة العربية وضد القومية العربية ، فلن اكفر ابدا بالقومية العربية ولن اكفر ابدا بالوحدة العربية ولم اشعر الفسيق رغم المتاعب التي لاقيتها .

كلكم - ايها الاخوة - تعرفون كيف قامت الوحدة في سنة ٥٨ . . وكان الجيش السوري في هذا الوقت منقسما الى شيع واحزاب وكانت الانقلابات التي مرت على سوريا قبل ذلك معروفة لكل فرد فيكم . وكان اول اساس لهذه الوحدة الاساس الذي تكلمت عنه مع من تكلموا معي عن الوحدة الوطنية ، وبعد الجيش عن السياسة فان الجيش اذا تدخل في السياسة او تدخل فانه يقسم البلد الى شيع واحزاب . . الجيش اذا تدخل في السياسة او تدخل بعض افراد الجيش في السياسة فلا بد ان يتصدى لهم بعض الافراد الآخرين والى اين سيكون الحال والى اين سيكون المصير . ان الاعداء يتربصون بنا من كل جانب . . ان اسرائيل تتربص بنا . . ان الرجعية تتربص بنا . . ان الاستعمار يتربص بنا وقد كانت سوريا دائما هي هدف الاستعمار . . يهدف الى تقسيمها . . يهدف الى تقطيع اوصالها .

منذ ايام قلت في خطاب لي عن حديث لاحد الاحزاب الاسرائيلية في معركة الانتخابات . . لقد قالوا كانت هناك فرصة لنا حينما توالى الانقلابات في سورية حتى نستطيع ان نستولى على الاجزاء التي توجد بجانب بحيرة طبرية والتي يسيطر منها الجيش السوري على مواقع اسرائيل .

هذا هو الحال . ان اى عمل ضد هذه الوحدة العربية وضد الجمهورية العربية المتحدة انما هو عمل ضد كل فرد من ابناء هذه الجمهورية وضد كل فرد من ابناء هذه الامة العربية وضد الشعارات التي رفعها كل فرد منا وضد الاهداف التي عملنا على تحقيقها .

هذا - ايها الاخوة المواطنون - هو رد الفعل الاول لهذه الحركة التي قامت بها قوة صغيرة من قوات الجيش الاول في قطنة واني حينما تصفحت البيانات التي اعلنتها هذه القوة رايت انهم يتكلموا عن القومية العربية وعن الوحدة المقدسة . . ثم يتكلمون بعد ذلك عن الاستعمار . . كيف تكون هناك وحدة وكيف يكون هناك استعمار . . ان الكلام عن الاستعمار انما هو ترديد لما كانت تذيعه الدوائر الاستعمارية واعداء الوحدة العربية واعداء القومية العربية . . منذ اول يوم قامت فيه الجمهورية العربية المتحدة تعرضت جمهوريتكم الى حملات مستمرة . . الى حملات كلها افتراء بقصد التأثير في الروح المعنوية وبقصد احباط همة هذا الشعب . . ولكن هل اثرت هذه الحملات على همة هذا الشعب او على روحه المعنوية . او هل اثرت على الجيش الذي آلى على نفسه ان يحمي هذه الجمهورية ويحمي اهدافها . . انها لم تؤثر باى حال من الاحوال . . فالشعب هو الشعب الذي نادى دائما بالقومية العربية والوحدة

العربية .. والجيش هو الجيش الذي أقام هذه الجمهورية العربية المتحدة ليضع
أهداف الشعب وشعاراته موضع التنفيذ .

واليوم - أيها الأخوة - إذا قامت قوة صغيرة من قواتنا المسلحة لتقوم بهذا
العمل وتضرب الوحدة وتضرب الأمل الكبير ثم لتضرب شعار القومية العربية ثم تعلن
في بياناتها أنها قامت بحركتها من أجل الوحدة المقدسة ومن أجل سوريا الثائرة ..
قامت تثار .. كيف يثار العربي من العربي .. كيف يثار العربي وهو يعمل ضد
شعبه وضد وطنه وضد أبناء بلده .

كيف نقول أننا نثار ونحن نقسّد أهداف أعداء الجمهورية وأعداء القومية
العربية .

اننى - أيها الأخوة المواطنون - أشعر بالأسف وأنا أحدث اليكم في هذا
الصباح هذا الحديث لأنى ولأول مرة أشعر بالوحدة الوطنية وهى تتأثر بتحريك قوة
الجيش الأول من معسكرها في قطنة لتحاصر القيادة في دمشق ولتستولى على الإذاعة
ثم تديع بعد ذلك بيانات تتكلم عن الوحدة المقدسة وعن الوحدة العربية من المحيط
الى الخليج .. ثم بعد هذا تتكلم عن القرارات الثورية وتقول أن الحكومة أصدرت
قرارات سمّتها ثورية والثورة منها براء . قرارات ظاهرها الرحمة وباطنها
العذاب .. إذن هذه الحركة التى قامت بها هذه القوة الصغيرة تقوم وتعلن أنها ضد
القرارات الثورية . القرارات الاشتراكية التى اعلناها .

من أجل من اعلنا هذه القرارات .. من أجل فرد من الأفراد .. أو من أجل
حفنة من الناس اعلنا هذه القرارات .. من أجل الشعب ومن أجل حقوق هذا
الشعب .. ومن أجل القضاء على الاستغلال ومن أجل القضاء على الاستبداد ومن
أجل إقامة عدالة اجتماعية .

لا يمكن لشعب باى حال من الأحوال أن يشعر بالحرية الحقيقية الا اذا شعر
بالعدالة الاجتماعية .

قامت هذه القوة الصغيرة واصلت هذه البيانات واذاغت هذه الاذاعات وماذا
هو موقفنا الآن ؟ اننا نريد أن نتجنب سفك الدماء .. ان قوات الجيش الأول في كل
مكان تتحرك الآن الى دمشق لتقاوم هذه القوة التى تعمدت على ارادة الشعب والتى
قالت لتهدد سلامة الجمهورية وانى اعلن ان استمرار هذه الحركة واستمرار هذا
العصيان يهدد لسلامة الجمهورية وتهديد لدعوة القومية العربية وتهديد لدعوة
الوحدة العربية ونكسة كبرى لثورتنا التى أيدت الشعب كله في كل مكان .

ان الجيش الأول في كل مكان في سوريا يتحرك الآن بعد ان صدرت له الاوامر
الى دمشق ليوقف هذه الحركة وليوقف هذا التمرد . ليوقف الطعنة التى توجه الى
قلب الأمة العربية وليوقف الطعنة التى توجه الى ظهر الأمة العربية وليوقف الطعنة
التي توجه الى الكرامة العربية والثورة العربية .

ولكن من أجل من تسفك الدماء ؟ .. ولمصلحة من تسفك الدماء ؟ .. ان الجنود الذين قاموا بهذه الحركة هم من أبناء الشعب . من أجل القرارات الثورية التي صدرت ؟ . من أجل هؤلاء الجنود . ليس الجندي الا الفلاح والا العامل .. ابن الفلاح .. ابن العامل .. تحديد الملكية من أجل الفلاح ومن أجل حرية الفلاح .. القرارات الثورية الاشتراكية من أجل العامل ومن أجل ان يكون له في وطنه المساواة .. المساواة الحقيقية .. المساواة الاجتماعية مع المساواة السياسية .

هذا - ايها - الأخوة المواطنون - هو ما أقوله .. لن اعلن أبدا بأي حال من الأحوال اني انتهر هذه الفرصة بعد المتاعب التي قابلتها لأعلن حل الجمهورية العربية المتحدة .. فأنا مسؤول عن هذه الجمهورية من القامشلي الى أسوان وأنا مسؤول عن كل فرد من أبناء هذه الجمهورية . وأنا مسؤول عن الأهداف التي أعلنتموها والتي قبلت تحقيقها معكم .. مسؤول عن الوحدة العربية وعن دعوة القومية العربية .. لن انتهر هذه الفرصة - ايها الأخوة - وأقول لتحل عنى المتاعب وأعلن حل الجمهورية العربية المتحدة أبدا .

لن أقول هذا بأي حال من الأحوال .. لن أقولها بإرادتي ولن أقولها رغم إرادتي لأنني آمنت بالأهداف التي أعلنها هذا الشعب .. آمنت بالأهداف التي أعلنتها الأمة العربية .. آمنت بالأهداف التي صممت سوريا على رفعها وعلى تحقيقها .. وقالت لي تعاون فتعاونت .. وقالت لي فلنتحد فاتحدت .. وقالت لي فلنسر في الطريق فسرت في الطريق .. وكنت أعرف - ايها الأخوة - في عام ٥٨ ان الوحدة بمفعولها الدستوري ليست بالأمر السهل ولكنها أمر صعب . وقلت هذا ان طالبوني بالوحدة في عام ١٩٥٨ .

قلت لهم فلنمهد للوحدة لأن الوحدة تحتاج الى تمهيد . الوحدة متاعب والوحدة مشاكل والوحدة امتزاج . قلت هذا ولكنهم قالوا لي أين الأهداف التي ناديت بها ؟ هل تنكر لهذه الأهداف قلت أبدا لا اتنكر لأهدافي ولكن ليطمئن قلبي وليطمئن قلبي على المستقبل .. وقالوا ماذا عن سوريا . هل تترك سوريا . ؟ هل تتركها لتتنازعها الاحقاد هل تترك سوريا لتضييع . ؟ قلت أبدا سوريا بالنسبة لي امي .. وان سوريا بالنسبة لي قطعة من الوطن العربي الذي آمنت به . وقلت انني اقبل الوحدة ولكنني حينما اقبل الوحدة فأنا لن افرض فيها بأي حال من الأحوال .. حينما اقبل الوحدة سأسير في طريق ثورتنا التي آلينا على انفسنا ان نحقق مبادئها . القضاء على الاقطاع والقضاء على سيطرة رأس المال والقضاء على الاحتكار واقامة عدالة اجتماعية واقامة جيش وطني قوى .. سرت في هذا الطريق المرسوم الذي أعلنه دائما وعملت على تحقيقه من أجل حرية الفرد ومن أجل كرامة الفرد في هذا الخط المرسوم وأنا اشعر اني بهذا احقق أهداف كل فرد من أبناء الجمهورية العربية المتحدة سواء في سوريا او في مصر .

واليوم - أيها الأخوة المواطنون - أشعر بالاسى وأنا اتحدث اليكم هذا الحديث بعد أن سارت جمهوريتنا في طريق العدالة الاجتماعية وفي طريق القوة وفي طريق البناء . أشعر بالاسى وأنا اتحدث اليكم وأنا أشعر أن الوحدة الوطنية اليوم تتحرك من القوات وبإعلان هذه البيانات . أنا اليوم أشعر بالاسى لأننى لا أتصور أن دماء العرب تسفك بأيدي العرب .

أشعر بالاسى لأنى لا أرى للدماء العربية أن تسيل . . أشعر بالاسى ولكنى فى نفس الوقت أقول ستبقى الجمهورية العربية المتحدة . . ستبقى طليعة الكفاح العربى ، وستبقى قاعدة للكفاح العربى . . ستبقى بفضل الشعب العربى ويفضل الجيش العربى . . ستبقى بفضل إيمان الشعب العربى ، وبفضل إيمان الجيش العربى . . ستبقى ولن تتحقق أهداف أعداء الأمة العربية . . لن تتحقق أهداف إسرائيل بضرب الوحدة العربية والقومية العربية . . لن تتحقق أهداف الاستعمار بضرب الوحدة العربية والقومية العربية . . لن تتحقق أهداف الرجعية بضرب الوحدة العربية والثورة الاشتراكية . . لن تتحقق هذه الأهداف . إنما الذى سيتحقق فهو هدفكم أنتم . . أنتم الشعب العربى الذى كافح من أجل الأمة العربية . . ومن أجل الوحدة العربية . . ومن أجل القومية العربية . . الذى سيرتفع هو الأهداف التى أعلنتموها أهدافكم فى الوحدة . . فقد كانت سوريا دائماً هى قلب الوحدة . . كانت سوريا هى قلب العروبة ، وكان الشعب السورى هو الذى رفع الاعلام دائماً من أجل الوحدة . ومن أجل العروبة حينما نكست جميع الاعلام . . أن اعلامنا - أيها الأخوة - اعلام القومية العربية لن تنكس ، فالشعب العربى لن يقبل أبداً أن تنكس ثورته . . ثورته السياسية وثورته الاجتماعية ، والله يوفقكم - أيها الأخوة .

والسلام عليكم ورحمة الله .

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الذى القاه فى القاهرة فى الساعة السابعة
من مساء يوم ٢٨ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦١ :

أيها المواطنون :

لقد كان أول ما فعلته هذا الصباح هو أن ذهبت الى دار الاذاعة لاطلع الشعب
على حقيقة ما يجرى . وانى اعود الآن مرة أخرى الى مخاطبتكم لانى اريد أن تعرفوا
جميعا من تفاصيل الموقف مثل ما أعرف .

ان التمرد المؤسف الذى حدث صباح اليوم فى دمشق أمر بالغ الخطورة بالنسبة
للجمهورية العربية المتحدة وبالنسبة لاستقرارها وبالنسبة لقدرتها على تحقيق
آمال شعبها .

اريدكم أيها الأخوة جميعا فى هذه اللحظات أن تعرفوا كل شىء وأن يكون بحسبكم
للموقف مع بحثى له وقراركم فيه مع قرارى .

لقد اخبرتكم فى الصباح بما حدث . توالى البيانات فيها هجوم واضح على
الوحدة العربية وعلى الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى القرارات الاشتراكية .

كان البيان الثانى ، اتهامات باطلة . كان البيان الثانى ، كان انكارا لكل ما قامت
به حركة الوحدة العربية ، كان انكارا لكفاح الشعب العربى من أجل الوحدة العربية
وهو انكار لتضحيات الشعب العربى من أجل الوحدة العربية ، وهو انكار لكل
المبادئ ولكل القيم التى آمننا بها والتى كافحنا فى سبيلها . هذا البيان الذى
تصدى للقرارات الثورية الأخيرة ، التى نادت بالعدالة الاجتماعية والتى نادت
بالقضاء على الاستغلال ، والتى نادت بالقضاء على الاحتكار ، والتى نادت باقامة
عدالة اجتماعية واقامة المساواة بين ربوع هذه الأمة . وكان من الواضح ان هذا
القول ، لا يمكن أن يقال الا من رجعى ، الا من متآمر مع القوى الرجعية والقوى
الاستعمارية . ولم يكن الشعب السورى - أيها الأخوة - أو لم يكن شعب الجمهورية
العربية المتحدة الا الشعب التقدمى الذى يعمل على أن يعطى على أهدافه فى الحرية
والمساواة ، أهدافه فى العدالة الاجتماعية .

لقد كافحتم من أجل هذه الأهداف ولقد رفعتم الشعارات دائما من أجل هذه
الأهداف ، قبل الوحدة وبعد الوحدة . ولم تكن الوحدة - أيها الأخوة المواطنون -
الا تحقيقا لهذه الشعارات ، والا خطوة فى سبيل وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ .
عدالة اجتماعية من أجل المواطن فى وطنه ، عدالة اجتماعية من أجل العامل فى عمله ،
عدالة اجتماعية ضد الاقطاع ، ومن أجل الفلاح ، من أجل كرامة الانسان .

كانت هذه هى آمال شعب الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت هذه هى الطريق
الذى سرننا فيه ، الحياة الحرة الكريمة لكل فرد لا اقطاع ، لا استغلال ، لا احتكار ،

لا سيطرة لرأس المال على الفرد لا ديكتاتورية لرأس المال ، وانما حرية وعدالة اجتماعية ، عدالة اجتماعية لنعيد بها حقوق الانسان . من اجل كل مواطن شريف من أبناء هذه الجمهورية العربية المتحدة من اجل كل مواطن يعمل من اجل ابنائه ومن اجل أن يكون لابنائهم في هذه الأمة الحياة الكريمة ، ولن يمكن للحياة الحرة الكريمة أن تتوفر الا اذا توفرت الديمقراطية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية . كان من اجل فداء الوحدة بالأرواح وبالدماء . . وهب الشعب أيضا في حلب ، هب يتظاهر هذا - أيها الاخوة - هو ما هاجمه البيان الثاني ، الذي أذاعه الضباط المتمردون .

وبعد هذا - أيها الاخوة - هب الشعب في جميع انحاء سورية هب الشعب في دمشق ، فأظهر عن معدنه وعن اصالته ، ورفع الشعارات التي رفعها دائما ، شعارات من اجل الوحدة المقدسة ، وشعارات من اجل القومية العربية ، شعارات وينادي بأهدافه التي طالما نادى بها ونادى بها الآباء والأجداد ، بل استشهد من أجلها الآباء والأجداد ، لم يخف هذا الشعب الذي آمن بالجمهورية العربية المتحدة ، لم يخف من الدبابات التي تسلمت في الظلام ، أن الشعب حينما أظهر ارادته ، أظهرها في وضوح النهار . أن الشعب حينما أعلن الوحدة ، أعلنها في وضوح النهار وانني - أيها الاخوة المواطنون - انني لا يمكن بأي حال من الأحوال أن اتخلي عن هذا الشعب ، هذا الشعب الذي لم يتخل عن مبادئه ، والذي لم يتخل عن إيمانه ، إيمانه بالوحدة العربية وبالقومية العربية .

لا يمكن أن اتخلي عن الذين أيدوا الوحدة في هذا اليوم وفي هذه الظروف المؤسفة . لا يمكن هذا بأي حال من الأحوال .

لقد مضى بعض الضباط المتمردين وسيطروا على القيادة في دمشق وحاصروا المشير وحاصروا ضباط القيادة ولكنهم لم يتمكنوا أبدا من أن يحاصروا هذا الشعب ويحاصروا ارادته . ولم يتمكنوا أبدا من أن يحاصروا إيمان هذا الشعب ويقضوا عليه .

ولهذا فإن الشعب حينما انطلق في الشوارع يتظاهر انما انطلق على سجيته وعلى إيمانه . . لم ترهبه الدبابات التي تسلمت في الظلام ولم يرهبه التهديد المسلح ولم ترهبه البيانات التي أعلنت في إذاعة دمشق بأن الشعب ممنوع من التظاهر وأن المظاهرات سيقضى عليها بقوة السلاح .

لم يرهبه هذا أبدا لأنه شعب أصيل . لأنه عبر عن اصالته ، لأنه عبر عن إيمانه .

أيها الاخوة المواطنون :

أريدكم جميعا في هذه اللحظات أن تعرفوا كل شيء لقد مضى هؤلاء الضباط المتمردون وهم يحاصرون القيادة في دمشق ، مضوا في تزيف البرقيات . وزيفوا برقيات عن حلب ، ولكن حلب كذبت هذه البرقيات وأعلنتها عالية انها تتمسك بالمبادئ وتتمسك بالقيم وتتمسك بالشعارات التي سفكت من أجلها الدماء ، تتمسك بهذا كله ، أعلنت حلب هذا من كل روحها ومن كل نفسها . ولم تخف ولم تخف من الدماء ولم تخف من القوات المسلحة ولم تخف من الرصاص لم تخف حلب من أي شيء .

لم تكن هناك استجابة . هل خانت الشجاعة الرجال لم تخنهم الشجاعة لأن قائد منطقة اللاذقية حينما أعلنوا انه يؤيد هذا التمرد أعلن باسمه انه ضد هذا التمرد وضد هذا العصيان وانه يؤيد القومية العربية والمبادئ العربية الصحيحة السليمة .

وقائد حلب حينما أعلنوا انه يؤيد هذا التمرد لم تخن شجاعته . ولكنه قال اننى اؤيد المبادئ واؤيد المثل واؤيد ايمان هذا الشعب فى الوحدة العربية وفى القومية العربية .

ثار المتوردون - ايها الأخوة المواطنون - وارادوا أن يساوموا المشير عبد الحكيم عامر ، ارادوا أن يساوموه وارادوا ان يوافق على ما اذاعوه فى البيان رقم ٩ قالوا فى البيان رقم ٩ ان القيادة الثورية العربية التى دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربى وحماسها للقومية العربية وتأييدها لها ودفاعها عن مقوماتها تعلن انها لا تنوى المس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات وتعلن انها لمست عناصر مخربة انتهازية تريد الاساءة لقوميتنا فقامت بحركتها تلبية لرغبة الشعب . وانها عرضت قضايا الجيش واهدافه على سيادة المشير نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الذى تفهم أمور الجيش على حقيقتها واتخذ الاجراءات المناسبة لحلها لصالح الوحدة وقوة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة . وقد عادت الأمور العسكرية الى مجراها الطبيعى استنادا على ثقته بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول اللذين يحققان اهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة .

وانى اقول لكم - ايها الأخوة المواطنون - اننى كنت طوال هذا اليوم على اتصال مستمر بالمشير عبد الحكيم عامر بعد اذاعته هذا البيان . وان المشير عبد الحكيم عامر لم يوافق على هذا البيان وانهم كانوا يطلبون من المشير عبد الحكيم عامر أن يعلن بيانا ان الأمور قد انتهت . ولكنهم فى نفس الوقت كانوا يضعون المشير عبد الحكيم عامر تحت الحراسة المسلحة . بل أنهم طلبوا من قائد الجيش الأول الفريق جمال فيصل أن يعلن بيانا بانتهاء هذا العصيان ، وهذه الحركة ولكنهم فى نفس الوقت كانوا يسيطرون على القيادة فى دمشق ، ولكن الفريق جمال فيصل رفض أن يعلن هذا البيان ، هددوه ورفض أن يعلن . ورغبوه فرفض أن يعلن لانه كان يعتقد انه انما يخدع الشعب . رفض المشير أن يعلن هذا ورفض قائد الجيش أن يعلن هذا ، وعرضوا انفسهم للتضحية وعرضوا انفسهم للعدوان لانهم ارادوا أن لا يخدعوكم وان لا يفرروا بكم .

ايها الأخوة المواطنون :

ان الذى حدث صباح اليوم لا يقبل مساومة ولا يقبل حلا وسطا هكذا اؤمن وهكذا ارى واجبى فى هذه اللحظات . ان الجمهورية العربية المتحدة لم تقم على المساومة . لقد قامت على المبدأ ولم تقم على المساومة . والوحدة العربية - ايها الأخوة - لا تقيمها انصاف الحلول ولكن اقامتها التضحيات طوال سنين طويلة . التضحيات التى بذلها الشباب والشئ بذلها الأباء والأجداد .

انى - ايها الأخوة المواطنون - ارفض هذا المنطق . منطق المساومة ومنطق انصاف الحلول . ان النضال عندما تدخل اليه المساومات يفقد كل قداسة فيه ،

ولا يمكن أن نساوم عنى عروبتنا لا يمكن أن نساوم على قوميتنا ، لأننا إذا ساومنا على عروبتنا أو إذا ساومنا على قوميتنا أو إذا ساومنا على جمهوريتنا أو إذا ساومنا على كرامتنا فإنا نوقع في نفس الوقت - أيها الأخوة المواطنون - وثيقة عبودية هذه الجمهورية ، لأن هذه الجمهورية كانت دائما طليعه الكفاح العربى .

وكانت دائما قاعده للنضال العربى . وستبقى دائما - بعون الله وبإيمان هذا الشعب - طليعه للكفاح العربى وستبقى دائما بعون الله وبإيمان هذا الشعب - طليعه لكفاح العربى .

إننا - أيها الأخوة المواطنون - لا نقبل المساومة . فى سنة ٥٦ وصلنى انذار من ايدن وموليه . هذا الانذار كان يطلب منا ان نسلم فى ١٢ ساعة والا تتعرض بلدنا للتدمير والا تتعرض بلدنا للاحتلال ، مصر فى هذا الوقت ايه الى حصل فى القاهرة لا ايه الى حصل فى دمشق ؟ حينما خرجت لاذهب الى رئاسة الحكومة كان الشعب كله يقول لا مساومة . فلنحارب . فلنقاتل . فلنقاتل . لا نساوم على حريتنا لا نساوم على قوميتنا . لا نساوم على عروبتنا بأى حال من الأحوال . وماذا ابحال فى دمشق - أيها الأخوة المواطنون - فى هذا الوقت . فى سنة ٥٦ لقد هب الشعب العربى فى دمشق . لم ترهبه بريطانيا ولم ترهبه فرنسا ولم ترهبه اسرائيل .

ليقاتل بجانب الشعب المصرى لأنه كان يعلم ان ضياع الشعب المصرى وضياع مصر ضياع للعروبة وضياع لسيوريا فى هذا الوقت . كان يعلم ان الطعنة التى توجه الى مصر انما هى طعنه موجهة ايضا الى دمشق وموجهة ايضا الى كل حصن من حصون الوطن العربى فى كل مكان فى هذه الايام وقال لا مساومة لا مساومة . بل يجب ان نقاتل . نقاتل قتالا مستمرا من أجل حريتنا ومن أجل كرامتنا .

هذا كان خالنا فى سنة ٥٦ لم ترهبنا بريطانيا ولم ترهبنا فرنسا ولم ترهبنا اسرائيل . لم نساوم على حريتنا ولم نساوم على كرامتنا ولم نساوم على عروبتنا . فى دمشق وفى حلب وفى كل بلد عربى وفى القاهرة .

إننا - أيها الأخوة - لم نتأخر عن تقديم أى توضيحات منا حتى يستطيع الجيش ان يؤدى واجبه الأعظم . ان الأمة لم تتأخر عن تقديم هذه التوضيحات وكانت فى هذا وهى تقدم للجيش هذه التوضيحات تعلم وتؤمن ان الجيش سيكون دائما حافضا على أهداف قوميتنا العربية وعلى أهداف امتنا العربية . حافضا على جمهوريتنا العربية المتحدة .

وان التمرد الذى حصل صباح اليوم لا يمكن بأى حال من الأحوال ان يكون تعبيرا عن ارادة هذا الجيش الذى آمن به الشعب والذى ضحى من أجله الشعب حتى يسهلح وحتى يقوى وحتى يكون بين ربوع هذه الجمهورية الجيش الوطنى القومى .

ان الأمة اقامت هذا الجيش الوطنى القومى لتحمى أهدافها ولتحمى عروبته ولتحمى قوميتها ولترفع راية القومية العربية . فاذا تمردت بعض العناصر فهذا لا يعنى بأى حال من الأحوال ان الجيش قد تنكر للمبادئ التى آمنت بها الأمة لأن الجيش من الأمة . ولقد استمعنا فى اذاعات حلب ، ولقد استمعنا الى ان قوات الجيش فى حلب وقوات الجيش فى اللاذقية وقوات الجيش فى المناطق الأخرى

والقوات المسلحة لم تؤيد هذا التمرد . ان الذى قام بهذا التمرد كان قوة صغيرة من معسكر قطنة ، لم يؤيدها الشعب ، لم يؤيدها لأن أى حركة فى هذه الأيام انما تعتبر حركة رجعية ضد أهداف الشعب وضد مقوماته ، ضد آمال الشعب وضد أمانيه ، ضد الآمال التى نعمل من أجلها والتى نسير فى سبيلها .

لقد عانت - أيها الأخوة - عانت سوريا قبل الوحدة من هذه الهزات ولست اتصور بأى حال من الأحوال أن هناك فردا واحدا يقبل تكرار هذه الهزات . لا اتصور هذا . وأنا اعلن - أيها الأخوة - باسم الشعب العربى السورى الذى انطلق اليوم ينادى بإيمانه بالقومية العربية والوحدة العربية . باسم الضباط والجنود الذين استنكروا هذا العصيان ، اعلن فى هذه اللحظة اننى لا أقبل المساومة ولا أقبل حلا وسطا ، واملن ايضا - أيها الأخوة المواطنون - أن على واجبا كبيرا نحو أبناء هذه الأمة الذين اعلنوا تمسكهم بعروبتهم وتمسكهم بقوميتهم ، والذين اعلنوا تمسكهم بالوحدة العربية والجمهورية العربية المتحدة . والذين اعلنوا تمسكهم بالمبدأ . اننى فى هذه اللحظة - أيها الأخوة المواطنون - لا استطيع أن أقبل الا حكم المبدأ . والا حكم العقيدة ، حكم المبدأ الذى اعلنه الشعب العربى اليوم هنا فى مصر وفى سوريا فى دمشق وفى سوريا فى حلب وفى سوريا فى الجيش الأول الذى اعلن استنكاره لهذا العصيان .

لهذا - أيها الأخوة المواطنون - فانى اطالب كل مواطن من أبناء الجمهورية العربية المتحدة أن يؤدى واجبه فى خدمة المبدأ وفى خدمة العقيدة . اطالب كل جندى وكل ضابط من القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة أن يؤدى واجبه .

اكرر الآن . اطالب كل متمرّد يحاول مواجهة نفسه وروحه وقلبه وضميره ، واقول . يجب على كل متمرّد أن يتحمل مسؤولية التمرد الذى تورط فيه والذى أثر فى أمن هذه الجمهورية والذى أثر فى مستقبل هذه الجمهورية والذى أثر فى نضال شعبها الباسل ، شعبها الشجاع من أجل الحرية ومن أجل العدل .

أيها الأخوة المواطنون :

يا من آمنتم بالقومية العربية ، يامن آمنتم بالمبدأ ويامن آمنتم بالوحدة العربية ، اننى لن أقبل المساومة ، ولن أقبل حلا وسطا ولن اتخلى عنم أيّدوا اليوم الجمهورية العربية المتحدة والوحدة العربية . سسيروا فى طريق الحق ، سسيروا فى طريق العدل والله يوفقكم جميعا . والسلام عليكم ورحمة الله .

نظرة على الدول العربية في الشرق الأدنى

بعد احتلال السلطان سليم الأول لدمشق في عام ١٥١٦ ،
انتهى بالنسبة للعرب عهد استقلال وسيادة ، وعهد ازدهار
اقتصادي وحضارى • وابتداء عهد تبعيه للسلطان العثمانى ،
مما جعل كل تطور فى البلاد العربيه يتعلق بالقرارات التى
يبتت لى امرها فى المسطنتينية •

ولقد حكم العثمانيون العالم العربى بصورة مباشرة أحيانا ،
وبصورة غير مباشرة أحيانا اخرى • وفى سبيل دعم سلطانهم
الدنيوى على العالم العربى استأثروا بالخلافة فتوسعت قاعدة
تسلطهم لتشمل الحياة الدينية والروحانية لكل مسلم (١) •

أما فى عصور النهضة ، والفتح الأوروبى ، والتصنيع ،
والتقدم العلمى هناك ، والذى عاصره ضعف الامبراطورية
العثمانية ، فقد أصبح العالم العربى مركزا لصراع قوى ثلاثة :
— قوة الامبراطورية العثمانية ، التى لم تكن لتتخسر تلقائيا
عن العالم العربى ، خاصة بعد أن غطت سيطرتها وعلفانها
بمسألة الدين •

— قوة الممالك الأوربية المتناسكة ، المنظمة ، الناشئة ،
والتي تنشط بحثا عن مستعمرات ومناطق نفوذ •
— قوة الوعى العربى ، الناتج عن ادراك العرب لتردى
وضعهم ضمن الامبراطورية العثمانية ، اذا ما قورن بتاريخهم

(١) كان الفكر المصرى محمد فريد « يكفر » كل من يعارض الحكم العثمانى (انظر ساطع

العصر ، — ما هى القومية ؟ — صفحة ١٩٩) •

العتيد * وقد ساعد على نمو الوعي العربى التقدم والتوسع
الأوربى ، الذى بدأ يثبت وجوده على الساحل السورى ، وفى
مصر .

منذ نهاية القرن الماضى ، كان « الرجل المريض » يعانى
أزمة داخلية خانقة ، الى جانب ازماته الخارجية المتعددة * وشانت
إزماته نتيجة لضعفه * وكان ضعفه يعطى الشعوب المحكومة
فى الامبراطورية العثمانية فرصة لتوسيع افقها ، وللاتصال مع
الشعوب الأوربية الناهضة ، التى تتحدى بمنجزاتها ، وكشوفها
العلمية ، القلة الباقية من متعلمى العرب ، الذين يرفضون
ما يأتى من ذلك « العالم المادى » الدخيل * وما رفضهم له
الا لأعجاب لا يريدون التصريح به ، لانه اعتراف بتأخرهم ،
ولمعجزهم عن تقديم تحليل عقلائى مقبول لهذه المنجزات ، ولفشلهم
فى توفير هذا النتاج العقلى العلمانى مع علوم ، وتعاليم
الدين * وهذا يذكرنا بأزمة علماء المسلمين أثناء المساجلة
التقليدية ، الغنية ، بين الفلسفة والدين ، منذ نشوء علم
الكلام .

وكان كل توسع وتفتح فى أفق العرب المحكومين ، يزيد من
مقاومتهم للحكم العثمانى ، مما يزيد من انهاك الرجل المريض *
وكان استقلال الأقاليم الأوربية عن الامبراطورية العثمانية
أسرع ، لقرب هذه الاقاليم من دول أوربا الأخرى المتقدمة التى
كانت تدعم الأقاليم المذكورة ضد الحكم العثمانى لأسباب هى
استعمارية ، أكثر مما هى صادرة عن غيرة على الحرية والتحرر *
أما العالم العربى ، فقد بدأت نزعات التحرر تظهر فيه قبيل
نهاية القرن التاسع عشر ، وفى ابتداء هذا القرن * ولم تستطع
الامبراطورية العثمانية الدفاع عن سيطرتها ، لفقدان القوة
العسكرية التى تستطيع بواسطتها فرض ما تشاء بالقوة ،
ولفقدان القاعدة العقائدية ، التى تربط كل رعايا الامبراطورية ،

بقاسم مشترك يرضى به وعنه الجميع . لذلك فقد لجأ العثمانيون الى طريقة العنف ، والقسوة ، والدسيسة لقمع كل حركة تبدر ، ولاخمد كل صوت يتكلم عن القومية أو الحرية .

ان تطرف الحكم العثماني تجاه القوميات الأخرى فى أواخر حكم السلطان عبد الحميد ، أفقد فكرة ولاء العالم الاسلامى لخليفة عثمانى أمل الحياة . ولم يعد ينفع فى احياء هذه الفكرة أن نادى بها علماء لهم اسم ناصع ، وشعبية قوية لا ترتفع اليها الشبهات ، من أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده . وجاء بعد عبد الحميد جماعة الاتحاد والترقى ، فحاولوا اكتساب ولاء العرب بطرق سياسية ، دون أن يعدوا العرب بتحقيق أمانهم . ولما تحطمت المحاولات على صخرة الوعي العربى ، وقطالبة العرب بالحكم الذاتى ضمن الامبراطورية على أقل تقدير ، لجأوا الى أساليب التتريك^(٢) بالعنف ، دون أن يلتفتوا لوجود أصوات عربية حرة تدعو بصدق الى تعاون ند لند بين العرب والأتراك . وكانت نتيجة سياسة العنف والقتل ، أن ضعفت أصوات محبى التعاون مع العثمانيين من جهة ، وأن ارتص البنيان العربى وتماسك فى وجه التحدى الجديد ، رافعا شعار القومية العربية ، التى تميزه عن العثمانيين .

لكن ائتلاف العرب واجتماعهم كان واضح المعالم فى أمر التحرر من الحكم العثماني فقط ، دون الاتفاق على كيفية تطبيق حركة التحرير . أما عن شكل دولة العرب المستقبلية ، فلم تكن الآراء قد تبلورت اطلاقا .

بدأ احتكاك العرب مع أوروبا على نطاق واسع منذ عام ١٧٩٨ ، حين احتل نابليون بونابرت مصر ، والذي أحضر معه

(٢) قامت البعثات التبشيرية المسيحية باحياء الوعي القومى كند للاحتلال العثمانى

المسلم ، (انظر نسبية صفحة ٦٤ و ٦٨) .

مطبعة عربية ، أحييت التراث الأدبي العربي • بل ان الأستاذ
ساطع المصري يورد معلومات عن وجود مطبعة عربية في حلب
قبل حملة نابليون على مصر • المهم بالأمر أن أثر الاحتكاك مع
أوروبا على العرب ، يشابه الى حد كبير أثر احتكاك الأوروبيين
بالعرب على أوروبا أيام الحملات الصليبية قبل سبعة قرون من
ذلك التاريخ • ولقد ساعد ظهور المطبعة في العالم العربي على
انتشار الأدب الرفيع ، وعلوم اللغة ، والفلسفة ، والبيان
والحكمة ، مما أدى الى ادراك العرب لواقعهم المخزى ، منعكسا
على مرآة ماض ناصع مشرف • وان نشاطات البعثات
التبشيرية الانكليزية ، والفرنسية ، والايطالية ، والأميركية
والروسية على طول الشاطئ السوري ، قد زاد من وعي العرب
لعروبتهم ولغتهم • ولقد أحيى المبشرون اللغة العربية لخلق
شخصية قومية في المنطقة ، بحيث تقطع الطريق على سياسة
التتريك ، التي كادت تشمل كل المنطقة •

أما لبنان ، فقد أصبح مركزا أدبيا ، يشع للعالم العربي
الوعي والأدب والتاريخ • ومن غريب المفارقات ، أن الجمعيات
التبشيرية ، التي كانت تغذى أحياء الوعي العربي لتقطع على
العثمانيين طريق تكامل العالم العربي مع تركيا ، لم تفكر آنذاك
بأن هذا الوعي سيبلغ من الشباب والقوة ما يرفض التتريك ،
ويرفضهم في ذات الوقت كدخلاء ومستعمرين •

ولقد كان أوج تعاون العرب مع أوروبا أثناء الحرب العالمية
الأولى ، حين حاربوا معا ضد تركيا وألمانيا وحلفائهما •
وكان هذا التعاون قد تم بعد معادلات حسنة - مكماهون
المعروفة ، التي أدت الى اعلان الثورة العربية • لكن الوعي
العربي هذا ، الذي اعتمده واستخدمه الأوروبيون في حل

مشاكلهم ، وفي الوصول الى أهدافهم ، أخذ يقض مضاجعهم بعد أن استتب لهم الأمر بالنصر . وأصبح هذا الوعي يهدد بفشل تأمرهم على العالم العربى ، وبفضح خيانتهم للوعود التى قطعوها على أنفسهم ، كما تبين لنا اتفاقية سايكس - بيكو السرية بين ممثلى انكلترا وفرنسا ، وبعلم روسيا القيصرية ، هذه الاتفاقية التى وصلت الى أسماع العرب بعد نجاح الثورة الحمراء فى روسيا عام ١٩١٧ ، ان هذه الاتفاقية التى تقسم العالم العربى بخطوط هندسية غير منتظمة ، انما تعبر عن عدم اكتراث لا حد له بالوعي العربى ، الذى وهب زهرة شبابه فى مساعدتهم ، وتعبر عن خرق لا مثيل له لكلمة قطعوها على أنفسهم . أما ذروة الاستهتار بالارادة العربية ، وبكل القيم الأخلاقية ، فهى وعد بلفور ، حيث تصرفت بريطانيا بجزء من الوطن العربى لا تملكه ، بل ولم تكن قد أتمت احتلاله .

ومهما حاول العربى الشريف اظهار تفهم لما اقترفه « حلفاء الماضى » فى حق العرب ، لبقيت غصة لا تزول ، لأن عمل انكلترا وفرنسا آنذاك ، وصمة فى صفحة الحق ، ولطخة فى تاريخ البشرية . وهنا تقبع نواة مقاومة العرب للحيف الاستعمارى الدخيل الذى زاد من كراهية العرب للدول الأوربية المسيطرة . هذا وقد حدد تصرف « الحلفاء الزائفين » الشائن ، للعرب ، الجبهة الجديدة التى عليهم أن يحاربوا عليها ، وحدد لهم الخصم الجديد الذى يقف فى وجه وحدتهم ، وقاربهم من بعضهم البعض ليشكلوا أنفسهم جبهة متراصة فى وجه الاستعمار^(٣) . ولسنا نقصد من كلمة « جبهة متراصة أن العرب وجدوا الطريق

(٣) قامت فى مصر مقاومة ومعارضة المستعمر الاجنبى المتمثل بانكلترا المسيحية . لذا لم يطالب المصريون آنذاك بالوحدة على أساس الانتماء العربى انما على أساس الانتماء الاسلامى أما فى الاقطار العربية المحكومة من العثمانيين فكانت المقاومة موجهة ضد المستعمر المسلم التركى . لذا كانت هناك العروبة هى الشعار الاقوى ضد المستعمر المسلم .

الى بعضهم البعض ، انما نستخدم التعبير فقط ، لنبين وحدة مشاعرهم تجاه الاستعمار الجديد • أما الخلافات الداخلية ، فلم تكن تختلف كثيراً عما هو عليه الآن • فرغم توفر كل العوامل التقليدية للقومية الواحدة ، وللأمة الواحدة لدى العرب ، نجد بعض الفروق العائلية حيناً والشخصية حيناً آخر ، والخلاف على الزعامة والقيادة ، تمنع التعاطف النهائى من أن يتحقق • فكيف للوحدة الكاملة أن تتحقق اذن ؟ • ولن ننسى بالطبع عدداً قليلاً من الأقطار العربية أوردت فى دساتيرها صراحة انتماءها الى الأمة العربية الواحدة • وخلافاً لهذه الدول القليلة نجد أن أحد الأحزاب العربية ، وهو حزب البعث العربى الاشتراكى ، قد رفع شعار الوحدة العربية الشاملة من الخليج الى المحيط • وهذا الحزب يسعى الى تحقيق أهدافه من الأسفل الى الأعلى ، أى أن نشاطه يبدأ فى القواعد الشعبية فى كل قطر عربى • وقد رفض هذا النشاط وكوفح فى كثير من البلاد العربية •

أما جامعة الدول العربية التى يرى فيها كثيرون طريق الوحدة العربية ، والتى تسعى الى هدفها على مستوى الحكومات العربية ، فسنعالجها فى مقدمة هذا البحث ، مستقصين فيما اذا كانت الجمهورية العربية المتحدة قد قامت استناداً على ميثاق هذه الجامعة ، أم على أسس أخرى • وان كانت قد قامت على أسس أخرى ، فلماذا لم تقم جامعة الدول العربية بهذه المهمة ؟ •

الفصل الأول

جامعة الدول العربية

**تقديم : لقد ادت خيبة الأمل التي منى بها العرب بعد تنفيذ اتفاقية
سلايكس بيكو ، ووضع وعد بلفور في حيز التنفيذ ، الى النكسة الجامعة
ضد قوى الحلفاء ، الذين اشتبكوا مرة اخرى في حرب عالمية ثانية .**

وقد أدرك هؤلاء وجوب اجراء ترتيب سريع في العالم العربى ، لمنع تكرار
حوادث تشابه ثورة رشيد عالي الكيلانى ، التي ايدت القوى المحورية ضد الحلفاء
الفريين . فالوفاء العربى الذى خانته الحلفاء فى الماضى ، وجد فرصة لرد الضربة ،
اثناء الحرب العالمية الثانية . وصرنا نشاهد جهودا عربية افرادية ، ومحلية ،
تطالب بالاستقلال وبالجملاء وبالمقاومة .

لم تكن فرنسا لتستطيع عمل شئ جدى فى اوائل الحرب ، لانها كانت قد
استسلمت نهائيا بعد اسابيع قليلة من هجوم المانيا الهتلرية عليها . اما انكلترا فقد
اعارت الوعى العربى اذنا صغية ، ولو الى حين ، وضمن حدود . ورات انها تستطيع
قلب الوضع المعادى لها فى العالم العربى ، الى وضع موال وافضل ، مع امكان
تهدئة المشاعر الصادرة عن المد القومى العربى الناقم . قفى العراق كان يحكم نورى
السعيد ، الذى كان يرى حل المشاكل العربية يتحقق بالتعاون مع العالم العربى من
خلال تبعية معقولة لبريطانيا العظمى . وفى شرقى الاردن كان الامير عبد الله يحكم
بلدا ، لم يكن له أن يعيش آنذاك ، لولا المساعدات البريطانية له . اما فى مصر ، فقد
كانت بريطانيا تسيطر بطريقة غير مباشرة ، حين تفرض على الملك السياسة الواجب
اتباعها ، او رئيس الوزراء الذى يرضيها . ولم تكن انكلترا تتوانى عن التدخل
المباشر ، والمسلح للوصول الى اربها فى مصر ، كما تدلنا حادثة شىباط من
عام ١٩٤٢ (١) . فلو امكن اجراء عملية تكامل للبلاد العربية آنذاك ، لكان من الواضح ،
ان هذا التكامل سيكون لصالح انكلترا . فهى لن تكتفى بالمحافظة على مواقعها فى
الشرق الأوسط ، وانما تكون قد وسعت ميدان نفوذها على سورية ، ولبنان ،
والسعودية ، واليمن .

(١) يصف محمد حسين هيكل فى مذكراته الفنية كيف دخل الشباط الانكليز فى اليوم المذكور
على الملك فاروق شاهرى السلاح وكبف خاطبه السفير البريطانى واضحا اياه امام واحد من خيارين :
اما أن ينفذ التعديل الوزارى الذى تطلبه انكلترا أو أن ينحى عن العرش بالقوة . ولقد كان محمد
حسين هيكل حاضرا لتلك الواقعة .

فالدول الثلاثة الموالية لانكلترا (مصر ، عراق ، شرقى الاردن) اكبر عددا ، واكبر اقتصادا ، واكثر اهمية من الناحية الاستراتيجية ، فالمملكة العربية السعودية لم تكن قد بلغت ما بلغت اليوم . اما باقى الدول العربية فى شمال افريقيا وفى الخليج ، فلم تكن آنذاك موضوعا للدخول فى التكامل المذكور . ويقول المستشرق البريطانى باتريك سيل أن بريطانيا لم تخلق الوحدة العربية انما حاولت توجيهها فى دروب لا تتعارض مع مصلحتها .

على ضوء التحليل السابق ندرك معنى وههدف تصريح وزير الخارجية البريطانية ، انتونى ايدن ، فى ٢٩/٥/١٩٤١ ، الذى اعلن ان كل مشروع لتعاون وتقارب الدول العربية ، سيلقى تشجيع ومؤازرة حكومة صاحبة الجلالة ، ان كانت الدول العربية المعنية قد اجمعت عليه . وكرجع الصدى لتصريح وزير خارجية انكلترا ، اعلن رئيس وزراء العراق نورى السعيد فى كانون ثانى من عام ١٩٤٣ مشروعا لتحقيق الوحدة العربية . والمشروع يقترح ايجاد جامعة تضم العراق ، وسورية الكبرى ، كمنطلق للوحدة الاعم والأشمل . اما التفاصيل فيتركها المشروع لما بعد موافقة الحكومات العربية ذات العلاقة على المبدأ . وبعد أسابيع اخرى من اعلان المشروع العراقى ، وفى ٦/٣/١٩٤٣ ، اعلن الامير عبد الله مشروعا آخر لبعث سورية الكبرى . والمشروع الاردنى يقترح تشكيلين لسورية الكبرى ، يكون الامير عبد الله الراس فى كلا الحالين . ومن يقرأ نص المشروع الاردنى ، يجد الايماء الصريحة الواضحة ، الى ان تصريح وزير خارجية بريطانيا ، كان الباعث لنشر هذا المشروع (٢) .

تأسيس جامعة الدول العربية :

بعد نشر المشروعين المذكورين دارت مباحثات ثنائية بين رئيس وزراء مصر ، وبين ممثلى الدول العربية الستة ذات العلاقة . وكانت هذه الاحاديث الثنائية تتعلق بانشاء الجامعة على نطاق اشمل مما جاء فى المشروعين ، لتضم جميع الدول العربية ، التى كانت قد حصلت على استقلالها حتى ذلك التاريخ . وبعد هذه المحادثات الثنائية انعقد مؤتمر الاسكندرية فى ايلول من عام ١٩٤٤ الذى ادى الى بروتوكول الاسكندرية ، ومؤتمر القاهرة فى آذار من عام ١٩٤٥ الذى ادى الى ميثاق الجامعة العربية . وقد حضر المؤتمرين رؤساء حكومات الدول العربية السبع المستقلة آنذاك وهى : مصر ، العراق ، سورية ، المملكة العربية السعودية ، اليمن ، لبنان وشرقى الأردن . واشترك ايضا ممثل عن فلسطين العربية . فى خلال المؤتمر برزت اصوات

(٢) انظر المذكورة فى « خليل » جزء ٢ - وثيقة رقم ٤ صفحة ٩ - ١٢ .

ممثلى سورية يطالبون بوحدة فورية وشاملة ، ولكن الاكثرية فضلت ايجاد منظمة ملائمة تقوم بتوطيد العلاقات بين الدول المعنية قبل تحقيق الوحدة الكاملة .

كان هؤلاء الذين طالبوا بالوحدة الفورية الشاملة ، يمثلون فيما نرى الاتجاه العربى الشريف ، الذى لا يتميز بالآثرة وحب الذات ، مع العلم أن فورية الوحدة فيها شىء من العاطفة التى يصح كبح جماحها ، لكيلا تقوم وحدة مرتجلة ، يفرط عقدها عما قريب . أما هؤلاء الذين رفضوا هذه الوحدة الفورية الشاملة ، فلم يكن باعثهم على الرفض استحسان التروى والتؤدة ، إنما رغبتهم فى حماية مصالح شخصية ، واستجابة لنعرات اقليمية وعائلية ، بل وطائفية . وتحليلنا التالى لميثاق جامعة الدول العربية خير دليل على ما نقول . ولن يجرى تحليل لكل مواد الميثاق وانما . للمواد التى تتعلق بنقاط ثلاث اساسية ، يؤدى تحليلها الى فهم قوام هذه الجامعة . أما هذه النقاط فهى :

— أهداف جامعة الدول العربية .

— كيف تتخذ القرارات (السلطة التشريعية) .

— كيف تنفذ القرارات (السلطة التنفيذية) .

أهداف جامعة الدول العربية :

تنص مقدمة الميثاق على ما يلى :

((تسيينا للعلاقات الوثيقة ، والروابط العديدة بين الدول العربية ، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيهها لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصالح احوالها وتأمين مستقبلها ، وتحقيق آمانيها وآمالها ، واستجابة للرأى العربى العام فى جميع الاقطار العربية ، قد اتفقوا . .)) .

فهذا القسم الذى اوردناه من المقدمة يتعرض للاهداف بشكل عام . ولننظر الآن فى نص المادة الثانية ، التى تحدد هذه الأهداف :

((الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها ، وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها . كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها . .)) .

مما قيل نستنتج أن هدف الدول العربية الأول ، وهو الوحدة ، قد تجوهر أمره تماماً لدى تعداد أغراض الجامعة . أما التعابير مثل ((تقارب)) و ((تعاون)) التى جاءت فى المادة الثانية ، فهى غير ملزمة للاعضاء فى أن يقوموا بعمل ما . بل ان ذكرها

في ميثاق الجامعة غير ضروري بالنسبة للدول العربية ، لأنها وقعت على ميثاق هيئة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو ، الذي يحوى فيما يحوى نصا يدعو الى وجوب تحقيق « تعاون » و « تقارب » بين الدول الاعضاء . بل ان المادة الاولى من ميثاق الأمم المتحدة تنص على اكثر من ذلك ، فالفقرتان الثانية والثالثة منها تنص على ما يلى :

١ - تنمية علاقات الصداقة بين الأمم على أساس حرمة مبدأ التساوى في حقوق الشعوب ، وحقوقهم في تقرير المصير ، واتخاذ سائر التدابير اللازمة لتوطيد السلم في العالم .

٢ - تحقيق التعاون الدولى في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والانسانى . وفي اشاعة تشجيع حرمة حقوق الانسان والتحريرات الأساسية للبشر اجمع ، من غير تمييز في العرق واللغة أو الدين أو تفريق بين الرجل والمرأة .

جعل الأمم المتحدة مركزا تنسيق فيه جهود الأمم للوصول الى هذه الغاية المشتركة » .

اذن فالمواد المذكورة من ميثاق الجامعة لم تأت بأى شىء اضافى انما بدت تطالب الدول الاعضاء بأقل مما يطالب به ميثاق الأمم المتحدة .

اما المادة الثامنة من ميثاق الجامعة فتص على ما يلى :

« تحترم كل دولة من الدول المشتركة بالجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى ، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول ، وتتمتع بان لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها » .

اذن فميثاق الجامعة يشترط على الموقعين القبول ، بل المحافظة على التجزئة للدول العربية ، ولنظم الحكم فيها . ان هذه المادة لا تدعو لوحدة انما تعوق بوضوح تام الاتجاه نحو الوحدة ، والسعى اليه ، وتحمى نظاما لا يجوز استمرارها كنظام اليمن آنذاك ، وتفرض على المتقدمين من العرب عدم محاولة الاسهام في تطوير نظم الحكم المتأخرة الى ما يجب ان تكون عليه ، والذي يتماشى مع العصر .

اتخاذ القرارات :

ان الاكثريية اللازمة لاتخاذ قرار في مؤتمرات الجامعة تختلف من موضوع الآخر . فالاكثريية العادية تكفى في بعض الأمور (انظر المواد ١٥ و ١٦ من الميثاق) واكثريية الثلثين مطلوبة في تقرير أمور أخرى (انظر المواد ١٢ و ١٩) واكثريية ١٠٠ ٪ ، أى الاجماع التام ضرورية في أمور من نوعية أخرى . لكننا لا نريد الخوض في بحث

تفاصيل الأمور والمواضيع ، التي يحتاج إقرارها الى أكثر من نوعيات مختلفة ،
لأننا لا نريد إضاعة الوقت والجهد في دراسة سفسطائية مائعة ! فالفقرة الأولى من
المادة السابعة من الميثاق تنص على ما يلي :

**((ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة ،
وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله . وفي الحالين تنفذ قرارات المجلس
في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية)) .**

اذن فان كل دولة من دول الجامعة منطلقة ، وحررة كل الحرية ، كما لو لم يكن
ثمة ميثاق !! . ولو شئنا قول الحقيقة العلمية مقترنة مع إطلاق قدر يسير من
العاطفة التي تجيش في صدر من يحب الوحدة العربية ويدعو اليها ، لوصفنا واضع
هذه المادة بالمضالين ، لأنهم استطاعوا تجسيد العدم في نشر ادبي جيد ، يتحدى كل
شعور وطني شريف . لذلك فان بحث النقطة الثالثة ، التي تتناول كيفية تطبيق
القرارات ، قد أصبح لا مبرر له إطلاقاً . ولنفس السبب نجد عدم جدوى البحث
فيما اذا كانت عقوبات ما ستوقع بمن لا ينفذ قرارات الجامعة .

ولو شئنا أخذ مثال حي تطبيق على جدوى المبادئ المذكورة في الميثاق في
حال الضرورة ، لأخذنا المادة السادسة التي تقول :

**((اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فللدولة
المعتدى عليها أو المهددة أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً .**

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالإجماع .
فاذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل في حساب الإجماع رأى الدولة
المعتدية .

واذا وقع الاعتداء بحيث يجعل الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال
بالمجلس ، فلمثل تلك الدولة فيه ان يطلب انعقاده لل غاية المبينة في الفقرة السابقة .
واذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائها أن
تطلب انعقاده . . .)) .

حين نقرا النص قراءة عابرة نلمس شيئاً من حرارة المروءة والنجدة والنخوة
العربية . لكننا حين نطالع النص بدقة ، نجد ان هذه المادة لا تقل في سخفها
وجوفائيتها عن المادة السابقة أبداً . فكل مضمون المادة لا يؤدي عملياً ، سوى الى
تأمين انعقاد مجلس الجامعة . أما ما قد يحدث هناك فمجهول كلياً . ولو طالب
بعض الدول بنجدة الدولة المعتدى عليها ، لما أمكن اتخاذ قرار ، الا اذا كن هناك

اجتماع . والدولة التي ترفض التجارة غير ملزمة إطلاقاً ، بل يحق لها الانسحاب من الجامعة حسب المادة ١٨ . أى أن كل دولة عربية تستطيع اتخاذ الموقف الذى تشاء تجاه أى اعتداء يقع على دولة عربية أخرى ، وكأنما ليس هناك أى ميثاق .

فميثاق الجامعة يثبت فى الواقع أوضاع الدول العربية المتشقة فى مواد تزيد من صعوبة التكامل والوحدة . لقد تجاهل موقع الميثاق ضرورة طاعة أحد الأعضاء لإرادة الأكثرية ، هذه البديهية التى تعتبر أصل الحكم واصل أى تنظيم جمعى اجتماعى . ولو افترضنا جدلاً أن اتفق أكثرية الثلاثين أو أكثر من الدول المشتركة فى الجامعة على قرار لما أمكن تنفيذه إذ يحق للأعضاء الذين لا يوافقون على التعديل الخروج من الجامعة فور وضع التعديل موضع التنفيذ . أى أن كل أمل للإصلاح فى هذا الباب قد سد منذ البدء بالفقرة الثالثة من المادة ١٩ ، التى تقول :

« وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون إقتياد بأحكام المادة ١٨ » والمادة ١٨ تقول : « إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها ، أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة » أى أن لكل دولة حق الخروج الفورى من الجامعة ، قبل وضع أى إصلاح موضع التنفيذ .

اذن فليس من الغريب أن تنبعث أصوات شتى فى العالم العربى تصف ميثاق الجامعة على أنه ضربة قاصمة للوحدة العربية .

واقع الجامعة العربية

إن المناقشة السابقة لميثاق الجامعة لا تهدف الطعن بكل شئ قامت به هذه المنظمة ، ولا تريد إنكار بعض القيم الإيجابية التى تمتع عن طريق الجامعة . ففى المجالات الثقافية والعلمية والتربوية وأحداث المؤتمرات المتنوعة ، كان للجامعة باع طويل ومازال . ومكاتب الجامعة فى البلاد الأجنبية تمثل مصالح الدول العربية المشتركة تمثيلاً حسناً طالما هذه المصلحة لا تمس خلافاً بين الدول العربية نفسها ، أو نقطة تختلف عليها وجهات نظر الحكومات العربية . وأن نتاج أعمال اللجان المختلفة فى الجامعة العربية ، كتوحيد التعابير اللغوية والعلمية ، ومحاولات إيجاد قاسم مشترك لمظاهر الحياة الأدبية والعلمية والقضائية والمالية وما شابه ، لهى ثمار يانعة ومفيدة ستسهل قيام وحدة فى المستقبل . لكن إيجاد منظمة كبيرة تحمل صفة عالمية مرموقة لتحقيق هذه الفوائد المحدودة جداً ما قورنت بالهدف الموجب الذى افترض أحيائها من أجله - الوحدة - لهو شئ كمالى إلى حد يذكرنا بمن يريد اصطياد العصفور الصغير بمدفع الميدان .

أما الانتصارات السياسية المحدودة التي تحققت في العالم العربي خلال العقدين السابقين فلم تعتمد بالدرجة الأولى على جهود الجامعة العربية ، وإنما هي نتاج جهد فردي مدعوم من آخرين ، أو تعاون متبادل بين دولتين عضويتين . مثال على الأول هو استقلال الجزائر ، حيث اندلعت ثورة التحرير من جهود جزائرية وطنية مستقلة عن إرادة الجامعة . لكن الجامعة أيدت واحتضنت هذه الثورة فيما بعد . ومثال على النوع الثاني ، هو قيام الجمهورية العربية المتحدة .

هذا وإن « **العجز الدستوري** » في ميثاق الجامعة العربية قد اكتشف منذ زمن بعيد . فالبعض هاجمها ، وآخرون نادوا بإصلاحها ، والبعض الآخر هزا بها .

أما وزارة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية ، فترجع الشلل الذي يصيب الجامعة إلى محاولة بعض العرب في السيطرة على كل العرب . بل إن الملك عبد الله كان يرى أن الجامعة العربية لم تكن أكثر من لعبة نظمها النحاس باشا لغاياته . إن في بعض هذا القول شيء من الحقيقة التي يجب ألا نتجاهلها . ولكن علينا أن ندرك في ذات الوقت ، أن بين الأخوة في العائلة الواحدة لابد من ظهور مثل هذا التيار . ومجرى الحياة يستمر بوجود الخلافات العائلية وبدونها . فيبقى إذن ، أن النظام الأساسي لهذا « **العائلة** » ، أي الميثاق هو الفشل . والاستاذ ساطع الحصري يلخص الآراء حول الجامعة بقوله :

« **وجامعة الدول العربية . . . قوبلت في بادئ الأمر بحماسة شديدة في جميع البلاد العربية ، وهذه الحماسة ساعدت مساعدة كبيرة على انتشار فكرة القومية العربية وازدهارها .** »

إلا أن الوقائع التي قوبلت بعد ذلك خيبت آمال الكثيرين من القوميين ، كما أنها فسحت مجالا واسعا لارتفاع أصوات الكثيرين من الشعوبيين اللاقوميين .

وتولدت من جراء ذلك تيارات عديدة حول جامعة الدول العربية أيضا : هناك جماعة تنادى بوجوب إصلاح هذه المؤسسة إصلاحا أساسيا يجعلها آلة صالحة لخدمة القومية العربية خدمة حقيقية .

وجماعة لا تأمل منها خيرا ، فتدعو إلى حلها والعدول عنها نهائيا ، وجماعة تشترك مع هؤلاء في عدم الأمل منها حاليا ، ومع هذا لا تحبذ إلغاءها ، بل ترى من الأوفق تركها وشأنها ، استنادا إلى سنوح فرص أكثر ملائمة لإصلاحها إصلاحا أساسيا .

وهناك جماعة تضع اللوم كله ، على جميع الدول المشتركة بالجامعة ، وجماعة تحصر المسؤولية في البعض منها ، دون غيرها ، وجماعة تعتبر الأمانة العامة المسؤولة الأولى عن الأوضاع التي وصلت إليها جامعة الدول العربية .

وبجانب هذه الجماعات جماعة أخيرة تدعى بأن أعمال جامعة الدول العربية برهنت على بطلان فكرة القومية العربية وتدعو لذلك إلى العُدول عن الفكرة نفسها (٣) .

والسياسي السوري خالد العظم رأى في الجامعة العربية لأبد من ذكره ، إذ كتب على الصفحة ٢٥١ من الجزء الثاني من مذكراته ما يلي : « والحق أن وجود الجامعة وعدمه سيان . بل لعل وجودها أضر أكثر مما نفع ذلك لأن العرب اعتمدوا على الجامعة . . وكان ذلك سرايا . فلو لم تكن الجامعة أو لو انفردت عقدها لكان العرب سعوا إلى وسيلة أخرى ربما كانت أجدي » .

فالجمهورية العربية المتحدة لم تقم على أساس عقائدي يعتمد على المؤسسة التي تحمل اسم جامعة الدول العربية إنما على إرادة سورية ومصر اللتين تقاربتا إلى حد بعيد في نظرتيهما إلى القضايا القومية العربية والعالمية . لذلك سنبحث عن موقفهما من بعضهما خلال الفترة التي سبقت الوحدة .

(٣) انظر الحصري . « آراء ... » صفحة ٢٩ .

الفصل الثاني

العلاقات بين مصر
وسوريا قبل قيام الوحدة

كانت فئة كبرى من الاتجاه التقدمي في سورية ، ترى أن طريق الوحدة العربية الشاملة يجب أن يبدأ من إيجاد نواة وحدة تتكون من دولتين تقدميتين أو ثلاثة . وهذه النواة ستنشط وتنجح ، وستكون أقوى فعالية سياسيا واقتصاديا ضمن العالم العربي . وعلى النطاق العالمي . وكانت هذه الفئة في سورية تريد أن تثبت للدول العربية بدليل حسي أن الوحدة قوة وسعادة للمجتمع بنفس الوقت . وتوقع هؤلاء من نجاح تجربة هذه الخلية ، أن تتهاوى مقاومة أصحاب المصالح في الدول العربية الأخرى ، مما يسرع في إقامة الوحدة العربية الشاملة . وكانت سورية تبحث عن الدولة العربية الثانية ، التي تنفذ معها هذه التجربة . وكان الشرط الأساسي في الدولة المكملة أن تكون مستقلة استقلالاً ناجزاً لا غبار عليه ، وهذا الشرط ، هو الذي أعاق إقامة الوحدة مع العراق أو مع شرقى الأردن من قبل (١)

قارب كفاح سورية ومصر المشترك لحلف بغداد منذ عام ١٩٥٤ بين الصفوف وفي عام ١٩٥٥ كتب الاستاذ صلاح الدين البيطار ، أحد مؤسسى حزب البعث العربى الاشتراكي ، ((أن بدء الطريق نحو الوحدة العربية هي اليوم أولا في اتحاد سورية ومصر ، البلدين الأكثر تحرراً من البلدان العربية الأخرى)) (٢) .

وبتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٠ وقعت اتفاقية الدفاع المشترك بين سورية ومصر . أما المادة الأولى من دستور ١٩٥٦ المصرى ، والتي تقول : ((مصر دولة عربية ذات سيادة ... والشعب المصرى جزء من الأمة العربية)) . فقد أزيلت الحاجز الشكلى الذى كان يعيق التقارب الفعلى بين سورية ومصر .

حرب السويس ومبدأ أيزنهاور

بعد تأميم قناة السويس في ١٩٥٦/٧/٢٦ ، تعرضت مصر لهجمات من نوعيات مختلفة . ولقد أيد الشعب العربى في كل دولة عربية خطوة الرئيس جمال عبد الناصر هذه . ولكن بعض الحكومات العربية لم تكن تمثل ارادة شعوبها آنذاك ، وكانت ترجو فشل وسقوط الرئيس جمال عبد الناصر . أما سورية فقد أجهدت نفسها بأبعاد تفوق طاقاتها الفعلية للدفاع عن نظام الرئيس عبد الناصر .

(١) قال فهد الشاعر : أحد أفراد المجموعة التي تباحثت مع الرئيس عبد الناصر من أجل تشكيل الوحدة الثلاثية : « لو لم تكن مصر مستقلة لما اتحدت معها سورية » . انظر « محاضر » صفحة ٤٢

(٢) انظر « بيطار » صفحة ٤٨ .

ففى اثناء العدوان الثلاثى على مصر فجر السوريون انايب البترول العراقى الذى يمر فى اراضيها مضحين بموارد أساسية من العملات الصعبة واستنفرت الجيش وكل القوى الشعبية طالبة الاشتراك الفعلى فى العمليات الحربية للدفاع عن مصر . وكان مختلف ضباط الجيش السورى يتقاطرون على دار السفير المصرى محمود رياض طالبين منه الموافقة على دخول سورية المعركة الى جانب مصر وكانوا يستغربون اصرار الرئيس عبد الناصر على عدم تدخل القوات السورية المتفجرة حماسا من أجل الوقوف مع مصر . ولقد وصف السيد محمود رياض مدى تأثيره من هذا التصرف الصادق لمختلف فئات الشعب السورى . فلقد اعتبرت الوزارة الائتلافية السورية الأزمة الناتجة عن التأميم واحداث العدوان الثلاثى قضية كل العرب وكانت مستعدة لتقديم كل تضحية من أجل حماية اهداف ثلاثة:

١ - اعاقه رجوع السيطرة البريطانية على مصر .

٢ - عدم اضعاف الحرب الجزائرية ضد فرنسا . فالجزائر كانت تتلقى المساعدات المادية والمعنوية من دول المشرق العربى وفى مقدمتها سوريا ومصر ، بل ان فرنسا لم تدخل حرب السويس من أجل أسهمها فى القناة ، أكثر مما كانت تريد اخضاع الجزائر بتحطيم نظام الرئيس جمال عبد الناصر .

٣ - المحافظة والدفاع عن بقاء نظام الرئيس جمال عبد الناصر ، لايمان سورية بصلاح هذا النظام لمصر ، وللعالم العربى ، ولأن بقاء نظام الرئيس جمال عبد الناصر ، يعتبر ضمانا لعدم وقوع سورية فى نظام الأحلاف ، فعودة نظام رجعى الى مصر ، سيدخلها فى حلف بغداد على الاغلب ، وتصبح سورية اذ ذاك معزولة بين دول عربية ، كل حكوماتها دخلت ، أو تؤيد الدخول فى حلف بغداد . فيبقى أمر سقوط سورية فى الحلف قضية وقت لا أكثر ولا أقل . وسنتكلم عن هذا الأمر بتوسع أكثر بعد قليل .

كان اشتراك فرنسا وانكلترا فى حرب السويس ضربة قاصمة للنفوذ الغربى ، وللنفوذات من الشعب ، التى تؤيد التعاون مع الغرب فى العالم العربى عامة ، وفى سورية خاصة ((فحرب السويس قضت على قسامة القوى التقليدية فى سورية فى ان توقف الجنوح المتزايد نحو اليسار ، وقد ساءت سمعة المواقف لفكرة التعاون مع الغرب ، رغم موقف الولايات المتحدة الأمريكية المناوئ لفرنسا وانكلترا . وكانت سورية تنردى فى تيار التقارب مع ناصر ، ومع السوفيت (٢) .

(٣) انظر فيشر صفحة ٦٤ .

أما مبدأ ايزنهاور ، فلم يتعد كونه محاولة أميركية لرد الخطر الداهم المزعوم . ففي هذا المبدأ ضمنت الولايات المتحدة أسس سياستها المقبلة في الشرق الأدنى ، ممتدة على تحديد العدو المشترك لدول المنطقة « لقد سعى حكام روسيا دوما إلى السيطرة على الشرق الأوسط . وهذا القول ينطبق على القياصرة كما ينطبق على البلاشفة . ان سبب اهتمام روسيا بالشرق الأدنى هو سياسى بحت . فلذا أخذنا بعين الاعتبار هدف روسيا المعان ، ألا وهو جعل العالم شيوعيا ، لأدركنا رغبتهم في السيطرة على الشرق الأوسط . ويستنتج مبدأ ايزنهاور بعد ان حدد العدو « . . . ان على الولايات المتحدة أن تعان بقوة . . . عن عزمنا الأكيد في مساعدة هذه الدول في الشرق الأوسط التي تطلب المساعدة (٤) » .

ولقد اختلف رد الفعل في البلاد العربية على اعلان هذا المبدأ . فبينما نجد الرئيس اللبناني آنذاك السيد كميل شمعون ، يرحب بالمبدأ ويؤكده ، نرى ان سورية رأت فيه خطرا استعمريا جديدا . وقد كتب الاستاذ صلاح الدين البيطار في اوائل عام ١٩٥٧ في صدد هذا المبدأ ما يلى :

« ان مبدأ ايزنهاور يريد بالقوة وانفسر ان يقنع العرب انهم امام خطر داهم حاسم ليس غيره من خطر ، هو خطر الشيوعية الدولية . ولكن أى فرد عربى يقنع بأن بلاده معرضة لهذا الخطر ؟ . . . لقد قالوا لنا قديما ان النازية خطر ، ويجب ان تقوا معنا ان النازية خطر ، وعليكم ان تقاوموها ، ولكن النازية تلاشت ، وبقي الاستعمار قائما . . . العرب وحدهم يختارون السبيل الذى يجهون به استقلالهم واقتصادهم وتطورهم . ان طريقة الحياة التى يريدونها فى بلادهم المستقلة ، هى من شأنهم ومن صنعهم لا من صنع بلد آخر . ان الاخطار التى تهددهم هى التى يشعرون بها فى أعماق نفوسهم ، لا للخطر الذى تراه الولايات المتحدة ، أى خطر الشيوعية الدولية (٥) » .

اذن فقد رفضت سورية المبدأ . أما مصر فقد قررت رفض المبدأ أيضا ، ولكن فيما بعد (٦) . وعلى كل حال فان رفض مصر للمبدأ زاد من التقارب مع سورية .

(٤) نص ايزنهاور تجده فى : « خليل » جزء ثانى وثيقة ٣٩٨ صفحة ٩٠٩ .

(٥) انظر : « بيطار » صفحة ٩٦ .

(٦) انظر « عبد الكريم » صفحة ٦٤ . يصف عبد الكريم زيارته للقاهرة حين كان مبدأ ايزنهاور

قيد التداول وكيف شاهد الافتتاح الضخم تسعوا ايجابية لمبدأ ايزنهاور . اذن فرفض سوريا للمبدأ أخرج الرئيس عبد الناصر واضطره لرفض المبدأ .

الاحتمالات الثلاثة التي كانت سورية ستؤول الى احداها ، ان حدث اى تغيير :
الانضمام الى حلف بغداد :

اعقب تسريع جاوب باشا في المملكة الأردنية الهاشمية في أول آذار من عام ١٩٥٦ تقارب بين الاتجاه السياسى للملك حسين وسورية ، ومصر . وكان أوج هذا التقارب تصريح رئيس وزارة المملكة الهاشمية ، سليمان النابلسى ، بترحيبه لاتحاد فيدرالى مع سورية ومصر . وأعلن أيضا ان الأردن لن يقبل المساعدة السنوية من المملكة المتحدة بعد الآن .

لكن عهد التقرب هذا انطوى فجأة حين اقال الملك حسين وزارة سليمان النابلسى في نيسان من عام ١٩٥٧ ، واتبع سياسة معاكسة لسياسة رئيس وزارته (٧) . بذلك اكتملت الحلقة حول سورية من دول منتظمة ضمن نظام احلاف غربى ، ومن دول أخرى ذات اتجاه غربى ، وتعتمد في الحفاظ على كيانها على الغرب . وكانت سورية في نظر الغرب تشبه ذلك الحصان البرى الأهوج ، الذى يرفض الانصياع الى « العقل » الاستعماري الغربى . وأصبحت سورية رأس الحربة الحاد للحرب الباردة في ذلك العهد . أما هدف الغرب في سورية فهو حشرها في نظام احلافه . وأما الشرق ، فكان يريد سورية طليقة ، لأنها ستعادي وتخاصم الغرب طالما هى طليقة ، الا اذا عدل الغرب من سياسته في دعم اسرائيل . أما سورية فكان ساستها يعتقدون انفسهم احرارا تماما ، لا يتأثرون الا بمصلحة سورية العليا فقط . وهذا الاعتقاد خاطيء الى حد ما . والخطأ غير ناتج عن ان تعبیر الاستقلال ذو طبيعة نسبية ، وان الاستقلال المطلق غير متوفر لاية دولة كبرى أو صغرى على وجه الأرض ، انما كانت سورية غير مطلقة الاستقلال ، لأنها لم تكن تشبه سوى قطعة معدن صغيرة تقبع بين مغناطيسين كبيرين ، كل منها يحاول اجتذابها الى ساسته بطريقته الخاصة . ولم تثبت سورية تجاه التجاذب الجبار ، الذى كانت تتعرض له ، الا لأنها استطاعت البقاء متماسكة داخليا - الحكومة الائتلافية التى حظيت بتأييد الشعب - ولأن قوى المغناطيسين تفاضلت ، فزال أثرها .

(٧) يفسر الملك حسين في مذكراته أسباب التغيير السياسى الذى حصل بقوله : « هؤلاء الذين اعطيتهم الانتخابات الحرة راوا ان الاصلاح يتم بالغاء الملكية » أنظر مذكراته صفحة ٤٦ . ولكن انار انتباهنا في ذات المذكرات ان اقالة النابلسى تمت قبل كشف محاولة الانقلاب . ولقد تعرض خالد العظم لذلك الموضوع على الصفحة ٥٤ من الجزء الثانى من مذكراته مؤكدا محاولات اللواء أبو نوار والحيارى لقلب الملك حسين والاطاحة بالهاشميين ويصف أبو نوار بالجبن والخيلاء . أما رئيس المخابرات المصرية صلاح نصر فيضع النقاط على الحروف منطلقا من موقف العارف بخبايا الامور

وفي الأيام السابقة للاعتداء الثلاثي على السويس اكتشفت في سورية المؤامرة الموجهة الى الوزارة الائتلافية من دول حلف بغداد (٨) . وهدفت المؤامرة على ما يبدو الى امرين . واحدهما مؤكد اما الثاني فيستنتج من الاول بالضرورة : الاول قلب الحكم السائر في تيار عبد الناصر واستبداله بحكومة ترحب بدخول العراق الى سورية . والثاني منع سورية من تقديم أى عون لمصر حين يبدأ العدوان الثلاثي . وخلال التحقيق تم الكشف عن عناصر يمينية اشتركت فيها ومنها :

القوميون السوريون بقيادة غسان جديد ، الضابط المبعث الى لبنان (والذي اغتيل في بيروت في ١٩ شباط ١٩٥٧ بيد السوري عزت شعب وزميله عزيز زيوب) وضباط منفيون من سورية اهمهم العقيد محمد صفنا والمقدم محمد معروف ، وسياسيون قياديون منهم : ميخائيل اليان ، فيضي الاتاسي ، الدكتور منير العجلاني ، الدكتور عدنان اتاسي (نجل المناضل الرئيس هاشم اتاسي) وفضل الله جربوع . وخلال مرحلة من مراحل تدبير المؤامرة اشترك في التخطيط الرئيس السوري السابق الديكتاتور اديب الشيشكلي مع اخيه لكنه انسحب هربا بعد أن استلم من اللواء داغستاني عشرة آلاف دينار عراقي (قتل اديب الشيشكلي في مزرعته في

اذ يبين ان ما حدث في الاردن هو محاولة لقلب واطاحة الملك حسين : فعبد الحميد السراج نظم مظاهرات الاردن بالتنسيق مع المخابرات المصرية ووزع المنشورات الثورية ضد الملك . وعلى الصفحة ١٠٤ يقول صلاح نصر : « وقد أعدت هذه المنشورات في القاهرة كما كان للقاهرة بصمات على الفتيل الذي اشعل الموقف » . هذا ولقد ابعد الاردن بعد ذلك الملحق العسكري المصري من عمان والقنصل العام المصري من القدس فثارت أجهزة الاعلام المصرية على الملك حسين ووزعت صور مزيفة للملك حسين وهو يجتمع مع بن غوريون باعتراف صلاح نصر .

وبالطبع يتوجب علينا ان نتساءل لماذا حاول الرئيس عبد الناصر الاطاحة بالملك حسين الذي أبدى كل تجاوب مع الموجة العارمة للقومية العربية المستقلة ؟ بل هناك عندنا تساؤل أعمق : ألم يوجه طرف ما هامسا في أذن عبد الناصر بأن الفرصة مواتية جدا لاستبعاد الملك الهاشمي نهائيا لكيلا تكون الملكية عائقا في وجه توسيع الجمهورية ؟ . أو لم يهمس ذات الطرف بأذن الملك الشاب ذو الإرادة الحديدية معلما إياه بتفاصيل المؤامرة التي تحاك ضده فارتد عن خطواته الوطنية الوجدانية دفاعا عن النفس وليرتد الى الانعزال عن فكرة الوحدة ؟

(٨) قال دلاس في اجتماع لحلف بغداد : « لتركيا الحق في أن تتخذ الاجراءات الدفاعية والعسكرية التي تراها مناسبة للدفاع عن أمنها وأمن حليفاتها حين ترى أن سوريا أصبحت مثل الراديوم في المنطقة الذي لا تقف تأثيرات اشعاعه عند جدران الوعاء الموجود فيه » (وثائق الشكوى صفحة ٤٤ . وبذلك برر دلاس فكرة تدخل تركيا والعراق في أمور سورية الداخلية .

البرازيل يوم ٢٧ ايلول عام ١٩٦٤ بيد المواطن السوري الدزري نواف الغزالي (ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا والولايات المتحدة ايدتا المؤامرة وزودتا معا المتآمرين بالسلاح . وبعد كشف المؤامرة اضطر رئيس الوزارة السورية صبرى العسلى الى كف يد الوزراء الشعبيين والوزير الدكتور عجلاني الذي كان على رأس الكتلة المسماة بالجبهة الدستورية في المجلس النيابي السوري ، فتعدلت الوزارة بتاريخ ٣١/١٢/٥٦ . وبعد رفض سورية لمبدأ ايزنهاور ، وبتاريخ ١٢ آب ١٩٥٧ كشفت السلطات السورية عن مؤامرة جديدة لقلب نظام الحكم ، يدعمها ويرعاها رجل الانقلابات الأمريكى هوارد ستون ، فطلبت الحكومة السورية من الحكومة الأمريكية استبعاده مع اثنين آخرين من أعضاء السفارة الأمريكية على اعتبارهم اشخاصا غير مرغوب فيهم ، وهما : الملحق العسكرى روبرت مالوى ونائب القنصل فرانسيس جيتون ، فترد الولايات المتحدة باخراج سفير سورية السيد فريد زين الدين وأحد أعوانه من السفارة السورية فى واشنطن . وكانت المؤامرة هذه تهدف الى اعادة الزعيم اديب الشيشكللى الذى شوهد هو وابراهيم الحسينى ليل الانقلاب المخطط فى احدى البيوتات الأمريكية فى شارع أبى رمنة فى دمشق (٩) . وفى خلال الأشهر الأوائل من عام ١٩٥٧ تعرضت سورية لحصار اقتصادى يعزلها عن الأسواق ، مما اضطرها الى عقد الاتفاقية الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتى بتاريخ ٦ آب ١٩٥٧ .

كان رد الفعل الأمريكى والغربى على هذا التطور فى سورية عصبيا ، و متهورا فى ذات الوقت . فقد جردت حملة دعائية على سورية لم يسبق لتكريزها مثيل منذ حرب كوريا . فقد وصمت سورية بالشيوعية ، وقيل عنها انها أصبحت مركزا لقاعدتين عسكريتين شيوعيتين فى صحرائها ، وقيل ان سورية أصبحت تهدد أمن الدول المجاورة لها (١٠) . وسمعنا عن حشود حلف بغداد التركية والعراقية تنتشر

(٩) اشتهر الدبلوماسى الأمريكى ستون بتجاذب انقلاباته فى جواتيمالا والسودان وايران . انظر : « هيفب البزرى » صفحة ٢٩٨ .

ولقد وصف عبد الكريم عدة تفاصيل عن محاولة الانقلاب وصفا حيا لانه كان احد الضباط الذين اراد اديب الشيشكللى الاعتماد عليهم انظر « عبد الكريم » صفحة ٧٦ .

(١٠) من العناوين المثيرة عن سورية فى بقعة من أهم صحف أوربا الغربية ما يلى : الصحيفة السويسرية : نوية تسوريغر تسايتونج نشرت فى اعداد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ آب ١٩٥٧ على الصفحات الاولى : « وضعية الشيوعية فى سورية » « موقف أمريكى غير واضح تجاه سورية » « تريث تجاه الاحداث فى سورية » « سورية فى مجرى مياه الاتحاد السوفياتى » « تعاون سورية مع الاتحاد السوفياتى » . وفى صحيفة « دى فيلت » الألمانية نجد بتاريخ ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٢٧ آب عناوين مشابهة جدا وعلى الصفحة الاولى دوما . وصحيفة « فرانكفورتر الجماينه » نشرت عناوين مشابهة جدا على الصفحات الاولى من اعداد ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٦ آب .

على الحدود السورية ، بل أن وحدات الأسطول السادس الأمريكى دخلت الميناء الإقليمية السورية ، وشوهدت بالعين المجردة على مقربة من الشاطئ ، مما جعل سورية ترسل وزير خارجيتها الى هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ ايلول ، لتتدخل فى منع حرب توشك أن تندلع فى الشرق الأوسط . أما فى داخل سورية ، فقد قرر الشعب الوقوف صفا واحدا متراصا ، لم يسبق لتوعية وحدته وصلابته مثيل ، للدفاع عن كل شبر من اراضى سورية .

ولدى احتكاكنا بعدد من اولى الأمر فى سورية آنذاك ، سمعنا أخبارا جديدة علينا ، مفادها أن الحشود التركية كانت أقل بكثير مما بدأ للناس والجماهير عن طريق وسائل الدعاية والاعلام . ويقول هؤلاء ، ان وضع هذه الحشود القليلة ، وكل دعايات الغرب عن صيرورة سورية الشيوعية ، بما فى ذلك مناورات الأسطول السادس قرب الشواطئ السورية ، لم تكن تهدف الا الى دفع سورية للاتحاد مع مصر ، لاختماد صوت سورية الحرة فى ظل فردية الرئيس جمال عبد الناصر .

اننا لا نستطيع تبني هذا الرأي ، رغم ميلنا الى الاعتقاد بصحة بعضه على أقل تقدير . ولا يستند ميلنا الى اتجاه عاطفى ، انما الى شسبهات غير متكاملة الحلقات نوردتها فيما يلى :

— هل كانت تركيا قادرة على سحب جيوشها من اماكن تركزها على حدود الاتحاد السوفياتى وبلغاريا لتركزها تجاه الحدود السورية ؟ . وماذا سيكون رد فعل الاتحاد السوفياتى ازاء تركيا التى تهدد « صديقه » سورية ؟

— فى أوج الأزمة مع تركيا كان أحد الضباط الأحداث يربط على الحدود السورية التركية ، ولديه بامرته واحد وأربعون جنديا ورقيبا وعريفا ، وكانوا مكلفين بحماية قطاع فى الحدود يبلغ طوله ٤٠ كيلومترا . فلو كان الخطر التركى واردا حقيقة ، لوضعت قوى أكثر جدية من هذه القوى التى لا تكاد تذكر . ويقول الملازم المنوه عنه ، ان مراسلا كان يفاجئه بين يوم وآخر بعد منتصف الليل ،

ونشرت نيويورك تايمز فى ٢١ آب : « أمريكا تبحث من طريق للحفاظ على سورية خارج الفلك الشيوعى » . وفى ٢٧ آب : « تركيا تتخوف من أن يحكم الشيوعيون سورية » . وكتبت المانشستر غارديان فى ٢٠ آب : « سورية تهجر الحساد ، الشيوعيون دعامة الجيش » . وفى ٢١ آب : « سورية مشكلة للغرب » وفى ٢٢ آب : « أمريكا لن تتعرف بخصوص سورية بعد » « ايزنهاور يقول ان الروس يهدفون الى السيطرة على سورية » وفى ٢٧ آب : « بواج حربية سوفياتية فى البحر الابيض المتوسط » .

ليعطيه بريداً ((سرىاً جداً)) و ((مستعجلاً جداً)) صنادراً عن قيادة الجيش السوري - شعبة المخابرات (وكان أمراً العقيد عبد الحميد السراج) وكان الكتاب السرى يتضمن تحذيراً من هجوم تركى متوقع فى تلك الليلة . ولم تقم حادثة اعتداء عسكرية واحدة من جانب تركيا طيلة المدة المذكورة .

— لو شاءت القوات التركية التدخل فعلاً فى أمور سورية ، لما تركت لسورية فرصة للتفكير ، أو لاستدعاء قوة عسكرية من الجيش المصرى ، أو لمناقشة الأمر على مستوى هيئة الأمم المتحدة . فلدى تركيا من القوة العسكرية ما يسمح بتحقيق أرب عسكري خلال وقت قصير ، رغم اعتقادنا الأكيد بشجاعة الجندى السوري ، ورغم المشاركة الشعبية النادرة ، التى تحلى بها الشعب فى تلك الفترة . ويضاف الى ذلك أنه لو تدخلت القوى التركية لتدخل نوري السعيد على الفور ايضاً ، ففرض على سورية الحكومة التى تتعاون معه دون قيد أو شرط . ودعاة هذا التعاون فى سوريا كثيرون .

— ولو كان الخطر حقيقياً ، لكان يفترض فى حكومة مصر أن ترسل وحدات من جيشها أكثر جدية من القوة التى أرسلت فعلاً ، والتى لم تتجاوز فسوج مدفعية مع بضعة مئات من الجنود والضباط وبعض ضباط الارتباط . وقد يجيب البعض بأن هذه المدافع رمزت الى الوجود المصرى فقط . فلو اعتدى الأتراك عليها ، لأعتبر ذلك اعلان حرب على دولة مصر . وحينئذ تندفق الجيوش المصرية للدفاع عن سورية . وهذا التعليل ضعيف فلو اعتدت تركيا ، لما فكرت فى احتلال سورية نهائياً ، وانما تدخل لقلب الحكم هناك بشكل يرضى الغرب وعراق نوري السعيد . ولتحقيق ذلك تستطيع تركيا التدخل خلال وقت لا يمكن فيه للحشود المصرية الوصول الى مناطق العمليات . مع العلم أن القوات التى ستدافع عن منطقة ما ، يجب أن تلم مسبقاً بطبيعة الأرض التى يجرى الدفاع عنها ، لتتخذ المواقع المناسبة . وهذا ما لم يكن ممكناً تيسره لقوات مصرية تأتى اثناء القيام بعمليات حربية ، فهى تأتى من صحراء ، الى أراضى وعرة فى شمال سورية ، تحت وابل من ختم الحرب ، فتركيا تستطيع فى مثل هذه الحالة ضرب السفن التى تحمل المصريين الى سورية فى البحر .

بل اننا نجزم ، أنه لو كانت تركيا ستدخل حقاً فى سورية باتفاق مع حلف بغداد ، لما أمكن للرئيس جمال عبد الناصر إرسال جنود ومعدات الى سورية إطلاقاً . وفى أثناء محادثات حلف بغداد فى انقرة قال هندرسن :

((نحن نكون فى الحدود وإذا توجد ضرورة طارئة أو ضرورة قصوى فحينئذ نتعاون والا فلا نعمل ومن الضروري بأن مصر لا تتدخل .

قال الأمير : كيف نوقفهم ؟ اجابه هندرسن : الأسطول الآن يتحرك نحو شرق

البحر الأبيض المتوسط (١١) فكان على الرئيس جمال عبد الناصر ان يدرك ان تدخل تركيا يعنى اشتراك الولايات المتحدة ، التى تدفع تركيا . وكان عليه ان يتعجل ارسال القوات الكافية قبل ان تضرب ساعة الصفر فينقطع الطريق نهائيا ! ... فلماذا لم يفعل ذلك ؟ هل كان على علم بان قضية التهديد التركى امر مفعول لامر فى نفس يعقوب وانه لن يودى الى اية اشتباكات ؟. على كل فان صلاح نصر يبين بوضوح ان القوات المصرية المرسله الى سورية لا هى بالكافية ولا الكفوء للقتال مع تركيا . ثم يتابع حرفيا : « ولكن هذه القوة المصرية اقتنعت السوريين بوجوب الوحدة مع مصر (١٢) » .

وجدير بالذكر ان ارسال هذه القوة كان بمثابة « ضربة معلم » رائعة من قبل الرئيس عبد الناصر . فعلى حين نشط الملك السعودى والعراق اعلاميا ودبلوماسيا لنفى كون سورية أصبحت شيوعية ، ولدعم سوريه ان اعتدى عليها احد ، كل ذلك لايقف انجرافها فى تيار الرئيس عبد الناصر ، كما سنرى بعد قليل ، نجد عبد الناصر لا يقتصر على الكلام انما يتصرف .. ويفعل ، فيكتسب مصداقية محسوسة لكل مواطن فى سوريه . وهذا التصرف كان اوقع اثرا من جهود الملكتين . بل ان هناك قرائن وشبهات اخرى تشير ، دون ان نثبت قطعا ، الى ان الولايات المتحدة الاميركية هى التى دفعت الى صياغة وحدة سورية مع مصر :

انتقد ، ومازال كثير من الباحثين ينتقدون السياسة الاميركية ، انها لم تسع الى معرفة حقائق الأمور فى سورية فى ذلك الطرف ، انما اقتنعت بكون سورية قاب قوسين أو أدنى من الوقوع فى قبضة الشيوعية ، وأن سورية أصبحت خطرا مشعا على جاراتها . وأصبحت الولايات المتحدة تجمع الأدلة التى تثبت وجهة النظر هذه ، متجاهلة البراهين التى تثبت براءة سورية من هذه التهمة .

فلقد رأت الولايات المتحدة مثالا فى تعيين الفريق عفيف البزرى قائدا للجيش دليلا على نمو النفوذ الشيوعى فى الجيش . لكنها لم تستمع الى الاجوبة ، ان الفريق بزرى رغم كونه يساريا ، لا ينساق مع تيار الحزب الشيوعى ، وان الفريق حتى ولو كان شيوعيا ، لما أمكنه القيام بعمل ما ، لأن لا كتلة هامة به فى الجيش ، ولأنه

(١١) انظر « شتيبات » صفحة ٧٤٥ .

(١٢) « صلاح نصر » صفحة ٩٩ . يتعرض هيكى فى (سنوات الفليان حلقة ١٢ فى الاهرام تاريخ ١٩٨٨/١١/٥ صفحة ١٢ عمود ٥) للقوات التى ارسلها الرئيس عبد الناصر الى سورية فيجعل منها (اسطولا من عدة ناقلات جنود وثلاث مدمرات فيها قوات تشكل فى مجموعها لواوين كاملين تصحبهما اسلحتهما الثقيلة فى المدفعية والمدفوعات) . يؤسفنا اسلوب هيكى فى مبالغات تشوه الحقيقة . ففضلا عن تكذيب صلاح نصر غير المباشر لما يقوله هيكى نؤكد اننا لم نجد أى ضابط فى الجيش السورى ممن كانوا فى اللاذقية رأوا مثل هذه الاسلحة وهذه الاعداد انما العكس . ولم يذهب فوج المدفعية الذى وصل الى الحدود التركية انما انطلق الى حمص حيث قام بمدرسة نار مع ضباط كلية حمص . ومدربو الكلية فى حمص شهود على ذلك .

ويؤكد البغدادى فى مذكراته : « ولم تكن تلك الوحدات العسكرية التى ارسلتها مصر الى سورية الا وحدات رمزية أكثر منها قوت عسكرية لها ثقلها ووزنها العسكرى » صفحة ٢٢ جزء ثانى .

لم يكن يمثل سوى الحل الوسط الذى رضى به البعثيون والحياديون فى الجيش ، وهؤلاء هم اصحاب السلطة الفعلية هناك . وفى حديث مباشر بين باتريك سيل والسراج فى القاهرة بتاريخ ١٩٦١/١/٢٧ قال السراج : « ان تعيين البزرى لا علاقة له بما يفترض عن ميوله الشيوعية . لقد كان الأمر ببساطة اننا طلبنا من نظام الدين اقضاء عدد من الضباط الكبار ذوى العلاقة بمحاولة ابراهيم الحسيتى الانقلابية . لكن نظام الدين رفض فقمنا بعملية اقضائه واستبداله بالبزرى . وبدا هذا شخصية غير جدلية ولم يكن له اتباع شخصيون فى الجيش كما لم تكن له علاقة باى جناح من الاجنحة المتنازعة داخل الاركان العامة . لذلك قبل من الجميع (١٢) » .

وكتب مراسل نيويورك تايمس بتاريخ ١٩٥٧/٨/٣١ من دمشق بأنه « لا يوجد اية علائم تدل على أن الاتحاد السوفياتى يحاول عن طريق بعثاته المختلفة جعل سورية ومصر تابعة للنظام السوفياتى ، أو لاثارة ثورة ماركسية فيهما . ان ما وجدته الاتحاد السوفياتى فى هاتين الدولتين هو استعدادهما لعرقلة النشاط الغربى . . والمعلوم هو عدم وجود أى ضابط شيوعى فى قوى سورية المسلحة ، له وزن سياسى حقيقى » .

وذكر أحد المسؤولين فى عاصمة الولايات المتحدة أن بلده يجهل حقائق الامور فى سورية ، فسورية لم تهدف الهجوم على أحد ، وان سياسة التسليح السورية دفاعية محضة ، لأنها لن تسكت عن أى تدخل فى سيادتها .

وفى انقرة اعترف المندوب الأمريكى هندرسن بأن يوسف ياسين ، المستشار الخاص للملك السعودى فى الشؤون الخارجية ، قال للسفير الأمريكى « ان فكرة الملك هو أن تكون (اميركا) هادئين تجاه الوضع ونعامل الحكومة المحلية فى سورية بود واعادة الامور الى مجاريها » .

أما جهود الملك السعودى فكانت من الصراحة والجرأة والشمول بحيث لا يجوز للولايات المتحدة القول بأنها لم تسمع بها . فقد قال ان الضغط على سورية لبس فى صالح اميركا ، وارسل الى الرئيس ايزنهاور بتاريخ ١٢ ايلول يطلب منه تخفيف الحملة على سورية . وفى ٢١ ايلول صرح سكرتير وزارة الخارجية السعودى فى القاهرة ان حكومته لا ترى فى سورية خطرا يهدد ايا من جاراتها . وفى ٢٣ ايلول انكر الأمم فيصل فى واشنطن ، اثناء محادثات مع ايزنهاور وجون فوستر دلاس ، أن سورية تهدد أحدا . وفى ٢٥ ايلول وصل الملك سعود الى دمشق ، واستنكر أنه محاولة اعتداء على سورية ، وبعد يوم واحد جاء رئيس وزارة العراق آنذاك السيد على جودت الأيوبى ، فأجرى محادثات مع الرئيس شكرى القوتلى ، وصرح

بالطبع نعتبر مجرد حضور القوة المصرية الرمزية أمرا ايجابيا . ولا حاجة للسيد هيك للقفز على الحقائق والارقام . فلماذا يبالغ ويضخم ؟ . ان هذا الاسلوب المؤسف ليثبت مجددا أن الهدف من القوة الرمزية هو مزايده لكسب نصر سياسى لصالح الرئيس عبد الناصر ، وليس من أجل الاشتراك فى معركة .

(١٢) « باتريك سيل » صفحة ٢٨٥ .

بعد ذلك ان تفاهما تاما جرى بين سورية والعراق . ولدى مغادرته دمشق في ٢٧ ايلول اصدر الملك سعود بيانا شجبا فيه اي اعتداء يقع على سورية من أية جهة كانت ، وانه سيشترك مع اخوانه السوريين في صد اي اعتداء على السيادة السورية . وفي ٢٠ تشرين اول قال أحمد الشقيري في هيئة الأمم المتحدة (وكان وقتئذ مندوب المملكة العربية السعودية هناك) ما يلي :

((انه من اختصاص سورية ، وسورية وحدها ، من يحكم هناك . ونحن هنا في هيئة الأمم لسنا مكلفين ببحث تغير حكومات . فهذا المجال من مجالات السياسة الداخلية يجب أن يبقى مصونا لأن ميثاق الأمم المتحدة ينص على ذلك . . وان المملكة العربية السعودية ستقف الى جانب سورية في الدفاع عن سيادتها واستقلالها)) .

أما جيمس ريتشاردز ، المبعوث الأميركي للمنطقة ، فقد دعى ازيارة سورية لشرح له المسؤولون حقيقة الموقف ، وإن مخاوف الولايات المتحدة لا مبرر لها أبدا ، لكنه رفض الدعوة لأنه لم يشأ سماع دفاع سورية . لقد شاءت الولايات المتحدة احراج سوريا واثارتها مما جعل سورية ترسل وزير خارجيتها الأستاذ صلاح الدين البيطار الى هيئة الأمم المتحدة لتتدخل في منع حرب توشبك ان تندلع في الشرق الأوسط .

ان الاكثية الساحقة من العرب ، والمستشرقين ، والمعلقين السياسيين يرون ان سياسة الولايات المتحدة كانت على خطأ جسيم بتجاهلها لحقيقة الامور في سورية ، مما جعل سورية تقدم نفسها قربانا على مذبح الرئيس جمال عبد الناصر . ونحن نؤيد هؤلاء في ان سياسة الولايات المتحدة الأميركية هزيلة ، وضعيفة ، وبترى أيضا انه ان لم تتعدل هذه السياسة ، فلن تؤدي إلا الى فناء كل القيم الانسانية الايجابية التي تدعى الديموقراطية الغربية النضال من اجلها . لكننا نشك بشدة ، ان الولايات المتحدة لم تعرف حقائق الامور في سورية ، وان سورية لم تشكل آنذاك أي خطر على أحد ، وان سورية كانت شديدة الحصانة ضد الشيوعية . . فلماذا تجاهلت كل أصوات التوضيح وأصوات التحذير ؟ . ولماذا لم تبحث في صحة البيانات السورية المتلاحقة ، التي تؤكد رفض سورية للثبعية الشيوعية ؟

ان المراقبين السياسيين على اختلاف مشاربهم ، والساسة في الدول العربية بينوا للولايات المتحدة بوضوح ، ان سياستها في سورية ستؤدي الى دفع سورية نحو مصر . .

وان كل تحليل جدي للجولات التي داوت في المنطقة بعد حرب السويس ، تبين لاطفال السياسة واغرارها ، ان الطريق الوحيد الذي سيبقى لسورية هو طريق الوحدة مع مصر ! . فهل افتعلت الولايات المتحدة الأميركية كل هذه الجولات ، لتدفع

سورية الى قبضة الرئيس جمال عبد الناصر ؟ ولقد تعرض باتريك سيل الى هذا الموضوع بما يؤيد وجهة نظرنا وبما يجدر ذكره هنا اذ انه يجد الحملة الاعلامية الغربية الجبارة على سورية تهينة مفتعلة لاطلاق مبدا ايزنهاور . فالرئيس ايزنهاور لم يشأ الاصفاء الى مراسلى اولى الصحف الاميركية نيويورك تايمز الذين ينفون الاتهامات الاميركية لسورية . بل ان المراسل اوزغود كاروتز كتب : « ليس هناك ما يشير الى ان الاتحاد السوفياتى . . يحاول ان يجعل هاتين الدولتين (سورية ومصر) سوفيتيتين . . ان ما وجده الاتحاد السوفياتى هو دولتان عربيتان ودودتان راغبتان فى المساعدة على صد الجهود الغربية . . وحسب ما هو معلوم انه ليس هناك شيوعيون منظّمون يحمّلون بطاقة عضوية الحزب فى صفوف القوات المسلحة السورية » ولم يصغ ايزنهاور الى كل تأكيدات ساسة سورية بعدم صيرورة سورية شيوعية . اما المندوب الاميركى لوى هندرسون فيصفه باتريك سيل بقوله : « وكان يبدو ان لدى المستر هندرسون اقل من عقل مفتوح . فقد نشد تأكيد شيوعية سورية اكثر مما نشد تقصى الحقائق » . ويخلص باتريك سيل الى ان الولايات المتحدة رسمت صورة على مزاجها للسيطرة الشيوعية على سورية ثم نومت نفسها مغناطيسيا بصورة الوحش الذى رسمته بيدها . وكتبت نيويورك تايمز فى ٢٢ آب : « انها دبلوماسية مشروعة للولايات المتحدة ان تشجع جميع الدول المعادية للشيوعية فى الشرق الاوسط لى تستخدم كل ما فى وسعها من الضغط والتأثير لكبح جماح سورية » . وقد سببت هذه الصرخة مرارة واضحة وقليلًا من قوتر الاعصاب فى دمشق . واعلن خالد العظم ان سياسة سورية على الرغم من الاستفزازات الاميركية ستظل مستندة الى مبدأ الحياد الايجابى . لكنه تابع قائلاً : اننا على حافة تلك السياسة المحايدة فلا نجبرونا على الذهاب الى ابعد منها .

ويختصر باتريك سيل النتائج بقولين : « وباختصار فان حصيلة تأثير تدخل اميركا الفظ فى الشؤون العربية فى عام ١٩٥٧ ادى الى ترسيخ موقف الاتحاد السوفياتى ومصر كحاميين توأمين السورية فى تصديها الغرب » . ثم « مع مرور عام ١٩٥٧ قادت الحملة ضد الشيوعية وزارة الخارجية الاميركية الى نضال لا هوادة فيه ضد السوريين اسهم بدفعهم نحو الوحدة مع مصر (١٤) » .

ويبقى فى الموضوع تساؤل لا بد منه : فلقد ادى الهجوم الاميركى المسعور على سورية الى دخولها الوحدة مع مصر ! . . لكن رئيس مصر لم يكن يختلف فى تعاونه آنذاك مع الاتحاد السوفياتى الشيوعى عن تعاون سورية مع كتلة اليسار ! . . فلماذا لم تهاجم اميركا مصر كما هاجمت سورية ؟ . . لم تخشى اميركا من تفاقم الخطر

الشيوعى من اجتماع مضر يسارية مع سورية يسارية فى دولة واحدة ؟ . . ولماذا هذات الحملات المسعورة على سورية منذ قيام الوحدة ؟ .

ان الفارق بين وجهة نظرنا ونظرة مختلف الباحثين والمعلقين الآخرين فى تقييم السياسة الاميركية تجاه سورية هو اننا نرى ان اميركا لم تخطىء التصرف ، فاذا بخطئها يوقع سورية فى الوحدة او يدفعها اليها ، انما هدفت اميركا من كل تمثيلية الغباء الظاهرى الدفع بسورية الى عبد الناصر الذى بدا وكأنه سىستطيع لجم سورية . هذا ومن الجدير بالذكر التنويه عن التناقض فى مضمون الصحيفة الواحدة فى أمريكا . فبينما يبرق مراسلو النيويورك تايمز فى دمشق ما ينفى التهمة الشيوعية نجد فى ذات الوقت افتتاحية كتبت فى نيويورك تلهب مشاعر جيران سورية عليها . فالمراسلون فى واد والمعلق الرئيسى فى واد .

الخطر الشيوعى :

سنعالج فيما يلى موضوع الخطر الشيوعى من منطلقين : الاول هو ما ذهبنا اليه وكتبناه قبل قرابة عشرين عاما ونيف - والثانى : ينطلق من رأيين متناقضين تماما للرئيس عبد الناصر . وكلاهما نشر فى صحيفة الأهرام :

١ - لا تعكس الوثائق التى نشرت حتى الآن عن وضع سورية الداخلى فى ذلك العهد صورة كاملة المعالم عن تفاصيل الوضع فى سورية آنذاك . لكننا لا نعتقد ان خطرا شيوعيا حقيقيا كان يهدد سورية فى عام ١٩٥٧ ، كما كانت اجهزة الاعلام الغربية تنشر وتذيع . انه لمن الصحيح ان شعبية العالم الاشتراكى كانت قد نمت الى حدود لم تسبق مشاهدتها فى اية منطقة عربية اخرى من قبل ، فى حين هبطت اسهم الموالين الغرب الى الحضيض . لكن الاتحاد السوفياتى لم يكن ليرغب او يطمح فى ان يستلم الشيوعيون زمام الحكم فى سورية آنذاك . وليس زهد السوفييت تعففا انما لامور اخرى . وسنحاول تعليل ما ذهبنا اليه بما يلى :

— لو استلم الشيوعيون السلطة فعلا ، لتدخل نوري السعيد مع قوى حلف بغداد . فنورى السعيد كان سيتدخل فى امور سورية بدون توفير الحجة الواقعية ، فكيف يكون تصرفه لو ان السبب الموجب توفر ، ولو ان الحجة التى يتذرع بها أصبحت واقعة ؟ .

— لو حدث ان استلم الشيوعيون زمام الامر فى سورية ، لما أمكن للشيوعيين الحفاظ على مواقفهم طويلا من الزمن ، لان سورية ستكون جزيرة صغيرة ضمن محيط مطبق عليها ، ومعاد لنظامها . ولن تصلها أية نجدة من اى مكان لعدم وجود حدود مشتركة مع أى بلد اشتراكى .

— هذا وان « سورية ذات قيادة شيوعية تابعة » لن تفيد العالم الاشتراكي أكثر مما تفيده سورية حرة ، تكيل للغرب الضربات المتوالية بشكل تلقائي ، غير مسير من العالم الاشتراكي . لأن تصرفات سورية ستكون صادرة عن مصلحة سورية العليا فقط . وسورية الحرة هذه ستحظى بتأييد دول العالم الثالث بشكل عام وبتأييد الشعوب العربية كافة ، رغم وجود حكومات موالية للغرب . أما لو استولى الشيوعيون على زمام الأمر ، لحدثت ردة فعل عنيفة ، ولانعزلت سورية عن الشعوب العربية الأخرى ، ولانحسرت الثقة الرائجة لصالح العالم الاشتراكي ، ولراينا دول العالم الثالث تنكمش وتحفظ وتدير ظهرها للعالم الاشتراكي ، الذي يكون قد برهن على أنه لا يساعد دولة ما ، إلا لقلب نظام الحكم فيها وللسيطرة على مصيرها الاقتصادي والسياسي . وان الأثر الاعلامي للتدخل السوفيياتي الدموي لقمع حركة التحرر في هنغاريا كان مازال ماثلا في ذاكرة شعوب العالم مما لا يسمح للاتحاد السوفيياتي بدخول مغامرة جديدة .

٢ — بعد أن تكلم الرئيس عبد الناصر مع الصحفي الهندي ر.ك. كارنجيا صاحب صحيفة « بليتزر » الهندية عن الخطر الشيوعي الذي يهدد العراق سألته كارنجيا فيما إذا كان هذا الخطر يواجه العراق فقط فيجيبه الرئيس ما نقله عن الأهرام الصادر في ١٨/٤/١٩٥٧ صفحة ٨ عمود ٤ :

« ان القصة تبدأ بسورية قبل اندماجها مع مصر أي قبل قيام ثورة بغداد بزمان طويل . وأذكر اني أخبرتك في آخر مرة قابلتني فيها عن مؤامرة الشيوعيين السوريين ، وخاصة بكداش والبرزى ، وقلت لك تلك المؤامرة كانت تقضي باحداث انقلاب يجعل سورية تتحول الى دولة شيوعية . . . لقد جاء اليها الوطنيون السوريون بقصد تصفية هذه المؤامرة . هذه حقيقة . وكانت النتيجة أن تم بسرعة اتحاد سورية مع مصر . . . بعدئذ فر خالد بكداش من سورية وقصد الى موسكو وبراغ وأما عفيف البرزى فبقى معنا منتظرا الظروف المواتية له . »

ان هذا الكلام ليس تزيفا للحقيقة فقط وانما هو افتراء على الشعور الوطني الوجدوى في سورية . ولننظر الى هذا الاثبات على زيف القول السابق ينطلق على لسان الرئيس نفسه ونشر في ذات صحيفة الأهرام . ونحن اخذناه عن كتاب محمد حسنين هيكل « سنوات الغليان » الذي نشر في الأهرام على حلقات (الحلقة ١١ بتاريخ ٢/١١/١٩٨٨ صفحة ١٣ عمود ١) فالسيد هيكل يقول :

« وفي ٢٦ أغسطس دعا الرئيس « جمال عبد الناصر » السفير الأمريكى « ريموند هير » الى لقائه ، وقال له انه لا يفهم مبررا لهذه الحملة ضد سوريا . »

وان مهمة ((لوى هندرسون)) في المنطقة تشير تساؤلات تدعو الى الشك والريبة .
وانه فهم من تصريحات ((لوى هندرسون)) ان المبعوث الأمريكى مكلف بمهمة لتقصي
الحقائق في سوريا . فاذا كان ذلك صحيحا ، فأننى لا افهم لماذا لا يتوجه مباشرة
الى دمشق ويرى بنفسه ما يجرى هناك ويبحث على الطبيعة ما يريد ان يعرفه .
ثم قال الرئيس انه على استعداد لأن يكفل حسن استقبال ((لوى هندرسون)) في
دمشق ، وبأن يضمن له مقابلة كل من يريد مقابلتهم في العاصمة السورية لأنه ليس
من المعقول أن يكون هدفه ((اذا كان ذلك هدفه حقيقة)) أن يتقصي الحقائق في سوريا
ثم يدور في كل العواصم المحيطة بها دون أن يقصد الى العاصمة المعنية بالامر
بالدرجة الأولى . ثم أضاف ((جمال عبد الناصر)) انه يخشى ان هناك خططا لغزو
سوريا بدعوى ((الشيوعية المحلية والشيوعية الدولية)) . ومع انه يستطيع ان
يؤكد بناء على معلوماته - وهى وثيقة ومباشرة - انه ليس هناك ما يبرر مثل هذه
الادعاءات الا انه كان يفضل أن يتعرف ((هندرسون)) على الحقائق بنفسه .

وفي (الحلقة ١٢ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٨ صفحة ١٢ عمود ٣) صدر الحديث
التالى عن الرئيس فى ايلول من عام ١٩٥٧ ، أى قبيل الوحدة ، وأذاعته آنذاك
مختلف أجهزة الاعلام فى مصر :

((وفى يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٧ قرر ((جمال عبد الناصر)) ان يتكلم عن الأزمة
وملابساتها فادلى بحديث صحفى ((للاهرام)) نقلته الاذاعة المصرية على كل موجاتها ،
ونقلته أيضا وكالات الأنباء الى عواصم العالم :

((اننى اتابع تطورات الموقف فى سوريا ، واتساءل :

□ هل انحازت سوريا حقيقة الى المعسكر الشيوعى كما تدعى السياسة
الأمريكية ؟

والجواب هو النفى قطعا .

□ هل يمكن أن تكون المسألة ان امريكا تتصور - بغض النظر عن صحة هذا
التصور أو بطلانه - ان سوريا انحازت الى المعسكر الشيوعى .

والجواب على هذا أيضا بالنفى قطعا .

ان الولايات المتحدة لديها من امكانيات العلم بحقائق الأوضاع فى سوريا
ما يسمح لها ان تعرف كل الدقائق والتفاصيل ، ولقد قابلت بنفسى من المسؤولين
الأمريكيين من يعرف زعماء سوريا جميعا ، ومن التقى بهم واحدا واحدا ، وتحدث
اليهم بلغتهم الأصلية العربية وعاش فى بلادهم يدرس ويراقب عن كثب ، وليس
معقولا ان يصل الخطأ فى الحكم الى مثل هذه الدرجة التى توحى بها تصرفات السياسة

الامريكية ، واذن لا يتبقى الا ان تكون المسألة خطة مرسومة مدروسة تنفذ تفصيلا بعد تفصيل » .

ثم استطرد ((جمال عبد الناصر)) :

((ان الهدف الحقيقي للسياسة الأمريكية تجاه سورية هو تحويل الانتظار عن الخطر الاسرائيلي ، واختراع اخطار اخرى غيره ينشغل بها اهتمام العرب ، لقد كان الاجماع العربى ان اسرائيل هي خطر حقيقى على الأمة العربية ، وحاولت الولايات المتحدة بشتى الوسائل ان تجر العرب الى صلح مع اسرائيل ، فلما فشلت هذه الوسائل جاء دور الوسيلة الجديدة وهى : خلق اخطار بديلة حتى ولو كانت اخطارا صناعية حتى يتفتت الاجماع العربى وتتفرق قواه .

ما ان كدنا نفرغ من معركة السويس وآثارها حتى بدأت نفمة الخطر الشيوعى ، ثم بدا التركيز على مصر وسوريا » .

اذن فالرئيس عبد الناصر كان متأكدا من عدم وجود خطر شيوعى على سورية بل وكان يعرف ان اميركا كانت على معرفة مؤكدة بان الخطر الشيوعى ليس سوى ادعاء . ومن المؤسف ان السيد هيكلم لم يفسر لنا اسباب هذا التناقض العجيب .

الاعتماد على مصر :

فى اثناء ازمة سورية مع تركيا ، وبتاريخ ١٣ تشرين اول ارسلت مصر كما ذكرنا سابقاً فوج مدفعية ، وعدداً من ضباط الاتصال من قواتها المسلحة الى سورية ، لتشارك فى الدفاع عنها فى حال وقوع اعتداء عليها . وكان اثر هذه الخطوة تلاحم الشعور الاخوى العربى بين سورية ومصر ، خاصة ان مصر انجذت سورية فى عهد مظلم كما بدا آنذاك ، فى عهد ابتعدت عنها خلاله حكومات الدول المجاورة . اما حزب البعث العربى الاشتراكى ، الذى كان ينادى بالوحدة مع مصر منذ ١٧ نيسان من عام ١٩٥٦ ، لانه وجد فيها الدولة العربية الثانية التى تحققت فيها شروط الوحدة ، فقد استطاع ان يطفو اعلاميا فاستلم زمام المبادرة فى تفسير السياسة الخارجية الى ان تمت الوحدة .

تضارب الآراء حول الاسباب التى ادت الى قيام الوحدة :

يؤكد ساسة سورية بصلاية وعناد ، ان الوحدة لم تحدث خوفاً من خطر مزعوم كان يهدد سورية ، وانما لان الوحدة كانت ومازالت الهدف القومى الاول للشعب السورى . ويؤكد السوريون هذا الراى بقولهم : ((فالوحدة لا تجيء فرضاً ، ولا بالقوة والقتل . ويوم ذهبنا باجماعنا المعروف عام ١٩٥٨ لتتحد مع مصر ، لم نذهب كرها ، ولا يرغمنا . . ولا كانت الوحدة فى ضميرنا ووجداننا تجسيدا لانتصار شخصى ، او استسلاما لظرف عابر . وانما كانت الوحدة - كما هى اليوم غداً -

هدفا قوميا ساميا عمل له الآباء والاجداد ، وسيعمل له الأبناء والاحفاد . . فهي اكبر من فرد - كائنا من كان هذا الفرد - بل هي اكبر من جيل .

ولقد آمنت سورية بهذه الوحدة في كل مراحل كفاحها الوطني . . . وفي سبيل هذه الوحدة التي امن بها شعبها العربي ، اعطت سورية التضحيات . . ومن اجل المبادئ القومية ارضت كل مصالح خاصة ومصالح اقليمية . ولكن هذه الوحدة لا يمكن ان تفسر بانعدام الشخصية ، وفقدان الحرية ، والانقياد في العظمية (١٥) . هذا ما راه سياسة سورية . ويقابل رأيهم هذا رأي جاء من الغرب يقول : « لقد شعر السوريون بان لا اختيار لهم سوى الدخول في الوحدة ، حين لمسوا عجزهم في منع استيلاء الشيوعيين على الحكم (١٦) » .

ومن المفارقات الغريبة تطابق هذا الرأي الغربي الذي يحز في نفوس السوريين المتطلعين نحو الوحدة مع رأي الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان في احاديثه يرجع طلب السوريين للوحدة الى خشيتهم من الخطر الشيوعي كما قال في حديثه مع الصحفي الهندي كرانجيا والذي اقتبسناه حرفيا قبل قليل .

اما صلاح نصر فيقول على الصفحة ٩٩ في مذكراته ان السوريين اصرروا « على قيام وحدة كاملة مع مصر لتتقد بلادهم من التفكك السياسي والفوضى الحزبية لكنه في الصفحة ١٢٣ يناقض نفسه بشكل او آخر اذ يقول : « ولكن الشيء البارز هو ان موجة الفرح كانت طاغية في سورية بصورة جارفة وصادقة . . . والواقع ان سورية لم تشهد في تاريخها الحديث مثل هذه الافراح . فكانت مدن سورية وعلى رأسها دمشق في بهجة مستمرة تشهد يوميا ولدة شهر مظاهرات عارمة تؤيد دولة الوحدة الجديدة »

وكتب المستشرق فاتيكيوتس : « يؤكد الأجانب حين يحللون الوحدة بين سورية ومصر على العوامل السلبية ، التي دفعت سورية الى الوحدة ، بما في ذلك التهديد الشيوعي للاستيلاء على السلطة في دمشق . وآخرون أهملوا دون قصد او متعمدين اعارة الرغبة الشعبية الحقيقية للوحدة العربية نصيبها الفعلي في قيام الوحدة . انه لمن غير العدل تجاه السوريين ان يتجاوز المرء النشاط الشديد لجماعات منهم كالبعثيين ، والذين دعوا الى الوحدة من وقت مبكر يعود الى عام ١٩٤٩ (١٧) » .

(١٥) « وثائق » صفحة ٤٧ .

(١٦) « فيشر » صفحة ٦٧ .

(١٧) « فاتيكيوتس » صفحة ١٤٣ .

أما الصحافي الألماني ج. ١٠. ايلتن ، المعروف بشاغب نظره حين يحلل الأحداث في الشرق العربي ، فقد كتب فيما كتب : « انه لأمر خطير ، حين يعتقد المرء أن الجمهورية العربية المتحدة قد قامت نتيجة للخوف من الشيوعيين » .

ويقول خالد العظم « ان رأينا ما فعل عبد الناصر بالشيوعيين لصرنا اقرب الى تصديق القول بأن الولايات المتحدة كانت الدافعة نحو الوحدة » .

وأما السيد انور عبد الملك ، الصحفي المصري اليساري ، الذي يعيش في منفاه الاختياري في فرنسا ، فقد كتب أن قيام الوحدة كان يهدف الى ضرب اليسار ، والى افتتاح أسواق ومجالات جديدة في وجه الجامعيين والبورجوازيين المصريين ، لجعل سورية اقليما لمصر (١٨) .

وأما في رأينا . فان الوحدة كانت ستم على كل حال ، استنادا على الشعور القومي العربي في الأصل . ولم تفعل هذه الازمات التي عاشتها سورية آنذاك سوى فعل تسريع لقيام الوحدة . اذ ان اعصاب شعب سورية واعصاب ساستها كانت في حال تنبه دائم ، لأنهم كانوا يتوقعون تدخلا استعماريًا في كل وقت ، ومن كل مكان . ولم يكن من المضمون أن يصدر كل رد فعل سوري على كل تحد جديد ، عن العقل المجرد والاعصاب الباردة . . . فسرعة توالى الأحداث كانت قد تؤدي الى تصرف طائش . وليس من الخفي على أحد ، أن أية طلقة تقع في غير مكانها أيام الازمة السورية التركية المفتعلة والمضخمة كانت ستؤدي الى انفجار قد يمسح معالم الحضارة من بعض مناطق الشرق العربي ، لأن جون فوستر دلاس كان قد نوه باستخدام الاسلحة الذرية « التظيفة » . وقد يكون دلاس قد عمد الى التهويل ، لاختافة طبقات الشعب السوري ، ولدفع سورية نحو الوحدة مع مصر ، حيث تستطيع الولايات المتحدة التفاهم مع الرئيس المطلق جمال عبد الناصر . ولكن من المؤكد أن صلابة سورية قد اقضت مضجع وزير الخارجية الأميركي لفترات متلاحقة من الزمن ، بحيث أفقدته الليونة الدبلوماسية ، وأغضبتة لدرجة احتمال خروجه عن طوره باستخدامه لسلح فتاك ليس على مستوى قوى الدفاع السورية .

وافق الجيش السوري على الوحدة بالاجماع . ولكن بعض الخلاف كان يسود على طريقة الوصول الى هذه الوحدة ، وعلى شكلها النهائي . فرغم ان

(١٨) « عبد الملك » صفحة ١٤٣ .

الضباط اليمينيون كانوا قد أزيحوا عن المسرح ، إلا أن الباقين في مجلس القيادة لم يكونوا متطابقين الرأي ، وإنما كانت هناك عدة اتجاهات فعلاً ، ولكن ضمن إطار قبولهم جميعاً للوحدة . لقد ادعى السيد محمد حسنين هيكل أن الضباط السوريين الـ « ٢٢ » ، الذين اجتمعوا مع الرئيس عبد الناصر في منتصف كانون الثاني من عام ١٩٥٨ كانوا يمثلون ٢٢ كتلة في الجيش السوري . وأنا لنرى في هذا الادعاء صورة لبلاغة صحفية شططية خاوية ، تدعو إلى الابتسام ، يلجأ إليها التنديد هيكل حين يحاول تحليل الأمور بشكل عشوائي لكن الفكرة الرئيسية ، وهي وجود أكثر من كتلة سياسية في الجيش السوري ، فتبقى حقيقة لا يجوز إنكارها .

الفصل الثالث

قيام الوحدة

العوامل المتوفرة التي سهلت قيام الوحدة .

كانت القومية العربية القاعدة الأساسية التي قامت عليها الوحدة ، ومهما بلغ هذا العامل من العمق لما كان بمفرده كافيا لقيام الوحدة اذ ان القومية العربية كانت في ذات الوقت الخط الذي تدعو اليه دول عربية أخرى لكن هذه الدول كانت ترى أن تحقيق أهداف هذه القومية يتم بطرق أخرى (١) .

لذلك نبحث الآن في العوامل الاضـمـافية التي توفرت فـأدى اجتماعها مع العامل الاساسى الأول الى قيام الجمهورية العربية المتحدة .

لقد كانت سياسة سورية حيال الشرق والغرب واحدة ، وتشتمل بالحياد الايجابى . ولا يقصد من هذا الحياد الايجابى ، الا تهتم الدول التي تتخذها شعارا لها بالتطورات السياسية في العالم ، وانما تتخذ موقفا تجاه كل حدث بعينه ، دون أن تكون مرتبطة بعقد ، او بحلف ، يفرض عليها موقفا ما .

من هذا الموقف السياسى الموحد تحددت الجبهة التي يحاربونها ضمن النطاق العربى . وهذه الجبهة المناوئة تضم تلك الدول العربية التي ارتبطت علنا او ادبيا بحلف مع دولة غربية او أكثر . وزادت نظرية الفراغ السياسى التى جاء بها جون فوستر دلاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية من تقارب سورية ومصر ، لأنها لا تريد اظهار أى تفهم لرغبة العرب بعدم الارتباط بأى كتل من التكتلات . وكان أن بدأ فى النهاية ، وكأنما اقامة الوحدة هى الخطوة المنطقية والحتمية المقبلة .

اما اذا كانت مظاهر التشابه والتقارب المذكورة كافية لاقامة وحدة بين دولتين ، فهو أمر لن نعالجه الآن ، وانما فى خاتمة هذا الكتاب .

العوامل ضمن دستورى سورية ومصر

فى مقدمة دستور الجمهورية السورية لعام ١٩٥٠ نجد الفقرة التالية :

« ونعلن أن شعبنا ، الذى هو جزء من الامة العربية ، بتاريخه وحاضره ومستقبله يتطلع الى اليوم الذى تجتمع فيه امتنا العربية فى دولة واحدة ،

(١) يرى الملك حسين أن تعتمد الوحدة العربية على الاسس التالية :

- رفض الحياد الايجابى .
- التعاون مع العالم الحر .
- اتباع الطريق الفيدرالى . انظر : « كيف نوحد .. » صفحة ١٥ - ١٧ .

وسيعمل جاهدا على تحقيق هذه الامنية المقدسة في ظل الاستقلال والحرية .
ونعلن ان هذه المقدمة جزء لا يتجزأ من هذا الدستور ، وضعت لتذكر المواطنين
بالمبادئ التي اقام عليها قانونهم الاساسي «) .

اما المواد الثلاثة الاولى من ذلك الدستور فهي مترابطة وتنص على ما يلي :

- ١ - سورية جمهورية عربية ديمقراطية نيابية ذات سيادة تامة .
- ٢ - وهي وحدة سياسية لا تتجزأ ولا يجوز التخلي عن جزء من اراضيها .
- ٣ - والشعب السوري جزء من الامة العربية .

اما المادة ٤٦ من هذا الدستور فتحدد القسم الذي على كل ممثل للامة ان
يقسمه قبل ممارسته لمهامه البرلمانية :

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا لدستور البلاد ، مدافعا عنه وعن
استقلال الوطن وحریات الشعب ، ومصالحه وامواله وكرامته ، وان احترم
قوانين البلاد واقوم بمهمة النيابة بشرف وصدق واخلاص ، وان اعمل لتحقيق
وحدة الاقطار العربية » .

تدلنا مقدمة الدستور السوري ، ومضمون القسم الذي سيؤديه النواب
على انها اجراء ووضح من ميثاق الجامعة في شأن الوحدة ، وهذا ان لم نقل ان
مضمون الميثاق المذكور يسعى لاجهاض المطالب بالوحدة في الدستور السوري .

والمادة الاولى من دستور مصر لعام ١٩٥٦ تنص على ما يلي : « مصر دولة
عربية ذات سيادة وهي جمهورية ديمقراطية . والشعب المصري جزء من الامة
العربية » .

في هذه النصوص من الدستورين نجد خطوة أولى تسهل الوحدة وتزيل
العقبة الدستورية الشكلية الاولى . اما عن شكل الوحدة العربية ، وعن الدستور
الذي ستسير على هديه الامة العربية فلا نجد شيئا في دستوري سورية ومصر ،
او في دستور اي بلد عربي .

القيادة العليا للقوات المسلحة المشتركة

لم يكن توقيع اتفاقية الدفاع المشترك في ٢٠ تشرين اول من عام ١٩٥٥
يهدف الى اقامة وحدة ، وانما يرمى الى دعم سورية ومصر في رفضهما لحلف بغداد
والذي منع دخول سورية في اية وحدة مع العراق او الاردن . ولكن هذه الاتفاقية
ادت بشكل غير مباشر الى تقارب لا بد منه ، لان تطابق الآراء في عدد من الامور بين

دولتين ، سيؤدي على الأقل إلى محاولة مطابقة الآراء في أمور أخرى . وجاء توقيع الاتفاق المالي في ١٩٥٦/١/٢٩ ، ثم المحادثات الاقتصادية ، التي أدت إلى اتفاقية ٣ آذار من عام ١٩٥٧ لتزيد من تقارب سورية ومصر .

سبق أن ذكرنا أن حزب البعث العربي الاشتراكي رفع شعار الوحدة التامة مع مصر منذ ذكرى الجلاء في ١٧ نيسان ١٩٥٦ . وفي شهر حزيران من ذات العام اشترك الحزب في الحكومة الائتلافية السورية ، بعد أن قطعت عهدا على نفسها أن تعمل من أجل الوحدة . أما حزب الشعب الذي كان يفضل ويدعو إلى وحدة مع عراق نوري السعيد ، فقد اشترك في القيام بالمؤامرة الفاشلة في عام ١٩٥٦ مما أدى إلى اظهار مشروع الوحدة مع مصر كخطوة وطنية يسعى الاستعمار إلى افشالها . وقد أدى ذلك إلى شجب شعبي لوحدة مع العراق ، وعطف متزايد على الوحدة مع مصر . وكان من نتائج الانقلاب الفاشل ، حدوث حركة تطهير في الجيش السوري ، اضعفت كل صوت يعارض الاتجاه الذي تتبناه الحكومة . أما الوزراء الشعبيون في وزارة الائتلاف ، فقد تركوا مناصبهم وغادروا الحكم قبل ١٩٥٧/١٢/٣١ . وفي مصر تبلور اتجاه جديد لا يخاو من مفاجأة نحو الوحدة مع سورية . ففي خطاب للرئيس عبد الناصر بعد تأميم القناة وبعد عرض سورية الصادق والمقنع للتضحية من أجل الدود عن الشقيقة مصر قل : « وانا اليوم اتجه الى اخوان لنا في سورية .. سورية الشقيقة .. لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحادا حرا سليما كريما لن دعم سويا مبادئ الكرامة ولنرسي سويا القومية العربية والوحدة العربية . نرحب بكم ايها الاخوة (في سورية) وسنسير معا متحدين بلدا واحدا ، قلبا واحدا ورجلا واحدا » (٢) .

موقف الجيش السوري

بعد نجاح المفاوضات السورية السوفياتية ، والتي أدت إلى الاتفاقية الاقتصادية ، قام اليمين بمحاولة ثانية لقلب الحكم (مؤامرة ستون) ومنيت المحاولة بالفشل أيضا . وكانت نتيجتها حدوث تطور جديد ضمن صفوف الجيش السوري ، حيث فرض القادة من ضباطه تبديل قائد الجيش اللواء توفيق نظام

(٢) بعد أن عدد خالد العظم مختلف الاسباب التي جعلت مصر ترغب بالوحدة تساءل : « أين الدافع القومي لمصر ؟ » . ويجيب : « لا يسعى إلا أن اذكر أن ابحتاني معهم (سياسة مصر الثورة) منذ ١٩٥٥ لم توطد في قلبي الاعتقاد أنهم يريدون الوحدة أو أي ارتباط يعد من سلطانهم وانما يحرصون على توجيه سياستهم بحرية تامة دون الاضطرار إلى استشارة دولة عربية ثانية والعمل المشترك معها » (عظم جزء ٣ صفحة ١١٢) .

الدين ، بالفريق عفيف البزري ، الذي قام باحداث « المجلس الاعلى للقيادة المسلحة » في الجيش السوري ، وادخل فيه ٢٧ ضابطا من ضباط الجيش السوري القادة نذكر منهم : عفيف البزري ، امين النفوري ، عبد الحميد السراج احمد عبد الكريم ، مصطفى حمدون ، طعمة العودة الله ، احمد الحنيدى ، عبد الله جسومة ، ياسين فرجاني ، مصطفى رام حمداني ، امين الحافظ ، جمال الصوفي اكرم ديرى ، جادو عز الدين ، لوى شطى ، ابراهيم فرهود ، عبد الفنى قنوت . ولقد اتفق ضبط هذا المجلس على نظام مكتوب ، يحدد الاسس العامة لسياسة الجيش السوري . من هذا النظام نورد المادتين الثانية والثالثة لانهما تتعلقان بالموضوع الذى نعالجه :

« المادة الثانية : دعم السياسة التحررية في سورية ممثلة في حكومة التجميع برئاسة السيد صبرى العسلى .

المادة الثالثة : تدعيم العلاقات مع مصر الثورة ، والعمل على تحقيق الاتحاد بين مصر وسورية » .

وبهذا أصبحت الحكومة السورية ، والجيش السوري ، الذى يستطيع تأييد واسقاط الحكم ، يدعوون الى الوحدة مع مصر . وعلينا أن نقدر دعم الجيش لحكومة الائتلاف حق قدره ، حين نعلم ، ان كل خطوة سياسية اساسية حدثت في سورية منذ نكبة فلسطين في عام ١٩٤٨ ، لم تكن لتحصل بدون موافقة الجيش ، او عدم اعتراضه عليها على اقل تقدير .

اذن فالرئيس عبد الناصر على خطأ واضح ، حين يرى ان ضباط الجيش السوري دعوا الى الوحدة ، مدفوعين بحالة الشك المتبادل في صفوفهم ، والخوف من قيام فئة منهم بانقلاب . اننا على ثقة من وجود شك متبادل بين تيارين اساسيين في صفوف الجيش هما تيارا المحايدين والبعثيين . ويضاف الى البعثيين العدد الضئيل من ذوى الاتجاه اليسارى . ولا يجوز لنا أن ننكر أن هذا الشك المتبادل يعتبر عاملا من العوامل التى دفعت الضباط السوريين لطلب الوحدة . ولكن اعتبار ذلك عاملا رئيسيا ، او اعتباره العامل الاول المطلق لطلب الوحدة خطأ شنيع مفروض يمس كرامة كل ضابط في اقدس ما يعتز به . فوجود هذا الشك كان يمكن التفسير عنه بطرق شتى ومختلفة لا علاقة للوحدة فيها اطلاقا . . . ولم يطلبوا الوحدة الا لأنها هى الهدف السامى الذى اجمع عليه الجميع . ولو كان الخوف والشك هما الدافعان ، لما تم اجماع على طلب هذه الوحدة ، ولكنا لمسنا على الاقل مقاومة بشكل او آخر لمشروع قيام الوحدة . فاذا افترضنا ان احدى الفئات في الجيش كانت تعارض الوحدة فعلا ، لحاول افراد هذه الفئة القيام بانقلاب معاكس ، فأصفر فئات الجيش كانت تتمثل في المجلس الاعلى للقوات المسلحة بعدد من الضباط يكفى للقيام بحركة انقلاب قد يكتب لها النجاح باستثناء الشيوعيين .

ولقد تعرض صلاح نصر الى اسباب قبول عفيف البزري للوحدة بقوله :
« اطلق البعثيون شائعة معادية لعفيف البزري تقول انه غير واثق و غير جاد
بالوحدة ويهيج قضيتها بغرض الحيلولة دون قيامها متعاوناً في ذلك مع الحزب
الشيوعي (٣) » .

انى ارى في هذا الراى انفج كل الخطأ والتزييف . فقبول الوحدة والاقبال
عليها لم يكن نتيجة لتحسيس البزري او غيره عن طريق اتهمته فينفع ويركض وراءها
لنفي التهمة عن نفسه . ان هذا المنطق يتناسب مع تصرفات اطفال في المدارس لكن
لا ينطبق على قائد جيش ! . . ان منطق صلاح نصر هو لب المرض الفكرى وذروة
الاستهتار غير المسؤول بالدوافع الوطنية الاصيلة لمختلف رجالات سورية . وان
تصرفات قيادة الوحدة المعتمدة على مثل هذه الآراء المريضة من اهم اسباب فشل
الوحدة .

ان وصف الفريق البزري بأنه يعرف ما يريد وانه صاحب مبدأ يسارى وموقف
ثابت من جهة ثم وصفه بأنه بمجرد اتهمته بمعرضة الوحدة انفع وثار لكرامته
فجمع مجلس القيادة واسمهم كليا في استصدار موافقة اجماعية على طلب الوحدة
هو تناقض فاضح . بل ان هذا يدعونا للتساؤل : كيف قبل الرئيس بالوحدة التي
طالبها القياديون من ضباط سورية وسياسيوها ان كان يرى فيهم الانفعال الطفولي
والانتهاز بحيث يطفن واحدهم برفاقه من الخلف ؟ .

فاذا كان الرئيس بعد ذلك كله ، يرى ان كل فئات الجيش السورى تثق فيه
فقط ، وتتخوف وتتحذر من بعضها البعض ، لقلنا ان اعتقاده هذا مبعثه عشق
النظام الديكتاتورى ، وحب التآليه الذاتى .

الى اى حد شارك الراى العام في تقرير مصير سورية ومصر :

في سورية :

ان استبقنا تسلسل الاحداث قليلا ، فنظرنا الى نتائج الاستفتاء الذى حدث
في ٢١/٢/١٩٥٨ ، عما اذا كان يوافق الشعب على قيام الجمهورية العربية المتحدة ،
لوجدنا ان الموافقة تكاد تبلغ درجة الاجماع اى ١٠٠ ٪ في سورية ومصر على السواء .
لكننا لسنا نعتقد بالصحة النهائية الموضوعية لهذه النتيجة ، او بأنها تنطبق على راى
الشعب بأكمله ، مع العلم اننا لا نتعرض لاحتمال تزييف نتائج الفرز او عدمه . اننا
نشك بالصحة المطلقة لهذا الاستفتاء ، لان المعارضة كانت معزولة تماما عن القيام
بدورها في اعلان راىها الصريح بالوحدة او بطريقة الوصول الى الوحدة . « ولم يكن

قد بقي ممن يرفعون صوتهم امام البعثيين والجيوش أحد حتى ولو كانوا من المخلصين التقدميين ، لأنهم يخشون اتهامهم بالتآمر والخيالة . . وكان أى حديث أو نقاش يدعو لتحكيم العقل والمنطق أو حتى الدعوة الى الاتحاد بدلا من الوحدة يوصف بالانحراف والعمل ضد الوحدة والقومية العربية (٤) .

تبين لنا الفقرة المستشهد بها عدم حدوث مناقشة علنية حرة حول فكرة الوحدة مع مصر ، قبل اعلان الوحدة . وحزب البعث العربى الاشتراكى مسؤول عن عدم اتاحة فرصة لهذه المناقشة ، وعن تصلبه الذى لا مبرر له ، وعن قسوته فى الحكم على رأى آخر ، لا يقل فى وطنية مبعثه عن وطنية اشرف العناصر من حزب البعث . ويشترك فى المسؤولية رئيس شعبة المخابرات السورى عبد الحميد السراج الذى لاحق بأجهزته كل صوت لا يتطابق مع ما يريد .

فى مصر :

لم يجر بحث فكرة الوحدة فى مصر بحرية أكثر مما حدث فى سورية . انه لمن الصحيح أن الرئيس جمال عبد الناصر لم يكن آنذاك قد اتم بناء حكمه الشامل الكلى على مصر ، لكن الصحافة المصرية ، التى لم تكن قد اتمت بعد ، لم تملك من الحرية القدر الكافى الذى يمكنها من نقد سياسة الحكم الخارجية . ولم تكن ثمة معارضة ظاهرة . وكان المقياس الذى يحدد اتجاه صحيفة ما فى مصر ينحصر فى مدى « ابتهاج » و « تأييد » هذه الصحيفة لخطوات الحكومة ، أو فى نشرها لتلك الخطوات على صفحات داخلية مغمورة ، أو السكوت عنها اطلاقا . وتأميم الصحافة الذى حدث فى شهر تموز ١٩٦٠ لا يثبت العكس ، وسنتكلم عن ذلك فى حينه .

ولو تفحصنا أعداد صحيفة الاهرام قبيل الوحدة ، لما راينا رسائل قراء ، ولا مقالات كتاب ترفض الوحدة . ولكن السيد محمد حسنين هيكل يعلن فى كتابه « ما الذى جرى فى سورية » الذى صدر بعد الانفصال ، عن مؤت من الرسائل التى وصاته فى أول عهد الوحدة . وفى هذه الرسائل كانت تطرح عليه الاسئلة التالية ، أو ما يشابهها :

— « هل حقا ستصبح « مصر » بكل مجدها هى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة ؟

(٤) انظر : « عبد الكريم » صفحة ٨٨ . وفى هذا الصدد يقول ناجى علوش : « لقد تمت تنحية الرجعيين من قبل التقدميين الذين أمسكوا دفة القيادة قبل الوحدة » .

« الثورة والجماهير » صفحة ١٦٢ . ويحدد علوش هوية الرجعيين بأنهم هم الاحزاب البورجوازية والاخوان المسلمون . « علوش » صفحة ١٠٦ .

— هل يمكن أن نتخلى عن العلم الأخضر والهلال والنجوم الثلاث في وسطه ، وقد خضنا تحت هذا العلم كل معاركنا من أجل الاستقلال ؟ (٥) » .

وقد ذكر الرئيس جمال عبد الناصر بعد الانفصال ، أن رسائل مشابهة وصلتته (٦) . ومن المنطقي أن تكون قد وصلت أمثال هذه الرسائل الى معظم صحفيي مصر المرموقين الآخرين . فاذا راعينا أن من يكتب الى الصحافة في أمر عام ، يشكل جزءا صغيرا جدا من الفئة الشعبية التي تفكر ذات التفكير ، وأن وضعنا في عين الاعتبار انخفاض من يجيد القراءة والكتابة في مصر ، (وفي العالم العربي بشكل عام) لإدراكنا أن معارضي الوحدة في الجانب المصري كانوا أكبر بكثير مما يتراءى لأول وهلة . ولكن نصوص هذه الرسائل لم تنشر آنذاك ، لذلك فمن العبث أن نبحث عن مقدار المشاركة العامة في مصر حول موضوع الوحدة . فهناك كانت ارادة الرئيس تقدر وتنفذ ما يجب أن يقال ، ويكون .

الخطوات العملية التي سبقت قيام الوحدة :

دور السفارة المصرية في سورية .

لم تكن علاقة دعاة الوحدة العربية في سورية جيدة مع مصر الثورة في السنين الاولى من عهدها ، فحزب البعث وقف مع نجيب وضد ناصر ، وزادت نفقة البعث الى مصر بعد محاكمات الاخوان المسلمين وبعد لجوء الصحفي المصري محمود ابو الفتح الى سورية هاربا من حكم السجن عليه لمطالبته في صحيفة المصري بالعودة الى الديمقراطية . والفت مصر زيارة الصاغ صلاح سالم بعد أن اوضحت سورية أن الزيارة تتم بمبادرة من القاهرة وليس بدعوة من دمشق . لكن هذا التنافر انقلب بسرعة الى اتجاه معاكس . فمند الكفاح المير بين مصر والعراق حول حلف بغداد ، هذا الكفح الذي كانت سورية مسرحه الحقيقي ، نجد أن اهتمام مصر الثورة في المنطقة العربية قد اتسع وازداد . لقد شعر الرئيس جمال عبد الناصر ، أن سيطرة العراق على سورية ستضيّق آفاق السياسة الخارجية لنظامه الفردي . ولذلك حرص على عدم اشراك سورية بحلف بغداد . ولم يكن اسهام حكومة مصر في اسقاط وزارة المرحوم فارس الخوري آنذاك الا جزءا من هذه السياسة . لكن حكومة الثورة لم تكن ، فيما يبدو لنا تطمع آنذاك من سورية بأكثر من الحفاظ على عدم انحيازها ، وسيرها مع حكومة مصر في حقل السياسة الخارجية . وهذا يتفق مع الاطار العام الذي رسمه الرئيس جمال عبد الناصر لسياسة مصر الخارجية في كتاب فلسفة الثورة حين تعرض للدوائر الثلاثة التي تحيط بدولة مصر .

(٥) « هيكل » صفحة ٦٤ .

(٦) « محاضر » صفحة ١١٤ .

وفي كانون الثاني من عام ١٩٥٥ ، اى بعد فشل محادثات برسنك في العراق ، جاء السيد محمود رياض الى دمشق كسفير لمصر في سورية . وفي سورية وجد حلفاء الطبيعيين موجودين ، بل واقوياء في الحقل السياسى السورى . وهم حزب البعث العربى الاشتراكى ، والمقدم عبد الحميد السراج فى الجيش الذى كان يدعمه حينذاك عدد كبير من الضباط القادة فى الجيش السورى ، الذين يرفضون الوحدة مع العراق ، ويفضلون اتباع سياسة الحياد الايجابى . وضار التعاون بين قادة الحزب والسراج من جهة ، وبين السفير محمود رياض من جهة اخرى متينا الى حد غير مسؤول . وبذلك اصبح يصعب علينا وصف تصرف السوريين بالتصرف المستقل السليم . لقد كانوا يتصلون بالسفير محمود رياض وبالمحق العسكرى المصرى عبد المحسن ابو النور ، ويستشيرونهما فى كل امر . وكانوا يعلمونهما بموقف مختلف السياسين والضباط بدقة متناهية ، مما جعل لدى القاهرة منذ وقت سابق لقيام الوحدة تفاصيل كافية وافية عن كل شىء فى دولة سورية . ولم يقتصر اتصال السفارة المصرية بالمذكورين ، انما كانت تنظم رحلات الى القاهرة ، يدعى اليها المعجبون بالرئيس جمال عبد الناصر ، ويحضر بينهم عدد قليل من دعاة الوحدة مع العراق ، او المتشككين بحكومة مصر انشورة بعد اقضاء محمد نجيب واعداد الاخوان المسلمين . وكانت السفارة تقنع هؤلاء بقبول الدعوة ليشهدوا حقيقة انجازات الثورة فى مصر قبل ان ينقدوها . وفى خضم الاستقبالات والاحتفالات والاعجاب الذى كانوا يشهدونه فى مصر ، ضعفت مقاومة خصوم سياسة مصر الثورة وانساقوا مع التيار .

ويصف باتريك سيل وضع محمود رياض بقوله : « واستطاع محمود رياض ان يشغل مركزا فى قلب الحياة السياسية فى سورية لا يضارعه فى ذلك اى مبعوث اجنبى وكان على اتصال بالرئيس القوتلى وبالعامة السياسيين كما كان نفوذه فى اوساط الضباط التقنيين عظيم . وقد اصبح اكثر من سفير لدولة اجنبية . . وكانت علاقته بحزب البعث حميمة . . فالبعث هو القوة الكبرى المؤيدة لمصر . . وطلبة الوحدة مع مصر ، ولذلك فمن الطبيعي ان تكفئه مصر بوضع ثقلها الدبلوماسى كله فى صالحه وتدعيمها له (٧) » .

والعجيب فى الامر ان السيد محمود رياض وملحقه العسكرى آنذاك ، اعتقدا ان مهارتهما وقدرتهما السياسية الخارقة الجبارة ، هى التى جعلت سياسة سورية يسرون حسب ارادتهما . انهما بذلك لا يميزان بين الحنكة السياسية ، والتلاعب على الشعور الوطنى واستغلال رجالات سورية الذين وثقوا باتجاه حكم الثورة

آنذاك . فلم يعامل السوريون موقدي الرئيس عبد الناصر معاملة الحذر اليقظ ، وإنما كشفوا كل أوراقهم منذ ذلك الحين دون قيد أو شرط لمن راوا فيه الأخ العربي الأكبر ، الذي استيقظ من غفوته ليكتشف عروبتة من جديد .

إننا نلخص سياسة الرئيس عبد الناصر في سورية قبل الوحدة في أنها استغلت الشعور الوطني في سورية وأسهمت في جعل الناس والسياسيين يطالبون الوحدة من أنفسهم ، بل ويندفعون في ذلك ، ليستطيع الرئيس عبد الناصر اتخاذ موقف المتدلل ، فيملئ الشروط التي يريدها .

زيارة وفد مجلس الأمة المصري لسورية :

قامت مجموعة من أعضاء المجلس النيابي السوري بزيارة لمصر في كانون ثاني من عام ١٩٥٦ . وردت الزيارة الى سورية مجموعة من أعضاء مجلس الأمة المصري تتألف من ٤٠٠ نائبا في ايلول من عام ١٩٥٧ . وفي خلال الزيارة تجول النواب في المدن السورية ، واختتموا جولتهم بحضورهم لجلسة في المجلس النيابي السوري بتاريخ ١٨/٩/١٩٥٧ . وقد استقبل النواب السوريون الزائرين من مصر بحماس شديد ، أخذ يتزايد الى أن تجاوز ، فأخذ شكله النهائي ، بأن طالب المجلس النيابي الحكومة السورية بإقامة الوحدة مع مصر . ولكن مجلس الأمة المصري لم يجب فيما بعد على هذه المبادرة اطلاقا ، قبل قيام الوحدة . فان وضعنا بعين الاعتبار المادة ١١١ من دستور ١٩٥٦ المصري ، التي تضع مصير مجلس الأمة في يد رئيس الجمهورية ، لاستطعنا القول ، بأن عدم اجابة مجلس الأمة المصري على المبادرة السورية ، كان بموافقة الرئيس جمال عبد الناصر ، ان لم نقل بايعازه .

مذكرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للجيش السوري :

بناء على تكليف المجلس النيابي السوري للحكومة بتحقيق الوحدة مع مصر ، ذهبت لجنة من الوزارة الى القاهرة لتجرى مباحثات من أجل الوحدة . ولما عادت اللجنة الى دمشق ، دعا وزير الخارجية السيد البيطار عددا من ضباط الجيش ، الأعضاء في المجلس الأعلى للقوات المسلحة اليه وقال لهم ما معناه : ان هناك معلومات لدى الرئيس جمال عبد الناصر بأن بعضكم غير موافق على الوحدة مع مصر (٨) . وهذا

(٨) « عبد الكريم » صفحة ٩ ، والاستاذ صلاح الدين البيطار يؤكد هذا الكلام في حديثه المباشر مع الرئيس عبد الناصر أثناء مباحثات الوحدة اذ يقول : « فانا جمعهم بالواقع - احمد عبد الكريم وامين النفوري بالذات بينت لهم ان الموضوع عدم ثقة في ضباط الجيش ضمن الوحدة وعلى هذا الاساس اجتمعوا كلهم وجاؤوا وعلى رأسهم عفيف البزري يريدون وحدة كاملة ... وانا كنت جايب مشروع وحدة اتحادية بالاصل .. وارادوا ان يقيموها في ٢٤ ساعة ... يعني انا اللي اوحيت لهم بالذهاب » .

وقال الاستاذ ميشيل عثاق للرئيس في ذات الجلسة : « هو العنصر العسكري نحن وجهناه »
« محاضر » صفحة ٥٤ - عمود ٣ .

البعض مصمم على القيام بانقلاب عسكري ، اقامة حكم دكتاتوري فيها ، ولذا فانه لا يمكن ان يوافق على مبدأ الوحدة بين مصر وسورية ، اذا لم تبد قيادة الجيش رايتها بصراحة في هذا الموضوع . ولكن الضبط انكروا وجود مثل هذه الاتجاهات وعملوا على عقد جلسة طارئة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ١١/١/١٩٥٥ دامت حتى اولى ساعات الصباح ، تقرر خلالها وضع مذكرة توضح للرئيس جمال عبد الناصر موقف الجيش من الوحدة . وتألفت المذكرة من مقدمة بعنوان « الأسباب الموجبة » ، ومن نص يتناول شكل الوحدة المرجوة . ويدرك من يقرأ المقدمة ، أن الباعث الى طلب الوحدة لا يتعلق بأى خطر موهوم كانت تتعرض له سورية آنذاك ، وانما تحقيق الهدف القومى . وقد طلب موقعو المذكرة سرعة وضع الأسس للوحدة الشاملة مع الشقيقة مصر . وطالبوا بالسرعة فى اقرار ذلك ، والقفز عن الفوائق الدستورية والسياسية ، لكيلا تفوت الفرصة السانحة . وقد اختتمت مقدمة المذكرة بما يلى :

« ولما كانت الظروف الحالية التى نشأت من جراء انتصار شعبنا العربى فى مصر وسورية قد ربطت بين قضيتنا العربية ، وبين السلام العالى الى حد بعيد ، وافسحت المجال امامنا لكى نخطو خطوات ايجابية سريعة تتناسب واهمية انتصاراتنا ، وانظرا لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات خاصة اذا تهاون الاستعمار من انتهاء استبداده لاجازفة بخوض حرب شاملة ، او محايية بسبب تدريس مصالحه التى يعتمد عليها فى حياته الأساسية فى وطننا العربى الى الزوال ، فاثنا ندعو الى ضرورة الاسراع باقرار البناء الأساسى للوحدة الشاملة مع مصر ، والمباشرة بتنفيذه فورا ، وتخطى جميع العقبات المصطنعة من دستورية او سياسية او اقتصادية ، ونحن نعتبر ان كل استهوار للأوضاع المحلية اصبح أمرا غير طبيعى لا يعتمد فى بقائه الا على المبررات الاستعمارية الموروثة ، والامتيازات الرجعية والانتهازية التى لا يمكن الاعتراف بها ، بعد ان أقر الشعب باجمعه الوحدة غير المنقوصة » .

ان العاطفة الجياشة لتشمع من هذا النص اشعا . ولم يكن يوجد من يستطيع التنبيه الى أن عامل التروى والزمن قد يكون أكثر أهمية من الموضوع الذى يتناوله البحث .

اما متن المذكرة الذى يتناول « شكل الوحدة » فقد نص فيما نص على :

« على البنيان الجديد أن يحوى ما يلى :

١ - دستور واحد يعلن انشاء الجمهورية العربية الجديدة ، ويرسم نظام الحكم فيها ، ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التى ستحرر .

٢ - رئيس دولة واحد .

٣ - سلطة تشريعية واحدة .

٤ - سلطة تنفيذية واحدة .

٥ - سلطة قضائية واحدة .

٦ - علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية .

٧ - تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استنادا الى هذا الدستور الواحد .

ولا نجد في كل المذكرة اية شروط ، واية تحفظات تجاه ما قد يمكن ان يكون .

ان هذه المذكرة لا تثبت فقط ان سورية هي التي امسكت بزمام المبادرة في اقامة الوحدة ، وانما تثبت ايضا ان السوريين قد ضجوا بانفسهم ككيان مستقل قائم بذاته ، بدون وعى تام لما كانوا يفعلون . انهم تصرفوا تصرفا بدويا اصيلا ، حين وثقوا برجل ، فسلموا اليه كل شيء دون قيد او شرط . . مع ان ابراهيم الخليل اجاب ربه : ولكن ليطمئن قلبي . . .

اللقاء مع الرئيس جمال عبد الناصر

بعد انتهاء جلسة الضباط ، اى في الساعات الاولى من صباح ١٢/١/١٩٥٨ طار قسم كبير من الضباط المجتمعين الى القاهرة لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر ولاعطائه نسخة من المذكرة . ولم يلبثوا الحكومة ولا وزيرهم ، وزير الدفاع ، بعزمهم على السفر السريع انما اتصلوا بعبد المحسن ابو النور في الليل وبلغوه بقرارهم وبسفرهم . ولما طلب منهم التريث ، و « فسحة من الوقت كي يتمكن من الاتصال بالقاهرة وينقل الخبر قبل سفر الوفد ، اذ ربما تكون القاهرة وجهة نظر معينة ازاء هذا السفر . ولكن المجلس ابلاغه قراره الذى لا رجوع فيه وحمله مسؤولية ابلاغ القاهرة . » (٩)

وفي الصباح تسلم رئيس الوزراء صبرى الصلى ووزير الدفاع نسخا من المذكرة . وكان امين النفورى هو الذى اوصل نسخة وزير الدفاع خالد العظم وتلقى التقرير منه ان يحصل ذلك دون اعلام الوزراء او وزير الدفاع .

وخلال اجتماعات الوفد الاولى مع الرئيس يبدو وكأنما ظهرت بوادر عقبات في طريق تنفيذ الوحدة ، فلحق بالوفد الاول ضباط آخرون من المجلس للاسهام في سرعة الوصول الى الصيغة النهائية . وفي صبيحة ١٧ كانون ثاني ١٩٥٨ خاطب الرئيس عبد الناصر الوفد السوري قائلا : « انى مستعد لقبول مبدأ الوحدة على

اساس ثلاثة شروط : اننى اقبل المبدأ تحقيقا لطلب الشعب السوري ولكى لا تصعب سورية .. ولكن شروطى الثلاثة هى :

اولا : ان يتم استفتاء شعبى على الوحدة ، ليقول الشعب فى سورية وليقول الشعب فى مصر رايه الحر فى التجربة ويعبر عن ارادته .

ثانيا : ان يتوقف النشاط الحزبى فى سورية توقفا كاملا ، وان تقوم الاحزاب السورية بحل نفسها .

ثالثا : ان يتوقف تدخل الجيش فى السياسة توقفا تاما ، وان ينصرف ضباطه الى اعمالهم العسكرية ، ليصبح الجيش اداة دفاع و قتال ، وليس اداة سيطرة فى الداخل وسيطرة .

وسكنتوا جميعا ...

واستطرد جمال عبد الناصر :

اننى اعلم انكم جميعا سوف توافقون على شرط الاستفتاء الشعبى ولكن باقى الشروط لها اهميتها فى تقديرى .

ان صلاح البيطار هنا ، وصلاح البيطار ممثل لحزب البعث وهو من اكبر الاحزاب السورية ، فهل حزب البعث على استعداد لان يحل نفسه ويوقف نشاطه الحزبى ؟

ثم من ناحية اخرى ، انتم هنا جميعا ٢٢ ضابطا تمثلون كتلا مختلفة فى الجيش اقرب الى الاحزاب السياسية منها الى الوحدات العسكرية فهل تقبلون الابتعاد عن السياسة ؟

((ان هذا الذى اقولكم لكم فعلته فى مصر ... حتى مع الذين خرجوا معى ليلة ٢٣ يوليو ليقوموا بالثورة)) (١٠) .

(١٠) انظر : « هيكل » صفحة ٣٧ . بعد عام من ظهور كتاب هيكل انكر الرئيس عبد الناصر اشتراط حل الاحزاب « انظر المحاضر صفحة ١٣٥ عمود ١ » لكننا لا نستطيع الاطمئنان لادعاء الرئيس لان القرائن المحسوسة تثبت العكس : فالسيد هيكل الذى وصف مجرى الامور فى لقاء ١٧ كانون الثانى ١٩٥٨ بشكل حى ، والذى اورد الكلمات التى قيلت فيه حرفيا بالرغم من انه لم يكن بين الحضور ، لابد ان يكون قد اطلع على البروتوكولات الاصلية للاجتماع او ان الرئيس اعطاه تلك المعلومات . على كل حال نجد ما يلفت النظر ان كتاب هيكل سبق ان نشر بشكل مقالات رئيسية فى صحيفة الاهرام التى لا يمكن ان تنشر ما لا يتفق مع وجهة نظر الرئيس . وبعد ظهور مجموعة المقالات بالكامل بفترة ليست بالقصيرة ظهر الكتاب الذى يجهها دون اى تعديل على النصوص . فلو كان للرئيس اعتراض على فكرة خطيرة مثل التى نحن بصددنا بشأن حل الاحزاب او عمنه ، اى قبول الديمقراطية

وبعد مدة من التفكير قبل ضباط سورية وساستها بشروط الرئيس جمال عبد الناصر . فما سبب هذا الاستسلام يا ترى ؟

اننا لم نجد كتابا او نصا يوضح الاسباب الموجبة ، التي دفعت السوريين آنذاك الى القبول بالشروط الثلاثة . فالسياسي السوري يسكت الآن ، لأنه لا يريد أن يتذكر الضعف الذي تملكه ، وأظهره اثناء تلك المباحثات . أما الحجة التي نسمعها من آن لآخر ، والتي يقول فيها البعض : « لم نتوقع أن يسير الرئيس جمال عبد الناصر على تلك الطريق الديكتاتورية » فهي ركيكة وسطحية ، ولا تؤدي الا الى زيادة المسؤولية التي يحملها سياسة سورية .

أما سياسة البعث فيحاولون تبرير اذعانهم بالحجة التالية :

« لقد فوجيء الحزب اثناء مباحثات الوحدة ، حين اشترط عبد الناصر حل الاحزاب في سورية وحين أرجا دراسة صيغة الوحدة الى ما بعد اعلانها . ولكنه لم يضع هذه العوائق بمستوى الوحدة نفسها ومضى في تنفيذ خطته وقبل بشرط عبد الناصر . . . اعتمادا منه على أن التفاعل الشعبي الثوري بين اقليمي الجمهورية الجديدة ، والتفاعل الشعبي بين دولة الوحدة وحركات النضال العربي سوف يكونان الضمانة الحية ضد أي انحراف (١١) » .

ان هذه الحجة ضعيفة جدا ، ولا تعفى سياسة حزب البعث العربي الاشتراكي من المسؤولية ، اذ كان عليهم أن يدركوا أن الشروط الثلاثة التي وضعها الرئيس جمال عبد الناصر ليست أقل أهمية من موضوع الوحدة ذاته ، وقد أيدت التجربة هذا القول . بل ان السيد مطاع الصفدي ، صاحب كتاب « حزب البعث ، مأساة المولد ، مأساة النهاية » يشير الى دوافع من نوعية مغايرة تماما ، دفعت قيادة الحزب الى حل الحزب . وسنتعرض لذلك في الفصل الاخير .

لو وعى سياسة سورية آنذاك ، وعلى رأسهم قادة حزب البعث ، ما يراد بالشروط الثلاثة ، وتصرفوا حسب وعيهم هذا ، لما فشلت تجربة الوحدة . وقد يقول شباب البعث الجدد : لو لم يوافق البعث على مبدأ الحل ، لما قامت الوحدة .

او عندها لكان صحيح او حذف النص من المقالات ومن الكتاب ! هذا وجدير بالذكر ظهور كتاب آخر بعد كتاب السيد هيكل في مصر من تأليف الكاتبين : مصطفى عباس وعطيه عبد الجواد - « عام في ظل الانفصال » . على الصفحة ١٢ من هذا الكتاب يؤكد الكاتبان أن الرئيس عبد الناصر اشترط حل الاحزاب في سورية . وكتب صلاح نصر في الصفحة ١٢٥ من مذكراته : « ووضع عبد الناصر نقطتين أساسيتين كشرطين لقيام الوحدة أولهما لا بد من حل الاحزاب في سورية أسوة بما جرى في مصر ، وآخرهما أن الجيش ينبغي أن يعتمد عن السياسة » .

(١١) انظر « تجربة الوحدة » صفحة ٢ .

وجوابه : كم كان من الأفضل لو لم تتم الوحدة المرتجلة وغير المدروسة ، ولم تحدث كارثة انفصال .

اما السيد محمد حسنين هيكل فله اجتهاد غريب عجيب . فهو يرجع قبول مناسة سورية لشروط الرئيس الثلاثة الى ضغط الجماهير في سورية فيقول : « وبين الظروف الواقعة وبين شروط جمال عبد الناصر ، لم يكن هناك مخرج ثالث سهل . وكان التحاح الشعب السوري يكاد يقتحم كل غرفة من غرف الاجتماعات .

كانت ارادة الجماهير السورية هي العامل الضاغط والموجه . وقبل الوحدة من السياسيين السوريين من قبلها في ذلك الوقت وفي ذهن كل منهم :

أولا : ان يفلت من الضغط الشعبي الذي يحاصره .
ثانيا : ان يجد لنفسه في الأوضاع الجديدة - بعد الوحدة - مكانا يستطيع منه ان يباشر العدل لنفسه ولأهدافه التي لم يجد لها مخرجا في الدقيقة الستين من الساعة الرابعة والعشرين » (١٢) .

يهمنا قبل ان نعلق على رأى السيد هيكل السيد ، ان تسجل عليه اعترافه الواضح ، بأن الوحدة لم تتم لخطر شيوعى يتهدد سورية ، ولا لحاجة اقتصادية او عقائدية وانما لأن جماهير سورية العربية طلبت ، ومازالت تطلب وحدة الأمة العربية . والان نعود للتعليق على قول السيد هيكل ، فهو لا يرى في كل سياسى سوري ، الا رجلا انتهازيا يتحين الفرص للكسب ، ولم يوافق هذا الانتهازى على الوحدة ، الا تحت ضغط الجماهير . وان السيد هيكل لا يلمس اى قدر من دافع وطنى لدى اى سياسى سوري ، يجوز ان يكون قد جعله يطالب بالوحدة .

ولكن نظرة الاستاذ هيكل زائفة ، وهدامة . زائفة لأنه يعرف الواقع ويقف عنده قفزا ، ثم يفترى . وهدامة لأن طريقته في نقد الانفصال لم تؤد الى عودة الوحدة ، وانما أدت الى اصرار الشعب السوري خاصة ، والشعوب العربية الأخرى ، على عدم مد يد التعاون مع نظم حكم ، يكون ممثلها الصحفي على هذا المستوى من ضحالة فكرية مقصودة ، ومن قلة الاحترام للغير . وخاصة حين يكون هذا الغير قد نهل الوطنية ودعا الى الوحدة العربية قبل ان يدرك السيد هيكل المضمون التطبيقي لتعبير الوحدة الديمقراطية البرلمانية . ولو كان يدرك ذلك آنذاك لما سخر قلمه في خدمة ديكتاتورية مطلقة .

(١٢) انظر « هيكل » صفحة ٢٩ .

وان ساسة سورية لم يكونوا اشرفى الراى العام هناك ، كما يدعى هيكل ، وانما موجهو هذا الراى . فتكون ارادة شعبية ما فى دولة لا يحدث فجأة او بالسحر . فى افئدة العامة ، وانما يتولد اولا فى افكار طبقة طليعية ، ومن هذه الطبقة الطليعية تنتشر الارادة على الجموع . لقد كانت هذه الجموع حتى آخر دقيقة قبل قيام الوحدة تتأثر بالحصار الاعلامى ، الذى كان بيد اولئك الذين صنعوا الوحدة . ولقد كان كافيا ، لو ان المسكين بزماء هذا الحصر قد ارخوا التشديد قليلا ، وخففوا من الحصار النفسى والادبى ، الذى كان يعقل معارضة الوحدة ، او نقد تلك الوحدة والاسلوب الذى قامت عليه ، لنجد ان اقوال هؤلاء المعارضين ، والناقدين وتحليلاتهم يفعل فعل السحر فى ترطيب العواطف الجيشة وتهدة النفوس الثائرة ، التى كانت تطلب الوحدة على الفور .

ولو اراد ساسة سورية ، لما قامت تلك الوحدة على الاطلاق . فليست هى من صنع حاكم مصر ، وانما هى سورية التى صنعت الوحدة . والرئيس جمال عبد الناصر تذكر ذلك ، فلم ينكر هذه الحقيقة . ففى خطابه الاول بعد قيام حركة ٢٨ ايلول جاء ما يلى عن هذا الموضوع :

« دمشق كانت دائما قاب العروبة النابض الذى يتأدى بالوحدة العربية على مر السنين وعلى مر الايام . دمشق كانت دائما هى القلعة الحصينة فى وجه الاستعمار كانت القلاع تستسلم ولكن سورية لم تستسلم ابدا . ولكنها استمرت ترفع راية الوحدة العربية وراية القومية العربية عالية . واستطاعت بتصميمها وارادتها فى ١٩٥٨ ان تفرض هذه الوحدة ، وان تقيمها ، وان تضعها موضع التنفيذ ، وان تعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة .

لقد آمنت بالاهداف التى اعلنتها الامة العربية ... آمنت بالاهداف التى صممت سورية على رفعها وعلى تحقيقها ... وقالت لى تعاون فتعاونت ... وقالت لى فلنتحد فاتحدت ... وقالت لى فلنسر ... فسرت فى الطريق » .

قيام الجمهورية العربية المتحدة

خلال الفترتين الواقعتين بين ١٦ - ٢١ ، وبين ٢٥ - ٢٧ كانون الثانى عام ١٩٥٨ ، كان وزير خارجية سورية الاستاذ صلاح الدين البيطار يبحث فى القاهرة تفصيل اقامة الوحدة . ومن المؤسف ان محاضر هذه الجلسات لم تنشر ، وان رجال ذلك العهد لم ينشروا مذكراتهم لنعرف ماذا دار خلال هذه الجلسات من احاديث ونقاش (١٣) ، ولنستطيع تقييم ما قيل . لكننا نعلم ان وزير الخارجية

(١٣) تستثنى من ذلك مذكرات خالد العظم الذى تعرض لذلك . فهو يقول انه خلال اجتماع دورى فى داره حيث اجتمعت الوزارة والضباط سال صلاح البيطار عما يراد عمله فى امر الوحدة فالجماهير تطالب بها . وتقرر ايفاد البيطار الى القاهرة لى يستمع وجهة نظر عبد الناصر فى =

السورية الأستاذ صلاح الدين البيطار اجتمع قبل سفره في ١٦ كانون ثاني ١٩٥٨ الى القاهرة لاحقا بوفد الضباط ، مع السادة شكرى القوتلى ، وصبرى العسلى وخالد العظم ، وسألهم عن رأيهم فيما يجب ان يقوله في القاهرة ، و في وجهة النظر التى عاينه ان يمثلها ، فلم يحصل - على حد قوله - على خبر يقين ولا على رأى صحيح . فذهب الى القاهرة ليسمع بشروط الرئيس جمال عبد الناصر الثلاثة ، وليوافق عليها بعد شئ من التردد ، ولكنه بعد عودته لمس شيئا من المعارضة فى صفوف الوزارة وفى صفوف حزبه ، فعاد فى ٢٥ كانون الثانى الى القاهرة ومنعه أسس مشروع وحدة اتحادية وضعها هو والسادة شكرى القوتلى ، وصبرى العسلى ناقشه فى القاهرة ثم عاد الى دمشق ليجد الوزارة واقعة تحت ضغط الجيش ، الذى فرض عليها الذهاب الى القاهرة لتوقيع الوحدة . ويقال انه الفريق عفيف البزرى جمع الوزارة وخاطب اعضاءها بما معناه : امامكم طريقان ، الى المزة ، او الى القاهرة .

فى الواحد والثلاثين من كانون ثانى ١٩٥٨ قدم الى العاصمة المصرية السادة شكرى القوتلى ، رئيس جمهورية سورية ، وصبرى العسلى ، رئيس الوزارة الائتلافية ، والفريق عفيف البزرى قائد الجيش السورى ، وجرت مباحثات مع الرئيس جمال عبد الناصر تحددت خلالها أسس أربعة عشر تقوم على أساسها الجمهورية الجديدة . ونحن لن نعالج هذه الأسس فى هذا المكان ، وانما فى سياق دراسة الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة . فهذا الدستور يشملها جميعا بدون استثناء ، وان معالجتها ضمن الإطار العام للدستور المؤقت يعطينا صورة أوضح عن الكل المتكامل .

الوحدة . ويؤكد العظم عدم اعطاء البيطار أى تفويض لبرام أى اتفاق . لكن البيطار عاد بعد عدة ايام ومعه بيان الاتفاق . ولما عرض هذا البيان على الوزارة والضباط طلب العظم تأجيل اخذ القرار يتسنى بحث النقاط بترؤ ولاعطاء الوزراء مجالا لتدارس البيان مع احزابهم . فلم يمكن التأجيل الا لى مساء اليوم التالى . فى اليوم التالى اوضح العظم مختلف الهنات فى البيان ومخالفتها للدستور وجرى نقاش حامى الوطيس فهدد العظم بالاستقالة ، وندد صبرى العسلى بالاحزاب وراها هدامة . . ولكن كل ملاحظات العظم لم تجد فتىلا فالحماس والاندفاع السورى لم ير سوى محاسن نظام عبد الناصر كشخص قائد حاز على ثقة مجموع الشعب . ولدى التوقيع على البيان سجل العظم تحفظه على مضمونه لانه لم يشأ الوقوف فى وجه التيار فيبدو اعلايا وكأنه يعادى فكرة الوحدة العربية بينما هو فى الواقع مهندس فعلى اول فى تنفيذ الوحدة فمهد لها بالتحالف السورى المصرى منذ ١٩٥٥ وكان قد طالب مجلس الثورة المصرى باجراءات وحدوية اقوى بتوحيد الجيشين وجعل ميزانية واحدة له . لكن عبد الناصر رفض كل ذلك . (عظم جزء ٣ صفحة ١٢٠ وما بعدها) .

التصديق على الوحدة :

في اليوم الخامس من شهر شباط ١٩٥٨ ، صادق المجلس النيابي السوري ، ومجلس الأمة المصري على اقامة الوحدة . أما في مصر فقد تمت المصادقة بالاجماع التام . وأما في سورية فلم يحصل اجماع ، وإنما شد واحد فقط من أعضاء المجلس النيابي السوري ، وهو السيد خالد بكداش ، سكرتير الحزب الشيوعي في سورية . فقد غادر دمشق يوم انعقاد جلسة المجلس النيابي للمصادقة على الوحدة الى بلغاريا . ويعتبر رحيله اعتراضا على قيام الوحدة .

استفتاء ٢١ شباط ١٩٥٨ :

في الحادي والعشرين من شهر شباط ، الشهر الأول لقيام الوحدة ، تم اجراء استفتاء للشعبين السوري والمصري ، لمعرفة رأيهما بالوحدة ، وباختيار الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . وقد حدث الاستفتاء بأن أعطى لكل مواطن بلغ اثنان القانونية بطاقتان ، وضع على الأولى منهما السؤال التالي :

« هل توافق على وحدة سورية ومصر لاقامة الجمهورية العربية المتحدة ؟ »
وعلى البطاقة الثانية كن يوجد صورة للرئيس جمال عبد الناصر وتحتها السؤال التالي « هل توافق على انتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ؟ » .

وكانت نتيجة الاستفتاء المعلنة كما يلي :

وافق الشعب المصري على قيام الوحدة بأكثرية بلغت ٩٩٪ . أما في سورية ، فلم تبلغ الأكرية التي وافقت على الوحدة ذلك الرقم ، إنما اقتصرت على ٩٨٪ . وبأكثرية مشابهة وافق الناس في سورية وفي مصر على اختيار الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية الجديدة .

يتعرض خالد العظم لهذا الاستفتاء في دمشق ويصف الازدحام الشديد على صندوق الشاغور ، مسقط رأس القوتلى أثناء انطلاقه مع موكب ضخم للاقتراع . ثم يغادر العظم الركب الى محلة سوقساروجة حيث مسقط رأسه هو . فلا يجد هناك أى أثر للازدحام الذى اصطنع في الشاغور من أجل الرئيس .

ثم يتبع خالد العظم قائلا : « وفي المساء وردت الينا نتائج الاستفتاء فإذا بها تشير الى أن ٩٩٪ من أصحاب الحق في الاقتراع قاموا بواجبهم . حتى ان نتائج بعض المدن كانت تدل على أن جميع اصحاب هذا الحق اشتركوا في التصويت . وفي جملة هذه المدن تلك التي كان ينتمى اليها الوزير فاخر الكيال . وهذا اقتراع في مركز الشاغور مع زملائه ، فهل اقترحوا نيابة عنه ؟ » .

والحقيقة أن نسبة المقترعين لم تتجاوز ٥٪ من أصحاب الحق فيه . لكن الصناديق ملأت أوراقا زادت في بعض المراكز على عدد المسجلين . وذلك تماما كما تم في التصويت العام الذي جرى في ١٩٤٩ لانتخاب حسنى الزعيم ، وفي ١٩٥٣ لانتخاب الشيشكلي . وهكذا كانت النتائج واحدة كلما أشرف الجيش على حماية الصناديق (١٤) » .

بعد يوم من ظهور نتائج الاستفتاء أى في ٢٣ شباط ١٩٥٨ ، أعلن السيد احسان الجابري ، رئيس اللجنة الخارجية في المجلس النيابى السورى ، أن المجلس هذا يعتبر محلولاً منذ ظهور نتيجة الاستفتاء . أما وزارة الائتلاف السورية برئاسة السيد صبرى العسيلي ، فبقيت تدير الأمور مؤقتاً الى حين تم تعيين الوزراء الجدد من قبل الرئيس جمال عبد الناصر . وقد تم ذلك بعد يومين من صدور الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، أى في السابع من آذار لعام ١٩٥٨ .

ولو عالجنا الاستفتاء الذى تم من الناحية الحقوقية بعمق جزئى لادررنا عدم وجود مبرر فعلى لاقامته اطلاقاً . فالوحدة أصبحت شرعية منذ أن وافق عليها المجلس النيابى السورى ومجلس الأمة المصرى . بل لنقل ان الاستفتاء لبدو وكأنما هو تعبير الرئيس جمال عبد الناصر عن عدم ثقته بالحكومة السورية التى فاوضته على الوحدة ، وعن عدم ثقته بالمجلس النيابى السورى الذى صادق عليها . والا فلماذا أصر الرئيس جمال عبد الناصر على الاستفتاء ، ولماذا وضعه ضمن الشروط الثلاثة الأساسية لقبوله بالوحدة ؟

لو كان الرئيس جمال عبد الناصر لا يثق بأن الوزارة السورية تمثل ارادة الشعب ، فلماذا فاوضها فى أمر خطير كاقامة وحدة ينتج عنها ذوبان دولة سورية من خارطة العالم ؟ وان لم يثق بشرعية المجلس النيابى السورى فلماذا اعتبر نداء هذا المجلس يمثل الشعب حين طالب هذا المجلس الحكومة الائتلافية فى سورية بالسعى نحو الوحدة ؟ لماذا لم يشترط الرئيس منذ البدء اجراء انتخابات جديدة ليثق بأن مفاوضاته بعدئذ يمثاون ارادة الشعب الحقيقية ؟

اما الجواب على ما نسال فهو فيما نرى كما يلى : ان الموافقة الاستفتاءية الشعبية على اقامة الوحدة تعطىها صفة لها من القوة والشرعية ما يعوق أى هيئة من سياسىي سورية فى المستقبل على حل هذه الوحدة . فبعد الاستفتاء لم يعد وجود الرئيس جمال عبد الناصر فى سورية يعتمد على ارادة وزارة ما ، او على موافقة مجلس ما . ولم يعد من الممكن جمع أعضائهم فى حالة الضرورة لشجب

تصرفات حكام الوحدة ، لأن رئيس الجمهورية أصبح يستند الى أصوات الشعب الذي يصعب استفتاءه مرة أخرى بعد أن يكون سياسيو سورية قد سلموا زمام الحكم الى رئيس الجمهورية الجديد .

وجاءت نتيجة الاستفتاء تثبيت انتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية . وهذا يعنى بالتالى قبول شرط حل الأحزاب فى سورية . فعزل المعارضة عن الحكم وعن امكانية ابداء الراى علنا قد تم بصورة قانونية فى الظاهر ، ويعزل المعارضة قتل ضمير الشعب الذى يحذر الحاكم من التردى فى الضلال .

الفصل الرابع

رد الفعل في العالم على قيام
الجمهورية العربية المتحدة

في سوريا :

تابعت الطبقة الوسطى في سوريا التطور الذي أدى الى قيام الوحدة بكثير من الرضى والقلق في آن واحد . لقد شاهد أفراد هذه الطبقة من قبل كيف تمت الاتفاقية الاقتصادية بين سوريا والاتحاد السوفياتي ، والتي مثل السيد خالد العظم سوريا فيها . انه لمن المعروف تماما أن السيد خالد العظم يمثل كبار الطبقة البورجوازية في سوريا . ولكن فئات هادفة ومعادية له استطاعت اثارة الشكوك بشخصه اذ نعت بالميونير الأحمر . وصارت الطبقة الوسطى تخشى فعلا والى حد ما خطرا شيوعيا موهوما . وعلى هذا الأساس فقد رحبت هذه الطبقة بالوحدة . وثمة فئات من هذه الطبقة تأمل في توسيع نطاق أعمالها وتثبيت أقدامها في السوق الكبرى مصر ، بعد أن تمت الوحدة . ولكن سياسة الرئيس جمال عبد الناصر غير الواضحة آنذاك ، والتي لم تتحدد معالمها بعد فيما يختص بالناحية الاقتصادية ، أقلق أفراد هذه الطبقة التي دخلت الوحدة مترقبة لما سيكون .

أما كبار ملاك الأراضي في سوريا فلم يرحبوا بالوحدة لان تطبيق الاصلاح الزراعي في مصر منذ التاسع من سبتمبر ١٩٥٢ يقض مصالحهم ، عارفين بأن دورهم سيأتي . ولم ينظر هؤلاء الى الاصلاح الزراعي . من زاوية الضرورة الاجتماعية والاقتصادية - في حالة تطبيق مدروس لا يهدف الانتقام والتشفي - وانما رأوا فيه خطوة نحو اليسار تهدد مصالحهم جذريا . ان هؤلاء الملاك في سوريا يشكلون جناحا متينا من حزب الشعب اليميني الذي حاول التآمر على حكومة الائتلاف ، والذي يفضل الوحدة مع العراق . ولكننا لا نستطيع القول ان هذا الحزب ، او ان هذه الفئة من الحزب ضد فكرة الوحدة . وعلينا أن نذكر ان رئيسين من رؤساء هذا الحزب ارادا ودعوا الى الوحدة الفورية الكاملة ، او الى اصلاح الجامعة العربية بحيث تكون فعالة في تحقيق اهداف القومية العربية . وعلينا الا ننسى ان اجماع المجلس النيابي السوري في مطالبة الحكومة بتحقيق الوحدة كان يشمل أصوات اكثر من عشرين نائبا من نواب حزب الشعب !

اذن نستطيع القول ان شيئا من الارتياح ومن التساؤل كانا رد فعل هذه الطبقة من الشعب في سوريا .

اما طبقات الشعب التي تؤمن بالقومية العربية ، وهي تتكون من حزب البعث العربي الاشتراكي كقوة صغيرة غير متماسكة تماما ومن فئات اخرى في الجيش وفي صفوف الشعب ، فقد احتفلت بقيام الوحدة ناظرين اليها كخطوة أولى ستتبعها خطوات مؤكدة توصل الى الوحدة العربية الشاملة . وقد اعتبر حزب البعث قيام

الوحدة نصرا شخسيا له . وله الحق في ذلك الى حد ما . ونتيجة لقيام الوحدة ازدادت شعبية هذا الحزب لفترة قصيرة جدا في سوريا وفي اقاليم عربية أخرى الا في مصر التي بقيت ممنوعة ومغلقة في وجهه قبل ، واثناء وبعد الوحدة (١) .

واحتل الجيش السوري أيضا بقيام الوحدة . وكان يزيد من ابتهاج ضباطه كون الرئيس جمال عبد الناصر ضابطا في الجيش ، اذ توقعوا عطفه على القوى المسلحة وتفهمه لقضايا الجيش . والجيش ، جهاز القوة في الدولة ، يميل الى رئاسة قوية حازمة تأمر فتطاع .

خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٨ غص المسؤولون النظم عن نشاط الحزب الشيوعي في سوريا ، اذ ان الحزب لم يكن مصرحا به رسميا في عهد من العهود . وقد انتخب السيد خالد بكداش عام ١٩٥٤ بأكثرية ساحقة ممثلا للحزب الشيوعي . اما في مصر فكان الحزب الشيوعي ممنوعا ، وكان أفراد ملاحقين . من ذلك نستنتج ان تحقيق الوحدة يعتبر ضربة للحزب الشيوعي الذي أصبح عليه ان يعود الى الاختفاء في سوريا ليتابع نشاطه السري . فلا عجب اذن ان نرى الحزب يقف ضد الوحدة . هذا وان السيد خالد بكداش قال في أحد أحاديثه مع قادة الضباط في بناء الأركان في دمشق قبل قيام الوحدة بأيام : « لم تكن الوحدة مفاجأة لأمريكا والدول الغربية ، وانما هي بموافقتها لأنها الوسيلة التي يمكن بواسطتها القضاء على الحركة التقدمية في سوريا وإخماد صوتها الحر في الأوساط الدولية بعد ان عجز الاستعمار عن الوصول الى ذلك عن طريق المؤامرات والضغط والعدوان غير المباشر » (٢) .

ولقد أورد الكاتب اليساري المصري أنور عبد الملك في كتابه « المؤسسة العسكرية المصرية » مقاطع من كتابات الحزب الشيوعي المصري تفيد أن الحزب يؤيد الوحدة ويحتفل بالجمهورية العربية المتحدة لأنها : « ... دولة قوية ومستقلة ولدت في الشرق الأوسط ... تدعم الجماهير في كفاحها ضد الإمبريالية ، ولتحقيق وحدة العرب في ظل السلام والسيادة » (٣) اننا نجد تناقضا في كتابة السيد عبد الملك لأنه قال بعد صفحات أخرى من ذات الكتاب ان الرأسمالية المصرية هي التي تصنع الوحدة لجعل سوريا اقليما لمصر . ونجد تناقضا مع رد فعل السيد خالد بكداش الذي قاطع الجلسة البرلمانية التي صادقت على اعلان الوحدة ، والذي لم يكن ليفادر سوريا مع عائلته بعد قيام الوحدة بخمسة أيام لو كان قيام الجمهورية العربية المتحدة يحمل الطابع الايجابي الذي يدعيه السيد أنور عبد الملك .

(١) انظر : « محاضر » صفحة ٧٤ عمود ١ وصفحة ٧٧ عمود ٢ و ٣ .

(٢) انظر : « عبد الكريم » صفحة ٢٠٨

(٣) انظر : « عبد الملك » صفحة ٢٦٣ .

منذ الانتخاب الفرعى الذى أجرى عام ١٩٥٧ فى سوريا لشغل المقاعد النيابية التى شغرت بعد إلغاء نيابه أربعة من النواب المشتركون فى مؤامرة حلف بغداد وهم : الدكتور منير العجلانى والدكتور عدنان الاتاسى وفضل الله جربوع وهائل سرور ، تدهورت شعبية الاخوان المسلمين . فلقد تناطح على المقعد الشاغر فى دمشق السيد رياض المالكى ، مرشح حزب البعث العربى الاشتراكى ، والشيخ مصطفى السباعى ، المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين . وحشدت لهذا الانتخاب كل الجهود التقدمية واليسارية من طرف ، وكل الجهود المحافظة والمتمسكة من جهة اخرى . وانتهى الأمر بسقوط الشيخ مصطفى السباعى بحصوله على ٤٧٪ من أصوات الناخبين . ولقد ساعد على هزيمة الشيخ السباعى أن خصمه أخ للشهيد العقيد عدنان المالكى الذى اغتيل من قبل الحزب القومى السورى عام ١٩٥٥ ، وان المكتب الثانى للجيش وضع كل امكانياته لدعم السيد رياضى المالكى . ومنذ ذلك التاريخ شهدنا التطور السريع فى أحداث الشرق الأوسط الذى لم يتمكن الاخوان المسلمون من متابعته بهدوء ، ولا تمكنوا من أخذ المواقف المناسبة فى اللحظات الحاسمة . وسبب ذلك يكمن فى عدم الليونة فيما يدعون اليه ، وفى أن اقترحهم البديل لحل مشاكل العالم العربى والاسلامى يأخذ مظهر التصلب بحيث لم يعد يتفق ومتطلبات العصر .

والاخوان المسلمون لا يميلون كثيرا الى الرئيس جمال عبد الناصر ، الذى اعدم عددا منهم قبل أعوام غير عابىء بنداءات وجهت اليه من رجالات وحكومات عربية وعالمية .

ورغم هذا التقديم عن جماعة الاخوان المسلمين لا نستطيع القول أنهم يعادون أو يرفضون قيام الوحدة ، فالوحدة العربية تعتبر بالنسبة لهم أيضا خطوة أولى فى سبيل تحقيق أهدافهم الأشمل .

واما الحزب السورى القومى الاجتماعى ، الذى هيّطت أسهمه الى الحضيض منذ تنظيمه اغتيال الشهيد عدنان المالكى فى ٢٢ نيسان ١٩٥٥ ، والذى أصبح يلعب أحلك الأدوار السياسية فى الشرق العربى ، فلا عجب ان يرفض الوحدة . ان اشتراك هذا الحزب فى محاولة الانقلاب على الحكومة الائتلافية يدعم ما ذهبنا اليه فى حكمنا على موقف هذا الحزب من الوحدة . ومن المعروف أيضا ان ايدولوجية هذا الحزب لا تتسع لقطر عربى فى شمال افريقيا أو جنوبى بلاد الشام وانما لسوريا الطبيعية فقط ، ولجزيرة قبرص - نجمة الهلال الخصيب .

رد الفعل فى مصر :

انه لمن اصعب الأمور تحديد رد الفعل الواقعى فى مصر . لقد ميزنا لدى معالجتنا لرد الفعل فى سوريا بين البورجوازية ، والقومية ، والجيش ، والشيوخيين

والأخوان المسلمين ، والحزب القومي السوري الاجتماعي . أما في مصر قاننا لانستطيع اتباع تقسيم مماثل لأن الأحزاب السياسية في مصر ممنوعة منذ قيام الثورة في عام ١٩٥٢ . هذا وان رسائل القراء في مصر والتي جاء ذكرها في كتابات السيد محمد حسنين هيكل ، وأقوال الرئيس جمال عبد الناصر لتوحى بل تؤكد بأن هبة الشعب المصري في احتفالات الوحدة لم تحمل عفوية الهبة الوطنية في سوريا وصدقها انما كانت موجهة من الصحافة والاذاعة واجهزة الاعلام الأخرى . ولم يحدث الاحتفال فيما نرى على اساس ان وحدة قد تمت بين بلدين عربيين ، بقدر ما حدثت على اساس ان رائد القومية العربية قد سجل نصرا جديدا .

وفي الحقيقة فان الوحدة لتعتبر نصرا لا مثيل له للرئيس جمال عبد الناصر . فقد أصبح يتكلم باسم مصر وسوريا معا . وان اقتصاد الاقليمين اقوى من اقتصاد مصر لوحدها وأصبح الموقع الاستراتيجي أهم والوزن السياسي اكبر .

انه لنصر يندر ان يحدث له مثيل في التاريخ حين جاءت سوريا المستقلة فحلت كيائها ونظامها ، وأسلمت قيادها بكل رحابة صدر لشخص الرئيس جمال عبد الناصر .

رد الفعل في العراق ، والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية :

في اثناء احتفالات الوحدة أكد الرئيس جمال عبد الناصر ، والرئيس السوري السابق شكرى القوتلى في خطابيهما أن هذا الكيان الجديد ليس الهدف النهائي لقيام الجمهورية العربية المتحدة وانما هو الخطوة الأولى الى الوحدة العربية الشاملة (٤) . وأكد أيضا ان طريق الانضمام الى هذه الجمهورية مفتوح لكل بلد عربى . فلو نظرنا الى هذه التصريحات بامعان لرايناها تهدد بصورة غير مباشرة كيان الدول العربية الأخرى ، وخاصة الممالك منها (٥) . في غداة قيام الوحدة علق السيد فاضل الجمالى على اعلان الوحدة بأن الوحدة بين الاقطار العربية هي امر طيب . أما هذه الوحدة فهي شاذة وغير طبيعية أبدا . وكان الملك حسين يشكل الهدف الأقرب للتهديد الصادر عن الجمهورية العربية المتحدة لأن المملكة الأردنية الهاشمية تفصل جغرافيا بين اقليمى الجمهورية الجديدة . فليس من الغريب ان نجد السيد سليمان طوقان وزير القصر الأردني يزور عاصمة المملكة العربية

(٤) انظر مقالة الاستاذ ميشيل علق في « نضال البعث » جزء ٣ صفحة ٢١٧ .

(٥) كتب المستشرق والمحلل الصحفى جورج اندريس ايلتون في صحيفة « سود دوينشة تسايونغ »

مقالة مطولة عن هذا الموضوع . عنوان مقالته يوحى بكامل المضمون « ثلاثة ملوك في كماشة ناصر »

عدد ١٩٥٨/٢/١٣ .

السعودية فجأة ، والسيد سامي الرفاعي وزير خارجية المملكة الأردنية يطير الى بغداد ، ولم يعلن عن اسباب الزيارتين شيىء ، لكن الأمر اضحى كالسر المفضوح ، فتقارب الممالك الثلاثة أصبح هدفا لصد المد الوحوى الذى يأتى من الجمهورية الجديدة والذى يجد تأييدا عظيما ضمن الصفوف الشعبية فى الممالك الثلاثة آنذاك . وكنتيجة للنشاط السياسى ذاك قام الاتحاد العربى بين مملكتى العراق والاردن ، أما الملك السعودى فقد اكتفى بتأييد قيام الاتحاد العربى دون الانخراط فيه (٦) . وحرصا على الحقيقة لا يسعنا سوى القول ان دستور الاتحاد العربى افضل من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة . ولو سارت الوحدة مع مصر على أساس دستور الاتحاد العربى قولا وفعلا لما حدث الانفصال ، ولما حدث الانشقاق فى صفوف الدول العربية .

رد الفعل لدى الدول العربية الأخرى

انه لمن الصعب تناول رد الفعل فى الدول العربية الأخرى بشرح واضح . والسبب هو وجود ظاهرتين متناقضتين . فمن ناحية نجد فرحة شعبية سادت كثيرا من البلاد العربية لقيام الوحدة ، وكانت هذه الفرحة الشعبية مقرونة بتصريحات رسمية لحكومات تلك الدول فيها « تمنيات أخوية صادقة ومشجعة » للوحدة العربية . لكننا من ناحية أخرى نستغرب اقتصار تصريحات الشقيقات العربيات على التمنيات الأخوية ! فلم إذا لم تدخل هذه الشقيقات فى هذه الوحدة ان كانت ترى فيها الصلاح ؟ وان كان لديها تحفظ أو اعتراض على طريقة قيامها

(٦) يوضح تقارب الملوك الثلاثة أثر اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة امران :

- (أ) ان تخوف الممالك الثلاثة من قيام الجمهورية طغى على الخلاف القديم بين العائلتين المالكتين .
- (ب) ان حرص الملك سعود على استقلال سورية وعلى عدم دخولها فى حلف الملكين الهاشميين لا يقل عن حرصه على الحفاظ على سورية بعيدة عن تأثير وسلطان القائد المحبوب للقومية العربية . فمصلحة الاسرة المالكة السعودية هى فى بقاء سورية حرة وغير مرتبطة بأى من الطرفين . فلو دخلت سورية فى فلك الهاشميين لتكونت كتلة ربما تزعج السيادة القائمة فى المملكة . ولو ارتبطت بمصر لكان التهديد مؤكدا لأن الرئيس عبد الناصر جاهر برفضه لما سماه بالاحكام الرجعية فى البلاد العربية . من هنا نفهم تورط الملك سعود فى مؤامرة للتخلص من الرئيس عبد الناصر ، تلك المؤامرة التى يدعى عبد الحميد السراج انه هو الذى كان الطرف السورى فيها وهو الذى كشفها بينما يدعى السيد احمد عبد الكريم انه هو وعبد آخر من ضباط سورية القادة هم الذين سلموا وثائق المؤامرة وكلفوه بمتابعتها والتظاهر بقبولها الى ان تحين ساعة كشفها بالطريقة الدراماتيكية المؤثرة اعلاميا . ويقول خالد العظم ان الملك سعود قال له : « نحن لا نريد لا زيدا ولا عمرا لكننا نريد ألا نخسر سورية استقلالها » . (عظم جزء ٢ صفحة ٢٦٠) .

قلماذا لم تطلب الدخول في وحدة مدروسة وعلى أساس شروط تراها أفضل لها
ولفكرة الوحدة على السواء ؟

في اعتقادنا يمكن اجابة السؤال المطروح بسهولة ، رغم عدم توفر جواب
رسمى من اولى الحكم انذاك : انهم لم يطلبوا الاشتراكا ولا التفاوض من اجل
الوحدة لعدم وجود القدر الكافي من الغيرية لدى الحكام العرب (٧) . ومن يعتلى مكانة
حكم الشعب تصعب عليه العودة الى صفوف الشعب . ولسنا نريد تجاهل عامل
آخر في هذا الامر . فالدولة العربية التي تتمادى في التجاوب مع الجمهورية
العربية المتحدة قد تخسر كثيرا من مصالحها في الممالك الثلاثة التي ناصبت عروشها
قيام الوحدة العداء .

لكننا لا نملك اخيرا سوى ان ننوه الى احتمال آخر يفسر لنا عدم ظهور رغبة
الشقيقات بالانضمام الى الوحدة الجديدة وما سنورده في هذه الفقرة يؤيد
الفكرة القائلة بأن الوحدة لم تكن لتقوم لولا رغبة ، او موافقة الولايات المتحدة على
اقل تقدير . وذلك من اجل كبت صوت سوريا الحر الذي يقلق العالم الغربى .
فاتمام مشروع سياسى كبير من قبل دولتين صغيرتين من دول العالم الثالث امر
صعب جدا ان كانت تعاديه اميركا والاتحاد السوفياتى على حد سواء . اما الاتحاد
السوفياتى فقد رفض الوحدة مما يجعل الاحتمال واردا في أن الولايات المتحدة
هى التى ايدت او وافقت على دخول سورية في قبضة الرئيس جمال عبد الناصر .
لكن الولايات المتحدة لم تكن لتصمت لو حاول الرئيس المصرى توسيع رقعة
سلطانه على حساب اية دولة عربية اخرى . . . لأن هذه الدول لا تشكل خطرا على
السياسة الغربية في المنطقة . وأحداث لبنان وما جرته من نزول القوات الاميركية
ليؤيد صحة هذا الراى . اما محاولة العاهل السعودى لاييقاف مشروع الوحدة
فلا تتعدى في نظرنا ان تكون تصرفا شخصيا من قبل الملك دون علم ، ودون
استمراج راي الولايات المتحدة فيه . بل ليس من العجيب أن الولايات المتحدة
كانت تعلم بوجود المؤامرة من جهة وانها كشفتها بنفسها لأن كشف مؤامرة من هذا
النوع للمسئولين السوريين ليزيد في الفورة العاطفية الجياشة التى رمت بسوريا
بين يدي الرئيس جمال عبد الناصر . فليس من المستغرب أن تلعب الدول الكبرى
على عدة حبال متناقضة في وقت واحد فتؤيدها كلها مؤلبة ايهاا على بعضها

(٧) يكتب خالد العظم عن « غيرة » الرؤساء العرب بقلمه اللاذع على الصفحة ٢٥٧ في الجزء
الاول : « وما بالك بملوك العرب ورؤساء دولهم وهم معرضون لاقصى التصحية الشخصية بالتنازل عن
عروشهم ورئاستهم ؟ . وبخلد من يدور ان ينحنى عبد العزيز آل سعود امام فاروق ، او ينحنى عبد الله
امام فيصل ، او ان ينسحب الخورى من طريق القوتلى ؟ ليس هذا الا خيالا في خيال » .

لتقف في النهاية مع الفئة التي يتم لها النصر (٨) أما قيام الاتحاد العربي فلا يجوز تقييّمه على أنه يمثل معاداة العالم الغربي لدولة الوحدة وإنما يجب النظر اليه من خلال فكرة النفوذ البريطاني ونفوذ الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة . فبريطانيا

كانت تود ضم سوريا الى منطقة نفوذها من الهلال الخصيب . ولكن الولايات المتحدة كانت أسبق ، اذ منعت سوريا من السقوط في منطقة النفوذ البريطاني .

رد الفعل في العالم :

إسرائيل :

في عام ١٩٤٨ استطاعت الصهيونية إلحاق الهزيمة بالعرب لأسباب سياسية وعسكرية لن نتعرض لها في هذا الكتاب واغتصبت معظم فلسطين لتؤسس فيه دولة إسرائيل . ومنذ أن وضعت الصهيونية قدمها في ((شق الباب)) العربي وهي تحاول التفاوض مع العرب على أساس الأمر الواقع . أما العرب فاتهم يرفضون هذا الجسم الغريب من الأصل . ورغم الصعوبات الجسيمة نجد العرب يسرون نحو التكامل وتوحيد الرأي ونحو انتطور الاقتصادي ورفع مستوى الشعب وتطوير كل معالم الحياة بشكل عام ، لأنهم عندئذ سيكونون أقوى من الجسم الغريب إسرائيل اقتصاديا وسياسيا . وأما من الناحية العسكرية فلم يكن العرب أضعف من إسرائيل في وقت من الاوقات الا بسبب التسليح . والسياسة العالمية كانت تتحكم بكمية ونوعية تسليح العرب اذن فالهزيمة التي لحقت بالعرب كانت سياسية أكثر مما هي عسكرية .

والصهيونية تدرك ذلك ، وتدرك أن الزمن لا يسير لصالحها . وهذا يدعوها لأن تعمل جاهدة على افشال كل مشروع وحدة عربية ، طالما العرب لا يعترفون بوجودها . لذلك نستطيع القول بأن إسرائيل أصبحت ينتابها القلق من قيام الجمهورية العربية المتحدة (٩) .

(٨) قبل قيام الوحدة تعكرت اجواء بين الملك سعود وعبد الناصر لان سعود كشف مؤامرة مصرية لوضع متفجرات في غرفة نومه لقتله . ولقد قبض على الفاعل فاعترف بما بدا ليؤكد صدور المؤامرة عن مصر . ولكن اشتراك مصر غير مؤكد على الإطلاق . فحين اجتمع القوتلى بالرئيس عبد الناصر كشف له بسبب غضب سعود وحده عن المؤامرة . ولقد تحدث محمود رياض عن تلك المؤامرة للجمهورية بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٤ فقال : « ان الملك سعود كان يردد الادلة التي سمعها ومنها أن الرجل المعتقل يؤكد أن مصر هي التي أوقدته للقيام باغتيال الملك ... وعندما روى القوتلى لجمال عبد الناصر ما سمعه من الملك سعود كان تعليق عبد الناصر أن من حق الملك سعود أن يغضب اذا وصلت الى يده أدلة من هذا النوع تدين مصر . وذكر عبد الناصر أنه على استعداد لمحاكمة أية شخصية مصرية يتبين أنها كانت على صلة بهذا الموضوع ، مع تأكيد استحالة ذلك ، وأن الامر من بدايته الى نهايته عملية ملفقة بإيد مدبرة أجنبية . وعندما قابلت عبد الناصر بعد ذلك قال لي (محمود رياض) انه مقتنع تماما بأن المخبرات الأميركية وراء تدبير هذه الدسيسة » .

(٩) منذ عام ١٨٤٠ حاول البارون روتشيلد الجدل تبرير إقامة وطن يهودي في فلسطين لكي يمنع قيام دولة عربية قوية تزعج الدول الأوروبية الاستعمارية . ولقد وجه روتشيلد مراسلاته الى المرستون رئيس الوزراء البريطاني آنذاك .

لكن التحفظ الذي خالجننا في النقطة السابقة - رد فعل الدول العربية الأخرى - يعود ليفتح عيوننا وأبصارنا على رأى مماثل لما جاء في النقطة السابقة . انطلاقاً من ذلك لا نستطيع الجزم بأن القلق انتاب إسرائيل لقيام الوحدة . فهناك ملابسات وشبهات قوية تدعونا الى اعتقاد معاكس تماماً لما ذهبنا اليه . فمحاولة الرئيس جمال عبد الناصر اغناع الوزراء السوريين والضباط السوريين عام ١٩٥٩ بقبول تحويل مجرى نهر الأردن مقابل أن يحصل على قروض عرضها عليه الأمين العام السابق للأمم المتحدة داغ همرشولد ، تجعلنا نشك بصحة نوايا الرئيس جمال عبد الناصر من جهة ، وتجعلنا نظن بأن إسرائيل احتفلت صامته وضمنا بقيام الجمهورية العربية المتحدة ، لأن القيادة الجديدة للجيش السوري سوف تعفل حركة هذا الجيش الفوارة في رد كل محاولة اسرائيلية للاعتداء أو لتحويل نهر الأردن منذ عام ١٩٥٣ . وعلى سبيل المثال نستبق التسلسل الزمني لنذكر بعض الأحداث التي جرت على الحدود السورية الاسرائيلية بعد قيام الوحدة بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٣ حدث اعتداء يهودى على قرية الدرباشية الواقعة في القطاع الأوسط من الجبهة السورية . وكان قائد الجبهة آنذاك العقيد جادو عز الدين . فأصدر أوامره الصريحة بالرد على النار بالمثل وذلك بمدافع الهاون . فاجاب اليهود باشتراك مدفعية الميدان في المعركة ، فاشتريت حينئذ مدفعية الميدان السورية أيضاً . ولم يقتصر رد الجبهة السورية على المنطقة التي يأتى منها الهجوم اليهودى المباشر ، وانما تعدت ذلك بأن ضربت الخطوط الخلفية لنقطة الاعتداء وكانت النتيجة ما يلي :

حرق المستعمرتين كفر سلط ، وزبيد
تدمير مستودع ذخيرة لليهود في تل ابى الريش
تدمير بطارية مدفعية بعيدة المدى خلف مستعمرة نجمة الصبح
تدمير وتعطيل تسع دبابات للعدو

واما خسائر الجيش السوري فكانت اقل من ان تذكر .

لكن رد الفعل في قيادة الجيش الأول على هذا النصر الذى يرفع من معنويات الجيش السوري بشكل خاص ومعنويات كل غيور على القضية العربية بشكل عام ، كان لا يتناسب مع قيمة النصر في قليل أو كثير . فقد انهال رئيس اركان الجيش السوري العميد عبد المحسن أبو النور ، وهو موفد الرئيس عبد الناصر في سوريا باللوم والتجريح على قائد الجبهة وعلى الضباط الذين اشتركوا في العمليات . وأعقب حملته بسحب صلاحية فتح نار الاسلحة الثقيلة على العدو من قائد الجبهة ، وحضرها بقائد الجيش أو رئيس الأركان . فلو اغتدى اليهود بالمدفعية أو بالدبابات على الجبهة السورية ، لما أمكن لقائد الجبهة سوى الاجابة بالاسلحة الخفيفة فقط .

وبالفعل لما جرى اعتداء يهودى على قرية التوافيق السورية في أول شباط ١٩٦٠ لم يتمكن قائد الجبهة من ادارة المعركة ولا من اعطاء الأوامر للسلاح المناسب في الزمان والمكان المناسبين رغم وقوفه موقف المشرف الفعلى على أرض المعركة . انه لم يستطع ذلك ، لأن العميد عبد المحسن أبو النور سبق أن سحب هذه الصلاحية منه ليتولى قيادة المعركة بنفسه من دار الأركان في دمشق . وقد ادار المعركة بالهاتف ، و كانت النتيجة العملية ما يلي :

تدمير قرية التوافيق بما في ذلك تحصينات الجيش السوري حول تلك القرية
اسكات مريض مدفعية سوري

تخاذل سرية مشاة عن القيام بهجوم معاكس

ولم يتخاذل آمر سرية المشاة عن خوف ، وإنما لأن قائد المعركة اخطأ في تصرفاته التي يأمر بها من دمشق . فثناء هجوم اليهود طلبت القيادة من النقيب شحود عطاسي أن يهجم بسريته . لكن اليهود كانوا يهاجمون بأسلحة ثقيلة ، لا تجدى معها اسلحة سرية المشاة الخفيفة . ولم يأمر قائد المعركة أبو النور بأن تتدخل من الاسلحة السورية الثقيلة سوى المدافع التي تعوق هجوم العدو . وترمى هذه المدافع عادة المناطق الواقعة بين صفوف الجيش السوري المدافعة ، والقوى الاسرائيلية المهاجمة . وخطر اصابة هذه المدفعية لصفوف الأصدقاء (أى سرية المشاة لو تدخلت) وارد جدا . فتدخل سرية المشاة في هذا الوضع الشاذ يعتبر انتحارا لا يمت الى الشجاعة بصلة . والسؤال يطرح على العميد أبي النور : لماذا لم يسمح لنيران مدافع البطاريات بالاجابة على نيران مدافع الميدان الاسرائيلية ؟ . ولماذا لم يأمر بأن تتدخل قوى الاسلحة الثقيلة لدعم سرية المشاة ؟ ولماذا قاد المعركة من دمشق عوضا عن أن يطلب من المشرف الفعلى على المعركة الذي يرقب الاحداث بالعين المجردة ادارة المعركة من المنطقة نفسها ؟

وقد قلبت اجهزة الاعلام هذه الهزيمة الى نصر عظيم . أما ما تم بعد الحادث فهو احالة ضابطين الى مجلس التأديب وهما النقيب مصطفى فاضل ، آمر وحدة مدفعية ضد الطائرات والنقيب شحود عطاسي رئيس سرية المشاة (١٠) .

وفي عهد الوحدة استطاع اليهود تنفيذ سلسلة من الأعمال ظاهرها يتعلق بتجفيف المرحلة الأخيرة من بحيرة الحولة وبتحويل مياه الأردن . لكنها في ذات الوقت كانت تحقق أهدافا هامة أخرى وهى :

(١٠) في حديث مع السيد اكرم ديري ، الوزير المركزى في آخر عهد الوحدة نفى خسارات الجيش السوري أثناء الهجوم الاسرائيلى على قرية التوافيق وبين أن السوريين كانوا عارفين بالهجوم ومستعدين له وأكد انتصار الجيش السوري على القوات الاسرائيلية في تلك المعركة وأشار أيضا الى دحضه لادعاءات السوريين خلال مؤتمر شتورة عقب الانفصال .

— اعطاء سير نهر الاردن انحدارا معينا لتنطلق المياه بقوة في قناة التحويل المرتقبة موصلة اياها الى صحراء النقب .

— تعميق مجرى النهر . فبعد ان كان النهر في تلك المنطقة عبارة عن مخاضة يسهل للجندى السوري اجتيازها الى الضفة الأعداء ، أصبح من الصعب على المقاتل السوري اجتيازها .

— تكديس ما نتج من الحفر في سرير النهر على الضفة الاسرائيلية . وقد أدى ذلك الى ارتفاع الضفة الاسرائيلية عن الضفة في الجانب السوري بشكل لم يعد يسمح باقامة الجسور . وفي ذات الوقت أضحت الضفة المرتفعة حاجزا قويا في وجه الدبابات السورية وستارا طبيعيا لأسلحة اليهود . فدبابات العدو أصبحت مستورة بجدار طبيعي تستطيع من خلفه تنفيذ الرمي المباشر على مواقع الجيش السوري .

وقد تمت هذه الأعمال دون أن تحرك القيادة ، وهي بيد العميد عبد المحسن ابو النور ساكنا . ولم تجد التقارير العديدة التي رفعت من قبل ضباط الاستطلاع السوريين . بل ان العكس قد حصل حين صدر الأمر صريحا الى القوات السورية بعدم اطلاق النار جنوبى جسر بنات يعقوب اذا بدأ اليهود بأعمال الحفريات هناك . وفي اليوم التالى لصدور هذا الأمر نزلت الحفارات والتراكتورات اليهودية للعمل ولم يعد الجنود والضباط السوريون يحتملون هذا الوضع والعدو على مرأى من عيونهم المجردة ، وفي مرمى اخف أسلحتهم . وظهر تماما أنهم سيتمردون على أوامر منع اطلاق النار ، فتدخل مراقبو الهدنة وتوقف اليهود عن اتمام الحفر . ولو كان استتباب أمور الجيش السوري مستكملا في يد عسكري الرئيس عبد الناصر لما امكن ظهور بؤادر التمرد على أوامر الرئيس ، ولما توقف اليهود عن أعمال الحفر .

يذكرنا ما جاء آنفا بمقارنة بين ما قام به اليهود من تحصينات على الحدود السورية الاسرائيلية من جهة ، وعلى الحدود المصرية الاسرائيلية من جهة أخرى . فنرى اليهود يحسبون لكل مسافة شبر من الحدود المشتركة مع سوريا حسابا عظيما فيرسمون ويخططون للدفاع ولتفادي الأخطار الآتية منها . أما على الجبهة الطويلة المشتركة مع مصر فلم ينشئ اليهود جزءا من مائة مما فعلوه على الحدود القصيرة مع سوريا . أفلا يوحى هذا بان اسرائيل تنام قريرة العين مطمئنة البال من ناحية حاكم مصر بينما تخشى جبهة سورية ؟ والا توحى الأحداث المذكورة بان امتداد حكم الرئيس جمال عبد الناصر الى سورية سمح للعدو بزيادة تحصيناته هناك فجعلته أقدر على ممارسة العدوان ؟ . هل كان الرئيس جمال عبد الناصر

يهدف من وراء كبتة لفعالية الجيش السوري ومن تمكينه العدو من اقامة التروس والحصون ادخال اليأس في نفوس السوريين من امكانية استئصال اسرائيل ، واجتثاث شأفة عدوانها من الأرض العربية ؟ اننا نطرح هذه التساؤلات لأن الاحداث الموضوعية تفرض طرحها فرضا ، ولأننا لا نملك الخبر اليقين . كل ما نملك ان نقول في هذا الصدد ينحصر في ان سوريا كانت في كل العهود ، ومازالت العقبة الكأداء في وجه استتباب الأمر لليهود في فلسطين العربية (١١) .

ونسبح لأنفسنا بالاستطراد قليلا خارجين عن متن الموضوع الاصلى لنصف وجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود المصرية الاسرائيلية على أنه أكبر ضربة لوحدة الجهود العربية في سبيل تحرير فلسطين . أو لنقل تجاه وحدة الجهود العربية في سبيل الدفاع عن أنفسهم تجاه اعتداءات اسرائيلية مقبلة تهدف الى تبليغ الضفة الغربية بكاملها . فوجود قوات الطوارئ هذه تجعل الجيش الاسرائيلي محمي الظهر على طول الحدود الجنوبية في حال هجومها على الأردن وسورية . لأن القوات المصرية لا تستطيع تجاوز القوات الدولية . ولو فعلت ذلك اوضعت نفسها في عدااء مستحكم مع جميع أمم الأرض المشتركة في الأمم المتحدة .

وهذا ما لا يمكن لمصر ان تتحمله اطلاقا ، اذ سبق للأمم أكبر منها وأقوى منها بكثير ان تحطمت ادبيا على صخرة الأمم المتحدة . يضاف الى ذلك ان تدخل أساطيل اميركا وانكلترا لسحق جيش مصرى يخترق حرمة ممثلى الأمم المتحدة أمر محتمل جدا . ولن يقابل مثل هذا التدخل باستياء عالمى ، ولن ينظر اليه كدفاع عن اسرائيل ، وانما سيتمكن رجال الدعاية من تمويهه بسهولة ، واقناع العالم بأنه يحدث لمنع الاعتداء وللحفاظ على هيبة الأمم المتحدة . ويجب البعض ان مصر تستطيع اخراج قوات الطوارئ حينما تريد فيخلو لقواتها الطريق للدخول في المعركة مع اسرائيل . وهذا وهم محض يؤسفنا ان نرى بعض المثقفين وقعوا فريسة له فأصبحوا يعتمدون عليه . فقوات الطوارئ لا تخضع لأوامر القاهرة وانما تتبع أوامر وتعليمات السلطات المختصة في الأمم المتحدة . ففي حال حدوث اشتباك بين سورية واسرائيل أو الأردن واسرائيل ستمضى أيام طوال قبل ان يخلو الجو للقوات المصرية لأن تتدخل ، هذا ان وافق مجلس الأمن على سحب قوات الطوارئ في ظروف عصيبة كهذه . وليس من المستبعد ان يتباطأ مجلس الأمن في اقرار خروج قوات الطوارئ ! بل ليس من المستبعد ان يصر على ابقاء هذه القوات في أماكنها في مثل هذه الظروف مدعيا حرصه على عدم تشعب وانتشار القتال في المنطقة . فهيئة الأمم ومجلس الأمن أكثر تأثرا بالدول الكبرى من تأثرهما بارادة مصر

(١١) نرجو لفت نظر القارئ الكريم الى ان هذا النص كتب في اعوام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .

أو سورية أو الأردن . والدول الكبرى بما فيها الاتحاد السوفياتي أحرص من يدافع عن وجود إسرائيل (١٢) ويجيب البعض الآخر بأن الجيوش المصرية تستطيع الدخول في قتال مع إسرائيل بواسطة جيوش ترسلها الى سوريا والأردن بحرا وجوا . ولذا على ذلك اعتراضان : لن يصبح من السهل نقل الجيوش بين مصر وسوريا والأردن بعد نشوب القتال مع إسرائيل لأن البحر والجو يصبحان مراقبين ومهددين من قبل العدو . والأهم من ذلك هو ما يلي : لو حدث أن استطاعت إسرائيل أخذ موافقة العالم الاشتراكي وموافقة اقطاب العالم المسيحي على احتلال الضفة الغربية لهاجمت إسرائيل الأردن على الفور دون سابق انذار . فإن كانت جبهة مصر مضمونة لإسرائيل بوجود قوات الطوارئ الدولية ، لوضعت كل عبئها العسكري على الجبهة الواحدة هذه . أما لو لم تكن قوات الطوارئ موجودة لاضطرت إسرائيل لوضع نصف قواتها على الحدود المصرية خشية وقوعها في الكماشة . وبذلك ينخفض الضغط المعادي على الأردن وسوريا بمقدار النصف .

وأما الصواريخ فسلح ذو حدين آن لنا أن ندرك أن اليهود يملكونه قيل امتلاك مصر له بعدة أعوام .

هذا ولا يجوز لنا أن ننظر الى انسحاب قوات الأمم المتحدة من سيناء بمجرد طلب مصر لذلك قبل حرب ١٩٦٧ على أنه خضوع هذه القوات لارادة مصر . فلقد أصبح الجميع يعرف أن سرعة تلبية طلب مصر بالانسحاب الكامل تمت لتسهيل مرور الاسرائيليين الى اراضي مصر . فحرب الـ ١٩٦٧ كانت مرسومة ومدغومة من

(١٢) لا يجوز لنا الوقوع في وهم بأن الاتحاد السوفياتي هو صديق للعرب وعدو لإسرائيل . فالاتحاد السوفياتي هو أول دولة اعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ . فحين نرى الاتحاد السوفياتي اليوم يؤيد وجهة نظر العرب الى حد بعيد في قضية فلسطين ، وحين نراه يستعمل حق النقض (الفيتو) في مجلس الامن للصالح العربي ، يتوجب علينا ألا ننخدع ، وألا يغيب عن فكرنا الخط الاساسي للسياسة السوفياتية في الشرق العربي . فالاتحاد السوفياتي يريد الظهور كصديق للعرب : ولا يتخرج من ارسال الوعيد الى الاستعمار والى الصهيونية وإسرائيل ، بشرط ألا يتعرض هذا التهديد لوجود الكيان الاسرائيلي نفسه . فوجود إسرائيل سمح للاتحاد السوفياتي في أن يقف من العرب موقف الصديق ، واعطى الشيوعيين فرصة سانحة للدخول في صفوف العرب ، مستغلين العداء العربي للاستعمار الغربي الذي أوجد إسرائيل : والذي لم يعدل سياسته تلك حتى الآن فاعتراف الاتحاد السوفياتي بإسرائيل كان خطوة استراتيجية ناجحة ، إذ صدم بها العرب لفترة من الزمن ثم تظاهر وكأنما هو عدل سياسته فكسب الجانب العربي . ونحن نعتقد أن الاتحاد السوفياتي سيدافع عن إسرائيل بشدة وحزم ، لو حصل ما يهدد وجودها فعليا ، لأن استمرار وجودها يفيد في توسيع شقة الخلاف بين العرب والغرب ، ولأنه يبيع السلاح للعالم العربي مقابل مواد أولية وعمليات ضخمة ولأنه يستطيع أن يفرض على حكام العرب بعض الشروط التي توافقه من حين الى حين .

الرئيس جونسون الذي خدع القيادة العربية ممعنا في دعم إسرائيل . ومن المشكوك فيه حتما أن تنسحب هذه القوات بتلك السرعة لو كان الانسحاب يخدم مصر .

المعسكر الشرقي الاشتراكي :

ينطبق ما قلناه عن رد الفعل لدى الحزب الشيوعي في سوريا عند قيام الوحدة الى حد كبير على رد فعل الدول الاشتراكية . فالأرض السورية التي استطاع الشرقيون تسميدها بالصدقة للدول الاشتراكية عادت لتقف من هذا السماد . وقد اضطر العالم الاشتراكي الى تلقي هذه الصفة « باسماء ابدأ » و « بروح رياضية فياضة » . لقد اعترف العالم الاشتراكي بالجمهورية الجديدة وتمنى لها النجاح ولكن على مضض . ولو انه تصرف غير هذا التصرف لاجتثت جذور مصالحه ومظاهر الميل اليه في سوريا وفي البلاد العربية الأخرى .

ومن المعروف أن الرئيس السوفييتي نيكيتا خروشتشوف قال للوفد العسكري السوري برئاسة اللواء نامق كمال ، الذي زار الاتحاد السوفييتي في ١٣ ايلول من عام ١٩٦٢ ، انه نصح الرئيس جمال عبد الناصر بعدم اقامة دولة الوحدة ، فلم يأخذ برأيه .

العالم الغربي :

حتى عام ١٩٥٨ لم يكن الغرب قد اكمل تطوير الصواريخ بعيدة المدى والتي يطلق عليها اسم عابرة القارات . فاضطر الغرب من جراء تخلفه في هذا المضمار الى الحفاظ على قواعد العسكرية التي تمتد على طول الحدود للاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية . وكانت سورية تشكل فجوة في جدار الغرب ؛ اذ لم يمكن اخضاعها لا بالمال ولا بالقوة ، لا بالوعد ولا بالوعيد . قالت كلمتها في أحلاف الغرب ووضعت كل عبئها وراء كلمتها .

لو شئنا الحقيقة لوجدنا أن أهمية سورية الاستراتيجية في الجدار الغربي ضعيفة جدا . فهي مفصولة عن الاتحاد السوفييتي بنطاق عريض من الأرض الإيرانية والتركية الداخلة في حلف بغداد . وظالما هي مفصولة عن الاتحاد السوفييتي ، فهي لا تشكل خطرا مباشرا عسكريا على أحلاف الغرب ومخططاته . لكن خطر سورية على مخططات الغرب وأحلافه موجود ! إلا أن مبعثه شيء آخر تماما : فالدول العربية التي دخلت حلف بغداد والتي تتعاون مع الغرب بشكل أو آخر تعلق تصرفاتها وانخراطها في المخطط الغربي بخشيتها من الخطر الشيوعي . لكن سورية رفضت الفكرة القائلة أن الخطر الشيوعي هو الخطر الأول الذي يهدد العرب ، وبينت بوضوح أن الخطر الأول هو الخطر الجاثم فعلا أي إسرائيل ! والخطر الذي يليه مباشرة يأتي من صفوف هؤلاء الذين يدعمون هذا الكيان الإسرائيلي المختصب ، فلو حصل في أي زمن ولاي سبب أن اشتعلت الحرب

بين سوريا واسرائيل لما استطاعت الدول العربية الأخرى ترك سورية تتحمل العبء وحدها ، وانما سيفرض عليها التدخل الى جانب سورية حتى ولو كانت الدولة العربية مرتبطة بحلف غربي وملتزمة بالأحزاب اسرائيل (١٢) . ومكانة سورية . في نفوس الشعب العربي عزيزة فعلا ، وخاصة في القطر العراقي الشقيق الذي كان سيسحق كل حكم لا يؤيد سوريا ضد الصهيونية . فعدم دخول سورية في حلف غربي كحلف بغداد لا يعنى اذن أن الحلف قد ضعف بقدر قوة سورية الفعلية الموضوعية ، وانما يضعفه الى مدى لا يمكن حسابه مسبقا ويتجاوز أثره الدول العربية الأخرى الى فئات من شعوب دول اسلامية مجاورة . وهذا ما كان يقض مضجع وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دلاس . ولسنا نبالغ اذ نقول ان سورية قد خلقت في قلبه حسرة منذ عام ١٩٥٣ . . . فكيف لم تنصع هذه ((الدولة الشقية)) لارادة المارد الأميركي الجبار ؟

اما بعد قيام الوحدة فقد تغير الأمر . لأن سوريا لم تعد تسير أمورها بنفسها ولأنها لن تستطيع احراج الدول العربية الأخرى . وهذا نصر كبير للغرب وان لم يكن مباشرا . والنصر الآخر للغرب يكمن في أن سوريا أصبحت تحكم من نظام معروف برفضه للشيوعية . والنصر الثالث للغرب يكمن في تبعية سورية لنظام فردي متين . فما يمكن الاتفاق عليه مع هذا الفرد يمكن الاطمئنان الى ان سوريا ستنفذه . أي أن سوريا لم تعد فوارة الحركة ولا قادرة على الاعتراض . اما من قبل فكانت سوريا تسقط الحكم الذي لا يحقق ارادة الشعب .

وان مكاسب الغرب المذكورة لتؤيد وجهة النظر التي أوردناها على الصفحات السابقة والتي تفيد بأن الولايات المتحدة دفعت سورية الى الدخول في وحدة مع الرئيس جمال عبد الناصر .

(١٢) في محكمة بغداد قال الشاهد السيد توفيق السويدي فيما قال : « ان سورية تتعب العراق وفلسطين تتعب سورية والمشاكل متسلسلة . اذا لم تحل مشكلة فلسطين تبقى الحالة في سورية مذبذبة ، وتذبذب سورية يؤذي العراق » . « محكمة الشعب » الجزء الثالث ، صفحة ٩٩ .

في ٢١ نيسان ١٩٥٣ نشرت لوموند مقالا يهاجم محاولات بريطانيا في السيطرة على سورية ويلقي ضوءا على مكانة سورية ويختتم المعلق قوله : « انها ليست المرة الاولى التي تهدد بها المؤامرات الخارجية أمن سورية الداخلي أو تحاول بريطانيا جر هذه الدولة التي تعتبر مفتاحا لرقعة شطرنج الشرق الاوسط الى داخل منا طق نفوذها » .

الفصل الخامس

الدستور المؤقت
للجمهورية العربية المتحدة

ليس من السهل أن نحدد بدقة نوعية الكيان الجديد (الجمهورية العربية المتحدة) حسب نصوص القانون الدولي لأن بعض المظاهر التي تتصف بها الجمهورية توحى بشيء من التناقض . فوجود عملة نقدية قائمة بذاتها في كل إقليم لا يتوافق مع كون الجمهورية العربية المتحدة دولة وحدوية . لكن هذه التناقضات الظاهرة يبطل مفعولها حين ندرك أن الجمهورية العربية المتحدة بشكلها النهائي لم تقم إطلاقاً . فمنذ إعلانها في ١٩٥٨/٢/١ حتى انفصال سورية في ١٩٦١/٩/٢٨ عاشت مرحلة انتقالية بحثة في ظل دستور مؤقت .

من الثابت أن الجمهورية العربية المتحدة لم تكن دولة كونفيدرالية حيث تبقى شخصية كل عضو قائمة رغم الالتقاء في مجالات معينة كالسياسة الخارجية أو السياسة الاقتصادية . لم تكن الجمهورية الجديدة كونفيدرالية لأن شخصيتي سورية ومصر لم تبقى قائمتين إنما ذابتا حسب العرف العالمي في بوتقة واحدة . فالمادة ٥٨ من الدستور المؤقت الذي سنعالجه في الفصل المقبل ، لم تتكلم عن سورية أو مصر إنما عن إقليمين ! فإو شاء أحدها الاعتراض مشيراً إلى الاتفاقات الثنائية التي وقعها كل من سورية ومصر قبل قيام الوحدة ، والتي لم تمسها الوحدة بسوء وإنما بقيت سارية المفعول بعد الوحدة حسب نص المادة ٦٩ من الدستور المؤقت فيكون الاعتراض باطلاً لأن المادة ٦٩ ذات صفة مؤقتة لتسهيل تصفية علاقات سورية ومصر السابقة مع العالم تمهيداً للوحدة التامة .

والجمهورية العربية المتحدة ليست دولة فيدرالية (اتحادية) لأن السلطتين التشريعية والتنفيذية لسورية ومصر أصبحتا موحدتين . ولا يعبر وجود المجلسين التنفيذيين في مصر وسورية عن انفصال السلطة التنفيذية وتوزيعها على الإقليمين ، لأن كليهما متعلق بشخص رئيس الجمهورية دون قيد أو شرط كما سنرى في تحليلنا لدستور الجمهورية المؤقت .

يرى الأستاذ النمساوي في القانون الدولي الفريد فردروس في قيام الجمهورية العربية المتحدة ما يلي : « وإن هيئة الأمم المتحدة لترى في اتحاد سورية ومصر في الجمهورية العربية المتحدة وكأنها هو عملية توسع لمصر . وذلك لعدم حصول عملية قبول جديدة في هيئة الأمم ، وإنما أخذ الأعضاء علماً بسقوط الدولة العضو سورية » (١) . أن رأى هذا الأستاذ الذي له وزنه عادة بين علماء القانون الدولي

(١) فردروس Verdross صفحة ١٨١ .

لخاطئء من الأساس . فلم تسقط سورية وحدها من قائمة الدول فى هيئة الأمم؄ وانما سورية ومصر على السواء . وأما عن عدم حصول عملية انتساب جديدة لهيئة الأمم فهو أمر طبيعى جدا . فالبنيان الجديد يتألف من دولتين كل منها معترف به ولم يدخل فيه أى عنصر جديد يستلزم اعتراف الدول الأعضاء . ويضاف الى ذلك بالطبع أن الوحدة تمت بارادة الدولتين الحرة .

ولكن الأمر يتعقد قليلا حين نتساءل فيما اذا كانت الجمهورية العربية المتحدة دولة وريثة لمصر وسورية بمعنى أن كل الحقوق والواجبات التى كانت لمصر ولسورية ورثتها الجمهورية الجديدة كما هى ، فأصبحت ملزمة بكل ما كانت سورية ومصر ملزمة به قبل الوحدة ، وصاحبة حق لكل حقوق سورية ومصر تجاه الآخرين . أما الجواب الأقرب الى الصلحة فيما نعتقد فهو أن الجمهورية العربية المتحدة وريثة الى حد ما فقط . ونوضح ما قلنا بمثال حسى : ارتبط الاتحاد السوفياتى قبل قيام الوحدة مع دولة سورية باتفاقية اقتصادية تضم مشاريع تهم سورية . فهل يبقى الاتحاد السوفياتى ملزما بتنفيذ بنود الاتفاقية تجاه الكيان الجديد ؟ وهل يحق للجمهورية الجديدة مطالبة الاتحاد السوفياتى بتنفيذ نصوص الاتفاقية ؟ ان الاتحاد السوفياتى قد يجيب ان طوب بقوله : لقد عقدت الاتفاقية مع دولة اسمها سورية . وبما أن سورية اختفت فمن البديهى أن تبطل الاتفاقية . اما الجمهورية المتحدة فقد تجيب : ان ما تفعله سورية سياسيا أمر يخص سورية وحدها . واعتراض الاتحاد السوفياتى المذكور يتضمن تدخلا غير مباشر فى أمور سورية الداخلية البحتة .

وطرح القضية السابقة على سبيل المثال لا يرمى الا الى اظهار نوعية المشكلة لتحديد فيما اذا كانت الجمهورية العربية المتحدة دولة وريثة أم لا (٢) فمتابعة الأخذ والرد نظريا أمر قد يطول دون أن ينتهى الى حل صحيح . اما من الناحية العملية فان حل مثل هذه المشاكل سهل جدا . فالاتحاد السوفياتى قد يؤخر اعترافه بالجمهورية الجديدة حتى يتم اتفاق جديد حول ما اذا كان عليه الوفاء بوعدده أم انه فى حل منه .

(٢) ان ايرادنا للاتفاقية السورية مع الاتحاد السوفياتى ، كان على سبيل المثال النظرى فقط فالاتحاد السوفياتى لم يعلق تنفيذه لنصوص الاتفاقية بشروط ما ... ولم يشترط على الجمهورية الجديدة شيئا قبل اعترافه بالكيان الجديد .

الفصل السادس

الجمهورية العربية المتحدة
حسب القانون الدولي

ذكرنا في الحاشية رقم ١٣ من الفصل الثالث معارضة خالد العظم لبيان الاتفاق الذي حضره صلاح البيطار من القاهرة ، وكيف نقد نقاط الضعف فيه ونقاط التناقض مع الدستور السوري * . لقد دافع العظم عن آرائه بحرارة وقوة ومنطق يلسمها كل قارىء . وبالرغم من موافقة معظم الحاضرين من المسؤولين السوريين على ان العظم محق في كثير من ملاحظاته ، نجدهم جميعا أصموا آذانهم مما جعله لا يوقع على البيان الا مع التحفظ الواضح المكتوب . ويؤكد العظم ان مضمون نقده بل مضمون كل الجلسة وصل الى القاهرة قبل ان تصل الوزارة السورية مع الرئيس القوتلى للتوقيع النهائى على الوحدة . فلما ذهب هؤلاء الى القاهرة وزع عليهم من قبل الرئاسة نص الدستور المؤقت الذى تقرر ان تسير عليه الجمهورية الجديدة . ولقد فوجئ خالد العظم بأن عدة نقاط من التى كان يعترض عليها حين كان يناقش البيان خلال اجتماعه مع الوزارة والضباط في دمشق قد زال أثرها من مشروع الدستور المؤقت مما يثبت أن الرئيس عبد الناصر راعى معظم اعتراضاته . ثم تم التوقيع النهائى على الوحدة . وبعد أسابيع من

(*) نقرأ وصف هذه الجلسة بالتفصيل على الصفحة ١٢٩ من مذكرات العظم ، جزء ثالث . ثم يصف العظم الجلسة النهائية في القاهرة . فلم يبق العظم صامتا حين طرح موضوع أسس الوحدة بحضور وفدى سورية ومصر وإنما شرح بأكثر ايجابية ممكنة وجهة نظره التى تدعوه لابتداء تحفظات مختلفة . لكن كل تحفظاته ذهبت ادراج الرياح فوقع مع الجيش . ولم يكسب العظم من هذا الموقف المتحفظ سوى ان المشتركين في الحفلة التى اقيمت لاعلان الوحدة من سوريين ومصريين أصمبخوا ينظرون اليه نظرة خاصة . فهو يقول على الصفحة ١٥٥ في الجزء الثالث من مذكراته « وكان الناس حولى ينظرون الى شزرا كأنما اقتربت جرما . فاذا كلمنى احسد فتكلفا ، وان ابتسم فتسمنعا . وكان الترحيب شديدا بالعسلى والبيطار . اما سائر الوزراء فكانوا يندسبون في الصفوف ... يستجدون ابتسامة صفراء على وجهه أحد الوزراء المصريين ... وكان أكثر القوم اظهارا لانسجامهم هما صلاح والبرزى فكانا يروحان ويبيحان وأيديهما متشابكتين والابتسام يثغر من شدقيهما . وكنت اسأله كيف تعمقت جذور هذه الصداقة والمحبة بين الرجلين وأنا أعرف شعور البرزى نحو البيطار ؟ على ان هذا الرياء المصطنع من الطرفين لم يدم طويلا . فعندما اعلى البرزى من قيادة الجيش الاول ، ولم يكن مضى على تاليف الحكومة الجديدة سوى خمسة عشر يوما ، كان البرزى جالسا في بهو فندق شبرد بالقاهرة فشاهده البيطار من بعيد . وبدلا من أن يقبل عليه ويظهر له أسفه لتسريحه تهرب من مواجهته متسللا خلف العواميد » .

فيامها نشر النص النهائي للدستور المؤقت فإذا به يختلف في نقاط هامة جذريا عن مشروع الدستور الذي وزع قبل التوقيع على قيام الوحدة ، وعلى الصفحة ١٨٢ من مذكرات العظم نجد تعدادا مفصلا للفوارق ، وهي تلغى جميع الايجابيات التي سبق ان روعيت في المشروع السابق . وهذا يدل على ان المشروع الذي وزع شمل التعديلات الايجابية خشية ان يثيرها العظم أثناء جلسة القاهرة فتتنبه لها الأذان ويضطر الرئيس لاستحداث لجنة لدراسة الأمر مما يؤخر اعلان الوحدة . ان هذا التصرف يثبت عدم شرعية الدستور المؤقت الذي اختلف عن المشروع الموزع سابقا ، ويلقى ضوءا مبكرا جدا عما يجب ان يتوقعه سياسيو سورية من تجاوزات الرئيس عن كل ما لديهم من وجهات النظر .

نشر نص الدستور المؤقت في ٥ أيار ١٩٥٨ ، والغريب في الأمر أن الدستور الذي ستمسرح حسببه الأمور في دولة الوحدة جاء بعد قيامها ، وبعد الاستفتاء ، وبعد أن استتب الأمر نهائيا لرئيس الجمهورية ، ولم يستفت الشعب في أمر الدستور وإنما صدر عن ارادة رئيس الجمهورية وبقرار منه .

ان هذه الوقائع ترشدنا الى خطأ بالغ يتناول أساس الوحدة . فالدستور المؤقت استمد شرعيته من صدوره عن شخص رئيس الجمهورية الذي سبق أن استمد شرعية وجوده من استفتاء ١٩٥٨/٢/٢١ . فرئيس الجمهورية أقوى من الدستور . وهذه صفة هامة من صفات الحكم المطلق الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى . لكننا لا نريد الحكم المسبق على هذا الدستور دون بحث كل مادة فيه حين نلمح بين مسطورته ما يفيد في فهم وتوضيح العلاقات المتبادلة بين الأجهزة الدستورية من تشريعية وتنفيذية وقضائية .

مضمون الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة

قبل أن نتناول مواد الدستور المؤقت بالبحث نود أن نورد رأيا ذا معنى خاص بالنسبة لهذا الدستور . وهذا الرأي صادر عن الأستاذ المصري مصطفى أبو زيد فهمي في كتابه : الدستور المصري . فالأستاذ فهمي يقول : « ففي كل مرة يتناول الدستور المؤقت بالتنظيم أمرا ما يجب احترام القواعد التي يأتي بها حتى ولو خالفت ما يوجد في دستستور سنة ١٩٥٦ ، ولكن عندما يصمت الدستور المؤقت يجب أن نرجع الى ذلك الدستور ونستعين بأحكامه بشرط ألا تتعارض هذه الأحكام مع النظام الجديد في نصصوصه أو مضمونه . فالدستور سنة ١٩٥٦ هو الأصل التاريخي للدستور المؤقت (١) .

(١) « مصطفى أبو زيد فهمي » الدستور المصري ، صفحة ٤١١ .

يتكون الدستور المؤقت من ستة أبواب . يتناول الباب الأول منها تعريف الجمهورية العربية المتحدة ومعنى الجنسية في الدولة الجديدة . فالمادة الأولى تنص على ما يلي :

((الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية)) (٢) . ونلاحظ أن الجملة الأخيرة من المادة الأولى تتعرض للقومية العربية والوحدة فإنه لهدف طبيعي للجمهورية العربية المتحدة أن تسعى في سبيل اتمام التكامل بين الجزء (أى الجمهورية العربية المتحدة) والكل . (أى مجموعة الدول العربية) .

ويتناول الباب الثانى المجتمع ، ووظيفة الاقتصاد القومى والملكية . فالمادة الخامسة التى تتعرض لحق التملك تنص على ما يلي :

((الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون)) .

ويتناول الباب الثالث الحقوق والواجبات العامة فيضمن مبدأ تساوى المواطنين تجاه القانون (المادة السابعة) ، ويمنع تنفيذ عقوبات ما على جريمة لم يكن قانون العقوبات قد تناولها (المادة الثامنة) ، ويمنح حق اللجوء السياسى (المادة التاسعة) ، ويمنح الحريات العامة أيضا (المادة العاشرة) وتنص المادة الحادية عشرة على أن خدمة العلم شرف لكل المواطنين .

أما الباب الرابع فهو الأشمل من أبواب الدستور ويتضمن ٥١ مادة موزعة في أربعة فصول هى : رئيس الجمهورية ، السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية والقضاء ، وفيما يلي سنعالج هذا الباب :

رئيس الجمهورية : تنص المادة ١٢ على ما يلي :

((رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور)) .

السلطة التشريعية : تقول المادة ١٣ عن السلطة التشريعية ما يلي :

((يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة ، يحدد عدد أعضائه

(٢) نورد النص الكامل للدستور المؤقت في ملحق لهذا الكتاب .

ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري .

وتنص المادة ٣٨ ، التي تعالج حل السلطة التشريعية من قبل السلطة التنفيذية على ما يلي :

((لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة ، فإذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال سنتين يوما من تاريخ الحل)) .

أما علاقة السلطة التشريعية بالتنفيذية فنجد المادتين ١٧ ، ١٨ تعالجهما ، وتنص المادتان على ما يلي :

المادة ١٧ : ((يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد ، ويفض دورته)) .

المادة ١٨ : ((لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة دون دعوة في غير دور الانعقاد ، والا كان اجتماعه باطلا ، وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر منه)) .

السلطة التنفيذية : أن أهم المواد التي تعالج وضع السلطة التنفيذية هي : ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ . وهي تنص على ما يلي :

المادة ٤٤ : ((يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين في الدستور)) .

المادة ٤٦ : ((لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا لرئيس الجمهورية أو أكثر ، ويعفيهم من مناصبهم)) .

المادة ٤٧ : ((يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ، ويجوز تعيين وزراء دولة ونواب للوزراء ، ويتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية)) .

والمادة ٥١ تعطى رئيس الجمهورية حق النقض للقوانين وتنص على ما يلي :

((إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع رده الى مجلس الأمة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه ، فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر)) .

وهذا يعنى أن لرئيس الجمهورية حق احتجاز قانون مسبق أن وافق عليه مجلس الأمة . مدة ثلاثين يوما . لكن المادة ٥٢ تحد من سلطات رئيس الجمهورية قليلا اذ تقول :

((إذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم الى المجلس وأقره ثانية بموافقة ثلثي أعضائه اعتبر قانونا وأصدر)) .

وللمادة ٥٣ مكان حساس جدا بين مواد الدستور اذ تقول :

((لرئيس الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو اقرار مما يدخل أصلا في اختصاص مجلس الأمة اذا دعت الضرورة الى اتخاذه في غياب المجلس ، على أن يعرض عليه فور انعقاده ، فاذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه سقط ما له من أثر من تاريخ الاعتراض)) .

القضاء : تعطينا المادة ٥٩ صورة واضحة من مكانة السلطة القضائية في الدستور فهي تنص على ما يلي :

((القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة)) .

اما الباب الخامس فتعتمد اهمال بحثه لعدم وجود علاقة بين مواده الأربعة وبين أسس نظام الحكم ، والنص الكامل لكل الدستور المؤقت موجود على كل حال في ملحق هذا الكتاب .

ويتناول الباب السادس ترتيبات انتقالية ومستقبلية يهمنها منها ما تنص عليه المادة ٧٢ بخصوص الاتحاد القومي :

((يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سلميها من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية)) .

وسنفرد للاتحاد القومي هذا فصلا قائما بذاته .

معالجة مواد الدستور :

لقد تعمدنا في القسم الأول من هذا الفصل الا نعطي أى رأى بالمواد التي أوردناها ، ولم نقم بأى عملية تقييم . لقد ارتأينا الفصل بين مادة الدستور ككيان موضوعي وبين رأينا في هذه المادة . وقد دفعنا الى ذلك أن رأينا قد يخطئ أو يصيب . وفيما يلي سنعطى وسنحدد قيمة كل مادة حسب ما نرى ليدرك كل قارئ نوعية وحقيقة نظام الحكم في دولة الوحدة :

أرضت المادة الأولى من الدستور ، والتي تحدد أن الجمهورية العربية المتحدة جزء من الأمة العربية ، كل مواطن عربي يؤمن بالوحدة ويدعو لها . ولم يخشها سوى رؤساء حكومات لا يريدون الوحدة العربية طالما هي تهدد مكانهم في الحكم ، أو انهم يرون هذه الوحدة لن تؤدي الى الهدف القومي المنشود . ولم يعتمد أحد كبار الصحفيين الألمان عن الحقيقة حين كتب في كبريات صحف ألمانيا

مقاله عن قيام الجمهورية العربية المتحدة بعنوان « ثلاثة ملوك في كماشنة ناصر » (٣) .

والمادة الخامسة التي تتناول الملكية الخاصة يوجد مثل لها في دساتير عالمية لدول عرفت بالديمقراطية الحقيقية (٤) . لكن تطبيق هذه المادة على الواقع في الجمهورية العربية المتحدة أثبت أنها ديمقراطية الظاهر فقط ، وأنها استخدمت كسلاح غير ديموقراطي في وجه الشعب من قبل السلطة التنفيذية ، إذ أن التعبير « لصالح المجموع » الموجود في المادة لهو كثير المطاطية ، يمكن التصرف به كما يراد . . . وقد تصرف به الحكام كما يريدون .

والمادة ذاتها تحدد أن نزع الملكية لا يتم إلا بقانون . وهذا التحديد كاف وعادل بذات الوقت لو أن القوانين التي تصدر تعبر فعلا عن إرادة الأكثرية من الشعب . والشرح المقبل سيظهر بوضوح كم هو تأثير شخص رئيس الجمهورية على صدور القوانين ، وسيتبين لنا إذ ذاك أن الاستملاك يمكن أن يتم بإرادة الرئيس فقط ، أي أن الصفة الديمقراطية محتجبة في الجمهورية العربية المتحدة عن هذه المادة من الدستور المؤقت . وفي ظروف واجواء الديمقراطية الصحيحة يجوز لمن أمنت أو استمكت أشيائه حق الاعتراض والادعاء . أما في الجمهورية العربية المتحدة فقد أظهر التطبيق الواقع أن لا حق لصاحب الأملاك المأومة في الاعتراض فالدولة تصبح هنا الحاكم والمنفذ في آن واحد ، بل أن إرادة الرئيس عبد الناصر حلت مكان التشريع والتنفيذ .

أما قانون الارث الذي يعالج عادة في ذات المجال مع الملكية الخاصة فلم تضمنه أية مادة من مواد الدستور المؤقت .

أرأينا أن المادة الأولى من الدستور تنص على أن الجمهورية العربية المتحدة دولة ديموقراطية . أي أن الشعب يحكم بواسطة ممثلى الشعب . لكن المادة ١٣

(٣) انظر الهامش رقم ٥ للفصل الرابع .

(٤) قلنا « ديموقراطية حقيقية » تميزا لها عن الديموقراطيات الشعبية في المعسكر الاشتراكي حيث تجمع كل الحريات باسم الديمقراطية . ونحن نقول أن في انكلترا مثلا يسود نظام ديموقراطي حقيقى . فلا نقصد بأن كل ما يحدث في هذه الدولة : يتم عن طريق ديموقراطى . ولا نرى أن تصرفات هذه الدولة تجاه الآخرين صادرة عن حب للغير وللعدل أو الديمقراطية . فانكلترا ديموقراطية الى حد بعيد تجاه مواطنيها . أما حين يريد مواطن في مستعمرة بريطانية أن يدعو الى رايه الحر فنجد أن الديمقراطية الانكليزية لا تسرى عليه ، إنما يكافح بكل وسيلة مشروعة أو غير مشروعة عند الضرورة ، حتى يخمد صوته . أما في الديموقراطيات الشرقية فيسرى القمع للمواطن ولغير المواطن على حد سواء .

فاجئنا بنص صريح يضع صفة الديموقراطية في قفص محكم الاغلاق . فالمادة هذه لم تعط الشعب بصراحة وتأكيد حق انتخاب ممثليه . . . والواقع اظهر أن ممثلى الأمة قد عينوا من قبل الرئيس . قد يبدو للقارىء وكأنما الجملة الثالثة من المادة المذكورة تفيد توفير الاستمرار بين التشريعية الجديدة والتشريعتين المنحلتين فى سورية ومصر . لكن التحليل الواقعى ينفى ذلك . فلو اراد واضع الدستور الاستمرار فعلا لما حل التشريعتين السابقتين أصلا وانما جمعتهما مع القيام بالتعديل اللازم . ولو شاء الاستمرار حقا لما أخرج تشكيلا التشريعية الجديدة ما يزيد على السنتين . ان واضع الدستور المؤقت لم يكلف نفسه عناء تحديد المدة التى ستحكم خلالها الجمهورية بدون سلطة تشريعية على الاطلاق . لكن رئيس الجمهورية لم ينس أن يضمن استمرار رواتب النواب للمجلسين السوري والمصرى الى أن يتم تعيين مجلس الأمة الجديد . فالمادة الاولى من القانون رقم ٦ لعام ١٩٥٨ تقول : « الى أن يتم تشكيل مجلس الأمة للجمهورية العربية يتولى الاعضاء السابقون فى مجلس الأمة المصرى ومجلس النواب السوري القيام بما يعهد به اليهم رئيس الجمهورية من أعمال ، ويتقاضى رئيسا المجلسين والاعضاء مكافأة تعادل ما كان مقررا لهم » والهدف من هذا القانون واضح ، الا وهو تلافى ظهور ، أو تأخير ظهور النقمة لدى هؤلاء النواب الى الوقت الذى يعزلهم الرئيس نهائيا عن المسرح السياسى خشية ظهور مضاعفات ما . وبالفعل فقد ألغيت رواتب النواب هذه بعد أشهر سبعة من قيام الوحدة وذلك بالقانون رقم ١١٦ من عام ١٩٥٨ .

وعلى كل حال فجهاز السلطة التشريعية فى الدستور المؤقت يبقى بعد تعيينه أو انتخابه متعلقا بشخص ورغبة الرئيس الذى يستطيع حل المجلس اعتمادا على المادة ٣٨ . انه يستطيع حل المجلس دون أن تجوز مطالبة ببدء السبب الموجب للحل . فاذا وضعنا بعين الاعتبار أن الرئيس هو الذى يحدد بدء وانتهاء فترات انعقاد المجلس (المادة ١٧) وأن أى تشريع أو قانون يصدر عن المجلس خلال جلسات خارجة عن توقيت الرئيس تعتبر لاغية من الاصل (المادة ١٨) لأدركنا كم هى التشريعية ضعيفة وهزيلة ، وإلى أى حد تختفى فى ظل الرئيس الذى يتولى مهام السلطة التنفيذية فى الدولة حسب المادة ٤٤ من الدستور المؤقت .

نجد الى جانب المواد هذه التى تظهر ضعف جهاز السلطة التشريعية مواد أخرى تحاول الباسها ثوب القوة واللباس . وعلى سبيل المثال نذكر المادة ١٤ التى تؤكد وتشدد على حق التشريعية فى مراقبة السلطة التنفيذية اذ تقول :

« يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين فى

هذا الدستور » .

لكن هذه المادة ترضى الساذج السطحي ، ومن لا محاكمة له فقط . فالمواد ١٧ ، ١٨ ، ٣٨ قد أخذت سلفا باليمين أكثر بكثير مما تعطيه اليسار . فالقيمة العملية للمادة ١٤ لا تتجاوز الصفر .

تعطى المادتان ٤٦ ، ٤٧ السلطة التنفيذية ، وهى تتمثل برئيس الجمهورية كما بينا ، حق تسمية نواب رئيس الجمهورية والوزراء ومعاونيهم . والجملة الأخيرة من المادة ٤٧ لا تعطى الوزير سوى حق تنفيذ ما يخططه رئيس الجمهورية . وبذلك يكون سلطان الرئيس الأفقى والراسى ضمن السلطة التنفيذية قد اكتمل .

أما حق الفيتو الذى يخول رئيس الجمهورية حق اعاقه قانون سبق ان وافقت عليه السلطة التشريعية مدة ثلاثين يوما ، فهو فى رأينا لا يتعدى كونه صمام أمان ثان لصالح رئيس الجمهورية حتى لا ينافسه أى جهاز آخر فى الدولة . أما تضيق حق الفيتو على الرئيس (المادة ٥٢) فهو نوع من الدعاية فيما نرى ، لأن مجلسا تشريعيا له هذه المكانة الضعيفة ، والذى يتعلق بإرادة رئيس الجمهورية الى الحد الذى بيناه ، سيفكر مرتين قبل اصدار قانون لا يرضى عنه رئيس الجمهورية ، أو رفض قانون اراده الرئيس .

والمادة ٥٣ تعطى فى الواقع رئيس الجمهورية سلطات ديكتاتورية بشكل دستورى . فالرئيس يجمع فى شخصه السلطة التنفيذية والتشريعية معا طالما مجلس الأمة غير منعقد . لكن الرئيس يستطيع بطريقة دستورية تماما تحديد بدء وانتهاء فترات اجتماع المجلس (المادة ١٧) أى انه يستطيع اختيار توقيت ومدة الفترة التى يريد خلالها الحكم حكما فرديا تاما . أما الجملة الثالثة من المادة ٥٣ التى تتظاهر بتحديد وحصر سلطة الرئيس فى هذا المجال ، فهى نفسها فى حاجة الى حصر وتضييق ، بل ان مفعولها ليزول حين نقارن قوتها بقوة المواد ١٧ ، ١٨ و ٣٨ . وهذه السلطة الديكتاتورية التى حصل عليها الرئيس تزداد قوة حين نعلم ان المادة ٥٥ من الدستور المؤقت تجعل من رئيس الجمهورية الأمر الأعلى للقوات المسلحة .

ونعود الى القضاء لنقول ان الاستقلال القضائى المنصوص عنه فى المادة ٥٨ محدود وغير كاف . فان خضوع القضاء لقانون فى دولة تصدر فيها القوانين بطريقة ديمقراطية صحيحة هو أمر مستحسن ولا يشكل خطرا على حرية واستقلال القضاء . أما فى دولة حيث السلطة التشريعية متعلقة بفرد واحد ، أو حيث يستطيع الفرد لوحده وضع قانون فى حيز التنفيذ دون الرجوع الى ممثلى ارادة الشعب ، فان القضاء لا يعتبر مستقلا الاستقلال الفعلى اللازم الكافى لدولة تدعى لنفسها ولنظامها الديمقراطية الحققة .

ولنتساءل الآن فيما اذا كان نظام الحكم الذى تتحدد أبعاده من خلال الدستور المؤقت يجوز اعتباره نظاما دستوريا بالمعنى الذى نفهمه حين نذكر الدول السكندينية أو انكلترا على سبيل المثال . فالدستورية هناك تعنى وجود مجلس منتخب فعلا من مختلف طبقات الشعب ، ويمثل مختلف طبقات الشعب ، ويقف في وجه ارادة السلطة الحاكمة كلما ارادت هذه التصرف بشكل لا يتفق ومصلحة سواد الشعب . ان الصفة الاساسية للحكم الدستورى الذى لم نشأ تعريفه بجملة انما حددنا مثالا عليه الدول السكندينية لكيلا ينشأ التباس في توضيح المفاهيم النظرية ، تكمن في تعلق مصير الأمة بأكثر من كيان واحد مسؤول في الدولة . فطالما الكفاح السلمى المتبادل بين هذه الكيانات يقف على ارض الواقع نجدا ان المصلحة الشعبية مضمونة أكثر مما هي في دولة يكون فيها فرد واحد الأمر والنهى . وشرط ذلك أن الكفاح المتبادل المذكور لا يسعى الى التهديم والانقلاب انما يعتمد على تنوير الشعب الذى يحدد من خلال الانتخابات الدورية الحرة من يراه أفضل لتولى زمام الأمور للفترة المقبلة . ولنسترسل قليلا عن عمد ولنعالج هذه الموضوعات بتوسع أكثر لنذكر المراد ادراكا تاما ، ولتعم الفائدة ان قبلت الفكرة :

حين يكون هناك حاكم ومعارض ، نجد المعارض يتسقط اخطاء الحاكم ليبيديها للشعب الذى يحجب ثقته وأصواته عن الحاكم في أول انتخابات مقبلة ان اقتنع بوجاهة نظر المعارضة . وفي حال وصول المعارضة الى الحكم ينقلب الحاكم السابق الى معارض متسقطا اخطاء الحكم الجديد لعرضها أمام الشعب ، محاولا العودة بقوة الشعب الانتخابية الى الحكم ولا يجوز لنا الاعتقاد بأن هذه الظاهرة انفعالية أو سلبية فقط لأن نها ايجابيات هامة . فالمعارض لا يكتفى بترصد وكشف اخطاء الحاكم وانما عليه تحديد وايضاح الطريقة التى يراها أفضل للوصول الى الهدف المشترك بين المعارضة والحكام : الحياة الأفضل للشعب ! وان كل معارضة لا تتضمن بين طياتها اصلاح محددة طريقها للوصول اليه لتعتبر هدامة ومرفوضة والحاكم الذى يعرف أن المعارضة له بالمرصاد ، والذى يدرك وجود من يستطيع ((تقويمه ان اعوج)) يحسب كل خطوة سيقوم بها مرتين قبل تنفيذها ، لأنه يدرك أن بقاءه مرتبط بسلامة الخطوات التى يقوم بها . فالمعارضة تشترك اذن بالحكم دون أن تتولى قيادة أى مركز حساس . ان ظل المعارضة على الحكم يساعد كثيرا في اعادة الحاكم عن الجنوح عن جادة الصواب . ولنضع المعارضة السليمة بمثابة الضمير من الجسد الحى . فالضمير له من القوة ما يكاد يعادل قوة البت . فقوة البت التى قد تأمر حيننا بالسوء قد ينهانا الضمير ويردعنا . وان لم ترتدع قوة البت انما سارت على هواها غير عابئة بما يمليه الضمير فستحمل مسؤولية ما جنت يداها . ولندرك من هذا المثال الحى أن كل خطأ يقوم به الحاكم يعود بالضرر على الأمة ككل بما في ذلك الحاكم والمعارض على حد سواء . والوضع الصحيح اذن هو في

التدارس العلنى على المستوى المرتفع والمكشوف فى الصحافة والندوات وأجهزة الإعلام ، والنقاش الحر المسبق لتقرير كل ما هو جلل من الأمر . فبدلك تدفع عن المجتمع نتائج أخطاء يمكن كشفها وتفاديها بسهولة ان جربت على محك الراى العام . اذن فالحاكم الذى يأبى مشاركة المعارضة فى بحث سياسة الدولة يشبه جدا يأبى تحكيم الضمير .

وأما حين يستطيع الحاكم تطبيق وتنفيذ ما يريد دون خشية من منازعة معارض له ، فتكون الخطوات التى يخطوها غير ممحصنة التمحيص الصحيح . فمهما كان الحاكم راجح العقل ، ناضج التفكير ، سليم الطوية ومخلص الأهداف فإنه لن يحكم على نتاج تفكيره حكم الآخرين عليه ، وإنما يكون رأيه متحيزا Subjective بالطبيعة شاء أم أبى . وحكم المعارضة الصافى يكون متحيزا أيضا شاءت المعارضة أم أبت . أما حين يتدارس الفريقان الأمر ، نجد تلاقح الأفكار يؤدى الى حلول أسلم وأبعد عن كل تحيز وخيم ومخرب . ان ((الأخذ والرد)) الذى نتكلم عنه فى سياق حديثنا العامى هو صورة عن الحكم والمعارضة ... فالأخذ لوحده ضار ، والرد لوحده ضار أيضا ، وأما الوسط - الذى لا يشترط ان يكون الوسط الحسابى بين الفكرتين - فهو الحل الصحيح ، او لنقل انه الحل الأقرب الى الصحة .

ولنفرض فى استرسالنا قليلا رغم ابتعادنا الظاهرى عن موضوع الكتاب : ان كون المعارضة موزعة فى أكثر من فريق واحد أفضل من كونها ممثلة فى كتلة واحدة . ولنحدد بمثال ما نريد ان نقول : يخضع اليوم معظم دول العالم لمدرستين عقائديتين مدرسة الاتحاد السوفياتى ، ومدرسة الولايات المتحدة الأمريكية . والواحدة تعارض الأخرى . ولولا تعارض المدرستين لما أمكن للشعوب المتأخرة العيش . وفى يوم تتفق فيه المدرستان تحدث الطامة الكبرى ، اذ يزول اثر العالم الثالث الضعيف الذى لا يأخذ من الغرب الا حين يهدد بالشرق ولا يعطيه الشرق الا حين يضمن لنفسه كسبا ما على حساب الغرب . فوجود قوة ثالثة يزيد من ضمان عدم التآمر على مصلحة الشعب المحكوم ، لان اتفاق فرقاء ثلاثة أصعب من اتفاق فريقين . وشرط القوة الثالثة ان تكون من القوة بحيث تصبح مع أية واحدة من الاثنتين أقوى من الثالثة وحدها . فهذا هو شرط عدم استئثار واحدة بالسلطة . وذكرونا هذا بأضلاع المثلث الذى لا يمكن انشاؤه متوازنا الا بتحقيق كون كل ضلعين منه أكبر من الثالث . لكن تزايد القوى فى الدولة الى حد كبير لا يعنى بالضرورة زيادة ضمان حقوق الشعب ! .. انما سيؤدى الى انشغال قيادات هذه القوى فى محاربة بعضهم البعض .. والكفاح المتبادل يصبح بذلك هدفا عوضا عن ان يكون واسطة لهدف اسمى ... وهذه هى الفوضى .

ونعود الآن الى حيث ابتعدنا عن صلب الموضوع لتكرار السؤال : هل يطغى اعتبار الدستور المؤقت قاعدة صالحة لحكم دستوري صحيح ؟ . ان الشرح الذي استرسلنا فيه في الفقرات السابقة يحدد الجواب بوضوح لا مجال للشك او الالتباس فيه . والجواب هو النفي لان الدستور المؤقت لا يسمح بتفاعل كيانات مختلفة ، فلا يوجد مجلسان يراقب احدهما الآخر . وان مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية صورية فقط ، ولا وزن لها . فالسلطة التنفيذية هي الكيان الفعلي الوحيد . اما السلطة التشريعية وسلطة القضاء فتختفيان في ظل الحكم الفردي . وقد رأينا ان القانون الذي يصدره رئيس الجمهورية لا يحتاج الى موافقة كيان آخر ليصبح نافذ المفعول . فالرئيس يستطيع اقتراح القانون ، ويستطيع تحديد النص ، ويتولى التنفيذ بنفسه . وكل جهاز دستوري آخر يعتبر صورة للزينة والتجميل ليس الا .

والدستور المؤقت لا يتضمن اى نص عن كيفية حجب الثقة عن الرئيس . لكن الرئيس يستطيع اعتمادا على الدستور حجب ثقته عن السلطة التشريعية وعن جميع أعضاء السلطة التنفيذية التي هو رئيسها . ولا يعطى الدستور الشعب حق التصويت على قانون ما ، ولا ينص على وجوب العودة لرأى الشعب فى امر ما .

اننا لا نستطيع اجمال القول بأن الدستور وضع رئيس الجمهورية فوق كل شيء . فهذا لا يتعدى كونه مقلوب الحقيقة . والحقيقة هي ان رئيس الجمهورية وضع الدستور تحته . فالرئيس هو الذى اوجد الدستور بقرار منه . وبما ان الدستور لا يعطى اى جهاز فى الدولة او اية سلطة شعبية حق اسقاط الحاكم فى حال شذوذه ، نتج اضطراب معرض الحكم اما للخضوع التام او اللجوء الى طريق غير دستورية لقلب الحكم ولتحقيق ما يروونه الاصلح للشعب .

تقييم الدستور المؤقت

فى القسم الاول من هذا الفصل اوردنا النصوص الموضوعية للمواد الاساسية من الدستور المؤقت . ولم نتعرض لاعطاء رأى خاص . وفى القسم الثانى اوضحنا الطريقة الدستورية الملتوية التى تضع كل سلطات أجهزة الدولة فى يد الرئيس فقط . اما هنا فنريد الحكم على هذا الدستور . فهل يجوز لنا ان نرفضه أصلاً وفصلاً ؟ لنذكر ان علينا ان نضع فى الحسبان الوضع الفكرى والاجتماعى والثقافى والاقتصادى والصحى للمجتمع الذى وضع من اجله الدستور حين نحكم على هذا الدستور . . . علينا ايضا تفهم نوعية المشاكل التى يجتهد هذا المجتمع أيضا . اذن فالحاكم الموضوعى المجرد قد يخطئ فى بعض الأحيان وقد يؤدى الى حكم ظالم . فلو نظرنا نحن الى الدستور المؤقت من خلال المفهوم الديمقراطى الانكلا ميركى

او السكندينا في لحكمنا عليه . بالرفض فورا . لكن تطبيق نظام الحكم الانكليزي او السكندينا في على شعب الجمهورية العربية المتحدة نكاد نرفضه بذات العنف والشدة لانه سيأتى بالفوضى المطلقة . فسورية ومصر كلاهما من الدول المتخلفة نسبيا . والمهام الملقاة على عاتق دولة متخلفة تغاير المهام الملقاة على عاتق دولة صناعية متطورة . فالدولة المتخلفة عليها أن تركز ركضا لتحافظ على مستواها المتأخر ، وعليها أن تسابق الريح ان شاءت أن تزيد نسبة الاصلاح والبناء عن نسبة تزايد السكان . فالدول المتأخرة تعيش في ((هائلة طوارئ مستهرة)) . وحالة الطوارئ هذه تبرر حتما نوعا من الشدة في الحكم . ونستطيع القول ان نسبة الشدة في فردية الحكم تتناسب طردا مع شدة التأخر وفداحة العقبات الواجب تجاوزها . أما أن تبالغ السلطة الحاكمة من فرض نفسها على الشعب بحيث يفيض عن الحد الذي يتناسب مع حالة الشعب الاجتماعية فيحصل التدمير والاستياء ، ويحدث الانفجار وينهار نظام الحكم ، وتقف بذلك عجلة التقدم وقفة واحدة . وهذا ما حدث لدولة الوحدة !

من المؤسف الا توجد معادلة رياضية تمكن من تحديد مدى فردية الحكم التي قد يتحملها شعب ما . لكن حساسية الحاكم للتيارات التي تعتمل في مختلف طبقات الشعب ، ومراعاة هذا الحاكم للقوى الناتجة عنها تحدد له مكانته لدى الشعب . فان منح الحاكم هذه التيارات الحد الأدنى من الرعاية تفادى الانفجار والانهيار . فحصول الانهيار يدل عادة على فشل الحاكم في تقديره لمتطلبات الشعب .

بعد أن عالجنا الدستور المؤقت نجد ضرورة لذكر مادتين من مواد القانون الاول لعهد الوحدة (قانون ١٩٥٨/١ لنذكر بوضوح السلطات الفعلية التي انحصرت في شخص الرئيس الجديد :

المادة الاولى : « يتولى رئيس الجمهورية جميع الاختصاصات التي تعهد بها التشريعات المعمول بها في اقليم مصر وسورية الى رئيس جمهورية سورية او رئيس جمهورية مصر او مجلس الوزراء السوري او رئيسه » .

اي ان الرئيس الجديد أصبح يستطيع التصرف في أمور سوريا كما كان يستطيع فعله رئيس الجمهورية السوري السابق بالاضافة الى سلطة رئيس مجلس الوزراء في سورية . وجمع سلطات هذين الرجلين في يد واحدة لامر كبير . لكن الامر لم يقتصر على ذلك . فالمادة الرابعة من ذات القانون تقول :

« تأخذ النصوص الواردة في القوانين المعمول بها في اقليم سورية بشأن ترتيب المصالح والمؤسسات العامة حكم القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية ويجوز الفاؤها او تعديلها بقرارات منه » .

فالمادة هذه تهيب التشريعات السورية السابقة للوحدة صفة الشرعية والاستمرار . لكن الفقرة الأخيرة من هذه المادة تعتبر توسيعا خطيرا لسلطان رئيس الجمهورية اذ جعلته يمسك بزمم كل الجهاز التنفيذي وكل الجهاز التشريعي في سورية . والمادة الاولى من قانون رقم ١٩٥٨/٧٢ والمادة الاولى من القرار رقم ١٩٥٨/١١٦١ تبالغ في توسيع سلطات رئيس الجمهورية ، اذا تقضى اولها بأن انتداب اى موظف من عمل لآخر ضمن الاقليم السوري لا يصبح نافذ المفعول الا بقرار من رئيس الجمهورية في القاهرة . وتقضى الثانية بما يلى :

« لا يجوز ايفاد الموظفين من جميع الدرجات والوظائف والرتب في مهام عادية الا بموافقة رئيس الجمهورية ، ولا يجوز التسبب اتمثيل الحكومة في مؤتمرات او اجتماعات دولية او معارض دولية الا بعد عرض الامر على وزارة الخارجية وموافقة رئيس الجمهورية » .

من ذلك نرى كيف تعمد الرئيس خلق الارتباك وعرقلة التصرفات التى يراها اداريو سورية ضرورية للتقدم والنمو . فكل صفائر الأمور يجب ان يشرف عليها الرئيس وكان على الناس انتظار الجواب من السيد الرئيس . ان هذه القرارات لا تعنى فقط عدم ثقة الرئيس باى مسؤول في سورية انما تعنى أيضا ضرب وشل كل نشاط في اقليم سورية . ولم يفعل ذلك الرئيس الا امعانا في جعل نفسه الكل في الكل .

الفصل السابع

المشاكل الأولى
في الجمهورية العربية المتحدة

مما ورد في هذا الكتاب تبين للقارئ مدى الارتجال الذي سبق قيام الجمهورية العربية المتحدة . وتبين النقص في تناول موضوع الوحدة بالنقد والدراسة قبل قيامها . وجاء الدستور المؤقت ليزيد من النقص ومن الغموض عوضاً عن تبديد الشكوك . ولم يراع هذا الدستور نظام الحكم في سوريا قبل الوحدة الذي أثبت صلاحية مقبولة وان لم تصل الى المستوى المطلوب . لقد اجتاحت العاطفة الجياشة لدى الشعب ، والثقة المطلقة ببطل وزعيم القومية العربية كل عقبة في وجه الوحدة . اما وقد تحققت الوحدة ، فكان على نظام الحكم ان يثبت كفاءته وجدارته لحمل المسؤولية الجديدة بأبعادها الجديدة . لكن البدء لم يكن مشجعاً ، اذا ظهرت بوادر الاعوجاج والارتجال منذ البدء .

حل الأحزاب واستمرار حالة الطوارئ :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٩٥٨/٢ الصادر في ١٢ آذار ١٩٥٨ على ما يلي :

« تحل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة حالياً في الاقليم السوري ، ويحظر تكوين احزاب او هيئات سياسية جديدة » .

من هنا بدأ الانحراف فيما نرى . فالحياة الحزبية ، بالرغم من السيئات الكثيرة التي تتصف بها ، افضل من الفردية بالحكم . اننا لنرى ضرورة شيء من السطوة لصالح الحاكم في الاحوال الضرورية . لكن هذه السطوة يمكن تحقيقها عن طريق اعلان حالة الطوارئ ، طالما ان الأسباب الموجبة تهدد الأمن في الدولة . أما في سورية فلم تكن آنذاك ثمة أسباب موجبة للحكم الفردي . وكانت الحياة الحزبية أكثر ضماناً للتنبيه الى وجود أي انحراف في الحكم . أما حكم الطوارئ الذي يزيد من وطأة وعيب الحكم على الحريات الفردية فقد استمر دون انقطاع منذ ما قبل الوحدة حتى يوم الانفصال (١) . لكن وطأة حكم الطوارئ لم تكن ملموسة في الأشهر الأولى من عهد الوحدة وانما منذ اعلان القانون رقم ١٩٥٨/١٦٢ الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر . وهذا القانون يلغى كل المراسيم والقوانين السابقة التي تنظم اعلان حالة الطوارئ وطريقة تنفيذها في سوريا ومصر ويعمل بمواده منذ صدوره

(١) اعلنت حالة الطوارئ في مصر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦/٢٢٩ . واعلنت الاحكام العرفية في سورية بالمرسوم رقم ٣٤٦٩ الصادر في ١٩٥٦/١٠/٢٠ ، أي منذ ظهور خطر الاعتداء الانكليزي الفرنسي على مصر ، بعد تأميم القناة .

في اقليمى الجمهورية على السنواء . وقد صدر هذا القانون اذن يفد سقوط الملكية في العراق بأسابيع خمسة ، أى منذ ظهور احتمال استجابة سورية لوحدة مع العراق . وصار يحق لرئيس الجمهورية بموجب قانون الطوارئ الجديد ما يلى :

المادة الثالثة : « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابى أو شفوى التدابير الآتية :

- ١ - وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة والبرور في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية وكذلك تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الاعمال .
- ٢ - الأمر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحركات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق أماكن طبعتها .
- ٣ - تحديد مواعيد فتح المحال العمامة واغلاقها ، وكذلك الأمر باغلاق هذه المحال كلها أو بعضها .
- ٤ - الاستيلاء على أى منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل أداء الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما تستولى عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة .
- ٥ - سحب التراخيص بالأسلحة أو الذخائر . . . واغلاق مخزن الأسلحة .
- ٦ - اخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديد ما بين المناطق المختلفة ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في المادة السابقة (المادة الثالثة) على أن يعرض هذا القرار على مجلس الأمة في أول اجتماع له .

من الواضح اذن أن هذا القانون جعل كل أمور الرعية في يد رئيس الجمهورية مباشرة ، يستطيع التصرف بها كما يشاء . يضاف الى ذلك أن المادة ١٤ من ذلك القانون تضع رئيس الجمهورية فوق السلطة القضائية بوضوح تام اذ تقول :

« يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو أن يبدل بها عقوبة اقل منها أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها

أصلية أو تكميلية أو تبعية أو أن يوقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها ، كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى . . . » .
في ظل هذا القانون بقيت الجمهورية العربية تحكم حتى الانفصال . فالقرار رقم ١١٧٤/١٩٥٩ ينص على أن حالة الطوارئ مستمرة في اقليمى الجمهورية . فلم يعد يقتصر الحكم على دكتاتورية فردية إنما وصل الى حد التسايط المطلق الذى يسيطر على كل شئ مع المفارقة العجيبة باعطاء هذا التسلط صفة الشرعية المستمدة من ارادة شعب مسحوق .

عزل الرئيس شكري القوتلى :

لقد احتفل فى سورية عند قيام الوحدة بشخص الرئيس شكري القوتلى اذ عرض على الجماهير كبطل لعهد استقلال سورية . واعتبر أن دوره فى الكفاح الوطنى قد انتهى بدخول سورية فى دولة الوحدة . لذلك نجد أن اسمه لم يذكر حين جرى توزيع مهام الحكم على سياسيين سوريين . لقد كن على الرئيس القوتلى أن يرضى ويقنع باللقب الطنان الذى اعطى له : المواطن الاول للجمهورية العربية المتحدة . واصبح عليه أن يتوارى فى صفوف الشعب ليظهر من وقت لآخر فى احتفال ما او فى دعوة ما (٢) لكن عزل الرئيس القوتلى لا يهمنا كحادث شخصى منعزل بقدر ما هو عزل للمدرسة التى يمثلها . فبعزلها جاءت المدرسة الثورية الى الحكم . اما المدرسة التقليدية التى لها فى التسيير السياسى شأن ودراية خلال حقبة من الزمن ، والتى تجيد الوصول الى الحلول الوسط دون التصلب او اللجوء الى البطش او التعرض الى الكسر ، فقد اختفت من مسرح الاحداث . واما المدرسة الثورية التى استلمت الحكم فانها عسكرية بطبيعتها ، رغم وجود عدد من المدنيين فيها . وطبيعتها المتشقة الصلبة قد تفيد فى مجتمع زيتى القوام يمتص فوراتها العصبية ، لكن هذه المدرسة الثورية قد تسبى حين تتعصب لعقيدها رافضة التعاون مع كل من لا تتطابق آراؤه مع آرائها . وتبأغ الاساءة اشدها حين يحدث الاصطدام مع فئة ثورية اخرى تعالج الامور بذات المستوى من التصلب والجمود .

ونحن اذ نبدي شيئا من الاسف على زوال اثر المدرسة التقليدية لا نقصد

(٢) فى اثناء عهد الوحدة زار الرئيس شكري القوتلى المانيا الغربية وبرلين الغربية . وقام نذر من الطلاب العرب باستقباله فى قاعة الفندق الذى نزل فيه ، فلقى الرئيس خطابا قصيرا ، ثم اردف انه على استعداد تام لاجابة اسئلة ما قد تطرا على السامعين من الطلاب . وبالفعل فقد ارتفعت بعض الايدي تريد السؤال . فاذا بمرافق الرئيس وكان مصريا يوعز الى هؤلاء الذين يريدون طرح الاسئلة بعدم طرح اسئلة لان الرئيس القوتلى « تعب » يريد الراحة . ولو كان الرئيس تعب حقا لما عرض نفسه لاسئلة الحاضرين . وبذلك منع بلطف طرح الاسئلة ومنع المواطن الاول من اعطاء الاجوبة .

وجوب استتباب الأمر لهذه المدرسة . ولا نحبذ عودتها بالشكل الذي كانت عليه . .
لكننا اردنا عدم اصطناع ازالتها اصطناعا عنيفا ، انما ترك امر زوالها للتطور الذي
نستطيع حثه ودفعه من حين الى حين . فالتطور يهب الانسياب ، ويمنع الاحقاد
الطبقية ويحمى من حدوث الصدمات . ان التطور الانسيابي هو مفتاح التقدم
الذي يمنع ظهور الحزازات .

عزل الفريق عفيف البزري (٣)

بعد اعلان الوحدة جمع المشير عبد الحكيم عامر ضباط مجلس القيادة للجيش
السوري وأعلمهم بأن مهمة مجلس القيادة قد انتهت بقيام الوحدة . ووزعت الأوسمة
على الضباط ، ثم سلمت وثائق مجلس القيادة ومحاضر جلساته الى المشير ليسلمها
بدوره الى الرئيس جمال عبد الناصر . وبذلك لم يعد مجلس القيادة قائما .

من صفوف هذا المجلس اختار رئيس الجمهورية بعض الضباط لمنصب
الوزارة . . وقد قابل المشير عبد الحكيم عامر هؤلاء ليعلمهم بوضع الرئيس لثقته
فيهم . وطلب منهم في ذات الوقت « . . . قطع كل علاقة . . بالقوات المسلحة حتى
الصدقات » ، واشترط عليهم ايضا « . . عدم الاقتراب من العسكريين او الاتصال
معهم الا عن طريق المشير عامر لأنه أصبح وحده المسؤول عن افراد القوات
المسلحة . » (٤) وقد تصرف المشير عامر فعلا كمسؤول أول وقام بمساعدته العميد
عبد المحسن أبو النور كرئيس لأركان الجيش الأول . اما الأخير فقد اهتم بجمع
المعلومات عن الضباط السوريين مستخدما اياها في تأليبهم على بعضهم . وقد
استطاع افشاء اشاعة في صفوف الجيش ادت الى التصفية الاولى للضباط
السوريين . وفحوى الاشاعة هو وجود كتلة تعارض الوحدة وتستوحى افكارها من
الحزب الشيوعي وتطالب بالاتحاد وهذه الكتلة قوامها : عفيف البزري ، أمين
النفوري ، أحمد عبد الكريم ، طعمة العودة الله ، أحمد حنيدى ومن يلتف حولهم من
الضباط . ولعدم توفر الثقة بالفريق عفيف البزري قرر المشير عامر العدول عن
احداث تنقلات في الجيش السوري سبق ان اتفق عليها معه . وأراد المشير عامر
تنفيذ تنقلات جديدة تخالف وجهة نظر الفريق البزري . فاحتج الفريق ، لكن المشير
أصر على مشروعه مما دفع الفريق بزري للذهاب الى القاهرة مهددا بالاستقالة . فاذا
بالرئيس جمال عبد الناصر يقبل الاستقالة التي لم تقدم خطيا وانما شفهيا اثناء

(٣) قيل عن الفريق عفيف البزري انه شيوعي . وكتاب الفريق « الناصرية في جملة الاستعمار
الحديث » يحوى ما يوحى باليسارية . ولقد سمعنا من عدة جهات عليمه ، ان الفريق بزري قضى شيئا
من شبابه منضمًا الى الحزب الشيوعي الفرنسي . لكننا نرى رغم ما ذكرناه ، ان الفريق لم يكن
يخضع لارادة الحزب حين وصوله الى قيادة الجيش وسنوضح سبب استبعادنا لكونه شيوعيا بعد قليل .

(٤) من « عبد الكريم » صفحة ١١٣ .

أحد الاجتماعات . وعام الفريق عفيف البزرى نبأ قبول استقالته من الصحف بدلا من أن يتم تبليغه ذلك بالطريقة التى تتلاءم مع مكانته فى الدولة . ولنتوقف عند هذا الحادث قليلا تاركين للسيد محمد حسنين هيكل وصف السبب المباشر لاستقالة ... أو اقالة الفريق عفيف البزرى . فالسيد هيكل يقول :

« وكان عفيف البزرى فى شبابه شيوعيا ليس فى ذلك شك .

كان هناك تساؤل ...

هل بقى على ولائه القديم للحزب الشيوعى ؟

أم أن ظروف النضال الوطنى زادتة قربا من وطنه ومن احتياجات هذا الوطن . وفى ظروف الحساسية فى الفترة الأولى للوحدة ، وتحت دافع الرغبة فى ابقاء الوجهة سليمة دون تصدع ، أعطى عفيف البزرى فائدة اشك ، أى فسر الشك لصالحه الا اذا قدم الدليل القاطع يدينه بالعكس ، ويؤكد الاتهام ضده ...

وكانت هناك مجموعة من الضباط الشيوعيين ، يحيطون بعفيف البزرى ...

وفجأة اصدر عفيف البزرى حركة تنقلات فى الجيش السورى ، وضع بها مجموعة الضباط الشيوعيين من اصاقائه فى كل المراكز الحساسة فى الجيش الأول . وكان هذا تصرفا يشير الغرابة ويشير الريبة فى نفس الوقت .

وكان لابد من مواجهته صراحة فصدر قرار من القاهرة بوقف هذه التنقلات وركب عفيف البزرى طائرة الى القاهرة يعارض فى قرار وقف حركة التنقلات .
وقيل لعفيف البزرى :

— اسمع .. بصراحة .. هؤلاء الضباط على صلة بالحزب الشيوعى .
وقال عفيف :

— لا اسمح باى تغيير فيما قررته مهما كان السبب .

وخطب عفيف البزرى بيده على مائدة فى غرفة الاجتماعات بالقيادة العامة للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة وقال :

— اذا لم تنفذ الحركة كما وضعتها فانى استقيل .

وهب واقفا ، لم يترك لاحد فرصة مناقشته وغادر قاعة الاجتماع الى فندق شبرد ... وتقرر قبول استقالته وجرت المحاولة لابلاغه بالقرار ولكن احدا لم يستطع الوصول اليه قبل الصباح .

وهكذا قرا عفيف البزرى فى الصباح ، مع غيره من آلاف القراء خبرا يقول :
« صدر قرار بقبول استقالة الفريق عفيف البزرى قائد الجيش الأول » .

نستنتج من ذلك أن الشك الذى سبق أن فسر لصالح الفريق عاد ليُفسر ضده أى أن تهمة الشيوعية قد ثبتت عليه حسب التعليل الذى أورده السيد هيكل لأنه لم يحسد عن مشروعه « الشيوعى » فى تنقلات الضباط . لكن الحزب الشيوعى رفض الوحدة كما رأينا . أما مجلس القيادة الذى ترأسه الفريق بزرى فقد وافق على الوحدة أن لم نقل ساهم فى قيامها مساهمة رئيسية . بل أن السيد هيكل يذكر أن الفريق كان يلح على قيام الوحدة . فتصرفه هذا ينفى عنه تهمة التبعية للشيوعية حتى ولو كان فى شبابه منظما فى الحزب . وقد يقول قائل إن الحاح الفريق بزرى على الوحدة حدث بايعاز من الحزب الشيوعى الذى أمره باتخاذ هذا الموقف للإشراف على أحداث الوحدة من الداخل . لكننا نعارض هذا الراى . فلو كان الأمر كذلك لتحاشى الضرب على الطاولة ، ولعزف عن الوقوف متصليا فى وجه رئيس الجمهورية ولخضع واستكان ليحافظ على المكانة التى يريد لها الحزب الشيوعى فى الجيش .

لكن الغرابة والتناقض فى قبول استقالة الفريق بزرى تكمن فى تعيين ثلاثة ضباط من الأربعة المتهمين بالشيوعية وزراء للجمهورية العربية المتحدة فيما بعد (٥) .

ومضحك مبك فى الأمر أيضا أن الفريق عفيف البزرى كان اضحى بريئا لو وافق على سحب مشروع التنقلات الذى اقترحه . اذن فليست التبعية للحزب الشيوعى أو عدمها هى المقياس فى العزل ، إنما قبول التبعية لارادة المشير التى لا تخرج بدورها عن كونها ظلا لارادة الرئيس جمال عبد الناصر . يضاف الى ذلك أن رئيس الجمهورية اعطى الفريق البزرى مركزا جديدا فى وزارة التخطيط .

(٥) نجد فى قائمة تنقلات الضباط التى اتفق عليها الفريق بزرى مع المشير عامر ، والتى ادعت القاهرة كونها شيوعية فرفضتها الاسماء التالية :

العقيد أحمد حنيدى - يصبح أمرا للشعبة الاولى .

العقيد اكرم دبرى - يصبح أمرا للشعبة الثالثة .

العقيد طعمة العودة الله - يصبح أمرا لسلاح المدرعات .

المقدم محمد استنبولى - يصبح أمرا للشعبة الثانية (المكتب الثانى) .

لكننا نجد بعد مضي الزمن أن الرئيس عبد الناصر يعين الثلاثة الاول وزراء للجمهورية العربية المتحدة فيما يبقى المقدم استنبولى أمرا للشعبة الثانية . ومن الجدير بالذكر أن محمد استنبولى هو أول من اطلع المشير عامر فى ٢٨ ايلول ١٩٦١ عن الحركة التى أدت الى الانفصال وهو الذى تولى التحقيق شخصيا فى قضية خليل برين التى كادت تكشف كل الحركة كما سنرى فى حينه . وفى هذه التعيينات تناقض واضح مع الادعاء بأن هؤلاء الضباط شيوعيون أو تابعون للشيوعية . ومن ذلك نستنتج بالضرورة أن الحادث افتعل افتعالا من أجل التضحية بالبزرى أو أن الرئيس يهوى التعاون مع وزراء لا يطمئن اليهم ولا الى ميولهم . وهذه هى سابقة لم يشاهد لها مثيل فى أى من حكومات العالم .

فلماذا يفعل ذلك ان كان الرجل شيعوياً ؟ أين هو الحد الأدنى من المنطق ومن حسن النية في تصرف الرئيس عبد الناصر ؟ أما ان يعرف الفريق بزري نبأ قبول استقالته من صحف الصباح فيعتبر قمة الاستهتار بمكانة ضابط كبير اسهم بكل قوته لتنصاع سورية لعبد الناصر . فهل يعقل أن كل اجهزة الرئيس لم تعرف إمكان تواجد الضابط الكبير ، و « الشيعوى » لتعلمه عن عزم الرئيس كما يدعى هيكل ؟ ان اللواء عبد المحسن أبو النور الذي شارك في قضية البزري مشاركة اساسية اجاب على هذا السؤال مبرزاً التضليل المشين والمؤسف الذي يتخلل كتابات هيكل . فأبو النور يؤكد انه لم تجر أية محاولة لاعلام البزري بقبول استقالته ليتسنى له (أبو النور) الوصول الى دمشق بأسرع ما يمكن لمراقبة أية تطورات أو مضاعفات في الجيش السوري عندما ينتشر الخبر (٦) .

ولكن لنا سؤال نطرحه على الفريق عفيف البزري . فلماذا ضرب على الطاولة باليمين والقي جناح الدل باليسار حين وافق على تقلد المركز الاسمى الجديد ؟ فلقد كتب في مذكراته فيما بعد : « لقد كنت عضواً في مجلس وهى لا وجود له وهو مجلس التخطيط الاعلى ، وكنت اقضى وقتى بدون اى عمل فى هذه الوظيفة الوهمية (٧) » .

والجدير بالذكر ان الاشاعة التى اطلقت ، وتعيينات المشير عامر ليست حوادث منفصلة ، انما هى مترابطة وتشكل عماداً لخطة يراود تنفيذها فى الجيش السوري . والهدف هو تصفيته من كل عنصر ذى باس يفكر قبل ان ينصاع لأوامر الرئيس دون قيد أو شرط . والسيد هيكل ينوه عن هدف القاهرة هذا مستترا بقوله : « وكان من أولى المهام التى بوشر فيها بعد الوحدة ، ضرورة تصفية الكتل السياسية فى الجيش السوري (٨) » .

الحكومة فى الاقليم السوري .

التشكيل النظرى لجهاز الحكومة : لم يتناول الدستور المؤقت كيفية تشكيل الحكومة بوضوح ، وانما اكتفى بتحويل رئيس الجمهورية بتعيين نواب له ووزراء وامناء عامين . وجاء التطبيق العملى بالحكومة على الشكل التالى : ٤ نواب لرئيس الجمهورية ، ثمانى وزارات مركزية ومجلسان تنفيذيان لسورية ومصر . وفى

(٦) مذكرات عبد المحسن أبو النور . نشرت فى آخر ساعة عدد آذار ١٩٨٨ .

(٧) « بزري » صفحة ٣٣٨ .

(٨) « هيكل » صفحة ٨٠ .

كل من المجلسين تمثل الوزارات باستثناء الوزارات الثماني المركزية . الا ان المجلس التنفيذي في الاقليم السوري لم يحو وزارتي التربية والتعليم ، والصناعة وقد تشكلت الوزارة الاولى على النحو التالي :

نواب رئيس الجمهورية : عبد اللطيف بغدادى ، عبد الحكيم عامر ، اكرم الحوراني ، صبرى العسلى .

زكريا محيى الدين : داخلية
عبد الحميد السراج : داخلية (سورية)
حسين الشافعى : تخطيط وشؤون اجتماعية
نور الدين طراف : صحة
شوكت القنواى : صحة (سورية)
احمد حسنى : عدل
عبد الوهاب حومد : عدل (سورية)
فتحى رضوان : ارشاد قومى
محمود فوزى : خارجية
احمد حسن الباقورى : اوقاف
صلاح الدين البيطار : وزير دولة
ثور الدين كحالة : الأشغال (سورية)
احمد عبده الشرباصى : الأشغال
احمد عبد الكريم : شؤون بلدية وقروية (سورية)
محمد ابو نصير : شؤون بلدية وقروية
حسن جبارة : تخطيط (سورية)
مصطفى حمدون : شؤون اجتماعية (سورية)
كمال الدين حسين : تربية وتعليم
عبد المنعم القيسونى : اقتصاد وتجارة
خليل الكلاس : اقتصاد وتجارة (سورية)
كمال رمزى استينو : تموين
سيد مرعى : زراعة
احمد الحاج يونس : زراعة (سورية)
فاخر الكيالى : خزانة (سورية)
حسن عباس زكى : خزانة
على صبرى : وزير دولة لشؤون الرئاسة
الدكتور عزيز صدقى : صناعة

الدكتور مصطفى خليل : مواصلات
أمين النفوسى : مواصلات (سورية)
فتحي رزق : نائب لوزير الحربية

مكانة نواب رئيس الجمهورية : ان الوظيفة الطبيعية لدستور ما هى ان يوضح السلطات المنوطة بكل جهاز من اجهزة الدولة لكى تسير الأمور بانتظام ولكيلا تتقاطع وتتعارض مهمات الأجهزة الحاكمة مما يؤدى الى الفوضى . والدستور المؤقت لم يؤد هذه الوظيفة انما حرص كما رأينا على وضع كل ساطة فى يد الرئيس . فالدستور مثلا لا يحدد مكانة ولا مهمة نائب الرئيس سوى انه ، كغيره ممن يعينهم الرئيس ، ينفذ سياسة الرئيس . فنائب الرئيس هذا قد يعنى شيئا كثيرا حين ينفخ الرئيس فيه شيئا من « روحه » ، وقد يصبح شفاف القوام لا ظل له اطلاقا ، ومحتجبا فى ثنايا ارادة الرئيس .

بل ان الدستور المؤقت لم يحدد موقف نواب الرئيس من بعضهم البعض . وهذا الغموض الذى سنذكر مثالا عليه نعيده الى واحد من سببين : اما ان يكون واضح الدستور قد سها عن معالجة هذه النقطة الدستورية ، او انه تعمد تغطية هذه النقطة ببعض الغموض . ونحن نميل الى الاعتقاد بالفكرة الثانية ! فالرئيس لم يقم باصلاح الخلل حين لمس النقص فيما بعد ! والآن نأخذ مثالا حيا من واقع الجمهورية العربية المتحدة : كان السيدان اكرم الحوراني وصبرى العسلى نائبى رئيس الجمهورية فى الاقليم الشمالى . اما الاول فهو احد اركان حزب البعث العربى الاشتراكى ، اى انه واحد من قادة المدرسة الثورية فى السياسة . واما السيد صبرى العسلى فيعتبر من الجناح التقدمى فى الحزب الوطنى . اى انه رغم تقدميته النسبية لا يخرج عن كونه محافظا . فسياسة نائبى رئيس الجمهورية متعارضة تماما من حيث العقيدة والمبدأ .

ان وجود راين متعارضين لا يعتبر خطأ ولا يشكل خطرا على تسير الأمور . بل ان وجود اراين ضرورى جدا لايجاد شىء من التنفس نحو الأفضل ، ولظهور شىء من المعارضة البناءة . لكن التطبيق العملى على هذين النائبين وبالشكل الذى أوجده الرئيس اثبت فشلا ذريعا . فالموافقة المشتركة على امر اساسى فى تخطيط سياسة الدولة تكاد تكون مستحيلة ، لأن الرجلين ينظران الى الأمور بمفاهيم متغابرة . فوجودهما على مستوى واحد تماما وتخويلهما سلطات واحدة ومتطابقة لا يؤدى ولم يؤد الى ان يعدل الواحد من تطرف الآخر ، وانما الى تفاضل قوتيهما بحيث اصبحت المحصلة صفرا ، وبحيث اصبحت كل قرار اساسى لا يمكن اقراره دون الرجوع الى الكلمة الأخيرة تخرج من فم رئيس الجمهورية .

المجلس التنفيذى : يكلف الجهاز التنفيذى عادة بتنفيذ القوانين التى تستلزمها

السلطة التشريعية في البلاد . وقد أوجد التنظيم الهرمي المتدرج للسلطة التنفيذية لعدم تمكن ذروة الهرم التي تتشكل من أفراد ، أو من فرد واحد ، من الاتصال مباشرة بجموع الشعب . لذلك يجب توضيح طريقة التسلسل في الجهاز التنفيذي وتحديد صلاحية وواجب كل مسؤول فيه . ويجب أيضا توضيح الصلاحيات لكيلا يحدث تقاطع ضار في تصرفات مختلف المسؤولين مما يؤدي الى الفوضى . لكننا حين نلقى نظرة على بنيان المجلس التنفيذي في سورية لا نجد تحديدا لصلاحيات الرئيس أو العضو ، ولا نلمس للرئيس مكانة أكثر حساسية من مكانة العضو إلا بالاسم فقط . فهل تستطيع أكثرية المجلس العادية أن تفرض رأيها على رئيس المجلس ؟ وهل يفترض برئيس الجمهورية المصادقة على ما يقرره المجلس التنفيذي ؟ . . غموض ! .

أما التعليمات والقرارات التي تأتي الى المجلس من مكتب رئيس الجمهورية فعليه واجب تنفيذها في المستويات الأخفض . وأما العكس ، أي أن يمثل المجلس ارادة المستويات المنخفضة فيلتزم بها الرئيس فأمر غير مضمون بل ولم يرد ذكره إطلاقا ، لأن الرئيس يملك بيده زمام المجلس فيحله ويأتي بغيره كلما شاء (المادة ٤٧ من الدستور المؤقت) . هذا وقد أثبت التطبيق العملي تجاوز الرئيس جمال عبد الناصر لارادة المجلس . فقد أصدر كثيرا من القوانين من لدنه دون أن يستمع رأي أحد من أفراد المجلس التنفيذي . وبعض هذه القوانين يعتبر من أهم ما يمكن لحاكم أن يبت في أمره . مثل القرارات الاشتراكية . وقد اعترف الرئيس جمال عبد الناصر بأنه لم يستشر قبل إصدارها أحدا من المجلس التنفيذي السوري (٩) .

فقيمة المجلس التنفيذي السوري كانت بسيطة ، وسلطاته الفعلية هزيلة . وكان من نتيجة ذلك أن الشعب السوري كان يحمل هذا المجلس مسؤولية الأخطاء التي تصدر عن السلطة التنفيذية . فجموع الشعب لم تكن تدرك حقيقة توزيع القوى والسلطان بين سياسيين الصف الأول في دولة الوحدة . وكانت النتيجة التالية هي فضبة الشعب السوري على مجلسه التنفيذي وعلى أعضائه مما جعل هؤلاء الأعضاء يقفون بين نارين : أن عرفوا الشعب بالحقائق السائدة في أعلى مستويات الحكم ، لأسأؤوا الى الجمهورية البرعمة الناشئة . بل انهم أو فعلوا لما استفادوا ، وإنما لظهر وثبت خطأهم حين لم يستمعوا للأصوات المحذرة في صفوف الشعب ، هذه الأصوات التي كانت تطالب بالتروى وبدراسة طريقة الوحدة . وباعترافات رجال المجلس التنفيذي يخضل المحذرون من طريقة قيم الوحدة ومعارضوها على سلاح ماض ضد رجالاته . بل ان الحكومات العربية الأخرى التي رفضت الوحدة هذه وناصبتهاء العداء ستحصل على سلاح ماض أيضا ، يفعل فعل الماء المثلج على العواطف القومية الوجدانية الجمحة ضمن حدود دولهم . . ولبدأ وكأنا لهؤلاء الحكام الحق في أن تلك الوحدة كانت خاطئة من الأساس .

ومن ناحية أخرى أو حاول رجال المجلس التنفيذي نشر الحقائق لتشكك جبهة واضحة بينهم وبين شخص الرئيس جمال عبد الناصر الذي يستطيع ازاحتهم من الميدان بسلطته الدستورية وبشعبيته لدى الجموع . وبذلك أصبح سياسيو المجلس التنفيذي السوري أسرى الرجل الذي أسلموه زمامهم دون قيد أو شرط .

المراقبة المصرية في المجلس التنفيذي السوري :

عانى المجلس التنفيذي السوري مشكلة أخرى لا تقل أهمية وخطورة عن المشكلة السابقة . وتتأخص في أن السيد محمود رياض ، سفير مصر في سورية قبل الوحدة ، والرجل الذي اقترن اسمه بقيادة الوحدة ، بقي هناك بعد الوحدة أيضا . من المسلم به أن هذا الرجل يعرف عن أمور سورية الداخلية ورجالاتها الشيء الكثير ، فهو الذي كلن يتولى ترتيب رحلات ((الشتاء والصيف)) الى انقاهرة حيث يقابل الرئيس جمال عبد الناصر شباب ، ومثقفى وسياسى سورية قبل قيام الوحدة . وكان هؤلاء السوريون يعودون الى بلادهم وقد ازداد حماسهم وايمانهم بشخص الرئيس البطل . أما بعد قيام الوحدة فقد عينه الرئيس مستشارا له في دمشق . وبهذه الصفة أراد أن يفرض نفسه على المجلس التنفيذي السوري طالبا تحويل كل محاضر جلساته اليه في مقر المستشارية (سفارة مصر سابقا) . ((وصار يدعى بل ويتصرف على أنه السلطة الوسيطة بين رئيس الجمهورية والمجلس التنفيذي في الاقليم وأن من حقه رد بعض القرارات المتخذة في المجلس التنفيذي ورفع القرارات التي يراها مناسبة للرئاسة أو الاحتفاظ بالقرارات عندما يكون له اعتراض عليها)) (١٠) وأبرزت الصحافة المصرية شخص محمود رياض مسلطة عليه الاضواء ، وصار بابا في دمشق يطرق من رجالات سوريا الحكوميين والاقتصاديين لأنه اضحى يستطيع حل أمور مستعصية على المسؤولين السوريين في المجلس التنفيذي وتذكر السوريون بذلك ايام الاستعمار الفرنسى حين كان يستطيع المستشار حل أمور لا يستطيع حلها رئيس الوزارة آنذاك . وربط بعض السوريين الوقائع مع بعضها مقارنين الاستعمار الفرنسى ((بالاستعمار المصرى)) (١١) .

ورغم ايماءات مستورة في بادىء الأمر وطلبات واضحة فيما بعد من قبل مسؤولين سوريين لدى الرئيس جمال عبد الناصر بأن يعبد السيد محمود رياض عن سورية نجده يصر على إبقائه هناك بل يزيد من دعمه . وهذا خطأ دبلوماسى كبير على أقل تقدير . فالسياسى الحكيم هو الذى يجعل من رجالات الارتباط بينه وبين الشعب أناسا محبين الى أوساط هذا الشعب .

(١٠) « عبد الكريم » صفحة ١٢٧ .

(١١) لقد عرف الرئيس عبد الناصر بانتشار فكرة الاستعمار المصرى بعد ثلاثة شهور من قيام

الوحدة (انظر « المحاضر » صفحة ١٠) .

الفصل الخامس

أثر الثورة العراقية
على الجمهورية العربية المتحدة

مستقوط الكية :

لم يكن الغموض في صلاحيات رجالات المجلس التنفيذي قد انجلى حين اهتز العالم العربى لتفجر جديد حدث في ارض العراق . ولهذا الحدث اثر كبير ومباشر على تطور الامور في الجمهورية العربية المتحدة الناشئة . وان نتناول امر الثورة العراقية بالبحث المفصل وانما نتعرض لتلك الجوانب فقط التى تتعلق بموضوع بحثنا مباشرة ، اى بالجمهورية العربية المتحدة .

لقد حدثت الثورة العراقية في ١٤/٧/١٩٥٨ نتيجة للضغط الديكتاتورى الاعمى الذى طبقه نوري السعيد على كل من يعترض الانجاء الذى يسير فيه دون التمييز فيما اذا كان المعارض عربيا مخلصا لعروبتة ام يساريا منظما في الحزب الشيوعى . لقد بلغ به التطرف ان اتبع سياسة : من ايس معنا فهو علينا (١) . وكانت النتيجة الطبيعية لسياسته النى وضعت المعارض العربى في ذات مستوى من يؤمن بالعقائد المستوردة ، ان اتفق هؤلاء على مقاومة وقلب الحكم . وقررت كل الفئات والاحزاب المعارضة اقامة هدنة داخلية فيما بينهم ريثما يتم لهم النجاح . (الجبهة الوطنية) .

كان الشيوعيون يشكلون كتلة متماسكة ضمن هذه الجبهة . اما المعارضون الآخرون فكانوا يتشكلون من بعثيين ومن فئات كثيرة أخرى ليست متماسكة تماسكا حزبيا متراصا ، ولم يكن هؤلاء متفقين في الاهداف . فالبعثيون ضمن هذه الجبهة كانوا يؤيدون الدخول في وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، ولهم في ذلك شروط اهمها تخفيض سلطات الرئيس جمال عبد الناصر لحساب رجالات حزب البعث . وفئة اخرى ترى التريث في اقامة الوحدة ، وتفضل الاتحاد على الوحدة . (الحزب الديمقراطي الوطنى) ، وثالثة تريد المحافظة على استقلال العراق التام مع توثيق العلاقات الاقتصادية والاخوية مع البلاد العربية . اما الاقليات غير العربية ، وعلى راسها العراقيون الاكراد فكانوا يتخوفون من فكرة الوحدة لكيلا تتناقص نسبهم تجاه اكثرية عربية متزايدة . والشيوعيون يرفضون الوحدة من الاصل ويدعون الى الاتحاد . لكن دعوتهم هذه لا تنطبق في بواعثها على بواعث الوطنيين العراقيين الآخرين الذين يدعون ايضا الى الاتحاد (٢) .

(١) يعطينا كتاب الدكتور عبد الرحمن اليزاز « صفحات من الامس القريب » صورة واضحة عن الوضع البغيض الذى آلت اليه الحياة العامة والخاصة في ظل نوري السعيد ، من كبت لحرية الراى، وضغط على كل صوت حر .

(٢) انظر كتاب « ناجى علوش » ، الثورة والجماهير ، صفة ١٢٤ وما بعدها ، عن موقف الاحزاب والكتل العراقية من الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة .

ان دحرج فئات المعارضة في جبهة يتعاونون في اطارها ضد الخصم المشترك لا يعنى تنازل مختلف الفئات عن اعتقاداتهم وآرائهم ، وانما يعنى عقد هدنة فيما بينهم ريثما يزول الحكم الذي يرفضونه . اذ ان رفضهم له هو القاسم المشترك الذي يجمعهم ريثما يزول هذا الخصم . اذ ان تنتهى الهدنة المتفق عليها ليحاول كل من هذه الفئات الوصول الى الحكم تاركة الفئات الاخرى على قارعة الطريق . وهذا ما حدث في العراق بعد نجاح الثورة على نوري السعيد . ففي نشوة الفرحة بالنصر تباورت خيوط الحرب بين الشيوعيين الذين يرفضون دخول وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وبين القوميين العرب والبعثيين الذين يطالبون بالدخول في الوحدة .

وكان عبد السلام عارف ، احد ركنى الثورة ، قد اعلن عن موقفه المؤيد لفكرة الوحدة . فتبنت الجمهورية العربية المتحدة المشير عارف واقت عليه الاضواء متجاهلة الركن الثانى للثورة العراقية الزعيم عبد الكريم قاسم . فكانت النتيجة الطبيعية للوضع الناشئ ان يحاول الاخير تثبيت مركزه . فاعتمد من اجل ذلك على الكتلة المتماسكة الوحيدة التى تستطيع تأييده والوقوف في وجه المد العربى الودوى ومنع العراق من الانخراط في الوحدة . وقد قدر عبد الكريم قاسم بالطبع انه سيكون بنفسه اول الضحايا لو دخل العراق في الوحدة . وكانت الكتلة التى اعتمد عليها تتألف من الشيوعيين بشكل رئيسى . ولم يعد هناك مجال لبقاء القائدين في العراق على مستوى واحد ! .

بعد حوالي عشرة ايام من ثورة العراق ارسل الرئيس عبد الناصر رئيس المخابرات المصرية السيد صلاح نصر الى بغداد لأسباب لم يذكرها نصر في كتابه . لكن كونه رئيسا للمخابرات ليس له علاقة بالأمور السياسية ولا الاقتصادية يوحى بتوفر اسباب سرية لا نستطيع الجزم بحقيقتها الا انها ذات طبيعة مخابراتية . ومن اقوال صلاح نصر الذى يكتشف برودا لدى عبد الكريم قاسم تجاه دخول وحدة سريعة مع الرئيس عبد الناصر بينما يستشف اقبالا حارا للوحدة الفورية لدى عبد السلام عارف نستطيع الاستنتاج ان صلاح نصر حاول المشاركة في تنظيم امور مؤيدى الوحدة الفورية لتنتصر على فئات عبد الكريم قاسم . واشترك الملحق العسكرى المصرى العقيد عبد المجيد فريد في حياكة هذه الخطط بشكل مفضوح فكان يتدخل في امور ضبط الجيش العراقى باسم الرئيس عبد الناصر مما اجفل العراقيين ، خاصة انه كان يحاول تأليب بعضهم ضد هؤلاء الذين لا يريدون الوحدة الفورية مع مصر * .

وفي نهاية الامر اغتنم عبد الكريم قاسم فرصة مناسبة فانتدب صديقه

(*) انظر « عبد الكريم » صفحة ١٦٣ .

عبد السلام عارف مبعدا آياه كسفير للعراق في المانيا الغربية . لكن عارف عاد الى العراق دون استئذان قاسم فألقى القبض عليه وزج في السجن .

هذا ويذكر تدخل الملحق العسكري المصري المفوض في شؤون الجيش العراقي بتدخل مخابرات القاهرة والسراج في الأردن مما لم يؤد الى تقارب انما الى تباعد وتباغض والى حرب اعلامية أبعدت العرب عن هدف الوحدة .

واعتبر سقوط عبد السلام عارف ونجاح عبد الكريم قاسم بمثابة ناقوس خطر يهدد كيان الجمهورية العربية المتحدة . فعراق مستقل ذو حكم تقدمي عربي سيكون قادرا على ان يستقطب بسهولة فئات لها وزنها في المجتمع السوري (٣) . فشعار الوحدة مع العراق طرح في سورية قبل التفكير بالوحدة مع مصر بسنوات كثيرة . ولم ينحصر مؤيدو الوحدة مع العراق في فئات البورجوازية والاقطاعية وانما ايد مثل هذه الوحدة حزب البعث العربي في عام ١٩٥٠ حين أعلن الأستاذ ميشيل عفلق قبول الحزب لمثل هذه الوحدة مع العراق (٤) . وقد وضع الحزب شروطا لهذه الوحدة لم تبلغ من الجراءة ما يمنع الأسرة الهاشمية ونوري السعيد من الموافقة عليها . لكن العقبة الأساسية التي كانت تمنع الوطنيين العرب على اختلاف مشاربهم من الدخول في وحدة مع العراق كانت تكمن في عدم استقلال العراق استقلالا ناجزا حقيقيا .

وهذا ما دفع اديب الشيشكلي للقيام بانقلابه الاول على سامي الحناوي قاطعا الطريق على مشروع الوحدة مع العراق الذي يقال انه كان قاب قوسين أو أدنى . أما بعد نجاح ثورة تموز ، وبعد تفسخ حلف بغداد ، فقد استقل العراق وأصبح يهدد بالفعل تماسك اقليمى الجمهورية العربية المتحدة . وكان على قادة دولة الوحدة القيام بعمل حاسم وسريع لتفادي الخطر الجاثم . فبدأوا بقطع كل السبل

(٣) انظر في هذا الشأن ما كتبه المستشرق « فاتيكيوتس » ، نورد منه الفقرة التالية :
« ولقد شجع قرب سورية من العراق احساس انفصالية ... وكان الوضع في العراق يزداد سوءا بسرعة (في غير صالح عبد السلام عارف) مما جعل القاهرة تخشى العواقب المحتملة على سورية »
صفحة ١٧٢ .

(٤) في إحدى اجاباته قال الأستاذ ميشيل عفلق : « ... فالاتحاد بين قنطين أو ثلاثة هو مرحلة يجب أن تنصب عليها كل جهودنا حتى نثمر ، .. واعتقد بأن سياسة الحزب في هذه الناحية ليست مجهولة ، فالحزب قبل سبع سنوات وافق على مشروع الاتحاد بين سورية والعراق ضمن شروط ، .. »
من معركة المصير الواحد ، الطبعة الثالثة ، صفة ٤٦ .

والمنافذ التي تصل سورية بالعراق ، وبضرب التكتلات التي هي اميل للاتفاق مع العراق .

تدابير ضد الصحافة في سورية :

في ٢٢/٨/١٩٥٨ ، أى بعد خمسة أسابيع من سقوط الملكية في العراق ، أوقف صدور صحيفة المنار في سورية ، وهى صحيفة الإخوان المسلمين . وسبب ذلك اصدارها لمقال ادعى كاتبه أن الإخوان المسلمين هم قادة الثورة العراقية ، وأعرب كاتب المقال رأيه في أن وحدة سورية مع العراق أكثر طبيعية من وحدتها مع مصر .

وبعد عدة أسابيع أخرى أعلن السيد عبد اللطيف البغدادي ، نائب رئيس الجمهورية آنذاك ، عن اصلاح للصحافة في سورية يرى دمج ادارات بعض الصحف بحيث لا يصدر أكثر من ثلاث أو أربع صحف في كل الاقليم وبشرط ألا تقل صفحات الاعداد اليومية عن ستة . وفي الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٨ صدر القرار الجمهوري رقم ١٩٥ / ١٩٥٨ يتناول التنظيم الجديد للصحافة في الاقليم السوري . وتقول المادة الأولى من ذلك القرار :

« لصاحب أى صحيفة يومية أو دورية تصدر فى الاقليم السورى أن يتنازل عن امتيازہ بطلب يقدمه الى مديرية الدعاية والانباء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ويعطى مقدم الطلب ايصالا بذلك . ولا يجوز الرجوع عن الطلب بعد تقديمه لأى سبب كان كما لا يجوز للمتنازل اصدار أية صحيفة أو مطبوعات أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة » .

المادة الثانية : « يمنح صاحب الامتياز الذي تنازل عن امتيازہ تعويضاً تقدره
لجنة بدائية ... »

المادة الثالثة : ((تدفع التعويضات وفقا لما تقرره اللجنة مقابل صك تنازل بوقعه المتنازل ويتناول :

أ: (١٠) الشارل عن الامتياز: لنأخذ لها ثيابا لا يتجوز الرجوع عنها

(ب) الفاء اسم الصحيفة ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣

(٤) ولما خلقنا ابنه، لم نجد فيه قسمة، فلهذا لم نذكره في القرآن، فلهذا لم نذكره في القرآن، فلهذا لم نذكره في القرآن.

اننا نرى في هذا القرار الجمهوري أغرب ما يمكن أن يصدر في هذا الشأن !
فكيف يتوقع الحكام من أصحاب الصحف المنتشرة أن يتنازلوا عن صحفهم وعن
أعمالهم دونما مبرر واضح ؟ لو أن هذه الصحف تعاني العجز المادي لتوقفت عن
الظهور فذلك من حرجها لا من تشكيب الدولة أعلاء رتبة التعويضات في فكل وجعلها من امتياز
مشؤول من تليها فلتد من المبدى حتى النهاية وبذلك لا يبعد القوان التي ليس يوفق وعلى
أصحاب الامتياز التنازل عن امتيازاتهم الجس في الواقع من غير أن يتساقط على لكن

غير مباشر يهدف الى اسكات بعض الصحف التي لا يرضى عنها الحكم . وما تلاويح القرار بالمال كتعويض أو كثمن للتنازل عن الامتياز الا تسهيلا لصاحب الصحيفة في التنازل والتراجع ، وتحاشيا لتبلور نقمة لدى أصحاب الامتياز ان لم يحصلوا على تعويض مادي . لقد وضع القرار أصحاب الصحف ((المكروهة)) من قبل نظام الحكم امام الموقف التالي فيما نرى : هل تتنازلون عن امتيازاتكم بمحض ارادتكم فتكسبون وجوهكم وشيئا من المال : أم انكم تركبون رؤوسكم فيجري اسكاتكم بالقمع دون دفع أى تعويض ؟ .

ولم يظهر هذا السؤال على الملأ وانما بقي في عالم المحسوس . ولقد شعر به المعنيون بالأمر ، فتقدمت حتى السادس عشر من كانون أول عام ١٩٥٨ هذه الصحف بطلبات التنازل عن الامتياز : الجمهور ، والصرخة ، والحضارة ، والشام ، والمختار .

تدابير ضد حزب الشعب :

لم يكن خافيا في حين من الاحيان أن تعاونا وثيقا كان يقوم بين جماعة الاخوان المسلمين وحزب الشعب من حين الآخر . وكان الحزب يحتاج الى الاخوان المسلمين كقوة تنزل الى الشارع حين الضرورة وكقوة روحية لها قواعد المتينة في صفوف كثير من المسلمين في المدن والأرياف على السواء . وان التوازي بين مقالة المنار المذكورة وبين الاتجاه السياسي العام لحزب الشعب لواضح تماما . لذلك نقول ان الامر لم يكن مصادفة بحتة أن حكم على خمسة من أعضاء حزب الشعب بالأشغال الشاقة من خمسة الى خمسة عشر عاما ، وذلك بعد تسعة أيام فقط من ايقاف صدور المنار .

الاصلاح الزراعى :

وفي ٢٧/٨/١٩٥٨ ، أى بعد ايقاف صحيفة المنار بأيام خمسة فقط ، أعلن قانون الاصلاح الزراعى في سورية ، هذا الاصلاح الذى اصاب الزراعة السورية بشكل خاص ، والاقتصاد العام السوري بضربة قاصمة عوضا عن التقدم (٥) .

(٥) ان الاصلاح الزراعى في مجتمعنا العربى ضرورة لا يجوز الاختلاف عليها . لكن طريقة تنفيذ الاصلاح تتباين تبائنا خطرا مما قد يجعل الاصلاح الزراعى يؤدي الى عكس اهدافه الاصلية كما حدث في سورية . وستعرض لهذا الامر في سياق هذا الكتاب .

((المادة الأولى : لا يجوز لأى شخص أن يملك :

(أ) فى الأرض المروية والمشجرة أكثر من ٨٠ هكتار .

(ب) فى الأرض البعلية أكثر من ٣٠٠ هكتار .

أو ما يعادل هذه النسب من النوعين .

ويترك للمالك عند الاستيلاء على الزائد عن الحد الأعلى من أرضه حق اختيار الجزء الذى يرغبه من كل نوع .

المادة الثانية : إضافة للحد الأعلى المنصوص عنه فى المادة الأولى يحق للمالك أن يتنازل لكل من زوجه وأولاده على مساحة لا تتجاوز ٤٠ هكتارا فى الأرض المروية و ١٦٠ هكتارا فى الأرض البعلية .

المادة السابعة : خلافا لأحكام المادة الأولى من هذا القانون :

(أ) يجوز للشركات المساهمة والجمعيات التعاونية أن تملك أكثر من الحد الأعلى المنصوص عنه من الأراضى التى تستصلحها لبيعها وذلك وفق القوانين والأنظمة القائمة .

(ب) يجوز للشركات الصناعية الموجودة قبل العمل بهذا القانون أن تملك مساحات من الأراضى الزراعية أكثر من الحد الأعلى إذا كان ضروريا للاستغلال الصناعى .

أما المادة التاسعة : فتعطى صاحب الأرض المؤممة الحق بتعويض يعطى اليه بشكل سندات تستهلك خلال أربعين سنة . ويحق له الاعتراض على قيمة التعويض أمام لجان تشكّل من قبال وزير الزراعة)) .

أنا نجد للمادة السابعة معنى خاصا . فهى تطمئن طبقة الصناعيين فى سوريا لتفصل بينهم وبين من سمنوا بالاقطاعيين . فالاصلاح الزراعى بدأ كضربة موجهة الى أصحاب الأرض الذين سيقفون وحدهم تجاهه . ولم يترك الحكام فرصة لتوحيد مشاعر وجهود صناعيين سوريين مع كبار أصحاب الأرض . وبذلك أمكن تحطيم العصى واحدة اثر أخرى . ومنذ تطبيق بنود الاصلاح الزراعى ازداد غنى الدولة بالأراضى (٦) المملوكة دون أن تكون هناك مخططات واضحة لكيفية توزيع هذه الأراضى على صغار المزارعين والفلاحين .

لقد كان من الممكن « بل من الواجب الانتظار ريثما يتم تنظيم هذا الأمر الحيوى لكيلا تنقلب الغاية من الاصلاح الى عكسها كما حصل بالفعل . وفضلا عن ذلك فان

(٦) انظر « بيانات السادة الوزراء .. » صفة ١١١ .

العدد القليل من المزارعين الصغار الذين أصابهم نصيب من أراضى الإصلاح لم يستطيعوا استثمار ما حصلوا عليه ، فهم فقراء ، ويحتاجون الى البذار ، بل انهم يحتاجون الى ما يقوم بأودهم وعائلاتهم الى ان يتم الحصاد وتسويق المحصول . يأخذ هذا ستة او سبعة شهور على أقل تقدير .

هذا وان الدولة السورية تعتبر اكبر مالك للأراضى في سورية فكان من الطبيعى أن تبدأ الإصلاح بتوزيع ما تملك هى من المساحات الشاسعة التى لا تزرع قبل انتزاع اراض منتجة باستمرار من أصحابها لتصبح براكا بعد الإصلاح . وفى هذه الاثناء تقوم الدولة بالتجارب وتجمع الخبرات قبل أن تهاجم مالك الأرض الكبيرة .

مما ذكرنا نستطيع الخروج بنتيجة هامة ، وهى أن تطبيق الإصلاح الزراعى فى سورية بهذا الشكل وفى ذلك التوقيت لم يكن بدافع تحسين الوضع الزراعى ورفع مستوى الفلاح الصغير بقدر ما كان بدافع سياسى واضح المعالم . ولا يغير من رأينا العلم بأن فكرة الإصلاح الزراعى فى سورية موجودة منذ قامت الوحدة . فان كبار ملاك الأرض فى سورية يشكلون الجناح اليميني فى حزب الشعب ، هذا الحزب الذى يفضل ويدعو الى وحدة مع العراق . وجاء قانون الإصلاح الزراعى ليضرب هذا الجناح المتماسك فيضعف كل الحزب ، وتضعف المعارضة المستترة فى صفوف الشعب السورى . هذا وان مصادرة اراضى هؤلاء وتوزيعها على فلاحيهم يبلور الشقاق الطبقي والعداء بين الفئتين ، لأن الفلاح الصغير الذى حصل على جزء من أرض المالك السابق سيحارب عودة سلطان ذلك المالك عليه وعلى الأرض . وبذلك بدأ وكأنما اضحى المالك السابق الغول المخيف الذى يهدد وجود الفلاح . لكن اظافر كبار أصحاب الأرض تقلعت بأن حرمهم الحكم من المادة الاولى فى دعم كفاحه : الأرض ومواردها .

وخلاصة القول هى اننا لا نرى فى ايقاف بعض الصحف ، وفى تنظيم الصحافة ، وفى الإصلاح الزراعى وفى محاكمات افراد حزب الشعب سوى وسائل لايقاف خطر وحدة سورية مع العراق على حساب الجمهورية العربية المتحدة . ولو كان الهدف الإصلاح للجأ الحكم المركزى الى اساليب اخرى لأن كل الأساليب التى اتبعت فعلا أدت الى التخريب

الفصل التاسع

قيادة المركزية في نظام الحكم

فضلا عن الترتيبات المذكورة في الفصل السابق للذود عن وحدة سورية بمصر ، قام الرئيس جمال عبد الناصر بتدابير تنظيمية جديدة تعطي نظام الحكم وجهها جديدا اقصى مما كان عليه .

الترتيبات الجديدة :

الحكم الذاتي للمحافظات :

كانت سورية تنقسم الى تسع محافظات وكانت مصر تنقسم الى اثنتين وعشرين محافظة . وكانت كل محافظة تحكم من محافظ يتعلق في تسيير شؤون محافظته بوزير الداخلية الاقليمي .

في الرابع من اكتوبر ١٩٥٨ حصلت كل محافظات الجمهورية العربية المتحدة على صلاحية الحكم الذاتي . وفي الحكم الذاتي اصلاح هام فعلا . اذ لم يعد كل محافظ مضطرا الى الرجوع الى وزير الداخلية في قضاء امور محافظته من صغيرة او كبيرة ، وانما اضحى يستطيع البت من عنده موقرا هذه الطريقة الروتينية البيروقراطية التي تقتل الوقت . ولكننا لو نظرنا الى ذلك الاصلاح بعين قليل لما شاهدنا خلفه توزيعا للمسؤولية وانما تركيزا للمركزية في سائر الحكم الذاتي فالمحافظون الواحد والثلاثون لن يعودوا بعد الآن الى وزير الداخلية الاقليمي في الامور الهامة وانما اصبح عليهم ان يعودوا مباشرة الى شخص الرئيس حسب نص القرار الجمهوري . فمكانة وزير الداخلية الاقليمي المختص ضعفت لحساب زيادة سلطات رئيس الجمهورية . وضمن الرئيس بذلك عدم صدور أي تصرف يسوؤه عن الوزير الاقليمي السوري لأن هذا الوزير لم يعد مخولا بأصدار التعليمات المباشرة الى محافظي سورية . فسلطة الوزير الاقليمي تلاشت الى العدم !

الحكومة المركزية

تشكيلها : في السابع من تشرين الاول ١٩٥٨ أعلن عن تكوين وزارة جديدة للجمهورية العربية المتحدة . وقد اختلف التشكيل الجديد اختلافا أساسيا عن تشكيل الوزارة السابقة . فقد تكونت الوزارة الجديدة من الرئيس ، ومن ثلاثة نواب له ، ومن ثلاثة حكومات : الواحدة مركزية وتضم ثمانى عشرة وزارة والاثنان الباقيتان إقليميتان تضم كل واحدة منها ثلاث عشرة وزارة . وأسماء كل أفراد الوزارة الجديدة هي :

تواب رئيس الجمهورية : عبد اللطيف بغدادى ، عبد الحكيم عاسر ، اكرم الحواري ، ولهؤلاء وزارات ايضاً .

الوزارات	الوزراء المركز يون	وزراء الاقليم العسرى	وزراء الاقليم السورى
التخطيط	عبد اللطيف بغدادى		نور الدين كحالة (بالنيابة)
الحربية	عبد الحكيم عاسر		نهاد القاسم
العدل	اكرم الحواري	احمد حسنى	عبد الحميد السراج
الداخلية	زكريا معجى الدين	عباس رضوان	أمجد طرابلسى
التربية والتعليم	كمال الدين حسين	احمد نجيب هاشم	عبد الغنى قنوت
الشؤون الاجتماعية	حسين الشافعى	توفيق عبد الفتاح	
الخارجية	محمود فوزى		خليل الكلاس
الاقتصاد	عبد المنعم القيسونى	حسن عباس زكى	احمد الحاج يونس
الزراعة	سيد مرعى	احمد المحروقى	مصطفى حمدون
الاصلاح الزراعى	سيد مرعى	حسن بغدادى	عبد الوهاب حومد
الخزائنة	حسن جبار	حسن صلاح الدين	رياض المالكى
الارشاد القومى	صلاح الدين البيطار	ثروت عكاشة	محمد العالم
المواضلات	أمين النغورى	مصطفى خليل	شوكت القنوتانى
الصحة	بشير المعظمة	محمد محمود نصار	
الاوقاف	احمد حسن الباقورى	محمد أبو نصير	طعمنة العودة الله
البلدية والقروية	احمد عبد الكريم	موسى عرفة	نور الدين كحالة
الاشغال	احمد عبده الشرباصى	فتحى رزق	وجيه سمان
الصناعة	عزيز صدقى		
التموين	كمال رمزى استينو		
وزارة دولة لرئاسة			
الجمهورية	شئى صبرى		
وزارة دولة	كمال رفعت		
وزارة دولة	فاخر كيالى		

تواب الوزير الخارجية : حسين ذو الفقار صبرى ، فريد زين الدين .

ولا يجوز لنا أن نعتقد بتغير نظام الحكم من مركزي الى فيدرالى (اتحادي) حين نرى وزارتین اقليميتين . فالشرح المقبل لواقع النظام الجديد سيبرز لنا ان المركزية اخذت شكلا اشد مما سبق بعد التعديل الجديد .

الأسباب الموجبة للتغيير .

لاحظت رئاسة الجمهورية في القاهرة التذمر والشكوى يصدر عن الشعب السوري وعن السياسيين السوريين المشتركين في الحكم . واعادته الى عدم توفر سلطة عليا مشتركة بين الاقليمين ، تدعم الوحدة وتؤمن التفاعل بين العناصر القيادية في الاقليمين ، وتملا الفراغ الذي كان يشعر به سياسيو سورية وعزى استياء السوريين الى عدم وجود عناصر مسؤولة من الاقليم الشمالى بشكل دائم الى جانب الرئيس . وكانت النتيجة ان قرر الرئيس تشكيل هذه الحكومة الجديدة التى تضمن وجود العدد الكافى من المسؤولين السوريين الى جانبها ليسترشد بأرائهم حين يقرر الأمور المتعلقة بالاقليم السوري . وكانت وظيفة الحكومة الجديدة تشمل ما يلى :

— القيام بالمهمة التنفيذية والتشريعية على مستوى الجمهورية باقليمها وتخطيط سياسة الجمهورية الداخلية والخارجية مع رئيس الحكومة ، اى مع الرئيس جمال عبد الناصر .

— الاشراف على تنفيذ الوحدة بين الاقليمين خاصة ، وعلى رسم السياسة العربية عامة .

— وضع السياسة العامة للوزارات التنفيذية في الاقليمين ، ومتابعة تنفيذ هذه السياسة وتنسيق العمل بين الوزارات المختصة في الاقليمين .

الواقع الذى يكمن وراء التشكيل الجديد :

لقد رأينا ان الدستور المؤقت لا يحدد طريقة تشكيل حكومة الجمهورية العربية المتحدة . فكان التشكيل العملى للوزارة الاولى بمثابة الصورة الدستورية التى يتوجب بالعمل بها والتى لا يجوز ان تتغير ان لم يتغير الدستور . فكان لمجرد الخروج عن التطبيق العملى السابق يعتبر خروجاً عن النصوص الدستورية . هذا من الناحية الحقوقية الموضوعية . ففضيلاً عن ذلك نجد امورا أخرى رافقت تشكيل الوزارة الجديدة :

عزل السيد صبرى البعلبكي

في سياق احوال اليهود والمسلمين في محكمة الشعب في بغداد اثناء محظمة رجالات العهد المكي ، وفي اثناء محظمة السيد فاضل الجمالي بالديار ظهر ان السيد

صبرى العسلى. أحد نواب الرئيس الأربعة كان قد استلم مبالغ من المال من حكومة العراق فى عام ١٩٥٤ . وفيما يلى نورد الوثيقتين اللتين تظهرا وتحددان نوع العلاقة بين السيد صبرى العسلى وحكام العراق . ونحن اذ نورد هاتين الوثيقتين اللتين ارسلهما السيد فاضل الجمالى من مصيف برمانا فى لبنان الى رئيس وزارة العراق نعرف سلفا عدم وجود علاقة أصيلة لمضمون هاتين الرسالتين مع موضوع كتابنا . اذ كان يكفى أن نورد فكرة اتصال السيد العسلى برجال الات العراق وقبض الأموال منهم . لكننا رغم ذلك نتعمد ايراد النص الكامل لكلا الرسالتين لانه يلقى أضواء غير مباشرة على أفكار سابقة وردت فى هذا الكتاب مثل تعرض سورية لمؤمرات عراقية قبل الوحدة . فكلا الرسالتين يشبت بوضوح علاقة حكومة العراق بسياسى سورية من أجل تغيير أسس الحكم فى سورية . وفى ذات الوقت نريد أن نبين للرأى العام العربى احدى الصور التى تتم حسبها صناعة السياسة وراء الكواليس بدون علم الشعب ، وأخيرا نتعمد ايرادها ليقارنها القارىء بما أورده عنها محمد حسنين هيكل فيتحقق من تشويبه للاقتباس فى كتاب يصفه بالوثائقية :

رسالة فاضل الجمالى الى أبى خالد أى أرشد العمرى بتاريخ ١٩٥٤/٥/٣
سرى للغاية وشخصى .

فخامة الأخ أبا عصام ، تحيات واشواق قلبية ، وبعد فانى أفكر فى مهامكم الشاقة وأسأله تعالى أن يوفقكم لخير البلاد .

أبرقت عن احتمال اجتماعى بوفد من سوريا . جاءنى أمس بصورة مكتومة السادة صبرى العسلى رئيس الوزراء وعبد الرحمن العظم وزير المالية وحسنى البرازى وعدنان الأتاسى واجتمعنا الى منتصف الليل . استعرضنا فيه الأوضاع الحاضرة فى سوريا والاتحاد بين سوريا والعراق وما يلابسه من مشاكل ويقف فى الطريق من عقبات وطرق التغلب عليها .

١ - أن الأوضاع الحاضرة فى سوريا قلقة بسبب عدم ضبط الجيش وانتسابه الى خمسة احزاب على الأقل . ومع أن هذا الوضع لا يعطى النعموديين مجالا للعمل الفورى الا أنه خطر على كل حال . السؤال المهم هو أن هل العراق مستعد أن يبعث بقوة اذا قام قسم من الجيش بالعصيان وذلك بعد أن يطلب رسميا وبصورة سرية من الآن تدخل العراق فيما اذا حدث انقلاب فى الجيش .

لا شك أن الاحتمال هذا يكون بعيدا فيما اذا كتلت الحكومة السورية موالين من الجيش وأغراء البعض منهم بالدراهم . اذ الكل مجمعون على أن دخول الجيش العراقى سواء لقمع حركة عصيان أو لمجابهة تحرش اسرائيلى هو اكبر ضمان للاتحاد .

٢ - ان استعراض عملية الاتحاد بصورة عامة تتطلب التفاهم مع الدولتين الغربيتين الكبيرتين اميركا وانكلترا ، وقد وعدت ان اقوم بذلك . اما فرنسا فلا يؤمل ان توافق ولا السعوديون ولا اسرائيل ثم موافقة الحكومة العراقية والراى العام العراقى . اما الراى العام السورى فسهل موافقته . فمع ان رجال السياسة اكثرهم من دعاة الاتحاد الا انهم يخشون التظاهر بذلك . فاذا رأوا حكومة سوريا تندفع بالأمر فلا بد من سيرهم جميعا معها دون اكثرية على الاقل .

٣ - لقد تم الاتفاق على ان يعد عدنان الاتاسى مشروع اتحاد ويقدمه لنا بعد اسبوعين وانى ارى ان يقوم السادة عبد الله بكر ويوسف الكيلانى يساعدهم عبد المجيد عباس او عبد الكريم الازرى باعداد مشروع مقابل .

٤ - ان العنصرين المتحمسين كثيرا للاتحاد هما السادة صبرى العسلى وحسنى البرازى وقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة سرية من الشخصيات البارزة الممثلة لتعقيب الأمر .

٥ - ان كلا من السيدين صبرى العسلى والبرازى ينتظران وضع العراق المبالغ اللازمة تحت تصرفهم للامور التالية :

.. (ا) السيطرة على الجيش .

(ب) التمهيد لانتخابات المجلس الجديد .

(ج) السيطرة على الراى العام .

كنت قد ابرقت طالبا خمسة آلاف دينار مبدئيا للسيد حسنى البرازى .

هذا مجمل للوضع وهناك تفاصيل كثيرة لا مجال لذكرها وانى ارى ان الامر يتطلب زمانا وجهودا مستمرة ولكنه فى نظرى يستحق كل اهتمام لانه الحجر الاساسى فى اعادة اعتبار العالم العربى وانقاذ كرامة العرب .

يصلكم الملحق العسكرية العقيد صالح مهدى أرجو أن تزودونى معه بما لديكم من آراء وهو يشرح لكم الوضع جيدا .

التوقيع : اخوكم فاضل الجمالى

رسالة فاضل الجمالي الى ابي خالد - ارشد العمري - وكان رئيس الوزارة العراقية .

سرى وشخصى

أوتيل الجبل الأخضر - برمانا

١٩٥٤/٦/٩

فخامة الأخ الأعز أبا عصام

أشواق واحترامات

وبعد فقد اجتمع عندي ليلة أمس الاثنين ١٩٥٤/٦/٨ السيد صبرى العسلى رئيس وزراء سورية ومعه السيد ميخائيل اليان بحضور أحمد مختار بابان باشا ودام الاجتماع الى الواحدة ليلا وها أنا الخص لفخامتكم الوضع على الوجه التالى :

اولا - الجيش السورى هو مصدر عدم الاستقرار ، وضعف الحكومة الزائد يجعله سيد الموقف .

ثانيا - الجيش السورى فيه عناصر تخشى الاتحاد وتفهم منه أن العراق سيجرد الضباط من سلطانهم .

ثالثا - الوزارة السورية ضعيفة وغير متجانسة ويؤمل تقويتها قبل الانتخابات اذا لم يحدث ما لم يكن فى الحسبان .

رابعا - السعوديون يدبرون خططا لاجداث الانقلاب والمجىء بشكرى القوتلى الى سوريا .

خامسا - صبرى العسلى ينتقد سياسة الحكومة العراقية فى الماضى فى اعتمادها على حزب الشعب ، ثم انه انتقد اعتماد العراق على الشيخ معروف الدواليبى وعلى غيره من الشخصيات ، ومن رايه أن العراق اذا كان جادا فيجب أن يعتمد على نفسه ومعه ميخائيل اليان وأنه فى ايمانه بالاتحاد واخلاصه له خير ضمان ومع ذلك فهو لا يضمن النجاح فورا ولكنه سيكرس حياته وجهوده لتحقيق أهدافه القومية . وأنه وان كانت العلاقات بينه وبين القوتلى طيبة الا انه لا يتفق معه على السياسة السعودية وموضوع الاتحاد وسينبقى يناضل فى سبيل الاتحاد .

معالجة الموقف :

١ - استعرضنا إمكان إرسال جيش عراقى فلم نجد امكانا لذلك فلا توجد اتفاقية بين سوريا والعراق لمجىء الجيش العراقى لحفظ النظام الداخلى ولا توجد اكثرية وزارية تجرؤ على القيام بهذه الاتفاقية حتى ولو كانت سريعة . كما أن الاتاسى رئيس الجمهورية السورية بدوره يتخوف من توقيع الطلب بذلك ، ولا توجد امكانية فى الوقت الحاضر لتبادل الجيشين العراقى والسورى لغرض

التدريب والمناورات لأن الجيش السوري لا يطمئن لذلك ولا يمكن استغلال العدوان الاسرائيلي على سوريا لأن ذلك قد يؤدي الى صراع دولي يكون الغلبة فيه لاسرائيل ولذلك فارسال جيش عراقي لحماية سوريا من اسرائيل يجب ان ينتظر اعتداء اسرائيليا خطيرا ومع كل هذا فالجماعة يتركون الأمر لنا ان وجدنا طريقا لارسال الجيش فذلك أفضل الوسائل واسرعها لانجاز الاتحاد .

٢ - اذا لم يمكن ارسال جيش عراقي فيجب العمل على كسب الجيش السوري وتكثيله الى جانب الحكومة ولهذا يتوقع السيد صبرى مساعدات مالية . ثم لابد من القيام بحملة انتخابية لكسب الموقف بالاصول البرلمانية .

٣ - يرى السيد صبرى ضرورة الاعتماد عليه وحده وعدم القيام ببعثة الدراهم والجهود هنا وهناك فانا نؤيد الاعتماد على صبرى في المستقبل وجعله مركز الشغل للحركة ولا يمنع هذا الاتصال بآخرين على شرط ان يتم التناسيق في العمل ويطلع صبرى على ما نقوم به من جهود .

٤ - قبل انهاء الجلسة قلت لصبرى اريد ان يكون واضحا ماذا نقصد بالاتحاد ؟ . فقال اتحاد في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية . قلت ولكن المهم لدينا رئاسة الاتحاد فنحن لا يسعنا دخول اتحاد ليس ملك العراق رئيسه واذا ذاك يصبح القلق الذي يساور سوريا بسبب نظامها الجمهوري يؤثر على مصير العراق أيضا وفي هذا ضرر بليغ ما فوقه ضرر على المصلحة العربية فوافق على ان يكون ملك العراق رئيسا للاتحاد .

٥ - انهي معالي السيد بابان بقوله نحن يهمننا تقوية الحكومة القائمة في سوريا ودعم العسلي بكل طريقة ممكنة ولذلك فعلى العسلي ان يتقدم بطلباته واقتراحاته ونحن دوما مستعدون لانجاز ما نستطيع انجازه .

المخلص فاضل الجمالي

ومن كتاب فاضل الجمالي الى عبد الله البكر نقتبس الفقرتين المتعلقةتين بسوريا :
برمانا في ١٨/٨/١٩٥٤

دوست الوضع من هنا في سوريا واطلعت على ما هناك من تبلبل في السياسة والافكار . وبالرغم من مجيء القوتلى فان الجماعة الاتحاديين من الحزب الوطنى لا يزالون عند كلامهم . . وهم اليوم أقوى من ذى قبل ولم يدعنوا لشكرى القوتلى في هذا الصدد ولذلك فان مساعداتهم في المصاريف الانتخابية . . . تصبح ضرورية وحيوية لاستمرار السياسة العراقية التى بدأت بها منذ أيام حسنى الزعيم . ان الحزب يجاهر بالاتحاد مع العراق ، وحزب الشعب وان كان أعضاؤه أقل اندفاعا ومجاهرة . . الا أنهم اتحاديون بالمبدأ . ومن رأى أن العراق لن يسرف فيما لو خصص لسوريا في هذه المرحلة نحو ١٠٠ ألف دينار .

((وفي ختام الرسالة يقول الجمالى : اننى سأغذى اليوم مع المستر مولز السفير الأمريكى فى دمشق فى فندق (سابكى) فى شتورة لأحدثه فى شؤون سوريا وموقف أميركا منه ، كما سأعشى الليلة فى زحلة حيث سيحضر صبرى العسلى وميخائيل اليان)) .

انتهت الاقتباسات من رسائل
السيد فاضل الجمالى

نتج عن انتشار خبر علاقة نائب رئيس الجمهورية صبرى العسلى بالأحداث المنوه عنها فى الوثائق الثلاثة أن تزعزع موقفه كنائب للرئيس وكمسؤول فى دولة الوحدة . لكنه أصر على براءته من التهمة بالشكل الذى تداولتها الصحف والألسن . فقد قال الناس انه ارتشى . وتقدم باستقالته طالبا تشكيل لجنة للتحقيق ولائبات براءته أو تجريمه . وقد قبل الرئيس الاستقالة بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٥٨ .

واقترن قبول الاستقالة باشاعة مؤداها أن الرئيس جمال عبد الناصر قد ضغط على السيد صبرى العسلى لتقديم الاستقالة ، والا فهو مهدد بالتقديم الى المحاكمة . وحتى اليوم لم تظهر وثائق أو معلومات جديدة تثبت أو تكذب هذه الاشاعة قاطعة الشك باليقين . لكن ثمة اشارات متعددة تكاد تثبت أن الرئيس جمال عبد الناصر اراد التخلص من السيد صبرى العسلى فى ذلك الحين بالذات فالسيد أحمد عبد الكريم يسرد فى مذكراته نص حديث دار بينه وبين الرئيس عبد الناصر عن الحكومة المركزية الجديدة وتشكيلاتها . وقسم من هذا الحديث تضمن ما يلى : ((ثم أوضح لى أسباب الاستغناء عن السيد صبرى العسلى وأنه كان لابد من التخلص منه بعد فضح وثائق حلف بغداد من قبل الثورة العراقية)) (١) .

أما السيد محمد حسنين هيكل فيقول ان الرئيس عبد الناصر كان يعلم مسبقا بحصول السيد صبرى العسلى على المساعدة المالية من حكومة العراق ، ويردف هيكل مشيرا الى أن السيد العسلى نفسه هو الذى أعلم الرئيس بذلك (٢) . وفى السابع من تشرين الأول نشرت صحيفة الاهرام وصحف أخرى بيانا للسيد صبرى العسلى يذكر فيه حيثيات حصوله على الأموال باختصار ، ويؤكد أن الرئيس عبد الناصر قد عرف بأمر ذلك منه بالذات قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة . بناء على هذه المعلومات نطرح التساؤل التالى : ان كان الرئيس عبد الناصر مقتنعا سلفا من براءة السيد العسلى فلماذا قبل استقالته ؟ . وان كان مقتنعا بجرمه فلماذا خوله هذا السلطان فى دولة الوحدة كنائب له ؟ وان كان فى شك من أمره فلماذا لم يشكل لجنة للتحقيق معه قبل أن يسند اليه هذا المنصب الكبير فى دولة الوحدة ؟ .

(١) « عبد الكريم » صفة ١٧٩ .

(٢) « هيكل » صفحة ٧٧ .

وكيف صمت الرئيس عن هذا الغموض الذي يحيط بنائبه طيلة هذه الشهور؟ هذا واننا لم نجد من الوثائق ما يدل على أن اللجنة التي شكلت للتحقيق في أمر السيد العسلي قد قمت بعمل ما في هذا الشأن .

وانه لما يؤيد تخميننا أن الرئيس عبد الناصر أراد التخلص من نائبه في ذلك التوقيت ، اطلعنا على الوثائق الثلاثة المذكورة آنفا . فمिल السيد العسلي لوحدة مع العراق قديم وذو جذور ثابتة وراسخة وان لمسه لواقع الحكم السيء في دولة الوحدة بين سورية ومصر ليعتبر عاملا مهما قد يدفعه الى الحنين لوحدة مع العراق . وهذا ما يخشاه الرئيس . والحيلة المبكرة افضل من المجازفة والتورط .

زيادة العناصر البعثية في الحكومة الجديدة :

لقد رأينا كيف اعتمد عبد الكريم قاسم على العناصر اليسارية المتطرفة لدعم مركزه ولضرب القوميين العرب والبعثيين . ولكن هؤلاء لم يكفوا عن العمل ضده وتنظيم مقاومة حكمه . وكان العنصر البعثي اكثر قوة وانتظاما في بنیان هذه المقاومة . وقد رأينا أن حزب البعث العربي الاشتراكي كان يهدف الى ادخال العراق في الوحدة (٢) . كان يدفع البعث الى ذلك سببان : الأول هو أن ضم دولة ثالثة الى الجمهورية العربية المتحدة يعتبر خطوة هامة نحو الوحدة العربية الشاملة . والسبب الثاني يكمن في أن دخول العراق في الوحدة يدعم موقف سورية بحيث يحدث توازن بين سورية والعراق من جهة ومصر من جهة أخرى . وكان البعث يأمل في املاء شروط افضل تدعم موقفه من قيادة الجمهورية العربية المتحدة قبل ادخال العراق في الوحدة .

أما الرئيس عبد الناصر فكان يرغب أيضا في ادخال العراق بالوحدة عوضا عن أن يستقطب العراق سورية مخرجا اياها من الجمهورية العربية المتحدة . من ذلك ندرك لماذا امسك الرئيس عبد الناصر ورقة البعث على أنها هي الورقة الراحلة . ومن هنا ندرك أيضا تعليلا آخر غير مباشر لماذا أنهى الرئيس عبد الناصر الجدل بين نائبيه السوريين بأن اسقط السيد صبرى العسلي ودعم السيد اكرم الحوراني تاركا اياه وحيدا في سورية متخلصا من مضايقة العسلي له . فأسهم البعث ارتفعت في أرض العراق . . ومن ذلك نفهم لماذا ازداد عدد الوزراء البعثيين في المجلس

(٢) كتب هيكل : « . . . في الايام التالية مباشرة لثورة العراق . . بعد ايام قليلة من ثورة العراق ، سافر السيد ميشيل عفلق الى بغداد ، وكانت في بغداد حركة نشيطة للبعث العربي ، وبدأ ميشيل عفلق ينادي في بغداد بانضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة » (هيكل) صفحة ٩٣ .

التنفيذى السورى ، ولماذا دعم الرئيس عبد الناصر نشاط حزب البعث فى العراق بالاموال (٤) .

ازدياد عنصر الضباط فى المجلس التنفيذى :

تميز المجلس التنفيذى الجديد فى سورية باحتوائه على عناصر جديدة من ضباط الجيش وهم السادة عبد الغنى قنوت ، وطعمة العودة الله ، اللذان كانا عضوين فى المجلس الأعلى لقيادة الجيش السورى . اما ناقدو الرئيس عبد الناصر فيعززون تعيين ضباط الجيش فى الوزارات الى ان الضباط اميل الى تنفيذ الأوامر بدون تردد حسب القاعدة العسكرية المعروفة : نفذ ثم اعترض . ونقاد آخرون يقولون ان حشر ضباط الجيش فى الأمور السياسية المعقدة والشائكة يفقدهم الشعبية التى يتمتعون بها ويعزلهم عن الجيش وعن الشعب . وهذا مما يجعل قيام اية حركة انقلابية فى صفوف الجيش أمرا أصعب (٥) .

على كل حال يتناقض تصرف الرئيس عبد الناصر فى تعيين الضباط القادة فى مهمات سياسية تناقضا صارخا مع شروطه الأولى حيث اصر على عزل الجيش عن السياسة .

(٤) فى اثناء محادثات الوحدة جرى الحديث التالى :

« الرئيس جمال عبد الناصر : دفعنا لحزب البعث من أجل القضية القومية فى العراق .. ودفع لحزب البعث ٧٠ ألف جنيه فى فترة متقاربة .. ولم اطلب من حزب البعث المعادى لى أى شىء فى مقابل هذا ... والمبلغ استلمه ميشيل عفلق .. وأنا هل طلبت من ميشيل عفلق الذى أخذ ٣٠ ألف جنيه واربعين ألف جنيه ... ان يكون عميلا لى ؟ .. »

السيد على صالح السعدى : ما هو ميشيل الذى استلمه .

الرئيس جمال عبد الناصر : مين استلم ؟

السيد طالب شبيب : العراق .

السيد على صالح السعدى : فيه دفعة كانت ستة آلاف دفعت بسورية .. فحول قسم منها الى العراق .. والقسم المتبقى أرجعه ميشيل عفلق بيده الى كمال رفعت « .
(« محاضر » صفحة ٢١ .

(٥) يكتب الوزير أحمد عبد الكريم : « شاعت الصدف أن اطلع على نسخة طبق الاصل عن تقرير عثر عليه فى بيت المشير عبد الحكيم عامر ، ويمنعنى الحرص على الاسرار العسكرية من نشره . ويبدو ان كاتب التقرير هو العقيد أحمد علوي كاتم اسرار الجيش ، وهو يوضح فيه الطريقة التى يجب اتباعها لتعيين العقيد جادو عز الدين أو العقيد جاسم علوان ، قائدا عاما للجيش الاول ويبين التقرير كيفية استهلاك الضباط الذين هم أقدم من هذين العقيدين ، وذلك بالإحالة على التقاعد ، أو التعيين فى وزارات الدولة أو الشركات المؤممة . ويبرر التقرير هذه العملية بأنها الوسيلة الوحيدة للسيطرة على الجيش السورى أطول مدة ممكنة . « صفحة ١٠٨ .

بقاء السيد أمين النفورى في الوزارة :

كان السيد أمين النفورى أحد الضباط القادة في المجلس الأعلى لقيادة الجيش والقوى المسلحة . وقد تولى مع زميله وصديقه أحمد عبد الكريم كتابة نص المذكرة التى قدمها ضباط سورية الى الرئيس جمال عبد الناصر من أجل إقامة الوحدة . وبعد الوحدة كلف وصديقه بوزارتين ، وكان من نصيب السيد النفورى وزارة المواصلات في الاقليم السوري .

بعد نجاح ثورة العراق ذهب السيد أمين النفورى الى بغداد بعد الاستئذان من رئيس الجمهورية . وكان السبب الرسمي لزيارته هذه البحث مع قادة ثورة العراق عن المشاكل التى تعترضهم ، وعما يحتاجون اليه من العون . أما السبب الثانى لزيارته ، والذي لم يعلنه ، والذي كان قد اتفق عليه مع زملائه طعمة العودة الله وأحمد حنيدى وعفيف البزرى وأحمد عبد الكريم فكان « العمل على توحيد العراق مع الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر خلال فترة يجب ألا تتجاوز ستة أشهر . شريطة ضمان المشاركة الفعلية في الحكم وإضاح ذلك بصراحة عند بدء المفاوضات مع عبد الناصر من أجل الوحدة ، والنص على ذلك في الدستور وتجنب الخطأ الذى وقع فيه الاقليم الشمالى عندما سلم بالوحدة مع مصر بزعامه عبد الناصر دون قيد أو شرط مما جعل الوحدة تسيير في غير ما كان يتوقعه الشعب في سورية » (١) .

وعاد السيد أمين النفورى من بغداد طالبا مقابلة رئيس الجمهورية لاعلامه بنتائج رحلته . لكنه لم يحظ بالاذن . في هذه الاثناء كان المشير عامر قد استدعى زميل أمين النفورى : أحمد عبد الكريم الى القاهرة ليعلمه بعزم الرئيس على اصلاح الحكومة . وخلال الحديث سأل المشير عن زميله أمين عدة أسئلة جانبية ثم بادره بالسؤال التالى : « أتعرف ماذا فعل بنا زميلك أمين ؟ ... لقد حمل علينا

(١) « عبد الكريم » صفحة ١٦ هذا ولقد كتب صلاح نصر على الصفحة ١٧١ من مذكراته ما يلى عن موقف النفورى في بغداد لان الرجلين كانا هناك خلال وقت واحد . ولقد سمع صلاح نصر من عبد السلام عارف ان أمين النفورى روج لدخول العراق الى الجمهورية العربية المتحدة ولكن بعد ان يشترط المشاركة الفعلية في قيادة الدولة . والحديث الذى دار بين عارف ونصر هو :

عبد السلام عارف : « يا أخ صلاح .. ما قصة النفورى هذا ؟ أنه يكن كراهية شديدة لمصر ولعبد الناصر وهو يحاول أن يثبت سموه بيننا » فيجيب صلاح نصر : « ليس غريبا أن يصدر هذا عن النفورى فهو من المجموعة المعادية للوحدة بين مصر وسورية » .

ولقد نقل صلاح نصر هذا الاستنتاج للرئيس عبد الناصر بالطبع وحصل ما حصل من محاولة فصله عن الوزارة كما بينا . وبالطبع علينا الإشارة الى ان استنتاج صلاح نصر خاطيء ومغرض في حكمه على النفورى .. بل أنه يناقض نفسه فهو على ذات الصفحات يقرر ان النفورى أراد دخول العراق الى الوحدة ، ولكن بشرط المشاركة .

وعلى الرئيس بالذات أمام عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ونصحهما بعدم الدخول في وحدة مع الجمهورية لأن المضرين ينظرون الى سورية على انها مستعمرة مصرية ولا يعاملون السوريين معاملة ند لند» . فشكك السيد أحمد عبد الكريم باحتمال حدوث مثل هذا الأمر من رفيقه أمين «...» ولكن المشير لم يقتنع بل أصر بأن أمين لم ينقل حقيقة ما جرى بينه وبين العراقيين وأنه انحرف فعلا ، وأشار بأن الرئيس غاضب جدا من تصرفاته . ولج بأن التعاون معه أصبح من الصعوبة بمكان» (٧) لكن السيد أحمد عبد الكريم الذي آنس من حديث المشير رغبة الرئيس عبد الناصر بعزل أمين النفوري من الوزارة دافع عن صديقه بحرارة ، واختتم دفاعه بأن قال انه لن يبقى في الحكم دقيقة واحدة ان أقيل أمين النفوري . ولقد بقي أمين النفوري فعلا بالحكم ! ، بل انه رقى الى وزير مركزي للمواصلات . فاقالة الرجلين معا أمر يصعب تمريره بسهولة أمام الرأي العام في ذلك الظرف ، وستشير استقالتهما أو اقالتهما كثيرا من الشكوك والتساؤلات التي لم يكن الرئيس يستحب ظهورها في ذلك الوقت الغصيب المتأزم .

لكن هناك سبؤالا مبدئيا لابد لنا من طرحه على الرئيس جمال عبد الناصر : فكيف يعين وزيرا سيتولى معه تخطيط سياسة الدولة المركزية ان لم يكن يثق بهذا الوزير وان كان يعلم يقينا أنه يعمل ضد مصلحة الدولة ؟ كيف يستطيع التعاون مع مثل هذا الوزير ولماذا لم يقله ، ولماذا لم يقدمه للمحاكمة ان كان يعرف انه اساء الى كيان الدولة والى شخص الرئيس ؟

ان تعيين السيد أمين النفوري وزيرا مركزيا ليدعم الرأي القائل بأن الوزارة المركزية لم تتعد كونها منفى (٨) .

يهمنا في هذا الصدد ما كتبه رئيس المخابرات المصرية عن الوزارة المركزية اذ يصفها صلاح نصر على الصفحة ١٨١ من مذكراته بقوله : « ولقد ضمت الوزارة المركزية عناصر من الاقليم المضرى والسورى وشملت من العناصر السورية كلا من اكرم الحوراني وصلاح البيطار وأمين النفوري وأحمد عبد الكريم

(٧) « عبد الكريم » صفحة ١٧٥ .

(٨) في أثناء محادثات الوحدة الثلاثية خاطب المفاوضون السوريون الرئيس عبد الناصر أكثر من مرة وبصراحة وبجراحة ، بأن وزراء سورية أصيبوا بالغزل السياسى خلال الشهور الاولى من قيام الوحدة . وسنعالج ذلك في الفصل الاخير . أما المشرق فاتيكتوس فيكتب في هذا الصدد فقرتين : « عين قادة البعث في تشرين اول ١٩٥٨ في الوزارة المركزية .. بحيث عزلوا باحضارهم القاهرة » .

صفحة ١١٦ .

« لقد جاء الوزراء المركزيون في تشرين اول ١٩٥٨ ليشرفوا على تنفيذ سياسة متخذة مسبقا لكلا الاقليمين . » صفحة ١٨٢ .

وبشير العظمة وحسن جسارة . وهكذا أبعد عن ساحة سورية عنصران أساسيان من حزب البعث هما اكرم الحوراني وصالح البيطار . كذا بعض العناصر غير المرغوب فيها والتي لم تكن ترتاح لها القاهرة لسلوكها مثل أمين النفوري وأحمد عبد الكريم) . وعلى الصفحة ٢٠٧ كتب صلاح نصر : « قام عبد الناصر بموجب التعديل الوزاري الأول بإبعاد بعض العناصر السورية التي لم يكن راضيا عن مسلكها ازاء الوحدة مثل أمين النفوري وأحمد عبد الكريم » . اذن فالوزارات لم تكن بالنسبة للرئيس تقليد انسان مسؤول يحظى بثقة الرئيس لمهام وزارية انما ابعاد هؤلاء لوضعهم دون مهمات تحت رقابة . . . بل تحت أسر الرئيس فماذا يتوقع الانسان من انجازات وزارات مشلولة كتلك ؟ . . .

الاضطراب في تشكيل الحكومة الجديد .

عدد الوزراء : لقد بلغ عدد افراد الحكومة الجديدة واحدا وخمسين وزيرا من نائب رئيس ووزير مركزي واقليمي . ان تأمين الانتظام في عمل هذا العدد الكبير من الوزراء في دولة لها تقاليد عريقة في الحياة الدستورية والاجتماعية والحضارية لأمر صعب بمكان ، فكيف يكون الأمر في دولة لم يتحدد فيها دور الوزير بوضوح ؟ فالاضطراب الذي كان يعم المجلس التنفيذي السوري ، والذي نتج عن عدم توضيح سلطة العضو فيه من سلطة رئيسه ، أصبح قاعدة مرعية بعد خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في ٩/١١/١٩٥٨ حين اجتمع كل وزراء الدولة من مركزيين واقليميين .

نعم لقد أصبحت الفوضى قاعدة للحكم ! لأن الرئيس عبد الناصر تطرق في خطابه الى مهمات رئيس المجلس التنفيذي وحددها بما يلي : تأمين الاتصال بين الوزارات الإقليمية بين بعضها ، وتأمين اتصال الوزارة الإقليمية بالوزارة المركزية وبالرئاسة . لكن الرئيس عبد الناصر اعطى في ذات الخطاب كل وزير تنفيذي حق الرجوع اليه مباشرة . . فلم تعد هناك للمجلس التنفيذي أية وظيفة حقيقية لأن الوزير الذي لا يوافق على مشروعه في المجلس التنفيذي يستطيع التقدم به الى الرئاسة مباشرة قافزا فوق المجلس وفوق رئيس المجلس بل فوق الوزارة المركزية في القاهرة .

ولو حدث أن كانت تخطيطات عدد من الوزراء فاشلة ومرجلة فعلا ، لأمكن وصولها الى مكتب الرئيس دون فحص أو تمحيص . ولم يبق لتتم الصبورة

الكاملة للديموقراطية المباشرة كما يراها الفيلسوف المشبوه جان جاك روسو إلا أن يحق لكل مواطن إيصال مشروعه إلى مكتب الرئيس (٩) .

نظرة إلى التطبيق العملي في الوزارة المركزية .

لنعرف طرفاً من الحقيقة عن النظام الجديد يتحتم علينا أن نترك الوزير المركزي أحمد عبد الكريم يتكلم عن عهد عاشه بنفسه . سوف نضحك لبعض ما يقول . وقد نبكى لأن القومية العربية انتهت إلى مثل هذا الحضيض في طريقة إدارة أمورها وتنفيذ سياستها . يقول : « لعل من دلائل ارتجال النظام الجديد وعدم جديته عدم تهيئة مقر للحكومة المركزية ، مما جعل الوزراء السوريين يظهرون بمظهر اللاجئين السياسيين الذين لا عمل لهم سوى التردد ، لبعض الوقت ، على المكاتب التي خصصت لهم في مجلس الشيوخ والنواب وليس لديهم سوى الحجاب الذين رأوا لأول مرة في حياتهم وزراء بلا عمل ولا حاشية ولا مراجعات حتى ولا زوار مما جعلهم يتغامزون ويرفعون حواجبهم ، ثم أخذت هذه العدوى تنتقل من الحجاب إلى الكتبة ثم إلى مدراء المكاتب الذين كانوا يلزموننا كظلنا ، وما لبثت أن أصبحت أحاديث المركزيين والتنفيذيين على السنة العامة والخاصة يتندرون على طريقة الحشاشين ويخترعون النكات حولها » . . . « غير أن عقلية الحكم في مصر يمكنها التساهل في كل شيء ما عدا مظاهر

(٩) حين يجتمع كل المواطنين في دولة ما ، وتطرح عليهم مشروعات القوانين المتقدمة ، فيصوتون عليها مباشرة ، يكون الحكم ديموقراطياً مباشراً . وحين نذكر كلمة ديموقراطية هنا ، فلا نغني المعنى الإيجابي للكلمة بالضرورة ، وإنما نقتصر على المعنى الفعلي ، أي : حكم الشعب . فالديموقراطية المباشرة تعني أن الشعب يحكم نفسه بنفسه مباشرة ، بدون وساطة ممثلين عنه يتصرفون باسمه . من هنا ندرك معنى الديموقراطية غير المباشرة ، أي أن يحكم الشعب نفسه من خلال ممثلين له ينتخبهم ، (نواب) فيتصرفون باسمه دون الرجوع إلى أفراد الشعب في كل أمر من الأمور . والديموقراطية المباشرة نظرية أكثر مما هي عملية : لصعوبة تطبيقها في دولة متكاملة بالمعنى المفهوم في عصرنا ، حيث لا يمكن ، بل لا يجوز استفتاء الشعب في كل شاردة وواردة ، أما في مجتمعات صغيرة لا تتجاوز سعتها بعض « الكانتونات » في سويسرا مثلاً ، فيمكن جمع الشعب في ساحة البلدة الرئيسية ، وطرح المشاريع ، واستفتاء الحاضرين عليها .

أما سيئة الديموقراطية المباشرة الكبرى ، فتكمن في عدم سلامة تفكير الجموع حين تحتشد معا . فالمجموعة البشرية قد تتأثر بقول بليغ خاطيء ، أكثر مما قد تتأثر من قول حكيم سيء العرض . وريثما يدرك أفراد المجموعة خطأ القول البليغ ، يكون الأمر انقضى . أما الممثلون الذين يفترض توفر الثقافة والمعرفة لديهم ، فيصعب التأثير عليهم بالطريقة « الدياكتية » أو الديماجوجية . . لكن هؤلاء الممثلين أكثر تعرضاً وتقبلاً للرشاوى ، أو الضغط من الفئات المصلحية في صفوف الشعب ! وهذا أمر واقع ! لكن تعرضهم لهذا الضغط من مختلف الفئات بوقت واحد ، يضمن إلى حد كبير أن تكون كل الإرادات الشعبية ممثلة بشكل يتناسب مع قوة كل إرادة على حدة . فان كانت الحريات منتشرة فعلاً في الدولة لا يمكن لكل فئة كشف أخطاء وانحرافات الفئات الأخرى عن طريق الحوار الحر الذي يكون في متناول جميع أفراد الشعب . فالشعب يحكم نفسه بطريقة أفضل ، حين لا يتعرض بنفسه ككل لكل الأمور ، وإنما يتركها لمثليه .

العظيمة والهيبة لأن ذلك قسد يزيل القناع عن حقيقة الحكام وبالتالي يطيل السنة المحكومين ويشجعهم على التناول ، الأمر الذي يجب محاربته حتى الموت ... ولذلك سرعان ما أعطيت التعليمات المشددة لوضع الحرس على بيوت الوزراء ووضع المرافقين والسكرتيرين والسيارات اللازمة تحت تصرفهم وإخلاء أقدام الفنادق الضخمة في مصر الجديدة وتحويله بسرعة مذهلة إلى مقر الحكومة المركزية وصرف الأموال الطائلة عليه لتحويل غرفه وصلاته المعدة للنوم والاستراحة والرقص إلى مكاتب حكومية للوزراء والكتبة والحجاب . وكانت هذه العملية من أهم الوسائل التي استغلت لتبرير بطالة الوزراء السوريين المركزيين وأعطت الرئيس فرصة لا تقل عن ستة أشهر للتخلص من الاجتماعات التي كان من المفروض عقدها مع الحكومة المركزية » . (١٠) وهذا الواقع الذي يحدثنا عنه الوزير يدعونا إلى التساؤل : أين هي رغبة الرئيس بوجود سوريين مسؤولين إلى جانبه دون انقطاع للتشاور المستمر معهم من وضعهم في بطالة مترفة مرفهة يرتعون خلالها في انحاء مصر ؟

وبعد الانتقال إلى المركز الجديد لم يستطع الوزراء السوريون المركزيون ممارسة المسؤوليات التي يفترض أنها ملقاة على عواتقهم . فنشاطهم يتعلق بقرارات جمهورية يجب صدورها لتنظيم ولتحديد ملاك كل وزارة . والوزير عبد الكريم يقول في هذا الصدد : « وهنا برزت المشكلة الأساسية وهي ميزانيات الوزارات المركزية وملاكاتها والأجهزة اللازمة لها وكل ذلك يستلزم صدور قرارات تنظيم هذه الوزارات وتحديد اختصاصات لها . وطلب إلى الوزراء واللجان المركزية العمل على إنجاز ذلك لكي يمارس المركزيون عملهم .. »

وعندما بدأنا نعالج هذا الموضوع لم يعد لدينا أدنى شك من أننا ندور في حلقة مفرغة لا نهاية لها ولا قرار ... وأن مهمة الوزراء المركزيين كانت كما يبدو القيام بدور « الخلفاء العباسيين » في عهود الاتراك والمماليك ... أما إذا تجاوزوا ذلك فلم يكن مصيرهم أقل سوءاً من مصير سلسلة المعتصمين والواثقين الخ ... على أن ذلك لم يكن ينطبق على الوزراء المركزيين المصريين من أمثال كمال الدين حسين وعبد المنعم القيسوني ، والسيد مرعي ، وعزير صدقي ، فقد أصبح هؤلاء القرارات الجمهورية التي تحدد اختصاصاتهم الواسعة وتعطيهم الصلاحيات للتدخل بالصفيرة والكبيرة في شؤون الوزارتين التنفيذيتين . أما اختصاصات الوزراء السوريين فقد بقيت دون تحديد حتى زوال الوحدة » (١١) .

(١٠) « عبد الكريم » صفحة ١٩١ .

(١١) « عبد الكريم » صفحة ١٩١ .

الفصل العاشر

تأشير معارضة فعالة
لحكم في سوريا

صدى تشكيل الحكومة الجديدة :

لم يبد على الجموع من الشعب في سورية أثر من ادرك معنى الخطوة الجديدة ايجابا ام سلبا . لانهم لم يتأثروا مباشرة بالمشاكل والمساوىء التي ظهرت حتى ذلك الحين . بل لعل سيطرة الاجهزة الاعلامية عليهم جعلتهم يرون فيها حركة اصلاحية من قبل رئيس الجمهورية .

واما الشيوعيون فسنعالج رد الفعل لديهم في النقطة المقبلة ضمن اطار اوسع . فان استثنينا جموع الشعب والشيوعيين لبقى علينا أن نترصد رد الفعل لدى الطبقة الوسطى والمحافظة من جهة ، ورد الفعل لدى حزب البعث العربى الاشتراكى من جهة اخرى :

لاقت الطبقة الوسطى والمحافظة ازدياد عنصر حزب البعث في الحكومة بقلق متزايد . فقد رفع هذا الحزب شعار الاشتراكية عاليا وعلنا . ولكن الصناعيين من اتباع هذه الطبقة كانوا يعيشون في لحظتهم . وكانت لحظتهم آنذاك نعيما نسبيا (١) . فلقد كانوا يحصلون على القطع النادر لاستيراد ما تحتاجه صناعاتهم من الدولة دون أن يتأثروا بشدة من انخفاض قيمة النقد السورى في الأسواق الحرة . بل أن انخفاض النقد الذى أدى الى ارتفاع الأسعار زاد من فائدتهم ، لأن تكاليف القطع النادر بالنسبة لهم لم تتغير تغيرا محسوسا . أما التاجر الذى كان يشتري القسم الاكبر من حاجته من القطع النادر من السوق الحرة ، فقد لمس اثر انخفاض النقد . هذا وان تحديد الاستيراد ضيق من آفاق الطبقة التى تعتمد على البضائع المستوردة .

(١) في مقدمة مذكراته يروى الوزير أحمد عبد الكريم حديثا جرى بينه وبين بعض رجال الاعمال في سورية بعد استقالة الوزراء البعثيين .

« الوزير : ما رأيك باستقالة الوزراء المركزيين السوريين ؟

رجل اعمال : أتريد الحقيقة ؟ . لقد تخلصنا .. من شر الاشتراكيين .. واعساد عبد الناصر الطمانينة الى قلوبنا .

الوزير : ولكن ماذا عن رأيكم في طريقة تطبيق الوحدة وتسلط المصريين على الشعب السورى وتسكعكم على أبواب مكاتب الموظفين المصريين في القاهرة أيام وليالى لتلبية مطالبكم بعد أن كنتم تحلون بها بسهولة في دمشق ؟ .

رجل اعمال : الحقيقة لا تهمنا السياسة رغم كل ما نعانیه ، الذى يهمنا هو الربح والاطمئنان على رؤوس أموالنا » . ويتابع الوزير الحادثة قائلا : « وعندما قابلت هذا المواطن الكبير بعد ٢٨ ايلول ١٩٦١ بادرني مهنئا بانتهاء عهد الطفيلان الذى استباح كرامات الشعب وأموال الناس » . « عبد الكريم » صفحة ص/ق . انظر نقاشا يحمل بين طياته ذات المعنى في « محاضر » صفحة ٨٢ عمود ١ .

انه لمن الصعب بمكان أن نحدد رد الفعل لدى حزب البعث العربي الاشتراكي كوحدة متكاملة بشكل قاطع ، لأن علائم الانقسام بين قيادة الحزب وقواعده ظهرت الى العيان . فقواعد الحزب انتقدت القيادة على تسرعها بقبول حل الحزب في سورية ، خاصة وان هذه القيادة لم ترجع الى الاعضاء قبل أن تقرر هذا الأمر الخطير بالنسبة لنشاط الحزب . وجاء التطبيق العملي بعد قيام الوحدة ليعطى القواعد الحق في شكوكهم . فأمال القيادة من الوحدة لم يتحقق منها شيء حتى ذلك الحين ، وانما حدث العكس . فقد اضطر حزب البعث للسكوت على مضض على صفعات نالته من عبد الحميد السراج ، الذي كان يحتمى خلال العهد الأول من الوحدة وراء الرئيس جمال عبد الناصر .

أما قيادة الحزب فقد استبشرت من التغيير الوزاري الذي جاء لصالحها على ما يبدو ، بعد أن ازداد عدد الوزراء البعثيين ، وبعد جعل الأستاذ اكرم الحوراني النائب الوحيد لرئيس الجمهورية في سورية . وكانت القيادة تأمل وتستعنى بكل جهدها للوصول الى السلطة في العراق ، لأن في ذلك فرصة القيادة السانحة لانقاذ نفسها من الخطأ الذي وقعت فيه حين دخلت الوحدة دون قيد أو شرط . لقد كانت قيادة الحزب تأمل في املاء الشروط على الرئيس جمال عبد الناصر قبل ادخال العراق في الوحدة .

وفي ذات الوقت كانت القيادة في حاجة الى نصر ما ، ليخفف من آثار النقد والتجريح الموجه من ضمن صفوف حزب البعث . وفي رأينا أن شهداء العراق ، الشواف والطبقجلى ، ذهباً ضخمة انتزع الشره من قيادة البعث نحو مسك السلطات في العراق . فلقيادة البعث سهم كبير في تدبير وتجهيز هذه الفتنة الفجة ضد ديكتاتور العراق السيد عبد الكريم قاسم . لكننا لا نستطيع حصر المسؤولية في قيادة حزب البعث ، فاعترافات بعض رجالات سورية بعد الانفصال ، وأقوال المتهمين في محكمة الشعب في بغداد تثبت اشتراك الرئيس عبد الناصر في تدبير هذه الأمور . بل ان الرئيس جمال عبد الناصر يعترف بدعم البعثيين العراقيين بالاموال في خلال الفترة المذكورة ، كما سنذكر في مكان مقبل من هذا الكتاب .

النشاط الشيوعي ضد الوحدة :

ليس من العجيب أن نرى الشيوعيين يرفضون تركيز القيادة في الجمهورية العربية المتحدة . فهم قد عارضوا الوضع السابق الذي يعتبره الشيوعيون أقل سوءاً . فلم يكن الحكم قد بلغ هذا الحد من تركيز السلطة في يد الرئيس . وتركيز السلطة الجديد جعله أقدر على عزل كل مناوئ ومعارض بسرعة أكبر وجزم أشد . وفي رأينا ان الحزب الشيوعي اعتقد بأن فرصته قد جاءت آنذاك . فالنقمة ضد

الحكم تبلورت عند الفئات المطلعة من الشعب ، وبدأ الشك يتطرق الى الفئات الأخرى . هذا في سورية . أما في العراق فقد رأى الشيوعيون أنفسهم قاب قوسين أو أدنى من السيطرة على الحكم .

السيد خالد بكداش يعود الى دمشق :

وفي الثامن من تشرين الأول عام ١٩٥٨ عاد الأستاذ خالد بكداش ، السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوري الى دمشق بعد ان كان غادرها بمطلق حريته بعد قيام الوحدة بخمسة أيام . ولم يقبض عليه لدى عودته لعدم توفر سبب موجب . فم شروع الحزب الشيوعي الذي حذره السيد خالد بكداش بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٥٨ لم يتناول كيان الجمهورية العربية المتحدة ، وإنما طالب بالاصلاح (٢) . ومن نص هذا المشروع سنورد النقاط الخمسة الأساسية التالية :

« النقطة الأولى : يجب ايجاد مجلس نيابي مستقل وحكومة مستقلة لكل من سورية ومصر ، وذلك عن طريق انتخابات عامة حرة » .

النقطة الثانية : ضمان الحريات العامة .

النقطة السادسة : يجب حماية الاقتصاد والصناعة في سورية بفتح أسواق جديدة . ويجب تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية التي أبرمت بين سورية والاتحاد السوفياتي .

النقطة السابعة : يجب ايجاد توازن في العلاقات التجارية بين الاقليمين . فالقاهرة جعلت من سورية منطقة زراعية واختصت مصر بالتصنيع .

« النقطة العاشرة : يجب حماية أجر العامل السوري من تهديد منافسه العامل المصري . فالعامل السوري يحصل على ثلاثة اضعاف ما يحصل عليه العامل المصري » .

ان توخينا الحقيقة وجدنا ان النقاط المذكورة تعكس رغبات السوريين بأمانة تكاد تكون كاملة . فلكل مطلب جذور في واقع الأمور . وهذه الطلبات ترشدنا اذن الى الاخطاء التي اقترفها الحكم ، والتي لم يتمكن من تفاديها حتى ذلك الحين .

ولقد تأمل الحزب الشيوعي فيما يبدو تعاون فئات أخرى من الشعب معه . بل انه لم يستنكف في مجالات أخرى عن دعوة الطبقة الوسطى الى التعاون معه .

(٢) نشر نص المشروع في : Europe - Orient عدد بدون رقم ، بتاريخ ١٨/٣/١٩٥٩ وقارن عن ذات الموضوع مقالا من صحيفة الحزب الشيوعي الفرنسي L'humanité قد اخذناه عن Cahiers de L'Orient Contemporain عام ١٩٥٨ ، صفحة ١٩٠ . وقارن ايضا ما كتبه الكاتب اليساري المصري « عبد الملك » صفحة ٢٦٤ .

نمذ اعلان تقرير البروفسور السوفياتى أبو تخين حيث يزكى نشاط البورجوازيات الوطنية فى دول العالم الثالث عام ١٩٤٩ ، هذا التقرير الذى ادى الى اعتراف المؤتمر ١٩ للحزب الشيوعى (برئاسة مالنكوف) بحق الشعوب فى اختيار ايديولوجيتها الخاصة بها ، لم يعد التعاون بين الشيوعيين والبورجوازيين يتعارض مع السياسة العليا للشيوعية العالمية . انطلاقا من هذا التعديل الجذرى وخلال الفترة الواقعة بين تموز وايلول من عام ١٩٦٠ وزع الحزب الشيوعى منشورا جاء فيه : « ان افضل وسيلة لانقاذ البلد من الكبت الفرعونى هى فى تشكيل جبهة واسعة ، والتعاون الوثيق بين الاحزاب . والشعب السورى قد أدرك ان برنامج الحزب الشيوعى السورى لا يتضمن أى تدبير اشتراكى فى الفترة الحاضرة (٣) » .

ان اصابة الحزب الشيوعى لأسباب الاستياء والتدمير ، وابتعاده عن التطرف الاشتراكى فى منشوراته ، وميله الظاهرى لتفهم الواقع السورى ، جعل أمله يرداد فى استحداث حركية ما فى المنطقة . وسنوضح ما ذهبنا اليه فى النقطة الآتية :

محاولات لقلب الحكم بمساعدة عراقى شيوعى ؟

اما هذه الحركية التى نعتقد ان الحزب الشيوعى كان يسعى اليها فى ذلك الوقت فهى من تخميننا الشخصى الذى يعتمد على قرائن متعددة تنوردها ليستطيع كل قارئ ان يقيمها بنفسه .

حين عالجنا الاحتمالات الثلاثة التى يمكن ان تؤول سورية الى احداها قبل الوحدة استبعدنا وجود فكرة انقلاب شيوعى فى سورية . ودفعنا الى نقي هذا الاحتمال امران :

— كان من الافضل لمصلحة الكتلة الشيوعية لو تبقى فى سورية حكومة ائتلافية غير شيوعية لكنها تعادى الغرب بعناد وعنف وتسير فى طريق يتفق آنذاك تماما وخاجات سياسة الكتلة الشرقية .

— وكان من الصعب على الكتلة الاشتراكية الدفاع عن « جزيرة » شيوعية مثل سورية ، التى كانت محاطة من عالم معاد تماما للشيوعية .

وهذان الامران تغيرا فى خريف عام ١٩٥٨ ! فالوزارة الائتلافية التى توافق الاتحاد السوفياتى لم تعد تحكم سورية ، وانما حل محلها من يلاحق الحزب الشيوعى ويمنع نشاطه . ومن ناحية اخرى فقد كان من المتوقع اخراج سورية عن كونها جزيرة معزولة عن الاتحاد السوفياتى . ففي العراق سقط حكم نوري

السعيد الذي كان سيتدخل بجيوشه لسحق حكم شيوعي في سورية . بل أن العراق أصبح منطقة نفوذ للشيوعيين أنفسهم ، بعد أن أصبح حكم عبد الكريم قاسم يعتمد عليهم . وان الفقر والجهل والمرض وسوء الأوضاع الاجتماعية والحياتية في ايران ليسهلان على حزب تودة الشيوعي احداث انتفاضة شيوعية هناك . فلو أمكن قلب الحكم في سورية والعراق وايران بتوقيت واحد ، أو بتوقيت متقارب ، لكان أمل نجاح الشيوعيين كبيرا نوعا ما ، ولاضحى للاتحاد السوفياتي حدود مشتركة مع منطقة النفوذ الجديدة عن طريق شمال ايران . فالدفاع عن ايران والعراق وسورية شيوعية لن يصبح بذات الصعوبة كما كان الأمر من قبل . اننا ندرك تماما أن الاتحاد السوفياتي يدرك ، مدى تثبيت قوى الغرب في المحافظة على هذه المنطقة ضمن نفوذه لكن الربح الذي سيتوفر للاتحاد السوفياتي بعد نجاح حركة مثل التي ذكرناها ليلبغ من الجسامة ما يجعله يقدم على المغامرة رغم عناد الغرب . أما الربح المحتمل فيشمل ما يلي : بترول ايران والعراق ، تهديد اغني مناطق البترول في العالم ، والموجودة في حوزة العالم العربي . (كويت ، بحرین ، سعودية ، قطر ، ومناطق الخليج الأخرى) . زوال القيمة العسكرية لقواعد الغرب في الظهران والبحرين ومناطق الخليج الأخرى ، حصول الاتحاد السوفياتي على منفذ الى المياه الدافئة في المحيط الهندي وفي البحر الأبيض المتوسط . وبذلك تتهدد قواعد ومصالح الغرب في جزر المحيط الهندي وفي دول شرقي أفريقيا من جهة ، وتهدد تركيا وأوربا من الجنوب ، الذي لم تكن قيادة حلف شمال الأطلسي بحمايته كما يجب ، لاستبعادها احتمال وقوع الصدمة أو الهجوم من هذا الاتجاه .

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في بورسعيد . .

لقد أدرك الرئيس جمال عبد الناصر الخطر الشيوعي ، وأدرك الحاجة الى القيام بتدابير قورية وحاسمة لحماية تماسك الجمهورية العربية المتحدة ، ونشأت عن ذلك المبارزة الحادة بين الرئيس عبد الناصر وبين المعسكر الاشتراكي . بل وهوجم الرئيس السوفياتي آنذاك نيكيتا خروشتشوف شخصيا . وصدرت الى الأسواق كتيبات متعددة مناوئة للشيوعية ، ووزعت بسخاء وكثرة لم يسبق لها مثيل علم مختلف طبقات الشعب ، من هذه الكتيبات تذكر : « عندما تدخل الشيوعية بلدا » وكتاب آخر بعنوان : « الحقائق عن حوادث المجر » .

وأعقب الخطاب حملة اعتقالات واسعة في مصر وسورية . ولكن هذه الاعتقالات لم تشمل الأستاذ خالد بكداش الذي غادر سورية . وبدأ وزير الداخلية الاقليمي في سورية ، السيد عبد الحميد السراج ، مرحلة جديدة في حياته السياسية ،

اذ نفذ الاعتقالات بدون مذكرات توقيف من القضاء ، وانما اعتمادا على الاشاعة
والتهمة والشبهة التي تصل الى أجهزة مباحثه ، هذه المباحث التي كونها لنفسه
كشبكة استعلامات بدلا عن جهاز المكتب الثاني ، الذي لم يعد ضمن مناطق
نفوذه ، وانما ضمن مناطق نفوذ المشير عبد الحكيم عامر . ومنذ ذلك التاريخ
انتشر الحكم البوليسي المباشر ، الذي عومل خلاله أفراد من الشعب معاملة لا تمت
الى الانسانية بصلة . وقد أدت عمليات التعذيب الى موت بعض المواطنين ، واكثر
الضحايا أعضاء في الحزب الشيوعي (٤) .

فترة من الحرية الزائفة لبدء الراي :

يؤدي كشف كل مؤامرة او محاولة لقلب نظام حكم فردى عسكري الى
اضعاف المقاومة والمعارضة التي اكتشف امرها ، والى زيادة ثبات الحكم الفردى .
فالمشتركون القياديون في محاولة انقلاب ما ينتمون عادة الى نخبة الكتلة التي
قامت بالمحاولة . فحين يقبض عليهم ، وبعد أن يزجوا في السجون ، يصعب على
الكتلة تعويض هذه النخبة من الشباب بسرعة .

بعد فشل عبد السلام عارف في محاولاته في الوصول الى حكم العراق ، وبعد
القبض عليه وزجه في السجن ، قام حزب البعث العربى الاشتراكي بأكثر من محاولة
لقلب حكم عبد الكريم قاسم (٥) . لكنها فشلت كلها ، مما دفعهم الى القيام بمحاولة
الاغتيال التي فشلت أيضا . وفشلها أدى بدوره الى ملاحقة عنيفة لكل عناصر
حزب البعث العربى الاشتراكي في العراق (٦) .

وقد أثبتت محاولة الاغتيال هذه ، مع المحاولات السابقة لقلب الحكم ، قوة
حزب البعث هناك . لكن فشل محاولة الاغتيال ومحاولات الانقلاب يعتبر نوعا من
اليأس ، ويحمل بين طياته أشعارا باستنفاد القوى الكامنة في الحزب الى أجل ما ،
ريثما يلتقط الحزب أنفاسه فيعيد ترتيب صفوفه الداخلية . وقد جعل هذا

(٤) قيل للرئيس عبد الناصر أكثر من مرة أن الحكم البوليسي كان يسود سورية . وستعرض
لذلك في حينه . انظر آراء المستشرق « فاتيكيوتس » صفحة ١٧ ، وآراء « فيشر » صفحة ٦ .
من ضحايا التعذيب نتذكر : فرج الله الحلو ، سعد الدين الدروبي ، محيي الدين فليون .

(٥) في الثامن والتاسع من شهر آذار من عام ١٩٥٩ حدثت محاولة الانقلاب في الموصل ، ضد
الزعيم الركن عبد الكريم قاسم . وقد سحقت المحاولة بعنف وقسوة من قبل الحكم في العراق ومن
قبل العناصر اليسارية هناك . وقد اعترف القائلون بالحركة ، بعلاقة الجمهورية العربية بهم .

(٦) يشمل قادة الحزب العربى الاشتراكي من تدبير محاولة اغتيال الزعيم الركن عبد الكريم
قاسم اذ أصدروا نشرة جاء فيها : « بعد انحراف ثورة ١٤ تموز ... قام بعض الشباب في تشرين الاول
١٩٥٩ بايعاز من فؤاد الركابي وتشجيع من الجمهورية العربية المتحدة ، وبدون أخذ رأى الحزب ،
بمحاولة اغتيال الديكتاتور في شارع الرشيد ببغداد » « نضال البعث » الجزء الرابع ، صفحة ١١٣ .

الضعف أسهم حزب البعث في العراق ضعيفة ، وأضحى الاعتماد عليها لا يعد بخير سريع . ولم يعد الرئيس جمال عبد الناصر يتوقع أن يصل حزب البعث الى ادخال العراق تحت لواء الوحدة ، ولم يبق من حزب البعث سوى الجانب الذي يضايق الرئيس حين استمر الحاح قادة الحزب طلبا للاصلاح والتوضيح للمسؤوليات لرجال الدولة ، وبالمشاركة في الحكم . فكانت التضحية بالبعثيين فرصة وضرورة بوقت واحد . كانت ضرورة ليفصل الرئيس كل من يريد أو يطالب بالمشاركة في حمل مسؤولية الحكم . وكانت فرصة اذاً يمكن جعل رجال البعث كبش الفداء للأصوات الشاكية التي كانت تنبعث من اوساط وصفوف الشعب السوري . « ووجد الناس الفرصة لمهاجمة الوضع دون التعرض لانتقام المباحث والمخابرات ، فصبوا جام غضبهم على حزب البعث وقادته وعلى العسكريين المساهمين بالحكم وحملوهم مسؤولية تردى الأوضاع ، ولم يسلم أحد من التهم العلنية سوى عبد الناصر والسراج اللذين حرصت المخابرات والأجهزة المباحية على حمايتهما من الألسن مستعملة في سبيل ذلك افطع الوسائل (٧) » .

وبلغت غضبة الشعب السوري على حزب البعث وعلى الوزراء الآخرين مبلغا كبيرا . ورغم ذلك فان الرئيس عبد الناصر لم يقلهم رسما ، وإنما ترك الامر لانتخابات الاتحاد القومي ، هذه الانتخابات التي أدت مهمة عزل من لا يرغب الرئيس بطريقة غير مباشرة . وسنبحث ذلك في الفصل الذي يعالج الاتحاد القومي على كل حال .

(٧) « أحمد عبد الكريم » صفحة ٢٠١ .

الفصل الحادي عشر

تطور سوريا الاقتصادية في ظل
العامين الأولين من الوحدة

من صفات دول التطور ضعف التصنيع والاعتماد بصورة رئيسية على الزراعة أو بيع المواد الصناعية الخام ، وسورية لا تشد عن هذه القاعدة . فاقصصاها حساس جدا ، يتأثر بأى حدث سياسى مهم ، كما يتأثر بقحط يجعل المحاصيل السورية اقل من أن تكفى لاستهلاك السكان انفسهم . والمقياس الحقيقى للاقتصاد السورى خلال السنوات الماضية هو سعر الليرة السورية فى سوق النقلة الحرة فى بيروت (١) فزيادة عرض الليرة السورية هناك يأتى أما عن حاجة الاقتصاد السورى للقطع النادر فيشتريها من بيروت ، وهذا يحدث عادة فى سننى القحط ، أو تحدث زيادة العرض فى حال تهريب الأموال بسبب ((اعصار سياسى)) يهب على سورية ، فيجعل الثقة بالاقتصاد السورى ضعيفة . أما شراعات المواطنين السوريين الفردية فى بيروت فلا تلعب ذلك الدور الاساسى .

تميز العامان الأولان من الوحدة بأزمة اقتصادية طغت على سورية ، وظهرت آثارها بادية ذى بدء . وأسباب هذه الأزمة أكثر من واحد ، لذلك فسنبحث الرئيسية منها :

(١) من المؤسف أننا لم نستطع استخدام فرق العملة المذكور كمقياس للاقتصاد السورى . وسبب احجامنا هو اختلاف ملحوظ فى المعلومات عن مقدار فرق العملة . فالمجلة الاقتصادية التى يعتمد عليها مادة : *Le Commerce de Levant* تعطى ارقاما مغايرة تماما للارقام التى وجدناها فى صحيفة الحياة البيروتية ، والتى يوثق بجديتها . أما البنوك الألمانية التى لها فروع أو لها اتصالات مباشرة مع بنوك فى بيروت ، فلم تستطع تقديم الاحصاءات والجداول اللازمة . لذلك أرسلنا بواسطة فرع الدراسات الشرقية فى جامعة برلين الحرة رسالة الى البنك العربى فى بيروت نطلب فيها اعطائنا فرق العملة لايام ذات معنى اقتصادى هام مثل ، قبل وبعد اعلان الوحدة ، ومثل ، قبل وبعد منع التعامل الحر بالنقد ، وقبل وبعد صدور قوانين التأميم . فاذا بجواب البنك العربى رقم ٩٢٦٨ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٩ يحوى معلومات تغاير كل المعلومات السابقة يضاف الى كل هذا أننا خلال زيارتنا للوطن فى عامى ١٩٦١/١٩٥٩ لاحظنا ان فرق العملة الذى بلغ ٥٣٪ لصالح اللبناني ، لعدة ساعات بعد منع التعامل بالعملات الاجنبية واخراجها من سورية ، غير موجود فى رسالة البنك العربى أو فى الراجع الأخرى . لذلك عدلنا عن استعمال كل تلك الارقام . أما اسباب عدم وجود النهايات الصغرى لسعر الليرة السورية فى أسواق لبنان ضمن الجداول المذكورة فنرجعه الى واحد من عاملين :

تسجل ارقام البورصة عادة ساعة اقبال البورصة ، فى حين ان النهايات الصغرى لم تستمر سوى عدة ساعات من يوم واحد . وقد تكرر ذلك مرتين أو ثلاث مرات على ما نعلم . ونعترف بأن معلوماتنا فى هذا الباب غير دقيقة تماما .

— وصل الى سمعنا أن موظفى البنك المركزى السورى كانوا يأتون الى بيروت ، ويشترون التوفر من العملة السورية للحفاظ على مستواها . ونحن غير متأكدين من ذلك أيضا ونأمل ممن يصرفون الوقائع ارسال معلوماتهم إلينا .

اسباب الازمة في الحقل الزراعي :

القحط : انها ظاهرة غريبة ان سنى الوحدة الاربعة تميزت بقحط لم يسبق له مثيل في الحقل الزراعي (٢) . واللائحتان الآتيتان عن انتاج الحبوب ، وعن الانتاج الزراعي الكلى في سورية خلال الاعوام ١٩٥٦ حتى ١٩٦١ تعطينا صورة حسية عن الانزاسى لهذا القحط (٣) .

لائحة انتاج الحبوب . (اعتبر عام ١٩٥٦ مقياسا)

١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
١٠٠	١٣٢	٥٣	٥٧	٤٨	٧١

لائحة الانتاج الزراعي الكلى . (اعتبر عام ١٩٥٦ مقياسا)

١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
١٠٠	١١٤	٧٥	٧٧	٦٨	٨٦

والانتاج الزراعي في سورية يعطى قرابة ٥٠٪ من الدخل القومى . ويعيش من الزراعة ، ومن الأعمال المتعلقة بصورة مباشرة بالزراعة قرابة ٧٥٪ من الشعب السورى . والأحصاءات تدلنا ايضا على ان ٨٥٪ من صادرات سورية التى تؤمن لها القطع النادر الذى تحتاج اليه ، تتألف من الانتاج الزراعي الخام ، او المصنع ، او نصف المصنع (٤) . فاذا انخفض نصيب الدخل القومى من الحقل الزراعي من ٥٠٪ الى ٣٠٪ لكان معنى ذلك ان على ٧٥٪ من الشعب الاكتفاء بمقدار ٣٠٪ من الدخل القومى . والنتيجة الحسية لذلك هى تزايد هجرة اهالى الريف الى المدينة ، ليزداد ضعف الحقل الزراعي ، ولتزداد ازمت المدينة الاجتماعية من تفشى البطالة ، وازمت السكن ، والمساوىء الأخرى فى حقل الخدمات من صحة وتقل ومواضلات .

(٢) مما يدعو الى الابتسام : ان مؤيدى الوحدة قالوا بعد الانفصال : لقد اشترك الخالق فى التأمر على الوحدة . اما نقاد الوحدة ، ومن سموا بالانفصاليين ، فقد قالوا : حتى الاله اظهر بسخطه على الوحدة بان قطع غيثه من مرعاها .

(٣) اخذت هذه الارقام من « المجموعة الاحصائية » الصادرة عن دائرة الاحصاء فى سورية .

صفحة ١٧٨ .

(٤) اخذت هذه الارقام من تقرير وزير الاشغال العامة للاقليم السورى المنشور فى « بيانات السادة الوزراء .. » صفحة ٦٣ وما بعدها .

وان نقص الانتاج الزراعى يعنى فى الوقت ذاته انخفاض التصدير ، وانخفاض واردات سورية من العملة الصعبة التى تمول بها سورية شراعاتها من الدول الصناعية . وليفى التاجر السورى بارتباطاته يلجأ عادة كما قلنا الى شراء القطع النادر من بيروت بالعملة السورية . ويؤدى ذلك الى زيادة العرض على العملة السورية ، وبالتالي الى انخفاض قيمتها الشرائية . وهذا يعنى ارتفاع قيمة النقد الاجنبى للمستورد السورى . ولكن يغطى المستورد هذه التكاليف الاضافية برفع اسعار البيع فى داخل سورية . وهذه أولى مظاهر التضخم المالى ، والتضخم المالى يعتبر اخطر الامراض التى قد تصيب اقتصادا ما .

نتائج الاصلاح الزراعى :

لم يشكل القحط السبب الاساسى الوحيد لنقص كل الانتاج الزراعى . فالاصلاح الزراعى ساهم فى خفض الانتاج خفضا كبيرا .

لقد تمكن اصحاب الاملاك الكبيرة فى سورية بفضل ثرواتهم توظيف اموال كبيرة فى استثمار الارض بزراعتها ، او بتأجيرها لفلاحين صغار . وكان صاحب الارض كثيرا ما يمول الفلاح المستأجر ريشما يأتى اكل الموسم .

فلو غرضنا النظر عن الامثلة الفردية القليلة ، لراينا ان صاحب الارض السورى يهتم شخصا بأرضه ، وبفلاحيه . وكثيرا ما كانت العلاقة المتبادلة بين الفلاح الكادح وصاحب الارض تدعو الى الاعجاب . وكان ربح صاحب الارض يشجعه على زيادة المغامرة بزيادة تشغيله للفلاحين وللعمال ، وبتوسيع رقعة الارض المزروعة ، وازيادة الاجهزة الميكانيكية التى يستخدمها للسقاية والحراثة والقطاف . ولولا نشاط هؤلاء الرجال ، لما اصبحت اراضى الجزيرة اكبر مورد زراعى لاقتصاد سورية ، ولما اصبحت مركزا هاما للانتاج ، يدعم الشعب والدولة عوضا على ان تكون عبئا على الشعب والدولة . وان النتائج التى وصلت اليها الزراعة فى سورية خلال الأعوام الثمانية من ١٩٤٩ الى ١٩٥٧ تعتبر مثالا ثوريا يحتذى ، مع العلم بأن الدولة لم تقم من جانبها بعمل شئ يذكر لدعم هذا النشاط (٥) . وكثيرا ما كان صاحب الارض السورى يؤجر أرضه قطعا الى فلاحين ويمدهم بالمال ومعدات السقاية والبذار ، ومواد المكائنة وادوات الحراثة ، ويقتطع مقابل ذلك من المحصول نصيبا يتفق عليه . وجاء الاصلاح الزراعى ليرفع سلطان صاحب الارض عن اقسام واسعة من املاكه ، وليتحرر

(٥) فى بيان وزير الزراعة السورى جاء انه خلال السنوات المنتهية فى عام ١٩٥٧ ازداد عدد التراكثورات فى سورية بمعدل ٣٢٥٪ وان زيادة المساحات بلغت ٥٠٠٪ . « بيانات السادة الوزراء » .

الفلاح . لكن هذا الإصلاح جاء مخربا للاقتصاد عوضا عن بنائه ، لأن الدولة لم تستطع القيام بدور مالك الأرض تجاه المالكين الجدد والفلاحين الصغار . فانخفاض الانتاج الزراعى فى سورية لم ينتج فقط عن قلة الأمطار ، وإنما زاد فى ذلك فقدان تمويل صاحب الأرض لزراعة وسقاية أراضى كثيرة يصعب حصر مساحتها . فالأراضى التى كان يمول زراعتها اقطاعى أو صاحب أموال ، لم تشمل أملاكهما فحسب وإنما كانا يستثمران الأموال فى مناطق شاسعة أخرى على ضفاف الخابور والفرات .

وإذا قلنا ما قلناه عن صاحب الأرض السوري ، فلا نعننى مطلقا ، أن هذا الرجل أصبح المواطن المثالى ، الغيرى ، المحسن ، المشفق ، الكامل ! فنصيبه من المحصول ((المتفق عليه)) مع فلاحه كان دائما أكبر مما تقتضيه العدالة . وعلينا التحفظ حين نقول ((المتفق عليه)) . وعلينا الاعتراض على هذه الصيغة بابرار الوضع الضعيف الذى يوجد فيه الفلاح كمفاوض لصاحب الأرض . لأن الفلاح لا يقف من صاحب الأرض موقف الند للند . ويعنى ذلك أن نصيب صاحب الأرض من المحصول ((يهليه هو املاء)) على الفلاح الى حد بعيد . ولكن علينا ألا تؤخذ بالعاطفة الجيشة لهذا المظهر من مظاهر عدم العدالة فنكفر بقيمة هذه الطبقة وبالأعمال الكثيرة المنتجة التى حققتها . وعلينا ألا نطالب باستئصال جذورها من أرض المجتمع ! كلا ، لأن هذا الحل غير صحيح ، وغير بناء وإنما يؤدى الى التخريب . فههدف كل صاحب عمل هو اربح . فان كان طريق صاحب العمل الى الربح يؤدى الى تشغيل ايد عاملة تعول المئات أو الألوف من أفراد الشعب ، والى توظيف مهندسين واداريين ، وتنهض فى ذات الوقت باقتصاديات وواردات الدولة اجمع ، لما جاز لنا أن نقف حاجزا فى وجه صاحب العمل هذا وإنما واجب الدولة تشجيعه بقوة من جهة ، وعليها من جهة أخرى أن تدعم الفلاح والأعمال الآخرين فى مفاوضاتهم مع صاحب الأرض أو صاحب المشروع ، وعلى الدولة ضمان الحد الأدنى من أجور هؤلاء وحقوقهم الاجتماعية . ووسيلة ذلك التشريع ، والتشجيع النقابى ، بل هناك طريقة أخرى عملية ومجدية ، وبعيدة فى ذات الوقت عن السابية وشهوة الانتقام ، وهى أن تؤجر الدولة أراضىها المتروكة بدون زراعة للفلاح مهضوم الحقوق بشروط أفضل من التى يتقدم بها صاحب الأرض المتعطش الى الربح . والفلاح سيسرع حتما الى من يقدم له الشروط الأحسن ، مما يفرض على صاحب الأرض الجشع تحديد جشعه بتحسين الشروط التى يقدمها ، والابقى وحيدا مع أرضه لا يستطيع زرعها ولا حصدها . ولا يجوز للدولة الاغداق بدون حساب على فلاح ما بحيث تكون عملية الدولة خاسرة . . فهذا الاغداق سيؤذى أول من يؤذى الفلاح نفسه ، لأن الدولة لا تستطيع الاستمرار بالاغداق الخاسر ، فدخلها هى نفسها يتأتى من أرباح الزراعة . وإنما نود الاستطراد قليلا فى سوق هذا البحث بادئين من شرح مبسط لبذرة من بذور الفكرة

الشيوعية عند كارل ماركس ، والتي تتعلق بالقيمة الفائضة : « يعطى كل صاحب عمل عامله أجرا أقل في مقداره من قيمة العمل الذي أداه العامل لصاحب العمل » . والفارق بين إنتاج العامل ، وما يأخذه من أجر يسمى : القيمة الفائضة . وهذه القيمة الفائضة لعشرات أو مئات أو الوف من العمال تتجمع لدى صاحب العمل ، رغم أنها هي حق شرعى للعمال . ويزداد موقف صاحب العمل متانة كلما زادت القيم الفائضة التى يستولى عليها من عماله أو فلاحيه ، وتتركب الفوائد التى يجنيها صاحب العمل كلما انسلخ عام من عمر الزمن .

إننا لا نريد مناقشة هذه الفكرة ، لكيلا نفرق كثيرا فى الاعتماد عن البحث ، ولأن الوصول الى نتيجة أمر صعب ، ولأن النتيجة الديالكتية التى قد نصل اليها ستبقى بين طيات الكتب بالنسبة للقارئ . لذلك نكتفى بأن نقول أن الصواب فى تلك الموضوعات الاشتراكية أقل من الخطأ . ولو رأت دولة ما أن القيمة الفائضة التى يحصل عليها صاحب الأرض كبيرة جدا ، لأمكن لها أن تجلب الفلاح اليها وتعطيه أجرا أفضل بحيث لا تبقى قيمة فائضة لمستغل . فإن نجحت التجربة وإن رضى الفلاحون بدون أن تخسر الدولة ، لأمكن استقطاب كل فلاح ، بحيث يبقى صاحب الأرض معزولا كما بينا ، ولبيع أرضه بثمن قليل ، ولانخفاض ، أو زال ما يسمى بالاقطاع بدون تشريعات ثورية تولد النقمة والكراهية المتبادلة بين مواطنى الشعب الواحد . أما أن تاجأ الدولة الى استخدام سلطانها بالتأميم والاستملاك ، فهو لأمر ضار بالمصالح العامة والخاصة على السواء ، وليذكرنا بمالك الدجاجة التى تبيض فى كل يوم بيضة من الذهب ، والتي ذبحها صاحبها ليحصل على كل البيضات الذهبية دفعة واحدة .

هذا وإننا حين نبين أن الإصلاح الزراعى كان بمثابة ضربة الى اقتصاد سورية ، فإننا لا نقصد من كلامنا رفض فكرة الإصلاح هذه . بل إننا نصر على تصحيح الأوضاع الاجتماعية السالبة التى ورثناها عن العهود الماضية ، وإنما ننقد طريقة دراسة هذا الإصلاح الزراعى ، أن كان قد درس حقيقة على محمل الجد . ومنتقد طريقة تنفيذه أيضا . فللدولة الحق فى أن تتدخل دوما لتوجيه وتشجيع الاقتصاد ، ولكن عليها ألا تتخطى الحدود بأن تقتل الطموح والنشاط الفردى الخاص . والإصلاح الزراعى يمكن أن يتم بدون أى أثر سلبى على الاقتصاد إن راعت الدولة الخطوات التالية :

— يجب على الدولة فى سورية أن تبدأ بتوزيع أملاكها قبل المساس بأموال أفراد الشعب . (ما عدا المساكن والمدارس الزراعية والمشاريع النموذجية التى يجب أن تبقى تحت إشراف الدولة) وخلال تطبيق ذلك تتجمع لدى الدولة التجارب والخبرات عن كيفية التوزيع التى لا تؤدى الى مضاعفات ضارة بالاقتصاد . (أن مجرد بدء توزيع أراضي الدولة يؤدى الى انخفاض عدد الفلاحين الذين

يستثمرهم الاقطاعي ، اى ان الطلب على الفلاحين سيزداد مما يؤدي الى تحسن شروط العمل بالنسبة للفلاح الصغير) .

فحين ينتهى توزيع اراضى الدولة ، يشرع باستملاك اقسام من اراضى كبار المالكين .

فلا يجرى الاستملاك الا مقابل تعويض عادل ، بحيث يحق اقامة الدعوى على الدولة امام القضاء ان حاولت هضم الحقوق .

— ولا يجرى استملاك قطعة من الارض الا بعد دراسة امر توزيعها ، بحيث لا تبقى الارض المستملكة عاطلة ابدا . فاستملاك الدولة لارض المالك الكبير دون ضمان استمرار زراعتها — كما حصل في سورية — ليس باصلاح ، انما انتقام حاكم متسلط على المواطن بل انه مؤامرة لتحطيم الاقتصاد العام .

— ويجب تشجيع التكامل والانضمام فى تعاونيات بطريق الدعوة الحرة ، وابراز الفوائد العملية للدخول فيها . ومن الامور الاساسية تحاشي فرض الانضمام الى التعاونية فرضا . لان فرض الشيء على الفلاح يجعله يحجم عن التجاوب احكاما كبيرا .

ان تنفيذ الاصلاح الزراعى غير المدروس فى سورية ادى اذن الى شل حركة فئة نشيطة من اصحاب العمل والارض ، وانخفضت الاموال المستثمرة فى تمويل الزراعة ، مما خفض الانتاج الكلى والقوة الشرائية فى ايدي الشعب . وتأذى فيمن تأذى الفلاح الذى ارادت الدولة دعمه والدفاع عن حقوقه . وتأذى كل الافراد والشركات التى تعتمد على نقل وبيع وتصدير وتصنيع الانتاج الزراعى . وانخفضت واردات الدولة من القطاع الزراعى ، مما جعلها اضعف من ان تدفع شروط الازمة التى ساهمت هى نفسها فى انتشارها .

ونريد ان نذكر ثانية ، بان الاصلاح الزراعى وتوقيته اخذا شكل كبت وقمع للطبقة الوسطى ، اكثر من اخذهما لصفة مد يد العون للفلاح . ونتج عن ذلك ان هرب اصحاب الارض اموالهم الى خارج سورية . واضحت هذه الاموال تعمل فى الخارج بعد ان كانت تشكل جزءا من الدورة الاقتصادية السورية . والاهم من الاموال بحد ذاتها ، هو انعدام نشاط اصحابها ضمن سورية . فصاحب المشاريع الزراعية ككل صاحب عمل ، يشغل دماغه الليل والنهار ، ويرعى مشروعه بجد ونشاط لا تعرفه اجهزة الدولة البيروقراطية الروتينية . ونجاح المشروع هو نجاح لاقتصاد الدولة . وهجرة القائم بالمشروع عن البلاد خسارة لهذه الدولة وربح للدولة التى يستقر بها من جديد .

وقبل أن تنتقل إلى نقطة جديدة من البحث ، نود إعطاء صورة عن الانطباع الذي تركه تقدم القطاع الزراعي في سورية قبل قيام الوحدة لدى إحدى العالمات الاجنبيات، وهي دورين وورينر ولدي المستشرق الانكليزي باتريك سيل . فقد كتبت الاولى عن سورية قبل قيام الوحدة ما يلي :

((لقد ازداد الانتاج الزراعي في سورية بنسبة فاقت نسبة تزايد السكان . فتطور اقتصاد سورية من هذه الناحية افضل من تطور اقتصاد مصر حيث انخفض معدل الدخل الفردي العام)) .

((انه لمن المألوف اليوم أن نرى الناس تعتقد بأن تطور الدول المتأخرة يحتاج الى : رأس مال اجنبي ، وخبراء اجانب ، وخدمات عامة جيدة ، وتخطيط مسبق ، واصلاح زراعي و . . . ثورة . لكن سورية لم تحصل على شيء من هذا . . . فالحكومات السورية لم تفعل شيئاً تقريباً لتطوير القطاع الزراعي . . . ولكن سورية تمتلك عنصراً ضرورياً للتطور : الطبقة الوسطى ، التي سخرت رؤوس أموالها لزراعة مساحات جديدة ، ولادخال الأساليب التقنية الحديثة على الزراعة)) (٦)

اما ((سيل)) فقد تساءل عن سبب استمرار حكم الشيشكلي مدة اطول من حكم العسكريين قبله وتولى الاجابة قائلاً : ((واذا كان لابد من اعطاء سبب لطول عهده ، هو أن اواخر الاربعينات واولائل الخمسينات قد شهدت ترسخ ازدهار الزراعة السورية الكبير فيما بعد الحرب ، فحرثت مساحات ضخمة من الأراضي البكر التي بقيت بوراً عدة قرون في انحزام المعتمد على المطر الممتد من شمال غربي البلاد حتى حدود العراق عبر الفرات ومناطق الجزيرة . وبين عامي ١٩٤٣ - ١٩٥٣ تضاعف انتاج القمح بينما ازداد انتاج القطن الى عشرة امثاله . ولا يمكن لأي بلد في الشرق الأوسط أن يحرز مثل هذه النسبة السريعة المدهشة في التوسع ، فقد فاق نتاج كل شخص في سورية اذا ما قيس بالبحاصيل الرئيسية عن نتاج أي شخص في مصر او العراق . ولكن الحكومات وقد اتبعت سياسة الاتجاه الحر لم تستطع أن تدعى شرف اسهامها بذلك ، اذ يعود توسع الزراعة البعلية كلياً الى مشاريع التجار السوريين وبشكل رئيسي تجار حاب الذين استعملوا رؤوس أموالهم فادخلوا الآلة على الزراعة . والاسهام الرئيسي الذي لعبه حكم الشيشكلي في مخطط التطور هذا هو تاسيسه لمكتب القطن في عام ١٩٥٢ عندما اصطدم ازدياد القطن السريع بهبوط الأسعار)) (٧) .

(٦) انظر في كتاب Doreen Warriner صفحة ٧٣ و ٧٦ .

(٧) ((سيل)) صفحة ١٧٦ .

اسباب الازمة في القطاع الصناعي :

عدم وجود وزارة صناعة في الاقليم السوري :

منذ قيام الوحدة حتى تشكيل الوزارة المركزية في تشرين الأول ١٩٥٨ ، بقي الاقليم السوري بدون وزارة للصناعة ترعى الصناعات القائمة ، وتوافق على قيام المشاريع الصناعية الجديدة . وبعد تلافي هذا النقص واحداث وزارة صناعة للاقليم السوري لم يمكن لها القيام بواجباتها ، وممارسة صلاحيتها كما يجب لوجود صعوبات كثيرة اعترضتها . فالمشاريع الصناعية التي كانت تقدم الى الوزارة في سورية كانت تقف لدى مستشار رئيس الجمهورية السيد محمود رياض ، الذي استطاع اتخاذ صفة همزة الوصل بين المجلس التنفيذي ورئيس الجمهورية . وان امكن تجاوز المستشار بارسال المشروع الى الوزارة المركزية مباشرة ، لوقف هناك فترة قبل تحويله الى مكتب الرئيس الذي يصادق على المشروع او لا يصادق عليه . وقد ادى التطبيق العملي لهذه الطريقة الروتينية المملة الى مصاعب كثيرة قامت في وجه النشاط الصناعي السوري ، وانخفاض مردوده . ولما تكرر رفض الوزارة المركزية لكثير من المشاريع الصناعية التي جاءت من الاقليم السوري ظهر الانطباع بان ((السياسة العليا ترمى الى اتفاقية برامج التنمية والتصنيع في الاقليم الشمالي والتوسع بالصناعة في الاقليم الجنوبي ثم منع الاستيراد ليجعل سورية سوقا للساحل المصرية بدون اية منافسة . . وبدأ الناس في سورية على مختلف نزعاتهم يضيقون ذرعاً بهذه السياسة واخذوا يهاجمون المصريين ويوجهون الانتقادات اللاذعة للوزراء السوريين الذين يستقنون على مثل هذه المؤمرات التي لا يمكن تفسيرها الا بالتمصير (٨))) ولقد كان لتعيين امين عام مصري لوزارة الصناعة في الاقليم السوري صدى يزيد من الشكوك التي ظهرت ، خاصة وان سلطان الامين العام قد فاق سلطان الوزير ، فالامين العام لم يحتاج الى اتباع الانضباط المتسلسل في نظام الدولة وانما كان يخاطب القاهرة مباشرة ، وكثيراً ما قبلت المقترحات التي يرفعها في حين رفضت مقترحات الوزير التنفيذي مما ترك صدى سيئاً جداً على نفسية كل من له علاقة بوزارة الصناعة من رجال الأعمال . وعلينا ألا ننسى ان مجرد فقدان الثقة يؤدي الى انخفاض المستوى الاقتصادي لدولة ما .

اسباب الازمة في القطاع التجاري :

اغلاق بعض اسواق البيع في وجه الانتاج السوري : في معرض كلامنا عن رد الفعل في العالم العربي على تأسيس الجمهورية العربية المتحدة ، رأينا أن نوعاً من الخصومة تبلور بين الجمهورية الجديدة والممالك الثلاثة الأردنية ، والسعودية ،

(٨) ((أحمد عبد الكريم)) صفحة ٢١٢ وما بعدها .

والعراقية . وكان اثر هذه الخصومة السياسية على اقتصاد سورية محسوسا . فقد كانت سورية تصدر قسما كبيرا جدا من انتاجها الزراعي والصناعي الى الممالك الثلاثة ، او عن طريق هذه الممالك الى مناطق الخليج العربي (٩) . وكانت قيمة هذه الصادرات تدخل عملات اجنبية . اما بعد قيام الوحدة فقد توقفت هذه المعاملات التجارية مع المناطق المذكورة الى حد بعيد جدا . وكانت خسارة سورية من جراء ذلك اكبر بكثير من خسارة الممالك . فقد استطاع هؤلاء بعملاتهم الصعبة شراء ما يحتاجون اليه من مناطق اخرى من العالم . اما الشركات السورية المختلفة ، التي كانت تعتمد في دعم كيانها على التعامل مع هذه المناطق فقد عاشت عهدا قاسيا جدا .

اسعار القطن العالمية : اثر انخفاض اسعار القطن في العالم اثرا سلبيا على اقتصاد سورية الذي يعتمد بشكل اساسي على تصدير القطن ، وما يتعلق به من بدور ومنسوجات ، وزيوت . فقد ازدادت صعوبة تصريف الانتاج وانخفضت الموارد من القطع النادر مما زاد من حدة الازمة الاقتصادية العامة .

شراءات المواطنين المصريين في سورية : ازداد عدد الزوار للاقليم الشمالي من مواطني الاقليم الجنوبي بعد قيام الوحدة ازديادا كبيرا جدا . ولم تقتصر هذه الزيارات على الشخصيات الرسمية من رجالات الدولة والجيش ، وانما شملت عددا كبيرا من ممثلي القطاع الخاص . وكان يحق لكل مواطن من الاقليم الجنوبي أن يحول خمسين جنيها مصريا الى ليرات سورية ، حسب السعر الرسمي الذي يبلغ تسعة ليرات سورية لكل جنيها مصري . لكن سعر الجنيه في الأسواق الحرة بدمشق كان يتراوح بين ست وسبع ليرات . وكثيرا ما كان يحول مواطنون مصريون مبالغ الخمسين جنيها الى ليرات سورية دون أن يسافروا الى سورية ، وانما يفعلون ذلك لصالح احد المواطنين النشيطين ، الذي يأتي الى سورية بعدئذ ، ليشتري من اسواق دمشق وحلب واللاذقية ، البضائع المستوردة من اوربا ، والتي لم يكن يسمح للمصريين باستيرادها من العالم الخارجي . وقد اخذت هذه الممارسات التجارية السوداء ابعادا

(٩) بلغت صادرات سورية الى العراق والاردن والسعودية في عام ١٩٥٢ ١٤٪ من كامل صادرات سورية . (احمد السمان ، « محاضرات في اقتصاد سورية » صفحة ٧) فاذا راعينا ان الوبة الانتاجية في سورية قد تمت في اعوام ١٩٥٠ - ١٩٥٨ ، لتكون لدينا فكرة تقريبية عن مقدار الصادرات السورية التي توقف تصديرها الى الممالك الثلاثة ، والى مناطق الخليج ، التي تصل اليها السلع السورية عن طريق الممالك الثلاثة .

ولندرك معنى نسبة ١٤٪ على حقيقتها نورد المثال التالي : بلغت صادرات المانيا الاتحادية الى مجموع البلاد العربية بدون استثناء ٣٪ من مجموع صادرات المانيا . ورغم ذلك نجد المانيا تهتز لو توقف سوق التصريف هذا ، وتفضل المستحيل لتلا يستأثر بهذه السوق مصدر آخر .

أكبر مما يعتقد البعض (١٠) وتتجلى خسارة الإقليم السوري من خلال النقاط التالية :

١ - خسارة تتراوح بين ٢٥ - ٣٥ ٪ لدى صرف كل جنيه مصرى بالسعر الرسمى . فلو اشترى مواطن مصرى حقوقه وحقوق تسعة من المصريين الآخرين ، لتجمع لديه ٥٠٠ جنيه يحصل بها على ٤٥٠٠ ليرة سورية . فان اشترى بهذا المبلغ من أسواق دمشق الحرة جنيهات مصرية بسعر ستة ليرات لحصل على ٧٥٠ جنيهًا أى أنه يكون قد ربح ٢٥٠ جنيهًا مصريًا خلال ساعات معدودة . وليس من المستبعد إطلاقاً ، أن بعضاً من المواطنين السوريين قد لجأوا فيما بعد الى الأساليب ذاتها . فالتعاصر الذى تستغل الفرض السانحة لم تكن مصرية دوماً ، وانما من الاقليمين على السواء . لكن ذلك لا يغير من النتيجة النهائية شيئاً ، وهى أن هذه العمليات تحصل فى غير صالح اقتصاد الإقليم السوري ، سواء اكان الفاعل مصرياً أم سورياً . والمسؤول هو المشرع ! وكان التشريع يسكت عن هذه الأعمال ، خاصة ان رجال الدولة والجيش من مصر قد قامت بعمليات واسعة جداً من هذا القبيل ، ولننظر الآن الى هذه القضية من خلال بعض التشريعات التى صدرت عن رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر :

من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٧ لعام ١٩٥٨ نأخذ المواد التالية :

« مادة ١ - يجوز تبادل الموظفين فى الجمهورية العربية المتحدة من أحد اقليميهما الى الاقليم الآخر . »

مادة ٣ - يستحق الموظف المكلف بمرتب الوظيفة المسدى لها بالاقليم الآخر أثناء اقيام بالمهمة وتوابعه ومتهماته ويمنح بالاضافة الى ذلك ما يعادل مرتبه الاصلى لمدة اقصاها سنة ويمنح بدل سفر (تعويضات انتقال) لمدة شهر من بدء المهمة .

مادة ٥ - تتحدد خزانة الاقليم التابع له الموظف المرتب الاصلى ومصروفات الانتقال بين الاقليمين . . . وتتحمل خزانة الاقليم المؤدى له الخدمات النفقات الأخرى » .

ولدى الاستقصاء عن طريقة تطبيق هذا القانون من الناحية العملية ، وبعد سؤال العديد من الذين خضعوا لمواد هذا القرار ، وجدنا أن الموظف المنقول يحصل وسطياً علاوة عن راتبه فى اقليمه على ضعفى راتبه من الاقليم الآخر . فملازم أول كان يذهب من سورية الى مصر كان يحصل على راتبه من الخزانة

(١٠) ذكر المستشرق فاتيكيوتس حادثة عاشها بنفسه فى دمشق بعد وصول وفد عسكري برفقة المشير عامر . فقد اختفت كميات الاسبرو الموجودة فى أسواق دمشق فجأة ، إذ اشتراها الضباط المصريون لآخذها الى القاهرة . « فاتيكيوتس » صفحة ١٦٧ .

السورية وقدره ٤٥٠ ليرة سورية ، مضافا اليه ٩٠ جنيها مصريا يحصل عليها من الخزائنة المصرية . وكان يحق له اعادة الثلث بالسعر الرسمي ، وهو تسعة ليرات . وحين نقلب الوضع نجد ما يلي : ضابط مصرى منتدب الى سورية ، يحصل من الخزائنة المصرية في مصر على ٤٥ جنيها . ويحصل بالاضافة الى ذلك على ٨٠٠ ليرة سورية من الخزائنة السورية . وكان يحق لكل من السوري والمصري صرف راتبه الاساسى الى عملة الاقليم الآخر بالسعر الرسمي . ولم يفعل ذلك الضابط السوري لأن في ذلك خسارة له . وأما الضابط المصرى فكان يحصل على ٨٠٠ ليرة سورية من الخزائنة السورية ، ويطلب مرتبه المصرى محولا بالليرات السورية وبالسعر الرسمي ، مما يزيد في خسارة الخزائنة والاقتصاد في سورية بدون حق اطلاقا . وما نقولاه عن الضباط ينطبق على المعلمين المصريين ... وبلغ عددهم الآلاف ايضا .

وتقول المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٢٨ لعام ١٩٥٨ ما يلى :

((تعديل المادة ٢٤٤ من قانون الجمارك السوري فتصبح كما يلى : يعفى من الرسوم الجمركية ما يستورد الجيش من ذخائر واسلحة وتجهيزات وادوات نقل والبسة (باستثناء المواد الغذائية))) .

وقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٤٦ لعام ١٩٥٩ بحيث شمل العفو من الرسوم الجمركية كل ما يستورد للمؤسسة الاجتماعية العسكرية من الحاجات التى يقرر نوعها وكمياتها وزير الحربية .

وكانت المؤسسة تشتري السيارات ، والبرادات ، والفسلات ، والساعات وأجهزة الراديو ، والتلفزيون ، وأشياء كثيرة أخرى ليشتريها الضباط السوريون ... والمصريون ، الذين يأخذونها الى الاقليم المصرى بدون دفع رسوم جمركية ، لأن المادة الاولى من قانون رئيس الجمهورية رقم ٣٧ لعام ١٩٥٨ تنص على ما يلى :

((تعفى من جميع الرسوم والعوائد الجمركية الأمتعة الشخصية والأدوات والأثاث المنزلية الخاصة بالمواطنين الذين ينتقلون من أحد اقاليم الجمهورية الى الإقليم الآخر بقصد الإقامة ، وذلك بشرط أن تكون هذه الأشياء مستعملة وتتفق مع مراكزهم الاجتماعية والا تكون لها صفة الاتجار)) .

وبذلك تمكنت فئات مستغلة من الاقليم الجنوبي تموين نفسها بالسلع الأوروبية والأميركية من سوق سورية بدون أن تدفع شيئا من القطع النادر ، وإنما بالجنيه المصرى ... بل وكان الاقليم الجنوبى ... يفرض على سورية بطرق

شبه قانونية ، شراء هذا الجنيه بأسعار اكبر من قيمته بما يقرب الثلث . ان اثر هذه « البالوعة » القانونية على النقد السوري وعلى اقتصاد الاقليم السوري اكبر من ان يتجاهله قادة الحكم في الجمهورية العربية المتحدة . انه استغلال سافر اعطى صفة الشرعية .

٢ - كانت الخزانة السورية تخسر قيمة الرسوم والجمارك المستحقة على السلع التي يشتريها افراد الجيش واصبح مواطن الاقليم الجنوبي ذو العلاقة يشتري البضائع بدون جمارك .. على حساب الاقليم السوري .

٣ - فقدان السلع المستوردة في الاقليم السوري ، مما رفع الاسعار في وجه المستهلك .

٤ - نقص القطع النادر في الاقليم السوري ... وزيادة ما تملك من الجنيهات المصرية . اى أصبح يتوجب على سورية الاستيراد من مصر .

ومن الجدير بالذكر ان عددا كبيرا من التجار ومن المسؤولين المصريين الذين لا يجدون حاجاتهم في الأسواق السورية ، كانوا يذهبون الى أسواق لبنان فيشترون من هناك ما يريدون بالليرات السورية ، ويأتون بالشراعات الى دمشق ، والى اللاذقية ، لتسجن من هناك الى مصر . وبذلك تنخفض قيمة الليرة السورية ويزداد العبء على اقتصاد سورية .

والمواطنون الذين عاشوا فترة الوحدة في اللاذقية يعرفون بأمر الخط الملاحي الذي نشط بعنف بين الاقليمين . فكانت كل باخرة تأتي من مصر تحمل اعدادا كبيرة من تجار الشنطة الذين يمررون بضائع محلية ويشتررون من سورية البضائع التي تستورد بالقطع الاجنبى .

٥ - كان استيراد البضائع الى سورية يخضع لرسوم جمركية عالية الا اذا كان المصدر من الاقليم الجنوبي . وهذا الأمر طبيعى تماما . لكن سوء استخدام هذه التسهيلات واستغلاله اساء الى الاقتصاد السوري شرا ساءا . فلقد كان التاجر السوري المتنفذ يبحث عن الزميل المصرى المناسب فيتعاونان معا على تنفيذ صفقات الاجتيال التي نعتبر عنها بالمشال التالي :

وصلت الى سورية بضائع من اصل المانى وفرنسى وانكليزى على انها صنعت في مصر لصالح تاجر سوري معروف من عائلة طالب آفا . ورافقت البضاعة شهادة منشأ صحيحة صادرة عن مصر . فوصل خبير البضاعة الى جهاز المخابرات في دمشق واستولى على البضاعة وقبض على التاجر السوري الى ان يسوى الوضع بدفع الجمارك مع الفرامة وقدرها ٥٦٠ ألف ليرة سورية . فاتهالت الوساطات من « فاعلى الخير » على الضابط المسك بالقضية ... ولكن دون جدوى . فجاء اليه

المخامي علوبة باثنا ، وهو واحد من أشهر محامى مصر فى العصر الحديث مع المخامية السورية الشهيرة ملك كبرة وحاولاثنى الضابط عن عزمه . ولم يغير من موقفه ان قال له ان الليثى عبد الناصر ، شقيق الرئيس هو شريك فى العملية ، انما اصر على ان يدفع التاجر ٥٦٠ الف ليرة عدا ونقدا وليس بشكل شيك . ولما فشلت كل محاولات شراء ضمير الضابط بالوعد والوعيد دفع المبلغ وسلم لخزانة الدولة . وبعد مشاهدة ائصال استلام الخزانة اطلق سراح التاجر السوري .

لقد امكن كشف هذه العملية . ولكن كم هى العمليات التى مرت قبلها وبعدها ؟ وكم هى خسارة دولة سورية بسبب شهادة منشأ مثل تلك من الاقليم الجنوبى ؟ وما هو نفوذ وسلطان المواطن الذى استطاع فى القاهرة استصدار شهادة منشأ صحيحة لبضاعة زائفة المصدر ؟ .

اسباب اخرى للأزمة الاقتصادية فى سورية .

فقدان الثقة : لم تكن الاسباب الموضوعية السابق ذكرها لتؤدى وحدها الى بلوغ الأزمة ما بلغته منذ خريف عام ١٩٥٨ . (ونقصد بالاسباب الموضوعية ، ما لم يكن للانسان التأثير عليه ، مثل قلة الامطار ، وانخفاض الاسعار العالمية) فالسياسة الاقتصادية للحكم أدت الى فقدان رجال الأعمال الثقة بمصير مشاريعهم فى سورية . وان اعاقا مشاريع التصنيع فى سورية ورفض الكثير من طلبات انشاء المصانع دفع رجال اعمال سورية الى توظيف اموالهم فى مناطق اخرى من العالم حيث يكون المردود اوفر ، واكثر ضمانا فى نفس الوقت . وادى هرب رؤوس الأموال الى انخفاض سيولة النقد فى سورية . وادى انخفاض السيولة الى انخفاض القوة الشرائية ككل ، والى انخفاض التشغيل العام ، لان صاحب المال اوقف مشاريعه ، وخفض من استثماراته القائمة .

وكانت النتيجة تشبه فعل الفرامل على دواليب عجلة الاقتصاد . فاذا وضعتا بعين الاعتبار فعل المضاعف المالى ، الذى يزيد الضائقة الاقتصادية بمقدار اكبر بكثير من المقدار الذى سحب من دورة السيولة ، لأدركنا كم تأثر الاقتصاد فى الإقليم السوري من تهريب الأموال الى خارج سورية .

تجميد الاتفاقية الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتى : منذ قيام الوحدة جمد تنفيذ هذه الاتفاقية التى كانت تتضمن بناء نسيب الفرات ، وانشاء السكة الحديدية التى تصل اراضى الجزيرة ومناطق حلب بالشاحل . وكلا المشروعين يحققان لاقتصاد سورية قفزات هامة يصعب حصرها فى سطور . وكانت الاتفاقية تشمل مشاريع اخرى كثيرة .

ونختتم هذا الفصل بتساؤل مازال يمثل ويتزأى لأذهاننا :

حين نرى الاعداد الوفيرة من مواطنى الاقليم الجنوبى فى سورية من ضباط ومعلمين واداريين ، وحين ترى عددا كبيرا منهم يشغلون اماكن حساسة جدا فى مختلف مرافق ووزارات البلد يتراءى لنا وكأنما الاقليم الجنوبى اكثر تقدما وانه هو الذى يستطيع مد يد العون الى الاقليم الشمالى . . فنحن لا نعرف ان مواطنا سوريا واحدا يشغل منصبا اساسيا مسؤولا فى الاقليم الجنوبى بحيث يستطيع حقا ممارسة اية صلاحيات . ولا يجوز لنا اعتبار هذا المفهوم صورة مهزوزة فحسب وانما علينا ان نوضح خطاه ! فكل مطلع يعرف ان اقتصاد سوريا يوم قامت الوحدة كان اكثر صحة من اقتصاد الاقليم المصرى وان نسبة المتعلمين فى سوريا اكبر . . ونحن حين نقول ان اقتصاد سوريا كان الاقوى نميز بالطبع بين حجم الامكانيات الاقتصادية المتوفرة فى بلد وبين متانة صلب الاقتصاد الذى يتأثر بالتشريع وبالنظام الاقتصادى الذى تديره الدولة . فمن جهة الامكانيات لا شك فى ان مصر هى الاضخم والاوسع بالمقارنة مع سورية . اما التشريعات الاقتصادية التى تسهم فى اسعاد المواطن او شقائه ، وتدفع بعجلة الاقتصاد او تعرقله فكأنت فى سورية اكثر عدلا وواقعية مما كان الامر عليه فى مصر فى ظل الرئيس جمال عبد الناصر . فحاجات المواطن فى سوريا كانت مؤمنة اكثر مما فى مصر . والتقدم الاقتصادى السورى نما فى عهود ما قبل الوحدة بدون مساعدات او قروض وانما بنشاط المواطن السورى الحر فى القطاع الخاص . ولم يشرع اقتصاد سورية بالتدهور والانحدار سوى اعتبارا من الاشهر الاولى بعد قيام الوحدة ، اى بعد ان حاول حكم الوحدة تطبيق النظم السارية فى مصر على اقتصاد سورية . ولو حصل العكس بأن طبق الرئيس عبد الناصر النظم الاقتصادية السارية فى سورية على اقتصاد مصر ، اى لو انه عاد بالتشريع الاقتصادى فى مصر لما كان عليه قبل نجاح الثورة مع تعديلات اجتماعية ضرورية لنجحت الوحدة . . فنحن اذ نقرر ذلك لا نود النيل من مواطن الاقليم الجنوبى . فالظروف الموضوعية التى خضعت لها سورية سمحت لها بما لم تسمح به لمصر خاصة ان السياسة الاقتصادية بعد الثورة لم تعالج الوضع بالاسلوب المتحرر المناسب انما لجأت الى عكس ذلك تماما بتضييق الافاق على الشعب وعلى الاقتصاد وعلى الحريات ثم لجأت الى اصلاح زراعى غير مدروس وانما ياخذ طابع الانتقام الطبقي اكثر مما يحمل طابع الاصلاح ، ثم اتبعت ذلك بالخطوات الاشتراكية المشؤومة التى تقتل كل طموح عند افراد الشعب المصرى القادرين على الاسهام فى رفع مستوى الصناعة والزراعة وكل مجالات الاقتصاد . فلا عجب ان يتألم المواطن السورى اذ يرى من هو ليس اقل حاجة الى العون منه فى ذلك الظرف يريد تقديم العون لغيره فلا ينتج عن ذلك الا اخطاء واساءات تتكرر بالرغم من الشكوى ومن اصوات

التحذير وكأنما الباعث لوقوعها تصميم مسبق عليها . وحين دخل السوريون الوحدة مختارين بروحهم وافئدتهم وضمايرهم كانوا يعلمون أن الهدف القومي الاسمي يتطلب التضحية ولكن حين يأتي حكم الوحدة ليستغل استعدادهم هذا « مستعبطا » اياهم ينكمش المواطن السوري على نفسه متسائلا : هل كان من الافضل لهذه الوحدة أن تتم بهذا الشكل ؟

هذا ولابد من التأكيد على أن القدرات الفردية في الجامعات والمؤسسات الاقتصادية والعلمية في مصر أكثر تألقا وبروزا من مثيلاتها في العالم العربي . ولكن هؤلاء الافراد قليلون نسبيا ، ولا يفتح لهم باب الوصول الى مواقع المسؤولية إطلاقا أنهم يرون ويتألمون وينصمتون . أما الجموع في مصر فتتكون من عناصر يسهل انقيادها لسياسة لسان الحاكم الفرد . وأما الجموع السورية ، فهي أكثر اهتماما بالسياسة أو أكثر استعدادا للثورة على فردية الحكم واننا لنكرر ما قلناه في مكان آخر بأن احساس المواطن السوري بفرديته أكبر مما يجب أن يكون .

إن الفوارق الطبقية في مصر كبيرة جدا والطبقة الوسطى هناك ضعيفة التمثيل . أما في سورية فالطبقة الوسطى أعرض ، وتلعب دور الدولاب المعدل للطفرات التي يتعرض لها المجتمع .

الفصل الثاني عشر

محاولات الإصلاح

(م ١٣ - أسرار الانفصال)

اللجنة الثلاثية :

يقول الوزير المركزى احمد عبد الكريم فى شأن هذه اللجنة ما يلى : « عندما انفضح أمر النظام الجديد وظهرت الحقيقة التافهة التى اخفيت وراء الحكومة المركزية ، وبدا الراى العام فى سورية يتململ من الحكم البوليسى الذى لا مبرر له ، ويرفض الحجج التى يسوقها الرئيس والسراج ليبرروا حملات القتل والاعتقالات والتعذيب والتسريح والفتن ونقل الضباط بالمئات الى الاقليم الجنوبى او احوالتهم على التقاعد وزجهم فى السجون . . وعندما لمس جميع المواطنين كذب الادعاءات والشعارات التى طالما رددتها وسائل الدعاية عن التخطيط والانماء والتصنيع والديمقراطية . . . وعن القوة الضاربة التى أصبحت أعظم قوة فى الشرق الأوسط ، وعن اقتراب مصير الصهيونية واسرائيل . . وعندما أخذ معظم افراد الشعب يتلمسون الخطوط الرئيسية للخطة التى ينفذها عبد الناصر فى سورية تحت الشعارات الزائفة للوحدة . . والتى تقوم على تدمير القوى التقدمية فى سورية باسم مكافحة النشاط المعادى للقومية العربية والوحدة . . . وعندما شعر المواطنون بأن سورية ليست شريكة فى الوحدة وانما أصبحت اقليما تابعا لمصر وان الحكومة المركزية ليست سوى منفى يستخدم لعزل القادة عن الشعب بعد أن تم الاجهاز على كل المنظمات الديمقراطية فى سورية ، وان الوزارة التنفيذية لا تتعدى حدود العمل الفنى والادارى ، وان أصغر موظف مصرى او ضابط مباحثى يملك من السلطة ما لا يملكه محافظ أو وزير . . عندها أصبح الناس يجاهرون بانتقاد الطريقة التى تمت بها الوحدة ويناقشون عيوب النظام الرئاسى الذى لا يخفى وراءه ديكتاتورية عسكرية مطلقة فحسب ، بل يخفى احتكارا ديكتاتوريا مصريا » (١) .

وسمعت الأوساط العليمة اشاعات عن وصول أكثر من وفد سوري الى مكتب رئيس الجمهورية لاعلامه بأسباب الشكاوى التى تصدر عن المواطنين فى الاقليم السورى ، وبمدى الاثر السئ الذى اصاب هذا الاقليم منذ قيام الوحدة . وكانت هذه الوفود لا تكتفى بنقد الوضع ، انما تقترح الخطوات التى يؤدى تنفيذها الى انفراج الأزمة ، وتحقيق الآمال القومية من قيام الوحدة .

فى غمرة هذه الأحداث والتساؤلات ، وفى ٢٤/١٢/١٩٥٨ أعلن رئيس الجمهورية عن تشكيل لجنة ثلاثية تذهب الى سورية للاشراف على تنفيذ برامج التنمية هناك ، ولدفع عملية التطوير والتضخيم ، ولتذليل العقبات القانونية والمالية أمام

(١) « أحمد عبد الكريم » صفحة ١٩٧ وما بعدها . انظر مناقشة أقوال السيد احمد عبد الكريم

فى الفصل الثانى والعشرين حيث تناقش أسباب الانفصال .

جميع الوزارات ، لنكون في مستوى العهد النوري ، وتلحق بركب التقدم السريع في الافليم الجنوبي .

ان مجرد تكليف هذه اللجنة بهذه المهمات يعنى اعترافا صريحا ، ولكن غير مباشر بأن الوزارة المركزية اما فشلت ، او انها لم تكن مكلفة بتنفيذ اية مهمات فعلية . فكل المهمات الملقاة على عاتق اللجنة الثلاثية هي امور كان من المتوقع ان تكون الوزارة المركزية قد قامت بها ، وما زالت ترعاها . وان نظرنا الى اشخاص اللجنة الثلاثية . وهم السادة : عبد اللطيف البغدادي ، وزكريا محيي الدين ، واکرم الحوراني ، لما لمسنا جدية حقيقية من وراء تشكيل اللجنة . بل اننا نكاد نجزم بأن تكليف هؤلاء كان يهدف أن ينفذوا مهمة سياسية واقتصادية وادارية غير محببة . بحيث تنقص شعبيتهم لمصلحة الحكم الفردي وتركيزه . فالسيد عبد اللطيف البغدادي كان قد قدم استقالته في القاهرة وكانت هناك تحقيقات واسعة تجري حول اعماله واعمال اقرباء له . وقد اثبتت الايام انه لم يكن يتمتع بثقة الرئيس . اما السيد زكريا محيي الدين فكان يمثل اتجاهها غير تقدمي ، ولا يتفق مع المد الاشتراكي الذي شرع العهد في الانطلاق نحوه . وما اعادة الاعتبار اليه في احدى الفترات الأخيرة الا ابرازا لانعطف السياسة في القاهرة نحو الاعتدال ، والتخفيف من الانسياق في تيار اليسار . واما السيد اكرم الحوراني فكان الممثل الأكثر فعالية لحزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك ، والذي كان يطالب الرئيس بالمشاركة الفعلية في الحكم . وكان الرئيس عبد الناصر يرفض مبدا المشاركة الفعلية ، وينظر الى هذه المحاولات على انها مضايقة ومعارضة . فتعيين رجل يمكن وصفه بخصم عنيد لسياسة الرئيس عبد الناصر ضمن اللجنة الثلاثية قد يعنى اما غيرية ديموقراطية لا مثيل لها ، وهذا لم يثبتته التطور ، ولا الواقع ، او ان هذا التعيين كان يهدف الى اكمال حرق البعث وممثليه على السواء .

اما من الناحية الشعبية ، فقد لاقى تشكيل اللجنة الثلاثية نوعا من الترحيب والاطمئنان وكان لاسم السيد عبد اللطيف البغدادي شعبية في سورية ، نتيجة الشعبية التي نالها اسمه في مصر بعد انجاز مشاريع عمرانية كثيرة تمت في القاهرة . وزاد من الوقع الايجابي لتشكيل اللجنة تأكيد البغدادي بأن عملية توحيد النقدين المصري والسوري لن تتم في الفترة الحالية ، مما جعل رجال الأعمال في سورية يتنفسون الصعداء . فالنقد السوري كان مازال أكثر مثانة وقوة من الجنيه المصري في الأسواق . هذا وان بقاء النقد السوري منفصلا يبقى للشخصية السورية كيانا مستقلا . مما جعل الاقتصاديين والسياسيين يصرون عليه ، بعد أن ظهرت خيبة الأمل في التطور الذي تم حتى ذلك الحين . وجاءت مقترحات وقرارات اللجنة

الثلاثية لتزويد من خيبة الأمل بعد أن تعلقت الآمال عليها . فقد رأت هذه اللجنة تطبيق ما يلي كحل للآزمة التي تعم سورية :

— تحديد الاستيراد .

— زيادة الجمارك ، وزيادة ضرائب أخرى .

— تأسيس المصرف الصناعي في الاقليم السوري برأسمال قدره ١٢٥ مليون ليرة سورية ، تكتتب الدولة بمقدار ٢٥٪ من رأسماله ، ويساهم القطاع الخاص بالباقي ، على أن تأخذ الدولة على عاتقها تغطية الأسهم التي لم يكتتب بها ضمن القطاع الخاص . (انظر القانون رقم ١٧٧ لعام ١٩٥٨ المتعلق بإنشاء هذا البنك) .

ان تطبيق هذه القرارات لا يعالج المشكلة جذريا ، وانما يحاول اخفاء ظواهر الآزمة بوسائل سطحية ، كمن يعالج البثرات على بشرة الجسم الناتجة عن تسمم الدم بمساحيق التجميل . ولقد أصبح من الواضح أن اللجنة الثلاثية اما اخطأت تشخيص المرض لفقدان الخبرة العلمية لدى أعضائها ، أو ان هؤلاء لم يستطيعوا التغوّه الا بما كان الحاكم الفرد يوحيه اليهم أو يهمسه في آذانهم . المهم بالأمر ان اللجنة الثلاثية فشلت ، لأنها لم تتعرض لأصول وجذور الآزمة . ولقد كان من الأفضل ، بل من الواجب اكتساب ثقة رجال العمل ليعيد هؤلاء رؤوس أموالهم الى الاقليم ، فيشاركوا في إنشاء المشاريع العمرانية والصناعية ، موجدين بذلك أمكنة عمل لأناس أصبحوا في بطالة مؤلمة ، بعد أن كانوا يعيشون عهد خير . فلو حدث ذلك لانتعش الشعب ولازدادت واردات الدولة من نشاط أصحاب العمل . فالدولة تشارك مباشرة وبطريق غير مباشرة في كل قرش يخرج من جيب شارب الى بائع ، ومن صاحب العمل الى العامل أو العكس . ولو حدث هذا النشاط ، لخف أثر الآزمة الزراعية عوضا عن أن تتضافر القوى السلبية على الاقتصاد .

ولا يجوز لنا أن ننكر أن تحديد الاستيراد بالتشريع المباشر ، أو برفع الجمارك على مختلف السلع أمر تضطر اليه الدول الناشئة ، ريثما تنشأ الصناعات المحلية وتترعرع بحيث تستطيع الدفاع عن بقائها تجاه المضاربات الخارجية . وتحديد الاستيراد يخفف من استهلاك القطع النادر الذي يجب توفره للأشياء الضرورية للبلد . ولكن احداث هذا التحديد مع عرقلة ملموسة وواضحة لحركات التصنيع في الاقليم السوري زاد من الاعتقاد بأن الحكم يريد جعل الاقليم السوري سوق تصريف للصناعات التي تقام في الاقليم المصري .

وان إنشاء بنك صناعي لأمر حيوي جدا في الأحوال الطبيعية . لكن إنشاء هذا البنك في جو تعرقل فيه الدولة التصنيع يجعلنا نعتقد ، أن إنشاء هذا

البنك يهدف الدعاية الطنانية أكثر مما يهدف الى حث التصنيع . فمحاولة توفير رؤوس أموال للتصنيع أمر ضرورى جدا حين نجد أصحاب العمل يريدون النشاط دون أن تتوفر لديهم الأموال . أما فى سورية فقد كان يحدث العكس . فأصحاب الأعمال يملكون الأموال ، ويرغبون فى اقامة المصانع . ولكن الوصول الى موافقة الدولة كان العقبة الكأداء دوما .

ورجل الأعمال الذى يهرب أمواله الى الخارج ، حيث المردود اكبر والربح اوفر ، لن يتعامل مع البنك الصناعى الجديد . فان حدث واقترض منه لوجدناه يفعل بأموال القرض كما سبق أن فعل بأمواله الخاصة . أى انه سيهربها حالما تسمح له الفرصة . اذن فاننا حين ندافع عن حقوق ومصالح أصحاب الأعمال لا نجعل منهم اولياء صالحين . انما هم بشر ككل البشر يتصرفون التصرف السلبي الذى يسىء الى اقتصاد الدولة ، حين تفشل هذه فى التعاون معهم التعاون الصحيح . أما لوضمنت حقوقهم ضمن حدود العدالة ، لما أخرجوا قرشاً واحداً خارج حدود بلدهم . فبلدهم بلد خير ، ويبشر بالخير ، ولوجدناهم جابوا الأرض طولاً وعرضاً لادخال الربح ، والبناء ، والصناعة الى هذا الوطن .

أما حين تتوقع اللجنة الثلاثية أن يساهم القطاع الخاص بقدر ٧٥٪ من رأسمال البنك الصناعى المزمع انشاؤه ، فهو تفاؤل وهمى يثير الشفقة على واضعى هذا القرار أكثر مما يوجب اعارته جانباً من جوانب الجسد . فصاحب الأموال الذى يخفيها أو يهربها خوفاً من جشع الدولة ، لا يعرض أمواله لأنظار هذه الدولة بالذات ، ولا يضعها تحت تصرف هذه الدولة بحال من الأحوال .

المشير عبد الحكيم عامر فى سورية :

قبل أن نعالج انتداب عبد الحكيم عامر أمراً عاماً لسورية ، نود التطرق الى أحد القوانين ، الذى يتناول أحد الأمور الهامة للجيش الأول . فالمادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لعام ١٩٥٩ ، والصادر فى ١٢ مارس من ذلك العام تنص على ما يلى :

((فيما عدا الوظائف التى تتطلب فى شغلها مؤهلات خاصة يجوز بقرار من رئيس الجمهورية نقل الضباط وضباط الصف من ملاك الجيش الأول الى ملاكات الدولة الأخرى دون التقيد بالشروط المحددة للتوظيف أو التعيين أو النقل الى هذه الملاكات)) .

وهذا القانون يلغى عمل المادة ٣٠ من المرسوم التشريعى السورى رقم ٤٦ الصادر فى ٤ مارس ١٩٥٤ . والمادة الملغاة لا تجهز نقل ضباط الجيش الى الملاكات الأخرى فى الدولة .

ان المادة من القانون . التى أصبحت تجيز نقل أفراد الجيش الى الملاكات المدنية تجعلنا نتساءل عن سبب اجتهاد الحاكم فى نقل هؤلاء من الخدمة فى الجيش؟ فهل تصرف الأموال الطائلة من قبل الدولة على ضباط الجيش من أجل الاختصاص الذى يكلف مئات الألوف لكل ضابط واحد ، لينقل بعد اتمام تحصياله الى مجل آخر وإلى تربة أخرى يكون فيها غريبا تماما ، ولا يستطيع الانتاج فيها مثل الموظف الذى نشأ فى تلك التربة ؟ ان الحاكم حين ينقل الضباط يكون قد استأصل شجيرات دخلت ربيع الأزهار ، وصيف الاثمار . وحين ينقلها الى الملاكات الأخرى يضايق الموظفين الآخرين الذين تختلف عقليتهم عن عقلية الضابط ، الذى تعلم الانضباط والقوة . ويؤثر دخول الضباط الى الملاكات المدنية على تسمم وتآزم الموقف بين الضباط هؤلاء وعامة الشعب التى لم تعتد ان تساق بطريقة عسكر الميدان . وكل هذا لا يمكن وصفه بالسياسة الحكيمة ، وانما بسياسة تهدف للتخريب . فلمصلحة من كانت تجرى هذه الأمور ؟

ان سياسة النقل هذه التى مارسها رئيس الجمهورية على نطاق واسع لتؤيد دون قيد أو شرط ما سمع عن الضباط المصريين القادة حين قالوا ، ان هدف السياسة المصرية فى الجيش السورى هى عزل كل ضابط تخرج من الكلية العسكرية فى حمص عن ملاك الجيش .

فى ٢١ تشرين الأول ١٩٥٩ صدر القرار الجمهورى رقم ١٩٥٧ لعام ١٩٥٩ بتعيين المشير عبد الحكيم عامر نائبا لرئيس الجمهورية فى سورية ، مخولا اياه معظم الصلاحيات التى يتمتع بها الرئيس نفسه . والمادة الاولى من القرار المذكور تعدد الصلاحيات الممنوحة للمشير :

((يعهد الى المشير عبد الحكيم عامر ، نائب رئيس الجمهورية بالاختصاصات التالية :

١ - رسم وتنسيق السياسة العامة فى شؤون الوحدة بين اقلييم الجمهورية المتحدة ومراقبة تنفيذها بعد اعتمادها .

٢ - الاشراف على تنفيذ السياسة العامة فى الاقليم السورى ، ويكون مسؤولا عنها امام رئيس الجمهورية . وله فى سبيل ذلك :

(ا) اصدار القرارات والأوامر التى يدخل فى اختصاص رئيس الجمهورية اصدارها .

(ب) اعتماد برامج المشروعات اللازمة للاقليم السورى فى حدود الاعتمادات المدرجة لها فى الميزانية ، ومتابعة تنفيذها .

(ج) النظر في توصيات المجلس التنفيذي بالاقليم السوري وفي مشروعات القوانين وكذلك القرارات الخاصة بالميزانية المقترح تنفيذها في هذا الاقليم قبل عرضها على رئيس الجمهورية .

(د) الاشراف على كل ما يتعلق بتنظيم المصالح والادارات والهيئات والمؤسسات العامة في الاقليم السوري .

المادة الثانية : يكون الوزراء التنفيذيون في الاقليم السوري مسؤولين امام نائب رئيس الجمهورية في كل ما يتعلق بتنفيذ احكام هذا القرار .

ان هذا التعيين ليعتبر ذروة الفوضى الدستورية التي كانت تعيشها الجمهورية العربية المتحدة . فهذا التعيين يدفعنا لتساءل عن المكانة الدستورية لنائب رئيس الجمهورية اكرم الحوراني ضمن الترتيب الجديد ؟ ففي الاقليم المصري لم يكن يستطيع تحريك مواطن واحد من مكان الى آخر . اما في سورية فقد اصبح المشير يحكم كل القطر بتفويض شامل من قبل الرئيس . فلا عجب اذن ان تبلورت اشاعة مؤداها ان الرئيس يهدف من تعيين المشير عامر عزل كل معارض له في سورية من سياسيين او عسكريين .

ولقد جاء هذا التعيين بمثابة عزل رسمي وفعلي لرجال حزب البعث العربي الاشتراكي عن الحكم ، وبالإضافة الى ذلك ، فقد تكونت في سورية بمجيء المشير عامر سلطة جديدة هي أعلى من سلطة السيد عبد الحميد السراج ، الذي كان حتى ذلك الحين صاحب السلطة البوليسية الاولى في سورية .

وقد رحب عدد غفير من السوريين بقدوم المشير عامر ، معبرين بذلك عن سرورهم بالخلاص من البعثيين ، وبأمل قرب خلاصهم من ارهاب السيد عبد الحميد السراج . لكن الطبقة الواعية لم تؤخذ بهذه المظاهر ، وانما أصبحت تتساءل : لماذا أصبح اليوم رجل مصري واحد يحكم كل سورية ؟ وهل كل سياسيي سورية الذين رموا بكل شعبيتهم ووزنهم السياسي في سبيل الوحدة قبل عامين رجال غير ثقات ؟ أم ان « السياسة العليا » في القاهرة تريد تنفيذ سياسة لا يمكن ان يوافق عليها احد من رجالات سورية ، مما أوجب احضار رجل من مصر ؟ . وقد تساءل البعض : ألم يعد يوجد في كل سورية رجل واحد يستطيع تمثيل وجهة نظر الاقليم السوري بالشكل الذي يتفق مع المصلحة العامة من جهة والذي يتفق مع شخصية الرئيس جمال عبد الناصر ؟

فان كان الرئيس عبد الناصر يرى ان سياسيي سورية لا يمثلون ارادتها التمثيل القويم ، لكان لنا ان نستنتج ان الوحدة من الاصل تعتبر خطوة خاطئة...

والا فلماذا يصفى هؤلاء الرجال الذين صنعوا الوحدة الواحد بعد الآخر ، بعد ان يكون قد أحرق اسمهم وسمعتهم بين صفوف الشعب ؟ . . ولمصلحة من يتم هذا الأمر ؟ .

وهنا لا نجد مناصا من التوجه الى السيد محمد حسنين هيكل بكلمة نهمسها في أذنه همسا : لم يأت رجالات سورية الى القاهرة لاتمام الوحدة في عام ١٩٥٨ من أجل الحصول على مكانة ما في الدقيقة الستين من الساعة الرابعة والعشرين كما جاء في كتاباته . فلقد كانت لهم مكانتهم المتميزة في بلادهم قبل الوحدة وكانوا يشغلون هناك المراكز الحساسة فتنازلوا عنها طائعين مختارين من أجل الهدف القومي ومن أجل الغاية الوطنية السامية واضعين مصائرهم في قبضة رئيس وثقوا به وبوطنيته وبعده فاذا به يخذلهم الواحد بعد الآخر . وها هم مرة أخرى يؤكدون على كرامتهم بأن تخلوا عن كراسي الجاه. الوثيرة التي اسبغها عليهم الرئيس وفضلوا الاعتراض على الانحراف عوضا عن قبول رفاه عيش في ذل انعدام الشخصية . وهذا أيضا قليل التوفر بين قيادى مصر اثناء حكم الرئيس عبد الناصر من الذين خنعوا لارادة الفرد الواحد رغم الخطأ ورغم الانحراف . ومن أوائل من نعى السيد محمد حسنين هيكل الذى كان يستطيع بفضل قلمه السلس وأسلوبه الرائع أن يلعب دورا ايجابيا في توجيه القضية العربية لو كان لعموده الفقرى من القوة ما يمنعه من الانحناء لبريق العظمة الزائف في ظل رئيس ديكتاتور . ونستثنى بالطبع جماعة الاخوان المسلمين الذين لا يؤيدهم أبدا كاتجاه سياسى متزمت وانما نعترف لهم بأنهم رجال وضعوا دماءهم على اكفهم في سبيل تقويم ما كانوا يرونه اعوجاجا . وما حصل للسيد قطب وللآخرين لخير مشال .

ونعود للسيد هيكل الذى ابرز في أماكن لا حصر لها مدى التأثير المتبادل بين آرائه وآراء الرئيس لنستنتج ان أفكاره لم تؤد الى نجاح سياسة الرئيس في سورية . . بل وفي ميادين كثيرة أخرى . . فهل فكر في اعتبار آرائه مسؤولة الى حد ما عن فشل سياسة الرئيس ؟ ام انه يفضل أن نعتبره مجرد المذيع الذى من خلاله كان الرئيس يقول ما يقول ؟ اننا نرى أن قلم السيد هيكل لم يخدم وطنه مصر ولا القضية العربية خلال التزامه بالرئيس عبد الناصر . .

ونعود الى أمر المشير عامر لنقول ان تعيينه نتيجة غير مباشرة ، لكنها هامة جدا . فان لم يستطيع هو تحسين الأوضاع في الاقليم ينكشف شخص الرئيس . فشل المشير يثبت للناس أن الخطأ لم يكن يصدر عن سياسى سورية وانما عن شخص الرئيس جمال عبد الناصر بالذات . ولا يفوتنا أن نقول أن تعيين المشير عامر اعتراف سافر بفشل اللجنة الثلاثية التى قلنا عنها رأينا بأنها لم تشكل لنجاح .

قام المشير منذ بدء ممارسته لصلاحياته الجديدة في دمشق بإنشاء صندوق ظلمات وشكايات على مثال ما كان يحدث أيام الخلفاء . فلم تمض أيام حتى تجمع في هذا الصندوق ثمانية آلاف مظلمة ، لو شاء بحثها جديا من أجل استخلاص حقوق المظلومين من الظالمين لكان عليه ان ينضم إلى معارضي الحكم من جهة ولاقتضى الأمر منه ترك أى نشاط آخر والتفرغ لأمر القضاء ما بقى له من سنى الحياة . وعدد هذه الظلمات ليرشدنا إلى مدى استفحال التذمر والشكوى في صفوف شعب الاقليم السوري . ويدل في ذات الوقت على رصيد شعبي جيد مازال يتمتع به شخص المشير عامر ورئيس الجمهورية العربية المتحدة .

انه ليسعيب عايننا أن تلاحق تطور الامور اثناء وجود المشير عامر في حكم الاقليم السوري . لكن حدوث الانفصال ليبدل على فئسله في رسالته هناك . . وسنعود الى ذلك في سياق بحثنا عن خلافه مع السيد عبد الحميد السراج ، الذي ادى الى الاصطدام المباشر بين الاثنين .

الفصل الثالث عشر

الاتحاد القومى

نصت المادة الثانية والسبعون من الدستور المؤقت على تشكيل الاتحاد القومى الذى سيحقق الأهداف القومية ، بعد أن تبلور فى صفوفه ارادة الشعب بشكل قرارات تلزم الأجهزة التنفيذية فى الدولة .

ولم يتم تشكيل هذا الكيان السياسى ، الذى نص عليه الدستور ، الا بعد مضى قرابة عامين ونصف من قيام الوحدة ، رغم أنه كان يفترض فيه أن يملأ الفراغ السياسى الذى تركه حل الأحزاب .

ففى الخامس عشر من نيسان ١٩٥٨ جاء السيد أنور السادات ، رئيس الاتحاد القومى فى مصر قبل الوحدة ، ومعه السيد محمد أبو نار ، عضو مجلس الأمة فى الاقليم المصرى الى دمشق لدراسة الخطوات اللازمة لتشكيل الاتحاد القومى الجديد . وفى السادس عشر من يناير ١٩٥٩ كرست اللجنة الثلاثية فى الاقليم الشمالى احدى جلساتها من أجل البحث فى الخطوات التى ستتبع لتكوين الاتحاد القومى . لكن نتائج اعمال هؤلاء لم تظهر الى حيز الوجود بل انه لمن غريب المصادفة ان السيد السادات ، الذى يفترض به انه عمل فى ترتيب الاتحاد القومى لم ينتخب ضمن اللجنة التى شكلت فيما بعد لوضع نظام الاتحاد القومى ، ولم يعرض فى جلسات اللجنة شىء من الخطوات التى قام بدراستها ، مما يجعلنا نتساءل عما فعله السيد السادات فى دمشق . وما هى نشاطاته التى قام بها هناك .

تشكيل واعمال اللجنة العليا للاتحاد القومى :

فى أثناء انعقاد الجلسة الوزارية لعموم الجمهورية فى القاهرة ، أعلن الرئيس عبد الناصر تشكيل لجنة عليا لوضع المبادئ العامة وتنظيمات الاتحاد القومى وقد حدد الرئيس الاطار لهذا الاتحاد ، اذ طالب بأن يشمل كل المواطنين على اختلاف طبقاتهم وطوائفهم ونزعاتهم وآرائهم ، باستثناء الشيوعيين ، الذين أعلنوا موقفهم المعارض لحل الأحزاب ولنظام الوحدة (١) .

وتكونت اللجنة العليا من السيد عبد اللطيف بغدادى رئيسا ، ومن الأستاذ اكرم الحورانى نائبا للرئيس ، ومن السادة زكريا محيى الدين ، وكمال الدين حسين ، وصلاح البيطار ، وأحمد عبد الكريم ، وكمال رفعت أعضاء . وكلفت هذه اللجنة بالاضافة الى وضع المبادئ العامة وتنظيمات الاتحاد القومى ، بوضع الأسس الفكرية والاقتصادية والاجتماعية التى ستبنى عليها الوحدة العربية .

وبدأت اللجنة أعمالها باجتماعات أسبوعية جرت خلالها مناقشات على مستوى

(١) ((عبد الكريم)) صفحة ١٨٧ .

علمي ، تناولت المفاهيم العمة للاشتراكية ، والديموقراطية ، والتعاونية ، والحرية ، والقومية ، والوحدة ، والاتحاد ، والتضامن . فظهر من خلال هذه الجلسات تقارب وجهة نظر السوريين في اللجنة ومعهم السيد كمال رفعت من مصر . أما السيد زكريا محيي الدين فكان يمينيا يرفض الاشتراكية والديموقراطية ، ويمثل آراء فاشية الى حد ما . أما السيد كمال الدين حسين فيميل الى استنباط حل وسط بين المبادئ الاصلاحية التي ينادى بها الاسلام ، وبين المفهوم الجديد للديموقراطية والاشتراكية . ويتفق مع السيد زكريا محيي الدين في اعتبار الاشتراكية العلمية شيوعية ملحدة . أما رئيس اللجنة العليا ، السيد عبد اللطيف بغدادى ، فلم يمكن تبين وجهة نظره الفعلية ، انما بقى غامضا ، وكأنما غموضه انعكاس لمكانته الغامضة في جهاز الدولة ، والتي كانت معلقة في كف القدر ، ومتعلقة بحكم الرئيس عليه بسبب ما نسب اليه من اثرات غير مشروع .

وبعد عدة اسابيع من بدء الجلسات ، فوجيء اعضاء اللجنة بالسيد كمال الدين حسين يحضر معه مشروعا كاملا ، يشمل مبادئ الاتحاد القومى ، وتنظيمات هذا الاتحاد . وقد ادعى السيد كمال الدين حسين بأنه استوحى ما جاء في مشروعه من المناقشات التي دارت في اجتماعات اللجنة . والفريب بالامر ان السيد كمال الدين حسين لم يعلن اثناء المناقشات السابقة عن عزمه على ((ترجمة الايجاعات التي يسميها أثناء الجلسات)) الى نظام ودستور كامل للاتحاد المزمع تشكيكه .

ولما درس الاعضاء ما جاء به السيد حسين ، لم يجدوا اثرا لما جرى بحثه اثناء الاجتماعات فأعلنوا معارضتهم للمشروع . لكن السيد حسين أصر على ان يعرض مشروعه كاملا على الرئيس عبد الناصر . وقد استطاع فرض رأيه ! فقدم للرئيس مشروعه الكامل مضافا اليه محاضر المناقشات وملاحظات صنفها الأستاذ صلاح الدين البيطار . فاذا بالرئيس يقبل بمشروع السيد كمال الدين حسين كما هو دون اعارة الملاحظات اى التفات .

ومنذ تقدم السيد كمال الدين حسين بمشروعه الجاهز الكامل ادرك السوريون ((وجود مشروع محضر سابقا دون اعتبار آراء الاعضاء ، وعلى الأخص منهم الاعضاء السوريين الذين شعروا بأن اللجنة ليست الا ستارا لتغطية المسؤولية الحقيقية عن وضع المبادئ والتنظيم العام للاتحاد ، وفرض مشروع جاهز للاتحاد القومى باسم اللجنة المشتركة)) وتأكد السوريون في اللجنة من أن ((هناك خطة موضوعة ، واتجاهات ثابتة لسياسة الرئيس في تنفيذ الوحدة ، ولا يمكن أن يحيد عنها ، وما هذه المحاولات الا سستار يريد أن يخفى وراءه قراراته التي يصدرها من وقت

لآخر ، وان يلبسها ثوب القرارات الديموقراطية الجماعية ليوهم المواطنين بان السوريين في القاهرة يساهمون معه في سياسة الوحدة (٢) .

تنظيمات الاتحاد القومي :

يريد المخطط التالي التشكيلات الأساسية للاتحاد القومي في كل من الاقليمين السوري والمصري على حدة ، ويرينا ايضا التشكيلات للاتحاد على مستوى كل الجمهورية . وجدير بالذكر ان اعداد الاعضاء المكتوبة الى جانب كل هيئة غير نهائية ، ففي الواقع تباينت الأرقام الفعلية عن الأعداد المكتوبة كما سنورد بعد قليل .

رئيس الاتحاد القومي

اللجنة التنفيذية العليا (١٨ عضوا)

اللجنة العامة للمؤتمر العام (٢٥٠ عضوا)

المؤتمر العام للاتحاد القومي (١٨٥٠ عضوا)

الاقليم السوري

اللجنة التنفيذية (٩ أعضاء)

اللجنة العامة (٢٢٠ عضوا)

مؤتمر الاقليم السوري (١٤٠٠ عضو)

الاقليم المصري

اللجنة التنفيذية (١٦ عضوا)

اللجنة العامة (٤٥٠ عضوا)

مؤتمر الاقليم المصري (٤٠٠٠ عضو)

لن نتناول التشكيلات الاقليمية بالبحث والتمحيص ، لأن الدور الحقيقي للاتحاد القومي - ان وجد - يكمن في الأجهزة الثلاثة التي هي على مستوى الجمهورية باقليميهما معا . لذلك فسنبحث هذه الأجهزة بشيء من التفصيل لنبين كيف ان رئيس الجمهورية يمسك بيده كل زمام الأمور في الاتحاد القومي كليا دون قيد أو شرط . ورئيس الجمهورية هو في ذات الوقت رئيس الاتحاد القومي ، وان نعالج من التشكيلات الاقليمية سوى تكوين المؤتمرين الاقليميين ، لوجود علاقة مباشرة مع الأجهزة الثلاثة التي سنتطرق اليها بالبحث .

لكل ٥٠٠ مواطن في الجمهورية العربية المتحدة ممثل في الاتحاد القومي ينتخب من قبل الشعب . ويعنى ذلك أن الأعضاء المنتخبين سيبلغون قرابة عشرة آلاف للاقليم السوري ، وقرابة خمسة وخمسين ألفا للاقليم المصري . وهؤلاء يسمون بالقاعدة الشعبية . ومن صفوف القاعدة الشعبية يجرى انتقاء أعضاء المؤتمرين

(٢) « أحمد عبد الكريم » صفحة ٢٢٧ وما بعدها .

الاقليميين . وقد تشكل المؤتمر للاقليم المصرى من ٣٨١٤ عضوا ، تم تعيين ١١٦٤ منهم بقرار من رئيس الجمهورية ... واختير ٢٦٥٠ عضوا من اعضاء القاعدة الشعبية .

اما القاعدة الشعبية فيتم انتخابها بصورة ديموقراطية نسبية ، لان الرئيس رفض مبدأ الشطب حين يتقدم الأفراد لترشيح أنفسهم . واستثنى الشيوعيين ، فأجاز شطبهم ، لأنهم يعارضون الوحدة . وقد رفض مبدأ الشطب في رأينا لصعوبة التحقيق في أمر كل فرد من الذين قد يبلغون ١٠٠ ألف فرد ، ولأنه أراد اعطاء الانتخابات مسحة ديموقراطية . ولكن الرئيس حدد بوضوح رفضه لمبدأ الشطب في انتخابات القاعدة الشعبية فقط ! وهذا اعتراف ضمني بأن المراحل الأخرى في الهرم التنظيمى ستخضع لارادته ولتأثيره . والتطبيق العملى اثبت أن ((اختيار)) ٢٦٥٠ لمؤتمر الاقليم تأثر بارادة الرئيس .

وفيما يلى نبحت الأجهزة الثلاثة التى هى على مستوى الجمهورية . وفى الرابع والعشرين من شهر حزيران لعام ١٩٦٠ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر بوصفه رئيس الاتحاد القومى القرار التالى (٣) :

((المادة الأولى : المؤتمر العام))

((يتكون المؤتمر العام للاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة على الوجه التالى :

(أ) رئيس الاتحاد القومى .

(ب) نواب رئيس الجمهورية ، والمشرعان على تنظيم الاتحاد القومى فى الاقليمين ، وأمين سر الاتحاد القومى فى الاقليم السورى ، والوزراء ونوابهم ومستشارو رئيس الجمهورية .

(ج) اعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى المديرىات والمحافظات .

(د) اعضاء هيئات مكاتب اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى الأقسام والبنادر وعواصم المديرىات والمراكز والمناطق .

(هـ) اعضاء يمثلون الهيئات والنقابات والمؤسسات العامة والوزارات بحيث لا يزيد عددهم على نصف عدد الأعضاء المنصوص عليهم فى الفقرتين السابقتين ، ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الاتحاد القومى)) .

(٣) اخذ نص القرار من « النشرة التشريعية » الصادرة فى القاهرة .

فالأعضاء الوارد ذكرهم في أ ، ب ، هـ ، يقعون تحت سلطة الرئيس مباشرة دون قيد أو شرط . أما الأعضاء للفقرات ج ، د ، فيختارون من صفوف المؤتمرين الإقليميين ، حيث يعين رئيس الجمهورية ثلث الأعضاء . ونرى من الطبيعي أن يختار الرئيس الأعضاء المذكورين في ج ، د من صفوف الثلث الذي تولى تعيينه هو بنفسه . أي أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المؤتمر العام للاتحاد القومي تخضع لإرادة الرئيس بشكل مطلق .

وأما اختصاصات المؤتمر العام فتحدد بالمادة الرابعة من القرار اذ تقول :

((اختصاصات المؤتمر العام : هو الذي يضع سياسة الاتحاد وبرامجه ويتخذ القرارات والتوصيات فيما يعرض عليه من مشروعات واقتراحات كما ينظر في التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة العامة)) .

((المادة الثانية : اللجنة العامة :))

((تتكون اللجنة العامة على الوجه التالي :

(أ) رئيس الاتحاد القومي .

(ب) نواب رئيس الجمهورية والمشرَّفان على تنظيم الاتحاد القومي وأمين سر الاتحاد القومي في الإقليم السوري والوزراء ونوابهم ومستشارو رئيس الجمهورية .

(ج) الأعضاء الذين يشغلون المناصب الثلاثة الأولى في هيئة مكتب اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي في كل مديرية أو محافظة وفقا للترتيب المنصوص عليه في القرارات المنظمة لتشكيل اللجان التنفيذية للاتحاد القومي وهيئات مكاتبها

(د) عضو من اللجنة التنفيذية لكل محافظة في الإقليم السوري يختاره المشرَّف على تنظيم الاتحاد القومي في الإقليم السوري .

(هـ) أعضاء يمثلون الهيئات والنقابات والاتحادات والمؤسسات والوزارات بحيث لا يزيد عددهم على نصف عدد الأعضاء المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين . ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الاتحاد القومي)) .

فالأعضاء الوارد ذكرهم في أ ، ب ، هـ يعينون مباشرة من قبل رئيس الجمهورية . وأعضاء الفقرة د يعينون من قبل المشرِّع عامر ، المشرَّف على تنظيم الاتحاد القومي في سورية ، أما أعضاء الفقرة ج فيبدو وكأنما من الممكن مجيئهم مغايرا لإرادة الرئيس . ولكن ((ذوى المناصب الثلاثة الأولى)) لا ينتخبون انتخابا حرا وإنما يتأثرون بإرادة الرئيس أيضا . أي أن اللجنة العامة تخضع لرئيس الجمهورية أيضا .

واختصاصات هذه اللجنة تتحدد بالمادة الخامسة من القرار اذ تقول :

((اختصاصات اللجنة العامة : هي التي تضع التنظيمات اللازمة لتنفيذ البرامج والقرارات التي يصدرها المؤتمر العام ، كما تنظر في كافة الموضوعات الأخرى التي تحال اليها من المؤتمر العام أو تعرض عليها من اللجنة التنفيذية العليا)) .

المادة الثالثة : اللجنة التنفيذية العليا :

((تتكون اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي من رئيس الاتحاد القومي رئيسا وعشرين عضوا يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الاتحاد القومي)) .

فتبعية هذه اللجنة المطلقة لرئيس الاتحاد القومي لا تحتاج الى شرح أو إيضاح .
اما اختصاصات هذه اللجنة فتتحدد بالمادة السادسة من القرار اذ تقول :

((اختصاصات اللجنة التنفيذية : اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية في الاتحاد القومي ، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والتوصيات التي يضعها المؤتمر العام ، والقرارات التي تتخذها اللجنة العامة)) فتشريع الاتحاد القومي في يد الرئيس والتنفيذ في يده دون قيد أو شرط . . . فأين مكان من لا ينظر الى الأمور من ذات الزاوية كما يريدتها الرئيس ؟

وضع الاتحاد القومي بين أجهزة الدولة الأخرى :

أصبح تضارب صلاحيات الوزارات من اقليمية أو مركزية مع صلاحيات الاتحاد القومي واضحا ، بعد أن نص دستور الاتحاد القومي على وجود أجهزة تشريعية وتنفيذية خاصة به . فما هي مثلا القرارات الصادرة من السلطة التشريعية للاتحاد القومي (المؤتمر العام) التي يفترض من السلطة التنفيذية في الاتحاد القومي (اللجنة التنفيذية العليا) تنفيذها ؟ وهل يمكن للجهاز التنفيذي في الدولة (الوزارات) أن يحجم عن تنفيذ قرارات السلطة التشريعية للاتحاد القومي ، التي تمثل الإرادة الشعبية الحقيقية الوحيدة حسب أقوال ذوي الأمر والسلطان ؟ ام انه كان على جميع وزراء الدولة اعتبار قرارات الاتحاد القومي ملزمة لهم جميعا ؟ فان كان الوزراء مكلفين بتنفيذ قرارات الاتحاد القومي لتساءلنا : لماذا يوجد جهازان تنفيذيان في الدولة ، الواحد ضمن الاتحاد القومي ، والآخر في الوزارات . . . وكل واحد منهما مكلف بتنفيذ إرادة الشعب ؟ . ولو حدث أن اختلفا في أمر من الأمور ، فأى الجهازين يمكن اعتباره الممثل الأفضل لإرادة الشعب ؟ هذا ولقد حددت أهداف الاتحاد القومي الثلاثة قبل استشارة الشعب ، وهذه الأهداف هي الاشتراكية ، والديموقراطية ، والمجتمع التعاوني . وهذا

يدعونا لطرح السؤال التالي : كيف يتفق مبدأ الديمقراطية مع فرض المبادئ الآخرين ؟ . وما هو مصير عضو في الاتحاد القومي اذا كان يرفض الاشتراكية ؟ . بل ماذا يحدث لو قررت اكثرية المنتخبين في القاعدة الشعبية العدول عن المبدأ الاشتراكي واتخاذ الحرية الاقتصادية ، والجماعية في الحكم مبدأ لهم ؟

ان تحديد الطريق المسبق الذي يفرضه الحاكم على الشعب ، ثم الادعاء بان لهذا الشعب حرية حقيقية في اتخاذ القرارات لتضليل كبير يذكرنا بصانعي الدوائر المربعة ، وبموقدي النار المثلجة ، وبمحدثي الشيء من لا شيء !

ان تحديد الطريق المسبق وفرضه على الشعب بممارسة حكم بوليسي يجمع حرية الرأي ، سيجعل المعارضين ينتهزون اول فرصة تسنح لقلب الحكم بالقوة . وطالما يسود وضع التربص هذا في دولة ما ، نجد ان اقساماً حية وبناءة من الشعب تعزف وتتوقف عن النشاط البناء متريثة قلب الحكم ، او انها تنطلق ناشطة في دولة اخرى . ووضع التأرجح هذا سيدوم الى ان يدرك الحاكم ، ان تآلف القوى والتضامن الشامل لن يتم الا بعد ان تسود الاسس الديمقراطية الجماعية الصحيحة ، التي تسمح لمختلف الاتجاهات بالنشاط ، طالما ان هذه الاتجاهات لا تهدف الى السيطرة على الحكم عن طريق ممارسة القوة ، او بطريقة غير دستورية اخرى ، وانما عن طريق اصوات الشعب .

انتخابات الاتحاد القومي :

في اول شهر ايار من عام ١٩٥٩ اجريت الانتخابات الاولى لأعضاء القاعدة الشعبية من الاتحاد القومي . وتقدم الناخبون في الاقليم السوري لانتخاب ١٤٤٥ ممثلاً عنهم بمعدل واحد لكل ٥٠٠ مواطن . وكان الرئيس عبد الناصر قد عاق على هذه الانتخابات قبل اجرائها خلال احدي جلسات الوزارة المركزية . فقد نوه بعدم ضرورة اللجوء الى طريقة شطب اسماء المرشحين من قبل لجنة ما ، لأن ذلك يسيء الى سمعة الانتخابات ، لذلك يرى اطلاق الحرية الكاملة لجميع المواطنين للترشيح للقاعدة الشعبية ، على ان يصار الى التحكم فيما بعد بالتشكيلات القيادية للاتحاد ، لتنظيم اللجان العليا حسب الكفاءات المناسبة (٤) . اذا فترك المجال مفتوحاً لانتخابات المستوى الأول لم يكن يهدف الى حرية الانتخابات بحد ذاتها ، وانما لاكسابها صفة الديمقراطية . وفي الحقيقة نجد أن علاقة نتائج انتخابات المستوى الأول ، بانتخابات المستويات التالية غير واضحة ، وغير محددة مسبقاً في ذات القانون وانما ترك الأمر مفتوحاً ، وكأنها اراد الرئيس ترقب الانتخابات الاولى ليحدد على ضوءها كيفية

(٤) انظر « محاضر » صفحة ٦١ ، و « هيكل » صفحة ٩٦ ، ٩٧ .

السيطرة على زمام الأمور في المستويات المقبلة ، ان جاءت الانتخابات الأولية تهدد
فرديته في الحكم . ففي سيادية كان لانتخابات الاتحاد القومي اهداف واضحة
ومرسومة من قبل ، الا وهي عزل العناصر البعثية وقسم من العسكريين السوريين
المشاركين في الوزارة .

وقد اكتشفت في سورية شبكة مخابرات مرتبطة بالرئيس جمال عبد الناصر
مباشرة ، تعمل وفق سياسة مناقضة تماما لسياسة وزارة الداخلية ، وتتصل
بمعظم العناصر اليمينية ، كالوطنيين ، والشعبيين ، والاخوان المسلمين ،
والاقطاعيين ، لتشجيعهم على الوقوف في وجه الوزراء العسكريين والبعثيين ،
وتعدهم بدعم السلطات لهم في انتخابات الاتحاد القومي ، وتبشرهم بأن تكون
الانتخابات المقبلة ، وسيلة للتخلص من البعثيين والعسكريين المشاركين بالحكم .
وقد أكد ذلك السيد مروان السباعي ، مدير شرطة حاب آنذاك ، والذي أصبح
فيما بعد مدير الأمن الداخلي في الاقليم السوري .

وجاءت نتائج الانتخابات مؤكدة عزل العناصر البعثية ، فمن أصل ٩٤٤٥
منتخبا لم يتجاوز عدد البعثيين ٥٪ ولكن علينا ألا ننسى ان اضطراب الآراء
ضمن الحزب حول الموقف من انتخابات الاتحاد القومي ، قد زاد من نسوة
النتيجة ، فبينما قاطع البعض الانتخابات نهائيا ، نجد البعض الآخر قرر الدخول
فيها .

ما هو الاتحاد القومي ؟

فقهاء تعريف رسمي واضح : مهنا أجهدنا أنفسنا في البحث عن تعريف
رسمي متكامل للاتحاد القومي ، لما وجدنا . ففي أحد المنشورات الرسمية
الصادرة عن مكتب الاستعلامات في القاهرة بعنوان ((الاتحاد القومي)) ، نجد
السؤال التالي ((ما هو هذا البنيان الضخم الذي يستطيع تحقيق كل واجبات
واهداف الجمهورية العربية المتحدة ؟ انه كل الشعب بكل قدراته ومؤهلاته ، الله
الاتحاد القومي)) وغنى عن القول ان هذا السؤال وهذا الجواب أقرب الى قرع
الطبول الخاوية ، منه الى تعريف مقبول .

ولو تحرينا أجوبة مختلف السياسة على أسئلة الصحفيين المتعلقة بالاتحاد
القومي لوجدنا تباينا في أجوبتهم وغموضا ، ان دل على شيء فانما يدل على ان
السياسة أنفسهم لا يستطيعون اعطاء تعريف صحيح للاتحاد القومي . والسيد
احمد عبد الكريم ، الذي يفترض أنه شارك في بناء هذا الصرح الضخم يكتب في
هذا الصدد : ((وهكذا استمر الاتحاد القومي ظللنا غامضا كما كان في أذهاننا في
الوقت الذي كان الكثيرون يعتقدون باننا ساهمنا في وضع الأسس التنظيمية له

باعتبارنا أعضاء في اللجنة العليا للاتحاد التي ذكرت عنها الصحف والاذاعات
الأشياء الكثيرة ... (٥) وفي أحد خطابه تولى الرئيس عبد الناصر الاجابة عن
السؤال : ما هو الاتحاد القومي ؟ فقال ((انه يختلف في بنائه عن نظام الحزب
الواحد ، حيث تسيطر مجموعة صغيرة على سياسة الدولة . ويختلف أيضا عن
نظام الأحزاب المتعددة التي تستغل من قبل أعداء الوطن ... ان الاتحاد القومي
يعبر عن الديمقراطية بأوسع معانيها ، لأن مصدرها قومي ، ولأنها مبنية على
انتخابات عامة (٦)

وفي خطاب آخر أكد الرئيس ان الاتحاد القومي ليس حكومة تفرض ارادتها
على الشعب وإنما هو الشعب الذي ينتخب حكومته التي تمثله خير تمثيل .
وليس الاتحاد القومي حزبا وإنما جهاز يتشكل بعد انتخابات حرة ، بحيث يستطيع
كل الشعب تنفيذ مهماته السياسية . وعبر الرئيس عن اعتقاده الجازم ، بأن
الديموقراطية ستكون مطبقة بأجل معانيها ضمن الاتحاد القومي ، وان الاشتراكية
والتعاون ستنقلب من نظرية الى واقع . وبذلك استطاع الرئيس اعلامنا ما ليس
الاتحاد القومي هو . فنفى كونه هذا الشيء ونفى كونه ذلك ثم نفى كونه ذينك
لكنه عجز عن اعلامنا ما هو الاتحاد القومي .

ولو شئنا الواقع ، ما وجدنا ايا من الأجوبة ، ولا أجوبة الرئيس استطاعت
تعريف الاتحاد القومي تعريفا صحيحا ، ولم نستطع الاحاطة بمعناه اطلاقا . انه
تجسيد لغموض ازداد غموضا كلما قيل في توضيحه قول .

الغاية من تشكيل الاتحاد القومي :

لو بحثنا عن الغاية التي سعى وراءها مؤسسو الاتحاد القومي ،
لأمكننا ادراك كنهه بصورة أفضل مما لو اعتمدنا على تعاريف مبهمه لا تنفع الا
للاستهلاك الاعلامي الشعبي العادي . فهل أراد الرئيس حقا أن يوجد كيانا يحمل
في طياته المزايا الايجابية التي تتوفر حين يوجد نشاط حزبي سليم ؟ . وجوابنا
الرفض طبعا ! فالرئيس يرفض الحزبية ، ولو أنه شاء توفير مزاياها فعلا لما لجأ
الى هذا الطريق الفامض والملتوى ، وإنما لاعاد حرية الأحزاب ، مما يكسب النظام
اسما ناصعا ، ومما يكسبه شخصا شعبية جديدة في الداخل ، وفي الدول
العربية الأخرى ، هذه الدول التي لم تكن لتفكر بالانضمام الى الجمهورية العربية
المتحدة ، طالما مصيرها ضمن الوحدة معروف : الخضوع الكلي لفردية الرئيس

(٥) « أحمد عبد الكريم » صفحة ٢٢٩ .

(٦) كراس « الاتحاد القومي » صفحة ٩ .

المطلقة . اذن فتشكيل الاتحاد القومى لم يصدر عن اعتراف ، واو ضمنى ، بأن القيادة الجماعية ضمن الدولة الواحدة ، أكثر تحقيقا للعدالة والديموقراطية من فردية رجل واحد انما الأمر آخر لا نعرفه بشكل جازم دقيق لكننا سنتعرض لما هو في رأينا التعليل الأكثر تماشيا مع الواقع .

وانا لنتساءل أيضا : هل أراد الرئيس من تشكيل الاتحاد القومى الشعب جدا ، ان يتلمس دوما التيارات والآراء فى صفوف الشعب ، وان يعرف فى كل وقت الى اى حد يؤيده ممثلو الشعب ، وما هى المناطق التى تبلور فيها المعارضة ضد الحكم ، وما هى نسبة المؤيدين والمعارضين ؟ وجوابنا الرفض أيضا . فالتحكم فى انتخابات معظم المستويات لم يكن ليؤدى الى معرفة آراء الشعب بطبقاته كلها ، انما ستعكس آراء هؤلاء ، الذين أراد الحكم ان يصبحوا ممثلين للشعب .

اما ان أراد الحاكم اكساب النظام صفة الديموقراطية ، فقد نجح الى حد ما . فالمواطن العادى الذى لم يدرك الخفايا وراء ظواهر الحكم ، فرح لأنه يستطيع اليوم ممارسة حق الانتخاب ، بل انه يستطيع ترشيح نفسه لهذه الانتخابات .

اننا نرى ان الرئيس عبد الناصر أراد من تشكيل الاتحاد القومى تحقيق هدفين . أحدهما ايجابى ، والآخر سلبى ، اما الأول فيكمن فى أن الرئيس يرى فى انتشار الاتحاد القومى تطورا وتنمية للشعور بالمسؤولية السياسية لدى المواطنين . فحين تجتمع الحلقات لنقاش أمر ما يستفيد جميع الحضور المشتركين ، فيتدربون على التنظيم ، وتنمو لديهم ملكة المحاكمة . واما الهدف السلبى ، فيكمن فى ان الرئيس ، اذا أراد الايحاء بمعلومات معينة للشعب ، او الحصول على معلومات معينة من ثنايا الشعب ، لما احتاج لأكثر من اصدار أمر من ذروة الهرم التى يحتلها هو الى القواعد التى تنفذ الأمر . وكانت هذه القواعد تتشعب وتتفرع ، لتصل فعلا الى صلب كل قرية ، بل الى قلب كل عائلة .

ولم يثمر الهدف الايجابى ، لأن حرية أجهزة الاتحاد القومى محددة فعليا برغبات الرئيس . فالمناقشات البناءة لم تكتب لها الحياة . لقد قضى على الهدف الايجابى بين حجرى الرخى : رغبة الرئيس الفعلية فى نفخ بعض الروح فى الاتحاد القومى ، وخشيته من افلات اى خيط من خيوط السلطة لصالح اى كيان فى كل الجمهورية . وكان من نتيجة ذلك ، ان زاد الاتحاد القومى الغموض غموضا والالتباس التباسا فى توزيع السلطات فى الدولة . ولم يستفد من هذه الفوضى

المتزايدة سوى شخص الرئيس ، الذي أصبح لا يمكن الاثيان بأى عمل ذى أهمية إلا بعد الرجوع اليه ، لقد أصبح ، ، بل لقد بقى شخص الرئيس المرجع الكلى الأوحد فى كل أنحاء الجمهورية العربية المتحدة .

ويبقى فى موضوع الاتحاد القومى نقطة هامة اوضحها لنا صلاح نصر فى مذكراته : « كثيرا ما كان يعمد السراج الى تشكيل وحدات او قيادات من الاتحاد القومى من غير الوحدات المنتخبة او المعينة بصورة رسمية ، اى كان يشكل تنظيما سريا ، وهذا التنظيم كان يقوم بشخصيا بتوجيهه توجيهها بخالف التعليمات واللائح التى تصدر لتنظيمات الاتحاد القومى المملنة والحق أن ذلك كان يتم بايحاء من عبد الناصر بهدف تكوين كادر سرى يصاح لتولى القيادات بعد فترة لأنه سيكون أكثر ولاء له من المنتخبين أو المعينين (٧) » .

الفصل الرابع عشر

تأميم الصحافة في الإقليم المصري

لقد تم تأميم الصحافة في الاقليم المصرى قبل اتمام تشكيل الاتحاد القومى .
لكننا تركنا معالجة التأمين لما بعد معالجة الاتحاد القومى ، لاننا على ضوء متاهة
الاتحاد القومى سندرك معنى تأميم الصحافة بشكل افضل .

تشريعات ٢٥ ايار ١٩٦٠ (١) .

في الخامس والعشرين من شهر ايار ظهرت صحيفة الاهرام بعنوان :
« الصحافة يملكها الشعب » وعلى الصفحتين الاولى والتاسعة من ذلك العدد ،
نشر نص القرار الجمهورى الذى يتناول تنظيم الصحافة الجديد ، وكانت المادة
الاولى من هذا القرار تحرم اصدار الصحف بدون موافقة الاتحاد القومى . والمادة
الثانية تحرم العمل الصحفى على من لم يحصل على موافقة من الاتحاد القومى .
اما بالنسبة للعاملين آنذاك في حقل الصحافة ، فعليهم استدراك الامر بالحصول
على الموافقة خلال اربعين يوما . وعددت المادة الثالثة من القرار دور النشر التى
تناولها التأميم وهى : دار الاهرام ، دار اخبار اليوم ، دار الهلال ، دار
روز اليوسف . وهذه الدور هى على ما نعتقد اكبر دور الصحافة في الدول العربية .
وتناولت مواد المرسوم الاخرى شكيلات التعويض على اصحاب دور النشر
فالتعويض يتم بشكل سندات على الدولة بفائدة قدرها ٣٪ ، وتستهلك خلال
٢٠ عاما ، ولا يجوز التعامل بها . وتتألف اللجنة التى تحدد قيمة المؤسسات
المؤمنة من اربعة اشخاص ، تعين الدولة ثلاثة منهم ، اما الرابع فيعينه صاحب دار
النشر ، وقرارات اللجنة نهائية لا يجوز استئنافها او الطعن بها امام القضاء .
ونشرت الصحافة في ذات اليوم ما يفيد بان ٥٠٪ من ارباح دور الصحف المؤمنة
سيؤول فيما بعد الى العمال والموظفين فيها . والفقرة الثانية من المادة الثامنة لقرار
رئيس الاتحاد القومى تقول : « ويخصص نصف صافي الارباح لموظفي وعمال
المؤسسة ، والنصف الآخر لمشروعات التوسع والتجديدات الخاصة » (٢) .

الدافع الذى ادى لتأميم الصحافة .

في المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى نجد الاسباب الموجبة كما يلى :
« ان ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى امر لا مناص منه

(١) انظر عدد الاهرام الصادر في ٢٥ مايو ١٩٦٠ والصفحات الاولى والتاسعة .

(٢) نرجو الانتباه الى ان قرارات الرئيس جمال عبد الناصر بصفته رئيس الجمهورية ، تختلف

عن قراراته بصفته رئيسا للاتحاد القومى . فقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لعام ١٩٦٠
ينظم الصحافة . وهو منشور في « النشرة التشريعية لعام ١٩٦٠ على الصفحة ١٣٥٧ . اما امر
توزيع نصف الارباح على العمال والموظفين ، فقد ورد في قرار رئيس الاتحاد القومى بدون رقم والمنشور
في « النشرة التشريعية » لنفس العام وعلى الصفحة ١٥٦١ .

في مجتمع تجددت صورته باعتباره مجتمعا ديموقراطيا اجتماعيا تعاونيا . بل ان ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لازمة لقيام اتحاد قومي يوجه العمل الوطني الايجابي الى بناء المجتمع ، على أساس من سيادة الشعب وتحمله بنفسه مسؤوليات العمل لاقامة هذا البناء .

واذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية الستة للثورة ... فان هذا يستتبعه بالتالى الا تكون لرأس مال سيطرة على وسائل التوجيه ... » .

خلافًا لما جاء في المذكرة الايضاحية اعتقد كثير من المحللين السياسيين ، ان الربح المادى دفع الدولة الى التأميم . فدور النشر هذه مشاريع كبرى رابحة ، « وتبيخ في كل يوم بيضة من الذهب » على حد تعبير احد المراسلين الألمان المعروفين . لكننا نرفض هذا التعليل للأسباب الثلاثة التالية :

— مهما بلغ الربح المادى لدور النشر الأربعة ، لم تقطى السمعة السيئة ، التى ستنال من نظام الحكم فى الداخل والخارج ، من جراء قتل الحرية الصحفية .

— ان ربح دور النشر هذه يتشكل فى أغابيته الساحقة من جنيهات مصرية ، اى من عملات محلية . ولأن الدولة تستطيع عند الحاجة اصدار مبالغ جديدة من العملة المحلية تعادل ربح دور النشر هذه ، دون ان تؤثر على الاقتصاد اثرًا سيئًا ... فخطر التضخم لن يزداد عما هو عليه ، لأن الأسعار فى الأسواق الداخلية ، تحدد من قبل الدولة لعدد كبير من السلع الأساسية . يضاف الى ذلك ان مقدار الربح لن يكون ذا وزن ، ان قورن بميزانية الدولة .

— هذا وان دور النشر لن « تبيخ » بعد التأميم ذهبًا ... فالمشاريع التى تدار من بيروقراطية الدولة خاسرة فى معظم الأحوال . ومهما بلغ حسن ادارتها ، فلن يبقى المردود النهائى معادلا للربح الذى كان يصل اليه صاحب المشروع من القطاع الخاص .

وفى ذات الوقت لا نستطيع ارجاع التأميم الى رغبة الدولة فى استئصال كل معارضة فى صفوف الشعب . فالصحافة لم تكن حرة قبل التأميم ، وانما كانت مراقبة بحزم ، ومضطرة الى التمشى مع رغبات الحكم .

ان التعليل الأصح فيما نرى ، هو رغبة الدولة فى ان تنشر هذه الصحف ما تمليه الدولة عليها بسرعة وامانة ، ليصل بوق دعاية الدولة الى اذن كل مواطن فى كل صقع من اصقاع الدولة . اذن فلم يكن الهدف عزل معارضة ما ، وانما تصعيد وسائل الدعاية لجذب اكبر عدد من المواطنين الى فلك الحكم . وسنوضح الفارق الحساس بين الوضعين لأهمية الأمر :

لم تكن غالبية الصحف تؤيد الحكم آنذاك بشكل مطلق ، ولكنها لم تكن تستطيع المعارضة العلنية لما لا يحبها من خطوات الحكم ، لذلك نراها اما نصت عن بعض الحوادث ، او انها تنشر الخبر بدون « الملح والفلفل » ، الذي يجب ان يقترن نشر الخبر به من مقدمات وتعليقات وتحليلات ليستسيغه ذوق الشعب . وان عدم الاهتمام بالخبر ، او عدم وضعه على الصفحة المناسبة ، او عدم وضعه في الاطار المناسب ، يؤدي في كثير من الاحيان الى فشل مضمون الخبر في التأثير على القراء . فمقدار اعراض صحيفة عن شرح وتمجيد سياسة الدولة كان مقياسا لمدى معارضة هذه الصحيفة للحكم . ولم يستطع الحاكمون ايجاد ماخذ قانوني على هذه الصحف فهي لم ترتكب اثما ، ولم تنشر ما ترفضه المراقبة . فالمراقبة كانت تستطيع حذف ما لا يراد نشره ، ولكنها لا تستطيع فرض برامج على ادارات الصحف . اما بعد التأميم فقد تعدل الموقف ، وزالت كل هذه المحاذير ، وسيطرت الدولة كليا ، واصبحت قادرة على فرض ونشر ما تريده هي . لقد توصلت الى كل هذا دون الاضطرار الى ايقاف صدور أية صحيفة .

ومما يسترعى الاهتمام ان التأميم لم يشمل دور النشر الاقل أهمية في مصر ، او دور النشر في الاقليم السوري ، وتفسير ذلك ليس بالامر العسير . فالاتحاد القومي أصبح منذ صدور قرار تأميم الصحافة المرجع الذي يسمح لصحافي ما بمزاولة عمله سواء اكان في مصر او في سورية . وكل صحافي لا يتفق اتجاهه مع اتجاه قيادة الاتحاد القومي ، يمكن عزله بسحب رخصة عمله في مهنة الصحافة . هذا وان منع صدور عدد من الصحف في سورية ، جعل الصحف السورية الاخرى « تعتبر من الدرس » فجعلت من نفسها صدى لما تنشره صحافة الاقليم المصري . بل لنقل ان كل صحيفة سورية لا تؤيد الحكم اغاقت بشكل او آخر في الفترة الواقعة بين سقوط الملكية في العراق وصدور القرار الجمهوري رقم ١٩٥ لعام ١٩٥٨ الذي يتناول تنظيم الصحافة في الاقليم السوري . فلم تعد ثمة حاجة للتأميم هناك . يضاف الى ذلك ان الصحف المصرية الكبرى أصبحت تصدر طباعات خاصة بسورية ولبنان .

الفصل الخامس عشر

استقالات الوزراء البعثيين

من آثار توجيه انتخابات الاتحاد القومي ضد حزب البعث ، وضد الوزراء العسكريين في الوزارة المركزية ، ومن نتائج تعيين المشير عامر حاكما مطلقا لسورية ، تفوق صلاحياته صلاحيات الوزارة التنفيذية والمركزية على السواء ، أن تقارب البعثيون مع الوزراء السوريين المركزيين الآخرين ، بعد أن كان التنافر يفرق بينهم الى حد ما . ولو بحثنا عن سبب هذا التنافر ، وجدنا العلة لدى سياسى البعث . فقد نشأ البعثيون مع داء عضال رافقهم ، ونما مع نموهم ، ومفاده عدم الثقة بمن ليس هو بعثيا ، وعدم التمييز بين عدو عقائدى لهم ، يريد استئصال شأفتهم ، وبين خصم لهم يلتقى معهم في بعض آرائهم ويخالفهم في البعض الآخر . ولكن الأزمة جعلتهم يدركون ، واو الى حين ، أن التعاون مع الوزراء السوريين المركزيين امر اساسى جدا ، ان ارادوا الوقوف في وجه فردية الرئيس جمال عبد الناصر . وادرك الفريقان وجوب توحيد الصف في جبهة لئلا يتمكن الرئيس عبد الناصر من تحطيم مقاومتهم على عدة دفعات ان تفرقوا . وتدارسوا امر كتابة مذكرة يضمنونها تقديمهم لنظام الحكم ، ورايهم في الأسباب التي جعلت الوحدة تفشل ، ويطالبون بالمشاركة الفعلية في تخطيط سياسة الجمهورية العربية المتحدة . وراوا أن يتقدموا بالاستقالة الجماعية في وقت واحد ، ان لم تجد طلباتهم الأذن الصاغية من الرئيس بعد أن ينشروا على الراى العام مذكرة مفصلة عن الأسباب الموجبة لتقديم استقالتهم من الحكم .

لم يكن ليخفى على الرئيس عبد الناصر امر تقارب الوزراء السوريين . ففي ١٢/٢٣/١٩٥٩ ألقى خطابا في بور سعيد استرسل خلاله في التنديد بالحزبية ، وبالنشاط الحزبي . ولما تعرض في خطابه الى الاتحاد القومي ، ووصف كل نشاط يجرى خارجه تخريبا لوحدة الصف ، تبين أنه انما يميز بوضوح الى جبهة حزب البعث ، الذى قاطع هذا الاتحاد . وقد كان قادة هذا الحزب يسمعون التعريض بهم حين قال الرئيس :

« ... أى شخص يعمل في الحزبية خارج هذا الاتحاد انما هو خارج عن بلده ، او يعمل من أجل دولة اجنبية ، او يكون هميلا لدولة اجنبية . وان أى واحد يريد أن يباشر العمل السياسى يستطيع أن يباشر العمل السياسى في داخل الاتحاد القومى . اما أى محاولة أخرى لتفتيت وحدة الشعب فهي خيانة ضد هذا الشعب ... » .

اننا لنستغرب صدور هذا الكلام ذى المنطق الأعوج عن رئيس دولة يحترم نفسه . فالشرر يتطير من هذا الكلام الديماغوغى ، وكأنما يحاول الوصول الى أفئدة غير المنصاعين ليحرقها . فكلمات الرئيس لا تترك لآى سياسى في ربوع الدولة الا واحدا من خيارين : الأول هو الانضواء تحت لواء اتحاد قومى مشبوه الجدور

ومشبو به البنيان وخاضع لارادة الرئيس دونما قيد او شرط . والثانى فهو تقبل
همة العمالة والخيانة والعداء للشعب . هذا هو التصنيف الذى نظر الرئيس من
خلاله الى وطنى البلاد . فهل يعقل أن يبقى مواطن شريف الى جانب الرئيس ؟ .
وهل بإمكان أى من هؤلاء المواطنين الدفاع عن نفسه أمام الشعب بعد أن ارتهنت
كل وسائل الاعلام بأمر الرئيس ؟

وبعد هذا الخطب مباشرة اجتمع كل الوزراء المركزيين السوريين فيما عدا
السيد فاخر الكيالى وقرروا أن الوقت قد حان لتنفيذ ما اتفقوا عليه . وكلف
الأستاذ صلاح الدين البيطار كممثل لحزب البعث العربى الاشتراكى ، والسيد
أحمد عبد الكريم ، كممثل للوزراء الضباط ، فى وضع نص المذكرة التى ستوجه
الى الرئيس جمال عبد الناصر (١) .

يجرى الحوادث

البعثيون يتصرفون لوحدهم : بعد يوم من الاجتماع المذكور آنفا ، فوجيء
الوزراء السوريون المركزيون الأربعة ، الذين كانوا قد اتفقوا مع البعثيين ، حسب
ما ذكرنا ، بأن الوزراء البعثيين المركزيين ، والقطريين أيضا ، قد تقدموا
باستقالاتهم الى الرئيس . وكلف الأستاذ صلاح الدين البيطار الدكتور بشير
العظمة ليعلمهم بأنه يمكنهم الاستقالة «... ان كانوا مازالوا مصممين على ذلك ،
فالتعاون مع جمال عبد الناصر قد أصبح فى حكم الخيانة بعد أن ثبتت خيائته
لبادى الوحدة العربية . » (٢) لكن الوزراء الآخرين رفضوا تقديم الاستقالة فى
هذا الظرف الذى حاول البعثيون وضعهم فيه وكأنما هم اتباع لا اراديون
لا يفعل البعثيون . وقد أدى استنكاف هؤلاء عن تقديم الاستقالة أن وقف
البعثيون وحدهم تجاه الرئيس ... أو لنقل أنهم عزلوا أنفسهم بأنفسهم .

(١) ينكر الأستاذ صلاح الدين البيطار أنه اتفق مع الوزراء السوريين الآخرين على تقديم
الاستقالات دفعة واحدة ، ويقول : « الى حصل يا سيادة الرئيس ... هو أن أحمد عبد الكريم
وأمين النفورى جاؤوا لنا وقالوا لتقدم كلنا .. كسوريين .. بالاستقالة . وأنا الذى رفضت أن تتقدم
بالاستقالة كسوريين .. وقلت الموضوع هو موضوع الحزب فى الواقع .. فيه خلاف بيننا وبين نظام
الحكم .. بين الحزب وبين نظام الحكم » . « محاضر » صفحة ١٢٧ . اننا نرى فى كلام للأستاذ
البيطار طرفا من تصرفات من يتعبد ذاته ! والأستاذ البيطار على خطأ حين يقول أن الحزب يخالف
نظام الحكم عازلا لارادات السوريين الآخرين بنفس الوقت . لأن الخلاف يقع بين الشعب وبين
نظام الحكم ... وما الحزب سوى ممثل لوجهة نظر واحدة من وجهات النظر الموجودة . فتجريد ارادة
شعبية معينة والباسها للحزب لا يجعل من الحزب كل الشعب .

(٢) « أحمد عبد الكريم » صفحة ٢٥٤ . ولقد اعتمدنا لدى عرض وجهة نظر الوزراء السوريين

المركزيين ذات المرجع صفحة ٢٥٢ - ٢٥٨ .

وجهة نظر الوزراء السوريين الآخرين : بعد تقديم استقالات البعثيين ،
نشط الرئيس عبد الناصر ليعرف وجهة نظر ، وموقف الوزراء السوريين
الآخرين . فقد دعا وزير الدولة لشؤون الرئاسة ، السيد علي صبري ، السيد
أمين النفوري ، وأحمد عبد الكريم ، لاستطلاع رأيهما . فكان جوابهما يتلخص
فيما يلي :

— يجب رفض استقالة الوزراء البعثيين ، لأن حزب البعث العربي الاشتراكي
يشكل إحدى الدعائم الأساسية لتهيئة ولقيام الجمهورية العربية المتحدة ، ولأن
هذا الحزب مسؤول تجاه الجماهير العربية عن مصر هذه الوحدة .

— اتفاق تام مع الوزراء البعثيين حول الأسباب الموجبة التي دعتهم للاستقالة .
وهذه الأسباب هي :

(أ) عدم التكافؤ والمساواة بين الاقليمين في الاطار المطبق حاليا للوحدة .

(ب) عدم اشراك السوريين في السلطة على مستوى الجمهورية باقليمها ،
رغم مساهمتهم في تحمل المسؤوليات امام الشعب في الاقليم الشمالي
على الأقل ، وامام الشعوب العربية اجمالا .

(ج) عدم وضوح نظام الحكم بسبب تداخل السلطات وابطال فعاليات أجهزة
الدولة ، وتحول النظام الرئاسي الى ديكتاتورية فردية مطلقة تعتمد
اساسا على البوليس ، ولا تقيم وزنا للرأي العام .

(د) تحول الحكم في سورية الى ادارة مصرية صريحة وصات ذروتها في تعيين
المشير عامر كحاكم مطلق الصلاحيات .

واقترح السيدان أحمد عبد الكريم ، وأمين النفوري رفض الاستقالات
كمخرج للازمة ، وتشكيل لجنة عليا لدراسة المشاكل التي نشأت منذ قيام
الجمهورية العربية المتحدة حتى ذلك الوقت ، على أن يشترك فيها كافة العناصر
التي كانت مشتركة في الحكومة الائتلافية ، التي وقعت اتفاقية الوحدة ، وتحملت
مسؤولية قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى رأسهم السيد شكرى القوتلى ،
وبمشاركة الرئيس عبد الناصر ومن يريده من الاقليم الجنوبي . ولهذه اللجنة أن
تبحث عن الأخطاء والعقبات التي واجهتها الوحدة ، ووضع الحلول المناسبة
لتجنبها . وعلى الرئيس الامتثال لقرارات هذه اللجنة العليا وتنفيذها .

والقارىء يدرك من هذا الاقتراح رغبة السوريين في ايجاد كيان تشريعى ، يكبح
من جماح فردية السلطة التنفيذية المتمثلة بشخص الرئيس جمال عبد الناصر .

ولم ينس السيدان استنكارهما الشديد للطابع الحزبي ، الذى اخذته الاستقالات المقدمة .

الرئيس يقبل الاستقالات : بعد يومين من تقديم الاستقالات ، نشرت الصحف قبول الرئيس لها . اى انه لم يعر رأى الوزراء السوريين الآخرين اهتماما يذكر . ولما لم يجد هؤلاء اى صدى لآرائهم ، أدركوا ان الرئيس مستمر فى سياسته الفردية الى النهاية ، وايقنوا ان قضية استمرارهم فى الوزارة مسألة وقت فحسب . لان من غير الطبيعى ان يستمروا فى حكم لا تتفق آراؤهم فيه مع آراء رئيس الجمهورية نفسه .

صدى قبول الاستقالات : ليس من العجيب ان نجد الفئات المحافظة ، والمتدينة ، واليمينية ، بل والفئات اليسارية الاخرى التى لا تتفق عقائديا مع حزب البعث ، فرحت لانباء الاستقالة وقبولها . لقد فرح الشيوعيون شماتة من جهة ، ولان البعث سيقف بالضرورة فى المعارضة السرية بشكل او آخر . وفرح الآخرون لاعتقادهم بان علة العلل كانت تكمن فى وجود الحزب العربى الاشتراكى فى الحكم . واصبح هؤلاء يترقبون تحسن الاوضاع منذ قبول الاستقالات واخراج البعثيين من الحكم .

ويصعب عاينا تحديد رد الفعل لدى الأوساط الشعبية عامة . فاجهزة الاعلام التى تديرها الدولة كانت تؤثر على تفكير العامة من أبناء الشعب بسهولة ، لعدم وجود معارضة اعلامية مضادة توضح الأمور على حقيقتها . ولكن المثقفين من المؤمنين بالقومية العربية ، غير المنتظمين فى حزب ما ، فوجئوا بتقديم الاستقالة ! وكانت مفاجأتهم اكبر ان قبلها الرئيس . فقد تساءل هؤلاء : كيف يستغنى الرئيس عن قادة الحزب الذى يعتبر اقوى دعامة اوجدت الوحدة ؟ وزاد من غرابة الاستقالة وقبولها ، ان حزب البعث العربى الاشتراكى يدعو الى مبادئ عامة لا تختلف عن المبادئ العامة التى يدعو اليها الرئيس من وحدة وحرية واشتراكية ، بل ان الحزب دعا اليها قبل ان يكتشفها الرئيس .

ونعتقد ان حكام البلاد العربية الاخرى قد فرحوا بعزل البعثيين ، وان نكن لا نستطيع دعم ما ذهبنا اليه بوثائق ما . فالجبهة ضمن دولة الوحدة ، والتى كانت تهدد الحكومات العربية الاخرى انقسمت على نفسها ضمن الجمهورية العربية المتحدة . بل اصبحت الدول العربية الاخرى تنقل دولة الوحدة بحق ، وتبرز الانحراف فيها . وهذا مما ثبت موقف الحكومات المذكورة بالطبع .

اما البلاد الأجنبية ، فلم يعد يخفى عليها ان الجمهورية العربية المتحدة تعيش ازمة خطيرة جدا ، وان الوحدة العربية الشاملة قد امعنت فى البعد عن ان تصبح

حقيقة واقعة ، بعد ان اعتقد الكثيرون ، بأن الحدود ستتهاوى تباعا ، حتى تشمل الجمهورية العربية المتحدة كل العالم العربى .

أما نحن فنرى فى هذا الحدث يوما من الايام المصرية فى تاريخ الجمهورية العربية المتحدة اذ أصبح على الرئيس عبد الناصر أن يواجه شعب سورية بنفسه اعتبارا من ذلك اليوم . فالجمعة التى أمكن التضحية بها ككبش فداء ، والتى كان وجودها يستتر أخطاء الفردية فى الحكم ، قد تنحت عن مسرح الحوادث . ولا يفوتنا ان نقول أن البعثيين بحماسهم العاطفى المتطرف ، وباغفائاتهم الصوفية ، وبسوء تقديرهم لمختلف المواقف السياسية ، وبانعدام ثقتهم بكل من ليس بعثيا ، سمحوا للرئيس بأن يجعل منهم كبش الفداء . ومسؤوليتهم تبقى كبيرة أن اضحوا هم الضحية . فاما أن تتحسن الأوضاع فى الاقليم السورى فى ظل المشير عبد الحكيم عامر ، واما أن تصيب سهام النقد صدر رئيس الجمهورية مباشرة . فهو الذى عين صديقه الحميم المشير عامر وهو الذى زوده بالصلاحيات الواسعة ، فهو لذلك المسؤول الاخير . وان فشل المشير فى اكتساب رضى الشعب فى سورية ، لبقى هناك احتمالان :

أما أن يستطيع الرئيس عبد الناصر فرض نفسه ونظامه بالقوة على الشعب هناك ، أو ان الحكم سيتحطم بيد ذلك الشعب .

ونعود الآن الى موقف الوزراء المركزيين السوريين الآخرين . فقد ارتكبوا خطيئة كبرى حين طمأنوا الرئيس بأنهم لن يتقدموا باستقالتهم فى مثل ذلك الظرف ذى الطابع الحزبى . فتصرفهم هذا غطى ظهر الرئيس الذى أصبح يستطيع اتهام المستقيمين بحق ، أنهم خلفوا شرط الوحدة بحل كل الأحزاب . فتصرفهم كان حزينا صرفا . لقد زود البعثيون الرئيس بالحجة التى تدينهم ، والتى يستطيع بها تبرير قبوله لاستقالتهم . هذا وقد أضعف انقسام السوريين من مفعول الاستقالة اضعافا كبيرا جدا . ومسؤولية ذلك تقع بالدرجة الأولى على قادة حزب البعث ، الذين ضربوا باتفاقهم مع الوزراء الآخرين عرض الحائط ، ليتصرفوا على انفراد (٢) . لقد ظنوا أنهم يلعبون الورقة الرابعة ، لأن الرئيس لن يستغنى

(٣) لقد حاول البعثيون اتخاذ موقف من يمثل كل سورية ، ضاربين عرض الحائط بكل السياسيين السوريين الآخرين . لقد اقترحوا على الرئيس جمال عبد الناصر انشاء لجنة سداسية مصرية سورية ، تنظر فى الاسباب التى أدت الى تدهور أحوال دولة الوحدة ، وتفادى هذه الاسباب . ورشحوا لتمثيل سوريا ثلاثة أشخاص هم السادة : أكرم الحوراني، ميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار . (انظر « هيكل » صفحة ٩١ ، وانظر « محاضر » صفحة ١٣٩ واقتراحهم هذا يبلور لنا العقدة النفسية التى ركبت معظم البعثيين بما فى ذلك قادتهم والتى جعلتهم يظنون فى أنفسهم السياسيين الوحيدين الاتقياء ، الذين يحق لهم تمثيل وجهة نظر الشعب السورى .

عنهم في الظروف السائدة آنذاك ، والما سيدعن لشروطهم . وستكون شروطهم هم وحدهم ، من دون مشاركة الوزراء السوريين الآخرين . لقد اخطأوا كثيرا في تقدير موقفهم . لقد كانت فرصتهم الوحيدة في اشتراكهم مع السوريين الآخرين . فوحدة الصفوف قوة . ولكنهم ارادوا الاستئثار بالظفر ، فقامروا بالكل ، وخسروا الكل . قامروا بالمصاحبة القومية من اجل مصلحة حزبية ، فخسروا المصلحتين ، القومية والحزبية على السواء . ولقد كانوا يستصرخون كل مسؤول طلبا للمشاركة ، لكنهم رفضوا اشراك سوريين آخرين في انقاذ الموقف ، فكان تصرفهم تصرف البعثة عن الجاه والسلطان مهما كلف الثمن . ويذكرنا تصرف قادة البعث الفردي تجاه عبد الناصر بتصرف لهم مماثل اثناء حكم الشيشكلي حين اتفقت معظم الفئات السياسية في سورية على الثورة لاسقاطه بحيث تشتعل في جميع الارحاء في وقت واحد . وقبل اتمام التحضيرات لبدء الثورة بقليل فوجيء الناس في جبل الدروز بمنشورات حزب البعث تعادى الشيشكلي وتطلب اسقاطه فاذا به يوجه قوة عسكرية ضخمة تضرب جبل الدروز بيد من حديد . لقد اراد البعثيون «سرقه» المكانة القيادية للثورة على الشيشكلي ليبدا الحزب وكأنما هو الذي انطلق فلحق به الآخرون . وفشلت الحركة . . . ودفع جبل الدروز ثمنا فادحا للاخراج الذي اوقعه به حزب البعث . والبعثيين الدروز سهم في المسؤولية .

وان اللوم الذي يصيب الوزراء السوريين الآخرين ، وعلى رأسهم السيدان احمد عبد الكريم وامين النفوري ، كبير ايضا ، دون ان يبلغ مستوى اللوم الذي يصيب البعثيين . ولا ننكر ان الاثنين شعرا مع السوريين الآخرين وكأنما طعنوا من الخلف بأيد بعثية ، لكن المصلحة القومية ارفع من أن يقامروا عليها ، فيساهموا في فشل القضية . انتقاما من البعثيين . لقد كان يترتب على السوريين الآخرين أن يتصرفوا بحزم فيستقبلوا مطالبين بالاصلاح الفوري . وبعد نجاح المسعى المشترك يصح لهم أن يصفوا حسابهم مع البعثيين الذين لم يحفظوا العهد . هذا وأنه لن الصعب علينا أن نتفهم استمرار بقائهم في الوزارة ، ويصعب علينا أيضا اعفاؤهم من المسؤولية بعد أن أدركوا أن للرئيس جمال عبد الناصر آراء في الحكم تخالف آراءهم تماما ، باعتراف السيد احمد عبد الكريم . لقد تركوا للرئيس فرصة مفتوحة يستطيع خلالها التمهيد لاقالتهم أنفسهم فأمر التخلص منهم أقل صعوبة من امر البعثيين ، لأنهم قلة ، ولأنهم غير منظمين تنظيما يجعل لهم وزنا كبيرا .

والخطيئة الكبرى للبعثيين هي أنهم انسحبوا من الوزارة صامتين وكأن على رؤوسهم الطير . فام يبينوا بجرأة وعلانية الأسباب التي دفعتهم الى هذه الخطوة . ولم يشرحوا للملا الأخطاء والانحرافات والفردية التي يتميز بها الحكم . ونرى أن عدم نشر مثل هذا البيان مرده الى سبب من اثنين :

— لو انتقدوا الحكم ونظامه خارج الجهاز الحزبي ، لكان رد الفعل أن النقد سيعود الى نحورهم انفسهم كقادة للحزب . فلقد ساهموا مساهمة أساسية في قيام الوحدة غير عابئين بصيحات التحذير تأتي من كل الجوانب بل ومن داخل صفوف الحزب ، تطالبهم بالتروى وتحكيم المنطق والعقل .

— لم يكن من المصلحة القومية أن يفتح الحزب جبهة واضحة المعالم ضد الرئيس جمال عبد الناصر . فمهما تفاقم الخلاف بين الحزب وبين الرئيس يبقى الطرفان ثوريين ، يدينان بمبادئ عامة واحدة ، أو لنقل متقاربة . ولو سقط حكم الرئيس عبد الناصر في مصر لخلفه حكم متطرف يرفضه البعثيون أيضا ، ويرون فيه خطرا على القضية القومية (٤) . لذلك نجد الحزب قام بحملة ضد الأخطاء بين الفلول الباقية من الصفوف الحزبية في سورية . وكانت تخرج من هنا وهناك علائم نقمتهم على الحكم الى خارج الصفوف الحزبية ، مما عرض قادة البعث الى ملاحظات ومضايقات لا حصر لها (٥) . وقد خالجت الأستاذ صلاح الدين البيطار فكرة الانتحار ، حين رأى الأخطاء تترى ، دون التمكن من الحد منها .

(٤) فالاستاذ ميشيل عفلق أثناء نقاشه مع الرئيس جمال عبد الناصر « أي شيء يمس النظام القائم في مصر هو كارثة عربية على الأمة العربية كلها ... » « محاضر » صفحة ٥٩ . ويقول الاستاذ صلاح البيطار في مكان آخر : « وتحليلنا للوضع في مصر .. يعني انه اذا ذهب هذا الوضع ، لا سمح الله ، فلن يكون هناك — في أحسن الاحوال — وضع الا الوضع الشبيه باللي قام في سورية ونسف للناحية العربية ... يعني حكم اقليمي انفصالي ... فلا يعقل بشكل من الاشكال اذا كنا نحن نعمل على نطاق عربي وكنا حزب قومي عربي أن نتخذ قرارا بالحكم النهائي على العهد في مصر أو نشارك الآخرين في تدمير العهد الموجود هناك » « محاضر » صفحة ٧٢ .

(٥) بعد أشهر قليلة من قيام الوحدة اشتكى الاستاذ صلاح الدين البيطار لدى الرئيس جمال عبد الناصر ، من أن أجهزة الوزير عبد الحميد السراج تكافح حزب البعث . « هيكل » صفحة ٩٥ . وعلى ذات الصفحة يعترف السيد هيكل بأن « جزءا » من الحملة على حزب البعث يفتعل لاحراج الحزب وبذلك يخالف السيد هيكل رأى الرئيس عبد الناصر ، الذي نفى وجود مثل هذه الحملة . وستعرض لذلك بتوسع أكثر في الفصل الاخير .

الفصل السادس عشر

استقالة أحمد عبد الكريم
وأمين النفوري

فى أول يوم من عام ١٩٦٠ ، اى بعد اسبوع واحد من استقالة الوزراء البعثيين ، اجتمع الوزراء المركزىون مع الوزراء التنفيذيين للاقليم المصرى ، لبحث خطة التنمية ومناقشتها .

افتتح الرئيس الجلسة بكلمة استعرض خلالها الظروف التى ادت الى استقالة بعض وزرائه ، وكانت لهجته تتميز بانفعال زائد - على حد قول الوزير المركزى أحمد عبد الكريم ، الذى كان يحضر الجلسة - وحدد الرئيس سبب الاستقالة برغبة قادة حزب البعث فى فرض رأيهم عليه ، ثم أكد أنه لن يرضخ لمثل هذه الأساليب ، ولن يقبل مشاركة أحد فى المسؤوليات والحقوق التى خولها له الشعب عند الاستفتاء على الدستور والرئاسة ، وأنه لا يمكن أن يقبل تدخل أحد فى غير الاختصاص الذى حدد له ، وأنه لا يهتم باستقالة المخربين ، لأن الشعب الى جانبه . وقال الرئيس أنه لن يتعرض للوزراء المستقيلين ، ماداموا ضمن الحدود التى لا تضر بسياسته . ثم أكد أن استقالة الوزراء البعثيين لا تتعلق بالمصلحة العامة ، وإنما بالمصلحة الحزبية فقط . إذ أنهم طالبوه بتشكيل لجنة عليا تتألف من ستة أشخاص عن سورية ومصر ، فيمثل سورية فيها قادة حزب البعث العربى الاشتراكى الثلاثة . بل لقد اتهم الرئيس هؤلاء الحزبيين بمحاولة تاليف ضباط الجيش المصرى عليه مؤكدا اتصالهم بالسيد توفيق عبد الفتاح ، وزير العمل والشؤون الاجتماعية التنفيذى المصرى ، وسأوموه على ذلك (١) . واختتم الرئيس كلمته بقوله : « ليكن معلوما لدى الجميع بأنه لا يمكن تغيير أسلوبه فى العمل ، ولا يسمح لأحد بالتجاوز على الحدود التى رسمت له ، ومن لا يعجبه العمل على هذا الأساس فليستقل » (٢) .

لم يكن يخفى على أحد من السامعين أن هذا التهديد إنما وجه الى الوزراء السوريين . فموقفهم الناقد للوزارة ولنظام الحكم بات معروفا للرئيس . وأصبح

(١) اعترف الاستاذ ميشيل عفاق بمحاولته تاليف بعض الوزراء المصريين ، ضد حكم الرئيس جمال عبد الناصر ، إذ قال أثناء المحادثات « موضوع .. الاتصال .. بوزراء مصريين .. أو بضباط بالجيش .. هذا حقيقته كما يلى : داوود عويس أتعرفت عليه .. فى ربيع ٥٩ .. هو ووحيد رمضان .. ووفاء حجازى .. كان (عويس) يتردد على .. وكنت أنظر له كاخ .. ونحكي .. صارحته بأن الأمور التى صارت .. تسير .. يعنى ما أدرى .. فقال .. ليه البعثيين باقين فى الحكم ؟ ما يستقيلوا ؟ قلت له والله .. فيه تفكير بالاستقالة .. ولكن بيعز على جدا .. أنه تأخذ شكل سوريين ومصريين .. وأتمنى لو يكون فيه أيضا مصريين .. يتضامنون معهم .. فعلا أنا تمنيت أنه .. تشمل المعارضة فى شعب الجمهورية بشقيه .. مش شعب الاقليم الشمالى بس » « محاضر » صفحة ٦٠ .

(٢) « أحمد عبد الكريم » صفحة ٢٦٥ .

يعرف الأفكار التي تراودهم تجاه الحكم . ولا نعتقد أبدا أن الكلمة وجهت لاي وزير من الاقليم الجنوبي . فالطبيعة الانصبيعية التي تميز هؤلاء الوزراء في عهد الرئيس لم تكن لتسبب أية عقبة في وجه فرديته .

تلا خطاب الرئيس فترة استراحة . ولكن كلمته كانت قد شحنت جو الاجتماع بتوتر شديد يصعب معه الوصول الى نتائج ايجابية خلال الجلسة . فالوزارة التي هي أهم جهاز في الجمهورية العربية المتحدة لا يجوز ، ولا يمكن أن تقوم بمهامها ومسؤولياتها الواسعة ، ان لم يسد بين اعضائها شعور أخوى منطلق يسمح للوزراء بالأخذ والرد والنقاش ، وان لم يتميز الوزراء ، وخاصة الرئيس ، بالبال الطويل والناة التي توصل الى الحاول السليمة . والوزارة كيان يجمع رئيسها واعضاءها رغبة متبادلة في حمل المسؤولية . فلا يجوز أن يفرض وزير على رئيس ، ولا يجوز أن يفرض راي على وزير . . وهذه المقومات الأساسية لم تتوفر في الوزارة التي نتكلم عن اجتماعها الآن .

نتائج كلمة الرئيس :

مشادة كلامية بين الوزير أحمد عبد الكريم والرئيس جمال عبد الناصر (٣) :

حين نسترسل قليلا في وصف هذه الجلسة ، وهذا الخلاف بين الرئيس وبين احد وزرائه لا نهدف اعطاء الوزير المعنى أهمية اضافية او قيمة خاصة ، وانما نريد وصف الموقف المتبادل بين الرئيس وبين وزرائه كما يبدو لعيني الرئيس . وبذلك ندرك احد الاسباب في أن الوحدة لم تنجح ، ولم تكن لتنجح . فطالما أن الوزير لا يتعدى كونه جنديا من الرصاص يضعه الرئيس حيث يشاء ، نجد أن الحياة في الوزارة مفقودة . وهذا المثال الذي نسوقه هو واحد من الأمثلة القليلة جدا ، التي تصلنا مباشرة من وزير عاش الموقف بنفسه . وأما الوزراء المصريون الذين اشتركوا في الحكم ، وتواروا عن الأنظار الواحد بعد الآخر ، فلم نسمع عن تجاربهم مع الحكم شيئا ، الا ما قيل عن قال ، مما لا يجوز الاعتماد عليه .

استؤنفت الجلسة بأن طلب الرئيس من الوزير التنفيذي المصري للشؤون البلدية والقروية ، السيد محمد أبو نصير ، أن يشرح مشروعه الذي تقدم به عن الاسكان . فاستغرب الوزير المركزي السيد أحمد عبد الكريم أن قفز عنه وعن مشروعه بأن تولى الوزير التنفيذي الأدنى مركزا مهمة الوزير المركزي ، الذي كان حاضرا ، والذي كان قد تقدم بمشروع متكامل ووزع نسخا عنه على كافة الوزراء .

(٣) اعتمدنا في سرد حوات هذه المشادة الكلامية على مذكرات الوزير المعنى في الامر . والاقوال

المقتبسة حرفيا موجودة على الصفحات ٢٦٦ وما بعدها .

بل أن وزير الدولة لشؤون الرئاسة السيد علي صبري كان قد أخبره قبل أسبوعين من انعقاد الجلسة ، بأن الرئيس اطلع على مشروعه ، ووافق على المقترحات التي جاءت فيه . وبعد أن شرح السيد أبو نصير مشروعه ، لمس السيد أحمد عبد الكريم اختلافا كبيرا عن مشروع الوزارة المركزية ، الذي حاز على موافقة الرئيس . فتدخل السيد عبد اللطيف البغدادي مشيرا الى مشروع الوزارة المركزية الجدير بالنقاش . ((فما كان من الرئيس الا أن اجابته بسرعة وبشيء من السخرية والتساؤل : أي فرق بين هذا وذاك اللهم الا بالحجم ؟)) وهنا نترك الوزير أحمد عبد الكريم يتكلم عن نفسه لتتكمّل المشهد قائلا : ((وهنا لم يعد بإمكانى السكوت لأن إشارة الرئيس تدل على تحد واضح الى وتعرض بكفاءتي ، بل تدل على مدى الجدية التي ينظر الى بها كوزير مركزي ، وإلى نفس النظام الذي قامت عليه الحكومة المركزية . . وتجهت كل هذه الأفكار في مخيلتي عندما قررت أخيرا أن أدخل في هذا النقاش ، وأن أخرج عن صمتي الذي وعدت به زملائي ، لأنني وجدت أن سكوتي عن هذه السابقة وعن الأسلوب الذي اتبع يعتبر استهانة لا بواجبي كوزير فحسب ، بل قد يجر ذلك الى فرض نفس المبدأ في المستقبل على بقية زملائي من الوزراء المركزيين السوريين عندما سيأتي دورهم بالمناقشة ، وسكوتي عن هذه الإهانة معناه قبولي التعاون المهين الى النهاية .

فبدأت حديثي مستغربا بقبول تقرير الوزير التنفيذي أولا ، وعدم الاطلاع على تقريره رغم تأكيد السيد علي صبري لي باطلاع الرئيس عليه منذ أكثر من أسبوعين ثانيا ، وعلى مبدأ تجاهلي كوزير مركزي والطالب للوزير التنفيذي بتلخيص الخطة ، مع العلم بأن الطريق التي سبقت واتبعت في الجلسات السابقة كانت مبنية على أن يقوم الوزير المركزي بعرض ملخص الخطة ، ثم يبدي الوزير التنفيذي آراءه واقتراحاته ، وبالتالي يفتح باب المناقشة للجميع ، وقد اتبعت فعلا مع كل من وزراء الصناعة والزراعة والاشغال في الجلسات التي سبقت .

وهنا بادرنى الرئيس بقوله : ايه يعني ؟ . . لماذا لم تجتمعا وتتفقا على التقرير ؟ . . هو أنا عندي مجلس وزراء والا مدرسة ؟ ! . . وكان واضحا أنه يعرض الى من جديد بشكل أكثر صراحة وقسوة . . ومع ذلك فقد تهلكت أعصابي . . وقلت بأنني لست المسؤول عن هذا يبا سيادة الرئيس ! فأجاب بعنف : هل تعني أنني أنا المسؤول ؟ فقلت كلا ياسيدي الرئيس ، أنني لا أقصد ذلك . . ولعل النظام الموضوع هو المسؤول ! .

وهنا وصل التوتر الى اقصى الحدود ، فوقف الرئيس وقطع الجلسة طالبا الى الوزير التنفيذي بأن يجتمع معي في الغد لوضع مشروع مشترك . . ولكن الاوان قد فات)) .

استقالة السيد أحمد عبد الكريم الأولى .

بعد هذه الحادثة وجد الوزير نفسه في الموقف التالي : « . . هل أصبح من المعقول أن استمر ؟ . . كيف يمكنني تجاهل ما حدث وهو يؤكد قبل كل شيء نزع ثقة الرئيس بي ، ووضعى أمام امرين لا ثالث لهما : أما أن أقبل الاستمرار في شغل وظيفة الوزارة بدون ثقة ، وبدون اختصاصات واضحة ، بل وبدون كرامة . . وأما أن لا أقبل ذلك فأستقيل . ولم يطل بي التفكير حتى اخترت الحل الثانى . » ويتابع الوزير معالجته للموقف بقوله : « وأما إذا أخذنا بعين الاعتبار تلك المقدمة الواضحة الحاسمة التى أعلنها الرئيس فى مطلع المجلس والتى قال فيها : من لا يريد التقيد بالحدود التى رسمتها له فما عليه إلا أن يستقيل ، غير أنه بكل أسف لم يفتن إلى أنه حتى الحدود التى رسمت فى القرارات التى تضمنت اختصاصات الوزراء المركزين لم يتقيد بها هو نفسه وأراد أن يرسم حدودا خاصة بالوزراء المركزين السوريين عندما حال بينهم وبين ممارسة أى اختصاص فى الأقليم الشمالى منذ تشكيل الوزارة ، وأنهت علاقاتهم بكل شؤون الأقليم منذ تكليف المشير عامر بإدارة الحكم فيه . أما سلطاتهم فى الأقليم الجنوبى فلم تكن فى يوم من الأيام تتجاوز حدود الحاجب والسائق ومدير المكتب والعدد المحدود من الموظفين ، بينما أطلقت أيدي زملائهم من الوزراء المركزين المصريين فى شؤون الأقليمين ، بل وأصبح بعضهم يمارس سلطات تنفيذية واسعة فى الأقليم الشمالى كوزراء التربية والتعليم ، والصناعة والاقتصاد ، والدفاع والزراعة » .

وفى اليوم التالى لتلك الجلسة قدم الوزير أحمد عبد الكريم استقالته الى رئيس الجمهورية . فكان رد الفعل عنيفا على ما يظهر . فقد حاول كثير من الوزراء المركزين المصريين أرجاعه عن الاستقالة فلم يستجب لهم (٤) . ولقد بدأ واضحا أن فتح هذه الجبهة مع الحكم فى ذلك الوقت المتأزم قد أخرج الرئيس ، إذ لم يكن قد مضى على استقالة الوزراء البعثيين أكثر من ثمانية أيام فقط . هذا وقد أعلن

(٤) حاول السيد عبد اللطيف بغدادى إعادة الوزير أحمد عبد الكريم عن عزمه بالاستقالة ، ومن جملة ما قال نقتبس ما يلى عن لسان الوزير عبد الكريم : « وبعد حديث عاطفى طويل أشار الى الظروف الدقيقة التى تمر بها الجمهورية العربية المتحدة بعد استقالة الوزراء البعثيين ، وبسبب علاقاتها مع بعض الدول العربية وخاصة حكومة عبد الكريم قاسم فى العراق والحملة التى تشنها الدول الأجنبية لتعطيم الوحدة بين الإقليميين . . ثم ضرب مثلا بنفسه وقال بأن ما يحمله على الاستمرار فى الحكم رغم كثير من المصاعب هو خوفه من تعرض وحدة البلاد واستقلالها للخطر وحرصه على أهداف الثورة وعلى سلامة البلاد . والا فان لديه الكثير من الأسباب التى تبرر استقالته » .

صفحة ٢١٤ وما بعدها .

الوزراء المركزيون السوريون ، السادة أمين النفوري وبشير العظمة ونائب وزير الخارجية السيد فريد زين الدين تضامنهم مع الوزير المستقيل ، وعزمهم على تقديم الاستقالة . وقد وصف السيد فريد زين الدين مكانته في وزارة الخارجية بأنه لم يعد يطاق ، وأنه لم يستلم أية صلاحية منذ تسميته نائب وزير حتى ذلك التاريخ .

لكن الاستقالة لم تتم ! فبتاريخ ١٩٦٠/١/٤ دعاه الرئيس الى اجتماع خاص ، واستمع الى كل الأسباب التي دعت الى تقديم الاستقالة ، فتحدث الوزير طيلة ساعات أربعة مؤكدا أن كل الوزراء السوريين يفكرون في ذات الاتجاه . ومما قاله للرئيس ما يلى (ه) :

« — اننا نجهل تماما اهداف سياسة الجهورية في الحقلين الداخلى والخارجى ، بل أن الوزراء السوريين أصبحوا يشعرون بأنهم مبعدون ، وانهم رهائن في القاهرة ، وأن معاملتهم تجرى على هذا الأساس . فقد حيل بينهم وبين ابداء رأيهم في مشاكل الاقليم الشمالى ، وهم محرومون ايضا من حق التدخل في شؤون الاقليم الجنوبى حتى في مجال اختصاصاتهم التي حددتها القرارات الصادرة عن الرئاسة رغم ضآلتها » .

— ان استقالة الوزراء البعثيين لم تكن مفاجئة لنا ، واننا نؤيد الأسباب التي ابدوها في استقالتهم ، وقد كنا متفقين معهم على ضرورة تقديم مذكرة نيين فيها انحرافات الوحدة والحوال الإيجابية لتقويمها ، ولكننا لا نوافق على شكل الاستقالة الذي يتسم بالحزبية ، وقد ابدينا هنا عندما طلب اليانا ذلك في وقته بواسطة السيد على صبرى ...

— اننا نستغرب الأسلوب المتبع للتفريق بين السوريين على جميع المستويات ، وخاصة في مستوى الوزراء ، ونعتبر ذلك في غير مصلحة الجمهورية او مصلحة الوحدة ، ولا ينطبق على شعارات الحكم الديموقراطية والتعاونية والاشتراكية ، وذكرت على سبيل المثال المحاولات المتعددة للتفريق بينى وبين السيد أمين النفورى ، وبيننا معا من جهة وبين السيد طعمة العودة الله واحمد حسيدي وجادو عز الدين من جهة أخرى .

— اننا نستغرب ايضا أسلوب الحكم البويسى السائد في سورية ، ولا نفهم له مبررا ، خاصة وقد أصبح المواطنون جميعا تحت رحمة أجهزة المخابرات

(ه) « أحمد عبد الكريم » صفحة ٢٨١ وما بعدها .

والمباحث ، وقضى نهائيا على الحريات العامة واغرقت سورية باوظفين المصريين الذين ليسوا في مستوى المهمات التي اوكلت اليهم ، كما انهم لا يفهمون الوحدة ولا يؤمنون بها .

— فقد تحولت القوات المسلحة الى جيش مرتزق ، يسيطر عليه الضباط المصريون ، وقد سرح أو ابعد معظم الضباط السوريين ، ويشعر الضباط الباقون بأنهم في طريقهم الى التقاعد أو النفي الى الاقليم الجنوبي حيث لا عدل لهم سوى ارتياد المقاهي .

وبعد ان سرد السيد عبد الكريم ما ذكرنا فوجيء بالرئيس يعرض عليه وظيفة مساعد للمشير عامر في الاقليم السوري . فرفض لأنه لم يشأ تنفيذ سياسة يعترض عليها ويعتبرها من اسباب استقالته . لكن الرئيس استطاع اقناعه بتأجيل تنفيذ الاستقالة ، ريثما تنتهي زيارة الملك المرحوم محمد الخامس ، وافتتاح الأعمال بالسد العالي . ووعده الرئيس بالاجتماع بالوزراء السوريين مجتمعين لمواجهة المشاكل بشكل صريح . ولقد وافق السيد احمد عبد الكريم على عرض الرئيس ، فداوم على مكتبه دون ان يقوم بأى عمل هناك . فكان تراجع هذا بمثابة ضربة قاصمة لتصرفه الجريء في بادىء الامر . اننا نؤكد أن الحل الوسط تجدى ، بل هى ضرورة فى كثير من الأحيان . اما هذا الحل الوسط الذى قبل به الوزير السوري فكان مجرد استسلام . ان الحل الوسط يجدى ان اتجه نحوه الطرفان . لكن الرئيس لم يتزحزح عن استبداده الكلى .

الوزراء السوريون يقاطعون اللجان :

تمت زيارة المرحوم محمد الخامس ملك المغرب ، وعاد الزائر الى بلاده دون ان ينفذ الرئيس عبد الناصر شيئا مما وعد . فقاطع جميع الوزراء السوريين اللجان الوزارية . ولم تجد معهم المحاولات المتعددة للعودة الى هذه اللجان . وجدوا بالذكر ان اشاعات بدأت تنطلق فى الأجواء المقربة من الرئيس ، تفيد بأن تعديلا وزاريا سوف يتم عما قريب . وهمس وزراء وصحفيون مصريون فى أذان كل من السادة احمد عبد الكريم ، وأمين النفورى ، وبشير العظمة على حدة ، بأن الرئيس اختاره لمنصب نائب له . فتأكد للسوريين بأنها مناورات يقصد منها التفريق فى وحدة موقفهم تجاه الحكم ، أو انها كانت تهدف الى جس نبضهم ، وفيما اذا كان أحدهم سيرجع عن موقفه بفعل البريق الذى يأتى من المنصب الكبير .

وجرت محاولة أخيرة من قبل المشير عامر لاعادة اشتراك الوزراء السوريين فى اللجان ، ففشل ، خاصة بعد أن تمت فى تلك الآونة مخالفة صريحة لأبسط قواعد الحكم من قبل رئاسة الجمهورية ، مؤكدة الاستهتار بالوزراء المركزيين . فقد حدث أن رفض الوزير المركزى السوري بشير العظمة اعطاء حقوق احتكارية

واسعة لاحدى شركات الأدوية الأجنبية ، مقابل انشاء هذه الشركة لمصنع ادوية في الاقليم الجنوبي . فاذا برئيس الجمهورية يقفز عن الوزير ، فيوقع الاتفاقية دون اعتبار لوجوده ، ودون سؤاله عن رأيه في الموضوع رغم أنه بالإضافة الى كونه الوزير المركزى للصحة ، رئيسا للجنة المتعلقة بشؤون الأدوية .

اننا نشبه تصرف الوزراء السوريين الذين يعارضون طريقة الحكم فيقاطعون اللجان ، لكنهم في ذات الوقت يحضرون الى مكاتبهم دون أن يقوموا بعمل ما ، بتصرف الأطفال الذين يصدمون فيحزنون . ولقد دام هذا الموقف المتأرجح الشاذ حتى اول آيار ١٩٦٠ ، حيث جدد السيدان أحمد عبد الكريم وأمين النفورى استقائتهما فقبلت في اليوم التالى . ولم تحدث مناقشة بينهم وبين أحد من المسؤولين وانما سمعوا نبأ قبول استقالتهم من نشرات الأخبار . وبقي في الوزارة المركزية السيد بشير العظمة ممن كان متفقاً معهم ، لأنه كان في جولة خارج الجمهورية العربية المتحدة .

رد الفعل في سورية :

لم يفاجأ الرئيس عبد الناصر بتقديم الاستقالة بالطبع . ولا بد أنه خلال رحلته الى سورية قبل ذلك بقليل (سنعالج هذه الزيارة في الفصل المقبل) قد هيا الترتيبات اللازمة في أفق الاقليم السوري ، لكيلا تحدث الاستقالة اية صدمة او ضجة . لقد أفاده كثيرا ان الأزمة مع الوزيرين المستقلين لم تتفاقم ايام كانت ذكرى استقالة البعثيين يانعة في الأذهان .

كالسيد أحمد عبد الكريم في مذكراته كثيرا من اللوم على رجالات البعث ، انهم استقالوا صامتين ، دون أن يكشفوا للرأى العام النقاب عن مساوىء الحكم التى أدت الى استقالتهم . ونرى نحن ان له كل الحق في توجيه اللوم . لكن تصرفه وزميله أمين النفورى لم يكن افضل من تصرف البعثيين ! . ان خطيئته وزميله في هذا الظرف الأكبر من خطيئة البعثيين ! لأنهما لمسانتا نتائج الاستقالات الأولى ، وتبين لهما بالتجربة ، ان الخروج الصامت الحزين من الحكم ، وان التضحية بالمكانة وبالجاه ، لهما أمور لم تجد ، ولم تدفع الحاكم الى أن يرعوى ، او لأن يعود عن السير في طريق قرر ألا يعود عنها .. فلماذا كررا الخطيئة ؟ لقد كان عليهما أن يدركا ، أن أى ديكتاتور لا يستطيع الرجوع عن خطوة قد قام بها ، ولا يستطيع قبول حلول وسط مع معارضة ما ، لأن مجرد قيامه بذلك يعنى اقرارا بوجود كيان آخر له رأى محترم تجدر مراعاته . وان قبول الرئيس للاستقالتين ليدل دلالة واضحة على أنه لم يفكر بحال من الأحوال بالعدول عن الطريق التى يتبعها ، وأنه لم ولن يأبه للنقد البناء الذى طرق اذنيه كثيرا من ممثلى الشعب في سورية . ولذلك لم يكن من الغريب أن فقدت الثقة الى حد ما بنواية

الرئيس . فقد أصبح البعض يميز بين القومية العربية والناصرية . . . هذا التعبير الذى أوجده رجالات حلف بغداد قبيل وائناء وبعيد الوحدة ، ومفاده أن الرئيس جمال عبد الناصر يريد الحصول على فوائد ومزايا لمصر المكتظة بالسكان على حساب شعوب عربية يخضعها لسلطانه .

ومهما حاول السيد أحمد عبد الكريم فى أن يرفع من شأن الصدى الذى كان لاستقالته مع زميله ، نجد أن الحقيقة لا تؤيد أقواله . وإن استمرار الأوضاع الشاذة فى الحكم ما يقارب عامين آخرين ليؤكد أن الاستقالة لم تفعل ما كان يمكنها أن تفعله لو انتشرت الحقائق على الراى العام .

الفصل السابع عشر

الرئيس عبد الناصر في الازقية

بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٠ فوجيء الشعب في سورية بوصول الرئيس عبد الناصر الى مرفأ اللاذقية ، دون توطئة اعلامية عن هذه الزيارة .

اسباب الزيارة :

حصل الرئيس عبد الناصر على معلومات من المكتب الثانى في سورية تفيد بأن سياسى سورية من مختلف الاتجاهات قد تقاربت وجهات نظرهم ، وعقدوا اجتماعات تمهيدية لوضع صيغة مذكرة ترسل الى القاهرة ، وتضم الطلبات التالية :

١ - الغاء الاتحاد القومى ، ومجلس الأمة الذى كان فى طريق التنفيذ ، لان الديموقراطية ستكون زائفة حين يعين الرئيس ممثلى الأمة فى ذلك المجلس .

٢ - تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة ، مهمتها اجراء انتخابات حرة ، ليصبح مجلس الأمة ممثلا حقيقيا لارادة الشعب ، ولكى يضع هؤلاء الممثلون دستور الدولة حيث يتوضح نظام الحكم .

٣ - الغاء اجهزة المباحث والمكتب الخاص ، والافراج عن المعتقلين السياسيين ، ومنع التوقيف التعسفى الذى يحدث بدون مذكرات قضائية .

٤ - وضع حد للنظام البوليسى فى الدولة .

٥ - الغاء قانون الطوارئ لانهاء الاسباب التى اوجدته .

٦ - اطلاق الحريات الديموقراطية واولها حرية الصحافة .

كان تقارب السياسة السوريين نتيجة طبيعية للاستياء الذى بدأ ينتشر بسرعة، مخترقا النطاق المضروب لتورية مساوىء الحكم فى المستويات العليا ، خاصة بعد ان فشلت انتخابات الاتحاد القومى فى الوصول الى النتائج الافضل الموعودة . فالاصلاح بقى وعدا لم يتحقق . بل ان زوال البعثيين ، الذين اعتبرهم الحكم مسؤولين عن الأخطاء السابقة ، لم يأت بايام اكثر انفراجا واطمئنانا للشعب . وكان تقارب السياسة السوريين على اختلاف مشاربهم يشكل خطرا ... او لنقل عقبة يحسب حسابها فى عرقلة حكم الرئيس جمال عبد الناصر الفردى . فكان عليه مواجهة التكتل الجديد فى سورية قبل استفحاله ، وتأمين عناصر سورية جديدة بتعاون الحكم معها ، بعد ان كثرت الانسحابات والاستقالات من الوزارتين التنفيذية والمركزية ، ولا يستبعد أن الرئيس اراد اختبار مدى الشعبية التى يتمتع بها فى محافظات سورية عن طريق جولة يطوف خلالها مختلف مناطق الاقليم السورى .

لقى الرئيس خطابه الاول فى اللاذقية ، امام جموع حشدت فيما يبدو من

مختلف المناطق المجاورة حشداً سريعاً (١) . وهاجم العناصر الرجعية ، والحزبية المخربة ، وجماعة الانتهازيين ، وقد أخذ هجومه على الفئات المذكورة شكلاً لا يتفق مع مكانة رئيس جمهورية .

دامت جولة الرئيس في أنحاء سورية حوالي شهر ، زار خلالها مدن سورية الكبيرة والوسطى وبعض المدن الصغيرة النائية . والقى في كل مكان خطاباً أو أكثر ، فأكسبه ذلك شعبية من نوعية خاصة ، إذ لم يسبق لأى رئيس جمهورية سوري أن قام بمثل هذه الجولة في أنحاء سورية . أما الخطاب الذى ألقيه الرئيس على الحدود الشرقية القريبة جداً من الحدود العراقية ، وخاصة الخطاب الذى ألقيه في دير الزور ، فقد تميزت بمضمونها الذى يصلح لاستقطاب الشعب العراقى .

التهديلات الوزارية في المجلس التنفيذي السورى :

في ١٩٥٩/١٢/٣١ ، أى بعد أسبوع من استقالة الوزراء البعثيين ، كلف السيد عبد الحميد السراج بإدارة أمور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التى كان يرأسها الوزير البعثى السيد عبد الفنى قنوت . وبذلك أصبح السيد السراج يدير وزارتين معاً . أما بقية الوزارات التى استقال وزراؤها ، فبقيت شاغرة حتى الثانى عشر من آذار ١٩٦٠ . ان استمرار عجلة الحكم رغم وجود وزارات شاغرة ما يقارب الشهور الثلاثة ليدل على أن دور الوزارة في الواقع اقل بكثير من الدور الذى يفترض بها ان تلعبه في تحمل مسؤوليات الحكم .

وبعد الأشهر الثلاثة هذه ، واثناء وجود الرئيس في دمشق تم ملء الشواغر بوزراء جدد .

(١) لقد سمعنا القاء الخطاب من جهاز الراديو مباشرة ، ولاحظنا أن الخطيب يترك بين فقرة وأخرى فترة من الصمت ، تملأ عادة بعواصف التصفيق من جموع السامعين . لقد لمسنا من جهة كيف أن الخطيب يعتمد وجود فترات الصمت هذه ... وكيف يتوقع استجابة الجماهير ... وشعرنا في ذات الوقت بعدم استجابة الجماهير الى ما يقوله الخطيب . فلم تأسرهم على ما يبدو بلاغة اللقاء ... أو أنهم كانوا يعيشون ، رغم حضورهم وسماعهم ، في واد ، بينما كان الرئيس يعيش في واد . ومضت فترة ليست بالقصيرة ، فإذا بنا بعدها نفاجأ بهتافات يلاحظ كل سامع موضوعي لها ، أنها مصطنعة ، وأنها حشرت في الصورة حشراً . بل أن عناصر الهتافات الدخيلة هذه لم تجد القيام بدورها إذ كانت « الضوضاء الصوتية التى يحدثونها لا تتناسب دوماً مع متطلبات ما يلقيه الخطيب ... بل كم من مرة قاطعوا الخطيب في صلب جملة يقولها ، ليثبتوا وجودهم بالصراخ .

واننا لنسأل اليوم : هل كان حشر التصفيق في الإذاعة عملية مونتاج فاشلة داخل استوديوهات الإرسال ؟ ..

كان من ضمن الوزراء الجدد أربعة من العسكريين ، الذين يعتبرون من كتلة الضباط المحايدين في الجيش السوري ، والتي كان يترأسها أدبيا السيدان أمين النفوري وأحمد عبد الكريم . وكان اثنان من الأربعة ، وهما السيدان أحمد الحنيدى . وجادو عز الدين أصدقاء شخصيين للوزيرين المذكورين . وكان لهذا التعيين معنى خاص ، من المستبعد جدا ان يكون حدث مصادفة بحتة ، وانما قد افتعله الرئيس وتقصده . فوجود ضباط محايدين في الوزارة ، يسهل على الرئيس قبول استقالة الوزيرين المركزيين ، دون أن يحدث استغراب أو تساؤل ضمن كتلة الضباط المحايدين . ولقد تمكن الرئيس بذلك من اكساب استقالتي عبد الكريم والنفوري صفة شخصية بحتة ، معزولة عن أى اتجاه ما . وسبب هذا التعيين ظهور جفوة فرقت بين الضباط والاصدقاء .

السيد عبد الحميد السراج :

أثناء الاعتداء الثلاثي على مصر وبايعاز من السيد عبد الحميد السراج قام النقيبان في سلاح الهندسة هيثم أيوبى ، والرحوم كامل عرنوس بنسف أنابيب البترول وأجهزة الضخ التى توصل البترول العراقى الى شاطئ البحر الأبيض المتوسط . وقد اخذ اسم السيد السراج يلمع منذ توليه التحقيق مع القوميين السوريين المتهمين بمقتل الرحوم العقيد عدنان المالكي في ٢٢ نيسان من عام ١٩٥٥ ، وبعد متابعته لعدة مؤامرات تعرض لها الحكم الائتلافى في سورية قبيل الوحدة ، وكانت اندرودة حين كشف المؤامرة التى أريد بها إيقاف الوحدة بين سورية ومصر ، والتى كلفت عاهل المملكة السعودية السابق حوالى ٢٠ مليون ليرة . وكانت هذه المؤامرة من أسباب نقمة الرحوم الملك فيصل على أخيه .

وبعد قيام الوحدة . عين السيد السراج وزيرا للداخلية في القطر السوري ، أن مجرد نقله من مكانه الشديد الحساسية في الجيش ، حيث يشرف على خطر المكاتب هناك ، ليعتبر اضعافا له . . . ولا يغير من ذلك اقتران هذا النقل بترفع ظاهرى من الناحية الادارية . فجهاز المكتب الثانى المتشعب لم يعد بين يديه ، وانما بين ايدي ضباط مصريين عينهم المشير عبد الحكيم عامر . لكن السيد السراج تلافى هذا النقص بتنظيم جهاز بديل ، فقام بإنشاء أجهزة المباحث والمكتب الخاص . واكتسب هذا البنيان البوليسى السرى الجديد شرعية ظاهرية لبقائه منذ الحملة الشديدة التى جردت على الشيوعيين في نهاية عام ١٩٥٨ . ولكن زوال الخطر الشيوعى لم يؤد الى الحد من نشاطات هذه الأجهزة البوليسية ، وانما زادت من نشاطاتها وتكاملت حلقاتها لتصبح سيفا مسلطا على كل من يبدى رأيا لا يتفق واتجاه الحكم .

اذر فلم يستغن الرئيس عبد الناصر عن السيد السراج مباشرة بعد الوحدة ،

لانه كان مازال يحتاج اليه والى سطوته في ضرب عدد من ضباط الجيش ، ثم في ترويج الاشاعات حول الأشخاص والهيئات التي يمهد لعزلها ، ثم في اقالة الوزير التنفيذي السيد رياض المالكى ، الذى خذله زملاؤه البعثيون ، وبعد ذلك حين تمت تصفية العناصر البعثية من الحكم . ولكن انتخابات الاتحاد القومى اثبتت وجود منافسة بين السيد السراج وبين الحكم فى القاهرة بعد ان كشف النقاب عن نشاط شبكة استعلامات قائمة بذاتها ، تنشط فى اتجاه معاكس لنشاط شبكة السراج ، ولها اتصال مباشر مع القاهرة . فبعد الانتخابات هذه ، وبعد عزل البعثيين تبلور فى سورية اتجاهان قويان : الاول يتمثل بالسيد السراج ، الذى لا يعاكس سياسة الرئيس عبد الناصر من ناحية المبدأ ، وانما بدأ يشك بنواياه منذ علمه اليقين بأمر شبكة المخابرات التى تناوىء شبكته سرا . والثانى يتمثل بالمشير عبد الحكيم عامر ، الذى يحظى بثقة وتأييد الرئيس التامتين ، والذى لديه من الصلاحيات فى سورية ما يقارب صلاحيات الرئيس عبد الناصر على مستوى كل الجمهورية .

وأصبح الاصطدام بين هذين العاملين أمرا لا مناص منه . ولم يعد الأمر سوى قضية وقت وفرصة لا أكثر ولا أقل . وكانت الحرب غير المعلنة بين العناصر التابعة للجبهتين تأخذ أشكالا مختلفة ، دون ان تبلغ صفة العلنية ، الا فى أواخر أيام الوحدة كما سنرى . ولم يكن السيد السراج فى هذه الحرب مدعوما من حزب ، أو من فئة مصلحة شعبية ما ، لأنه أصبح مكروها من كل الشعب ، اذ شارك فى ضرب كل الفئات واحدة بعد الأخرى ، دون أن يحسب حسابا لصديق يدعمه فى سيطرة المحنة . أما أجهزته المباحثية التى كانت تشكل السند الوحيد بالنسبة اليه ، فلم تكن تبلغ من القوة ما يجابه به خصمه الجديد فى سورية ، والذى يتمتع بصلاحيات شاملة ، وبدعم رئيس الجمهورية .

الفصل الثامن عشر

مجلس الأمة
في الجمهورية العربية المتحدة

عند قيام الجمهورية العربية المتحدة كان في سورية مجلس نيابي ، انتخب الشعب أعضائه في جو من الحريات الديمقراطية المتعارف عليها . وكانت الحياة الحزبية والنشاط الحزبي مسموحا بهما ، مما يجعلنا نقول ان نواب ذلك المجلس كانوا يمثلون الى حد كبير التكتلات المختلفة ، والاتجاهات المتباينة المنتشرة في صفوف الشعب . وكان في مصر مجلس الامة . وكلا الكيانين التشريعيين وافق على قيام الوحدة في الخامس من فبراير عام ١٩٥٨ كما رأينا .

لقد بينا في معرض الكلام عن الاستفتاء الذي جرى في سورية ومصر ، ان هذا الاستفتاء لم يكن له لزوم اطلاقا ، بعد ان وافق ممثلو الشعبين على الوحدة دون قيد او شرط . ولكننا نتساءل اليوم ، لماذا لم يدمج هذان الكيانان التشريعيان لتشكيل السلطة التشريعية الجديدة للجمهورية العربية المتحدة ؟ فلو تم ذلك لما حصل انقطاع الاستمرار في ديموقراطية الحكم ، ولما بقيت الجمهورية بدون جهاز تشريعي ما يزيد عن عامين . قد يجيب البعض بأن النائب السوري كان يمثل عددا من المواطنين يقل او يزيد عن العدد الذي يمثله النائب في مصر ، مما يجعل النسبة غير متوازنة . ولكننا نجيب على هذا الاعتراض بأن امر تعديل النسبة لم يكن صعبا على الاطلاق فان كان عدد نواب احد المجلسين يقل عما يجب ، لا يمكن اجراء انتخابات تكميلية تسد الفارق خلال اسبوعين .

ولكننا حين نجد الرئيس عبد الناصر يحل المجلسين ، ويحكم فرديا طوال عامين ، ثم نجده يعين بعدها افراد مجلس الامة الجديد تعيينا من عنده ، نستنتج انه لم يكن يرتاح لتمثيل ديموقراطي صحيح للشعب . فلو قامت الوحدة على اسس واضحة يشترك في وضعها السياسيون السوريون ، لما حصلت هذه الأمور منذ البدء ، ولما تطورت الى هذه المضاعفات . فمسؤولية اولئك الساسة الذين سمحت عواطفهم ، بل تسرعهم بل طيشهم ، بحصول هذه المضاعفات لكبيرة جدا . وهذه المسؤولية تصيب ساسة سورية اكثر مما تصيب الساسة في مصر ، اذ لم يكن لهم رأى سوى ما يريده منهم الرئيس . ونختص البعثيين بالقسط الاوفى من مسؤولية السوريين ، لأنهم كانوا لولب الوحدة ، ولأنهم عاكسوا كل من اراد استيضاح الاسس التي ستقوم عليها دولة الوحدة .

((انشاء)) مجلس الامة :

استمر حكم الرئيس الفردي طيلة ٢٩ شهرا بقيت خلالها الجمهورية بدون مجلس تشريعي . وفي ١٣/٥/١٩٦٠ أعلنت الصحافة عن قرب اجتماع مجلس الامة ، وحددت يوم ٢١/٧/١٩٦٠ لانعقاد اول جلسة له . وفي ١٨/٧/١٩٦٠ ، اي قبل موعد الجلسة المنوّه عنها بأيام ثلاثة فقط ، صدر قرار جمهوري بتعيين ٦٠٠ نائب لمجلس الامة . وكان ثلث هذا العدد من السوريين . ومن اصل النواب

السوريين المائتين كان ٤٦ نائبا اعضاء في المجلس النيابي السوري الذي وافق على الوحدة . وفي هذا العدد نجد مخالفة ضمنية ، لكنها أساسية لما نص عليه الدستور المؤقت . فالمادة ١٣ من هذا الدستور تقضى بوجوب كون نصف نواب مجلس الأمة الجديد ، أى ٣٠٠ نائب ، من صفوف مجلسي سورية ومصر قبل الوحدة ، فان اتبعنا ذات النسبة المنصوص عنها أعلاه ، أى ثلث من السوريين ، وثلثان من المصريين ، لكان توزيع الثلاثمائة نائب كما يلي : مائة من المجلس النيابي السوري السابق ، ومائتان من مجلس الأمة المصري السابق . ولكن الرئيس عين ٤٦ من السوريين في حين بلغ المصريون ٢٥٤ نائبا . وبذلك أمكن له المحافظة ظاهريا فقط على الاطار الذي يتحدد بالمادة ١٣ من الدستور المؤقت .

وبعد يومين من اعلان الأسماء ، كان على النواب الاسراع الى القاهرة لحضور الجلسة الأولى ، التي كان توقيتها قبل أعياد ثورة تموز الثامنة بيومين فقط . وفي ٢٨ ثم ٣٠ تموز . انعقدت جلستان لمجلس الأمة جرى خلالهما ترتيب الأمور الداخلية لمجلس الأمة من تحديد رئيس له ونواب له وما شابه . وبعد هاتين الجلستين انفض المجلس ، بعد أن حدد موعد الفترة النيابية المقبلة في ١٠/٣ من عام ١٩٦٠ ، أى ان الرئيس أصبح يستطيع حتى ذلك الحين متابعة تسيير دفة الحكم بمفرده ، بواسطة قرارات وقوانين رئاسية وبمعزل عن مجلس الأمة .

هل يعتبر مجلس الأمة سلطة تشريعية صحيحة ؟

لا يجوز لنا اعطاء مجلس الأمة هذا صفات هيئة تشريعية ديموقراطية بالمعنى الصحيح ، لأنه لا يمثل مختلف الاتجاهات الشعبية ، وانما يمثل ارادة شخص الرئيس فقط ، الذي يريد تنفيذ رأيه السياسي الخاص ، على اعتبار انه الراى الصحيح الوحيد الذي يؤدي الى سعادة الشعب . ولم ينتبه الرئيس الى أن التعاون الجماعى لكل الاتجاهات فى حمل مسؤولية الحكم أفضل مردودا نتيجة من تمثيل اتجاه واحد ، مهما بلغ هذا الاتجاه من الوطنية واقترب من رتب الكمال . بل اننا لتساءل بحق ، فيما اذا كان الهدف من تشكيل مجلس الأمة بهذا الشكل هو خلق تشريعية لها مهمة ما فعلا ، ام انه شكل ليصوت على القوانين التي يضعها الرئيس ، فيوافق عليها بالاجماع مكسبا اياها بريق الشرعية الزائف كما يحدث فى الدول الاشتراكية ؟ بل ان هذه الدول أفضل فى هذا الصدد لوجود نقاش حقيقى ضمن الكوادر الحزبية .

أن تشريعية من هذا النوع لا تعنى اذن ان مجلس الأمة سينشر اية قوانين ، وانما يعنى أن على الشعب أن يتابع السير فى الاتجاه الذى اختطه له شخص الرئيس ، شاء هذا الشعب أم أبى .

الفصل السابع عشر

توسيع السلطان الاقتصادي للدولة

وصف عام للوضع الاقتصادي السائد

زاد القحط الذي أصاب سورية ومنطقة الشرق الأوسط للمرة الثالثة من الأزمة الاقتصادية . فان علمنا أن ٧٥٪ من سكان سورية يعتمدون على الزراعة ، وعلى الأعمال والصناعات التي تتعلق بالزراعة ، لأدركنا فداحة المصائب ، ولاستطعنا تقدير التدمير الشعبي الذي بدأ يظهر .

يتسبب عادة وجود أزمة اقتصادية في دولة ما في تزايد المعارضة ، وبارتفاع أصوات الشكوى من أساليب الحكم . أما في سورية فقد اقترنت الأسباب الطبيعية للأزمة بأخطاء فاضحة في سياسة الدولة الاقتصادية . وكان الامعان في تنفيذ الإصلاح الزراعي من عوامل تفاقم الأزمة ، عوضاً عن أن يخفف من وطأتها . فصاحب الأرض أوقف استثماراته ، لأن الدولة سحبت منه أقساماً كبيرة من ملكه ، ولأنه أصبح يخشى الاتجاه الذي يمكن الدولة من ((الاستيلاء على أملاك الناس)) على حد تعبيره وان نظرة الى الأرقام حول الاستيلاء على الأرض ، وحول توزيعها ، توضيح أبلغ توضيح مدى الأذى الذي ساقته الدولة بإصلاحها الى الاقتصاد العام :

تدل الاحصاءات الصادرة من وزارة الإصلاح الزراعي في سورية على ان ٤٧٥٢.١ هكتارا قد استولت عليها الدولة حتى ١٩٦٠/٨/٣١ . أما ما وزع من الأقسام المصادرة ، فقد بلغ حتى الشهر العاشر من عام ١٩٦٠ مقدار ١١٦.٠٠ هكتار (١) . أي أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع الأرض المصادرة بقيت بدون استثمار فلماذا صادرتها الدولة ممن كان يزرعها ان كانت هي عاجزة عن ذلك ؟ . بل ان اقساماً من الربع الموزع بقيت أيضاً دون استثمار ، لأن الفلاح الذي أصبح مالكاً للأرض فقير ، لا يملك المال اللازم لشراء البذار ، ولا يستطيع تمويل عيشه وعيش عائلته ريثما يفل الموسم . والدولة لم تستطع سد الشفرة الناشئة ، لأنها لم تخطط تخطيطاً سليماً ، ولأنها نفسها كانت فقيرة في ذلك العام . فالقحط أصاب مواردها في الصيف ، لأن القطاع الزراعي وما يحيط به من أعمال وصناعات ، يساهم بتمويل ٥٠٪ من ميزانية الدولة . ولقد وزع البنك الزراعي السوري في عام ١٩٥٩ مبلغ ٢٣٥ مليون ليرة سورية على المزارعين (٢) ولم تكن توزع الأموال الا في حالات نادرة جداً ، وانما كان يوزع البذار . فمبلغ ٢٣٥ مليون ليرة لا يكفي لسد الحاجة من البذار ، لأن المشناخة المزروعة كانت تحتاج الى ما قيمته ٣٠٠

(١) اخذت هذه الأرقام من تقرير وزير الإصلاح الزراعي التنفيذي بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٠ وقد

نشر في « بيانات السادة الوزراء ... » صفحة ١١١ وما بعدها .

(٢) من بيان وزير الإصلاح الزراعي صفحة ١١٢ .

ولم تقتصر آثار الأزمة في القطاع الزراعي على سكان الأرياف فقط وإنما تجاوزته إلى ناقل المحاصيل إلى المدينة ، وإلى معامل التعليب والحفظ ، وإلى كل من له علاقة بالانتاج الزراعي . وقد أدى انخفاض التصدير من الانتاج الزراعي إلى انخفاض الواردات من العملات الصعبة الأجنبية التي تمول بها سورية استيرادها عادة . وأصبحت سورية تستورد القمح والحبوب لتفادي أزمة شديدة ، بعد أن كانت هي تبيع الحبوب . وقد زاد ذلك من ضائقة الدولة المادية . وانتشرت البطالة لأن البدو والفلاحين توافدوا على المدن . فماشية البدوى أخذت تذوى وتموت لقلة المرعى ، وزراعة الفلاح جفت لقلة الأمطار . فالعمل الذي كان يتطلبه موسم الحصاد زال ، وكان على هؤلاء الذين كانوا يعتمدون على الحصاد البحث عن مورد رزق آخر في المدينة . وكانوا يقبلون بكل أجر يقدم اليهم مما أساء إلى سوق العمل ، ومما ختاعف من آثار الضائقة على العموم .

الطرق التي لجأت إليها الدولة لتخفيف وقع الأزمة :

لقد اعتقدت الحكومة انها تستطيع تفادي الأزمة حين تزيد من سيولة النقد في الدورة الاقتصادية . وكان رائدها في عملها مبدأ اقتصادي يقول بأن شيئاً من التضخم المالي يفعل في انسياب الحركة الاقتصادية فعل الزيت في الآلات . لكن الدولة لم ترع أن الشروط التي تسهل للمبدأ الاقتصادي المذكور القيام بمهمته غير متوفرة في سورية . ولم تنبه إلى أن السيولة الفائضة ستخزن فوراً من قبل أصحاب الأعمال الذين يتلقون هذه السيولة ، أو سيحاولون تهريبها إلى خارج سورية ، حيث لن يصيبها شبح التأمين ، وحيث الربح من الاستثمارات أكبر . يضاف إلى ذلك أن زيادة السيولة التضخمية بطرح كميات من النقد لا تغطية لها ، يسيء إلى مقدار الثقة بالنقد ، مما يجعل الناس يحاولون قلب العملات المحلية إلى عملات موثوق بها . وبذلك يزداد عرض العملة المحلية وتنخفض قيمتها .

تعزيز الحرية الاقتصادية :

بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٠ تقدمت وزارة الاقتصاد التنفيذية في الاقليم السوري بتقرير عن الاجراءات التي تمت حتى ذلك الوقت في سبيل انعاش الحركة الاقتصادية في الاقليم (١) .

وفيما يلي نلخص هذه الاجراءات :

— تشجيع وتسهيل الاستثمار بشكل عام . (لكن التقرير لم يحدد بالضبط ، ما هي الخطوات التي اتخذت لذلك) .

(١) تجد النص الكامل في : « بيانات السادة الوزراء ... » صفحة ٢٢ - ٤١ .

- ضمان رؤوس الأموال الأجنبية ، لتشارك في تنمية الاقليم اقتصاديا .
- تثبيت الأسعار لبعض الحاجيات ، وتحديد الأرباح لحاجيات أخرى .
- حماية الانتاج المحلى عن طريق منع استيراد بعض المواد التى لا يمكن الجدد من دخولها عن طريق زيادة الجمارك .

— ازالة الحاجز الجمركى القائم بين الاقليمين . وقد تم ذلك بالقانون رقم ١٣١/١٩٥٨ الصادر فى ٣١/٨/١٩٥٨ . وتنص المادة الاولى منه على ما يلى :

« تعفى المنتجات الحيوانية والزراعية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التى يكون منشؤها الاقليم الشمالى أو الاقليم الجنوبى من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الأجنبية فى كل من الاقليمين » .

- حماية الاقتصاد القومى من سيطرة رأس المال الأجنبى . ولهذا الغرض نص القانون رقم ٦ لعام ١٩٥٩ الصادر فى ١/٩ من ذلك العام عن عدم جواز وجود شخص غير عربى فى ادارة فروع الشركات الأجنبية ضمن الجمهورية العربية المتحدة . واعتبارا من ذلك التاريخ أصبح من الواجب على الشركات الأجنبية ان تختار ممثلها من رعايا الجمهورية العربية المتحدة . وان كان تمثيل الشركة الأجنبية يحتاج الى شركة محلية ، فيجب ان تكون الشركة المحلية بأيدى عربية ١٠٠ ٪ .

عدم جدوى الاجراءات السابقة . لانعاش الاقتصاد :

ان نظرة متفحصة موضوعية على هذه الاجراءات تبين عدم كفايتها لحياء الاقتصاد . بل ان الناقد ليدرك أن هذه الاجراءات ستزبد من حدة الأزمة عوضا عن التخفيف منها . لأن اضعاف الدولة فى تدخلها فى الشؤون الاقتصادية يؤدى الى تفهقر وتراجع النشاط الفردى ، الذى يشكل عماد القطاع الخاص ولولب التقدم .

ان تحديد الأسعار ، وتثبيت الأرباح بسلطان القانون لن يؤدى الى الهدف المرجو . فالسوق السوداء ستتزعزع فى هذه الظروف ، وستكون وطأة هذه السوق على الشعب سيئة ، وستفقد الدولة بتأثير السوق السوداء ، قسما من دخلها المشروع . أما لو خفضت الدولة الحاجز الجمركى للسلع المعنية ، لأمكن الضرب على أيدي المحتكرين ، أو أصحاب الحصر بطريقة مفحمة وغير مباشرة ، ودون أن يجزع حملة النشاط الاقتصادى فى القطاع الخاص من أن الدولة ستستولى على زمام الاقتصاد . وعلينا أن نعلم ، أن النشاط الاقتصادى ، وصحة ومتانة الاقتصاد فى دولة ما ، لا يقاس بالقيمة المطلقة من الثروات الطبيعية والأموال الموجودة فى هذه

الدولة ، وانما بوجود الرؤوس المفكرة التى تجيد استثمار هذه الأموال والشروات ، وفيما اذا كان الحكم يفسح المجال لهذه الرؤوس بالنشاط الايجابى . واذ نقول ذلك لا نريد الدفاع عن نظام اقتصادى ليبرالى حر مطلق . . . لأن مثل هذا النظام سيؤدى الى الفوضى المطلقة ، والى استغلال بشع لجموع العمال . وانما نؤكد دور الدولة فى توجيه الاقتصاد . وحفظ حقوق العمال الاجتماعية ، عن طريق سلطاتها التشريعية ، وعن طريق كونها اكبر قوة شرائية ومستثمرة فى الدولة . ان توجيه الدولة للاقتصاد لا يعنى تملكها له ، ولا يعنى تأميم الشركات ، وانما منح حرية العمل للأفراد ، وفتح المجال لأصحاب العمل بالربح ، بشرط تأمين ، وحماية ، وضمان الحد الأدنى من حقوق العمال بقوة القانون والتشريع .

لقد كانت ازالة الحاجز الجمركى المفاجئ بين الاقليمين اجراء لصالح الاقليم المصرى على حساب الاقليم السورى ، ففى تقرير وزير الاقتصاد التنفيذى السورى ، الذى لخصنا اقساماً منه على الصفحات السابقة ، نجد الوزير التنفيذى يلفت الأنظار الى الأزمة التى وقعت فيها صناعة النسيج فى الاقليم السورى ، بعد دخول انتاج الاقليم المصرى من النسيج دون قيد أو شرط (٧) . فان علمنا أن صناعة النسيج هى أقوى صناعات الاقليم السورى ، لأدركنا عظم مصاب الصناعة السورية من هذا الاجراء . وهنا نريد الاستدراك مشيرين الى ان زوال الحاجز الجمركى بين اقليمى دولة واحدة لأمر طبيعى وأساسى فى ذات الوقت . ولكن الوصول الى هذا المستوى يجب ان يتم على خطوات لكى يستطيع اقتصاديو الاقليمين من التوفيق التدريجى فى تعديل النظم ، لكيلا تأتى الصدمة مفاجأة ، بحيث يصعب على الشركات الناشئة والصغيرة الصمود فى وجهها .

ومن السهل على الباحث أيضاً كشف التناقض الواضح بين ما ينص عليه القانون رقم ١٩٥٩/٦ ، الذى يمنع الشركات الأجنبية من اشارك بعض افرادها فى تمثيل مصالحها ، وبين ادعاء الحكم برغبته فى اشارك رؤوس الأموال الأجنبية فى تنشيط اقتصاد سورية . ففى الرسوم السورى القديم رقم ١٥١ لعام ١٩٥٢ كان يحق للشركات الأجنبية انشاء شركة محلية تمثل شؤونها . وتتكون الشركة المحلية من مواطنين سوريين يملكون ٦٧٪ من هذه الشركة ، ويجوز كون الثلث الاخير بيد

(٧) يعطينا الجدول التالى انتاج سورية من النسيج بالطن منذ عام ١٩٥٧ حتى عام الانفصال .

١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
١١١٣	١٢١٨	٨٩٠	١٠٩١	١٢٠٠

المرجع : « المجموعة الإحصائية » لوزارة التخطيط السورية صفحة ١٩٣ .

فلو راعينا مبدأ « التسريع » « الاقتصادى » وعامل « المضاعف » لأدركنا كم هو الأثر السئ على اقتصاد سورية ، ان انخفض الانتاج بمقدار ٣٢٨ طناً فى عام واحد ، أى ٣٥٪ من انتاج عام ١٩٥٩ .

اشخاص اجانب يعينون من قبل الشركة الام . وقد اجاز المرسوم انتخاب افراد اجانب في مجلس ادارة الشركة لمحلية بشرط الا يكون لهم اكثرية الاصوات . اي ان المرسوم السوري القديم احتفظ للرعايا السوريين بالسلطة العليا في الشركات هذه ، وضمن لهم حقوقهم خير ضمان من خلال سيطرتهم على ثلثي الاصوات ، دون ان يجعل المستثمر الاجنبي يشك في نوايا الحكم تجاه الاموال المستثمرة من قبله . اما ان نطلب من الشركات الاجنبية ان تسخر عشرات بل مئات الالوف من الليرات ، دون ان يسمح لها بأن ترسل اي ممثلين عنها يشاركون في ادارة مصالح الشركة باعطاء اصواتهم ، فهذا امر غير منطقي اطلاقا . فقد تفرض علينا المصلحة الوطنية ان نمنع ممثلا اجنبيا من ان يتخذ قرارات باسم الشركة ، بل ان هذا لواجب . ولكننا لا نستطيع منعه من تمثيل نفسه في مجلس الادارة لفرع شركته ، ولا نستطيع حرمانه من حق التصويت ان كانت اغلبيّة الاصوات في ايد وطنية ... فاما نعطي المستثمر الاجنبي هذا الحد الأدنى من الحقوق التي لا يمكنه بواسطتها من التأثير على سياسة الشركة ، او لنباعد عن النفاق بأن نبين له عدم رغبتنا في استثماراتنا لدينا . وعلى ضوء هذا الشرح ندرك التضليل في سياسة الدولة ، حين ادعت تشجيعها للاستثمارات الاجنبية ، في حين انها وضعت في وجه الاجنبي مختلف العراقيل .

ان الاجراءات السابقة كانت اذن في غير صالح نشاط العملية الاقتصادية . ونتج عن ذلك ان اصبح ربح رؤوس الاموال في خارج سورية اكبر من الفائدة المحتملة في داخلها وادى ذلك الى زيادة هجرة الاموال من سورية .

اقفال السوق الحرة للنقد :

ادى تفاقم هجرة الاموال السورية الى صدور القرار الجمهوري رقم ١١ الصادر بتاريخ ١٩٦١/٢/٤ ، الذي ينظم التعامل بالعملات في الاقليم السوري ، والذي يمنع تصدير الاموال اجنبية ام محلية ولكن هذا القرار لم يؤد الا الى تنشيط حركة تهريب الاموال بشكل لم يسبق لسورية ان عاشته في عهد من العهود . لقد اخطأ واضع القرار المذكور فيما وضع ، اذ حاول معالجة الجذور العميقة للعرض بتغطية المظاهر السطحية فقط . فلا غرو ان فشل في تحقيق هدفه . وقد أدى تزايد تهريب العملات من سورية الى انخفاض الليرة السورية الى اقل من نصف ليرة لبنانية خلال فترة قصيرة بعد صدور القرار المذكور .

وفي ذات التاريخ الذي تقرر فيه اقفال السوق الحرة للقطع النادر لم يعد الدكتور عزة الطرابلسي حاكما لمصرف سورية المركزي . وكان هذا الرجل يشكل

العقبة الكأداء في وجه كل مسعى من قبل الرئيس الى الاسراع في توحيد النقدين السوري والمصري . فوجود الدكتور طرابلسي كان بمثابة ضمان لأصحاب العمل السوريين بأن الوضع مازال غير مهدد . أما حين غادر منصبه دون أن يجدد العقد معه ، فقد جمل ثقة رجال الأعمال والاقتصاد بالعهد تنهار الى الحضيض (٨) .

التصادم بين الدولة والصناعيين :

قوانين تموؤ الاشتراكية :

لم تؤثر التدابير السابقة على طبقة الصناعيين مباشرة . فزيادة الجمارك أعطتهم فرصة لزيادة الربح وكانت الدولة تسهل لهم الحصول على ما يحتاجونه من

(٨) في يوم الجمعة الواقع في ١٣/١٠/١٩٦١ ألقى الدكتور عزة الطرابلسي حديثاً في الاذاعة والتليفزيون بين فيه أسباب رفضه للسياسة الاقتصادية أيام الوحدة . (تجد النص في « الحياة » البيروتية عدد رقم ٤٧٥٤ ، بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦١ . على الصفحة الثانية . وفي « سورية ومصريين الوحدة والانفصال » صفحة ١٨٥ وما بعدها .) وفيما يلي نوجز هذا الحديث لأهميته :

(أ) كان الدكتور عزة الطرابلسي رئيساً للجنة الخبراء التي تفحص مشروع الخمس سنوات للتنمية في سورية . وبعد عدة أشهر من العمل ، قدمت هذه اللجنة المشروع الى المسؤولين . وكان المشروع يعتمد على أن البالغ التي ستتوفر للدولة خلال السنين الخمسة ستبلغ ١٧٥ مليون ليرة سورية . ولكن هذا المشروع غير ومعدل من قبل المسؤولين ، فأصبح يعتمد على أن واردات الدولة خلال السنين الخمسة ستبلغ ٢٧٥ مليون ليرة سورية . ولم يحدد المسؤولون ، من أين سيأتي المليار الجديد . لكن السياسة التضخمية للنقد ، والتي تخفض قيمة النقد ، أوضحت فيما بعد كيف سيوفر المسؤولون هذا المليار . ويعلق الدكتور طرابلسي على ذلك بقوله : « لقد ابنت رأيي في ذلك الوقت عن خطأ هذه الخطة وعدم إمكان تنفيذ هذه الموازنة الانمائية فكان من نتائج ذلك الضرر الاقتصادي الذي شهدناه في النصف الثاني من عام ١٩٦٠ وأؤكد لأهواطنين أنه لم تمر على فترة من حياتي المسلكية أصعب وأعنف وأكثر مرارة من هذه الفترة التي كنت المس فيها الداء وأعرف الدواء ، ولكن الحاكم كان يأبى أن يأمر بالشفاء » .

(ب) الميزان التجاري : لقد تطور المعز في الميزان التجاري السوري كما يلي : بملايين الليرات

(الأشهر التسعة الاولى فقط)	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧
	٢١٠٧	٤٣٣	٢٧٠	٣١٨	٦٨

(ج) التأميم . فلقد أدت هذه السياسة الى النتائج التالية :

- ١ - تجميد الاقتصاد الفردي .
- ٢ - انخفاض قيمة الليرة السورية .
- ٣ - انخفاض الاحتياط من العملات الاجنبية الى النصف .
- ٤ - ازدياد دين الدولة بمقدار ١٠٠ ٪ .
- ٥ - ازدياد مطلوبات الدول الاجنبية من سورية بمقدار ٥٠ ٪ .

(د) السياسة التضخمية التي زادت سيولة النقد بمقدار ٢٣ ٪ بدون زيادة التغطية بذات النسبة .

العملات الأجنبية لشراء المواد الأولية والأجهزة اللازمة فاستمرار انتاجهم كان مضمونا . وتصريف هذا الانتاج بربح جيد كان مضمونا ايضا . وهذا غاية ما يطلبه رجل الصناعة . ولكن فترة الاطمئنان هذ انتهت في الشهر السابع من عام ١٩٦١ . ففي ١٩ تموز من ذلك العام صدرت القوانين ذات الأرقام : ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ / ١٩٦١ وكانت هذه القوانين بمثابة حجر الزاوية في موقف الحكم من الصناعيين ، واصحاب الشركات الكبرى . وملخص ما تضمنته هذه القوانين هو ما يلي : (٩) .

— توزع ٧٥٪ من الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين .

— توزع ٢٥٪ من الأرباح المعدة للتوزيع على العمال والوظفين .

— لا يجوز أن يزيد عن خمسة آلاف جنيه أو خمسين ألف ليرة ، مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة لمؤسسة ما أو أى عضو آخر ، بما في ذلك جميع التعويضات المحتملة من مكافآت ، وبدل اسفار وما شابه . (ان التحديد السارى المفعول في مصر بالقانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ لا يعطى رئيس مجلس الإدارة أكثر من ٢٥٠٠ جنيه . والقانون الجديد لا يلغى مفعول القانون القديم) .

— يجب الا يزيد عدد أعضاء مجلس ادارة أى شركة على سبعة أعضاء . اثنان منهم ينتخبان بالاقتراع السرى تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . أحد الاثنين يمثل العمال والآخر يمثل الموظفين (اما الاعضاء الخمسة من مجلس الادارة فلم يحدد القانون كيفية اختيارهم . لكن عدم النص على امكان انتخابهم يعنى في الواقع ضرورة تعيينهم . ومن سيعين هؤلاء في شركة وقعت في ظل ارادة الدولة ؟

— تبلغ ضريبة الدخل ٩٠٪ من الايراد ان تجاوز عشرة آلاف جنيه أو مائة ألف ليرة سورية . ويعفى من ضريبة الدخل من قل ايراده السنوى عن الف جنيه أو عشرة آلاف ليرة .

وبعد مضي يوم واحد فقط ، أى في ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ لحقت بالقوانين المذكورة أنفا خطوة اشتراكية أساسية ، تعتبر أكبر ضربة لحقت باصحاب المشاريع الصناعية ، فقد صدرت القوانين ذات الأرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ للعام ذاته ، وتنص على تأمين جميع البنوك ، وجميع شركات التأمين ، وعدد من الشركات الصناعية . وكانت الحصيلة أن تأممت ١٤٩ شركة تأمينا كاملا وأممت ٩١ شركة

(٩) أخذنا النصوص الأصلية من « النشرة التشريعية » مباشرة وتجد هذه النصوص أيضا في

عدد الاهرام رقم ٢٧٢٤٩ ، الصادر بتاريخ ٢٠ يوليو من عام ١٩٦١ ، صفحة ١ و ٢ .

بمقدار ٥٠٪ ، وفي ١٥٠ شركة أخرى حددت ملكية الافراد بمبلغ عشرة آلاف جنيه مصري للفرد الواحد (١٠) . وقد اصابته هذه التشريعات ٢٤ مؤسسة في الاقليم السوري .

لم تكن التأميمات اغتصابا دون مقابل ، وانما اعطى اصحابها سندات اسمية على الدولة مدتها ١٥ عاما ، تعطى عليها فائدة سنوية قدرها ٤٪ والسندات قابلة التداول في البورصة ، التي اغلقت ابوابها قبل قرارات التأميم بيوم واحد ، ولدة شهرين ، بموجب القانون ١١٦/١٩٦١ اى ان القانون سمح بتداول الاسهم في البورصة ، لكنه سد ابوابها باحكام فاين المنطق واين حسن النية للمشرع ؟

وبعد اسبوع آخر اى في ٢٨/٧/١٩٦١ صدر القانون رقم ١٣٣/١٩٦١ الذى اعطى العمال مزايا جديدة ، اذ خفض ساعات العمل الاسبوعية من ٤٨ ساعة الى ٤٢ ساعة (١١) . وقد بررت الدولة هذا المرسوم برغبتها في زيادة التشغيل . والتحليل المنطقي المجرد يبرهن ظاهريا على ان المرسوم المذكور سيزيد التشغيل بالضرورة فالمصنع الذى كان يحتاج الى ٤٨ ساعة عمل فى الاسبوع ، كان يكتفى بعشرة عمال يعمل كل منهم ٤٨ ساعة . اما حين يعمل كل من هؤلاء العمال ٤٢ ساعة فقط اى ٤٢٠ ساعة للعمال العشرة ، نجد عجزا قدره ٤٨٠ - ٤٢٠ = ٦٠ ساعة عمل . والتأمين هذه الساعات الناقصة يفترض تشغيل عمال جدد . لكن الواقع كثيرا ما ينقض المنطق المجرد . فالوف اصحاب العمل الذين لم يصيبهم التأميم لم يفكروا لحظة واحدة في توسيع اعمالهم ، وانما كان كل منهم يحاول خنق مصاريفه الثابتة ، وخفضها الى ادنى حد ممكن . فدفاع الدولة عن مصلحة العامل بهذا الشكل التعسفى ، ووضع اشد العقبات في وجه تسريح اى عامل ، جعل صاحب العمل يرى في كل عامل عنده عبئا يحمل همه شاء ام ابى . لقد سممت الدولة العلاقة بين صاحب العمل وعامله ، مما كان في غير مصلحة العامل بجال من الأحوال ،

(١٠) استقينا النصوص الاصلية من « النشرة التشريعية » . ونجدها في عدد الاهرام رقم ٧٢٥ الصادر في ٢١ يوليو ١٩٦١ ، صفحة ١ و ٣ .

لقد حاولنا ايجاد تبرير وتفسير لصدور القوانين الاشتراكية على دفعتين ، فلم نهند الا الى التعليل التالى الذى لا تستطيع اثباته بوثائق ما :

لقد تضمن القسم الاول تشريعا يعطى العمال حقوقا كثيرة وثورية ، واعطى أجهزة اعلام الدولة فترة ٢٤ ساعة تشرح خلالها ، وتلقى الانوار على مكاسب العمال هذه لكيلا يساء فهم تشريعات التأميم في اليوم التالى . ولو صدرت كل القوانين دفعة واحدة ، لا نفسح المجال لبلبلة ، قد يستفيد منها اصحاب المؤسسات المؤممة مما قد يمكنها من محاولة الدفاع عن مصالحها .

(١١) من « النشرة التشريعية » ومن عدد الاهرام رقم ٢٧٢٥٨ الصادر في ٢٩/٧/١٩٦١ ، صفحة اولى .

وبالتالى فى غير مصلحة الاقتصاد القومى ككل . فلا عجب بعدئذ ان عدد العاملين لم يزد ، رغم هذه القوانين التقدمية ، الا فى بعض الشركات المؤممة . وقد حصل هذا على حساب مردود وانتاج الشركة ، وعلى حساب العمال الآخرين فيها . فالعمال الجدد سيشاركونهم فى الأرباح . واصبحت هذه الشركات تثن وترزح تحت وطأة الروتين الذى يرافق كل مصالح الدولة .

أما من الناحية الدعائية ، فقد بدأ وكأنما ربحت الدولة بفعل القوانين المذكورة تأييد طبقة اعرض من العمال . لكن هذا اتايد كان معلقا بنتائج القوانين الفعلية وهذه النتائج لم تبشر العمال بخير .

ولا يجوز الاعتقاد بان اعطاء العامل تلك المميزات جعلته فى وضع افضل . لأن الواقع كان عكس ذلك . فقبل تلك القوانين لم يكن العامل عبدا لصاحب العمل من القطاع الخاص انما كان يتمتع بقسط كبير من الحرية ومن السيادة لأنه كان يستطيع التفاوض مع صاحب العمل والاعتراض على الشروط والمطالبة بزيادة الاجور وتحسين المزايا ، فان لم يوافق صاحب العمل ينطلق العامل الى أى صاحب عمل آخر ان كان يقدم له المزايا الافضل . ولن يستطيع أى صاحب عمل اجبار عامل لديه على الاستمرار لان عملية الاجبار تشبه الانتحار . أما بعد صدور قانون العمل وبعد صدور القرارات الاشتراكية فأصبح العامل خاضعا لسلطات الدولة سواء كان يعمل فى القطاع الخاص ام العام . فان كان يعمل فى القطاع الخاص اضطر لمسايرة الدولة لانها حسب القانون الموحد هى الحكم الفصل فى اية قضية تقع بينه وبين صاحب العمل ، ولأن تشغيله فى أى مكان يخضع لقرار من الدولة لأن على كل عامل يبحث عن عمل أن يسجل نفسه فى دوائر العمل ، ومن المسجلين فى هذه القوائم فقط يجرى تشغيل العمال ، أما اذا كان العامل يعمل فى القطاع العام فأصبح عبدا للدولة لا يستطيع مفاوضتها ولا الاعتراض على قراراتها ولا المطالبة بشروط افضل ولا التلکؤ بالعمل . بل انه حرم من حق الاضراب ومن حق تقديم مطالب جماعية ، وسيطرت الدولة على الانتخابات النقابية . فاذا تصرف عامل القطاع العام بما لا يرضاه الدولة لزجت به السلطات فى غياهب السجون بتهمة التخريب الاقتصادى والخيانة العظمى .

معنى وأثر التشريعات الاشتراكية :

بهذه التشريعات اخذت الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة ، لأول مرة ، شكلا واقعيا عوضا عن المفهوم النظرى المبهم الذى كانت تتميز به كل النظريات الاشتراكية العربية ، (على اعتبار الشيوعية اشتراكية ماركسية غير عربية) . وكانت هذه التشريعات ثورية حقا لأنها خرجت عن تقاليد المجتمع العربى محطمة اياها جذريا من ناحية النوع والمبدأ وليس من ناحية المقدار والشمول .

لقد قررت الدولة مسك خيوط الاقتصاد الأساسية في يدها ، وعزل القطاع الخاص عنها ، لأن أصحاب العمل في نظر الدولة لا يحسنون إدارة الاقتصاد ، بل يتآمرون على الدولة وعلى الشعب من أجل مصالحهم الخاصة . وقررت الدولة استخلاص حقوق العمال من أصحاب العمل المستغلين بفرض العدالة على أصحاب العمل بقوة القانون . وغاب عن خاطر الدولة أن هذه النظرة الساذجة إلى العملية الاقتصادية لن تكون في صالح العامل ولا في صالح الدولة ولا في صالح الاقتصاد العام .

فالعلمية الاقتصادية غريبة في تعقيدها ، وعجيبة في شدة حساسيتها . يمكن أن تصمد في وجه أى مؤثر خارجي أن توافرت ثقة العاملين في الاقتصاد بأن الدولة لن تطعنهم من الخلف . وتنهار العملية الاقتصادية إلى الحضيض في أيام ... بل في ساعات أن انعدمت الثقة وتسممت العلاقة بين الدولة ورجالات الاقتصاد . أما حقوق العامل فتتأمن أقصى تأمين ممكن حين تسهل الدولة الحوار النقابي الحر مع أصحاب العمل . وأما حين تضرب الدولة أصحاب العمل ، فتخسرهم وتخسر نشاطهم دون أن تربح العمال . بل أن الدولة ساهمت بقوة في تخريب الجو الاقتصادي حين لصقت العامل بصاحب العمل لصقا ابديا مجحفا . فصاحب المصنع أصبح يخشى تشفيل عامل جديد وصار يبحث عن أحدث الآلات الصناعية الآتوماتيكية التي لا تحتاج إلا لعامل واحد . . . أو أن عاملا واحدا يخدم عدة آلات دفعة واحدة . وهذا أدى إلى ضخ العملات الصعبة إلى الدول الصناعية من جهة وإلى تحطيم فرص العمل لكثير من العمال .

فبالجوء إلى الآلات الأحدث ليس بالضرورة من الأعمال البناءة في البلاد الكثيفة بالسكان العاطلين .

فليس من الغريب بعد ذلك أن نجد هذه التشريعات ، رغم قلة عدد المتأثرين بها مباشرة ، قد أصابت عددا كبيرا جدا ، لا يمكن حصره . أننا لم نقل ، ولا نريد القول أن هذه التشريعات هدفت إلى ضرب كل صاحب عمل مستقل . لكن أثرها الفعلي جعلها تظهر وكأنها هدفها كان ذلك بالضبط . فالشركات التي تلى في حجمها تلك التي أصابها التأميم تجمدت متروكة قدوم دورها ، لتشبيه بذلك العصفور الخائف يقف لاحراك به أن رأى الباشق المفترس ينقض عليه . والشركات الأصغر التي كانت تتعامل مع الشركات الكبيرة ، وتعتمد عليها لأصايبها الجمود أيضا . . . فالدافع إلى العمل الخلاق ، ألا وهو الربح ، قد شل ، لأن ظل الدولة أصبح يغطي الكبير والصغير من أصحاب المبادرة الفردية والطموح . لقد أصبح الفرد الطموح يتساءل : لماذا أتعب وأربح ، وأوسع أعمالى أن كانت الدولة تهدد وجودى حين

ترانى قد اينعت ؟ وهكذا نجد حلقات السلسلة الاقتصادية كلها قد تأثرت الواحدة بعد الأخرى ، مما أدى بالطبع الى انخفاض النشاط الاقتصادى لكل الشعب .

أما الشركات المؤممة ، فقد أصيبت من بعد التأميم مباشرة بمرض بيروقراطية الدولة وروتينها البطيء ، فالعامل ، والمشرف والمدير أصبحوا موظفين لدى الدولة وراتبهم يحصلون عليه ان انتجت الشركة او لم تنتج ، ان ربحت او لم تربح ... فلا عجب بعدئذ أن هذه الشركات المتينة والتي كانت عمادا للاقتصاد أصبحت لا تكاد تغطى تكاليفها .

وبالاختصار فنحن نرى فى يومى ١٩ و ٢٠ تموز ، يومين فاصلين فى تاريخ الجمهورية العربية المتحدة . فمصر هذه الجمهورية تقرر فيما نرى بصدور هذه القرارات . ونحن لا نقصد من قولنا ان هذه التأميمات شكلت السبب الوحيد لفشل الوحدة . فالأسباب متشعبة ، وأكثر قدما من التأميمات ، وسنأتى على ذكرها فى الفصل الاخير ، لكن التأميمات كانت فى نظرنا القشة التى قصمت ظهر البعير ففى تقرير خاص موجه من شعبة المخابرات الى الفريق جمال فيصل حيث استقصى الآراء فى أوساط الشعب الرئيسية جاء ما يلى :

— ان معظم الأوساط باتت نعتقد أن قرارات وقوانين التأميم الأخيرة كانت ضربة للاقتصاد السورى ، والحقت به ضررا كبيرا .

— ان العمال انفسهم أشد المعارضين للوضع الحالى ، علما انهم أكثر المستفدين من قرارات التأميم الأخيرة .

— ان الأوساط التجارية باتت تصفى أعمالها وتغلق محلاتها استعدادا لمغادرة الاقليم .

— كثرة رؤوس الاموال الاجنبية فى لبنان دفعت بعض كبار الاثرياء الكويتيين فى السلابق للتفكير بتحويل رؤوس أموالهم من لبنان لاستثمارها فى الاقليم السورى الا أن القرارات الاشتراكية جعلتهم يستنكفون عن ذلك . وقد صرح أحدهم المدعو «الوزان» انه اذا اعطته حكومة الجمهورية العربية عهدا رسميا بالسماح له بالعمل بشكل حر خلال عشر سنوات فقط فإنه مستعد لجلب أكثر من ألف مليون ليرة هو وشركاؤه فى الكويت وقطر (١٢) .

هذا واننا لا نعتقد بأن الهدف من القوانين الاشتراكية كان اصلاح الاجتماعى ولا نكتفى ايضا بما سبق أن قلناه بأن الهدف منها هو زيادة سلطان الدولة فى حد ذاته انما نضيف الفكرة التالية : حين كانت تقوم الاضرابات الشعبية فى سورية وفى

مصر ضد الفرنسيين والانكليز كان وجهاء كل حي يرفعون العائلات المتأثرة من
الاضرابات أو التي يصاب أو يقبض على معيها . وبذلك التعاون الاجتماعي التلقائي
امكن مد فترات الاضراب لمدد اطول بحيث كانت تتمكن من الوصول الى اهدافها .
اما بعد القوانين الاشتراكية فلم يعد من السهل على القادرين من قادة الاحياء ان
يمولوا أية حركة عصيان ضد السلطة .

ولو كان المشرع قائما حقا بأن اقلية الشعب تطالب أو توافق على التأميم
ل طرح الفكرة على ارادة الشعب واثقا من تأييد الاكثرية لها . لذلك فان مجرد
حجب الفكرة عن الشعب ثم اللجوء الى فرضها فرضا بين ليلة وضحاها لدليل على
ان الهدف لا يتماشى مع رغبة الاكثرية في صفوف الشعب .

الفصل العشرون

زيادة السلطان السياسى للدولة

الضرورة لزيادة هذا السلطان :

لم تكن التشريعات الاشتراكية لتقتصر على المجال الاقتصادي في تأثيرها ، وإنما تعدته الى المجال السياسي بالضرورة (١) فالتسيير المركزي للاقتصاد قد ضاعف من مهمات الدولة ، لأنها ستشرف الآن على القطاع الاداري التقليدي ، وعلى القطاع الجديد المؤمم من مصانع ، ومن عشرات الألوف من أفراد الشعب الذين أصبحوا ضمن نطاق مسؤولية الدولة مباشرة ، بعد أن كانوا مواطنين في جملة المواطنين الآخرين . ولتتمكن الدولة من النهوض بهذا العبء الجديد ، ولكي تدافع عن الخطوات التي قامت بها تجاه من لم يقتنع بضرورتها أو يفاندها ، لجأت الى تركيز سلطانها السياسي . وكانت طبيعة هذا التركيز في ان الدولة شرعت في عزل رجالات الدولة الذين لا يؤيدون هذه التشريعات الاشتراكية . فوجود مثل هؤلاء سيؤدي بالتشريعات كلها الى الفشل ، هذا ان افترضنا ان لها مقومات النجاح .

وقد أظهرت الأسابيع الأولى بعد صدور التشريعات هذه ، وجود مقاومة شديدة لها في سورية . بل أن السيد عبد الحميد السراج ، الرجل القوي في

(١) لدينا عدة تصريحات للرئيس جمال عبد الناصر تبين أن القسوانين الاشتراكية لم تهدف الاشتراكية بححد ذاتها ، أو العدالة الاجتماعية ، بقدر ما هي وسيلة سياسية لعزل عناصر مقاومة في صفوف الشعب ، إلا وهي الطبقة الوسطى . ففي خطاب للرئيس بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٥ قال : « اننا نريد تحرير أنفسنا من سيطرة رأس المال » (« الطريق الى الديمقراطية » صفحة ٢٦ و ٢٨ .) وفي أثناء محادثات الوحدة حصل الحوار التالي :

« سيد عبد الكريم زهور : .. الاقطاعيين لو عديناهم قلال ، الرأسماليين لو عديناهم قلال لكن الاقطاعي يجي للفلاح يرشيه ويوجهه للجرام . »

الرئيس جمال عبد الناصر : « الواجب أن نجرد اللي يرشي من أسلحته .. اذا جردت اللي يرشي من أسلحته مش حيقدر يحاربك ... اذا جردته من الطيارات والدبابات اللي معاه ... راح يحاربك ازاى ؟ الطيارات والدبابات هي الفلوس .. اذن هو سلاحه ايه ؟ المال . لكن لو انا عزله على الورق سياسيا وباخلي له المال هو مش عايز حاجة .. هو ومعاه المال بيستسلم للامر ... ولكن يستخدم المال حتى يستعيد السلطة مرة أخرى ويعزلك أنت » « محاضر » صفحة ١٩٧ و ١٩٨ . انظر تصريحات مشابهة في ذات المرجع ، صفحة ٨١ و ١٦١ .

سورية ، قد بين معارضته لها دون أن يعلن ذلك على الملأ (٢) . فأصبح وجوده كأقوى رجل في سورية ، بالإضافة الى كونه يرفض التشريعات الاشتراكية خطرا ، ووضعت الجمهورية العربية المتحدة بذلك أمام مفرق للطرق ، فاما أن ينصاع السراج ، أو يزول من الطريق كأقوى رجل في سورية ، أو أن يرجع الرئيس عبد الناصر عن التشريعات الاشتراكية . وان لم يحدث واحد من الثلاثة لتهدد استمرار وجود الجمهورية العربية المتحدة .

أما أن يعود الرئيس عبد الناصر عن تشريعاته ، فأمر غير محتمل على الإطلاق . فالحكم الفردى لا يعرف التراجع ، لأن في تراجعها بدء الانهيار . ولم يتراجع السراج عن موقفه ، وتصلبت الجبهتان مما قطع سبل التفاهم وأمل الوصول الى حل وسط . وكانت النتيجة أن حدث صراع صامت عنيف ، انتهى بانتصار الرئيس عبد الناصر . وبذلك ، أى بسقوط السراج ، لم يبق في سورية أى رجل ذو سلطان فعلى يوافق على التعاون الحر مع عبد الناصر . وبسقوط السراج بدأ وكأنما لم يعد في سورية انسان واحد يستطيع الوقوف في وجه فردية الرئيس .

إلغاء المجلسين التنفيذيين :

بتاريخ ١٦/٨/١٩٦١ ، أى بعد أربعة أسابيع من صدور القوانين الاشتراكية ، صدر قرار جمهورى جديد يقضى بإلغاء المجلسين التنفيذيين لاقليمى الجمهورية . وهذا يعنى تركيز الحكم فى شخص الرئيس . وتقرر ايجاد وزارة مركزية واحدة بدلا من المجلسين الملغيين ، وأصبح لرئيس الجمهورية سبعة نواب ، لكل منهم اختصاص . وكان هناك من الاقليم السوري نائبا رئيس ، وأربعة عشر وزيرا من أصل ٣٦ وزيرا . وتفصيل تشكيل الوزارة كما يلى :

(٢) يعبر هيكل عن رفض السراج للقوانين الاشتراكية بقوله :

« .. لم يكن بطبيعته ، أو بحكم ما أحاط به من ظروف ، ثوريا اجتماعيا » صفحة ١٠٧ وفى مكان آخر يقول السيد هيكل « بأن القوة لدى السراج كانت غاية ، وليست وسيلة لتغيير ثورى صفحة ١١٣ . لكن السيد هيكل لا يوضح تماما ماهية الثورة الاجتماعية . أما الرئيس جمال عبد الناصر فيفسرها بقوله : « أنا فى رأى ... كل واحد أيد الوحدة بعد الانفصال .. أيد الاشتراكية لأن الوحدة معناها الانتقال من الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية معناها الاشتراكية » « محاضر » صفحة ٩٠ .

— انظر وجهة نظر عبد الحميد السراج فى موقفه من القوانين الاشتراكية بعد قليل . فهو ينكر تماما كونه ضد تلك القوانين .

نواب الرئيس :

عبد اللطيف بفسدادى	: تخطيط
المشير عبد الحكيم عامر	: حربية
نور الدين كحالة	: الانتاج (سوري)
زكريا محيي الدين	: المؤسسات العامة الانتاجية
حسين الشافعي	: المؤسسات العامة للخدمات
كمال الدين حسين	: الادارة المحلية
عبد الحميد السراج	: الشؤون الداخلية (سوري)

الوزراء :

نور الدين طراف	: صحة
احمد حسنى	: وزير دولة
عبد الوهاب حومد	: وزير دولة للتخطيط (سوري)
محمود فوزى	: خارجية
احمد عبده الشرباصى	: اشغال
عبد المنعم القيسونى	: اقتصاد وخزانة
فاخر الكيالى	: وزير دولة (سوري)
كمال رمزى استينو	: تموين
عزيز صدقى	: صناعة
مصطفى خليل	: مواصلات
سيد مرعى	: زراعة واصلاح زراعى
على صبرى	: شؤون رئاسة الجمهورية
احمد الحاج يونس	: وزير دولة للزراعة واصلاح الاراضى
حسن عباس زكى	: اقتصاد وخزانة
شوكت القنواى	: صحة (سوري)
امجد طرابلسى	: تعليم عال (سوري)
كمال الدين رفعت	: وزير للعمل والدولة
طعمة العودة الله	: اسكان ومرافق (سوري)
نهاد القاسم	: العدل (سوري)
ثروت عكاشة	: ثقافة وارشاد قومى
عباس رضوان	: داخلية
احمد حنيدى	: اصلاح زراعى (سوري)
اكرم دبرى	: اقتصاد وخزانة (سوري)

احمد المحروقي	: وزير الدولة للاصلاح الزراعى
جادو عز الدين	: ادارة محلية (سوري)
جمال صوفي	: تموين (سوري)
موسى عرفة	: سيد عالى
احمد عبد الله طعيمة	: اوقاف
عبد القادر حاتم	: وزير دولة
ثابت العريس	: شؤون اجتماعية (سوري)
يوسف مزاحم	: اوقاف (سوري)
صلاح الدين هدايت	: بحث علمي
عبد المحسن ابو النور	: ادارة محلية
السيد يوسف	: تربية وتعليم
فريد زين الدين	: وزير دولة (سوري)
احمد فرج	: وزير دولة للتخطيط

أما نواب الوزراء الذين عينوا بالقرار الجمهوري فهم : حسين ذوالفقار صبرى (الخارجية) ، محمد على حافظ (تربية وتعليم) ، عبد الوهاب البشرى (الحربية) .

وقد أوردت أجهزة الاعلام الأسباب لتشكيل الوزارة كما يلي :

— « تعزيز الوحدة بوجود وزارة واحدة لكل الجمهورية . »

— تحديد المسؤوليات في تنفيذ أعمال الدولة تحديدا كاملا وواضحا .

— منح القدرة الكاملة لمؤسسات القطاع العام لتبشر دورها الهام في اطار التنظيم الشامل . »

معالجة تكوين الوزارة : لو نظرنا الى تكوين هذه الوزارة والى توزيع الوزراء على مختلف الوزارات بعمق قليل لطالعتنا ظاهرة غريبة . فقد كان لكثير من الوزارات أكثر من وزير واحد . . . فلوزارة الاقتصاد والخزانة ثلاثة وزراء في آن واحد . واحد منهم سوري ، والوزيران الآخران من مصر . وبالإجمال نجد أن عشرة من الوزراء السوريين كانوا غير منفردين في وزاراتهم . فكان هناك وزارتتا صحة ، واحدة بيد وزير مصرى والأخرى بيد وزير سوري ، ومثل ذلك يقال عن تسع وزارات أخرى . أما الوزراء السوريون الأربعة الذين انفردوا في وزاراتهم فهم :

امجد طرابلسي (تعليم عال) ، وطعمة العودة الله (اسكان ومرافق) ، وثابت العريس (شؤون اجتماعية) ، ونهاد القاسم (وزارة العدل) : فلو دققنا قليلا في شؤون هذه الوزارات لشاهدنا ما يلي :

الى جانب وزارة التعليم العالى ، نجد وزارة التربية والتعليم بيد الوزير المصرى السيد يوسف ، وقائمه المصرى محمد على حافظ . وسلطان وزارة التربية والتعليم يمتد من أكبر مدينة الى أصغر قرية فى أبعد أصقاع الجمهورية . أما وزير التعليم العالى ، فيقع فى حدود اختصاصه الجامعات بصورة رئيسية ، ومعاهد عليا أخرى . لكن لكل جامعة استقلالها الذاتى بحيث لا يحق للوزير التدخل فى شؤونها الداخلية . . . أى ان سلطان هذا الوزير هزيل بمكان ! خاصة أن قطاع التعليم العالى يعتبر الجزء من الكل . . . والكل هو وزارة التربية والتعليم .

واختصاصات وزارة الاسكان والمرافق غير واضحة المعالم تماما . فما هى أعمال هذه الوزارة التى لا تقع فى ذات الوقت ضمن اختصاص وزارة الأشغال والتى يمسكها الوزير المصرى أحمد عبده الشرباصى بمفرده ؟ .

أما وزارة الشؤون الاجتماعية فلها أهميتها حتما ، لأنها تعالج أمور الطبقات الشعبية ، والطبقات الفقيرة من المجتمع . وهذه الفئات هى التى يهتم بها رجال السياسة ، لأن بذور الثورة والمقاومة تنمو هناك حين يتبين هؤلاء انخفاض المستوى الذى يعيشون فيه . وتتألف هذه الطبقات فى المدن من العمال وعائلاتهم . لكن وزير العمل مصرى ، الذى يستطيع سحب هذا القطاع الهام من وزارة الشؤون الاجتماعية الى وزارته ، فلا يبقى من نشاط الوزير السورى فى المجال الاجتماعى سوى رعاية العميان والصم والبكم . . . والذين لا يفقهون .

أما الأستاذ نهاد القاسم ، فنستطيع القول بأنه صاحب الكلمة الأخيرة فى وزارته . وقد كان يتمتع بثقة الرئيس ، أو لنقل أنه مطيع للرئيس الذى يسيطر بشكل دستورى دياكتى على القضاء .

أما الوزراء المصريون المنفردون فى وزاراتهم تماما فكانوا عشرة يمسكون بالوزارات ذات الوزن الحقيقى فى الجمهورية . فيدهم وزارات الخارجية ، والداخلية ، والصناعة ، والأشغال ، والمواصلات ، وشؤون الرئاسة ، والعمل ، والثقافة والإرشاد ، والبحث العلمى ، والسد العالى . فاذا وضعنا بعين الاعتبار أن أمور الدفاع والجيش بقيت فى يد المشير عامر لعرفنا أن كل الخيوط الهامة أضحت فى ايدى وزراء مصر دون استثناء . وقد يقال أن نائب رئيس الجمهورية السيد عبد الحميد السراج كان يمسك بقطاع الشؤون الداخلية بنفسه . وهذا وهم سينقشع للقارىء بعد قليل .

وقد يقول من يريد الدفاع عن وجود الوزير المصرى الى جانب الوزير السورى ، ان ذلك يعود الى أن السورى لا يعرف تفاصيل الأوضاع فى مصر . لكن هذا التعليل خاطئ ، لأن الوزراء المصريين ليسوا أكثر ادراكا للاقليم السورى ، من ادراك السوريين للاقليم المصرى . ولو افترضنا جدلا صحة هذا الافتراض لتساءلنا عن

سبب وجود وزراء سوريين بدون شركاء مصريين ، ووزراء مصريين بدون شركاء سوريين !

اننا لن نبتعد عن الحقيقة كثيرا حين نذكر بالوزارة المركزية الاولى ، حيث استلم الوزراء المصريون صلاحياتهم الوزارية فعلا ، في حين راينا الوزراء السوريين بقوا وزراء دونما وزارات حتى يوم استقالتهم . والوزارة الجديدة لا تختلف كثيرا عن ذلك ، وان وجد الاختلاف فما هو في الاتجاه الاصلح انما تفاقم الانحراف نحو الاسوأ ، ان الوزارة الجديدة ليست الا حصرا للصلاحيات السياسية الادارية في يد الرئيس جمال عبد الناصر ، الذي يوزعها على افراد يأمرهم فيطيعون . وبذلك ابعد السراج الذي قد يسبب له المتاعب في سورية بشكل مبدئي وغير مباشر ، وكان الرئيس على الغالب يقرن الابعاد بالترقية الظاهرة والترفيح الزائف تمهيدا للعزل النهائي .

نهاية السيد عبد الحميد السراج :

لم يفاجأ السيد عبد الحميد السراج من تركيز الحكم بحد ذاته . اذ يعتقد بأنه كان يطالب بهذا التركيز ، أي بالغاء المجلس التنفيذي ليقبى هو الرجل القوي الوحيد في سورية . لكنه فوجيء بأن مركزه قد أصبح القاهرة عوضا عن دمشق ، حيث كان كالأسد في غابه ، وحيث كان جهازه المباحثي يدعمه ويحميه . اما في القاهرة فلم يكن ليصبح الا نفرا ، يكاد يكون عاذيا جدا ، من جملة الملايين المؤلفة من سكان الاقليم الجنوبي . وفي القاهرة سيعزل عن جهاز قوته ، وسيوضع في وسط جماهيري جديد ، لا حول له فيه ولا سلطان . وبالرغم من ذلك لم يستطع الاصرار على البقاء في دمشق ، وانما امتثل للقرار الجمهوري وذهب الى القاهرة كنائب للرئيس . لأنه لو تجاهل القرار لانكشف أمر الخلاف بينه وبين الرئيس ، ولوضع نفسه موضع العاصي لقرارات الرئاسة ، وبذلك يضعف موقفه ضعفا شديدا . لقد ذهب الى القاهرة بعد ان اوعز الى رؤساء جهازه المباحثي بالحذر المتناهي ، وبالترقب والاستعداد .

اما في القاهرة فقد لمس الحكام ان بعض مساعدي السراج (. . . في علاقاتهم مع الناس قد تركوا اثرا رؤى معه ضرورة ابتعادهم عن دمشق ، وفوتح عبد الحميد السراج في ذلك من قبلها ، وطلب اليه ان ينتدبهم معه للعمل في القاهرة وقيل ، ولكنهم فجأة تلكأوا في القدوم الى القاهرة وانساقوا في نشاطهم العصبي بحماقة لا يبررها أي قدر من افتراض حسن النية (٣) » .

(٣) « هيكل » صيغة ١١٤ .

وبينما كان السراج يتسلم مهام مركزه الجديد في القاهرة وصل المشير عامر الى دمشق بعد أن كلفه الرئيس بالبقاء في دمشق خلال «... فترة توحيد الحكومة وفترة تطبيق الاجراءات الاشتراكية الثورية (٤)» وكانت النتيجة لشروع المشير في تنفيذ هذه المهمة أن اندلع كفاح مرير بينه وبين أعوان السيد عبد الحميد السراج. لأنه بدأ عمله بأن جمع ما أمكن جمعه من موظفي الأجهزة المباحثية ، وأرسلهم الى مدينة النبك على بعد ٨٠ كيلو مترا من دمشق ، ليقوموا هناك بما سماه «دورة تدريبية» . واتبع ذلك باصدار قرار يهدف الى انتهاء الحكم البوليسى في الاقليم الشمالى ، ويقضى بعدم جواز ايقاف أى مواطن قبل أن يصدر أمر بتوقيفه من سلطة قضائية شرعية . ان المضمون الايجابى لهذا القرار ليعتبر من البديهيات الاولى الاساسية لى حكم ديموقراطى صحيح . لكننا نعتقد أن ما جعل المشير يلجأ الى هذا المظهر الديموقراطى ، لم يكن الدافع الديموقراطى الصرف ، وإنما الرغبة فى تصفية أجهزة السراج . فلقد اقترن صدور المرسوم الايجابى المذكور ، بتحجيم معاونى السراج . مما جعله يقول فى القاهرة «لقد تشرّسحت !» ومما دفّنا الى الاعتقاد بأن الدافع الانسانى لم يدفع المشير الى هذا الاصلاح أمور ثلاثة وهى :

— لقد ابتداء الحكم البوليسى فى سورية منذ الشهر الاخير من عام ١٩٥٨ . وبلغت شراسته أن لم يعد المواطن يثق بأقرب الناس اليه . واضحى الفرد لا يأمن على نفسه ان أدلى بأرائه بعد ان عرف الناس ان أجهزة المباحث أصبحت تفتك بخصومها سرا فى بعض الأحيان وتتخلص من جثثهم بالاذابة فى حمامات الأحماض الكيماوية . فلماذا انتظر الرئيس أعواما ثلاثة قبل أن يقوم بالخطوات الواجبة لرفع حيف الحكم البوليسى عن كواهل أفراد الشعب ؟

— ان هذا الاصلاح الديموقراطى تم ضمن نطاق الاقليم السورى فقط ، دون أن يشمل الاقليم الجنوبي حيث كان صلاح نصر وزبائنه يرتكبون كل الموبقات الخلقية والانسانية والادارية والسياسية فى وسط شعب مصر . وهذا مما يؤكد اعتقادنا بأن هذا التصرف وهذا الاصلاح كان يهدف الى الاجهاز على التنظيم البوليسى ، الذى لم تكن القاهرة تسيطر عليه . أما الجهاز البوليسى فى الجنوب ، والذى كان يسير بهدى الرئيس ، فلم يكن حاجة لتحديد نشاطه .

— بين السيد هيكل ، ان القاهرة شعرت منذ وقت طويل بالأعمال التخريبية التى يقوم بها أعوان السراج . لكن القاهرة لم تفعل شيئا لمقاضاة هؤلاء الاعوان على ما اقترفت أيديهم ! . فلماذا ؟ ان محاولة احضار هؤلاء الى

القاهرة دون النيل من اعشارهم ، كما يقول السيد هيسكل ، ليؤكد بشسكل لا يقبل الشك بأن رغبة القاهرة لم تكن تتجاوز عزل هؤلاء عن السلطة في الاقليم الشمالى . هذا ولقد خير المشير عامر المقدم مروان السباعى بين الايفاد الى السلك الخارجى مع التكريم وبين ملاحظته ووضع جائزة على راسه .

فى منتصف شهر ايلول غاد السراج من القاهرة الى دمشق والتقى مع المشير عامر فى حديث دام زهاء خمس ساعات . ولم يكن الاجتماع وديا لأن السراج اوضح للمشير عدم استعدادده لتقبل النفى الى القاهرة . وبين بمشير عدم تقبل الناس فى سورية للهيمنه المصريه فقتنع المشير بعد ذلك الاجتماع بأن السراج لن ينصاع بسهولة لمصيره الاخير .

بعد وصول المشير الى طريق مسدود مع السراج اسرع الى دمشق رئيس المخابرات المصرية صلاح نصر ليتولى على طريقته الخاصة تنفيذ رغبة الرئيس الهادفه الى عزل السراج وتحييده . فطلب أهم اعوان السراج وقابله على انفراد واعلمه بأن الرئيس عبد الناصر والمشير عامر يرسلان اليه التحية ويقدرون خدماته الكبرى ولذلك سيرفعون ميزانية جهاز المخابرات الموجود تحت تصرفه من ستة آلاف الى خمسين الف ليرة سورية شهريا وسيصل ٢٢ عنصر مخابرات من مصر ليضعوا انفسهم تحت امرته . قادرك أن هؤلاء لن يكونوا تحت امرته اما لتكبير تحركاته فسأل مستفسرا عن موقع السراج من هذه التغييرات فلم يفصح صلاح نصر انما لف حول الاجابة الصريحة بما يفيد أن انتقال السراج الى القاهرة اضحى امرا بت فيه الرئيس ولا بد من نفاذه . فاجاب معاون السراج بما معناه : « ارجو عدم محاولة فصل موفى عن موقف السراج لأنى لن اتصرف بما يخالف موافقته ، ولا تحسبوا حسابى فى أى قرار يسيء الى السراج ، ولا تنقلونى الى مصر لأنى لن اذهب وانما اطلب احالتنى على التقاعد » . وبذلك فشل صلاح نصر فى مساومة ذلك الضابط على ولائه ومعتقدده .

خرج معاون السراج من لقائه مع صلاح نصر ليذهب مباشرة الى الفرع الخازنى للمخابرات فى شارع ابى رمانة حيث اجتمع زملاؤه ينتظرون نتائج تلك المقابلة بفارغ الصبر لأنها فى صدد تحديد مصائرهم . فأعلمهم بتفاصيل الموقف وبرفضه العنيد لرغبات القاهرة ، واغلظ القول فى كلماته دون أن يعلم أن زميله برهان ادهم كان يسجل صوتيا اقواله . ولقد وعد برهان ادهم بمختلف الوعود فمشى بما يفاير رأى زملائه ونقل التسجيل الصوتى الى صلاح نصر فأدرك وأدركت القاهرة عدم جدوى اتباع الطريقة المعروفة فى بث الفتنة والشقاق بين السراج ومعاونيه . ولذلك وضع معاون تحت المراقبة المسلحة وصنف فى قائمة الميؤوس من التعاون معهم أو كسبهم بالترغيب والوعود .

ومن الجدير بالذكر أن صلاح نصر اختار هذا معاون بالذات لمحاولة كسبه .

فلو استجاب هذا المعاون لتجاوب الجميع باقبال ، ولما ظهرت مخاوف من قبل القيادة المصرية من محاولة تنظيم هؤلاء لعملية عصيان او انقلاب . فبدونهم يصبح السراج مقصوص الجناح .

وللامانة يتوجب علينا التأكيد أن عبد الحميد السراج ومعاونه ينكران كل الإنكار امرين : فهما لم يكونا ضد القوانين الاشتراكية ولم يوافقا ابدا على ما قد يؤدي الى ضرب الوحدة ولم ينظما اية حركة مناوئة . لكن قناعتنا هي أن السراج بالرغم من انكاره العنيد كان يريد القيام بحركة لو استطاع الى ذلك سبيلا ، والا فما وجه خلافه مع الرئيس الذي جعله يستقيل ؟ وهل كان سيسنستكين لتقاعد المبرر الذي فرض عليه فرضا بعد ان كان وصل الى الأوج ؟

ولما سألنا معاون السراج عن مضمون تقرير الصفحات الخمس عشرة من السراج الى عبد الناصر في انتقاد الأوضاع ، أكد لنا أن النقد موجه الى وجود المشير عامر كآمر لسورية ، وعن الأوضاع العامة والاقتصادية السيئة السائدة في سورية . ولما سألناه لماذا لم يستجب عبد الناصر لطلب سحب المشير من سورية اجاب بأن عودة المشير الى مصر كانت ستثير حساسيات بعيدة المدى وستؤدي الى عواقب سيئة في مصر نفسها . ولما سألناه تفسير ذلك لم نحصل على جواب . لكن استفهاماتنا في مختلف الاوساط بدت تشير بقوة الى خلاف في طريقه الى التوصل بين المشير والرئيس ، هذا الخلاف الذي لم يحسم الا بموت المشير اثر مأساة ١٩٦٧ . فلقبد بدأ الخلاف منذ أيام الوحدة حيث رتب المشير أمور سيطرته على الجيش في مصر . فهل نقل الرئيس المشير الى سورية ليحرقه هناك بينما يستعيد مكانته في القوات المسلحة في مصر ؟ وهل كانت تدابير المشير الاصلاحية الأولية في سورية ، ومنها لقاءه للفعاليات الاقتصادية في سورية وتأكيداته على عدم رضاه عن القوانين الاشتراكية ، من أجل ترتيب أمور سورية لمصلحته ؟

اراد المشير عامر النشاور مع الرئيس عبد الناصر عن الخطوات اللازمة لاحباط محاولات السراج المتوقعة ، وكان أول اجراء هو صدور قرار من الرئيس يؤكد على السراج ضرورة التوجه الى القاهرة فورا ، وفي ذات الوقت لم يقف السراج في دمشق دون حركة انما دعا اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي في الاقليم الشمالى وعرض على اعضائها الموقف ، فأخبرهم أن مهمته كنائب لرئيس الجمهورية في القاهرة لا تتجاوز كونها شرفية ، واعلمهم أيضا أنه قد طلب موعدا لمقابلة الرئيس عبد الناصر ، فمأطله مكتب الرئيس ، ثم أعطى موعدا لما بعد خمسة أيام . وتمت المقابلة ، دون أن تتعدى نتائجها أن وعد الرئيس بدراسة الأسباب التي جعلت السراج رجلا لا عمل له . وطلب السيد السراج اخيرا من اللجنة التنفيذية المجتمع ان تدعمه لاييقاف تنفيذ القرارات التي لا يوافق عليها . ولكن اللجنة التنفيذية لم تكن على استعداد لتحمل

مثل هذه المسؤولية الكبيرة . وتقرر توسيع نطاق الحاضرين من الاتحاد القومي ، ليشمل رؤساء اللجان التنفيذية المحلية لجميع انحاء الاقليم السوري . وتم الاجتماع في ١٨/٩/١٩٦١ في دمشق أيضا ، وبين السيد السراج رايه بجراءة زائدة دون أن يتعرض لفكرة عصيان أو انقلاب في تلك الجلسة . لكن الاجتماع انفض بدون نتائج ايجابية . فبعد ان طلب السيد السراج التأييد والدعم تلقى جوابا بما معناه : « لم يسبق لرجال الحكم في الجمهورية ان استشاروا الاتحاد القومي . فنظام الحكم رئاسي . لذلك لا يستطيع الاتحاد القومي الوقوف موقف المدعى في أمور ليست من اختصاصه » (٥) . وما جواب قادة الاتحاد القومي هذا ، الا الخوف من الاشتراك في هذا الأمر الخطير الذي قد يعصف بوجودهم في دولة الوحدة ان فشلت محاولات المقاومة للسيد عبد الحميد السراج . فلقد سبق للمشير أن جمعهم وادبرهم وهدد اعوان السراج ومن يتعاون معه « بالذبح زي الفراخ » .

وكان من نتائج الاجتماع غير المجدي بين السراج وممثلي الاتحاد القومي تبلور قناعة لدى اعوان السراج بضرورة عدم الاقتصار على مظاهر الاحتجاج الضيقة انما اللجوء الى الاضرابات والى الشارع لفرض الاصلاح على الرئيس عبد الناصر . فنظم المقدم مروان السباعي ، رئيس المباحث العامة وساعد السراج الايمن مظاهرة دون علم السراج قوامها النقابيون الموالون تتوجه الى استراحة المشير والى الاذاعة لاحتلالها . فانطلق هؤلاء الى وزير العمل كمال الدين رفعت ، وهو من مصر ، واغلظوا له القول واعانوا انهم سيضربون في صباح اليوم التالي . لكن عبد الحميد السراج علم بما جرى ، فجمع النقابيين قبيل منتصف ليل الثلاثاء في مكتب الاتحاد القومي واصر عليهم بعدم الاضراب والتظاهر والا فانه سيقف ضدهم . واقنعهم بأنه قادر على حل المشكلة دون استخدام الشارع لأن عبد الناصر لا يستطيع التخلي عنه . ونرى أن لاعتقاده هذا وجهة نظر قوية جدا . فالاسرار والمعلومات الموجودة في حوزته عن الاخطاء الجسيمة التي ارتكبت في سورية قبل الوحدة واثنائها ، والتورطات الشنيعة التي تدنس القيادة من اعمال إجرامية وارهابية قامت بها اجهزة دولة الوحدة في معظم الدول العربية المجاورة مثل التآمر على لبنان واغتيال هزاع المجالي وتدبير اغتيال الملك حسين ، والاحداث التي ادت الى اعدام ومقتل الشهداء الشواف والطبقجلى في العراق وغير ذلك كثير ، تشكل قوة ضغط قادرة على ابتزاز الرئيس عبد الناصر . ولقد غاب عن السراج أن اجهزة الرئيس كانت تحتاط لمثل ذلك فتجمع الوثائق . . وتبتكرها وتزييف الأقوال والاثباتات بحيث ترمى مسؤولية كل ذلك على عاتق السراج وأجهزته مما يجعله هدفا الى غضبة وحقد الجميع .

(٥) انظر عدد « الحياة » البيروتية رقم ٤٧٣٣ الصادر بتاريخ ٢٠/٩/١٩٦١ صفحة ١ و ٢ .

وبتهديد السراج للنقابيين توقفت مشاريع التظاهر والاضراب . وبعد انفضاض الاجتماع بقى السراج مع المقربين من اعوانه ومنهم المقدم مروان سباعى ومحمد عبد الله البيطار وويس الحاج حسين واقنعوه بضرورة عدم تلبية رغبة الرئيس بالتوجه للقاهرة التى تهدف الى عزله عن اعوانه فلا يتمكن من اثاره اى عصيان . فوافق . ووعد معاونيه بانه لن يسافر انما سيجتمع بهم فى الحادية عشرة من يوم الاربعاء .

كان الرئيس عبد الناصر خلال هذه الساعات العصيبة على علم بتحركات السراج . فلم يقتنع بالمعلومات التى افادت عن رفض السراج للاضراب وانتظاهر انما استمر فى اخذ الاحتياطات واصدار مختلف التعليمات والقرارات التى تؤدى الى قص اجنحة السراج والى عزله عن كل القوى التى يمكن ان يسيطر عليها . فعزله عن أجهزة الاتحاد القومى باصدار قرار لاعادة تنظيم الاتحاد القومى بحيث يتمشى مع تدعيم الوحدة بين الاقليمين . ونص انقرار على ما يلى : « تلغى اللجان التنفيذية للاتحاد القومى ويجرى تكوين لجنة تنفيذية عليا . . تتكون من رئيس الاتحاد القومى و ٢٠ عضوا على ان تتبع اللجان التنفيذية فى المحافظات اللجنة التنفيذية العليا مباشرة » . وبهذا القرار قفز الرئيس عن دمشق كليا وفصل بين الاتحاد القومى والسيد السراج والحق اللجان بالمركز فى القاهرة . وبذلك بترت سلطات عبد الحميد السراج . وبعد تمنعه عن الاستجابة لامر التوجه الى القاهرة استنفرت كل قوى الجيش المحيطة بدمشق بما فى ذلك معسكرات قطنا ، وتوجهت قوى من معسكرات القابون الى دمشق لحماية الاذاعة والمرافق العامة . ووصل الى علم المشير ان اتباع السراج استطاعوا اقناع نقابة سائقى الباصات بالاضراب فاذا بالعقيد جاسم علوان آمر اللواء ٧٢ فى قطنا يحصر اسماء الجنود الذين يستطيعون قيادة الباصات المدنية لتلافي أزمة الاضراب ان حصلت . لكن الاضراب لم يحصل لأن السيد السراج ندد بذلك ووقف ضده كما بينا .

فى ذات الوقت الذى كان المشير واعوانه يحتاطون ويخططون لضرب أية حركة تنطلق عن اعوان السراج بذل المشير جهدا كبيرا لاقناع السراج بالسفر الى القاهرة . ولم يكن ذلك سهلا . فخلال أحد الاجتماعات فى دار الاركان تشكى المشير عامر من تمنع السراج عن طاعة الأمر الصادر اليه فاذا بالوزير أحمد حنيدى يقف على قدميه ويضرب بيده على جيبه حيث يضع مسدسه ويسأل : هل تريد أن احضر السراج يا سيادة المشير ؟ فتدخل الوزير طعمة العودة الله ووزير الدولة المصرى عبد القادر حاتم وقابلوا السراج فى ذات اليوم فرجوه الامتثال الى دعوة القاهرة ، ولقد استخدم الوزير حاتم لهجة الوعد والوعيد مؤكدا له عدم جدوى العصيان بعد اتخاذ الاحتياطات الشاملة وبامكان التفاهم مع السيد الرئيس الذى لم ينس ولن ينسى خدماته الجليلة منذ ما قبل الوحدة . فاقنع السراج وطار مع المشير الى الرئيس

عبد الناصر ضاربا بوعده لاعوانه عرض الحائط خاذلا لهم . وما أن انطلق السراج الى القاهرة حتى خفضت الاستعدادات العسكرية ورفعت تدابير الاستنفار الشديد (٦) .

في صباح ٩/٢٠ وصل الى القاهرة المشير عامر والسيد عبد الحميد السراج ويخبرنا السيد هيكل ان الرئيس عبد الناصر تباحث مع السيد السراج خمس مرات استمرت في مجموعها ٢٠ ساعة . ولم يكشف السيد هيكل عن مضمون المباحثات ، ولكن الامر اوضح من أن يكون سرا . فقد حاول الرئيس اقناعه بالكف عن عناده والسير في المخطط الذي يرسمه في القاهرة . وفي ٩/٢٣ نشرت صحيفة الاهرام على صفحتها الاولى نبا عودة نائب الرئيس السيد عبد الحميد السراج الى المداومة على مكتبه (٧) . وكان هذا الخبر يهدف الى قطع دابر الاشاعات ، التي تفاقم

(٦) في حديث مع السيد ممدوح رحمون في الكويت ، وهو من قادة القوميين العرب ومن الذين نشطوا في العمل الوطني واحد مدراء مكاتب الاتحاد القومي عن الايام الاخيرة التي سبقت الانفصال والتي تتعلق بتحركات عبد الحميد السراج واعوانه أكد لنا أن السراج لم يكن ليقف ضد الوحدة ، ووصف لنا كيف هدد السراج النقابيين الذين حرص أعوانه برشهم بالرشاشات لو نهضوا ضد الوحدة . واعطانا وصفا آخر لعملية اقناع السراج بالسفر للقاهرة نافيا تأثير عبد القادر حاتم على قرار السراج . فالسيد رحمون أكد أن الذي اقنع السراج بالذهاب الى القاهرة هو رجل آخر ذو علاقة ودية مع المشير ومع السراج معا . ولم يذكر لنا السيد رحمون اسم ذلك الرجل انما نوه عنه بصفة تجعلنا قادرين على التعرف عليه لكنه اصر على عدم التعرض لاسمه . ولقد تدخل هذا الرجل طالبا من السراج السفر الى القاهرة فاجاب السراج : « سوف اذهب ان ذهب المشير ايضا » ، فأتصل الرجل بالمشير واقترح عليه أن يذهب الى القاهرة لتصفية الخلاف ، فاجاب المشير بأنه مستعد للسفر الى القاهرة ان سافر السراج . وهكذا اجتمع الرجلان في ذات الليلة وانطلقا الى المطار ومنه الى القاهرة . وتعليقنا الشخصي على اشتراط الرجلين عدم بقاء الآخر في سورية هو تخوف كل منهما في أن يتمكن الآخر من حسم امور قيادة سورية لصالحه ان غاب عن الساحة .

هذا وهناك تفاصيل أخرى أوردناها في الكتاب عن هذا الموضوع ذكرناها السيد رحمون فمال الى تصحيح بعضها . أن الوصول الى التفاصيل الدقيقة جدا عن أحداث جرت قبل ثلث قرن لامر هسير أن لم يكن أصحاب الأحداث سجلوها في حينها . ومثال على ذلك ناخذه مما جرى مع السيد رحمون ذاته الذي أبدى كل استعداد وترحيب بالقاء الضوء على الحقيقة مشروطا عدم نشر كل ما يقول . فخلال جلسة أولى معه ذكر لنا اسماء من تواجدوا في اجتماع المشير مع مدراء مكاتب الاتحاد القومي . لكنه في اليوم التالي صحح الاسماء وشطب اسمين منها . وفي الجلسة الاولى ذكر لنا كيف اعتقل رجال مخابرات المشير الآتين الى دمشق بصفة معلمين « فلانا » من القوميين العرب . وفي اليوم التالي تأكد السيد رحمون من أن المعتقل هو « فلان » آخر . اننا لا نشك في رغبة السيد رحمون يقول الحقيقة ، ولكن الذاكرة تخون الانسان في بعض الاحيان . هذا وبعثنا من سرد هذه الواقعة ، التي قد تبدو ثانوية صعوبة التحقق من البعثات الحقيقة ومن التفاصيل الدقيقة . لكن الحدث المهم هو الذي يجري في الواقع . والحدث هو الذي يهمنا وهو الذي نهتم بالتعرض لدراسته . فالسراج انطلق الى القاهرة في ذات الطائرة التي ركبها المشير .

(٧) انظر عدد « الاهرام » رقم ٢٧٣١٤ الصادر بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٣ ، صفحة ١ .

اثرها ، والتي تنبىء بالاختلاف الجذرى بين الرئيس عبد الناصر ، ونائبه السراج وبعد ايام ثلاثة اخرى اذاع راديو القاهرة نبأ استقالة السيد السراج ، وقبول هذه الاستقالة من قبل الرئيس . وفي ذات النشرة اذيع نبأ عودة المشير عامر الى دمشق . وبذلك انتهت هذه الأزمة العنيفة بين السيد السراج والرئيس عبد الناصر بهزيمة الاول ، وبانتصار الأخير .

اما في سورية فقد عم جو غريب . لقد عرف الجميع باستقالة السيد السراج ، ونبأ قبول استقالته . لكن خبرا آخر انتشر في دمشق ومفاده ان عملية عسكرية قد فشلت في صباح ٩/٢٦ ، وكانت تهدف الى اعتقال اعوان السراج . وتفصيل ذلك هو ان المشير عامر عرف بقبول الرئيس عبد الناصر لاستقالته السراج فأراد اتخاذ كل حيطه تجاه هؤلاء الاعوان الذين جاھروا في رفضهم الانتقال الى القاهرة فأرسل مدير الشرطة العسكرية العقيد عبد المولى الحجى الى مركز المكتب الخاص في شارع بغداد لتقصي الاوضاع هناك حيث اعوان السراج فوجد كمية من رشاشات كانت قد صودرت من اتباع الحزب السوري القومى . فجرى نقاش حاد بينه وبين احد اعوان السراج فاذا بالآخر يقبض على مسدس رشاش ويهدد العقيد عبد المولى الحجى طالبا منه ان يعود الى سيده المشير الحشاش . فيقفز عبد المولى مغادرا المكتب الخاص وعائدا الى المشير مطالعا اياه على ما قيل وما جرى فأمر المشير قوات كبيرة بالاحاطة بالمكتب الخاص والقبض على الاعوان . لكن القوات لما وصلت الى المكتب الخاص لم تجد من تريد فختمت المكتب بالشمع الاحمر وقامت بحمله ليلية على دور هؤلاء فلم تقبض على احد .

وفي مساء ٩/٢٦ وصل السراج عائدا الى دمشق . وقد استغرب كثيرون ان سمح له الرئيس عبد الناصر بالعودة في هذه الجو المشحون . ونحن نعتقد ان الهدف من السماح له بالعودة الى دمشق ، هو استخدامه فخا للقبض على اعوانه ، الذين سيحاولون الاتصال به بشكل او آخر حين يعلمون بعودته . واثقة الرئيس بأن رجال القاهرة في سورية اصبحوا الآن على اهبة تامة لضرب اية حركة ، خاصة بعد نفاذ كل الاجراءات التي فصلت السراج عن مراكز قوته وجعلت اى اتصال يقوم به مخالفا للشرعية وبذلك يصبح هو نفسه عرضة للتدابير المنصوص عنها في قانون الطوارئ ، هذا القانون المقيت الذي كان هو يطبقه على العباد .

اما في صفوف الشعب ، فقد كان كل فرد يترقب حدوث خطوة ما ، او انقلاب جديد . وكان من المتوقع أن يقوم اعوان السراج بالخطوة او بالانقلاب ، الذي سيؤيد فورا من كل من لاقى الحيف من اخطاء حكم الوحدة . ولم يفكر احد بان فئة اخرى ستتحمل مسؤولية العمل ضد هذه الاوضاع . بل ان ساعات عديدة قد

انقضت على النهوض ضد الحكم ، اعتقد المواطنون والمراسلون الأجانب خلالها بأن السراج هو الذى قام بالانقلاب . وكان اعوان السيد السراج فى الواقع يرتبون أمور انقلاب (٨) ، لكن فئة الضباط الآخرين كانت أسبق . ومن الأمور التى لم تمكن السراج من تنفيذ أى انقلاب عدم تجاوب الضباط لو كان حاول تاليبهم على عبد الناصر . فإساءات السراج ورجاله لم تترك له صديقا ، ولم يأتى من جانبه أى إنسان مسؤول . وبذلك يكون السراج قد عزل نفسه . . وأسهم فى وضع نفسه فى الخندق المعادى للحريات ولطالب الشعب .

ولو استطاع السراج جدلا تنفيذ الانقلاب لأصبح بطلا قوميا ولتجاوز معظم أعدائه الكثير من السلبيات الشائنة التى ارتكبها . لكنه كان قد وصل فى علاقاته الى نقطة اللاعودة بحيث لم يكن ليستطيع تنفيذ أية حركة . لقد استهلكه الرئيس عبد الناصر كليا ولم يبق له عرقا ينبض .

معالجة أخرى لوقف السراج :

لا ننفى عن أنفسنا تهمة التكرار والاسترسال اذ نعود الى تساؤلنا عن نوايا السراج الحقيقية ، وحين نسأل فيما اذا كان اراد التحضير الى انقلاب أم لا . بل اننا لا ننفى اراد بضعة افكار فيها شئ من التضارب . فالحقيقة محجوبة تماما لأن السراج واعوانه لا يصرحون عما يعرفون انما يمعنون فى التكتم ما عدا تأكيدهم العنيد بأنهم لم يفكروا باثارة أية حركة تؤدي الى فسخ الوحدة . لقد انطلقنا على الصفحات السابقة من أن السراج رفض القيام بحركة ضد القاهرة خلال الفترة الحرجة قبل سفره الى القاهرة مع المشير وهذا يبدو مؤكدا لا خلاف عليه . وانطلقنا من انه لما استقال وقبلت استقالته عاد الى دمشق ورغب بالقيام بحركة معاكسة . وان النشاط الذى بدر عن اعوانه يوم الانفصال من توزيع صورته ولصقها على الجدران والسيارات ثم تسللهم الى صفوف المتظاهرين والتهاف له حوالى الساعة التاسعة والنصف من صباح ٢٨ ايلول لخير اثبات على ذلك . وان نصيحة اعوانه بالنزول الى الشارع قبل سفره الى القاهرة وتهديته لهم على اساس أن الرئيس عبد الناصر لن يستغنى عنه ثم عودته فاشلا ليعيد فكرة اعوانه لتصبح موضع نقاش مقبول من جديد .

فى حديثنا مع السيد عبد الحميد السراج أكد لنا ، ما قلناه ، انه هو الذى اوقف نزول النقابات الى الشارع ضد الوحدة ، وأكد لنا ايضا عدم محاولته القيام بأى عمل ضد الوحدة ولا ضد عبد الناصر ، ونفى عن اتباعه أنهم وزعوا صورته صباح

(٨) فى أثناء محادثات الوحدة قال ضباط الوفد السورى :

« الفريق لؤى الاتاسى : سيدى السراج كان محضر عملية انقلاب .

المقدم فهد الشاعر : سيدى السراج لما رجع من هون كان بيسوى انقلاب على الوحدة . » (محاضر)

٢٨ ايلول ... ! فلما سألناه عن يمكن له رفع صورته ولصقها في مختلف الانحاء اجاب : « لا اعرف !! » ثم اتبع : « ربما الشيوعيون » وسألناه عن خلافه مع عبد الناصر وعما اذا كان الخلاف دفعه لمحاولة مقاومة ، فنفى ذلك ، وسألناه عن مضمون التقرير الناقد المكون من خمس عشرة صفحة والذي رفعه الى الرئيس ، فلم ينكر وجوده وانه شمل وصفا للاوضاع السيئة السائدة في سورية . لكنه ابي التعرض لاية تفاصيل ولم يستطع اعطاءنا نسخة عنه . ولما طالبنا منه الافصاح عن النقاط السلبية في تصرفات الرئيس عبد الناصر وممارساته في الحكم اكد لنا بلهجة تخمل صبغة صدق العاطفة والولاء ان لعبد الناصر مكانة وقدسسية في قلبه وسيبقى وفيا لها ولا تسمح له هذه الرابطة الوثيقة بان يقول كل ما يمكن ان يقال ، ولو فعل ذلك لما استفاد الا اعداء الوطن .

لم يطل لقائنا مع عبد الحميد السراج طويلا ولم تكن قد التقينا معه قبل ذلك سوى مرتين كانت اقصر من ان تذكر . لكن حديثنا الاخير معه تميز بطرح اسئلة محددة من طرفنا حول احداث ايام معينة . لكن السراج لم يصرح الا باقل من قليل . وهذا القليل اذكي قدرا من التساؤل اكثر مما شفا من غليل . ان السيد السراج انسان ذكي جدا ، ولا حاجة به لهذا المديح من قبلنا . فوصوله العصامي الى تلك المكانة في سورية ثم في دولة الوحدة لأكبر اثبات على ذلك . لكننا بالرغم من كل ذلك نسمح لانفسنا بالطعن في طريقته في التصدي الى احداث الماضي والتاريخ . فقد برته على الالتفاف اللولبي حول السؤال وتجنب الاجابة الصريحة واللجوء الى اجوبة لا تمت الى الاسئلة بصلة مباشرة انما تبرز « خيانة وضعف » معظم الآخرين وعماالتهم وتلقى الضوء على نجاحه الشخصي حين كان يكشف المؤامرات ويتصدي لها لا تزكيه . اننا لا نشك في وطنيته ولا في نظافة يده وتعففه اذا ما قورن بالآخرين ، لكن وصمة الجبن انه يحجب الحقيقة ستبقى ملازمة اياه حتى يتكلم . فالتحجج بأعداء الوطن عذر مرفوض ... فهو لاء يعرفون ما يكفي ... وربما يعرفون اكثر مما هو يعرف . هذا ولقد قرا السيد عبد الحميد السراج المسودة غير الكاملة لهذا الكتاب قبل فترة طويلة فوصف المضمون خلال آخر لقاء بأنه مليء بالتجني .

ان تنصل السراج من ان معاونيه حاولوا « سرقة » حركة ٢٨ ايلول غير مقبول . ونسب توزيع صورته الى الشيوعيين اضعف من ان نقبله . فما هي مصلحة الشيوعيين في الدعاية لذلك الرجل الذي سحق الحزب الشيوعي السوري كما لم يفعل انسان من قبل ؟ . ذلك الرجل الذي تلوث ايدي اتباعه بدماء الشيوعيين ؟ .

وتوزيع الصور يفترض وجودها جاهزة في مكان ما . فلا بد ان اتباعه جهزوها قبل ٢٨ ايلول لأمر في نفس يعقوب . اذ لا يعقل ان يسمع اتباعه او اعداؤه بأخبار الحركة بعد السابعة صباحا ثم يتصلون ببعضهم . ثم يجتمعون ويجمعون الجموع

لظاهرة ويجدون من يضع الصيور جاهزة تحت تصرفهم فينقلونها ويوزعونها على المتظاهرين الذين يلصقونها على السيارات والجدران ويهتفون له في المظاهرات . . كل ذلك في ذات صباح الحركة . قد نقبل من السراج لو قال أن أعوانه قاموا بكل ذلك دون استشارته . . لكننا لا نستطيع نفى قيام أعوانه بكل ذلك مستندين الى تنظيم مسبق ومدرّوس . لذلك نجدنا ملزمين بنسب تصرفات رجاله اليه .

ولو قبلنا جدلا تأكيدات السراج بأنه لم يسع الى حركة مناوئة بعد عودته من القاهرة لما كان ذلك في رأينا بسبب ولائه المطلق انما لا فتقاده لكل المقومات الأساسية اللازمة في انجاح الحركة . فالسراج كان قد أصبح معزولا شعبيا لاساليبه المخبرانية ، ومعزولا عن ضباط الجيش لأنه اسهم في تأليب الضباط على بعضهم البعض ، وهو بالنتيجة عاجز عن تحريك اية قطعات . وكان معزولا عن سياسيين سورية من كل الشارب والاتجاهات ما عدا أفراد قلائل من القوميين العرب . فإساءات أعوانه واجهزته لم تترك له صديقا ولم يعد يأتمن جانبه أى مسؤول . وبذلك عزل السراج نفسه عن الشعب وعن الأحداث واسهم في وضع نفسه في خندق أعداء الحرية .

وان شئنا تحجيم تعميمنا السابق وتقليصه لقلنا انه لم يبق الى جانب السراج وحوله سوى أعوانه المقربين وفئة من هؤلاء الذين ربطوا مصيرهم معه ومجموعة من فئات ابقى معها علاقات جيدة مثل النقابات . وعلى هؤلاء كان يعتمد في حركة عصيانه . . . وهؤلاء بعيدون عن الجيش وعن السلاح فلا يبقى في مقدورهم سوى القيام بالمظاهرات . فاذا تظاهروا احتاجوا لصور السراج ولشعاراته . ولو استطاعوا التظاهر بشعارات ضد استبداد الحكيم وممارساته لسار قسم من الشعب معهم .

يعزو بعض من ينفي تحضير السراج لحركة انقلاب أو عصيان انتشار هذه الاشاعة الى جهود عبد الكريم نحلاوى في اقناع المشير بوجود حركة سراجية ، من اجل تغطية الحركة التي ينظمها هو نفسه . ونحن لا نستطيع تقبل تلك الفكرة ! فلو سمع المشير مثل هذا القول لاستفسر من النحلاوى عن مصدر معلوماته فلا يستطيع النحلاوى اثبات قوله ان كان مختلقا . ولن يقتنع المشير الا بما يصله من شبكات المخابرات التابعة اليه . فالنحلاوى لا يستطيع الحصول على مثل هذه المعلومات لأنه مكفوف اليد عن مخابرات الجيش وعن كل شبكات المخابرات الأخرى .

من اخطر الأقوال التي سمعناها خلال لقائنا مع السيد السراج هو جوابه حين ذكرنا له ما كتبه الفريق عبد الكريم زهر الدين ، قائد الجيش السوري في عهد الانفصال عن انه (السراج) قال لمن أودعه السجن : « لماذا اعتقلته ونى وأنا كنت على وشك القيام بحركة مماثلة ؟ » اننى مؤيد لحركتكم كل التأييد واذا سمحتم لى بالذهاب الى الاذاعة فانى على اتم استعداد للدلاء بكثير من المعلومات التى تدين

حكاهم القاهرة . واذا كنتم لا ترغبون فى اظهارى على شاشة التليفزيون او الاذاعة فعليكم بالذهاب الى مكتبى السابق حيث تطالعون تقريراً سرياً كأن السبب فى اقصائى عن كرسى الحكم) . (زهر الدين صفحة ٣١) فلم يعلق السراج على قول زهر الدين انما نعتة بصفات سلبية متعددة وقال لى ما معناه ((كنت اتمنى لو تشاهد زهر الدين ، وهو اقدم منى بعدة رتب حين يقابلنى فاذا به يلقى على التحية بدلا من ان افعل انا ذلك)) واراد منى السراج ان استنتج من ذلك ضعف شخصية زهر الدين . ولهذا عندى تعليق لا يمت الى ما نسبته زهر الدين الى السراج بصله :

حين يعتلى رجل مخابرات اعلى اجهزة امن الدولة يصبح مطلعاً على اسرار وزلات كل انسان ذى شأن فى كل انحاء الدولة لأن كل اضطرابات الشعب تصبح رهن اشارته . وبما ان العصمة لله وحده فان كل من له زلة فى حياته العامة او الخاصة أصبح شفافاً بالنسبة للسراج واعوانه . فحين يلتقى اى ذى زلة بالسراج يظن بأنه مكشوف له فيتصرف من موقف التخوف والضعف وشدة الولاء . ومعظم من هم بدون خطيئة يتصرف كذلك ايضا خشية الوقوع تحت رحمة معلوماتهم فى يوم من الايام . لذلك كان السراج ينظر الى الضباط والى السياسيين والى المواطنين من خلال علمه بكل نقاط ضعفهم فيتمكن من التحدث اليهم بما يتناسب مع ذلك واجداً فى كل منهم الضعف والتزلف فيستصغروهم . وهذا أصبح موقفه من كل انسان يقابله ينطلق من خلال ملف ذلك الانسان . . وهذا المنطلق هو اسسوا منطلق للتعامل مع بنى الوطن الواحد . . وهو اسسوا مقياس لمعرفة معدن الرجال .

ملحق بالفصل العشرين

من طريق المفارقات أن السيد هيكل خص عبد الحميد السراج بفصل كامل من كتابه « ما الذى جرى فى سورية ؟ » ولقد ظهرت كتابات السيد هيكل عن السراج فى وقت كان الأخير خلاله يجلس فى سجون « الانفصاليين » فى سورية . ويرى السيد هيكل فى السراج ثلاث لمسات ضوء وثلاث لمسات من الظل . أما لمسات الضوء فلن نتعرض لها ، لأنها « اُعت » قبل الوحدة ثم انحسر اللمعان حسب قول السيد هيكل . . أى ان وجود السراج طوال عهد الوحدة كان يتميز بلمسات الظل فقط وهى :

١ - حبه للقوة كفاية ، وليس كوسيلة .

٢ - لم يكن السراج ثوريا اجتماعيا .

٣ - ايمانه بالوسائل البوليسية .

ويكتب هيكل عن السراج انه « كان يريد ان يعرف كل شىء عن كل الناس ، لا تفوته حركة ، ولا تغفل سمعه همسة . . . ونتيجة لهذا فان جهاز البوليس تحت اشرافه توغل واستشرى . هنا أيضا لم يعد جهاز البوليس وسياسة تحمى المجتمع وتخدم القانون .

وانما فى بعض الاحيان فلت جهاز البوليس فاصبح فوق المجتمع وفوق القانون وكانت هذه بالذات اعقد المشاكل فى سورية » « هيكل » صفحة ١٠٨ ثم يسترسل السيد هيكل فى سرد قصة عاشها بنفسه فى دمشق من شهر تشرين الاول من عام ١٩٥٩ . وهذه القصة تبرهن على استفحال بوليسية الحكم فى سورية فى فترة مبكرة من الوحدة . وقد شاركه فى بطولة هذه القصة الصحفى الأمريكى هارى ايليس الذى كان قد حصل على حديث صحفى من المشير عامر ، واحد اتباع السراج المباحثيين ، الذى اراد معرفة نص الحديث الصحفى الذى تلقاه الأمريكى من المشير بالحاح عجيب . ويفار السيد هيكل على سمعة الحكم من تصرفات المباحثى والحاحه ويتخلص منه . وقد اسهب السيد هيكل فى وصفه للطريقة الفذة التى استطاع بها انقاذ سمعة الحكم بابعاد رجل السراج اللجوج . . . مما يذكرنا بأيام الصبا ، حين كنا نقرأ مداعبات ارسين لوبين لمختلف اللصوص والاشقياء .

يؤسفنا أن الاستطراد فى الشرح يطول . لكننا اردنا ذلك لكشف عيب اساسى فى متن القصة كما أورده هيكل . فهو يذكر فى موضعين ، ان الضابط الشاب

الذى ارسله السراج من رسل المكتب الثانى . وفى مكان آخر يقول السيد هيكل ان الضابط الشاب اراد كتابة تقرير الى وزير الداخلية ، السراج ! ولقد نسي السيد ((هيكل)) فيما يبدو ان الضابط من المكتب الثانى لا يمكن ان يكون من اتباع السراج . لان المكتب الثانى خرج من قبضة السراج ، وخضع للاشراف المصرى منذ قيام الوحدة . فان وجد السيد هيكل فى تصرف الضابط الشاب ما يعيب ، وما يسىء الى سمعة الجمهورية ، فكان خرى به ، ان يتقدم بنقده الى الحكام الفعليين ، الذين يسيطرون على المكتب الثانى .

ونتوقف هنا عن متابعة التناقض الذى يدعو الى الابتسام فى قصة السيد هيكل ، لنسمعه يعلق على الحادثة بقوله :

((.. هل يعرف عبد الحميد السراج بما كان يفعله ضابطه الشاب ؟ .. هل يمكن ان تصل الامور الى هذا المدى بغير علمه ؟ ..)) صفحة ١١١ .

وبعد الانفصال ارتفعت الأصوات تنتقد الرئيس عبد الناصر جهارا ، انه سمح للنظام البوليسى ان يسود فى سورية . وكان الجواب دوما ، هو ان الرئيس لم يكن على علم بالذى يحدث هناك ! هنا نجد انفسنا على حق حين نكرر الاسئلة التى طرحها اعلاه اول صحفى فى مصر :

هل يعرف جمال عبد الناصر بما كان يفعله وزير داخلته فى سورية ؟ .. وهل يمكن ان تصل الامور الى هذا المدى دون علمه ؟ ..)) والجواب على سؤالنا اوضحه لنا السيد هيكل دون قصد : فالحادثة التى يرويها كمثال من كثير ، والتى بينت له كمدير تحرير اكبر صحف الدولة ، ان اوضاع سورية سيئة للغاية ، حدثت له فى الشهر العاشر من عام ١٩٥٩ .. فلماذا لم يحدث اى اصلاح ؟

لكن الفصل الذى خطه السيد هيكل عن عبد الحميد السراج ، يؤكد فيما بعد على لمسات الضوء ، تاركا له طريق العودة الى حظيرة القاهرة مفتوحا . بل ان السيد هيكل لا يتوانى عن ايراد موارد للحقيقة فى سبيل تسهيل طريق العودة امام السراج ، لان القاهرة اصبحت فى حاجة لمثله بعد الانفصال . والمواربة هى انة صور السراج وكأنما هو خصم لهؤلاء الذين قاموا فى ٢٨ ايلول على حكم القاهرة . وكان خريا بالسيد هيكل ان يبين الحقيقة ، وهى ان السراج نفسه كان يدبر لانقلاب يقوم به مع اتباعه . وهذه الحقيقة لم تكن خافية على احد . بل ان القاهرة استنفرت قوات الجيش فى قطنا ، لاستخدامها فى قمع الحركة التى كانوا يتوقعون حدوثها من قبل السراج بين آونة واخرى كما زائنا فلماذا يتبع السيد هيكل ذلك الاسلوب الذى لا يتناسب مع مقامه الصحفى الرفيع ؟

ولقد كتب صلاح نصر : رئيس المخابرات المصرية ما يؤكد ضلوع السراج فى محاولات الانقلابية فى وقت مؤثر للارزمة بين السراج والقاهرة . او فد الرئيس

عبد الناصر صلاح نصر « ليعاون المشير في الموقف المتدهور في سورية ، والعمل على تنفيذ قرار ادماج المخابرات بعد استقالة عبد الحميد السراج . كانت ايام عصيبة تشوبها الفوضى والاضطراب ، ويسود دمشق جو من الاكتئاب والوجوم ، وتعيش اجهزة الدولة ومؤسساتها في سرورية دون ضابط او رابط ، ووصل الامر الى تمرد افراد بعض الاجهزة مثل المخابرات والمباحث السورية ، وكان الاتحاد القومي السوري يحرض على المظاهرات المعادية لعبد الناصر ويروج الشائعات » (« نصر » صفحة ٢٦٥) ثم يصف نصر محاولة السراج بحضور الوزير الضابط اكرم ديري تاليب قائد الجيش الاول الفريق جمال فيصل على القاهرة . . ويؤكد نصر علم السراج بكل فئات الجيش التي كانت تعد لانقلاب ماعدا جماعة النحلاوي ويدعى نصر ان السراج وضع نفسه تحت تصرف النحلاوي خلال الساعات الاولى من الحركة ، لكن عبد الكريم نحلاوي نفى ان السراج وضع نفسه تحت تصرفه لكنه اكد محاولاته للقيام بانقلاب وبمحاولات رجاله الاستفادة مع حركة ٢٨ ايلول . وقال ان السراج تجول في شوارع دمشق بسيارة مع بعض اعوانه . . . ووزعوا صور السراج .

المهم في الامر ان ما كان يعرفه صلاح نصر كان يعرفه عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل . . . وبذلك يثبت عدم صحة اقوال هيكل عن السراج .

الفصل الحارث والعشرون

انقضاء السوريات

لم تهدف أحداث الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٦١ فصل الاقليم السوري عن الجمهورية العربية المتحدة ، وفيما يلي سنتعرض للتطورات التي جعلت من هذه الأحداث تؤدي الى الانفصال . ونحن اذ نصف تطور تلك الاحداث لا نعتمد على أقوال صحف ، ولا على شائعات تطلق من أجهزة الاعلام المختلفة ، انما على احاديث جرت مع عدد من الضباط الذين لعبوا اكبر الادوار حساسية في قيادة الحركة ، فخططوها ، وتولوا تنفيذها بأنفسهم حاملين دماءهم على الاكف ، وان الأشياء التي نوردتها تنشر لأول مرة بهذا التفصيل وتصف لأول مرة أيضا كيفية حدوث انقلاب منذ بدء الترتيب له حتى انجازه . ولقد حاولنا جهدنا الابتعاد عن الاسترسال الأدبي ، مقتصرين على الحقائق عارية ، لنكسب الوقائع ما يجعل القارئ يعيشها حية ، أمينة وصادقة . لكننا لا نستطيع البدء بيوم الانفصال بالذات ، وانما علينا العودة قليلا الى الوراء ، لنسمع بعض التصريحات من هؤلاء الضباط حول الأسباب التي جعلتهم يخططون لحركة اصلاح . نقول « اصلاح » ، لان الهدف لم يكن انفصالا ، انما الاصلاح وحده ضمن دولة الوحدة .

بعد قيام الوحدة ، وبعد قدوم ضباط مصريين الى سورية ، جرت احتكاكات بين الضباط السوريين والمصريين على مستوى جديد ، يفاير الالتقاء فيما بينهم قبل قيام الوحدة . فقبل الوحدة كان الضباط السوريون يرحبون بكل ضابط مصري ترحيبا يصعب ان يعيش مثله في أي مكان آخر . وكان الضابط المصري يتصرف غالبا تصرف الضيف المؤدب . اما بعد قيام الوحدة فقد جاء الضباط المصريون يحملون نفسية مختلفة تماما . لقد قدموا كرؤساء وكأميرين ، ولمس الضباط السوريون بعد عدة شهور فقط ان القيادة المصرية ترى في الضابط السوري انه « متعجرف ومغرور ، ومحدود . يتباهى بعجبا بنفسه ، يمشي مختالا بلباسه العسكري في شارع الصالحية بدمشق ، متغطا يصغر خده للناس ، وليس هو على كفاءة من التدريب » وقد تصرف القادة المصريون في الجيش السوري على هذا الاساس فأرادوا تطبيق سياسة هدفها القريب « تهيين » المفاهيم العسكرية في الجيش السوري ، وهدفها البعيد « التخلص من كل ضابط تخرج من الكلية العسكرية في حمص » . وهدف القيادة من وراء ذلك هو الامساك بزمام الجيش السوري امساكا نهائيا ومطلقا بحيث تستطيع القاهرة بعد ذلك تنفيذ السياسة التي تشاء في كل سورية دون ان تخشى ان تقوم الجيش السوري قائمة . والوصول الى ذلك الهدف لجأ القادة المصريون الى الوسائل التالية :

— نقل الكليات العسكرية التي تخرج الضباط من سورية الى مصر .

— انتداب الضباط السوريين الكفاء الى الاقليم الجنوبي ، حيث يعينون في وظائف ثانوية جدا ، مثل ادارة التجنيد ولم تتقاعس القيادة عن السخاء المادي

لهؤلاء ، لينصرف اهتمامهم اما الى جمع المال ، او الى الاستمتاع بأجواء ساحرة . .
ومن صفوف هؤلاء الضباط نجد عددا ذا أهمية اشترك اشتراكا رئيسيا في حركة
٢٨ سبتمبر ، نذكر منهم الرائد فائز الرفاعي ، والنقيب صدقي عطار ، والنقيب
عادل الحاج علي ، والعقيد محمد منصور .

— انتداب الضباط المصريين الى الاقليم الشمالي . وكان كل ضابط من
هؤلاء يأخذ مكانا حساسا في قطعة او قيادة . وكان كثير منهم ينظر الى امره
المباشر السوري ، وكأنما لا شأن له ، فيحطم قوانين الانضباط ، ويتجاوز أنظمة
التسلسل العسكري . ((وكان بعض المصريين في منتهى السوء ، فقد كان الواحد
منهم يتهاون في تنفيذ أمر صدر اليه من رئيسه المباشر السوري ، فاذا ذكر بذلك
ادعى جهالة للنظام السوري ، وان عنف حرن ، ونظم تقريرا يرفعه الى اعلى سلطة
مصرية في سورية . ومثال على ذلك ما حدث للعقيد محمد منصور حين اعطى
الملاحظات اللازمة لضابط مصري طلب له ان ياتي الى التدريب دون ارتداء كاسية
الساق . فرفع الضابط المصري تقريرا الى العقيد احمد زكي يتهم فيه العقيد
منصور بالتحامل ، والجهل والعنجهية . وكانت النتيجة ان ابعد العقيد منصور
عن قيادة لوائه في سورية ، وانتدب لاستلام عمل في احد المكاتب في الاقليم المصري .

اما حين يرأس ضابط مصري دورة جنود ، فانه كثيرا ما يكلف جنوده بأمور
ليس من عادة الجندي السوري القيام بها لاي مدرب من مدربيه السوريين ،
وكثير من هذه الأمور لا يليق بالضابط ان يطالب به وكان المدرب المصري يستعمل
في خطابه من الشتائم ما لم يألوه المجند السوري ، بل ان الشتائم كانت
تصل الى مستوى وضئيع جدا يخرج المجند عن امتلاك نفسه ، مما أدى الى
اصطدامات كثيرة بين الجنود السوريين والضباط المصريين ، اظرفها والطفها
ما حدث للملازم الاول المصري نبيل وقاد الذي شتم أحد المجندين في عرضه ،
فاذا بالمجند يلاحق الملازم وقاد بالقنابل اليدوية الحية ، وبالحرية . . . وكانت
النتيجة ان حكم على المجند بالسجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة من قبل
القاضي الفرد العسكري في القنيطرة .

— ارسال الضباط السوريين في دورات الى الاتحاد السوفياتي ، لاتمام دورات
تدوم سنة او سنتين او اكثر .

— احوالة الضباط السوريين على التقاعد . ولم تقتصر الاحالة على الضباط الذين
بلغوا سن التقاعد ، واتما اصابت اكثر الضباط الشبان ، وهم في ريفان
شبابهم ، وفي ذروة قدرتهم على الحركة والمناورة . وانه مما يثير الاستغراب
ان كثيرا من الضباط الذين اتموا دوراتهم في الاتحاد السوفياتي ، عادوا

ليستلموا قرارات احوالتهم على التقاعد . فلماذا ارسـلوا اذن ، ولماذا صرفت عليهم أموال تقدر بعشرات الملايين ؟ ... ونحن نستطيع اعطاء الجواب : يستطيع الضابط في الاتحاد السوفياتي توفير مبلغ كبير جدا من راتبه . وحين يعود بعد سنة أو سنتين يكون قد تجمع لديه ثروة طيبة . ولما يتلقى بعد ذلك قرار احواله على التقاعد لا يثور ، لأن راتب التقاعد ، والثروة التي وفرها يسهلان عليه القبول بالواقع الجديد .

— انتداب الضباط السوريين الى ادارات الشركات المؤممة بعد صدور قرارات التأميم ، وقد زاد عدد المنتدبين من الضباط السوريين على ٤٠ ضابطا . وبذلك ضعف الجيش من جهة ، وانهار الاقتصاد من جهة أخرى ، فادارة كتيبة مدفعية أو سرية مشاة يغاير « قليلا » ادارة المصانع والأعمال التجارية الكبرى .

— أما سياسة الرئيس حيال قضية فلسطين ، فقد ذكرناها سابقا بشيء من التفصيل . ولقد أصابت سياسة اللين والتراخي تجاه اسرائيل شعور الضابط السوري في الصميم .

هذه الأمور التي عدناها جعلت عددا كبيرا من الضباط الصغار يفكر بوجوب عمل شيء لوضع حد لهذه المساوئ لكن أفكار الضباط الافرادية لم تثمر الا بعد ان حدثت مكاشفة ومصادحة بين عدد من هؤلاء الضباط الصغار من رتب ملازم حتى نقيب . ولكن رتبهم لم تكن لتسمح لهم بقيادة حركة من هذا النوع ، مما جعلهم يحاولون اقناع واحد من الضباط القادة باستلام زمام الامر ، واضعين انفسهم تحت تصرفه جنودا منفذين . وعلى هذا الأساس ففتح العقيد محمود عودة فتخاذه ، وهدد بأنه سيرفع تقريراً للمسؤولين في القيادة ، ان اثير الموضوع معه مرة أخرى . وتكلم الضباط الصغار مع العقيد محمد التل ، فتردد ، ونصح الضابط الذي فاتحه بالأمر بمفادرة البلاد هرباً خشية من افتضاح أمره . وفتح السيدان أحمد عبد الكريم ، وأمين النفوري ، فأظهرا اقبالا واستعدادا ، لكن الضباط الصغار لم يتابعوا الحوار معهما ، لعدم ثقتهم بالنجاح ، ان اعتمدت الحركة على هذين الضابطين . فالسيدان أحمد عبد الكريم وأمين النفوري بالرغم من مكانتهما المعروفة في الجيش ، فقدما الاتصال مع الوحدات بعد أن زالت عنهما كل صفة رسمية باستقلتهما من الوزارة المركزية . وفتح المقدم عبد الكريم نحلاوي ، فوافق وتجاوب معهم وتجاوبوا معه .

لم تكن فكرة القيام بحركة اصلاح جديدة على المقدم نحلاوي . فبحكم مكانته ككاتم لاسرار الجيش ، كان يتلمس الأخطاء تقع ، بل تصنع صنعا من قبل القيادة المصرية . وكان يشير دوما الى الأثر السيء الذي تحدثه هذه السياسة . وكان يتلقى التقارير من مختلف الضباط السوريين تبين الأخطاء ، وتسدى النصح ، فيرفع هو

هذه التقارير الى القيادة دونما جدوى . ولم يفكر من جهته بالقيام بالحركة ، الا عندما اقتنع تماما بأن القيادة لا تفكر ولا تريد العودة عن الفى الذى تسير عليه .

لكن المقدم نحلاوى لم تكن قد تكاملت لديه الاجراءات اللازمة لقيام حركة الاصلاح . ولما جاء اليه الضباط الصغار بتنظيمهم المكنوم ، وجد ضالته فيهم ، ووجدوا ضالتهم فيه رغم أن رتبته العسكرية لا تكفى تماما كواجهة لكل الحركة . لقد وثق الضباط به لنزاهته الخلقية واحترامه للآخرين ، ولبعده عن التحيزات ، ولتواضعه الجهم وابتعاده كل البعد عن حب السيطرة والظهور ، ولأن عددا كبيرا من الضباط تخرج على يديه عندما كان مدربا فى الكلية العسكرية فى حمص ، ولوقفه الصلب العقيد تجاه العقيد امين الحافظ ، الذى كان فى أول عهد الوحدة مديرا للكلية العسكرية فى حمص ، والذى كان يلح على نشر مبادئ حزب البعث العربى الاشتراكى هناك على المدرسين وعلى الطلاب على السواء . وكان المقدم نحلاوى بالاضافة الى كل ذلك ، وبحكم مكانه فى القيادة ، عينا وأذنا تترقب الاحداث . وكان يستطيع الى حد ما التأثير على تعيينات وتنقلات الضباط من ذوى الرتب المتوسطة والصغيرة ، بحيث تتجمع فى وحدة عسكرية القوة اللازمة للتفوق والسيطرة على كل الوحدة فى ساعة الصفر . وقد استطاع مثلا وضع الرائد هشام عبد ربه قائدا لكتيبة مشاه فى اللواء ٧٢ فى قطنا ، والمقدم مهيب هندى رئيسا لأركان اللواء ذاته ، والملازم الأول عماد هاشم قائد سرية فى كتيبة مدرعات من اللواء ٧٢ أيضا ، والنقيب محمد صدقى عطار فى قسم عمليات اللواء ، والنقيب هشام نشاوى رئيسا لكتيبة الدبابات فى اللواء ٧ .

فبالحركة اذن لم تعتمد فى البدء على ضابط سورى كبير .

قبل قيام الحركة بشهور أربعة تقريبا ، وضعت قيادة الأركان مخططا لتحركات الضباط المقبلة . وتضمنت الخطة ارسال ١٥ ضابطا سوريا الى الاتحاد السوفياتى للتخصص ، وانتداب مائة ضابط الى الاقليم الجنوبى ، ونقل ٤ ضباط قادة الى الملك المدنى لاعطائهم مراكز محافظين . وكان اسم المقدم نحلاوى موجودا فى قائمة الموفدين الى الاتحاد السوفياتى . لكنه استطاع شطب اسمه فى آخر وقت . وقبل الحركة بأسابيع قابل الوزير السورى طعمة العودة الله العقيد احمد علوى ، وأخبره بتكتل الضباط « الشوام » . فجاء العقيد علوى الى المقدم عبد الكريم نحلاوى متسائلا عن صحة مثل هذه الاشاعة . وقد اعطى تسائله صبغة من يتهم المقدم نحلاوى بتدبير ذلك . فأجاب النحلاوى بأنه لا يحدث اية تنقلات من لدنه ، انما بموافقة المشير عامر ، واللواء انور القاضى ، والعقيد احمد زكى ! . وتابع المقدم قوله مخاطبا العقيد علوى « وان شئت تبديل من شئت من الضباط فلا مانع لدى » .

وقبل قيام الحركة بيوم واحد طلب العقيد علوى من المقدم نحلاوى ان يقابل الوزير جادو عز الدين ، الذى كان قد استلم وزارة الادارة المحلية ، بفد التغير الوزارى الاخير . فذهب المقدم نحلاوى اليه وقابله فى داره مساء ٢٦/٩ ، فاذا بالوزير يطلب انتداب . ضابطا لوزارته المحدثه جديدا ، ويطلب منه ان يصبح نائبه . فيجيب عبد الكريم معتذرا : « ومن يبقن فى الجيش ؟ .. هل ترضى نفسك عما يحدث ؟ » فأجاب الوزير جادو باسمه ابتسام من غاص فى النعمة ، ففاب عن الواجب وعن الصواب : « ايه يالله ... » ولقد كان جادو واحدا من الضباط السوريين الذين اذا ساروا اهتزت تحت اقدامهم الارض .

لا تقتصر الاساءة لدى نقل الضباط الى الملاكات المدنية على اضعاف الجيش الذى من اجله تطوعوا فى الخدمة والذى يتوافق مع استعدادهم الفطرى والذى صرف على تنشئتهم وتدريبهم وصقلهم اموال الشعب انما تتجاوز ذلك الى الاذى الكبير الذى يلحق بالقطاعات المدنية التى ينقلون اليها حيث تطلب هناك خبرات اخرى لا تمت لاستعدادهم بصلة ، وسيحتاجون الى سنوات تهيئة وتدريب جديدة قبل ان يشجعوا فى العمل الجديد . فهؤلاء الضباط ينتزعون انتزاعا من الارض الخصبة التى هيئوا لها فتمحل الارض، وينقلون الى ارض اخرى خصبة طالما كان يرعاها المدنيون . فتمحل الارض الجديدة ايضا . وفضلا عن ذلك يتاذى التوازن الوظيفى فى الملاكات المدنية وتظهر العداوات والحساسيات بين طبقة الضباط الدخيلة وبين المدنيين . كل ذلك على حساب الشعب وعلى حساب التقدم الاقتصادى للدولة .

وفى القيادة طلب المشير عامر من المقدم نحلاوى بصفته كاتما لاسرار الجيش وضع قوائم تضم اسماء اربعة آلاف من ضباط الصف لانتدابهم الى الاقليم الجنوبى . وكانت حجته فى ذلك ان الملاكات فى الاقليم السورى لم تكن تسمح بالترفيه . ولسوف تدرك الهدف البعيد من « نقى » ضباط الصف لدى تعرضنا للاحداث .

وكانت هناك مناورة مهياة وفى قيد التنفيذ ، بحيث يحدث انزال لواء معزز من الجيش المصرى على شواطىء الاقليم السورى ، ولواء مثله يذهب من الجيش السورى الى شواطىء الاقليم المصرى ، ليبقى بعد ذلك كل لواء فى مكان تمر كزه الجديد .

لم تكن كل هذه التصرفات تحدث مصادفة ، وانما كانت تصدر عن شعور اكيد بقرب حصول حركة ما فى سوريا . وبما ان القيادة لم تعلم عن مصدر هذه الحركة شيئا ، فقد حاولت الاسراع فى ابعاد اكبر عدد من الضباط السوريين ، واحضار اكبر عدد من الضباط المصريين . وكان يراد وضع الضباط المصريين فى سورية ، بحيث اذا صدر امر يختص بالجيش الاول من القيادة المصرية فى القاهرة

وصل الى قيادة الجيش الأول التي يرأسها فعليا ضابط مصري . وهذه تنقله الى ضباط مصريين في القطعات بحيث يتم المطلوب دون ضرورة المرور على أى ضابط سوري . ولقد أوشك هذا التخطيط أن يكتمل ، ولو تأخر قيام الحركة أسبوعا ، لما كان للحركة أن تقوم ، ولو قامت لما نجحت على الأغلب .

جرى توقيت القيام بالحركة لأول مرة في الشهر السادس من عام ١٩٦١ . ففي هذا الشهر كان من المقرر مجيء سرايا استطلاع من كل وحدات الجيش الى قطنا ، لاقامة معسكر تدريبي هناك . والوحدات هذه سريعة المناورة والحركة . ولكن القائمين بالتنظيم صرفوا النظر عن ذلك التوقيت لعدم استكمال شروط النجاح . وتقرر أن تقوم العملية على عاتق لواء أو أكثر من القوات المربطة في قطنا . وصار يحدث التركيز لجعل أحد هذه الألوية قادرا على القيام بالحركة . وكانت هناك في قطنا ألوية ثلاثة : لواء ١٨ مشاه ، وقائده العقيد حسين قاضي ، وهو ضابط سوري شديد الولاء للرئيس عبد الناصر ، واللواء ٧ المدرع وقائده مصري ، وهو المقدم طه محمد حسن ، واللواء ٧٢ مشاه محمول ، وقائده العقيد جاسم علوان ، وهو سوري موال للرئيس جمال عبد الناصر ، بل أنه الضابط الذي وضعته القيادة المصرية في تخطيطها لقيادة الجيش السوري بعد استهلاك كل الضباط الأكثر قدما في الجيش السوري . وقد وجدت وثيقة في دار المشير تكشف هذا التخطيط ، وتظهر الكيفية التي يجب اتباعها لاستهلاك الضباط الأربعين الأقدم منه ، وعلق كاتب الوثيقة بقوله : « وهذه هي الطريقة الوحيدة للسيطرة على الجيش السوري أطول مدة ممكنة » . إنها لمن سخرية الأقدار حقا ، أن أمكن تركيز بعض العناصر التي تستطيع السيطرة على كل اللواء ، في ذلك اللواء بالذات .

وفي الشهر السادس أصيب التخطيط بنكسة كادت تكون قاضية وشعر الضباط الشبان بضرورة قصوى لتنفيذ الحركة ، خشية من افتضاح كل ما يتعلق بها . فقد حدث آنذاك ما لم يكن في الحسبان :

كانت قيادة الحركة العليا محصورة في عدد قليل جدا من الضباط . وكان هؤلاء يعرفون بعضهم البعض كقائمين بالحركة . لكن الصف الثاني من الضباط المشتركين ، لم ينكشف أفرادهم على بعضهم البعض ، وإنما كانت كل فئة منهم ترتبط بواحد أو أكثر من ضباط الصف الأول . وما قلناه عن الصف الثاني ينطبق تماما على الصف الثالث . وكان كسب المزيد من الضباط يبدأ بأن يستمزج ضباط من الحلقة آراء الضباط الجديد . وحين يستوثق منه ، يطلب منه أن يكون على استعداد لساعة الصفر ، التي سيسمع بها حين اللزوم . وعلى هذا الأساس أمكن كسب عدد لا بأس به من الضباط ، بحيث لا يعرف الواحد منهم سوي واحد فقط ، أي الذي تكلم معه . وحين نذكر كلمة « كسب » لا نقصد أن الضباط المشتركين

كان يحاول اقناع ضابط آخر بالدخول في حركة ... وانما اقتصر الامر فعلا على ان يتعرف الضابط المشترك على آراء الضابط الآخر ، ولما يلمس تدمره والمه ، واستعداده لحمل مسؤولية ما في ساعة الشدة ، يعلمه بوجود شيء في الأفق ، ويطلب منه التريث والتأهب .

استطاع النقيب خليل بريز ، وهو من القائمين بالحركة ، اكتساب تأييد النقيب الطيار أمين القدسي ، الذي استجاب . وحاول النقيب قدسي بدوره اكتساب قائد سرية الرائد ماجد حموي . فكان جوابه الرفض . بل لم يكتف بالرفض ، وانما طلب من النقيب قدسي رفع تقرير . فحاول هذا التملص ، بإعطاء المحاولة صفة المزاح ، ولكنه فشل في ذلك ، لأنه حين دخل في الحديث ، لم يترك لنفسه خط العودة الى تمهيع الامر وجعله مفتوحا . عندئذ اضطر النقيب قدسي الى رفع تقرير مرفقا بتقرير آخر من الرائد ماجد حموي . ولما سمع النقيب بريز بالامر اعتقد أن النقيب قدسي قد طعنه من الخلف ، بأن أفشى سر الحركة . فما كان منه الا أن رفع تقريراً منه على الفور يتهم فيه النقيب قدسي ، بأنه هو الذي فاتحه بالامر . وتم استجواب الضابطين ليصر كل منهما على موقفه قائلاً بأن الآخر هو الذي فاتحه بالامر . وامكن تضليل التحقيق على ذلك الأسلوب ما يقرب من ثلاثة شهور ، صدرت بعدها عقوبة انضباطية بحق كل منهما مدتها ثلاثون يوماً . وبعد عدة أيام من دخولهما السجن الغيت العقوبة الانضباطية ، وصدر أمر باعتبار توقيفهما رهن التحقيق ، ومعنى ذلك أن التوقيف أصبح مفتوحاً الى ان ينتهي التحقيق . وأعيد فتح التحقيق في السجن ، وأصر رئيس الشعبة الثانية (المخابرات) العقيد محمد استنبولي عليهما بوجوب كشف الحقيقة ، والا اضطر الى استعمال منتهى العنف والقسوة . وسبب إعادة التحقيق يرجع الى أن القيادة العليا في القاهرة لما سمعت بالامر ، لم تقبل بالنتيجة المائعة ، التي كان التحقيق قد توصل اليها .

وعرف المسؤولون بأن الامر أعمق من ذلك ، وأرادوا استقصاء الامر مهما كلف الثمن (١) . لكنهم لم يتمكنوا من الوصول الى أربهم ، لأن الحركة عاجلتهم

(١) يؤكد لنا واحد من أهم عناصر عبد الحميد السراج انه حذر القيادة المصرية من أهمال موضوع خليل بريز وأمين القدسي وانه طلب من قدرى نافع تسليمه الضابطين المعتقلين ليسحب منهما الاعتراف بكل الخلفية . ولكن قدرى نافع رفض ذلك لقناعته بأن اعسوان السراج لا يؤتمن جانبهم ولا يصدقون القول . ويؤكد معاون السراج ذهابه مع زميله شوقي الدقاق في احدى ليالى شهر آب الى دار اللواء أنور القاضي فيوقظه ويعلمه بمضمون مراسلة برقية بالشفرة بين القصر الملكي الاردني والملحق العسكري الاردني في دمشق غازي الخطيب تتحدث عن اتصالاته بعشرات الضباط السوريين الانقلابيين على الوحدة ... فلا يصفى اللواء أنور القاضي الى تحذيرهم لانهم من عناصر السراج . واخيراً أكد لنا معاون السراج ذهابه الى قائد الجيش الاول الفريق جمال فيصل واعطاه قائمة تحوى أسماء ٢٢ ضابطاً سوريا يريدون الانقلاب على الوحدة وفيها اسم عبد الكريم النحلاوي ومهيب الهندي فلا يعطيها الفريق أي اهتمام لذات الاسباب .

فقطعت عليهم الطريق . والجدير بالذكر أن القيادة العليا التي شعرت بوجود حركة في صفوف الجيش ، لم تقم بالإصلاح الذي يفنى عن الحركة ، وإنما أسرعت اسرعا مسعورا بترتيب مختلف خطط التنقلات لتصفية الضباط الذين يمكن أن تقوم على سواعدهم الحركة المتوقعة .

ثم تقرر القيام بالحركة في أول يوم من الشهر التاسع ، وصرف النظر عن ذلك التاريخ . ثم وضع تاريخ العشرين من الشهر نفسه ، وصرف النظر عنه أيضا . والسبب الرئيسي لذلك هو عدم استكمال شروط النجاح فقد شاءت المصادفة أن تقوم القيادة بتفتيشات معاكسة في الأيام المرصودة للحركة لأنها كانت على علم أكيد أن شيئا سيحصل لكنها لم تستطع تحديد الفئة المدبرة ولا خطط الحركة لكن خلاف السراج مع القاهرة جعل الانظار تتوجه إليه . وأخيرا تقرر يوم ٢٧/٢٨ ايلول بصورة نهائية ، بعد أن أمكن ترتيب الأمور بحيث تكون القوات المستنفرة في قطنا هي المتفق معها للقيام بالحركة ، وتفصيل ذلك كما يلي :

بمناسبة توقع القيادة العليا لحركة ما يقوم بها السيد عبد الحميد السراج في دمشق قررت القيادة تعديل نظام الاستنفار في قطنا ، بحيث يبقى ثلث القوة من كل لواء من الألوية الثلاثة مستنفرا مع عناصر الدعم الخاصة بها . والألوية الثلاثة هي : اللواء ١٨ ، واللواء ٧٠ ، واللواء ٧٢ . وكانت خطة قيادة الحركة المطالبة بالإصلاح ترمى إلى جعل وحدتين فقط من لواءين مستنفرتين في يوم واحد بشرط أن تكون الوددتان هي المتفق مع ضباطها على الحركة . ويشاء القدر أن تكلف قيادة اللواء ٧٢ بوضع لواء الخدمة والاستنفار من تاريخ ٩/٢٤ لغاية ٩/٣٠ باعتبار أن العقيد أركان حرب جاسم علوان قائد اللواء ٧٢ هو نفسه قائد معسكرات قطنا بالوكالة . وعلى هذا الأساس قام المقدم أركان حرب مهيب هندی باعتباره رئيس أركان اللواء ، والنقيب محمد صدقي العطار باعتباره ضابط عمليات اللواء ، بوضع مسودة هذه اللائحة بحيث تبقى في معسكرات قطنا كتيبتان في اللواءين ٧٢ و ٧٠ مع عناصر دعمها مستنفرتين في يوم واحد من الوددت المتفق مع قادتها على الحركة . أما اللواء ١٨ فلم يحاولوا وضع أصدقائهم منه مستنفرين لكيلا يلفت ذلك الانتظار إلى مثل هذه الكثافة . ولما تقدم المقدم مهيب هندی بالقائمة المذكورة إلى العقيد علوان ، فوجيء بأن العقيد يطيل النظر قليلا في اللوائح ، ويمسك القلم ويشطب على الوحدة المستنفرة في اللواء ١٨ واضعا بدلا عنها تلك الوحدة من ذلك اللواء ، التي تم التفاهم مع ضباطها على القيام بالحركة . وكانت هذه الكتيبة هي التي يقودها الرائد فؤاد تسابحجي .

وبذلك خدم العقيد علوان القضية خدمة عظيمة جدا ، فلقد جعل كل القوات المستنفرة في قطنا في ذلك التاريخ من القوات المتفق معها ، وهي كما يلي :

من اللواء ٧٢ : كتيبة مشاهي محمولة بقيادة الرائد أركان حرب هشام
عبد ربه .

كتيبة مدفعية ميدان ١٢٢ مم بقيادة النقيب عصام قائد .

سرية هندسة ميدان بقيادة الملازم أول فريد مهائني .

كتيبة دبابات ٣٤ بقيادة الملازم الأول عماد هاشم والملازم أول حسن حجازي .

سرية مدفعية ضد الطائرات من كتيبة يقودها النقيب عبد الحسيب جندلي .

سرية استطلاع بقيادة الملازم أول سهيل أورفلي .

النقيب محمد صدقي العطار المستنفر من قيادة اللواء .

من اللواء ٧٠ : كتيبة دبابات ت ٣٤ بقيادة النقيب هشام نشاوي .

من اللواء ١٨ : كتيبة مشاهي بقيادة الرائد فؤاد تسابحجي .

ويضاف الى هذه القوات عناصر أخرى مستنفرة رسميا من قبل القيادة، وعدد آخر من الضباط طلب منهم البقاء في وحداتهم ، وآخرون طلب منهم الالتحاق بوحداتهم قبل منتصف الليل ، وأخيرا الضباط المناوبون بشكل طبيعي في لوائح الخدمة والذين حرص عند وضع لوائح المناوبة ان يكونوا من المؤيدين للحركة أو من القائمين بها .

ولم تكن مهمة جميع القطع المؤيدة النزول الى دمشق للاشتراك في أية من العمليات انما بقي القسم الأكبر منها في قطنا . اذ لم تقتصر مهمة هذه القوات على الوقوف رهن إشارة قادة الحركة في دمشق ، وانما كانت لها مهمة أخرى : فبعد استتباب الأمور للضباط الموالين في المعسكرات ، نزلت سيارات عسكرية الى القرى القريبة من المعسكرات حيث يسكن ضباط ، وضباط صف وجنود تابعون للالوية الثلاثة المرابطة في قطنا ، فأحضروا من منازلهم الى قطعاتهم فور بدء الحركة ، وجهزت كل الآليات للالوية الثلاثة . ولما جاء الصباح ، واقبلت السيارات تحمل باقى الضباط من دمشق ، أصبحت كل القوات في معسكرات قطنا على أتم استعداد للحركة في واحد من اتجاهين : اما لتنفيذ مهمة تكلفها بها قيادة الحركة أو في اتجاه الحدود مع اسرائيل ان حاولت هذه استغلال الاحداث والاضطرابات في الماء العكر .

ولم تكن قوات قطنا وحدها تقوم بكل العبء ، وانما كان للوحدات التالية أدوار هامة أخرى : قوات القابون : كان هناك اتصال بين قيادة الحركة والنقيب عادل الحاج على ، وهو أحد ضباط مدارس المدرعات في القابون . وكان قد مضت عليه مدة طويلة فيها مما اكسبه صلة قوية بالجنود وضباط الصف ، مكنته من السيطرة

على المدرعات هناك . وكانت هذه القوات مكلفة بتجميد كتيبة المفاوير الفلسطينية في حرسنا ، وبالمساعدة في احتلال الاذاعة والهاتف الآلى في دمشق ، وبالمشاركة في قطع الطريق على القطيفة حيث يربط لواء المدفعية الصاروخية ، ان حاولت النزول الى دمشق .

قوات المعصمية : كانت هذه القوات بقيادة النقيب اكرم حلاوى ، والنقيب عبد الوهاب رحمون . وكانت القوات تشمل عناصر من سلاح الهندسة ، وعناصر مدفعية مضادة للطائرات . وقد كلفت بالاحاطة بمطار المزة ، وبدعم الرائد الطيار عبد ربه للسيطرة على المطار العسكري .

قوى العشائر : جرى حديث مسبق بين المقدم عبد الكريم نحلاوى ، والمقدم حيدر الكزبرى ، لمس خلاله المقدم نحلاوى استعداد الاخير للمشاركة . ولم يعلم بتوقيت الحركة اطلاقا . وقبل عدة ايام من التاريخ المحدد كان المقدم كزبرى مشتركا بجولة في منطقة الجزيرة . وسبب هذه الجولة ورود بعض الاخبار الى القيادة تفيد ان بعض العشائر قد بلغ بها التدمير حد التفكير في خلق القلاقل والفتنة . فذهب الى هناك معاون الادارى لقائد الجيش اللواء عبد الكريم زهر الدين الذى اصبح بعد ٢٨ ايلول قائدا للجيش السوري (٢) . واخذاً معهما المقدم حيدر الكزبرى ليستفيدوا من اطلاعه في شؤون الهجانة والعشائر ، ولرجولته التى يحترمها الجميع وخاصة رجال العشائر . وكان مع الوفد ضابط مصرى مندوبا عن شعبة العمليات والمقدم السوري خالد عيد رئيسا لفرع النقل والتحركات . وفى ٩/٢٦ استدعى المقدم نحلاوى حيدر الكزبرى بحجة مرض زوجته فعاد مع اللجنة فى اليوم التالى الى حلب

(٢) كتب الفريق زهر الدين فى مذكراته صفحة ٤٦ ما يلى عن نشاط سرى للضباط المصريين فيما بينهم وعما وصل اليه الامر من تشكك الضباط المصريين بزملائهم السوريين : « لاحظت هذه الجولة بان الضابط المصرى الذى كان يرافقنا كمندوب عن شعبة العمليات كان يتفرد بزميله المصرى فى مقر كل قيادة . والجدير بالذكر هنا هو ان رؤساء اركان المناطق كانوا جميعا من المصريين ، وكانت هذه الخطوة تلفت انتباه باقى اعضاء اللجنة . حتى ان المقدم خالد عيد ، وهو رئيس فرع النقل والتحركات وعضو فى اللجنة ... اتانى فى دير الزور طالبا الموافقة على انسحابه من اللجنة والعودة الى دمشق لانه لاحظ بان الضابط المصرى اسرع فاقفل المصنف بذعر لدى دخول الضابط السوري المذكور الى الغرفة التى يختل بها الضابطان المصريان ... وقال الضابط السوري : « اذا كان اخواننا المصريون يعتبروننا يهودا غير جديرين بالاطلاع على المصنفات الموضوعة بين ايديهم فلا لزوم لتايمة المهمة المشتركة التى اتيت من اجلها حرصا على اعمالهم من العرقلة » . انظر فى هذا المصنف كلامنا عن عمل الفرامات فى الاركان فى اباداة كميات كبيرة من التقارير وانظر الاحداث حول نزول لواء المدفعية الصاروخية بقيادة الضباط المصريين فى سياق هذا الفصل .

لكنه لم ينم هناك انما تابع سفره على وجه السرعة الى دمشق ليضع نفسه تحت تصرف الحركة . والجدير بالذكر ان القيادة المصرية تحررت امر مرض زوجته فوجدت الامر واقعا حقا . ولما وصل الى دمشق يوم ٩/٢٧ توجه لمقابلة المقدم نحلاوى في الساعة الثانية بعد الظهر في مكتبه . ولما تقابلا أعلمه النحلاوى ان قيام الحركة سيكون في ذلك اليوم . ففوجيء المقدم كزبرى بالتوقيت ، وطلب من النحلاوى تأجيل العملية يومين أو ثلاثة ليتسنى له امر دراسة الموضوع . ولكن المقدم نحلاوى أصر عليه ، مؤكدا تنفيذ العملية في ذلك اليوم ، وخيره في ان يشترك فيها . هنا لم يجد المقدم كزبرى بدا من الموافقة ، وحدد موعد الساعة العاشرة والنصف مساء للمقابلة الثانية في نهاية خط المهاجرين .

كلف قوى العشائر بما يلي : المساهمة مع قوات القابون في إيقاف أى تحرك يأتى من لواء المدفعية الصاروخية المتمركز في القطيفة ، قطع الطريق على القوة من اللواء ١٨ الذى كان سيتحرك من قطنا الى الضمير للقيام بتمارين رمى بالذخيرة الحية، هذا ان حاولت هذه القوة الدخول الى دمشق .

سلاح الإشارة : كان قائد هذا السلاح العقيد سعيد عاقل ، وقائد مدرسة الإشارة العقيد فخرى عمر ، وهما من المتفق معهم . وكان هذا السلاح مكلفا بنقل الاخبار والتفاصيل التى يلتقطها بصفته ممسكا لأمور الاتصال بين القاهرة والاركان من جهة ، وبين الاركان وجميع المناطق في سورية من جهة أخرى . ولا يعنى ذلك ان الاتصال بين القاهرة والاركان او بين احدى الوحدات والقاهرة لا يمكن ان يتم الا عن طريق سلاح الإشارة ، وانما كان من الممكن لهذا السلاح التقاط البرقيات الصادرة عن مختلف أجهزة الارسل في الاقليم السورى .

قوى الجبهة : كانت القوات المؤيدة للحركة كافية لمنع أية حركة يحتمل حدوثها ضمن الجبهة لأجهاض حركة دمشق . ولم يكن الاتفاق قد تم بوضوح مع كل الضباط المؤيدين ، وانما كان التقدير العام كما يلي : سيؤيد العقيد محمد التل على الأرجح الحركة بمجرد قيامها . وقد كان آنذاك قائد القطاع الاوسط في الجبهة ولكن قبل موعد الانقلاب بفترة تغير موقفه ، فانقلب تردده تأييدا بسبب الحادثة التالية : كان النقيب خليل برينز يتردد في كثير من الليالى على دار العقيد محمد التل لاستمزاز رأيه . وبعد ان انكشف امر النقيب برينز ، وقبض عليه ، ثارت الشكوك حول العقيد محمد التل ، اذ كان ، كغيره من الضباط السوريين ذوى الشأن ، مراقبا من قبل القيادة التى أصبحت تعرف من زاره ومتنى . وبعد بدء التحقيق مع النقيب برينز تقابل العقيد راشيد قطيني مع العقيد التل وأخبره بأن ((صوفته حمراء)) لدى القيادة . فعرف العقيد التل ، أنه برغم عدم استجابته لمحاولات الضباط القائمين بالحركة ، لن يستطيع تبرئة نفسه تماما . فقرر دعم الحركة بمجرد قيامها دون الاشتراك في تدبيرها أو قيادتها .

وكان من المتوقع أن يؤثر العقيد التل على العقيد زياد الحريري ، قائد القطاع الشمالي ، ليؤيد الحركة . أما في القطاع الجنوبي ، فقد كان التفاهم قد تم مع الرائد فواز محارب ، ومع المقدم أركان حرب شرف زعبلأوى ، رئيس أركان اللواء الجنوبي . وبالإضافة الى هؤلاء كان هناك اتفاق مع عدد من الضباط الصفار مثل النقيب بهاء اليماني ، الذي كان قائد سرية في كتيبة مدرعات ، يستطيع من مكان مركزها السيطرة على القطاع الجنوبي بأكمله ، ودعم موقف العقيد محمد التل .

قوى المنطقة الجنوبية : كان التفاهم قائما مع عدد من الضباط الصفار في اللواء الرابع المرباط في منطقة أزرع درعا والسويداء . منهم الملازم الأول مروان جوخدار قائد سرية دبابات ، والنقيب بدر جمعة ، رئيس عمليات كتيبة مشاة .

قوى المنطقة الوسطى : كان اللواء المدرع الخامس بأمرة العقيد صبحي الشربجي يمثل القوة الضاربة في حمص . ولم يكن العقيد شربجي على اطلاع بأمور الحركة ولم يكن قادة الحركة يتوقعون استجابته لهم . لذلك هيأت الحركة العقيد تيسير طباع ليقبض على زمام أمور اللواء عند اللزوم . وتمت تهيئة عدد من الضباط الصفار لمساعدة العقيد طباع .

أما المنطقة الشرقية والشمالية فكانت تقع على عاتق كتيبة الاستطلاع ٣٧ بقيادة النقيب عبد الحفيظ سنبللي وكانت هذه الكتيبة مستقلة عن الأولوية وذات ارتباط مباشر بقيادة الجيش .

لكن منطقة الساحل لم تكن مؤمنة تماما ، فالعقيد كاظم زيتونة كان لا يثبت على رأى . أما قائد اللواء العاشر مشاة المقدم نور الدين كنج فلم يكن لديه أى علم . وأما قائد المنطقة الساحلية بأكملها ، العقيد محمد منصور ، فقد كان يدعم الحركة تماما ، وله اطلاع على كثير من جوانبها وتطوراتها ، لكنه لم يكن في قيادة منطقتة آنذاك وإنما في دمشق الى جانب قيادة الحركة لأن وجوده هناك أفضل من وجوده في منطقة الساحل .

وبشكل عام نلاحظ أن تركيز تنظيم الحركة كان يقع على دمشق والمناطق المحيطة بها مباشرة . ففي هذه المنطقة جرى توضيح موقف كل ضابط يشغل منصبا له أهمية تذكر ، وحسبت قيادة الحركة كيف يجب أن توزع القوى لكي تتم لهم السيطرة على كل المنطقة بسرعة . وكلما ابتعدنا عن دمشق ، نجد أن اتصال قيادة الحركة مع الوحدات هناك أقل تماسكا ووضوحا . لقد كان القائمون بالحركة يعرفون بوجود أعداد كبيرة من الضباط تشاركهم في كل مشاعرهم ، وكانوا يقدرّون أن هؤلاء سيدعمونهم فور علمهم بقيام الحركة . وحين نقول ان التفاهم قد تم مع فلان من الضباط ، لا نعنى سوى أن فلانا هذا يعلم بوجود شيء في الأفق في الطريق الى

التكامل ، وأنه سيدعم هذا الشيء حين يجرى الاعلان عنه ، أو حين يعلن عن نفسه .

وظاهرة أخرى لابد لنا من التعرض اليها : ان الأكثرية الساحقة من الضباط القائمين بقيادة الحركة ، وحاملى الأدوار الرئيسية فى تنفيذها هم من دمشق . بل ان رؤساء الحركة اما تجمعهم زمالة وطيدة جدا ، أو صلة القربى والمصاهرة . ولكنه من خطئ الراى ان يرى الباحث الاجتماعى فى هذه الظاهرة نغرة دمشقية أو اقليمية . فسبب هذه الظاهرة يكمن فى الثقة الكاملة التى كان يستطيع الضابط وضعها فى زميله أو قريبه ، فى وقت عز على الضباط التفاهم مع بعضهم البعض ، ان لم يقضوا سويا وقتا طويلا ، ريثما تتوفر الثقة المتبادلة . وقد حرصت القيادة العليا على كثرة التغير والانتداب والنقل ، لتفادى تقارب ضابط من ضابط آخر الى الحد الذى قد يدفعهما الى التفاهم العميق . وكانت المخابرات تلاحق وتراقب كل ضابط قد يصلح لمناوأة النظام . أما هؤلاء الأقرباء والأصدقاء ، فكانت صلة القربى والصداقة تبرز الى حد ما اجتماعهم المتكرر .

بل ان لبروز عنصر « الشوام » سببا نجده أكثر أهمية من السبب الذى ذكرناه . فوجود الضباط « الشوام » فى هذه المراكز الحساسة فى ذلك الوقت لم يأت مصادفة بحتة ، وإنما لذلك تاريخ قصير لابد من التعرض اليه . فمنذ قيام الوحدة بدأت القيادة المصرية سياسة التخلص من ضباط الجيش السورى كما بينا من قبل . وكانت الخطة التى اتبعت جهنمية فعلا . وكادت تنفذ بكاملها لولا ان قطع « الشوام » على القيادة الطريق .

كان من الطبيعى أن يبدأ التخلص من الكتل المتماسكة الحزبية أو شبه الحزبية ، لأن الكتلة المتماسكة أشد خطرا من المجموعات الطليقة رغم أن أفراد هذه المجموعات متفقون فى الاتجاه والراى . لقد اعتمدت القيادة فى القاهرة على كتلة ضباط حزب البعث العربى الاشتراكى لضرب الكتلة اليسارية فى الجيش . فباسم الشيوعية ، أو التبعية للشيوعية تخلصت القاهرة من كثير من الضباط بالاحالة الى التقاعد ، أو الانتداب الى « المنفى » فى الاقليم الجنوبى ، أو بالنقل الى خارج ملاك الجيش نذكر منهم على سبيل المثال : لاعلى سبيل الحصر : الفريق عفيف البزرى ، العقيد محمد زلطو ، المقدم عقيل نجار ، المقدم يوسف يازجى ، النقيب حنا الطرشة ، النقيب عبد الغفار الطير ، النقيب الطيار عز فان لويستان ، والملازم أول شريف شاقى .

وفى غمرة التخلص من الشيوعيين أحيل على التقاعد كل الضباط الفلسطينيين الذين كانوا فى الجيش السورى ما عدا ثلاثة فقط . وتم ذلك على ثلاث دفعات . وعدد هؤلاء الضباط يزيد عن الأربعين . دخلوا الجيش وتدريبوا فى دورة خاصة كان أمرها العقيد الركن شوكت شقير . وحين أحيلوا على التقاعد كانوا جميعا برتبة

تقيب أو رائد . ومن الذين أحيلوا على التقاعد تذكر : عرب محمد عرب ، سميح الشاهد ، أحمد زلوم ، أسعد دبور ، عبد الرحمن مفلح ، مصباح بديري ، أيوب عمار ، حسن أبو رقبة ، سمير المصري ، أيمن نور الله ، على بشناق . وأما الثلاثة الذين احتفظت بهم القاهرة من هؤلاء الفلسطينيين فهم : محمد أبو حجلة ، وصبحي الجابى ونادر شخاشير .

وأما كتلة الضباط المحايدون ، فلم تكن متماسكة تماسك الحزبيين . لذلك جرى تفكيك أوصالها بأن أحيل البعض على التقاعد مثل العقيد أحمد المصري ، ونقل إلى الملاكات الأخرى العمداء رياض كيلانى ، وفهمى سلطان ، والمقدم وفيق اسماعيل ، واللواء توفيق شباتيل ، وكل هؤلاء انتقلوا إلى السلك الخارجى فى وظائف خارج سورية ، وأما العميد أمين نفورى ، والمقدم أحمد عبد الكريم ، والمقدم أحمد حنيدى ، والمقدم أكرم ديرى ، والمقدم جادو عز الدين ، والمقدم طعمة العودة الله فقد أصبحوا جميعاً وزراء للجمهورية العربية المتحدة !

ولما استتب الأمر للقاهرة بعد التخلص من هؤلاء ، وبعد أن فشل البعثيون فى ضم العراق إلى دولة الوحدة جاء دور البعثيين فى التصفية . . وقد كانوا يقفون موقف الثامات حين كانوا يرون الضباط غير البعثيين يتعرضون للاقالة ، أو المنفى أو النقل . فنقل البعثيون إلى الملاكات الأخرى ، وأحيل منهم على التقاعد ، وانتدبوا إلى « المنفى » فى الاقليم الجنوبى بأعداد كبيرة تتجاوز المائة . نذكر منهم العقيد أمين الحافظ . والرائد محمد عمران ، والرائد فريد هنيدي ، والرائد سليمان حداد ، والنقيب أحمد سويدانى ، والعقيد احسان قنوت ، والنقيب حازم صباغ ، والنقيب عدنان حناوى ، والملازم أول ابراهيم قنوت والملازم الأول على الضماد وكثيرون غيرهم . وقد انتدب هؤلاء إلى الاقليم الجنوبى . ودخل الوزارة منهم المقدم عبد الفنى قنوت والمقدم مصطفى حمدون والعقيد جمال صوفى ، وانتدب إلى وزارة الخارجية غيرهم كثير ، منهم النقيب عدنان حمدون وكنعان حديد وماميش برو ، وعبد الله شافورى .

والجدير بالذكر أنه حين صدرت قائمة انتدابات الضباط البعثيين الأولى كان العقيد أمين الحافظ آمراً لمنطقة دير الزور . وقد خشى المشير من حركة يقوم بها العقيد الحافظ حين يسمع بقائمة الانتدابات ، فأرسل إليه المقدم حيدر الكزبرى مع قوى العشائر بعد أن طلب منه ما يلى : « تتظاهر وكأننا مهمتك وضع نفسك تحت تصرف القيادة فى دير الزور بحجة وصول أخبار عن تحركات للاكراد فإن لمست أن العقيد أمين الحافظ يحاول القيام بحركة ما ، فأتت مكلف بالقبض عليه فوراً واحتضاره مخفواً إلى دمشق ، ولك فى سبيل ذلك كل الصلاحيات » . ولما وصل المقدم كزبرى إلى دير الزور اجتمع بالعقيد الحافظ وأخبره بالمهمة السرية التى كلف بها . . وبعد

أحداث ٨ آذار وحين وضع البعثيون المقدم حيدر في سجن المزة كان العقيد أمين الحافظ قد أصبح « فريقا » وكان يزور السجناء من ضباط ٢٨ ايلول كل عدة أيام في سجن المزة ، وكان يجمعهم جميعا بشكل حلقة ويحدثهم . وفي إحدى المرات ذكره المقدم كزبرى بذلك الحادث ، فتذكره الفريق الحافظ فورا وقال للمقدم حيدر : « انتك والله مخلص ورفيق » . . . بل ان الفريق الحافظ قال في تلك الجلسة بحضور ما يزيد على ثلاثين ضابطا من السجناء : « ان بقاءكم في السجن الآن هو واجب كجزء من تمثيلية لا بد من القيام بها . أما الحقيقة فان حذاء أقل واحد فيكم رتبة أفضل لى من « كذا » عبد الناصر » .

وحيث تم عزل البعثيين والكتل الأخرى اضطرت القيادة في القاهرة الى ملء الشواغر بالضباط الباقين من غير الحزبيين . وكان الدمشقيون غير الملتزمين بالحزبيات افضل من يحقق هذه الشروط ، فجرى تعيينهم ريثما تتخرج دفعات كافية من الكليات العسكرية في الاقليم الجنوبي لتحل محلهم . وحين يتخرج من يحل محلهم يكون مصيرهم التشريد ايضا .

وفي سياق كلامنا عن هذا الموضوع نريد التنويه الى أمرين : بعد أن جرى تفريغ سريع غير عادى للضباط ذوى الرتب الكبيرة ، حدث ترفيع سريع للضباط ذوى الرتب الصغيرة . وقد أدى هذا الى تجميع قيمة الرتبة العسكرية ، وعدم نضج حاملها كما كان الأمر في الجيش السوري من قبل . والحقيقة أن عمليات الترفيع المتسارعة هدفت الى تسريح ذوى الرتب الكبيرة لاستهلاك ضباط الجيش السوري من خريجي كلية حمص .

بعد صدور احدى لوائح الاحالة على التقاعد لضباط الجيش السوري تساءل ضابط سوري عن مغزى هذه التصرفات مستنكرا اياها . فاذا بالملزم الاول المصرى محمد أمين ابراهيم يجيب : « احنا جينا هنا لتنقية الجيش السوري من الديدان دي ! » .

والجدير بالذكر أيضا أن تؤكد على عدم وجود علاقة ما بين قيادة هذه الحركة وبين أى مرجع عربى أو أجنبى . لقد تمت الفكرة في صدور الضباط السوريين ، وترعرعت هناك ، وقامت على سواعد نظيفة لم تفكر في التآمر على قضية الوطن . بل ان عدم اللجوء الى استمزاز رأى دولة أخرى عربية كانت أم أجنبية يرجع الى عدم وجود ضرورة لذلك ، لانهم لم يهدفوا الى فسخ الوحدة ، ولا الى اعادة الكيان السوري مجددا ، الأمر الذى كان يحتاج بالطبع الى تأييد دول أخرى . وفي رأينا ان الحركة كانت اختنقت ، لو وصلت اسرارها الى أى مكان خارج سورية . وبالطبع لا ننكر سماعنا لأخبار تفيد تسرب بعض المعلومات الى الملك حسين عن طريق المقدم

حيدر الكزبري والعقيد فيصل سري الحسيني . ولكن هل كانا على اتصال بالأردن ؟ نحن اذ ننفي تأمر قادة الحركة مع أي دولة خارج سورية لا ندافع عن رؤوس الحركة ، انما اعتمادا على قناعتنا بذلك منطلقين من التحليل التالي الذي ارتأيناه : فاتهم المخابرات في عهد صلاح نصر هو الذي لفت الانظار الى الموضوع معتمدا على معلومات غير كاملة من بعض القوميين العرب في دمشق . لكن صلاح نصر برا حيدر الكزبري من هذه التهمة اذ قال في مذكراته التي نشرت في جريدة الراي الخليجية بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٦ ان حيدر كان على اتصال بالفئة المتصلة بالقصر الأردني ، لكنه « تخلص منها ومشى مع عبد الكريم نحلاوي » . هذا ولقد ذكرنا قبل عدة فقرات أن علاقة حيدر الكزبري نفسه مع رؤوس الحركة لم تبلغ حد انه عرف بتوقيت الحركة انما ذكرها له عبد الكريم نحلاوي قبل قيامها ب ١٢ ساعة فقط . وسوف نبين كيف ارسل عبد الكريم نحلاوي أحد أعوانه لعزل حيدر ومتابعة المهمة لو تلكا حيدر عن المضي بالتنفيذ . ومن القرائن القوية التي تثبت عدم تأمر الكزبري مع أية جهة خارج سورية هو محاكمته بعد الانفصال من قبل العميد درويش الزوني وهو من الضباط الناصريين المتطرفين في الجيش السوري وتبرئته من التهمة .

ولو نظرنا الى الاتصال بالقصر الأردني نظرة متفحصة من خلال اتهامات القاهرة لوجدنا أن الاتصال اقامه رقيب سوري مسرح هو شريف سلام . ورتبة رقيب هي ثالث رتبة من « قاع الرتب » في سلم الجيش ويفصلها عن أصغر رتبة من الضباط ثلاث رتب . لقد بين الرقيب سلام للطرف الاردني امكان قلب الاوضاع في سورية ضد الوحدة . واتصل سلام بمقدم مسرح هو خالد حمادة . وهذا اتصل بالضباط المتقاعدين خالد جادا وخالد عيسى ونشأت كلونيا . وهذه الشرذمة البعيدة عن قطاعات الجيش كانت على اتصال بالتاجرين زهير حسيني وخلوصي الكزبري . وهذان هما شقيقان للعقيد فيصل سري الحسيني والمقدم حيدر الكزبري . ولقد حصل العسكريون المسرحون مع التاجرين على مبلغ ٣٥٠ الف ليرة سورية من الأردن . فماذا تثبت هذه الصورة بالفعل ؟ .

ظهرت قرائن قوية تشير ولكن دون أن تثبت قطعا أن العقيد حسيني قبض من شقيقه مبلغ ٥ آلاف ليرة . ولم يحصل حيدر الكزبري من أي كان على أي مبلغ كما اثبتت محاكمته . ولم يكن للعقيد فيصل أي علم مسبق بحركة النحلاوي ولم يكن له أي دور مرسوم مسبقا ولم يكن المبلغ الذي حصل عليه بكاف لاعتقده بأنه رشا به أي ضابط من أجل التأثير على الحركة . وازضافة لكل ذلك لا نستطيع تقبل مجرد احتمال نجاح حركة تقلب مؤسسة الوحدة من خلال رقيب ومقدم ورائدين مسرحيين ومعهم بعض امثالهم . لذلك لا يسعنا أن نستنتج من الصورة سوى نجاح حفنة المسرحيين مع

التاجرين في تضليل القصر الأردني بأنهم ضابطون مع ضباط اقوياء في تخطيط الانقلاب، وبهذا التضليل نجحوا في ابتزاز المبلغ من الجانب الأردني وتقاسموه بينهم ولم يصل الى أى ضابط من القائمين بالحركة أى مبلغ ما عدا الآلاف الخمسة التى يقال ان الحسينى اخذها . وحتى لو اخذها فلا يمكن أن يكون ذلك كثمان للقيام بانقلاب . ولو كان فى صدد مساومة على تنفيذ انقلاب لما اكتفى بمبلغ زهيد . . . فائتمان الانقلابات صارت معروفة من خلال مختلف المؤامرات على سورية منذ أيام نوري السعيد حتى قيام الوحدة . ومحكمة الشعب فى بغداد قالت لنا عن مثل ذلك الكثير .

ولنا تعليق من نوع آخر على موضوع اتصال بعض القائمين بالحركة بالأردن أو بالسعودية . فالوثائق التى ي طرحها لنا محمد حسنين هيكل تثبت فى أكثر من مكان اتصال وتعاون الرئيس عبد الناصر مع سياسيين سوريين وعرب من أجل التدخل فى أمور دولة عربية أخرى . ومثال ذلك ما جاء فى الصفحة ٢٣٧ من كتاب سنوات الغليان حيث يكتب هيكل :

« وكانت مصر والسعودية - والصدقة فى ذلك الوقت بين الملك سعود وجمال عبد الناصر فى عصرها الذهبى - تدركان معا أهمية سوريا . واستطاع الاثنان معا الاتفاق على خطة للعمل يعود بها الرئيس شكرى القوتلى الى رئاسة سوريا كما كان قبل بدء مسلسل الانقلابات العسكرية ، وكان التصور أن هذه العودة سوف تضى على سوريا بعضا من الاستقرار يمكنها من المساهمة بدورها فى محور القاهرة - دمشق - الرياض . . . »

وصلاح نصر يثبت لنا تعاون المخابرات المصرية والسورية معا فى الاتصال مع مواطنين اردنيين وسوريين وعراقيين لتنفيذ مهمات سياسية وأخرى تخريبية . والرئيس عبد الناصر يذكر كيف بذل الأموال لتمويل الثورة على عبد الكريم قاسم . وحزب البعث اثبت لنا تأمر صلاح نصر مع فؤاد الركابى من أجل اغتيال عبد الكريم قاسم .

فلماذا ينظر هيكل الى سوريين اتصلوا مع ملك الأردن على انه خيانة وفى ذات الوقت يفض النظر على اتصال سوريين آخرين مع مصر ومع السعودية دون أن يلقي عليهم أى لوم ؟ فما هو المقياس لديه ؟ ان كان يرى فى اتصال المواطنين العرب بالجمهورية العربية المتحدة عملا وطنيا يخدم الوحدة ، فهو على ضلال . فقيادة هذه الجمهورية هى التى حطمت الوحدة بالممارسات السلبية فأذت بذلك العمل الوحدوى حتى الجدور .

وثمة دليل منطقي آخر على عدم تأمر ضباط الحركة مع جهة خارج حدود سورية . وهذا الدليل لا يعيره خصوم الحركة أى اهتمام مع انه يشكل حجر

الزاوية لكل منطق سليم . والدليل هو البلاغ رقم ٩ الذى اعاد الولاء للقاهرة واعاد الاعتبار لسيادة الرئيس عبد الناصر على اقليمى الجمهورية ! فكيف يعيد الوحدة ضباط ((قامروا مع دول اجنبية وقبضوا الاموال منها)) لقلب الوحدة تعرضين انفسهم لكل اخطار النقرة في المستقبل القريب ؟

ان قناعتنا لراسخة ، انه لو علمت دولة اجنبية بالحركة لوئدت في المهد .

في الساعة ٢١٥٠ من مساء السابع والعشرين من شهر ايلول ١٩٦١ انطلق المقدم نحلاوى مع مرافقه من داره الى آخر خط الترام في المهاجرين . في تمام الساعة ٢٢٠٠ تمت المقابلة مع المقدم مهيب هندی ، الذى جاء الى الموعد بسيارة احد اصدقائه الرائد بسام عسلى . وهناك جرى تأكيد على التعليمات الاخيرة وودع زميله وانطلق الى قطنا ليقوم بدوره هناك . لقد تحتم عليه دخول المعسكرات من الجبهة الشمالية (الصبورة) لكيلا يثير دخوله من الباب الرئيسى شكوكا ما . واما المقدم نحلاوى ومرافقه فقد اسرعا الى الرئد ممدوح حناوى واحضراه الى منطقة المهاجرين المذكورة ، حيث تم الاجتماع بالمقدم حيدر الكزبرى في الساعة ٢٢٣٠ . وبعد ان تلقى الاخير مهمته سأل عن الضباط الذين سترسلهم القيادة معه ليساعدوه في تنفيذ المهمة . فطلب منه ان يعود بعد ساعة الى ذات المكان ليتعرف على الضباط الذين سيرافقونه الى الضمير على مبعدة . ٤ كيلو مترا من دمشق . بعد هذا الاجتماع مع المقدم كزبرى ذهب الثلاثة الى دار المرحوم النقيب احسان سامى ، لاعلامه بوجوب حضوره الى منطقة المهاجرين في الساعة ٢٣٣٠ . ومن هناك انطلق الثلاثة الى دار النقيب ياسين كدرو الذى اخذ تعليمات مثل احسان سامى . وبعد خروج المقدم نحلاوى ومرافقه والرائد ممدوح حناوى التفت المقدم نحلاوى الى الرائد ممدوح قائلا : ما رأيك ياممدوح لو انك تذهب معهم الى الضمير ؟ فحيدر شجاع ، لكنه قد يتراجع وفي هذه الحالة تتولون بانفسكم قيادة قوى العشائر .

في الساعة ٢٣٣٠ تم لقاء المذكورين في المهاجرين ، وانضم اليهم النقيب راتب مرزوق ، الذى كان يعمل في المخابرات العامة ، والذى كان يستطيع التجول بسيارة الخدمة دون اثار الشكوك . واخذ النقيب مرزوق مهمته بوجوب الالتحاق بالقوة الداهية الى الضمير . وتم الوداع ، ووضع جميع الداهيين الى الضمير ((الشماخات)) على رؤوسهم ، وانطلقوا بسيارة المقدم كزبرى الى الضمير .

بعد ذلك انطلق المقدم نحلاوى ومساعداه الى دار الرائد بسام عسلى . وقبل منتصف الليل انطلق الثلاثة الى دار قائد سرية المراسم التى تتولى حراسة الاركان والقيادة الملازم اول احسان حمور في المزة . وكان مريضا في دور النقاهة ،

لكنه اصر على القيام بالمهمة الحساسة الملقاة على عاتقه بصفته هذه . وفي دار الملازم اول حمور وضع النص النهائي للبلاغين الاول والثاني . وكان من المقرر أن يبقى الأربعة هناك حتى وصول القطعات الآتية من قطنا الى مرتفع المزة .

بعد الساعة الواحدة من يوم ٩/٢٨ مرت في المزة قافلة من سيارات الجيش تحمل الذخيرة التي سيحتاجها اللواء ١٨ للتدريب على الرمي في منطقة الضمير . وكان موعد تمرين الرمي صباح الثامن والعشرين ، وكان العقيد حسين قاضي ، قائد اللواء ، يرافق المدرعات التي ستذهب من قطنا الى الضمير مختربة دمشق . ورغم ولاء العقيد قاضي للقيادة المصرية نجدها لا تأمنه ، فترسل الذخائر قبل أن ينطلق هو بمدرعاته ، خشية أن تجتمع المدرعات مع ذخيرتها في مدينة دمشق . وفي الساعة الثامنة صباحا ، أي بعد أن كان رتل الذخائر قد وصل الى الضمير ، وصلت مدرعات اللواء ١٨ الى منطقة المزة في طريقها الى هناك .

قبل أن يشرع القائمون بالحركة في اللواء ٧٢ باتخاذ ترتيبات التحرك الى دمشق بفترة قصيرة جدا ، فوجئوا بحضور العقيد جاسم علوان بصفته آمر اللواء ، وأمر معسكرات قطنا بالوكالة ، ليقوم بجولة تفتيشية . وكان من عادته القيام بمثل هذه الجولات المفاجئة من وقت الى آخر . فاتخذوا وضعية الحذر والتربص خشية أن يكون أمر الحركة قد افترضح . فقد كان النقيب عطار مازال يقظا في قيادة اللواء . وكان قائد الكتيبة الأولى هشام عبد ربه قد شرع في حجز الضباط المصريين الموجودين . وكان المقدم مهيب هندی لم يصل بعد الى قيادة اللواء وإنما الى أول المعسكرات من الجهة الشمالية . ولو كان وصل ، لأدرك العقيد جاسم علوان أن في الأمر شيئا . ولو عرف لما تغير من برنامج الحركة شيء كثير ، لأنهم كانوا على استعداد لعزله كما عزلوا الضباط المصريين الموجودين هناك . ولكن تصرفات العقيد لم توح بأنه يعلم شيئا على الإطلاق ، إذ بقي حتى الساعة الواحدة الا عشر دقائق ، انطلق بعدها مفادرا المعسكرات . فليس من العجيب أن يتميز العقيد علوان غيظا فيما بعد ، حين وجد أن أمور لوائه بقيت خافية عليه حتى الدقائق الأخيرة قبل بدء ساعة الصفر . بل أن القيادة العليا المصرية كانت تعتمد على لوائه بالذات للنزول الى دمشق في حال ظهور أي شغب من أتباع عبد الحميد السراج . ولم تعتمد القاهرة على هذا اللواء بالذات ، ولم تعتبره اللواء الموالي لها دون قيد أو شرط لمجرد كون أمره العقيد جاسم علوان ، وإنما لأن ٧٠٪ من ضباطه كانوا من المصريين .

كانت ساعة الصفر هي الواحدة من صباح ٩/٢٨ . ففي هذه الساعة كان يتحتم على قادة القطعات المختلفة تحقيق كامل السيطرة على قطعاتهم ، أن كان هناك عناصر قد تسبب عزلة مسيرة الوحدات . وكانت الساعة الخامسة هي

الموعد المضروب للسيطرة على الأركان العامة ، وعلى الشرطة العسكرية ، وعلى المرافق العامة الأخرى في دمشق مثل الإذاعة والهاتف الآلى .

في الساعة الرابعة والربع صباحا انطلق المقدم نحلاوى ومرافقه ، والرائد عسلى ، والملازم أول حمور بسيارة سيمكا صغيرة الى مرتفع المطار ، الذى يشرف المرء منه على الطريق الجنوبى الغربى حتى مفرق قطنا هناك شاهدوا الارتال من المدرعات التى انطلقت من قطنا فى الموعد المحدد . ولابد ان المشهد كان ذا وقع من نوع غريب على المشاهدين الذين ترجلوا من بسيارتهم لتتلقفهم لسعة من برد الصباح . فلقد أبصروا أنوار الدبابات الخافتة المتتابعة فى صف طويل ، فأطلقوا عليها أسماء : الثريات المعلقة ، والآلىء المثبتة على الطرقات . ولما اقترب الرتل جرى التفاهم مع قائده بأشغال أنوار سيارة السيمكا حسب اتفاق مسبق . ولما وصلت طليعة الرتل توقفت الدبابة الأولى بقيادة النقيب جمال بعلبكي . فركب معه المقدم نحلاوى والرائد عسلى ، وكانا يرتديان لباس الضباط العادى ، وفوقه الكنزة العسكرية التى تغطى الرتب على اكتافهما . وهذا رمز الثورى الذى يكون فى صدد أمر لا تلعب الرتب فيه دورا هاما . وكانت جميع أجهزة اللاسلكى فى القطعات التى لها مهمة فى الحركة ، مولفة على جهاز اللاسلكى فى دبابة القيادة .

أما الملازم أول احسان حمور ، فقد انطلق بسيارة السيمكا مع مرافق المقدم نحلاوى الى دار الأركان فى ساحة الأمويين مستبقين وصول الرتل . وكان معهما رشيشة واحدة . ودخل الاثنان الى ساحة الأركان ، فطلب الملازم أول حمور مساعده من سرية الدفاع عن الأركان اليه ، وأمره بجمع سرية الدفاع فى ساحة الأركان الخلفية . ولما اجتمعت اختار منهم فصيلة ، وجرد الباقي من السلاح . أما المقدم حسامى قائد كتيبة الدفاع عن الأركان وهو مصرى ، فقد حاول التدخل وأعطى أوامر صريحة وجريئة الى عناصر الكتيبة باطلاق النار على كل من يتقدم نحو مبنى القيادة وحاول فرض نفسه مخاطبا الملازم أول حمور والجنود ، بأن الأوامر تأتي منه فقط كقائد لكل الكتيبة . لكنه هدد بحزم ، وخذلته عناصر الكتيبة التى استجابت للملازم حمور . ولما وجد التهديد جديا تراجع عن موقفه فالكثرة فوتت عليه فرصة النجاح ، ودخل دار الأركان ، فقد كانت تبشير قوى التطويق قد وصلت الى ساحة الأمويين .

وقبل الخامسة بدقائق قلبلة وصلت وحدة من قوات العشائر الى دار المشير لعزله . ولم يشأ القادمون اطلاق النار أبدا ، بل لم يكن فى خطتهم ذلك ، الا حين الاضطراب . ولم يطلق حرس دار المشير النار فى البدء ، وانما صدرت الطلقات عن شبابيك وشرفات فى الأبنية المحيطة بدار المشير . ولقد تبين فيما بعد ، أن الأبنية المجاورة هذه قد شغلت بعناصر مصرية وصلت قبل يومين على متن طائرتين

باسم معلمى مدارس ، لتتولى المشاركة فى الدفاع عن حياة المشير . وبشران هذه الفئة التى لم يحتط لوجودها رجال العشائر ، قتل مجند سورى وجرح ضابط الصف أحمد كلحو . عند ذلك رد رجال العشائر بالمثل ، فأطلقوا النيران مما جعل حرس المشير يستسلم أمام الاكثرية الساحقة . ومن الجدير بالذكر وبعد التحقيق تبين أن الحرس حول دار المشير كان يتألف من خمسة وثمانين مفوارا من الاقليم الجنوبى جاؤوا الى دمشق لتحقيق هدفين : حماية المشير ان وفدت مظاهرات شعبية من جراء حركة سراجية ، والقيام بعمليات التخريب ونشر الحرائق فى شوارع دمشق التجارية الهامة على نمط حريق القاهرة فى عام ١٩٥٢ ، ليتدخل الجيش فيضرب بيد من حديد . فلو قامت حركة من قبل السراج ، لتدخل هؤلاء « المعلمون » كما كانوا يسمون فى مصر ، بأعمال التخريب هذه مشوهين الحركة ، لتقف ضدها كل مشاعر الشعب ، ويرضى الشعب ان حدثت عقوبات دموية رادعة يذهب ضحيتها السراج واتباعه ويذهب معهم كل من يريد الحكام التخلص منهم فى ذلك الظرف ، ان كانوا مشتركين او غير مشتركين .

ولما وصل المقدم نحلاوى الى ساحة الامويين وجد العميد دهمان بلباسه المدنى ينتظره هناك . فتعانق الرجلان ، وطلب المقدم نحلاوى من العميد تبديل الملابس المدنية بالعسكرية فورا ، واحضار العميد موفى عصاصة وزهير عقيل من سلاح الطيران . اما العمداء الثلاثة ، فكانوا يعرفون بأمر الحركة وتنظيماتها . فالعميد دهمان على صلة متينة بالمقدم نحلاوى من جهة ، وبالنقيب اكرم حلوانى من جهة اخرى . وقد احتفل النقيب حلوانى ليل ٩/٢٧ بعقد خطوبته على ابنة أخت العميد دهمان . وبعد منتصف الليل اعتذر الخطيب ، والعميد دهمان ، بحال الخطيبة من المدعوين . فذهب النقيب اكرم الى المهمة الملقاة على عاتقه فى معسكر المعضية ، وليذهب العميد دهمان الى داره ، ومن داره الى ساحة الامويين . وأما العميد عصاصة فقد كان منذ شهور عديدة على اتصال وثيق جدا بمرؤوسه النقيب الطيار أمين القدسى الذى يعرف بالحركة . وفى احدى المقابلات بين العميد موفى عصاصة والمقدم نحلاوى لمح الأخير بشدة على أعمال السوء التى تقوم بها القيادة العليا فى صفوف الجيش ، فأذا بالعميد عصاصة يجيب « يا عبد الكريم » ان كل حركة تؤدى الى ضرب الوحدة تعتبر خيانة . ويبدو أن اجابة العميد عصاصة اعتمدت على معرفته بأمر الحركة من النقيب أمين القدسى ، او من مرجع آخر فهو على صلة وثيقة أيضا بالعميد نور الله الحاج ابراهيم ، والعميد عبد الفتى دهمان . ولكن الأيام مضت ليدرك العميد موفى عصاصة بأن الحركة لم تضع فى مخططها ضرب الوحدة ، وزادت تصرفات القيادة المصرية الشاذة من ضرورة قيام حركة اصلاح فيحاول العميد عصاصة اقناع القيادة المصرية بضرورة العدول عن سياستهم فيفشل بالطبع ، مما جعله يؤيد الحركة قانعا بأن الرئيس عبد الناصر على غير

استعداد لتعديل سياسته الثابتة في سورية مهما كلف الأمر . وفى قبل ظهر يوم ٩/٢٧ جاء العميد موفق عصاصة الى مكتب المقدم نحلوى ، وخاطبه بكلام يوحى بضمونه بأنه يعرف بأمر الحركة ويؤيدها ، وبإمكانه الاعتماد عليه . ولكن المقدم نحلوى لم يفصح للعميد موفق عصاصة بشيء صريح إنما قال له « يحتمل أن يحصل شيء اليوم » . وبقي العميد موفق عصاصة ، ولوى شطى ، وزهير عقيل معا في ذلك اليوم مترقبين الأحداث . ولم يكن لهؤلاء العمداء ومعهم العميد عبد الغنى ذهيمان دور في قيادة قطعة محددة . وإنما كانوا في عداد اللجنة التى ستفاوض المشير . ولقد استعد العميد عصاصة في سلاح الطيران لئلا تضرب الوحدات القائمة بالحركة من الجو .

في الخامسة وعدة دقائق ، أى بعد توقف إطلاق النار قرب دار المشير ، تقدمت دبابة القيادة من مدخل الأركان . هناك تواردت عليها البرقيات من مختلف الوحدات بأن المهمات الملقاة على عاتقها تمت كاملة . وفى تلك اللحظة خرج من بناء الأركان العمداء رائف المعري ، وأحمد زكى وجاسم علوان والرائد قدرى نافع . وقبل أن نستمرسل في وصف الأحداث في الأركان يتوجب علينا معرفة بعض الأحداث في مناطق أخرى ، لنذكر بصورة أوضح أسباب وجود هؤلاء الأشخاص وغيرهم في بناء الأركان في ذلك الوقت .

خالف النقيب عادل الحاج على التعليمات الواردة في مهمته ، فعوضا عن أن ينطلق من القابون في ساعة الصفر (الواحدة) ، اذ به ينطلق في تمام الثانية عشرة مستبقا الحوادث بساعة كاملة . ولما وصل الى حريستا بقواته المدرعة احاط بكتيبة الفلسطينيين ، واضطر لإطلاق النار تحذيرا لقوات المغاوير من الاتيان بعمل شيء . لقد نجح في مهمته حتما . . لكنه بذلك فضح الحركة قبل الوقت المحدد بما يقرب من ساعة . وخلال هذه الساعة توافد الى دار الأركان مختلف الضباط بالإضافة الى أولئك الذى كانوا استنفروا أنفسهم تحسبا لحركة السراج فاجتمع هناك المشير عامر ، وقائد الجيش جمال فيصل ، ورئيس أركان الجيش الأول اللواء أنور القاضي ، والعقلاء أحمد زكى ، وأحمد علوى ، ورائف المعري ، والرائد قدرى نافع والوزراء طعمة العودة الله وأكرم دبرى (٢) ، وجادو عز الدين . وهذا مما

(٢) بعد اطلاعنا على ما كتبه صلاح نصر عن يوم الحركة ، وبعد حديث مع السيد أكرم دبرى عرفنا أن السيد دبرى لم يكن موجودا في دأبه حين اتصل به المشير عامر لدعوته الى دار الأركان . فظن الجميع أنه اشترك في الانقلاب خاصة أن المخابرات المصرية سجلت عدة تصرفات توحي بأنه يعارض الحكم . حسب ادعاء صلاح نصر . ولكن السيد دبرى وصل الى داره في الثالثة والنصف بعد منتصف الليل وعرف باتصال الأركان واتصل بهم ثم انطلق اليهم سائلا طريقا غير مباشر لامتلاء الشوارع بالقوات .

سهل على قيادة الحركة مهمتها ، موفرين عليها عناء احضار كل منهم من داره . وقد سهلت المعرفة السابقة بأمر الحركة للقيادة الاتصال مبكرا بمختلف القطاعات في جميع انحاء الاقليم . فأمرت رئيس أركان لواء المدفعية الصاروخية المتمركزة في القطيفة الرائد محمد صلاح الدين حسن ، وهو مصرى ، باستنفار اللواء والزحف على دمشق . وحاولت الاتصال بالمنطقة الوسطى فلم ينجح الاتصال المباشر ، فأرسلت القيادة العقيد محمد النسر ليطلب من العقيد شربجي النزول بمدرعاته الى دمشق على السلاسل لضرب الحركة . واتصلت عن طريق قائد الجبهة العميد مصطفى شباكر بأحد الضباط المصريين ، وكان قائد كتيبة استطلاع سريعة الحركة ، وطلبت منه التحرك نحو دمشق . أما اتصالاتها بقائد منطقة حاب ، وبأمر البحرية في اللاذقية فقد جلبت لها شيئا من انطمانينة ، وطلبت منهما مقاومة الحركة . أما العقيد جاسم علوان ، فقد وصل الى دار الأركان بعد الواحدة . وبعد نزوله من معسكرات قطنا اتصلت قيادة الأركان بهذه المعسكرات ، فلم تجب اطلاقا مما بدر لديها الشكوك . ولما وصل العقيد علوان سئل عما هناك في قطنا فأجاب : لا شيء انى آت الآن من قطنا ، وكل الأمور طبيعية هناك . ولقد صعد العقيد علوان حين علم أن الحركة اعتمدت على لوائه بشكل رئيسى فأمسك بالهاتف واتصل بالمقدم مهيب هندی رئيس أركان لوائه سائلا اياه عما يحدث فأجابه بأنه وزملاؤه قرروا القيام بالحركة الاصلاحية ودعاه للمشاركة بالحضور وقيادة القطاعات المتوجهة الى دمشق او يرفض فيبقى حيث هو .

في اعتقادنا أن القيادة المصرية في دمشق لم تعلم الرئيس عبد الناصر بالأحداث الا في وقت متأخر . وقد تأخروا في اعلامه اما لانهم انفسهم لم يعرفوا بأبعاد الحركة تماما ، او لانهم توقعوا امكان احباطها بسرعة . فقد كانوا يعتقدون جازمين ، بأن الحركة ان قامت فستقوم على سواعد اتباع انسراج ، وأن الجيش الذي يسيطرون عليه تماما حسب اعتقادهم ، سيضرب الحركة ويقمعها بسرعة . لذلك فضاوا عدم الاسراع باعلام الرئيس ، آمليين أن يطمئنوه باحباط حركة قامت . ومن جهة أخرى نعتقد انهم كانوا يخشون اعلامه بحدوث الحركة . لأن الرئيس اختارهم من نخبة الضباط ممن يعتمد عليهم ، ليضمن عدم قيام قائمة للجيش السوري ، الا ولديه علمها سريعا . فلا عجب أن تلقاهم الرئيس عبد الناصر بعد ساعات في القاهرة بصوت يفتت الصخر غيظا وغضباً : ((بالأحضان يا بني)) ثم صب مطلق غضبه على اللواء أنور القاضي شيئا ما اياه بما يلي ((يا جاموس نايم)) . ولقد ظلم الرئيس عبد الناصر أنور القاضي لأن الأخير لم يبالغ في تدخلاته المسيئة انما انصرف اكثر من غيره لتدريب القطاعات .

وفي أثناء سير قوى العشائر قادمة من الضمير ، التقت بالرتل المدرع من اللواء ١٨ بقيادة العقيد حسين قاضي . فتوقف الطرفان ، وتكلم المقدم كزيري مع العقيد

القاضي معلما اياه بقيام حركة اصلاح الاوضاع . فسخر منه العقيد قاضي سائلا اياه ، ان كان يريد القيام بالحركة معتمدا على قوة العشائر ! فاجاب المقدم كزبرى بأنه ليس وحيدا وان قوات قطنا ، وقوات اخرى تشترك في العملية . فاجاب العقيد قاضي ، بأنه قادم لتوه من قطنا ، وان الأمور هناك تسير سيرا طبيعيا . ونصحه بالرجوع ثم تابع كل منهما طريقه الى وجهته .

اما قوات المعضمية ، فقد احاطت بالمطار ، ودخل الرائد الطيار عبد ربه الى المطار ، واستطاع احتجاز الضباط المصريين وعزلهم عن المراكز الحساسة . ووضع سربا من الطائرات رهن الاشارة ، ان حاولت قوى طيران مناوئة التدخل .

والآن نعود لنتابع وصف أحداث الأركان من حيث توقفنا :

بعد خروج الضباط المذكورين من بناء الأركان جرى حديث بين العقيد علوان والعقيد رائف المعري من جهة والمقدم نحلاوى من جهة اخرى نلخص مضمونه فيما يلي :

— ماذا هناك يا عبد الكريم ؟ .

— ان الجيش قائم بحركة اصلاح للاوضاع السيئة ، السائدة في القيادة .

— ولكن لا تنسى انك أحد أفراد القيادة ، وانك تخرب الوحدة .

— انى لم اكف ابدا خلال وجودى في القيادة عن اعلام سيادة المشير بالاطفاء تحدث وتتكاثر . ولم اقصر في تنبيهى لنتائج السيئة ، التى قد يؤدى ذلك اليها . اما الآن فنحن لا نريد تخريب الوحدة ، ونحترم قيادة الرئيس جمال عبدالناصر

وانما لنا شروط للاصلاح ، لابد من تحقيقها . (وسنذكر هذه النقاط بعد قليل) فرجع الجميع الى بناء الأركان ماعدا العقيد رائف المعري ، الذى بدأ وكأنما هو يريد الوصول الى حل بالتراضى . لكن عبد الكريم نحلاوى يتهمه فيما بعد بالتحيز وبالوقوف الى جانب المصريين وبمساعدة العقيد أحمد زكى على اتلاف وثائق ومستندات كثيرة كان لها أهميتها وجدوها بعد ساعات في مكتب أحمد زكى .

بعد فترة اخرى خرج الوزير اكرم دبرى ووراءه العقيد أحمد زكى . فخاطب الوزير المقدم نحلاوى قائلا :

« يا عبد الكريم ، أنت ومهيب تريدان القيام بانقلاب لاهواء شخصية ، ولتتولوا انتم حكم البلد » .

فاجاب عبد الكريم : « اننا نحترم رئيس الجمهورية ، ونحترمكم كوزراء لهذه الجمهورية ، ولا نطلب سوى الاصلاح » .

في هذه اللحظة كان المقدم كزبرى قد وصل الى دار الأركان ، فصاح بالوزير
أكرم ديرى : « مرحبا أبنا العزيز . . » فيجيبه الوزير : « أنت . . لا أتكلم معك » فما
كان من المقدم كزبرى الا أن اطلق من المسدس الذى بيده طلقات اصابته واحدة منها
ساق الوزير . ويؤكد أكرم ديرى انه كان قد قتل لولا تدخل المقدم نحلاوى
والعقيد رائف المعري الذى ضرب يد الكزبرى نحو الأرض بينما كبل النحلاوى
ذراعى حيدر من وراء ظهره فانحرفت الطلقات ما عدا تلك التى أصابت ساقه
ويؤكد أكرم ديرى أن المصريين الحاضرين اعتبروا الأمر تمثيلية مسرحية تهدف الى
إبعاد الشبهات عنه .

من أسباب الاشتباه بأكرم ديرى جلسة المصارحة بينه وبين المشير عامر في
بلودان قبل الانفصال بقليل . ففى تلك الجلسة صرح أكرم ديرى ومعه الضابط
الوزير أحمد حنيدى المشير قائلا له أن الوحدة لم تعد قائمة من الناحية العملية
وأن استمرارها بهذا الشكل لن يدوم أبدا . وعدد أكرم ديرى ومعه أحمد حنيدى
خلال ساعة ونصف أسباب الشكاوى والمساوىء التى اقترفتها حكم الوحدة .
وأكد أكرم للمشير بأنه بالرغم من قناعته بأن الوحدة بذلك الشكل لن تدوم ،
لن يمد يده ليقترأ أو يصر الوحدة .

في هذه الأثناء كانت اللجنة التى شكلتها قيادة الحركة قد اكتملت وقوامها
العمداء : عبد الفنى دهمان ، موفق عصاصة ، لوى شطى ، زهير عقيل والعقيد محمد
منصور ، واشترك بها بعد ساعات العقيد الحسينى . وبالطبع كان المقدم نحلاوى
رئيسا لهذه اللجنة فطرحت اللجنة المطالب لانتهاء الحركة ، فلم يحصل أى تجاوب
بين قادة الحركة ، وقادة الجيش فى الأركان .

قبل الساعة نزل قائد الجيش الفريق جمال فيصل ليتحدث مع القائمين
بالحركة ، فبادره العميد عبد الفنى دهمان بقوله :

« احترم نفسك كقائد للجيش ، كفك جيئة وذهابا كمراسل » فتأثر جمال
فيصل ، وأجاب اجابة عزيز ساءه أن تلاميذه يحققون اصلاحا ، كان من واجبه
هو أن يقوم به وإنه رضى بقيادة جيش قيادة اسمية فقط ! وأردف قائد الجيش
مخاطبا اللجنة بأن المشير لن يستطيع تقرير شيء ، ولا القيام بشيء ، قبل أن
يلقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابه . عند ذلك أوعز المقدم عبد الكريم الى
الرائد بسام عسلى بالذهاب الى دار الاذاعة ، لاذاعة البلاغين الاولين بصوته .

لم يفاجأ الناس كثيرا أن قطعت اذاعة دمشق برنامجها اليوم ، لتذيع
اناشيد حماسية . فكل الشعب تقريبا كان يتوقع حدوث شيء . وبعد فترة من
الوقت اذاع الرائد بسام عسلى البلاغ الاول وهذا نصه :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، في صباح هذا اليوم قام جيشكم الذي كان دائما وسيبقى ابدا دعامة وطنية راسخة ، قام للحفاظ على ارض الوطن وسلامته وحرية وكرامته ، قام لازالة الفساد والظلم ورد الحقوق الشرعية للشعب . واننا نعلن ان هذه الانتفاضة لا صلة لها بشخص او بفتنة معينة ، وانما هي حركة هدفها تصحيح الاوضاع غير الشرعية . فيا ايها الشعب العربي ثق بجيشك ، فاننا اقوياء بعون الله وبقوته . اننا قد طرقنا كل باب للاصلاح قبل ان ننفجر فلم نجد الا القوة سبيلا للتحرر من المستغلين . . . ولم نجد الا القوة سبيلا لكي تعود الى الشعب حريته ولجيش كرامته . ولن نرضى بعد اليوم لراية العروبة مقرا الا هجمات النصر ، وهذه دماؤنا نكتب بها اننا وفينا العهد ، وايضا العيش الاكراما والله اكبر والعزة للعرب . »

القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة «

فالبلاغ الاول لا يتعرض الا للاخطاء ، وتقد القيادة لتصرفاتها غير الشرعية ، واصرار قيادة الحركة على تصحيح الاوضاع . والبلاغ لا يحدد مطالب ما اطلاقا . وبعد فترة قصيرة اذيع البلاغ الثاني ، الذي يعتبر مكملا للبلاغ الاول وموضحا لبعض نقاطه ، وهذا نصه :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، ان الشعب العربي المكافح في سورية ومصر يدعوه الجيش العربي فيهما قد قام متكلا على الله العزيز الجبار بحركة عربية ثورية منظمة لحق الانحراف والمنحرفين . اولئك الذين ضربوا الوحدة العربية المقدسة بالصميم ، تلك الوحدة المقدسة التي ضحى الآباء والاجداد في كل قطر عربي بدمائهم وارواحهم في سبيلها . تلك الوحدة المقدسة التي سطعت انوارها الاولى من قلب العروبة النابض سورية ، الشائرة على كل طغيان ، سورية المؤمنة الجبارة التي قضت على المستعمرين والمتآمرين عبر التاريخ تزار اليوم وتشب ، وبهز يد من عون الله العلي القدير لتقضي على اشباه الطفلة والمستغلين ، اولئك المستغلين المنحرفين الذين سلمهم الشعب العربي في سورية كل مقدراته مندفعاً وراء الوحدة العربية المقدسة التي عاش من اجلها ويموت من اجلها ولكن الطغمة المتحكمة خانت الامانة وضربت بالوحدة عرض الحائط ، بل ونفرت الشعب في الاقطار العربية من كل ما يتصل بالوحدة ، واصبح كل همها ان تثبت في كراسي الحكم السحرية ، وباتت العهود والعهود والمواثيق حبرا على ورق ، وراحت هذه الطغمة الفاسدة تفتش عن الاساليب التي تكفل تحفية الشعب وافقاره ، كما راحت تصدر من الحين والحين قرارات سنسبها ثورية ، والثورة منها براء . قرارات في ظاهرها الرحمة وفي باطنها الهذاب . كل ذلك ليخدعوا الكادحين من ابناء هذه الأمة وخاصة

العمال والفلاحين عصب الأمة . ناهيك عن الخطة السافلة التي اتبعت في تصفية الجيش ، سياج الأمة ، من أبنائه وابطاله الميامين وهم في ريعان شبابه ، كما راحت هذه الطفمة تنشر الدعايات المضللة المفرضة بغية صرف الأنظار عن جرائمهم وما يشيرون من فساد ، كما راحت هذه الطفمة تبذّر الأموال العامة باسم رواتب ورشوات لتشكك الأخ بأخيه ، والأب بابنه ليسود النعر والخموع . وقد أعمت رجال هذه الطفمة حمى الحكم ، فنسوا أن الشعب الثائر قادر على سحقهم واسكات أصواتهم وأنفاسهم .

والشعب العربي الأبي يهد إليه الشريعة ليتسلم حقه المقدس وليعدل بكل إخلاص لدعم الوحدة العربية من الخليج حتى المحيط ، على أساس متين من التكافؤ والمساواة والحرية والإخاء ، وليصون المواثيق والقوانين والأنظمة ، وليتبع كل ما من شأنه تحسين العلاقات مع الدول العربية الشقيقة خاصة والدول الأجنبية عامة ، والله هو نعم المولى ونعم النصير .

((القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة))

نلاحظ إذن أن الهدف لم يكن الانفصال إنما الإصلاح ، وأن فكرة الانفصال وفسخ الوحدة لم ترد إطلاقاً صراحة ولا تنويهاً .

وبين إعلان البلاغين ، وانتهاء خطاب الرئيس عبد الناصر حوالى الساعة العاشرة بقيت فترة معينة لم يحدث خلالها نشاط يذكر في قيادة الحركة إنما صدرت البلاغات رقم ٣، ٤، ٥ . وهذه نصوصها : البلاغ رقم ٣ :

((بسم الله الرحمن الرحيم ، أن القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة تعلن للشعب العربي في سورية أنها مسيطرة تماماً على الموقف وهي واثقة من أن الشعب الواعي سيحافظ محافظة تامة على أخوانه المصريين وأنه يعاملهم بأحسن ما يعامل به الأخ أخاه من كرم وعناية ووفاء ، كما تنبه الشعب الكريم إلى أن القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة ستضرب بيد من حديد المخربين والدسائسين فحافظوا على أخوانكم المصريين وحافظوا على الأجانب وحافظوا على الدوائر والمؤسسات الوطنية والأجنبية وأنا لوائقون من سلامة وعيكم وحسن تصرفكم وإلى النصر الأكيد والله معكم)) .

البلاغ رقم ٤ : ((تقفل كافة المطارات والموانئ السورية اعتباراً من صدور هذا البلاغ وحتى إشعار آخر)) .

البلاغ رقم ٥ : ((بيان إلى المواطنين . الحمد لله وشكراً لقد نجحت الحركة الثورية في جميع أنحاء سورية والحالة هادئة تماماً في كافة مدن ومحافظات سورية . لقد نجحت الحركة الثورية دون وقوع أية حادثة بفصل تضامن الشعب والجيش والله أكبر والعزة للعرب)) .

جواب الرئيس جمال عبد الناصر : في الساعة التاسعة وخمس دقائق من صباح ٩/٢٨ قطعت اذاعة القاهرة برامجها العادية ونقلت خطابا القاه الرئيس عبد الناصر من دار الاذاعة مباشرة ، نشرنا نصه الكامل في اول الكتاب . تميز صوت الرئيس بصوت هادى يخفى انفعالا داخليا عنيفا . وقد عالج الرئيس في خطابه الخطوات الاشتراكية الأخيرة ، وبين ضرورتها ، وحتمية اللجوء اليها ، والمستقبل السعيد الذى ستؤدى اليه . وعلن الرئيس عزمه الاكيد على عدم قبوله لفسخ الوحدة بقوله :

((قد يعتقد بعض الناس انى سأنتهز هذه الفرصة حتى اعلن فك الجمهورية العربية المتحدة . . انا غير قادر على فك الجمهورية العربية المتحدة ، وليس من سلطتى ، وليس من شيوحتى . . ان اعلن فك الجمهورية العربية المتحدة . . فانا مسؤول عن هذه الجمهورية من القامشلى الى اسوان)) . ثم اعلن الرئيس عن اعتقاده الراسخ ، بأن الشعب السورى ، الذى لم يخضع فى عهد من العهود لحكم الأجنبى أو لحكم فاسد سيقوم ضد الانتهازية والرجعية . وتابع الرئيس قوله : ((. . بأن قوات الجيش الأول فى كل مكان تتحرك الآن الى دمشق لتقاوم هذه القوة التى تمردت على ارادة الشعب ، والتى قامت لتهدد سلامة الجمهورية العربية المتحدة . . ان الجيش الأول . . يتحرك الآن بعد ان صدرت اليه الأوامر . . ليوقف هذه الحركة وليوقف هذا التمرد . ليوقف الطغنة التى توجه الى قلب الامة العربية . هذا وقد اعيدت اذاعة خطاب الرئيس أكثر من مرة .

المزاج الشعبى فى دمشق : كان الفرح المستطير اول مظاهر رد الفعل فى دمشق على صدور البلاغات الأولى .

فقد تجمع المتظاهرون فى وسط المدينة ، وحطموا اقواس الزينة الرخيصة ، التى أصبحت تشوه وجه دمشق المحافظ شر تحطيم . وقد علت هتافات معادية للرئيس عبد الناصر ، وكانت هذه الهتافات من العنف والتطرف ، وكأنما يهدف قائلوها عن عزم وتصميم الى قطع كل الجسور التى يمكن أن تؤدى الى عودة التفاهم مع القاهرة . وقد تسربت فيما بعد عناصر شيوعية الى المظاهرة ، وشاركت فى توجيه الشعارات الى ذلك التطرف الذى ذكرناه ، وبدأت الأمور وكأنما يريد المتظاهرون فرض مصر الأحداث السياسية المقبلة بتصرفاتهم فى الشارع . فقد مزقوا اعلام الوحدة ، ورفعوا عوضا عنها الاعلام السورية .

فتصرفات المتظاهرين هذه لا تتماشى ولا تتفق مع أهداف قيادة الحركة . فلما شاهد هؤلاء محاولة بعض العناصر فى تلويث وتشويه الأمر الذى قاموا من أجله ، أصدروا بلاغات تختص بذلك وهى :

« البلاغ رقم ٦ : ان القيادة الثورية العليا للقوات المسلحة اذ تشكر المواطنين جميعا على اظهار مشاعرهم بتأييد حركتها تطلب منهم جميعا الهدوء ، والكف عن مظاهر التأييد الجماعية ، لئلا يفسح المجال امام المستغنيين والانتهازيين ممن يحاولون الاساءة الى قدسية الحركة . والقيادة سوف لن تتهاون بالضرب بيد من حديد على كل من يحاول الاستغلال او الاساءة الى حركة الشعب » .

« البلاغ رقم ٧ : ان القيادة العربية الثورية للقوات المسلحة تناشد الشعب الكريم الخلود الى السكينة والهدوء وانها ستتقمع كل محاولة للاخلال بالامن ، او التعرض للمؤسسات العامة والاعلام . كما انها تؤكد ضرورة عدم القيام بالتظاهرات والتجمعات مهما كانت غايتها » .

« البلاغ رقم ٨ : منعا لاستغلال الحركة الثورية التي قام بها جيشكم من قبل بعض المنبوذين والمرتزقة ، والذين قاموا باعمال تسيء الى المصلحة العامة ، وحرصا على عدم استغلال عواطفكم ، نطلب منكم ايها الاهلون عدم التجمع والتظاهر . وقد اصدرنا اوامرنا لقمع كل تجمع وتظاهر فورا » .

بعد انتهاء الرئيس عبد الناصر من خطابه ، تحدد للمشير المخطط الذي يتوجب ان يسير عليه : رفض المساومة . لكنه لم يتظاهر بذلك التصلب وانما طالب مقابلة المقدم نحلاوى ، لسمع منه مباشرة مطالب قيادة الحركة . فهم المقدم نحلاوى بدخول دار الأركان ولكن العميد موفق عصاصة اوقفه ، وطالب بارسال رهائن . فخرج اللواء أنور القاضي ، والعقيد أحمد علوي ، وأحمد زكي ليقفوا على باب الأركان رهائن لضمان سلامة المقدم نحلاوى وتولى حراستهم نفر من قوى العشائر ولما دخل المقدم نحلاوى الى غرفة المشير ، وضع سلاحه خارج الغرفة احتراما لنظم الانضباط . ولما سأل المشير عن دواعي الحركة اجاب بتعداد المساوي كلها ، وذكره بأنه كان يعلمه دوما ، وبدون انقطاع بأن الخطوات التي تيسر عليها القيادة لن تؤدي الى خير ، واكد المقدم نحلاوى للمشير انه لم يلجأ الى استخدام القوة الا بعد ان رأى ان مصير كل من سبق فتقدم بنصيحة للقيادة كان اما النفي ، او احيل على التقاعد ، او اصبح موضع نقمة القيادة . وذكره كيف كان هو نفسه معرضا للعزل والترحيل الى موسكو بين يوم وآخر ، وذكره بالقوائم الطويلة التي اعداها معا للاجائة على التقاعد ، او الانتداب الى مصر ، او الارسال في بعثات الى الخارج . واختتم النحلاوى اقواله بأن بين ان القائمين على الحركة يتعلقون برئاسة الرئيس عبد الناصر وبقيادة المشير . وان المطالب هي : — تعود قيادة الجيش السوري الى ايدي الضباط القادة السوريين .

— تصحيح مختلف الاوضاع المنوه عنها في البلاغ الثاني .

— إعادة الضباط السوريين من الاقليم المصرى الى الاقليم السورى ، والضباط المصريين الى الاقليم المصرى . وتبادل الضباط ، الذى يعترف بضرورته ، يتم فيما بعد وحسب مخططات مدروسة يتفق عليها وبشرط أن يشغل كل ضابط منندب الوظيفة التى يرصد لها شغلا فعليا وعمليا .

— تشكيل قيادة مشتركة للجيشين بحيث يحدث التكافؤ ، دون أن يسيطر المصريون على امور القيادة . فاذا وافق المشير على كل ذلك يصدر القائمون بالحركة بلاغا يعلن انتهاء الأزمة والاتفاق على الحلول التى تحفظ الوحدة بين القطرين ، ويلى ذلك اصدار بلاغ من المشير يؤكد ذلك ويعد بعدم اتخاذ أى اجراء بحق أى عنصر من عناصر الحركة ويلى ذلك انسحاب القطعات الى قواعدها ويختتم كل ذلك بالقيام بعرض عسكري تشترك فيه كل الوحدات وبحضور القائمين بالحركة مع المشير اشعارا بعودة المياه الى مجاريها .

فوافق المشير على هذه الطلبات ، وشرع فعلا فى توقيع بعض القرارات ، وأولها ابعاد الضباط المصريين : اللواء انور القاضى ، والعقيد احمد علوى واحمد زكى عبد الحميد ، والرائد قدرى نافع ، لأنهم أساءوا كثيرا فى صفوف الجيش السورى . وتم ترحيل المذكورين فى الصباح وبعد ساعة اخرى لاحظ القائمون بالحركة أن الوزراء طعممة العودة الله ، واحمد الحنيدى يحاولون الوصول الى صفوف الجنود وضباط الصف فى القطعات المحيطة بالاركان . وبما ان الوزيرين كانا ضابطين سابقين فى سلاح المدرعات ، ولهم علاقات مع افراد الجيش وخاصة فى هذا السلاح ، فقد خشي أمرهم ، وطلب من المشير توقيع أمر ترحيلهم ففعل ، وغادروا البلاد بعد الضباط المصريين الأربعة بساعة تقريبا . ووقع المشير ايضا على قرارات بتشكيل القيادة المشتركة المطلوبة . وقد نصت التشكيلات الجديدة فيما نصت على أن يبقى الفريق جمال فيصل قائدا للجيش ، ويصبح نامق كمال رئيسا للاركان ، ويحل العميد نور الله حاج ابراهيم محل العقيد احمد زكى فى شؤون التنظيم والادارة ، والعقيد محمد منصور يصبح رئيسا للشعبة الثانية ، والمقدم مهيب هنيدي يصبح أمرا للواء ٧٢ .

بقى حتى ذلك الوقت المتأخر قادة الحركة فى خارج الاركان . وكان بوسعهم اخراج الجميع منها منذ الصباح . ولما دخلوا ، وجدوا فى غرفتين أن جهازى اتلاف الوثائق السرية (فرامات) قد قاما بجهد جبار . فقد كانت هناك اكوام كبيرة من الورق المفروم . وكلها ووثائق تحوى مخططات القيادة المصرية فى الجيش السورى . إلا فلماذا اتلفها رجال الرئيس ؟ لو كانت مخططات تشرف قيادة الرئيس لما اتسرعوا باتلافها اسراع المسعورين وكأنها هم فى سباق مع الزمن .

البلاغ رقم ٩ : بعد ان ساد جو من الليونة بين قادة الحركة والمشير بقبوله لمطالبهم والشروع في تنفيذها ، قال المشير ما معناه : لقد اتفقت معكم وبدانا اصلاح ، ويمكن اعتبار الازمة انتهت . لكن المظاهرات في انحاء دمشق لا تطالب ما يطالبون به انتم . انما يطالبون بالانفصال ، لأن العناصر الهدامة دخلت بينهم . ثم اردف المشير سائلا : الا يحسن نشر البلاغ الذي اتفقنا عليه والذي يضع حدا لأعمال الشغب ، ويظهر للرئيس ان نوايا القائمين بالحركة لا تهدف السوء ؟

وبعد تفكير اجاب قادة الحركة بالاجاب بشرط أن يتبع البلاغ منهم بلاغ منه هو ، يوضح فيه قبوله للشروط التي وضعها قادة الحركة . فوافق المشير . ووضع الضباط نص البلاغ التاسع ، وأذيع على ذلك الأساس في الساعة ١٢٣٥ . وكان ينص على ما يلي :

((ايها المواطنون ان القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة ، التي دفعها الشعوب بالخوف على وحدة الصف العربي وحماسها للقومية العربية وتأييدها لها دفاعا عن مقوماتها تعلن للشعب العربي الكريم انها لا تنوى المس بها احرزته القومية العربية من انتصارات ، وتعلن انها لمست عناصر مخربة انتهائية تريد الاساءة لقوميتنا ، فقامت بحركتها المباركة تلبية لرغبة الشعب العربي وآماله واهدافه ، وانها عرضت قضايا الجيش واهدافه على سيادة المشير نائب الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة الذي تفهم امور الجيش على حقيقتها ، واتخذ الاجراءات المناسبة لحلها لصالح وحدة وقوة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة . وقد عادت الامور العسكرية الى مجراها الطبيعي اعتمادا على ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الاول ، اللذين يحققان اهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة .

((القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة))

رد الفعل في دمشق بعد صدور البلاغ التاسع : الى جانب جهاز الاستعلامات في الشعبة الثانية للجيش ، كان للرئيس عبد الناصر جهاز آخر في الحقل المدني بادارة العقيد حسنى عبد المجيد مدير مكتب الاتصال المصرى في الاقليم الشمالى . وقد تمكن قادة هذا الجهاز من النشاط بعد القاء خطاب الرئيس عبد الناصر ، لأنهم لم يكونوا مراقبين من قبل قيادة الحسركة ، التي خصرت همها في صفوف الجيش . ونتيجة لنشاط هؤلاء تكتلت مظاهرة كبيرة في شوارع دمشق ، وانحدرت تهر و تنادى بالتأييد للرئيس جمال عبد الناصر . ويكاد توقيت انطلاق هتفه المظاهرة يتفق تماما مع صدور البلاغ التاسع . ولو اردنا دراسة نوعية المظاهرتين، اللتين حدثتا في دمشق في ذلك اليوم لرأينا ان الاولى تتميز بصدق عاطفة وغفوية، تسربت اليها فيما بعد عناصر اليسار المتطرف واليمين المتطرف . وقد تشكلت

المظاهرة هذه بعد اعلان البلاغين الأولين بوقت قصير جدا ، وبدأت بنواة صغيرة ، ثم نمت من عناصر انضمت اليها اثناء الطريق . اما الثانية فقد جاءت منظمة ، ومدفوعة ، ومتكاملة ، تعرف ما تريد والى أين تسير . انها نظمت تنظيما جافا لا يحويه أى قدر من صدق الشعور ، ويثبت ذلك أن هذه المظاهرة لم تقم طوال ساعات قبل الظهر ، وانما فى أول ساعات بعد الظهر . فأين كانت عواطف المتظاهرين طوال هذه الساعات ؟

اما العناصر التى اندست فى المظاهرة الأولى ، وخاصة الشيوعيون فقد شاهدت المظاهرة المماكسة تنطلق بعنف . وسمعت البلاغ التاسع ، فشعرت أن الأرض مادت تحت اقدامها . لقد تملك هؤلاء ذعر رهيب ، فانسلوا من الشوارع ، سائلين من يؤمنون به أن ينقذهم مما قد يأتيهم به الغد حين تعود سلطة الرئيس عبد الناصر الى ما كانت عليه .

ولنعالج الآن البلاغ التاسع من زاوية أخرى : انه يؤكد بشكل لا يقبل الشك ولا الجدل امانة الضباط القائمين بالحركة تجاه فكرة الوحدة . ولقد أكد هؤلاء الضباط ، بأنهم ليسوا اذئابا الرجعية ، وانما اسياد لارادتهم ، مخلصون وواعون للهدف الذى قاموا من اجله ويسعون اليه . والأمر الذى يجدر التنبيه اليه ، هو أن أصحاب الشركات المؤممة ، واصحاب الأراضي المصادرة ، وطبقات اقتصادية أخرى بل ودول أخرى كانت على استعداد لبذل الغالى والرخيص وتوزيع الأموال بلا حساب لمنع صدور بلاغ مثل البلاغ التاسع ، الذى اطفأ جذوة أملهم باستعادة أموالهم واملاكهم المصادرة ، واسترجاع مكانتهم السابقة . وبالرغم من ذلك نجد الضباط رفضوا وضع الأثرة والمكاسب الفردية فوق علم الوحدة ، وعادوا للانضواء فى ظل الوحدة تحت قيادة ذات الرئيس جمال عبد الناصر الذى منحوه ثقتهم دون قيد أو شرط . وهذا الايمان العميق الصادق شئ لم يسبق للرئيس أن عاشه ، فلم يتمكن من فهمه . . . لقد كان فرديا ابعد عنه ذوى الشخصية من وجالات مصر العظام فأصبح محاطا بالزيف والوصولية فأخطأ القرار .

جواب الرئيس عبد الناصر على البلاغ رقم ٩ :

لما سمع الرئيس عبد الناصر نص البلاغ التاسع وقع فى دهشة وارتباك عوضا عن ان يتكيف مع اليد الممدودة اليه فاتحة له طريق العودة الى رئاسة القطرين . لقد اعتقد ان القائمين بالحركة اطلقوا البلاغ التاسع اما لخداع القوى السورية المناهضة للحركة والتى قررت التوجه الى دمشق لضرب التمرد لافهامها بأن الأمور عادت الى مجراها الطبيعى ، حتى يكسبوا الوقت لتدعيم مركزهم ، أو انهم ارادوا التراجع مع حفظ ماء الوجه بعد أن ادركوا عدم امكان النجاح . وعلق البغدادي على ذلك بقوله : « ولكن جاء التساؤل - كيف يمكنهم الاطمئنان على سلامتهم بعد هذا

الذي حدث منهم وهم يعلمون ان من يقدم على مثل هذا العمل الذي قاموا به لابد له من السير فيه حتى نهايته فاما نجاح او موت او هروب وليس هناك من طريق آخر .»
ويؤكد لنا البغدادي ان كلا التفسيرين في القاهرة للبلاغ التاسع اقتضت الاسراع في ارسال قوات من مصر للتدخل العاجل دعما للقوى المناهضة للحركة في سورية ، فأصدر عبد الناصر الاوامر الى القوات المسلحة بالتوجه من مصر الى الاقليم الشمالي .

لقد اراد عبد الناصر على ما يبدو البطش بالحركة وبالقائمين بها بسرعة ليقطع عليهم خط العودة مع الحفاظ بماء وجوههم لكي يجعل منهم بعد ان يستتب الامر له عظة لضباط الجيش في سورية وفي مصر .

ومما دعم الرئيس في اعتقاده بأن الحركة الى فشل اكيد استنكار قائد حلب وأمر البحرية في اللاذقية الحركة في دمشق ، وأعلننا ولائهما للحكم المركزي في القاهرة فكان من الطبيعي ان يتصلب الرئيس عبد الناصر بموقفه رافضا كل مطالب الضباط في دمشق . وفي خطابه بعد ظهر ١/٢٨ وصفهم بالتآمر مع الرجعية والاستعمار ، وأكد بشدة بأن ابطال سورية سيحبطون كل تآمر . واختتم الرئيس خطابه بالفكرة التالية :

« ايها الاخوة المواطنون ، ان الذي حدث صباح اليوم لا يقبل مساومة ولا يقبل حلا وسطا . انى ارفض . . منطق المساومة ، منطق انصاف الحاول . . وانا اعلن باسم الشعب السوري . . اننى لا اقبل المساومة ولا اقبل حلا وسطا . »
ولم تتصف خطبة الرئيس الثانية بالهدوء المزوج مع الحزن انما اتصفت لهجة القائه لها بالحزم الفاضب وبالغضب والثقة الكاملة من النصر الاكيد . وطالب الشعب بالتضحية بالنفوس والدماء ، واستصرخ باستماتة غريبة نخوة السوريين مجرّضا لهم من اجل الوقوف في وجه الرصاص والموت . .

لقد بالغ الرئيس في تقييم وقوف حاكمين عسكريين في حلب واللاذقية في صفة انها لحقيقة واقعة ، ان محافظة حلب استطاعت في عام ١٩٥٤ اسقاط الحكم الفردي للزعيم اديب الشيشكلي فغادر دمشق حقينا للدماء . اما الآن فتقف اللاذقية الى جانب حلب . . اى ان الطريق البحرية مفتوحة لوصول قطعات وقوات من الاقليم الجنوبي لدعم محافظتى الشمال ، كما اثبتت الوقائع فيما بعد . وزاد من الامل في احباط حركة دمشق وجود ونفوذ الضباط المصريين في اماكن حساسة في كل قطعات الجيش السوري . واعتقد الرئيس عبد الناصر ، بأن امل سقوط مقاومة دمشق اكبر بكثير مما كان عليه في ١٩٥٤/٢/٢٥ . لذلك استند الرئيس من هذا الواقع قوة وبأسا ، ورفض كل الحاول مصرى على الاستسلام دون قيد او شرط فتصلب وتعنت . لكن الرئيس اخطأ مرة اخرى . ففي شباط ١٩٥٤ كان حكم اديب الشيشكلي معزولا عن الشعب في الشمال والجنوب على السواء . اما في عام ١٩٦١ فقد كان الوضع مغايرا تماما ، لان الفئات الأشمل من الشعب في الشمال والجنوب لا تؤيد الحكم

وانما تطلب الاصلاح على اقل تقدير . فالحكم العسكري في حلب عام ١٩٥٤ اعتمد على قوى من الجيش مبدئيا ، وعلى تأييد شعبي في الشمال والجنوب وساعد على كل ذلك رفض الشيئسكي لاراقة دماء الجيش . اما الرئيس عبد الناصر فقد اعتمد على امرين عسكريين ، عليهما القيام ضد ارادة الشعب لو شاءا الدفاع عن الوحدة كما هي دون اصلاح او تعديل . وان فشل هذين الامرين العسكريين في الحفاظ على مواقعهما وموقفهما رغم انهما كانا يملكان السلطة ورغم التأييد الادبي والمعنوي الجبار الذي يصلهما عبر الاثير من اذاعات الاقليم الجنوبي ، ليدل على ان التأييد الذي يخطى به القائمون بالحركة في دمشق اكبر بكثير مما قدر الرئيس جمال عبد الناصر . وليس من المستبعد ابدا ان الضباط الاربعة الذين رحلوا عن دمشق صباح ٢٨ ايلول والوزراء الضباط الذين لحقوهم قد اعطوا الرئيس صورة خاطئة جدا عن استتباب الامر لضباط الحركة .

الاحداث في الأركان بعد اذاعة البلاغ رقم ٩ : بعد ان اذيع البلاغ التاسع دخل المقدم نحلاوي على المشير وبيده نص البلاغ العاشر الذي سيداع باسم المشير حسب الاتفاق معه ، فاذا بالمشير يرفض التوقيع ويقول بمزيج من البرود والانتصار : « خلاص .. احنا ماعدناش حكام .. انتو المسؤولين عن البلد الآن . » فوجم عبد الكريم ثم ذكره بالوعد الذي قطعه على نفسه ، فاجاب بانه « لا يستطيع التوقيع الا حين يكون حاكما اما الآن فليس هو كذلك ، واردف المشير سائلا : هل يستطيع مثلا اعطاء الاوامر للقطعات المحاصرة بالانسحاب ؟ . فاجابه المقدم نحلاوي طعنا .. وسحبت كل القطعات من ساحة الامويين ومن ساحة الأركان لتتوارى عن الأنظار . لكن المشير لم يغير من موقفه في رفض التوقيع على البلاغ العاشر . ومضى الوقت سريعا في غير صالح الضباط القائمين بالحركة . ومثال على ذلك ما حدث في قطنا . ففي صباح ٩/٢٨ وصلت السيارات تحمل الضباط الى قطعاتهم ليجدوا ان قطعاتهم تؤمر من قبل ضباط اصغر منهم رتبة واقل قدما . لكنهم لم يعترضوا على ذلك الوضع ، لأن العناصر الرئيسية في الحركة بدت وكأنما هي ابتصرت . وكان الضابط الصغير مدعوما بالنصر الذي احرزه قادة الحركة . ولكن حين اعلن البلاغ التاسع عودة الامور العسكرية الى مجراها الطبيعي زال الدعم الذي كان يحمي هؤلاء الضباط . وبدا جليا ان علم الوحدة سرفرف مع زعامة الرئيس جمال عبد الناصر . هنا تملل كثير من ضباط القطعات ، وبدا بعضهم يسأل المشتركين بالحركة عن دواعي وجوده في المكان غير المخصص له ولماذا لا يعود الى مكانه . وبدا زمام المبادرة وكأنما بدأ يخرج من ايدي قادة الحركة في قطنا شيئا فشيئا . وصار المقدم مهيب هندي يتصلل بالأركان ليستوضح عن الموقف سائلا عن معنى ومغزى البلاغ التاسع .. ولكن دون جدوى . عندئذ تنادى الضباط الذين ارتبط مصيرهم بالحركة ، وعلى رأسهم المقدم هندي ، واوفدوا النقيب محمد صدقي

العتار الى دار الاركان ليأتيهم بالخبر اليقين ، وليعلم المقدم نحلاوى بأن الامور ستخرج من ايديهم ان استمر هذا الميعان . ولما وصل النقيب عطار الى ساحة الامويين لم يجد هناك الا الرائد هشام عبد ربه ، الذي لم يعرف بدوره ماذا يجري في داخل الاركان . فدخل النقيب عطار الى الاركان ليجد المقدم نحلاوى يخرج غاضبا من احدى الغرف ويقول : انهم مخادعون (مشيرا بذلك الى المشير) وأن على المقدم مهيب تجهيز كتيبة اخرى لحفظ الامن بدمشق لأن البلاغ التاسع سيأفئ فوراً ، وستستمر الحركة .

بعد ان اطال المشير عامر الماطلة في توقيع البلاغ العاشر وضعه قادة الحركة امام امرين : اما ان يوقع ، او ينمادر البلاد . ولما وقع المشير في هذا الموقف اتصل بالرئيس عبد الناصر برقيا ليستشيره فيما يفعل فطلب الرئيس منه الامعان في الماطلة ما امكن له ذلك ، لأن النجذات في طريقها اليه . ووقعت هذه المخابرة بين رجال سلاح الاشارة . ولما حلوا رموز الشفرة وأدركوا النص نقلوها فوراً الى الاركان . وهنا غضب قادة الحركة ، فكرروا على المشير العرض في التوقيع او مغادرة البلاد ، فتردد في بادئ الامر ، لكن المقدم حيدر الكزبري انطلق الى احدى المصفحات ، ورفع مدفعها الرشاش الى الأعلى وأطلق رشة جعلت المشير يستجيب ، فطلب تجهيز طائرة له ، وغادر البلاد . *

لقد كان المشير يود البقاء ليتولى أمر القيادة حالما تصل النجذات الى الاقليم السوري ولكنه حين رأى الخطر فضل الخلاص . ولقد اعتقد المشير أنه قام بمهمته خير قيام ، وان الحركة بعد البلبلة التي سببها البلاغ ٩ . لا يمكن أن يكتب لها النجاح ابداً . ولقد كان تخطيط القاهرة فيما نعتقد كما يلي :

يماطل المشير قادة الحركة مبدياً لهم الاستجابة ريثما يستدرجها الى اذاعة بلاغ من نوعية البلاغ التاسع . ويتابع بعدها الماطلة أطول مدة ممكنة ريثما يسري مفعول البلاغ التاسع ويفعل فعله في القطاعات غير المؤيدة للحركة ، وفي صفوف الضباط غير المؤيدين لها ضمن القطاعات القائمة ، وفي صفوف الضباط الذين لم

* يقول العميد فيصل سري الحسيني عن علاقته بالاحداث التي أدت الى الانفصال بأنه لم يعلم بأمر الحركة الا حين وقوعها وأنه لم ينضم الى العميد موفق عصاصة الا بعد ان أكد له أن الهدف من الحركة هو التصحيح وليس الانفصال ، وبعد ان أبرز له الورقة التي تطالب بها الحركة : حيث تبدأ ب :

الجمهورية العربية المتحدة جمهوريتنا

الرئيس جمال عبد الناصر رئيسنا

المشير عبد الحكيم عامر قائدنا

مطالبنا ...

وبعد محاولات مكثفة اتصل ضباط الحركة بالمشير : وبعد مناقشات طويلة اتفق مع المشير على ابقاء الوحدة وكتب العميد موفق عصاصة ، وبموافقة المشير ، وبالاتفاق مع جميع الحاضرين بياناً أذيع في حينه وهو البلاغ رقم ٩ .

وهم يكن هذا البيان بقرع الماطلة والتسويق . ولو لم يتردد المشير في تنفيذه لما تم الانفصال .

يعلنوا عن موقفهم بصراحة فوقفوا بين بين . يضاف الى ذلك قيام المظاهرات في دمشق لصالح الرئيس عبد الناصر ، وموقف اللاذقية وحلب المعارض ، ووجود قوات ضاربة بقيادات مصرية . وبعد صدور البلاغ التاسع ، واحتجاب البلاغ العاشر الذي وعد به المشير ، يلقي الرئيس جمال عبد الناصر خطابه العنيف الحاسم في القاهرة ، فينفى استجابة المشير لقيادة الحركة ، مما يشل موقف القائمين بها تماما ، مظهرا اياهم بمظهر الكاذبين ، المخاتلين ، الذين يبحثون عن حيلة ينقذون بها جلودهم . وتصل القوات بعد ذلك من الاقليم الجنوبي ، لتتم الضربة القاضية على كل الحركة ، وعلى كل القائمين بها . ولولا فطنة هؤلاء ، وسرعة تلاؤمهم مع تقلب الظروف ولولا أن الأمر الذي خرجوا من أجله يحظى حقا بتأييد الجيش والشعب لكتب المخطط الرئيس النجاح . اننا لنشبه قضية البلاغ التاسع بما حدث بين عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري أثناء التحكيم . فلما أخرج قادة الحركة الخاتم من أصبعهم بالبلاغ رقم ٩ مدفوعين بغيرتهم على الوحدة ، ثبته الرئيس عبد الناصر في أصبعه بخطابه . . لكن قادة الحركة انتزعوه منه انتزاعا وتحدا علمه وبصره ، لما راوه يسير على ضلال .

قبل رحيل المشير اذاعت قيادة الحركة بلاغا عاشرًا الفت به البلاغ التاسع، وهذا نصه :

((ان القيادة الثورية العربية للقوات المسلحة تعلن للشعب العربي انها لدى اتصالها بالمشير عبد الحكيم عامر وعدها بالقضاء على الانتهازيين والمخربين مبادئها لا ذاعة بلاغها رقم ٩ . ولكن ما لبث المشير أن نكث بوعده . لذلك وحرصا من القيادة الثورية على انتصارات الشعب العربي والقومية العربية تعلن للشعب اعتبار بلاغها رقم ٩ لاغيا ، وهي تعلن انها وضعت يدها على كافة الأمور ، وتعاهد الله والوطن على حماية سلامة الأمة ، وصيانة حقوقها والحفاظ على كرامتها .

والقيادة الثورية لها في سعة وعي الشعب أمل بعدم السماح لاجورين والانتهازيين - أن وجدوا - أن يندسوا بين صفوفه ، فالحركة من الشعب وإلى الشعب .

القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة ((

وبعد عشرين دقيقة من اذاعة البلاغ غادر المشير عامر البلاد ومعه قائد الجيش الفريق جمال فيصل . وفي هذه الأثناء اذاعت القاهرة نبا تسريح ستة من الضباط هم : العميد عبد الغنى دهمان ، العميد موفق عصاصة ، المقدم عبد الكريم نخلأوى ، المقدم حيدر الكزبرى ، الرائد هشام عبد ربه ، والمقدم مهيب هندی . وبأقالتهم وضعهم الرئيس عبد الناصر أمام مفترق طرق ثلاثة : اما أن يخضعوا لقرار أقالمتهم مستسلمين ، فيحاكموا كمتمردين على السلطة الشرعية ، وقد يكون مصيرهم الأعدام ، أو يفادرون البلاد هاربين خائفين ، أو يبقون في أماكنهم مدافعين عن أنفسهم ، وعن الأمر الذي يرون فيه الحق ، غير مكترئين لما يمكن أن يكون . وقد اختاروا الحل الأخير .

موقف اللواء ١٨ :

كانت وحدات رئيسية من اللواء ١٨ ، الرابض في قطنا ، قد نقلت في منتصف ايلول الى الضمير لقيام بمنسورة جبلية هناك . وكانت معها وحدات الدعم التابعة لها . اما قائد اللواء فقد بقي في قطنا انتظارا ليوم المناورة ، لينطلق بقسم آخر من لوائه للاشتراك بها ، وللقيام بتمرين على الرمي في ذات الوقت . وكان يوم المناورة يحدد ويلغى كل يومين او ثلاثة . وحقيقة الامر هو ان القيادة المؤتمرة بأمر الرئيس عبد الناصر لم ترغب فيما يبدو باشتراك اللواء في مناورة في ظروف يتوقع خلالها الاصطدام مع عبد الحميد السراج واعوانه . بل ان القيادة المذكورة ربما تعمدت وضع هذه الأقسام من اللواء ١٨ الموثوق الجانب في مكان خارج قطنا لتكون القوى التي تعتمد عليها القيادة موزعة حول مدينة دمشق . وكان ثلثا القوى المربطة في الضمير والتابعة للواء ١٨ يستنفر ، اما الثلث الاخير فكان افراده يأتون الى دورهم في دمشق .

سبق ان ذكرنا المقابلة التي تمت بين المقدم حيدر الكزبري في طريقه الى دمشق مع العقيد حسين قاضي الذي كان في طريقه من قطنا الى الضمير . وقد نصح العقيد قاضي المقدم كزبري بالعدول عن فكرة المشاركة بقيام الحركة . وبعد ان افترقا تابع كل الى وجهته . فلما وصل العقيد حسين قاضي الى الضمير حدث ما جعله يغير موقف « عدم المبالاه » الذي اتخذه اثناء مقابلته لقوى العشائر ، واصبح يريد النزول الى دمشق لقمع الحركة . ولسنا ندري الباعث الحقيقي الذي جعله يتخذ هذا الموقف ، وانما نرجح واحدا من سببين : اما لانه لم يكن يملك اية ذخيرة حين قابل العشائر المسلحة (لان الذخيرة كانت قد سبقته في رتل مستقل الى الضمير) ، او ان القيادة استطاعت الاتصال به فيما بعد بشكل او بآخر وامرته بالتوجه الى دمشق لقمع الحركة .

وفي الساعة السادسة من صباح ٢٨ ايلول ، اجتمع الضباط الداهيون الى اللواء ١٨ في ساحة شارع بغداد (سبع بحرات) ، وفيهم ضباط مصريون وسوريون وضباط صف . وقد لاحظ كل منهم وجود شيء ما في الأفق لمشاهدتهم الدبابات في شوارع دمشق ، لكنهم لم يعرفوا شيئا . ولما ركبوا السيارة طلب اقدم ضباط السيارة ، وهو نقيب مصري ، من الملازم اول انور فرح ، وهو سوري ، الجلوس معه بجوار السائق ، رغم مخالفة ذلك لقواعد الانضباط . وفي القابون اوقفت السيارة ، وانزل الضباط المصريون منها رغم محاولاتهم في الاعتراض ، وامروا بالعودة الى دورهم في دمشق . وبلدهابهم أصبح الملازم اول فرح اقدم ضابط في السيارة التي تابعت طريقها الى الضمير . وقد علم هذا الضابط من زميله السوري الذي انزل الضباط المصريين ، انه مكلف بصداية قوات مسلحة تريد الدخول الى دمشق او الخروج منها .

قبل الوصول الى الضمير شاهد راكبو السيارة غبار اللواء ١٨ الذي

يتحرك باتجاه دمشق . وبعد دقائق مرت بهم سيارة اللواء حسين القاضي ، وكان يبدو شاردًا عما حوله كمن يفكر بأمر جلل وكمن هو مقدم على قرار خطير ، وبعد ٣٠٠ متر مرت بهم السيارة الثانية من الرتل التي تقل رئيس أركان اللواء ، وهو مصري ، وكان يلبس الالباس المدني ويضع على كتفيه المعطف العسكري . ولم يوقف العقيد قاضي أو رئيس أركان اللواء انسيارة المنطلقة الى الضمير ! .. وبعد ٣٠٠ متر أخرى مرت بهم أول دبابة يقودها الرائد السوري حياتي كلارجي ، واختصاصه مشاة ! . وكانت الدبابة تسير باحدى سلاسلها على جانب الطريق الترابي فتثير عواصف من الغبار . وكانت الدبابة الثانية بقيادة ضابطين بآن واحد أحدهما مصري . وكان عدد آخر من الدبابات بقيادة ضباط مصريين فقط . وهنا أدرك الملازم أول أنور فرح أن هدف اللواء ١٨ هو ضرب الحركة في دمشق ، التي لا يعرف عنها سوى أنها تناوىء القيادة الواقعة تحت السيطرة المصرية وذلك بعد أن شاهد كيفية عزل الضباط المصريين واعادتهم الى دورهم . وعرف أيضا ، ان القوى في القابون ستصطدم حتما بالقوى الآتية الى دمشق ، وان كثيرا من الضحايا ستسقط نتيجة لمثل هذا الصدام .

بعد مرور رتل الدبابات جاءت تبشير قوى المشاة المحمولة ، وتتبعها وحدات الدعم المختلفة . فأوقف الملازم أول أنور فرح الرتل ، وتقدم من السيارة الاولى ، وقدم التحية الى الضابط المصري الأكبر قدما وسأله عن وجهة الرتل . فأجابه : الى دمشق ! هنا طلب منه العودة الى مكان التمرکز . فاعترض الضابط المصري منوها بالأوامر الصادرة من قائد اللواء . فيجيب الضابط السوري ، بأنه أقدم ضابط من الاقليم الشمالي في القطعة ، وأن الرتل بأمرته هو ، ثم أمر بالسائق بالعودة . ولما حاول الضابط المصري الاعتراض طالب الملازم أول أنور فرح جنديين مسلحين اليه ، فاذا بكل جنود السيارة يقفزون اليه ويدعمونه . وعاد الرتل ، وأوقف الضباط المصريين في احدى الخيام بحراسة ضابط سوري . وفي هذه الاثناء كان البلاغان الاولان قد صدرا ، وتوضحت معالم الحركة القائمة في دمشق والني ايدها ضباط اللواء بالاجماع . وخاصة بعد أن انكشف لهم كذب ادعاء قائد اللواء ورئيس أركانه المصري حين أمرهم بالتحرك لدمشق لملاقاة اليهود المهاجمين ، الذين - حسب ما ادعيا - كانوا قد وصلوا الى القنيطرة .

وبعد استتباب الأمر في داخل اللواء جرت الاتصالات بقوى العشائر التي لم ترافق المقدم حيدر الكزبري انما بقيت في الضمير ، وبالمطار العسكري هناك . وكان الرائد الطيار حسن جزائري على علم بالحركة ، وطلب من الملازم أول أنور فرح القدوم اليه . فذهب اليه بعد تردد . ومن غرفة القيادة في المطار اتصل الرائد جزائري بالعميد موفق عصاصة في دار الأركان ، وأعلمه بموقف اللواء ١٨ ، وأعلمه عن الحاجات التي يطلبها ذلك اللواء ليكون على اتم الأبهة أن احتج الأمر اليه . فوعد العميد عصاصة بتأمين هذه الحاجات عن طريق الجو ان تعذر ذلك عن طريق البر .

وبعد صدور البلاغ التاسع حدث التبليل في الصفوف ، وقوى ظهر وسند الضباط المصريين من جديد ، وانتشر الشك والغم على القلوب التي كانت انطلقت . ولكن البلاغ العاشر أعاد الطمأنينة الى كل الصفوف .

وفي ظهر ذلك اليوم جرت محاولة جريئة من قبل أربعة طيارين مصريين ، جاؤوا بلباسهم المدني في سيارة خاصة الى مطار الضمير ، وانتحلوا صفة دبلوماسيين يريدون الذهاب الى العراق ، وازادوا السيطرة على أربع طائرات ليضربوا بها بناء الأركان . ولما فشلوا حاولوا الرجوع بسيارتهم فأطلق عليهم أحد العرقاء رشة من سلاحه فجرح أحدهم ، وارسالوا بعد ذلك الى دمشق ، وأخذ الجريح الى المستشفى .

أما الجزء المدرع من اللواء ١٨ الذي انطلق الى دمشق ، فلم يشعر إلا متأخرا بأنه أصبح معزولا تماما عن باقي وحدات اللواء . وتوقف في حرسنا حيث ألقى القبض على العقيد حسين قاضي من قبل الشرطة العسكرية دون الحاجة الى استعمال القوة .

الموقف في الجبهة :

بمجرد ان سمعت قيادة الجبهة في القنيطرة بأنباء الحركة اصدرت أمرا سريعا الى جميع القوات المرابطة في المنطقة بمنع مغادرة أي عسكري كان لمركز عمله . أما الأحداث في قطاعات الجبهة فكانت كما يلي :

القطاع الأوسط : كان لدى بعض الضباط ذوي الرتب الصغيرة علم مسبق بأن حركة ستقع دون علم أحدهم بالتوقيت . فما أن سمعوا أخبار الحركة من الأذاعة حتى بادروا قسم منهم الى استنفار قواهم ، وأصدروا التعليمات الى الضباط المصريين بعدم القيام بأي نشاط ، وجمعوا القسم الأعظم منهم في مقر قيادة القطاع تحت الحراسة ، ثم أعلموا قائد القطاع العقيد محمد التل بهذه الإجراءات ، وقد كان العقيد في تلك الليلة في دمشق . لكن الأمور لم تتم بهذه السهولة ، إذ حدث ما يلي :

قام الرائد أحمد ناصيف . وكان آنذاك قائد كتيبة حرس وطني ، بترك مقر قيادته ، ودخل معسكر إحدى الكتائب النظامية ، وجمع ضباطها المصريين ، وخطب فيهم مشجعا ، وأصدر اليهم أوامر اعتباطية بالاستعداد للتحرك الى دمشق لقمع الحركة . إلا أن الملازم الأول مروان زوبري استطاع ان يشل حركته هذه ، فأوقف الضباط المصريين ، وسيطر على موقف الكتيبة ، وخنق هذه الاندفاع في المهد . ولما وصل العقيد محمد التل في العاشرة من صباح ٢٨ الى مقر قيادته ، أعلمه الضباط بالأجراءات التي اتخذوها فوافق عليها . وطلب منه

الضباط محاكمة الرائد أحمد ناصيف ، الا أن المذكور استطاع تبرير موقفه ، بأن أعلن ولاءه فوراً للعقيد التل ، مدعياً أنه إنما قام بما قام به لاعتقاده في الوهلة الأولى ان الحركة قام بها عبد الحميد السراج ، الذي لا يحظى بأى تأييد في الجيش .

وقد اتصل العقيد التل بالعقيد زياد الحريري قائد القطاع الشمالى واقنعه بتأييد الحركة . وأما الرائد اسماعيل هلال الترماني فقد أعلن استعداداه لتحريك كتيبة الى دمشق تأييدا للحركة وتدعيماً لها ، فأقره العقيد التل على ذلك ، وصدرت الأوامر بالاستعداد للتحرك عند أول إشارة من قيادة الحركة في دمشق .

القطاع الشمالى : على اثر اتصال العقيد حريرى بالعقيد محمد التل اقتنع بوجود تأييد الحركة . فأرسل النقيب حكمت زاهى الى قطنا سرا ، متجاوزاً بذلك أمر قيادة الجبهة . وكانت مهمة هذا الضابط ابلاغ المقدم مهيب هندی بوقوف زياد الحريري الى جانب الحركة ، واستعداداه لتنفيذ الأوامر التى يصدرها قادة الحركة . وعلى اثر ذلك جمع الضباط في مقر قيادته ، وعزل الضباط المصريين منهم في أماكن خاصة تحت الحراسة ، وجردهم من صلاحيات القيادة ، وأمر ضباطه السوريين بوجود التقييد بأوامر القيادة الجديدة .

وقد جرى كل ما جرى في القطاعين الشمالى والأوسط دون علم أو موافقة قائد الجبهة آنذاك العميد مصطفى شاكر ، وكان يعاونه العقيد عواد باغ .

القطاع الجنوبى : رفض قائد القطاع العقيد عبد الله زيادة إعلان تأييده للحركة . فاستدعى مع قادة كل القطاعات للتشاور مع قائد الجبهة . أما فى قطعات القطاع ، فقد جهز الرائد فواز محارب كتيبة للتحرك الى دمشق تأييدا للحركة فيما لو احتاجت الى ذلك ، وقد كان الرائد فواز متفقاً مع ضباط الحركة فى القطاع الجنوبى ، وكوفىء فيما بعد ذلك بأن نقل الى قيادة الجبهة ، وسلم منصب رئيس فرع الاستخبارات فى الجبهة . أما المقدم محمد أبو حجلة فقد حاول عرقلة التأييد من القطاع الجنوبى . الا ان ضباطه افقدوه السيطرة على وحدته ، وأعلنوا ولاءهم للحركة ، وعلى رأسهم النقيب سليمان العبد الله .

وقد استطاع المقدم شرف زعلالوى تحقيق السيطرة على كل القطاع الجنوبى ، وأعلن تأييد ذلك القطاع للحركة ببرقية رسمية أرسلت حوالى الساعة العاشرة من صباح ٢٨/٩ رغماً عن ارادة قائد القطاع .

ولقد أيد الرائد شحود عطاسى الحركة فوراً واعتقل الضباط المصريين الذين كانوا تحت قيادته ، وأهانهم وسجنهم فى أمكنة لا تتناسب مع مقامهم كضباط . وهذه هى الحادثة المؤسفة الوحيدة ، التى تمت فيها سوء معاملة الضباط

المصريين منذ قيام الحركة حتى مغادرتهم البلاد . ولم يتصرف الرائد شحود هذا التصرف المشين لمجرد دعمه الحركة انما لعقوبة السجن التي اوقعها به العميد عبد المحسن ابو النور بعد وقعة التوافيق .

قطاع القنيطرة وقيادة الجبهة : في الساعة السادسة من صباح يوم ١/٢٨ اتصل اللواء انور القاضي رئيس اركان الجيش ، بالعميد مصطفى شاكر ، وابلفه وجوب تجهيز احدى الكتائب السريعة المستقلة للتحرك الى دمشق من اجل قمع الحركة وتدعيم موقف القيادة السابقة . فنقل المذكور الامر ، واصطفت الكتيبة على طريق قنيطرة دمشق في تشكيلة الحركة انتظارا للامر بالتحرك . وعندئذ تحركت الشرطة العسكرية بأمره النقيب فوزي رنه ، وبعض وحدات الهندسة ، وكتيبة المغاوير ، وضابط اشارة الجبهة فايز موسى وأعلنوا جميعا تصميمهم على قمع كل ما هو ضد حركة دمشق . فأسقط في يد قائد الجبهة ورئيس اركانه ، ولم يعرفوا كيف يتصرفون . وفي خلال فترة التردد هذه استطاع احد ضباط الصف من الكتيبة التي استعدت للتحرك بناء على اوامر اللواء القاضي تحقيق السيطرة على الكتيبة ، عازلا الضباط المناوئين فيها واكثرهم مصريون ، وعازلا قائد تلك الكتيبة الرائد ماجد رداوى . وعادت الكتيبة الى معسكرها .

وعقب وصول العقيد محمد التل ، وبعد ان جمع قائد الجبهة كل القطاعات وقادة الوحدات المستقلة لديه ، جرت مناقشة سريعة للموقف ، اتخذ على اثرها قرار سريع وحاسم بالتأييد رغم معارضة المعارضين الذين ذكرناهم آنفا . وارسلت برقية التأييد باسم قائد الجبهة وضباطها وعسكرييها . وبذلك تمت السيطرة الكاملة لعناصر الحركة على كل منطقة الجبهة .

الموقف في تدمر :

كان في تدمر كتيبة مدفعية بقيادة الرائد ياسر تلاوى ، الذى كان في حمص مع نفر من ضباط الكتيبة صباح الحركة . وكان الضابط المناوب في تلك الليلة مصريا . فعلى اثر سماعه لانباء الحركة اتخذ اجراءات السيطرة على الكتيبة بسرعة وحزم ، وسهل لزملائه المصريين مهمة الالتحاق بالكتيبة لاتمام السيطرة المطلقة عليها ونجح في ذلك . ولدى سماع الرائد تلاوى لانباء الحركة انطلق الى تدمر ومعه زملاؤه ولكن الضباط المصريين كانوا اسبق منه فاعتقلوه مع ضباطه السوريين . ولما وصلت انباء تدمر الى قيادة الحركة في دمشق اصدرت الاوامر باحاطة الكتيبة . ووجهت الانذارات الى الضباط المصريين بواسطة مكبرات الصوت ، واعطيت لهم مهلة محددة ، فكفوا عن المقاومة دون حدوث اية اشتباكات .

الموقف في حلب :

لم يكن ثمة اتفاق واضح بين قيادة الحركة ، وبين أحد من ضباط منطقة حلب . وكان قائد المنطقة العميد حكمة جميل الداية ، يؤيد الوحدة بشكلها القائم . فلما اتصل معه اللواء أنور القاضي من دار الأركان بدمشق أعلن ولاءه واستعداده لمقاومة الحركة . وبدأ إعلان مقاومته بأن أوعز لإذاعة حلب بأن تذيع ما يفيد شجب الحركة ، وولاء محافظة حلب للرئيس جمال عبد الناصر . وقامت حينئذ مظاهرات تأييد لهذا الموقف في شوارع حلب . وفي كلية الاحتياط اعتصم الضباط المصريون وشجبوا الحركة يؤيدهم في ذلك مدير الكلية السوري العقيد ماجد ماميش . ولم يبق من الوحدات الهامة في حلب سوى كتيبة المفاوير بقيادة الرائد المرحوم نصوح نعال ، الذي كان يؤيد الحركة قلبا وقالبا ، لكنه وقع في حيرة ، ولم يقف موقفا حاسما منذ اللحظات الأولى . وكان هناك أيضا العقيد جورج محصل ، آمر مركز التدريب ، يؤيد الحركة . فأصدر أوامره إلى الرائد نصوح نعال بتطويق واحتلال كلية الاحتياط . أما هو فقد سلح عناصر مركز التدريب ، ونزل بهم إلى المدينة ، فقاوم المظاهرات ، واحتل الإذاعة ، وسقط في أثناء ذلك قتلى وجرحى من المدنيين والعسكريين . وفي كلية الاحتياط سقط أيضا قتلى وجرحى وكُن من بين الجرحى النقيب نبيل عسال من مصر ، والرائد نصوح نعال نفسه ، الذي أصيب بشظايا في ظهره . وفي الساعة ٢١.١٠ تمت سيطرة العناصر الموالية على مدينة حلب ، وأذاعت الإذاعة هناك أشعارا بذلك ، وأرسل قائد مركز التدريب برقية إلى قيادة الحركة تنص على ما يلي : « نبارك خطواتكم الجسارة ونحن معكم بانتظار أوامركم بغية الخلاص من كل وضع فاسد . ونحن مسيطرون على الموقف تماما » .

وفي صباح ٩/٢٩ تحركت قوى مدرعة من اللواء الخامس في حمص باتجاه حلب خشية حصول ما ليس في الحسبان هناك . وأما إذاعة القاهرة فقد حرصت على تغذية النعرة الطائفية لدى شعب حلب ، بالتوكيد على أن الرجل الذي أمر بإطلاق النار على المتظاهرين مسيحي . وكان أخرى بإذاعات الرئيس ، إلا تلجأ إلى مثل هذه الأساليب الوضيعة . لقد تبين بأن القاهرة في عهد عبد الناصر على استعداد للتضحية بكل وحدة في صفوف المواطنين من أجل العودة إلى الحكم مهما كلف الثمن . فلم تكتف بإثارة المسلمين على المسيحيين وإنما خاطبت إذاعة القاهرة جبل العلويين مذكرة إياه بأن قتلة العقيد محمد ناصر قبل عشرة أعوام هم الدمشقيون . وصار المذيع الهمام في القاهرة يقول : « ايها العلويون الأباة .. هل نسيتم دم ناصر؟ » وكرر المذيع كلمة « هل نسيتم دم ناصر » ست مرات على التوالي بصوت يجيش بالנקمة والحث على الثورة . فان غضضا النظر عن تضليل إذاعة القاهرة آنذاك آلمنا أن نرى قائد القومية العربية يريد سحق اتباع هذه القومية بيده وبمثل هذا الأسلوب ، لكي يرجع إلى كرسى الحكم . ان دعوة القاهرة لتأليب المسلم على

المسيحي ، والعلوي على السنّي ، وأهل الريف على أهل دمشق لا يبررها قطمير من حسن النية ، وإنما هي تنبع عن الحقد ، والحقد الدفين وحده . ولنا تساؤل آخر : هل أدرك الرئيس آنذاك مدى الإخراج والأذى النفسى الذى لحق بالضباط المصريين الشباب الذين كلفهم بمهام لا يشرفهم أن حاولوا القيام بها فى سورية خلال الوحدة وخلال ساعات الانفصال المؤلمة ؟ .

الموقف فى اللاذقية :

لقد سبق أن ذكرنا ، أن اللاذقية لم تكن مستتبة لقيادة الحركة . فقد اتصل العقيد كاظم زيتونة بالقاهرة وأعلن شجبه للحركة . وكان من الممكن القبض على زمام الأمور هناك بسهولة لو بقى قائد المنطقة كلها ، العقيد محمد منصور ، هناك . ولم تعط المنطقة أهمية إلا بعد أن أمسك قادة الحركة بنص البرقية بين الرئيس والمشير يطلب منه فيها المماثلة حتى وصول النجيدات التى هى فى الطريق . عندئذ ارتفعت أهمية الساحل الاستراتيجية من أجل نجاح الحركة . فاضطر العقيد محمد منصور بعد إذاعة البلاغ العاشر الى مغادرة دمشق فوراً الى اللاذقية ، ولحقته كتيبة من القوات المدرعة فى حمص . لقد غادر دمشق حوالى الخامسة ، أى بعد أن تقرر متابعة الحركة . ولما وصل الى اللاذقية كانت حاب قد غيرت موقفها . فوجد العقيد زيتونة نفسه معزولاً ، مما جعله يغير موقفه دونما صعوبة تذكر بعد وصول محمد منصور . وفى الساعة ٢٣/١٥ أعلنت اللاذقية ولاءها للحركة فى دمشق ، وبذلك استتبت الأمور فى كل سورية . ولكن الرئيس لم يكن قد امتثل للأمر الواقع . ولم يحاول انقاذ الموقف بأن يفتح باب التفاوض مع قادة الحركة بعد أن تبين أن موقفهم راسخ الجذور ، وإنما أصر على اخضاع الاقليم الشمالى بالقوة . ففى مساء ٩/٢٨ أرسل من الاقليم المصرى طائرات باتجاه الساحل السورى ، والتقطت أجهزة الرادار الساحلية فى شمالى مدينة جبلة وجود طائرات تقترب دون أن تعلن عن هويتها . وبعد قليل هبط ١٢٠ من المظليين بالقرب من مطار حميميم فوصلت اليهم عناصر مشاة بقيادة النقيب طلعت ياسين قبل أن يكونوا قد أتموا تجمعهم بعد الهبوط ، واستسلموا دون اطلاق رصاصة واحدة . ووجدت معهم كميات كبيرة من النقد السورى والاجنبى . ولدى تفحص أمرهم تبين أنهم جميعاً من الضباط ، وضباط الصف ، وأنهم لم يكونوا يشكلون سوى الطليعة التى كان عليها احتلال المطار هناك ، ليجرى استقبال الطائرات الأخرى ، التى تحمل اعداداً كبيرة من الجنود . وبعد وصول القوى بالطائرات يجرى احتلال اللاذقية وفتح المرفأ لاستقبال السفن التى تكون قد وصلت من الاقليم الجنوبى بقيادة العميد عبد المحسن أبو النور ، وبصحبه الوزير طعمة العودة الله . أما أمر قوى الصاعقة التى هبطت فهو الرائد جلال هريدى ، الذى قال للمقدم عبد الكريم نحلاوى فى غرفة توقيفه ، انه يعارض سياسة الرئيس جمال عبد الناصر ، وأنه كان نفسه يخطط لانقلاب فى

مصر . وقد نشرت الإذاعة السورية آنذاك قسماً فقط من إحديته ، لئلا يقطع عليه خط العودة الى مصر . وقد عرض عليه القسم الذى أذيع ، وخير فى البقاء أو الرحيل ، فاختار الرحيل .

أما أجهزة الاعلام فى مصر ، فقد تناولت قضية المظليين بالتعليق التالى ، كما نشرته صحيفة الأهرام فى صباح ٣٠/٩/١٩٦١ :

« كان هناك الفان من جنود المظلات - من فرقة الصاعقة - على استعداد للهبوط الى اللاذقية وفى طاقتهم احتلالها كاملة . لكن ذلك لم يكن الهدف . لهذا فإنه بعد أن نجحت وسائل « الارهاب والترغيب » وتغير الموقف فى حلب أمر رئيس الجمهورية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة بوقف العمالية بعد أن تم إسقاط ١٢٠ جندياً ، اتصت بهم إحدى الطائرات بعدما لاسلكيا وطلبت اليهم تسليم أنفسهم الى موقع اللاذقية العسكرية . وقد جاء إرسال القوات الى اللاذقية استناداً على طلب العقيد زيتونة ، قائد حامية اللاذقية ، فانطلقت ٧ طائرات تحمل جلال هريدى ، ١٣ ضابطاً ، ١٠٥ صف ضابط وجندي . وكانت التعليقات الصريحة التى يحميها جلال هريدى تقضى بعدم الدخول فى معركة أو الرد على أى اشتباك مهما اضطرتة الأحوال » .

إننا حين نرى صحافة الرئيس تدعى أن التعليمات الصادرة الى جلال هريدى تقضى بعدم الدخول فى معركة أو الرد على أى اشتباك مهما كانت الظروف ومهما اضطرتة الأحوال ، نجدنا مضطرين الى الابتسام قليلاً . ، فما معنى إرسال قوة عسكرية تحمل السلاح والذخائر الحية ، أن كانت لن تهاجم من جانبها ، ولن تدافع عن نفسها ان هوجمت ؟ . ولماذا اختيرت هذه القوة من خيرة الوحدات ؟ . هل تأمل الرئيس حقاً أن تتيبس أوصال الجنود السوريين لمجرد مشاهدة جنوده الذين غرر بهم ؟ . إننا نعتقد الاعتقاد الاكيد أنه لو كانت لدى الرئيس الجرأة الكافية ، فطار فور علمه بالحركة الى حلب ومنعه عدد بسيط من الحرس والاداريين لكان حظه فى أحباط الحركة كبيراً جداً .

وان مهمة رجال المظلات لم تكن سلمية كما ادعت أجهزة اعلام الرئيس . فبعد وصول خبر الحركة اليه بدأ فوراً باتمام الاستعدادات للتدخل العسكرى فى سورية ، فاستنفر لوائى الصاعقة الهابطة بالمظلات التى كانت آنذاك ترابط فى انشاص ، وشكل لواء ثالثاً من عناصر مدرسة الصاعقة . وكلف الرئيس الرائد جلال هريدى بمسؤولية ترتيب أمور القفز على سورية طالباً منه اشراك أكبر عدد من السوريين الموجودين فى عصر بالعمالية . فأتجه الرائد هريدى الى اللازم أول توفيق جدهان الذى كان مشتركاً فى دورة قائد سرية فى القاهرة خوالى العاشرة صباحاً وأعلمه بما حصل فى دمشق وبما يجب على قوات الصاعقة عمله وأكد له ان الانزال الجوى سيتبعه انزال بحزى

في اللاذقية وقال له ان الرئيس يطلبه اليه وان كل الوزراء موجودون مع الرئيس . وانطلق الرائد هريدى مع الملازم اول توفيق جدعان كل في سيارته باتجاه انشاص حيث تتمركز قوى الصاعقة فاذا بهم يقابلون تلك القوات على الطريق وباتجاه مطار الماظة بعد ان تم تزويدهم بالذخيرة . هنا عاد الرائد هريدى على اعقابهم بعد ان اعلم القوى المذكورة بأنه سيقابلهم في المطار . وسار الرائد بسيارته الى القيادة العامة ليأخذ من الرئيس عبد الناصر التعليمات . لكن الملازم اول جدعان لم يلحق بالرائد هريدى انما انطلق الى مكتب الاتصال السوري حيث وجد النقيب زهير حموى ، وهو من دمشق ، فأعلمه بمخطط الانزال الجوى والبحرى وطلب منه اعلام دمشق بذلك بآية طريقة . ثم تابع الملازم اول جدعان الى مطار الماظة ليتحرى الامور هناك فوجد الملازمين الاولين من سورية جابر الصبح وصديق زوزو وكانوا قد استلموا الاسلحة والذخيرة بعد ان كلفوا بقيادة بعض المظليين . لكنهم قرروا عدم الاشتراك بعد ان توضحت لهم الامور وبعد ان عرفوا ان متقدمهم وزميلهم توفيق جدعان سيستكشف عن الاشتراك . في هذه الاثناء وصل الرائد هريدى الى مطار الماظة وعاتب الملازم اول جدعان ان لم يلحقه الى الرئيس عبد الناصر فأجابه بأنه هو وزميليه لن يشتركوا بالانزال واردف انه ورفاقه قد تدرب ليستخدم نفسه وعلمه في القضاء على اسرائيل وليس للهبوط على وطنه العربى سورية . وأكد انه على اتم استعداد لتلبية اى امر بالهبوط فى اسرائيل اما هذا الأمر فلن يليه . ولما سأل الرائد هريدى الملازمين الآخرين عن قرارهما اكدا له اتخاذهما لذات موقف زميلهم ولم يجد مع الثلاثة ان قيل لهم ان الامر صادر عن الرئيس جمال عبد الناصر بالذات . ولم يجد معهم تأكيد الرائد هريدى لهم بان الحركة فى دمشق فاشيلة حتما وان حلب واللاذقية تقاومان الحركة وانه عائد للتو من غرفة الرئيس حيث تكلم مع العقيد كاظم زيتونة فى اللاذقية الذى أكد ولاءه واستعداد اللاذقية لاستقبال الصاعقة . بعدئذ صدر الامر بتوقيف الضباط الثلاثة توقيفا شديدا فى مطار الماظة . والجدير بالذكر ان اوامر الانزال لهؤلاء الضباط لم تنوه أبدا عن ان مهمتهم بريئة ومسألة كحمايات السلام ، بل لقد أكد لهم الرائد هريدى ان قوى الصاعقة فى حالة عمليات ، اى انها مخولة بل ملزمة باطلاق النار على الفور عند الضرورة .

اما العقيد فاتح ناصيف فكان الضابط السوري الذى يقود كتيبة المظلات ٧٦ الموجودة فى مصر ايضا . وقد طلب من العقيد ناصيف الاشتراك فى الانزال فرفض ، فأغرى بالمال ، وعرض عليه منصب وزير ، فلم يكثرث واستمر على الرفض ، فجرد من السلاح هو وكل ضباط وجنود كتيبته واحتجز الجميع فى انشاص .

ولقد بقيت قوات الصاعقة ، وقوات المظليين ، والوحدات البحرية مستنفرة فى مصر مدة اسبوعين بعد الانفصال كان الرئيس خلالها يأمل فى ان تتاح له فرصة التدخل فى سورية .

الموقف في القطيفة :

بينما في بدء هذا الفصل ان قادة الحركة كانوا يحسبون حسابا لتدخل لواء القوى الضاربة في منطقة القطيفة في شمالي دمشق . وقد رصدوا لمنع تدخل هذه القوى عناصر مختلفة لتقطع على قوى القطيفة طريق الوصول الى دمشق . ولقد كان تخوف قادة الحركة من هذا اللواء محقا لانه مزود بالمدفعية الصاروخية التي تستطيع تدمير مدينة بكاملها ولأن العناصر من الضباط المصريين في ذلك اللواء كانت مركزة تركيزا شديدا . فلما اتصل اللواء انور القاضي برئيس اركان هذا اللواء ، وهو الرائد محمد صلاح الدين حسن ، وهو مصرى ، طالبا منه الزحف على دمشق وفق الخطة المتفق عليها بين المصريين تصرف بسرعة وحزم فجمع ١٨ ضابطا مصرياً دون اعلام قائد اللواء ، واندفعوا جميعا الى مهاجم الجنود وايقظوهم وطلبوا منهم تحضير انفسهم بالسرعة الكلية للزحف على دمشق التي دخلها اليهود . وكان الضباط المصريون يتكلمون فيما بينهم بالانكليزية . ولم يكن في اللواء من الضباط السوريين الا ضابطا واحدا قفز المصريون عنه قفزا غير عابثين لطلبه بوجوب الاتصال بأمر اللواء العقيد صافي وانلى . بل انهم استطاعوا تعطيل الضابط السوري عن اجراء اتصال هاتفى . فتظاهر بالامتنال لكنه كلف احد السائقين بالانطلاق فورا الى دار العقيد وانلى الذي لم يكن على علم بالحركة لاعلامه بما حدث وسيحدث فطلق العقيد فورا الى لوائه ليجد وحدات لوائه في طريقها الى دمشق . فالتقى عند طلوع الشايات اولا برتل كتيبة مدفعية ثقيلة بقيادة الملازم اول صابر عطوة (مصرى) ثم كتيبة الصواريخ بقيادة النقيب محيى الدين عباس حلمى وفكرى ابو النور (مصريان) واخيرا كتيبة مدفعية مضادة للدبابات بأمره النقيب علاء الدين درى (مصرى) . فأوقف العقيد صافي وانلى الكتاب وسأل عن اسباب زحفها الى دمشق فلم يقتنع بجوابهم عن وصول اليهود الى دمشق لانه قادم لتوه من هناك . ولم يقبل منهم انهم يسرون حسب اوامر اللواء انور القاضي لأن من الاصول العسكرية ان يتصل به اللواء قاضى وهو بدوره يوعز للواء بما يلزم . ثم أمر العقيد وانلى بعودة الكتاب الى قواعدها فرفض المصريون وحاولوا التمرد . فى هذه الاثناء وصلت سيارة الضباط السوريين العاملين فى اللواء من دمشق وادركوا الموقف ، وحصل صدام وتماسك بالأيدي وتلاسن بين الضباط المصريين المذكورين والسوريين مثل النقيب محمد رباح الطويل والملازم مطانيوس بشارة والملازم عبد الرؤوف طالب . لكن أمر اللواء استطاع حسم الموقف وتم ايقاف الضباط المصريين . ولقد ساعد على ذلك موقف الجنود السوريين الذين سمعوا النقاش وادركوا كذب الادعاء بهجوم اليهود . وعاد اللواء الى القطيفة وبذلك فشلت هذه المحاولة ، وهى التوحيد التى وصل بها الضباط المصريون الى تحريك قوات ضاربة فى اتجاه دمشق لضرب الحركة . ولكنها بالرغم من فشلها اثبتت اقدام الضباط المصريين وجراتهم وحرصهم على تنفيذ اوامر القاهرة .

وهنا يجدر بنا ان نذكر دور ضباط الصف في كل المناطق . فقد كانوا جميعا من السوريين ، وكانوا هم الذين تأذوا من تصرفات المصريين اكثر من غيرهم ، فكان اندفاعهم لتنفيذ الحركة عظيما جدا ، وفعلا ايضا .

دور الضباط البعثيين في حركة ٢٨ ايلول :

بعد ان وقع رجلا من قادة حزب البعث العربي الاشتراكي على وثيقة الانفصال التي كتبها الأستاذ صلاح الدين البيطار بنفسه ، وبعد ان فشل هذا الحزب في الحصول على مقاعد نيابية في الانتخابات الاولى بعد الانفصال استنكف البعثيون انفسهم عن تأييد الانفصال واصبحوا يدعون للوحدة .

وذرف الأستاذ صلاح البيطار الدموع ندما على انه وقع وثيقة الانفصال مما دفع الأستاذ رياض طه ليكتب مقالته الشهيرة في مجلة الأحد اللبنانية بعنوان « ليس البكاء موقفا » . ولكن هذا لا يسمح للبعثيين بالتوصل من دعم وتأيد وتنفيذ حركة ٢٨ ايلول . وفيما ياتي نذكر عددا من الضباط البعثيين الذين شاركوا في التنفيذ ممن وردت اسماءهم على الصفحات السابقة ونذكر ايضا بعض اسماء لم نذكرهم من قبل : النقيب بدر جمعة ، النقيب اسكندر سلامة (وهذان الضابطان يمرقان بأمر الحركة قبل تنفيذها) ، الرائد شحود عطاسي الذي جاء ذكره سابقا في أحداث المعركة مع اسرائيل حول قرية التوافيق ، الرائد اسماعيل هلال ترماني ، النقيب أحمد الصباغ ، النقيب رجب حيزة ، الملازم الأول مصطفى حاج على ، الملازم أول علي محمود صالح ، وهو من شعراء حزب البعث ، الملازم أول مصطفى عيسى ، الملازم أول مصطفى الاظن والنقيب محمد رباح الطويل .

وفي خلال الجلسات التي كان يعقدها الفريق امين الحافظ مع الضباط الموقوفين في سجن المزة ، والتي تكلمنا عنها في مكان آخر من هذا الفصل ، والتي كانت تأخذ شكل الود والزمالة أكثر بكثير من اخذها لطابع طليق أمر وسجين مأمور ، سئل الفريق الحافظ عما اذا كان الانفصال هو سبب توقيف ضباط حركة ٢٨ ايلول ، وفيما اذا كان هو نفسه كان تصرف تصرفا مغائرا لما قاموا به لو كان في سورية آنذاك . فأجاب بصراحته المحبة وبلا مواربة ولا خداع : لو كنت انا معكم في ذلك الوقت لاشتركت معكم حتما ، ولقدت الحركة بنفسى ان لم يتول قيادتها احد .

اننا نذكر هذه الواقعة للحقيقة والتاريخ . ولا نقصد من ذكرها نعت حزب البعث العربي الاشتراكي بأنه لا يسعى نحو وحدة عربية ، وانما نود وضع النقاط على الحروف ، بأن تركز الأهداف التي دفعت قادة ٢٨ ايلول من الناحية الوطنية والاخلاص لما قاموا به . وهنا يتوضح التناقض المخزى في تصرفات البعثيين ، الذين يرون في أعمال ٢٨ ايلول الحق ثم يضرون على السير في طريق الضلال .

يبقى هذا الفصل ناقصا أن لم نتعرض للأسباب التي منعت الضباط المصريين الشباب من السيطرة على الموقف في القطعات التي كانت في أيديهم بحيث يسيرون بها من جميع الانحاء لضرب الحركة في قلب دمشق . فلم ينقص هؤلاء المصريين الشجاعة والاقدام ولا الارادة انما حاولوا كما رأينا في أكثر من مكان تحريك الافواج ونجحوا في أكثر من مكان لكن جملة الظروف الموضوعية لم تكن لتفسيح لهم مجال النجاح . فبالرغم من كثرة عددهم النسبية كضباط واستلامهم لاماكن حساسة في القطعات نجدهم بالأجمال قلة في بحر من الضباط ، وضباط الصف والجنود السوريين . فلو اعترض على تصرف الضباط المصريين عدة ضباط سوريين بحضنود القطعات ، كما حصل فعلا بلواء المدفعية الصاروخية ما أمكن للمصريين تنفيذا مخططهم المرسوم . اذ كيف يمكن لهم تجاوز الضباط السوريين امام ضباط الصف والجنود السوريين ؟ ولو ازاح الضباط المصريون السوريون بقوة السلاح فهل يعقل أن يستمر معه الجندي وضابط الصف السوريون بالزحف على دمشق لضرب سوريين آخرين ؟ . وكيف كان سيتصرف الجنود السوريون حين يصلوا الى مشارف دمشق ليجدوا سوريين آخرين يقاومون دخولهم الى دمشق وليجدوا أن الوجود اليهودي اسطورة ؟ .

فليس من الغريب ان هذه المعادلة التي وضعتها القاهرة بقيت مستعصية الحل . والغريب من القاهرة انها زجت بخيرة شبابها وحملتهم هذا العبء التعبوي والنفسي الجسيم مما جعل بعضهم يتعرض لأهانات مؤسفة لا يستحقها على الإطلاق ؟

ولكن ثمة نقد لابد أن نسوقه لكثير منهم ، وهذا مما اثر على وضعهم في سورية : فلقد تفرس قسم كبير منهم على السوريين معلنا لهم ان حضوره الى سورية ليس الا من أجل تثقيفهم وجلب المدنية اليهم . وهناك امثلة كثيرة غير لائقة بدرت عنهم ففصلت بينهم وبين السوريين .

وان كان هناك ضباط مصريون مسؤولون عن الفشل الداتي وعن نجاح الحركة تعبويا فهم الضباط الاربعة في الاركان الذين طاروا مع اول طائرة من دمشق وهم : اللواء انور القاضي ، والعقيد أحمد علوي ، والعقيد أحمد زكي والرائد قدرى نافع . فكل تدابيرهم وكل ذكائهم وحرصهم ومخبريهم ، وكل الامكانيات الفنية والمادية والمعنوية التي وضعها الرئيس تحت تصرفهم لم تنجح في كشف مجرى الحركة بالرغم من استنفارهم لأنفسهم شبه الدائم تحسبا لوقوعها فلا عجب ان استقبلهم الرئيس بقوله المأثور : « بالاحضان .. يا بهاييم » ثم يستدير الى انور القاغي ليقول له : « يا جاموس نايم » .

ان شباب مصر اثبت وجوده . اما قيادته فشلت فشلا ذريعا .

اعلان قيام الجمهورية العربية السورية .

بعد ان قررت قيادة الحركة متابعة النضال ، وبعد ان رحل المشير عن سورية ، وقع العسكريون في فراغ عظيم . فمن سيتولى حكم البلد الآن ؟ . لم يشأ الضباط الحكم ، لانهم تعاهدوا من قبل على العودة الى ثكناتهم فور حصول الاصلاح .

يقول قائد الحركة المقدم نحلاوى بأن اتصالاته مع العناصر التي كان يفضل لها ان تستلم الحكم تخوفت فاعتذرت . فقد جرى الاتصال بالدكتور عزة الطرابلسي ، الذي اكتسب شعبية كبرى حين رفض نقل احتياطي الذهب السوري الى مصر ، لكنه اعتذر . وجرى الاتصال بالسيد خالد العظم في بيروت ، فاعتذر ، ومع السيد سعيد الفزى فاعتذر ايضا . ويؤكد المقدم نحلاوى انه لم يعد يدري تماما ، وهو في دوامة الاحداث آنذاك كيف ، ومن ذكر امامه اسم الدكتور مأمون الكزبري ، فتم الاتصال به بعد منتصف ليل ٢٨ ايلول في منزله ، وأرسل اليه سيارة عسكرية احضرته الى دار الأركان . هناك وجد الضباط القائمين بالحركة وبعض السياسيين المدنيين مثل السادة فؤاد العادل ، وأحمد سلطان ، وسليمان البني . وجرى الاتصال مجددا بعدد من رجالات السياسة في حلب فاعتذروا ، ومنهم السيد رشاد برمدا .

وطلب الضباط من الدكتور مأمون الكزبري المساهمة في حمل مسؤولية الحكم في الظروف الراهنة فتردد في بادئ الامر ونصح العسكريين بمتابعة زمام الأمور بأنفسهم . فاحتد أحد الضباط الحاضرين منوها الى تهرب المسؤولين المدنيين من حمل المسؤولية في ذات الظرف العصيب ، بعد ان قام الجيش من طرفه بتنفيذ الجزء الاوفى من محاولة اعادة القسم السوري من الوطن العربي الى دوره الاصيل في الدعوة الى وحدة عربية حقيقية لا سيد فيها ولا مسود . اذ ذاك غير الدكتور كزبري موقفه ، وقبل المشاركة في المسؤولية . ولقد شجعه على ذلك تشجيعا أساسيا جدا رغبة الجيش في ترك الحقل السياسي للقطاع المدني من الشعب والعودة بالجيش الى الثكنات . وبذلك مد قادة الحركة ايديهم الى تلك الفئة من السياسيين التي قبلت في تلك الظروف الخطرة حمل مسؤولية الحكم المدني اما اذاعة دمشق فقد اختتمت برامجها بالنشيد السوري السابق معلنة قيام الجمهورية العربية السورية .

الفصل الثاني والعشرون

مناقشة أسباب الانفصال

قبل الخوض في معمة أسباب الانفصال وقبل التطرق الى التفاصيل من اقوال مختلف السياسيين من ذوى العلاقة في قطرى دولة الوحدة نورد فيما يلى بعضا مختارا من الاقوال التى قيلت في هذا الموضوع من قبل الرئيس عبد الناصر وفى وجهه بالحرف الواحد ، لتبقى معانيها فى ارضية تفكيرنا خلال تحليل الاسباب التى ادت الى الانفصال .

لقد سبق لنا ان نوهنا عند تقييم بعض مراجع هذا الكتاب ، ان السيد احمد عبد الكريم لم يبتكر الاتهامات التى يكيلها الى الرئيس عبد الناصر والى نظام حكم الوحدة . فالوفود السورية التى ذهبت فيما بعد عهد الانفصال الى القاهرة لاقامة الوحدة الثلاثية ، والتى هى غير « انفصالية » لانها هى التى قضت على « الانفصال » ، قد واجهت الرئيس بكل الاخطاء التى اوردها السيد عبد الكريم . وسناخذ فيما يلى التهم كلا منها على حدة ، ونورد اقوال الوفود السورية التى وجهت الى الرئيس جمال عبد الناصر ، وقد استقيناهما جميعها من محاضر محادثات الوحدة الصادرة عن دار الاهرام :

موضوع اعتماد القاهرة على العملاء والمنافقين ، والابتعاد عن التقدميين النزيهين :

قال السيد عبد الكريم زهور ، وهو ناصرى ، مخا طبا الرئيس :

« ولكن كان هناك تشجيع للخلافات ، وابتعاد عن العناصر التى لا تنافق ... ولكن خاصة فى عمالية التوحيد .. الاعتماد على العناصر الصلبة ولو كانت متعبة .. المتعب مرهق ولكنه اضمن .. اما الاعتماد على العناصر المنافقة ، ومحاولة استغلال الخلافات وتوسيعها فى سبيل تثبيت الحكم .. هذا يعطى الحكم ثباتا مؤقتا ، ولا يعطيه ثباتا دائما ... » لكن الرئيس نفى اعتماده على العملاء والمنافقين وقال :

« انا بدى تقول لى مين كان عميل لنا فى سورية ؟ اسم واحد . »

فاجاب على صالح السعدى : « هناك جماعات يرتبطون بشكل او باخر ، وعن طريق القبض .. يعنى هادى حواث اقدر احكى فيها بالاسماء .. انه وجد شخص مفصول من حزب البعث اسمه حقى اسماعيل حقى ، مجرد انه رفع شطر معاداة الحزب ، يعنى صار احواله كويسة ... »

الرئيس عبد الناصر : من مصر ؟ مستحيل ...

على صالح السعدى : ايوه .. احنا نعتقد هذا ..

السيد طالب شبيب : ده اكيد يعنى لان النشرات كانت تطبع له هون .

الرئيس عبد الناصر : اسمه ايه ؟

السيد على صالح السعدى : حقى اسماعيل ... وعندنا رسالة من فؤاد

الركابى موجودة فى بغداد .. عندنا أشياء نشرت فى القاهرة ... وطبعت فى القاهرة
ضد البعث ... الى مشرف على الطبع اغفل شىء أساسى .. لأنه احنا نسمى
الأشهر .. بغير تسميات القاهرة .. والرسم باسم طوغان أيضا كاريكاتورى ..
هأدى كلها أمور غفلة .. ففضحت هناك رأسا (١) .. »

موضوع عدم المشاركة فى الحكم :

« الرئيس عبد الناصر : « بعد كده ، الشعارات رفعت ضدنا .. حكاية إجراء
لا شركاء .. عبد الناصر عاوز إجراء لا شركاء ... وقالها عبد الكريم زهور فى
الاجتماع الماضى (٢) ... » . ولو كان السيد زهور يشك فى نوعية التهمة التى
وجهها ، لما تفوه بما قال . لأن سبب حضوره الى القاهرة لم يكن لتصفية حساب
سابق . وانما لاعادة اقامة الوحدة على أسس سليمة . وفى مكان آخر أجاب الرئيس
عبد الناصر على ادعاء الأستاذ ميشيل عفاق ، بأن الحزب نبه الرئيس الى الأخطاء ،
وطالب بالمشاركة فى الحكم : « أنا .. غير متفق أن الموضوع كان فيه تنبيه ...
يمكن كان تكلم معايا الأخ صلاح مرة .. او مرتين .. فى حاجة واحدة الى هى
(المشاركة) (٣) » .

اذن فالرئيس يعترف فى نهاية كلامه بما نفاه فى اول الكلام ، من أن التنبيه الى
اخطاء الحكم حصل ، وأن المطالبة بالمشاركة فى الحكم حصلت أيضا . فطلب المشاركة
مرتين هو تنبيه الى اخطاء الحكم ! وقد قال الأستاذ بيطار فى نقاش آخر : « بل أنا
قلت سيادة الرئيس .. ان الاستقالة لم تأت الا بعد ما اقلتنا من سنة قبلها » .
فينجيب الرئيس : « هذا تقدير ك » . فيتابع الأستاذ البيطار : « هو عدم المشاركة
يؤدى الى أننا اعتبرنا أنفسنا مقالين » (٤) .

موضوع كون الوزراء اركزيين ذوى صورة شكلية لا عملية :

« الأستاذ صلاح البيطار : وبتعرف سيادة الرئيس .. انه ما اردت ادخل
فى الحكومة اركزية .. لأنه عارف وجودنا شكلى أصبح .. وهذا الذى قصده
بالمشاركة .. نحن موجودين هنا لنساعدك فى شؤون سورية .. شؤون سورية
لا تطرح علينا مطلقا هنا .. ايه وجودنا ؟ » (٥) .

(١) « محاضر » صفحة ١٨ ، ١٩ وانظر أيضا الصفحات ٥٥ ، ٧٧ لتجد نصوصا تتعلق بذلك .

(٢) « محاضر » صفحة ٥٨ .

(٣) « محاضر » صفحة ٦١ .

(٤) « محاضر » صفحة ١٣٧ .

(٥) « محاضر » صفحة ١٣٧ .

موضوع وجود حكم بوليسى في سورية :

الأستاذ ميشيل علق يخاطب الرئيس : ((بعد الاستقالة . . من الاستقالة الى الانفصال . . حوالى التسع شهور عرفنا فيها أنواع الاضطهاد والتشهير والتجنى والاتهام .

الرئيس : من مين ؟

علق : من الاجهزة .

الفريق لؤى الأتاسى : حقا سيدي ، هناك في الواقع حصلت .

المشير عامر : موضوع المباحث حصل فين . . في آخر ابريل يعنى . .

الفريق أتاسى : المسؤولين ممكن أعرفهم وتعرفهم بالاضبط . بس انما وقت دخل عبد الحميد السراج وزير داخلية أنا قلت وقتها هذا الانسان بدو يدخل وزير داخلية . . بيشرح بنفسه رئيس الشعبة الثانية . . او نفسية مخبرات . . وسيتصرف وسيسير بهذه النفسية)) (٦) .

وفي مجال آخر قال الفريق لؤى الأتاسى : ((سيادة الرئيس . . هذا في الواقع الواحد بدو يحكيه بصراحة . السراج كان يفرض حكم بوليسى الا جدال (٧))) .

موضوع تفصيل المسؤولين المصريين على السوريين :

الأواء راشد فطينى وهو ناصرى ، يخاطب الرئيس : ((. . . سيادتكم اتكلمتم امبارح عن بعض الموظفين عسكريين او مدنيين ارسالوا الى سورية ما كانوا على مستوى من الفهم لواقع الوحدة ولواقع الشعب السورى . . أنا باحكي على الصعيد العسكرى .

على الصعيد العسكرى ارسل عدد كبير طبعا من الضباط نظرا لحاجة الجيش الأول الى هذا العدد . . القسم الأعظم منهم ، او كل واحد كان يعتبر نفسه جمال عبد الناصر في الجيش السورى . . . وممثل شخصى لجمال عبد الناصر . . ويأتى بالخفاء ليوهم مرؤوسيه - او رؤساءه - أن أنا ارسلت الى سورية في مهمة معينة ، . . . باعتقادي أنا كضابط خدمت اثناء الوحدة بمصر . . وخدمت بسورية اثناء الوحدة فترة كبيرة . . كان فيه هناك مستويات تمييز . . بين العسكرى السورى والعسكرى المصرى . . هذا التمييز خلق عقدة . ضباط الجيش السورى - يا سيدي - أصبح لديهم شيء من الانكماش لدرجة انه لما قام الانفصال . . لم يكن لديهم دافع او حافز لمقاومة هذا الانفصال ! بدليل : انه منذ اليوم

(٦) « محاضر » صفحة ٦١/٦٠ .

(٧) « محاضر و صفحة ٧٧ .

الأول - لاقى قبول عند فئة . . ووجوم أو وقوف موقف سلبي عند فئة أخرى . . هذه الفئات الأخرى لم تقف موقفا إيجابيا من الانفصال اطلاقا . . كثير من هذه الفئات - أو بعض هذه الفئات - كانت تملك قيادات ، باستطاعتها ان تعمل شيئا . . وقسم كبير منها كان بلا قيادات وجلس يتفـسـرج على مصير الوحدة وبالتالي مصير الأمة العربية » .

موضوع اضعاف الجيش السوري :

ترشدنا كلمة اللواء راشد قطيني السابقة الى مدى اضعاف معنويات الجيش السوري من جراء سياسة الرئيس جمال عبد الناصر في الجيش . فالجندى الذى لا يشعر بالمساواة ، ولا يلمس العدل من القيادة ، لن يتمتع بالقدر من القوة المعنوية الذى يجعله يحارب عدوا له بصلافة وحزم . وبالإضافة الى قول اللواء قطيني نجد اللواء زياد الحريرى يخاطب الرئيس أيضا : « سيدى باريد أضيف بعض النقاط كمان تتعلق بالمجال العسكرى . أنا شخص عمات كلية أركان حرب فى مصر بالقاهرة . . وقبلها كنت منتدب بست أشهر فأمضيت معظم أيام الوحدة فى القطر المصرى . الحقيقة أنى . . كنا لأمسينه أنه كنا مثل الضايعين (٨) .

الرئيس : كنا ايه ؟

اللواء زياد الحريرى : ضايعين يعنى السوريين . . نفتش عن مرجع نراجعه حتى فى مشاكلنا العسكرية ما بنجد . . نيجى نراجع فى بعض شغلات . . مايفهموا علينا . . مايقادروا . . يستقبلك كويس الرجل بس نحل اشكالك ما تلاقى موجود الحل . . كنا فى مصر عايشين كل رفقاءنا - كما تفضل اللواء راشد - يقولوا لنا أحنا قاعدين هون فى مكانة ثانوية جدا » ويذكر اللواء زياد الحريرى حادثة جرت لانتخبة من الضباط السوريين فى مصر : « فى كلية أركان حرب مثلا ، جم فى احدى المرات جمعوا السوريين الجسد . . اجتمعوا اجتمعوا . . اجتمعنا . فتنا على الفرفة لحاله . . - كنا ١٨ واحد - واذا فايت رئيس هيئة التدريب تبع الجيش الأول الى اسمه ميخائيل وهبة ومعه بان واحد كبير معلمى الكلية ومعه معاونته المصرى الى كان مدير معه بسورية . . فجأة - ومن غير مقدمات - بدأ يوبخ فينا ويتهمنا بالكسل وان انتم عم بتمضوا الوقت والى آخره . . علما بأنه صحيح كان الشغل مندفع جدا وكان كثير على مستوى كويس .

اتفاجأنا . . جابوا شخص ما بيعرف شىء عنا اطلاقا . . بدأ يحكى كلام معنا مباشرة بدون تعرف . . سألناه بعدين كمشناه بره ليش عم بتحكى الكلام هادا ؟ قال :

(٨) « محاضر » صفحة ١٥ .

والله دفعنى لهذا الكلام فلان وفلان من مصر .. يعنى كلاتنا قدمنا طلبات لاعفائنا من
الدورة فى مصر .. كل الأزمات كانت تتلاحق بهذا الشكل ، بشكل متواصل نتيجة
عدم وجود قادة سوريين على مستوى العمل تبعهم .. وعلمنا انه لو كان النحلاوى
فى حالة عدم وجود الأخطاء المتراكم - لما قدر النحلاوى أو غير النحلاوى انه
يغدر بها لكيفية)) (٩) .

والمقدم فواز محارب خاطب الرئيس قائلا :)) .. أما الأخطاء اللى تعددت
فعلا كانت صحيحة وكانت متعددة .. والجيش لولاها الأخطاء اللى حدثت فانه
لا يمكن أن يكون هناك انفصال)) (١٠) .

ان هذا النقد لم يقل فى الظهر كدسياسة ، انما لوجه الرئيس جمال عبد الناصر .
وقد نشرته أجهزة اعلامه بالذات . والآن الى مناقشة الأسباب :

ان تطور الأمور فى الجمهورية العربية المتحدة ، والأخطاء التى اقترفها الحكم
منذ قيامها ، ليدل دلالة واضحة على التضائل المستمر لآمل نجاح هذه التجربة
الوليدة فى قضية الوحدة . ففى هذا التطور السلبي نجد الأسباب المباشرة
للانفصال . لكن التطور السلبي المذكور يعتبر نتيجة لخطأ قادة الجمهورية فى فهم
خصائص أساسية يتميز بها الاقليم السورى وسكانه ، أو لعدم وضع هذه
الخصائص فى عين الاعتبار عن تعمد داع ومقصود من قبل قادة الحكم .

وأهم هذه الخصائص هو اتساع الطبقة الوسطى فى القواعد الشعبية ،
وحساسية الشعب فى سورية تجاه أى حكم فردى ، ونزوعه الى الثورة ضد هذه
الأنواع من الحكم . وقد اشار أحد المستشرقين الأجانب الى هذا الفارق بين
الأقليمين بقوله :)) انه لأمر مثير ان يتتبع المرء رد الفعل السورى على زيادة السلطان
السياسى للقاهرة (على دولة الوحدة) ورد الفعل على تزايد مراقبة الدولة للاقتصاد
... فكلا هذين الأمرين يعتبران شسبيًا عاديا بالنسبة لمصر والمصريين ، لكنهما
غريبان عن الخلق السورى الأقرب الى الثورة فى الشمال)) (١١) وقد قال المستشرق
كلمته هذه بعد التركيز الأول للحكم فى تشرين أول من العام الأول للوحدة .

بيانات الفئات السياسية المختلفة فى أسباب انفصال سورية :

فيما يلى نود عرض وجهات نظر متعددة للفئات المختلفة التى كانت قد
شاركت فى قيام الوحدة . وسنبدا بأقوال هؤلاء الذين عزلهم الحكم منذ بدء الوحدة

(٩) « محاضر » صفحة ١٥/١٦ .

(١٠) « محاضر » صفحة ١٧ .

(١١) « فاتيكيوتس » صفحة ١٨٦ .

ثم نتعرض لوجهة نظر الجيش السوري من خلال خطاب اللقاء اللواء زهر الدين ،
ونتعرض أخيراً بشيء من التفصيل الى وجهة نظر كل من الفئتين المنظميتين اللتين
حملتا الوحدة في البدء ، ونعني حزب البعث العربي الاشتراكي والرئيس جمال
عبد الناصر . فقد صدرت عن هذين المرجعين تصريحات مباشرة وغير مباشرة
يعلقون فيها على أسباب فشل تجربة الوحدة . اننا سنحاول الامام بالخطوط
الرئيسية الآراء هذين الطرفين ، محاولين ابداء رأينا الخاص في كل منهما . لقد
يتراءى للقارئ حين يرى توسعنا في مناقشة كتابات البعثيين وأقوال قادتهم اننا
من المقربين لهذا الحزب . اننا لم نفعل ذلك إلا لأن هذا الحزب هو المسؤول الأول
في سورية عن أن أسلوب وطريقة قيادة هذه الوحدة أدى الى ذلك الحضيض ، ولأن
في ردوده اجوبة صريحة على ادعاءات الرئيس عبد الناصر ، لا نجد لها في أقوال
الآخرين . ويزيد في قيمته اعتمادنا على ردود المسؤولين في ذلك الحزب ، ان هذه
الردود قيلت بصراحة في وجه الرئيس عبد الناصر بالذات .

بيان الرئيس شكري القوتلي :

يحتوي بيان الرئيس شكري القوتلي سرداً عاماً يتناول فيه جل الأخطاء التي
أدت الى الانفصال . واننا نورد من نص البيان الذي ألقى في ٢٣/١٠/١٩٦١ بعض
الفقرات الأساسية لأن البيان يصور الانطباع الصادق لنسبة كبيرة من أفراد
الشعب .

((أيها المواطنون الأعزاء :

في هذا الخطاب الذي أوجهه اليوم اليكم ، لأشهد الله .. على انكم باختياركم
الوحدة المطلقة ونظام الحكم الرئاسي ، انما كنتم تقرون بكل تأكيد .. انكم بهيئاتكم
وأفرادكم ، ستشتركون عملياً في بناء الوحدة ، وتنظيم كيانها .. وتشميل دعوتها ،
واجتذاب قلوب العرب اليها بأي شكل من أشكال الوحدة أو الاتحاد ، لأن الوحدة
لا تعني عملية ضم ، والنظام الرئاسي لا يعني انعزال الراعي عن الرعية .

ان الذي فرط بالوحدة وأخلى بينها وبين الشعب هو جهاز الحكم .. الذي
كان يخطط في أساس الوحدة على غير هدى وتبصر .. جهاز الحكم تفكيراً وتديراً
وتصميماً وتنفيذاً .. جهاز تألف للوحدة دون مستوى الوحدة خبرة وذكاء ووعياً
وايماناً .. جهاز الحكم الذي تألف كيانه البوليسي من قيادات ضمن قيادات لو طال
بها للزمان لآل مصير الجمهورية كلها الى مجموعة اقاليم يحكمها افراد متنافرون
.. جهاز للحكم تناوبته الزعازع .. يتربص يمينه بشماله .

ولقد كان في أساس الأخطاء كلها ، قاعدة واحدة : تأمين الاقلية وتخوين
الأكثرية ..

واطالما شكوا النواب المعينون لمجلس الأمة من عدم جدوى وجودهم تحت قبة المجلس ، لأن ليس لهم من وظائف التمثيل النيابي سوى اقرار المشاريع التي كتبها موظفو الدولة والتصويت عليها برفع الأيدي الصامتة . ومهما يكون من شأن العقائد النظرية والسياسات العلمية . . فانه من المحقق المؤكد أن البعض الذي قد يجوز تطبيقه في مصر لا يمكن ولا يجدى تطبيقه في سورية .

ومع ذلك أيها الأخوة والأبناء الأعزاء فأننى أعيدكم من ان تظنوا بأن التجربة الفاشلة . . انما هي فشل للوحدة ذاتها كمبدأ وعقيدة . . أعيدكم من الحساب العجول بأن فشل التجربة الأولى ، قد يعنى فشل كل تجربة . . في سبيل وحدة العرب (١٢) .

اننا نلمس بالطبع الصبغة الأدبية العاطفية التي يتميز بها بيان الرئيس الشيخ . . لكننا لا يسعنا سوى أن نقر بسلامة النقد الذي جاء في أقواله ، وان لم تتخذ صفة الدقة ، أو صفة وضع النقاط على الحروف أو تسمية المسميات بالأسماء .

وخلافا لخطاب الرئيس القوتلى نجد بيانات لعدد كبير من المسؤولين السوريين صدرت بعد الثامن والعشرين من ايلول توضيحا لبعض أمور الوحدة ، وردا على أقوال الرئيس جمال عبد الناصر ومن يمثل وجهة نظره . ان هذه البيانات جديرة بأن ينظر المرء اليها ، لكننا لا نستطيع تبني كل ما جاء فيها من جهة ، ومن جهة أخرى لا نستطيع ايراد نصوصها كاملة في هذا الكتاب . لذلك نورد بعض فقرات من بعض هذه البيانات على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

ففي بيان الدكتور مأمون الكزبري رئيس وزارة سورية جاءت الفقرة التالية :
« ان آلام الجيش والشعب في ظل الوحدة الاستغلالية وان أصرار الجيش والشعب على تحقيق أهداف الوحدة الحقيقية هي التي أدت الى الانتفاضة الثورية (١٣) » .

وفي خطاب الدكتور عزة النص وزير التربية والتعليم والارشاد القومي نجد ايضاات تتناول اساءات سياسة القاهرة في ميدان التربية والتعليم . فقد زيدت الحصص الدراسية من ٢٨ ساعة الى ٣٨ ساعة في الاسبوع بما يرهق التلاميذ ويضعف انتاجهم ومما يقتضى زيادة عدد المعلمين اللازمين لتدريس الحصص

(١٢) اخذ هذا النص من كتاب بعنوان « سورية ومصر بين الوحدة والانفصال » ويقسم هذا الكتاب الوثائق التي تتناول العهد المذكور من خلال البيانات التي صدرت بعد الثامن والعشرين من ايلول ١٩٦١ . وقد تولى جمع هذه الوثائق الدكتور صلاح الدين النجد . وبيان الرئيس القوتلى موجود على الصفحات ٢٢٧ - ٢٤١ .

(١٣) « منجد » صفحة ١٤٠ .

الإضافية . وبالتوازي مع زيادة الحصص منع قبول أى كان من حملة البكالوريا في سورية في مهنة التعليم بعد أن كان ذلك سارى المفعول منذ عشرات السنين . وبذلك جرى تبرير لايفاد المعلمين المصريين الى الاقليم السوري لتصل نسبتهم الى ١٨٪ من مجموع معلمى سورية من جهة أخرى ويقول الدكتور عزة النص : « اننا سنعيد مناهج توجيهية عربية صحيحة تمجد الشعوب التي ناضلت في سبيل التحرر ولا تمجد الأفراد (١٤) » .

وقال المرحوم فارس الخورى فيما قال : « وقد أبلغت السيد عبد الناصر رأى المعروف في الوحدة وهسو اننا نحن في سورية طلاب وحدة عربية شاملة كبرى واذا اتفقت دولتان على اقامة وحدة بينهما فذلك جائز ، ولكن بشرط ان يكون سلوكهما مثلاً يحتذى ويترك الباب مفتوحاً لتسرع الانضمام اليها باقى الدول العربية . ولقد نصحت السيد عبد الناصر أن يعمل على تحسين الأحوال الاجتماعية والمعاشية والصناعية والاقتصادية حتى تأتي النتائج مشجعة . . للوحدة الشاملة ، ولكنه عمل بعكس ما كنا ننصح به (١٥) » .

ومن كلمة الشيخ أبى اليسر عابدين نورد ما يلى : « أيها الشعب السوري الأبى ، لقد ضحيت بخيار رجالك . . في سبيل استقلالك وتحريرك من نير العبودية والاستعمار ، وفتحت باب الاستقلال من أعظم دولة استعمارية . وناديت للانضمام باخوانك في العروبة ، لاخوانك في اللغة ، لاخوانك في الجوار ، وأسست الوحدة وبذلت في سبيلها النفس والنفس ، وبايعت رئيسهم الذى ظننت به وببطانته خيراً . . ولكن أبت النفوس الا أن تظهر ما انطوت عليه ، فتملكهم الفرور والكبرياء والاستئثار وخرج رئيسهم عن أحكام الشرائع السماوية والعهود والمواثيق الدينية والدينية ونكث ما بايعناه عليه ، ومن ينكث فانما ينكث على نفسه ، فأصبحنا بحكم الله ورسوله في حل من بيعتنا التي بايعناه عليها (١٦) » .

وفي المذكرة التى صدرت عن مؤتمر غرف التجارة والصناعة في سورية في ١١/١٠/١٩٦١ نجد تحليلاً فيه بعض التفصيل لأخطاء حكم الوحدة في الاقليم الشمالى . ومن هذه المذكرة نورد ما يلى : « كانت آمال الشعب في سورية كباراً . . واندفع الى الوحدة مع مصر ظناً بأن هذه الآمال ستصبح حقيقة . . واذا به يحس منذ الأيام الأولى . . أن يدا فولاذية توضع على منافسه . . ومضت الأيام

(١٤) « منجد » صفحة ١٥٣ .

(١٥) « منجد » صفحة ١٥٦ .

(١٦) « المنجد » صفحة ١٦٦ .

واذا بهذه اليد الأخطبوطية تسد على الاقتصاد السوري جميع منافذه وبدأت تتمثله ببطء ليزوب فيها . . فقد بدأت أول الأمر تضرب بالعداوة في مجتمعه فتفرق بين الفلاح وصاحب الأرض ، وبين العامل وصاحب العمل ، وبين الجار وجاره وبين الأخ وأخيه . ثم عملت على عزل الاقتصاد السوري عن الأسواق العالمية شيئا فشيئا ، حتى وصل الأمر في الأشهر الأخيرة أن طالبت وزارة الاقتصاد في القاهرة أن تقوم باستيراد جميع حاجات سوريا . ولقد عمل العهد السابق على حرمان البلاد من الصناعة وتحويلها لبلد يمون مصر بالقمح والخضروات ، وليكون سوقا للصناعات المصرية (١٧) .

أما كلمة الدكتور شكيب الجابري ، فنورد فقرات منها أيضا لأنها صورة عن شعور الطبقة المثقفة في سورية ، ولأنها رغم بعض الانسحاق العاطفي ، تعتبر مقياسا لما وصل اليه رأى هؤلاء في حكم الرئيس جمال عبد الناصر : ((يا سيادة الرئيس ، اسمح لرجل من رجال القلم وفرد من هذا الشعب العربي في سورية الذي كان يحبك ويؤمن بك ويرفعك فوق رتبة القداسة أن يقول كلمة في خطابك ذاك الطويل . . .

لا أغالى ، لا أبالغ ، لا أكذب ، بل أقسم بربى ووطنى وشرفى على ما أقول فانا نفسى مساء ليلة الثورة . . كنت واحدا من الوف احس لما ملأ أنفسهم من انكسار ويأس وقرف ، ان الموت أضحى أحب الى ، وانقذ لكرامتى من هذا البلد الذى كان بالأمس كريما فأذلته بجبروتك . بل كنت أعددت العدة للهجرة في سبيل المهاجرين كواحد من فلاحينا الشاردين الذين يطلبون الرزق في البلاد العربية القريبة .

ما رأيناك تمسكت بشيء متمسكك بالصغار الخافدين يستجئون لك ويستغلون على الأمة . يسهون في بناء عرش طاغوتك ويخربون بيوت الناس . . . ويفترون على تاريخ شعبنا ويلطخون صفحات جهاده .

ألسنت أنت من وقف على ساحلنا في يوم غير بعيد تقول أمام الناس : دول راح أدوسهم بالجزم ؟ . ومن ذا الذى تريد أن تدوسه بجزمك من أبناء هذا الشعب أيها العقاق المتجبر ؟ . ألم يرحبوا بك جميعا ؟ ألم يزرعوا للفائلك الأول دموع الفرح والآمال (١٨) ؟ . .

أما وجهة نظر الجيش ، فقد لمسناها بوضوح من خلال الفصل السابق ، ومن خلال البيان الثانى لقادة الحركة ، ونضيف الى ما سبق بضع فقرات من

(١٧) « المنجد » صفحة ١٧١ - ١٨٤ .

(١٨) « المنجد » صفحة ٢٤١ - ٢٥١ .

كلمة قائد الجيش الى رجال الجيش بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦١ : « أيها الشباب . . هذا النصر العظيم نصركم ، لأنه من صنعكم ، فلولا إيمانكم بالله . . . لما استطعتم أن تحطموا الفساد والفسلال وتنقذوا الوحدة من الانحراف الرهيب الذي ساقها الظالمون اليه .

يا شباب العرب . . حين قدتم خطوات الوطن . . الى الوحدة مع مصر كنتم تحسبون انكم تصنعون نواة خيرة لوحدة عربية شاملة . . غير أن الآخرين لم يقبلوا على الوحدة بمثل روحكم وإيمانكم ، ولم يفهموا الفاية القومية الكبرى التي دفعت بكم الى الوحدة ، فاذا هم ينظرون اليها على أنها وحدة السيد والمسود ، وحدة القوى والضعيف ، وحدة الكبير والصغير . ومن هنا كان حكمهم . . . حكما أرهايبا يمتنهن كل كرامة ، ويهدر كل القيم ، وازداد التطاول والاستهتار وركب الحاكمون رؤوسهم عنادا وتعجبرا ، وكشفوا عن خبايا نواياهم السود ، فاذا هم مقدمون على تشتيت قوانا ، وتمزيق وحدة شبابنا ، والعبث بكرامة أبطالنا ، وتصفية جيشنا من زهرات شبابنا ، والقضاء على اقتصادنا ، ولقد نصحتناهم فما أرعوا ، وظلوا في ضلالهم وعميانهم . ونظرنا فاذا وطننا الغالي يسير الى النكبة في خطى عمياء ، وعند ذلك وبعد أن يؤسنا من كل سبيل ، انطلقت صيحة الثورة من اعماق القلوب المؤمنة بالله والوطن (١٩) . . »

وجهة نظر حزب البعث العربي الاشتراكي :

بعد خمسة شهور من الانفصال نشر حزب البعث العربي الاشتراكي كراسا باسم تجربة الوحدة . وقد اراد الحزب من نشر هذه الدراسة « . . . أن يعرف الشعب العربي في جميع اجزاء الوطن الأسباب التي اوصلت الى هذه النكبة ، ليتفادى الأخطاء ، ويصحح السير ، ويتأكد ان الذي فشل ليس هو فكرة الوحدة ، بل تطبيقها المشوه ، وان هذه التجربة ، رغم ما حملته معها وادت اليه من آلام وخسائر واخطار ، هي أيضا غنية بالدروس (٢٠) » .

فان شئنا تلخيص مضمون هذه الدراسة لحصلنا على النقاط الأساسية التالية :

(١٩) « المنجد » صفحة ١٥٨ .

(٢٠) اقتبس هذا النص ، والمخلص الآتي من الدراسة المذكورة بعنوان « تجربة الوحدة » وقد نشرت هذه الدراسة في الاصل بشكل كراس وزع على الاعضاء ، ونشر بعد ذلك في الجزء السادس من « نضال البعث » على الصفحات ٤٤ - ٦٠ .

— ((ان الوحدة التي قامت بين سورية ومصر في شباط من عام ١٩٥٨ لم تكن بنت ساعتها ولا ارتجالات ارتجالا أو جاءت هبة من الظروف والصدف . . لقد خطط لها الحزب . . قبل قيامها بسنتين ، وأدخل ممثلين عنه في الوزارة القومية بسورية منذ حزيران ١٩٥٦ على أساس تبني الحكومة لمشروع الاتحاد بين مصر وسورية .

— ولم يدفعه الى التخطيط للوحدة بين سورية ومصر أى دافع سلبى وأى خوف من خطر خارجى أو داخلى مزعوم ، ولم يفعل ما فعل ليتحد مع عبد الناصر بعد انتصاره على العدوان الثلاثى ، بل كان دافعه فى ذلك ايجابيا خالصا ، يكفى للتدليل على ايجابيته أنه طرح شعار الوحدة . . . منذ عيد الجلاء فى نيسان من عام ١٩٥٦ .

— وكانت شروط وظروف متماثلة كثيرة قد اتبعت لقطرين عربيين هما سورية ومصر ، فى مجال السياسة الخارجية ومكافحة الاستعمار والدعوة الى الحياد الايجابى والقومية العربية والنظام الاجتماعى التقدمى . فأراد الحزب الايضاح الفرصة وأن يقدم البرهان على أن الوحدة واليادة التقارب فى الاتجاه والمبادئ أما الاختلاف الأساسى الذى كان قائما بين السياسات التى كانت مطبقة فى القطرين ، ونعنى الخلاف حول الحرية والديموقراطية ، فقد أمل الحزب ، بتفأول سطحي فى قدرة الوحدة على ازالته ، وتوقع أن يؤدى التفاعل الشعبى بين اقليمى الدولة الاتحادية . . . الى تطوير النظام الفردى الذى كان قائما فى مصر . . نحو الديمقراطية .

— وبدلا من هذا كله طبقت التجربة الأولى للوحدة على أساس الانفراد فى الرأى والاستئثار بالسلطة والانغلاق الاقليمى والانتهازية فى السياسة . وتشأ تناقض ومفارقة عجيبة بين الحماسة النادرة التى قابل بها الشعب العربى بأسره هذه الوحدة والثقة التى لا حصر لها التى اولاهها للمسؤول عنها ، وبين انكماش عبد الناصر وحذره من الشعب ومن أية مشاركة له فى الرأى . ووقعت الوحدة التى أردناها أن تكون ثورية شعبية ، منذ الساعات الأولى ، فى قبضة الدولة وأجهزتها الضخمة وتقاليدها القديمة البعيدة عن الثورة . . . وأخذت تتكشف . . . عن نظرة معكوسة الى الوحدة والى الأسباب التى هيأت تحقيقها والمرامى التى يهدف اليها هذا التحقيق فى المستقبل . فاعتبرت سورية نفعية الغرض فى دعوتها وسعيها للوحدة ، كائنا ما قامت بها للتخلص من مشكلات عابرة ، ونظر باستخفاف وعداء حاد الى تجربة الحزب القومية والى جميع الذين ناضلوا فى سبيل الوحدة .

— ونسج عن غياب الحزب والمنظمات النقابية والشعبية والانفراد بالرأى . . . أن أخذت تلك التجربة منذ الأيام الأولى طريقا انفصاليا رغم كل ضجيج الدعاية الرسمية التي كانت تسعى الى تغطية هذا الانحراف . فلأن نظاما من الحكم كان قائما في مصر قبل الوحدة ، طبقات الوحدة على أساس عدم تغير أى شئ في مصر وعدم المساس بذلك النظام . وظهر بالتالى أن سنسورية وحدها هي المحتاجة الى تغيير . . . في حين أن حقيقة الوحدة كانت تفرض التغير العميق على اقليمى الدولة الجديدة . . . وكان هذا التغير مطلوبا من مصر خاصة لحداثه عهدها بالتجربة القومية العربية .

— لقد أراد الحزب أن يحقق عن طريق الوحدة قفزة ترتد على التنظيم الشعبى لتنفيذه . ولكن الذى وقع هو أن الحكم استقل اوعى والتنظيم الشعبى ليضرب الحزب والحركة الشعبية ، وليقدم نفسه بديلا عنها مكتفيا باقتباس شعاراتها وتزييفها . وليس خطأ الحزب فى اقدامه على مثل هذه القفزة الثورية بل فى حل نفسه وتركه القيادة لحاكم فرد لم يخرج من وسط النضال الشعبى ولا عاش فى جو هذا النضال .

بهذه الدراسة تعرض الحزب بشكل متحيز لجانب من جوانب القضية المتشعبة . فالخطيئة الكبرى التي يقفز عنها كاتب هذه الدراسة قفزا ، محاولا سترها بتمويه أمرها هي ان الوحدة ارتجلت ارتجالا شنيعا ، ولو جاز لنا استعمال تعبير عامى معروف لقلنا ان الوحدة سلفت سلقا . والحزب وعلى رأسه قاداته مسؤول عن هذه الخطيئة . فالدعوة الى الوحدة منذ ١٩٥٦ لا تبرر موقف الحزب الضعيف ، ولا تعتبر دليلا على انه درس الوحدة وخطط لقيامها . فالدعوة للوحدة شئ ودراسة قيام هذه الوحدة شئ آخر . والو فعل الحزب ذلك ، واستطاع تفشيل نفسه بجزأة ما حدثت الطامة الكبرى . أما النقد فى النقاط الأخرى من الدراسة فنجدده صحيحا كل الصحة ، ويتفق مع مضمون ما جاء فى الكتاب حتى الآن .

لكننا نجد الحزب يحاول اظهار التجربة وكأنما كان يمكن لها أن تنجح لو سمح جمال عبد الناصر لقادة الحزب بالمشاركة فى الحكم . وهذا خطأ شنيع . . بل غرور ما بعده غرور خاصة بعد أن اظهرت الأعوام التالية مقدار التفكك والتهافت والتردى الذى كان يعصف بالحزب فى قواعده وقيادته على السواء منذ انفراد فى حكم العراق ، ثم سورية .

ثم ان هذه الدراسة الحزبية لا تتعرض مطلقا للسياسة الاقتصادية فى عهد الوحدة ، والتي اصابته كل المواطنين بشكل أو آخر . . . بل أن جوانب أخرى

كثيرة كان على الحزب ان يتعرض لها حين يكتب عن تجربة الوحدة . وهذه الأشياء التي اغفلها قادة حزب البعث العربى الاشتراكى تطرق اليها الجانب الآخر ، وسنتعرض لها ، وسنبين بالتحليل لماذا نرفض التعليقات التى جاء بها الجانب الآخر .

وجهة نظر القاهرة :

فى تقييمنا لبعض المراجع قلنا : انه ظهر فى القاهرة بعد الانفصال اكثر من كتاب يعالج موضوع الانفصال ، يهمنى منها مرجعان لها أهمية خاصة . وهما كتاب السيد محمد حسنين هيكل : « ما الذى جرى فى سورية » وكتاب « محاضر محادثات الوحدة » ، هذه المحادثات التى جرت فى القاهرة بعد استلام حزب البعث العربى الاشتراكى للحكم فى العراق وسورية على التتابع فى ٨ شباط و ٨ آذار من عام ١٩٦٣ . وفى كلا المرجعين نجد أن القاهرة وجدت اسبابا مغايرة للانفصال عن الاسباب التى وصل اليها الرئيس شكرى القوتلى وساسة سورية الآخرين وعلى رأسهم قادة حزب البعث العربى الاشتراكى .

ومن الآراء الهامة التى سنستند اليها فى اسباب الانفصال من وجهة نظر القاهرة ما صدر من أهم رجلين مصريين اسهما ومهدا لصنع الوحدة منذ عام ١٩٥٦ وبقياً فى سورية بعد قيامها عدة سنوات ، وهما السيدان محمود رياض وعبد المحسن أبو النور ، وما كتبه عبد اللطيف بغدادى فى الجزء الثانى من مذكراته .

ما الذى جرى فى سورية ؟ : يصنف السيد هيكل الاسباب التى أدت الى الانفصال فى نقاط محددة سنوردها فيما يلى . لكنه يستدرك بأسلوب يدعو الى الابتسام المؤلف قائلا أن هذه النقاط ليست كل الاسباب ، إنما « . . ذلك ما رأيته منها ، فان كان بعضها قد غاب عني ، فليس عن عمد أو قصد غاب ، وإنما قصور الرؤية وحده عذرى ، قصور الرؤية وسط الضباب (٢١) » .

١ - كانت الظروف نفسها غير مهيأة لتجربة الوحدة الأولى .

لم تكن هناك قواعد اقتصادية واجتماعية يمكن أن تقوم عليها التجربة ، وتستند فى صلابتها الى أسسها المتينة .

هناك وحدة اللغة التى تخلق وحدة الفكر .

وهناك وحدة التاريخ التى تخلق وحدة الضمير .

(٢١) هذا النص والنقاط السبعة التى نستشهد بها من اقوال السيد هيكل موجودة فى « هيكل »

ولكن وحدة العقل ووحدة الضمير مقدمات لعمليات اقتصادية واجتماعية لابد منها قبل الاقدام على خلق الدولة الواحدة .

٢ - ان القومية العربية سنة ١٩٥٨ ، في بداية هذه السنة ، كانت تخوض حربا أشبه ما تكون بحرب العصابات ضد الخطوط الاستعمارية في المنطقة . .

كانت القومية العربية في كل مكان كخيوط الضوء لا يمكن الامسك بها او تقطيعها وتمزيقها . . . بقيام الوحدة تحولت خيوط الضوء الى منار قائم على قاعدة لا تتحرك ومن ثم امكن ان يصبح المنار نفسه هدفا مكشوفاً يسهل توجيه الضرب اليه واطفاء النور المشع منه .

٣ - ان الشعب العربي في مصر ، لم يكن بعد قد وصل الى مرحلة الاستعداد الكامل للوحدة العربية . . وبذل المفكرون العرب الذين لجأوا الى مصر في اواخر القرن الماضي هرباً من الطغيان التركي ، جهوداً كبيرة لبناء جسر بين سيناء . ولكن هل كان ايمان مصر العربي ، قد وصل سنة ١٩٥٨ الى حد الاستعداد للوحدة الشاملة ؟

٤ - كان هناك اختلاف واضح في مراحل التطور الاجتماعي في كل من مصر وسورية في ذلك الوقت من سنة ١٩٥٨ .

كانت مصر قد انتهت من رحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار الاجنبي ، ووصلت الى اعتاب الثورة الاجتماعية . .

وكانت ابعاد الثورة الاجتماعية واضحة في مصر ، فان الطبقة الرأسمالية العليا كانت قد كشفت نفسها بالتعاون الظاهر مع الاستعمار ضد محاولات الشعب ان يحرر لقمة العيش في بلده . وكان الموقف في سورية يختلف . .

لم تكن سورية في حالة تعبئة ثورية ، وانما كانت بعد الاستقلال قد دخلت في تيه المناورات الحزبية والانقلابات العسكرية .

ولم تكن حدود تعاون الرأسمالية السورية مع قوى الاستعمار في المنطقة واضحة كل الوضوح ، وفي الغالب كان تعاون الرأسمالية السورية مع الاستعمار يجري بالوساطة ، كان يمر بقصور الملوك في بغداد وعمان والرياض وكانت هذه القصور هي همزة الوصل ، وهي الصلة بين اصحاب المصالح الاستعمارية في المنطقة كلها .

...المهم انه في سنة ١٩٥٨

كانت مصر قد وصلت الى مرحلة التأهب للثورة الاجتماعية . اما في سورية فقد كانت هناك ظلال تنزل على الحقيقة .

ولم يكن معقولا أن تكون هناك جمهورية واحدة ، تتحرك الثورة الاجتماعية في أحد اقليميه ويسود الجهود الاجتماعية في اقليميه الثاني .. وكانت هناك تهديئة متعددة للانطلاق الثوري الاجتماعي في مصر .. انتظارا لدراسة واضحة لأحوال الاقليم السوري وأوضاعه .

٥ - لم تكن القاهرة ... تعرف من حقائق الأمور في سورية ما يكفل لها حكما حاسما على الموقف .. بل ان دمشق نفسها لم تكن فيها صورة حقيقية لأحوال الوطن السوري وأوضاعه بالأرقام .

وفي غيبة الصورة الحقيقية ، فان القوة الجديدة التي جاءت بها الوحدة الى سورية ، وجدت نفسها في موقف المتفرج في دمشق .. أو على الأصح في موقف المنتظر .

وكانت القوة الجديدة تنتظر الأرقام . ولم تكن الأرقام جاهزة ، بل وكانت المصالح المتحكمة تحبس على الأرقام لكي لا تظهر ، ولكي لا تفرض هذه الأرقام - بعد ظهورها - نفسها ومنطقها على اتجاهات الحوادث . وضاع في الانتظار وقت طويل .

٦ - كان الفاصل الجغرافي بين الاقليمين عقبة حقيقية . طريق البر عليه اسرائيل .

وطريق الجو - مهما كان - محدود . والبحر هو الصلة الوحيدة .

٧ - ان سكان مصر ٢٦ مليوناً من البشر . وسكان سورية ٤ ملايين من البشر .

ومعنى ذلك أن الترجيح دائما سوف يكون في يد مصر باعتبار الأغلبية المطلقة ، ولم يكن تيار الوحدة قد استطاع بعد أن يتغلب على النزعات الوطنية الاقليمية ، بعضها سوء النية كامن فيه ، وبعضها الآخر نابع عن طيبة عاطفة خالصة وانما ساذجة .

وبتأثير العاملين .. الدعاية والعامل الطبيعي .. أصبحت القوة الجديدة التي جاءت بها الوحدة الى دمشق لا تمارس سلطة حقيقية .

إذا حكمت .. فان الخيط رفيع بين الحكم وبين تصويره على أنه ((تحكم)) .

إذا قررت .. فان الخيط رفيع بين القرار وبين ((التسلط)) .

إذا تحركت .. فان الخيط رفيع بين الحركة وبين ((الابتلاع)) .

نظرة الى اسباب الانفصال كما يراها السيد هيكل : انها لظاهرة ايجابية وطيبة ان نرى السيد هيكل قد عالج اسباب الانفصال معالجة مجردة بحيث يستطيع الباحث ان يستنتج من هذه المعالجة الاسباب الفلسفية والاجتماعية الحتمية التي ادت الى الانفصال . لكن المعالجة المجردة تخطيء هدفها وتضل الطريق حين تبقى في عالم التجريد ، مبتعدة عن العوامل والاسباب الحسية الملموسة المباشرة التي ادت الى الانفصال . وهذا يدفعنا لأن نقول ان النتائج التي توصل اليها السيد هيكل لا تفي بالغرض . وسنحاول اثبات ذلك بتناول كلماته بشيء من النقد :

النقطة الأولى : انها لحقيقة واقعة ، أن القواعد الاقتصادية والاجتماعية في اقليمى الجمهورية متغايرة تماما . ففي سورية نجد الطبقة المتوسطة منتشرة ، وذات سلطان ، وتلعب دورها الطبقي في تاريخ سورية . أما في مصر فكانت هذه الطبقة ضيقة ، وصغيرة في عددها وأثرها على الأحداث ، مما جعل الفوارق شاسعة بين طبقتين احدهما غنية جدا لكنها قليلة العدد ، وطبقة أخرى تعيش من اليد الى الفم وتشمل السواد الأعظم من الشعب في مصر . لكن هذه الفروق تتضاءل كثيرا ان قارنا الاقليمين معا بدول العالم الأخرى المتقدمة أو المتأخرة على السواء . فكلما المجتمعين في سورية وفي مصر ، يقفان على درجة واحدة من تاريخ تطور المجتمعات . ومن الناحية الاقتصادية نجد أن سورية ومصر لتعتبران معا من دول التطور الأكثر تقدما . لذلك نقول ان تجاوز هذه الفروق لم يكن أمرا عسيرا لو كانت السياسة العليا حكيمة ، تريد تحقيق هذا الهدف بأمانة . بل اننا نجد دولا في العالم تضم اقساما تعتبر في مقدمة العالم المتصنع ، واقساما أخرى تصنف في نهاية سلم الحضارة تقريبا ، دون ان نجد هذا التباين الشاسع قد أدى الى الانفصال . (شمال ايطاليا وجنوبها ، أو الهند حيث يوجد طبقة من اغنى الناس في كل انحاء المعمورة ، بينما السواد الأعظم يرزح في فقر مدقع) فالسياسة الاقتصادية والاجتماعية الحكيمة كانت تستطيع بسهولة نسبية تجاوز الفروق الموضعية الآتية بين الاقليمين بمعالجتها العلاج الصحيح . ومن ذلك نستنتج أن الانفصال لم يحدث لوجود هذه الفروق ، وانما لعدم مراعاة وجودها ، ولأن الحكم فرض تسيير دفة الحكم ، وكأنما ليس هناك أى فارق يميز بين الاقليمين ، اذ حكم الرئيس في مصر بفرديّة مطلقة ترفض أى نصيح وتستأصل شأفة الناصح . . واراد تطبيق ذلك على الاقليم السوري دون قيد أو شرط .

النقطة الثانية : يبتعد السيد هيكل كليا عن الحقيقة والواقع ، حين يقول ان تبلور وتجسيد القومية العربية في كيان الجمهورية العربية المحسوس ، قد سهل لأعداء الوحدة العربية ضرب الوحدة . فالوحدة قوة وليست ضعفا . وتجسيد القومية العربية كان متوفرا في سورية بشكل محسوس فقد تعرضت في عام

التجسيد البطولي متوفرا في مصر عام ١٩٥٦ حين امم الرئيس عبد الناصر قناة السويس . وبالرغم من عدم وجود الوحدة آنذاك ، تعاونت الدولتان واستطاعتا الصمود والنصر . والمصريون المطلعون يعرفون ما قامت به سورية في سبيل مصر أثناء الأزمة . فالوحدة المؤمّنة والواعية أقوى من الاستعمار ، وأقدر على كشف وتحطيم التآمر . لقد بالغنا كثيرا في رمي كل نتائج أخطائنا نحن على اكتاف الاستعمار . فلنبحث اليوم عن الأخطاء في صفوفنا نحن ، ولنكف عن تبرئة أنفسنا . فالانفصال لم يصدر عن الاستعمار وإنما عن فئة من الضباط ، رفضوا الحيف والظلم يأتيهم من الرئيس عبد الناصر فطالبوا بالاصلاح دون الانفصال . وحاولوا انقاذ الموقف باصدار البلاغ رقم ٩ . ولو تصرف الرئيس جمال عبد الناصر بحكمة آنذاك ، ولو لم يطلب الاستسلام دون قيد أو شرط ، ولو وعى دقة الظرف في ذلك الحين ، لاستطاع هو انقاذ الموقف وانقاذ الوحدة . فخطأ حدوث الانفصال الرئيسى يقع على كتف الرئيس عبد الناصر الذى رفض كل مشاركة فى الراى أو تقبل أى نقد . نقولها عن عزم وعن تفكير ، للأجيال العربية وللتاريخ . ان اصرار الرئيس على : كل شيء أو لا شيء ، قد أدى الى الانفصال والى لا شيء .

النقطة الثالثة : لقد اصاب السيد هيكل حين قال ان الشعب العربى فى مصر لم يكن قد وصل الى مرحلة الاستعداد الكامل للوحدة العربية وهذا ما جعلنا نستغرب ونبتسم ان نتائج الاستفتاء على قيام الوحدة زاد عن ارقام سورية فبلغ ٩٩,٩٩٪ لكن وضع هذا التعليل ضمن الأسباب التى أدت الى الانفصال ساذج ، وضعيف ومريض ، ويشير حيرة القارىء فى ذات الوقت ! فلم يأت الانفصال عن الشعب العربى فى مصر ، وإنما عن تدمر وتبرم الشعب العربى فى سورية بالسياسة التى تأتى من مصر . بل اننا نمضى قدما فى تقييم قول السيد هيكل حين يعترف ان ارادة الشعب فى سورية هى التى أدت الى الوحدة . فلماذا يفكر السوريون بالانفصال ، ان كانوا هم أوجدوا الوحدة ؟ لابد اذن من أسباب موضوعية واضحة ، وأخطاء صريحة اقترفها الحكم وقادته ، فجعلت ايمان السوريين بقيادة الوحدة يزول . وهذه الأسباب يعرفها هيكل . لكنه تجاهلها وتناساها مسهما بذلك فى طمس وتزييف التاريخ .

النقطة الرابعة : من كلمات السيد هيكل فى هذه النقطة ندرك بوضوح لا لبس فيه ولا غموض ، بأن السياسة التى اتبعتها القاهرة فى عهد الوحدة ، كانت محددة منذ ما قبل الوحدة . ومفاد هذه السياسة هو الاشتراكية ، والتأميم ، وضرب السياسة الاقتصادية التى تعتمد على حرية العمل . فالرئيس جمال عبد الناصر قد أوضح بكلمات مباشرة أكثر من مرة بأن الثورة الاجتماعية هى تطبيق الاشتراكية . لكنه كان ينتظر أن تكشف الأيام عن تأمر طبقة أصحاب العمل فى سورية مع الاستعمار ، ليبرر ضربه لهم بحجة واضحة . هنا علينا أن نتساءل : لماذا يفترض

الرئيس عبد الناصر السوء بهذه الطبقة دون أن يعطيها فرصة لتؤكد مجددا أنها ترفض الاستعمار ، وترفض العمالة ، وأنها مازالت وطنية في وجهتها ونشاطها ؟ فالتاريخ الحديث ليثبت أن شباب ورجال هذه الطبقة هم الذين قادوا الشعب ، ودعمهم الشعب للقضاء على الاستعمار التركي ثم الفرنسي . ولو استعرضنا أسماء الشهداء الذين تعرضوا لسفح الأتراك والفرنسيين لوجدنا الكثير منهم من أبناء هذه الطبقة . ونحن إذ نذكر كلمة طبقة نستدرك مشيرين إلى الحدود التي تفصل هذه الفئة عن جموع الشعب . فهذه الحدود لم تكن بارزة تماما ، ولم تكن واضحة بالشكل الذي يوحي بوجود طبقة مسنائة وطبقات مستعبدة .

هذا ونحن نعارض بشدة السيد هيكل الذي يصف طبقة رأس المال في مصر بأنها كشفت عن نفسها بعمالتها للاستعمار . فهذا القول يسدد السيد هيكل طعنة نجلاء إلى أبطال مصر الذين كافحوا للاستعمار خلال قرن كامل سبق ثورة يوليو . فهؤلاء الأبطال يمثلون القاعدة التي نبت من وسطها أصحاب المال من الصناعيين والاقتصاديين المصريين الذين يحتلون مكانة قيادية في العالم . وهؤلاء هم الرجال الذين يريد الغرب ضربهم من أجل اذلال اقتصاد مصر لأنهم هم ، هؤلاء الرجال هم الأقدر على الوقوف مع اقتصادي الغرب ندا لندا .

ونحن نسأل السيد هيكل : هل لم يكن ثمة وطنية في مصر قبل عام ١٩٥٢ ؟ وهل لم تبدأ الوطنية إلا بعد نجاح الثورة ؟ ونود طرح السؤال بشكل آخر : هل كانت مصر آلت لما هي عليه لو بقيت الأحكام الاقتصادية الحرة سارية المفعول كما كانت عليه قبل الثورة ؟ . وهل نجحت التدابير الثورية الاجتماعية التي كرس قلمه لتمجيدها في إزالة الأزمات عن مصر أم أنها تسببت بظهورها ؟ . وهل يرى السيد هيكل الكوارث الاقتصادية التي ورثها الحكم الحاضر عن عهد الرئيس عبد الناصر مثل اتكالية القطاع العام ؟ .

إننا لنربأ بكاتب عظيم أن يسهم في انعاش حرب طبقية في مجتمع وطنه وفي الوطن العربي الكبير .

إن وجود أصحاب مال يتصلون بدول الغرب لا يعنى العمالة ، وسنوضح هذا الموقف في الفقرة التالية .

وبالطبع لا ينفي كلامنا وجود عملاء في كل دولة لصالح دول أخرى أجنبية . لكن طبقة العملاء هي شيء آخر لا يمت إلى طبقة رأس المال الوطنى في قليل أو كثير إنما يتحدر العملاء من كل فئة من فئات الشعب . . . والفقرية منها هي الأوسع للموارد المالية وهي الأسهل للابتزاز .

نحن إذ نذكر هذه الطبقة التي يهاجمها السيد هيكل نسمح لأنفسنا بالاسترسال قليلا منصرفين مؤقتا عن الإجابة عليه . فحين ندافع عن وطنية طبقة رأس المال

الوطنى لا نعى كون كل من انتمى اليها غريبا ناصع الماضى والحاضر والمستقبل .
فلهذه الطبقة مصالح كما لكل طبقة . وحين تتهدد مصالحها تدافع عن نفسها
بالوسائل التى فيها ما يضمن لها السلامة . وكون هذه الطبقة تتألف من
أصحاب الأعمال الحرة ؛ يجعلها تعتمد فى الدفاع عن مصالحها على مجتمعات ودول
يسود فيها نظام مشابه للذى يرغبون فى استمراره . وحين يسمى أحدهم رد
الفعل هذا تأمرا مع الرجعية أو الاستعمار ، يكون قد تأثر بعاطفة الحقد أكثر
مما تأثر بالحقيقة والواقع . فهذا التعاون ليس سببه حبا فى التآمر ، وإنما دفاع
عن النفس ، ورفض للتيارات التى يسمونها ثورية ، والتى تهدد المواطن فى نفسه
وفى ملكه ، وفى حرته فى إعلان رايه والتصريح عما يجول فى خاطره وضميره . فهذه
الطبقة وطنية صادقة وهى التى تولت القيادة فى طرد الاستعمار من سورية ومصر
ومن أماكن أخرى فى الوطن العربى . ولو سار الحكم سيرا سليما ، لأمكن توسيع
هذه الطبقة بالتعاون معها وتوجيهها فى خط أكثر وطنية وغيرية مما كانت تسير
عليه أيام مكافحتها للاستعمار . ان اعطاءها مجال العمل الحر مع اشتراط
أن تضمن حقوق العمال والكادحين فى مختلف الدول العربية هو الطريق الذى يؤدى
الى الوحدة ، والى قوة اقتصادية ، تجعل من المنطقة العربية قوة بناءة عظمى
تنافس الآخرين منافسة الند للند . هذه الطبقة هى العنصر الخمائرى الحى فى
المجتمع العربى اليوم . فان أمعنا فى كتبها وفى الضغط عليها دفعناها نحن الى
الانحراف دفعا .

وان اطلقنا لها حرية العمل بشرط ان توفر حقوق العمال البديهيّة من تأمين
صحي واجتماعي ، لجعلناها قدرة جبارة تتعاون مع الشرق ومع الغرب وترفض
التبعية لكل منها . وهذا هو الحياء الايجابى الحقيقى . وعلينا أن نذكر فى هذا
الصدد الاتفاقية الاقتصادية التى أبرمها المرحوم خالد العظم مع الاتحاد السوفياتى
فى عام ١٩٥٧ . لقد وقع خالد العظم هذه الاتفاقية الهامة رغم أنه يمثل الاقتصاد
الحر ويدعمه ، ويدعوه ، ويدافع عنه . وكان اقتصاد سورية آنذاك عام ١٩٥٧
أقوى مما أصبح عليه فى أى وقت لاحق . فخالد العظم ، ممثل طبقة أصحاب
العمل ، نازع الغرب نزاعا مريرا ، ولم يتآمر معه على مصالح الشعب وهذه
صفة مميزة لهذه الطبقة فى سورية . فلماذا يحاول الحاكمون استفزازها ،
وإثارتها بل تحطيمها بتبنى آراء اقتصادية واجتماعية مستوردة لا تضلح لمجتمعنا
العربى فى هذه المرحلة من التاريخ ؟

ونعود الآن حيث انقطعنا فى الاجابة على نقاط السيد هيكل لنوضح من زاوية
جديدة أسباب الانفصال وفشل الوحدة . فالرئيس عبد الناصر كان يريد تطبيق
الثورة الاجتماعية فى مصر منذ ١٩٥٨ ، فيؤم الشركات الكبرى والوسطى ويطبق
قوانين اشتراكية . ولكن هذا الهدف الأساسى لم يرد ذكره فى شروط قبوله للوحدة .

ولم ينوه الرئيس عن عزمه على تنفيذ هذه السياسة بعد قيام الوحدة . بل أن العكس صحيح . فالدستور المؤقت لم يشر بقليل أو كثير عن الاشتراكية المقبلة من جهة ، وان المادة الخامسة من ذلك الدستور تضمن الملكية الخاصة من جهة أخرى . ولو صرح الرئيس عن عزمه هذا قبل الوحدة ، لما تمت الوحدة . ان اضرار ما يسميه السيد هيكل بالثورة الاجتماعية واخفائها عن سياسى شعب سورية الذين فاضهم على اقامة الوحدة يعتبر خرقا للمبادئ التى يفترض برئيس دولة التحلى بها . ان النظم الاشتراكية قد فرضت على شعب سورية فرضا من الأعلى دون أن يستشار هذا الشعب ، ودون اطلاق أى فئة من سياسى هذا الشعب وقادته (٢٢) . والرئيس يعترف بذلك بوضوح تام كما سنرى . فلماذا هذه الباطنية ؟ .

النقطة الخامسة : لقد بقيت « الأرقام » التى يسأل عنها السيد هيكل طلسمًا عجزنا عن تحليله والوصول الى كنهه . ونحن لا ندرى حتى اليوم ما هى الأرقام التى بدونها لم تتمكن « القوى الجديدة » من الحكم فى الاقليم الشمالى . فبينما يقر السيد هيكل فى بدء النقطة الخامسة بأن « دمشق نفسها لم تكن فيها صورة حقيقة لأحوال الوطن السورى وأوضاعه بالأرقام » اذ به بعد سطور خمسة فقط ينسب ما قال فيتهم « المصالح المتحكمة » بأنها « تحبس على الأرقام » . . . وهذا يدعونا الى الابتسام مرة أخرى . ترى هل يوجد احصاء ما فى دولة سورية استطاع مسؤول سوري حجه عن رئيس الدولة ؟ . ألم يكن يعرف الرئيس عبد الناصر عن احوال سورية بجميع مرافقها من أعماق اسرار الجيش هناك ، حتى صغريات الأمور أكثر مما يعرف أى مسؤول سوري عن سورية ؟ . ألم يزوده السيد عبد الحميد السراج قبل الوحدة وائناءها بمعلومات ضافية عن كل مواطن سوري من ضابط أو مدنى له نشاط أو مكانة ما ؟ .

فى غمرة الأسلوب الضبابى الخائف ، الذى يتبعه السيد هيكل ، لم نستطع اذن النفوذ الى خياله الفامض ولا الى ما يريده من ذكره لكلمة « أرقام » . لكننا نعرف أن نظام الحكم فى سورية ترعرع وتكامل وانتظم أكثر مما هو الأمر عليه فى

(١١) يذكر الوزير اكرم دبرى أن الرئيس عبدالناصر أعلم الوزراء السوريين العسكريين فى القاهرة بقرارات التأميم قبل موعد اعلانها بأيام قليلة . ولم يعلم بها من باب الاستشارة انما من باب الاخذ بالعلم . فاعترضوا جميعا على القرارات التى لا يرون لها مبررا فى سورية . ويطرح ضابط على الرئيس : « ألم تعد الحاج محمد الدبس وعد شرف بانك لن تؤمم فجاء بأمواله من افريقيا واليابان وانشأ مصانعه ؟ . » ويقول ضابط آخر « ان هؤلاء رجال عصاميون بدأوا من أول درجات السلم . » لكن الرئيس لم يأخذ برأى أحد انما شطب بعض أسماء الشركات السورية من لائحة التأميم اذ اثبت الضباط له سخف ورودها على لوائح التأميم . ويصف اكرم دبرى انفعال الرئيس حين رأى معارضتهم . . فعرض عليهم افلاما عن صواريخ الطائر والقاهر قائلا لهم « نحن فى صدد هذه المنجزات الضخمة وأنتم تفكرون فى معارضة القرارات الاشتراكية » . ويؤكد اكرم دبرى أن الوزير طعمة العودة الله هو الوحيد الذى خذل رفاقه . . ووافق فى نهاية النقاش على التأميم .

مصر عبد الناصر ، قبل وصول ((القوة الجديدة)) . وقد استطاع الحكام السوريون السابقون على اختلاف مشاربهم قيادة أمور هذه الدولة الصغيرة بحيث استطاعت الوقوف في وجه مؤمرات تعرضت لها من مستوى عالمي . واستطاعت سورية تطوير اقتصاد متين جعل من النقد السوري مثلاً يحتذى دون الاعتماد على مساعدة من الشرق أو غطف من الغرب ، ودون الاعتماد على آبار النفط ، أو على ثروات ((خفية)) أخرى . لكننا وجدنا أن ((القوة الجديدة)) لم تقتف آثار أولئك الذين أحسنوا الإدارة من الحكام السابقين في سورية . وإنما ساهمت مساهمة فعالة في تأليب بعضهم على البعض الآخر ، لتتخلص منهم جميعاً ، وليخاو لهم الجو وحيدة في الإقليم السوري . فلا عجب أن فشلت . . ولا عجب أن النقمة اتجهت إليها .

بل أننا لنسأل فيما لو كان على الوحدة أن تأتي ((بالقوة الجديدة)) إلى سورية ! . . لقد كان على هذه القوة أن تتعاون منذ البدء مع الفئات السياسية في سورية التي دعت وكافحت من أجل قيام الوحدة ، فهذه الفئات كانت تدري كيف كانت تدار أمور سورية . وكانوا يعرفون ((الأرقام)) على ما يبدو ، تلك الأرقام التي تاه في البحث عنها السيد هيكل ، لأن الأمور كانت تسير على ما يرام في عهودهم . أما أن ((القوة الجديدة)) فضلت الانتظار ، فبدل على أنها منذ البدء لم تفكر أبداً بالتعاون مع السوريين في حكم سورية . إنما أرادت الاستئثار .

النقطة السادسة : لقد أصاب السيد هيكل الواقع تماماً حين أكد أن الانفصال الجغرافي بين إقليمي الجمهورية أعاق عملية التكامل في الجمهورية الجديدة . ولكن أين هي علاقة هذا العامل بعملية الانفصال ؟ . أننا لننفي كون الانفصال الجغرافي عاملاً من عوامل الانفصال إلا أن كان السيد هيكل يقصد أن الانفصال الجغرافي قد أخرج التدخل العسكري من الإقليم الجنوبي في الإقليم الشمالي .

النقطة السابعة : في هذه النقطة من النقاط التي أوردها السيد هيكل نجد أحد الأسرار الأساسية في فشل الوحدة . فهو يقول : « **إذا حكمت القاهرة . . . وإذا قررت القاهرة . . . وإن تحركت القاهرة . . . الخ . . .** » .

فلقد حكمت القاهرة ممثلة بفرديّة الرئيس الكلية ، وكان عليها رغم سعة رقعتها وزيادة عدد سكانها أن تشارك في الحكم على أساس التبادل الواقعي ، وعلى أساس أن يعطى ممثلوا سورية دوراً في تحمل مسؤولية إدارة إقليمهم ، وقسماً من مسؤولية الحكم في كل الجمهورية . وهذا هو مضمون المشاركة . فكون سكان سورية لا يتجاوزون الخمس أو السدس لا يعني أبداً أنهم سيقبضون دون إرادة ، وإن عليهم أن ينصهروا في بوتقة الرئيس بحيث تنعدم شخصيتهم في ظل أكثرية دستورية تتجاوز ٨٠٪ . لقد كان على الحكم أن يميز أوضاع يجوز للاكثريّة فيها القيادة المطلقة ، وأوضاع أخرى حيث تعتبر سنوورية

النصف الكامل لدولة الوحدة بصرف النظر عن الرقعة الجغرافية وعدد السكان .
وفي الواقع التطبيقى لم يكن لسورية أو للسوريين مجال للمشاركة في تخطيط
سياسة الحكم ، رغم أن الرئيس عبد الناصر ادعى العكس في عديد من المجالات ،
ففى احد احاديثه قال : « جميع شؤون سورية في عهد الوحدة كانت تنظر امام
المجلس التنفيذى ... واحنا هنا لم يكن لنا عمل الا التوقيع على قرارات
المجلس التنفيذى (٢٣) » . ان قول الرئيس لا ينطبق على الواقع بأى شكل من
الاشكال ، بل يدعونا مجددا الى الابتسام لسداجة الأسلوب فى طرح هذا الادعاء .
فلقد تبين لنا لدى دراسة المجلس التنفيذى ، الى أى حد كانت تتعلق قراراته
بممثل الرئيس جمال عبد الناصر فى سورية (المستشارية) ، والذى استنبط
لنفسه الحق فى رفض بعض القرارات التى تأتية من المجلس التنفيذى ، وإعادة
بعضها الى المجلس ، والاحتفاظ ببعض الآخر فى حوزته ، وايصال ما يراه مناسباً
الى مكتب الرئيس . ثم اننا نعاود الابتسام حين نرى الرئيس بشخصيته النافذة
وارادته القوية ، وسلطاته الشاملة ، يمثل نفسه وكأنها لا عمل له سوى التوقيع ! .
كلا فهذا يناقض الحقيقة . فلم يوقع الرئيس كل ما اقره المجلس التنفيذى ، بل انّه
لم يوقع كل ما وصله من قرارات هذا المجلس . وانه لهو المسؤول الاول والاخير
عن حبس بعض مقررات المجلس التنفيذى لدى مستشاره الذى عينه فى دمشق .
ولعل هذا المستشار لم يحبس القرارات الا بايعاز من الرئيس عبد الناصر
نفسه ، لكيلا يتحمل هو فيما بعد النقد كله . وفى مجال آخر يقول الرئيس
عبد الناصر : « كل كلمة صغيرة او كبيرة بحثت فى المجلس ما عدا قرار واحد ... الى
هو قرار التأميم لم يعرض على المجلس التنفيذى (٢٤) » . اننا نقبل بالطبع تأكيد
الرئيس على ان المجلس التنفيذى بحث فى كل القرارات ... لكن القرارات شئ ،
وموافقة الرئيس عليها شئ آخر تماماً ! . اذ انه ، كما بينا ، لم يوافق الا على ما كان
يريد هو . ومن قول الرئيس هذا نستنتج ايضا ، انه أصدر اخطر قرارات فى حياة
مجتمع الاقليم السورى سياسياً واجتماعياً وادارياً دون ان يستشير ممثلى سورية !
فكيف لنا ان نوفق بين قول الرئيس عبد الناصر كان ينتظر « الأرقام » لانه يجهل
حقيقة الاوضاع فى سورية وبين اصداره لقرارات اكثر خطورة من أية قرارات أخرى
صدرت ، او يمكن ان تصدر فى دولة ما ؟ . والرجل الذى أصدر مثل هذا القرار الخطير
دون أن يعود الى ذوى العلاقة اطلاقاً ، لا يتوانى بالطبع عن البت فى أمور اقل جساماً
واهمية من ذلك القرار ، ولقد مارس تلك السلطة دون التقيد بأية حدود . ولا يجوز
له التنصل من تلك المسؤولية من بعد !

اننا لا نريد التقليل من أهمية النقاط التى أوردتها السيد هيكل ، لأننا نرى

فيها عوامل قادرة على اعاقه قيام وحدة لم تتم . اما وقد قامت بالوحدة ، فدليل على ان ارادة الشعب تجاوزت كل العقبات . وكان على قيادة الدولة الجديدة حُسن ورعاية وتنمية وتطوير العوامل الايجابية ، التي جعلت الشعب يتخطى العقبات لكي يزول الاثر السلبي للعوامل التي ذكرها السيد هيكل نهائيا .

اسباب الانفصال في كتاب سنوات الغليان :

بعد ٢٨ عاما شرح هيكل مرة اخرى رايه في الانفصال ، فاذا به يكتشف مجموعة اسباب تختلف ظاهريا عن الاسباب السابقة . فهو يعد في كتابه الجديد « ابرز اخطاء جمال عبد الناصر في مسؤولية الانفصال الذي وقع بين مصر وسورية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ » . ويشطر هيكل مسؤولية عبد الناصر عن هذه الاخطاء الى شطرين ويقول لنا انه « ربما كان ممكنا ايجاد اعذار لجمال عبد الناصر من وجهة نظر انسانية وعملية » . وبذلك كتب هيكل صك البراءة للرئيس من هذا المنطلق ، ثم يعدد المسؤولية في ستة اسباب :

١ - انه وقع في خطأ الاعتماد على مسلمة قديمة سابقة تكونت لديه في مراحل متقدمة ولم يعد الى مراجعتها ما بين وقت وآخر لكي يتأكد من استمرار صحتها وصدقها .

٢ - انه قبل بتجربة الوحدة مع سوريا من نفس الاوضاع التي كانت قائمة في سوريا عند اعلان الوحدة ، وهكذا فان التناقضات التي سباعدت على انهاء الوجود المستقل للدولة السورية ظلت هي نفس العوامل المهددة لدولة الوحدة بعد قيامها - فمجموعات الضباط والاحزاب السياسية التي عجزت عن استبقاء الدولة السورية حتى تنهيا الظروف الموضوعية للوحدة - بقيت هي نفسها بكل تناقضاتها ، هي العناصر الحاكمة في دمشق بعد دولة الوحدة ولم يكن مجرد قيام الجمهورية العربية المتحدة قادرا بالفعل أو بالواقع على فتح صفحة جديدة في التاريخ وانما ظلت الصفحة التي فتحت بعد الوحدة اتصالا منطقيا بالسياق الطبيعي مع الصفحة التي سبقتها .

٣ - ان التفكير والعمل وفق مدرسة « ايدل هارت » (أي الاختراق والتقدم وتطوير الجيوب في المؤخرة - وهو الاسلوب الذي اتبعه « جمال عبد الناصر » في كثير من المواقف) كان لابد ان يعقبه تطهير لهذه الجيوب التي تركت في الخلف خصوصا اذا كانت هذه الجيوب واقعة بالجغرافيا بعيدا عن المركز - وكان هذا ما لم يحدث بالضبط في تجربة الوحدة . فقد تقدم بسرعة واخترق وطوق وترك جيوبا كبيرة لما بعد ، ولم يعد اليها لكي يعالج خطرهما وانما راح يواصل تقدمه وهي في مؤخرة خطوطه تؤدي دورها وتؤثر بالتأكيد على حركته .

٤ - أن واحدة من أهم المشاكل التي واجهها في سوريا وإلى حد كبير في مصر هي مشكلة أي نظام يسمح الآماله أن تتعدى وسائله . وبهذا فانه يجد نفسه معتمدا في دفع التطور على أجهزة الدولة . فاذا هي تقوم بدور لم تنهيا له ، وقد حدث شيء من ذلك في سوريا وتصرف عدد من الضباط المصريين الذين أحاطوا بالمشير ((عبد الحكيم عامر)) وبقيادته في دمشق في قضايا لم ينهياوا لها .

٥ - أن ((جمال عبد الناصر)) وقع في محذور يقع فيه كثير غيره من الثوريين إذ يعتمدون على الجماهير بطريقة تكاد تكون غيبية ناسين أن الجماهير مهما كانت حماسها لا تستطيع أن تفعل شيئا أمام قوة السلاح . كما أن هناك فترات في تاريخ الشعوب يحدث فيها أن تتمكن قلة من المغامرين من أن تجر وراءها كتلا من الغافلين .

٦ - أن ((جمال عبد الناصر)) أحب سوريا على وجه اليقين لكنه لم يستطع التقاط إلى قلب تركيبتها الخاصة ، ومن ثم فانه وان وصل إلى عواطفها لم يتمكن من التخاطب مع عقلها ، وربما قاس في دمشق بمقيار ما كان يعرفه في القاهرة .

ولم تكن أداة القياس صالحة للحالتين ، وربما أيضا أن حركة المدن وجماهيرها اخفت عنه حركة الصحراء وقبائلها وعشائرها .

لكتنا لو حللنا هذه الأسباب الستة بدقة لوجدنا انفسنا مجبرين على تبرئة الرئيس من تهمة كونه سببا لها . وبذلك يخرج الرئيس من الشطر الثاني أيضا من المسؤولية بريئا ناصع البياض . ولكن هذه البراءة زائفة ! ونحن نأخذ على هيكل ، الكاتب القدير ، تحليله الأقرب إلى الفلسفة وإلى الضبابية باحثا فيها عن أسباب الانفصال بينما الأسباب الواقعية المحسوسة موجودة أمام عينيه ، وفي أذنيه وبين أصابعه يلمسها لمسا في أية لحظة يخطر في باله خلالها التفكير في أسباب الانفصال . أن من لا يريد رؤية الأسباب الواضحة للانفصال والتي تفرض نفسها فرضا على تفكير أي انسان حيادي نزيه القصد هو المتجاهل الذي يسعى إلى أهداف لا تمت إلى مصداقية التاريخ بصلة . وأن دفاع هيكل عن ديكتاتورية دموية يوجب علينا الحذر تجاه كتابته للتاريخ .

ولابد لنا من التعليق على السبب الثالث في أن الرئيس ((اخترق .. وتقدم ، وطوق الجيوب .. ثم تركها ولم يعد إلى تطهيرها ..)) فهل دخل عبد الناصر إلى سورية كبلاد أعداء ليتبع فيها سياسة الفيلسوف الستراتيجي المحبب إلى هيكل ؟ . وإلى أين تقدم الرئيس في سورية أو عبر سورية ؟ لقد أوشكت سورية أن تعبد له لكنها عانت ما عانت من حكم الوحدة فألقت بذلك الحكم خارج الحدود لأنه رفض البحث في الإصلاح . فهل للسيد هيكل أن يضع ذلك حين يكتب في الحساب ؟ .

كانت اقامة الوحدة الوجدوية اكبر اخطاء هذه الوحدة . فالوحدة الاتحادية (الفيدرالية) كانت اقدر على ازالة الفوارق بين الاقليمين بالتدريج ، وبدون اثاره
نقمة اقليم على آخر . وكان وجود اقليم ثان في الجمهورية الواحدة ، له كيانه ،
وله وجهة نظره ، يشبه دولابا معدلا لفورات الحاكم . فلقد تبين أن اعطاء حاكم
دولة الوحدة كل الصلاحيات دون قيد او شرط ، ليس في صالح هذه الوحدة ،
ولا في صالح الوحدة العربية الشاملة . وكان وجود كيان معارض قمين بأن يفرض
على الحاكم زيادة التفكير والتروى . لكن الخطأ في كيفية اقامة هذه الوحدة لا يقع
على عاتق القاهرة فقط ، وانما بالدرجة الاولى على هؤلاء من سياسة سورية ، الذين
دخلوا الوحدة دون قيد او شرط . لقد تغلبت العاطفة الجياشة والثقة بشخص
الرئيس عبد الناصر على التعقل والحكمة . والمسؤولية تقع بالدرجة الاولى على
حزب البعث العربي الاشتراكي وعلى أجهزة مخابرات السراج اللذين حركا الجماهير
عاطفيا في اتجاه الوحدة غير المشروطة . واننا لنتساءل ، كيف قبل هذا الحزب
العقائدي بحل نفسه في سورية ؟ ان جواب الأستاذ ميشيل عفلق على هذا السؤال ،
بأن الوحدة لم تكن لتتم لولا موافقة الحزب على حل نفسه ، غير كاف وغير مرض
اطلاقا . اذ لابد من وجود عوامل أخرى جعلت الحزب يزيل كيانه من الوجود . وهذه
العوامل على نوعين متباينين :

انها حقيقة واقعة أن نشاط حزب البعث العربي الاشتراكي قد اقترن فترة
طويلة بالتضال الوطني في العالم العربي . وقد قال الرئيس عبد الناصر مرة :
« انا اومن بأن بقاء حزب البعث كسب للقضية القومية » (٢٥) . وقد اكسب الاتجاه
الوطني الوجدوى هذا الحزب عداوات وخصومات مع دول عربية لا توافق على
الشعارات والحلول المطروحة من قبل الحزب ولا على اساليب دعوته لهذه الشعارات .
وكان نجاح الثورة المصرية ، وتكامل شخصية الرئيس جمال عبد الناصر ، أملا
كبيرا لهذا الحزب . لأن مصر الثورة ستدعم مقاومة سورية للتهديدات التي كانت
تعرض لها من دول حلف بغداد ، ولأن اتجاه قادة الثورة المصرية يتفق مع مبادئ
وشعارات الحزب ، مما جعل قاداته يعتقدون بأن الرئيس جمال عبد الناصر قد
تبناها . واعتقد قادة الحزب ان حل جميع احزاب سورية سيكون لصالح حزبهم
الذى يصبح حزب الدولة بكاملها . هذا ولقد قام الأستاذ ميشيل عفلق بنشاطه
حزبى في القاهرة ، فجمع بعض حلقات من الشباب المصريين ، محاولا تأسيس خلايا
« الحزب الجديد » . اذن فقد توهم حزب البعث العربي الاشتراكي فعلا ، انه

سيكون القاعدة العقائدية الوحيدة لدولة الوحدة الجديدة (٢٦) . ولقد بالغ قادة الحزب آنذاك في تقييم وزنهم وتقدير تشكيلاتهم الحزبية ، وقترحوا في تقييم رغبة الرئيس عبد الناصر في تطبيق نظمه الفردي ، وتنفيذ ما هو يريد .

أما النوع الثاني من الأسباب التي دعت الحزب لحل نفسه فنقتبسها من نص للسيد مطاع صفدي ، وهو واحد من شباب الحزب ، ملقيا الاضواء على أمور بالغة الأهمية في دخائل ببيان الحزب :

((ان من أهم جذور مختلف النتائج السلبية التي انتهت اليها تجربة حزب البعث ، هو أن هذا الحزب لم يستطع في أية مرحلة من مراحل نشوئه وتطوره ، أن يكون منظمة متجانسة ...))

ان حزبا عاش أكثر من عشرين عاما ، ولم يستطع أن يضع نفسه (نظاما داخليا) يحدد بناء القواعد ، وعلاقاتها بقمم القيادات ، وشكل الانتخابات .. وان حزبا لم يعقد مؤتمرا واحدا قطريا او اقليميا الا ليصف ببعض قياداته ... ثم ليخرج وقد تضاعفت مشكلاته الداخلية ... وان حزبا كف عن التفكير والبحث والتحليل ، وحرم على أعضائه التفكير ، وناهض مثقفيه ، وتوقف عقله كله عند حدود الشعارات العامة ... ان مثل هذا الحزب الذي لم يستطع مرة ان يحقق نظام الفرق الخلايا والمكاتب ...

وان حزبا انقسم شر انقسام الى قيادة عقلية تطهريه تتقنع بالاخلاص ، وتمارس عبقرية الدس والخديعة .. والى حورائية تؤمن بالانتهاز في السياسة ... وبالفوغائية في النضال ... ان هذا الحزب هو نفسه الذي قبلت مع ذلك ، الطلائع المثقة أن تنصوى تحت لوائه قبل الوحدة ...

لقد رضيت به حزبا لأنه كان يعبر عن شعارات التغيير وبسط عواصف من مؤامرات الاستعمار الجديد ..

وبالرغم من أن اعتراضا ايدولوجيا كبيرا كان يقوم ضد اعلان حل الحزب في سورية قبيل الوحدة ، فان مختلف المقدمات الموضوعية .. كانت تشير الى انهاء دور الحزب في النضال ...

(٢٦) في أحد خطباته بعد قيام الوحدة قال الاستاذ ميشيل علق مخاطبا المجلس القطري للحزب في سورية : ((... قلت لكم بان رجال الثورة في مصر مقتنعون بعد تجارب وبعد تردد وبعد دراسة وصلوا الى هذا الاقتناع ، بان لابد من العمل على نفس الطريق ، طريق الوعي ، طريق العقيدة طريق النضال الشعبي ، والاتحاد القومي هو مجال تطبيق هذه القناعة وهذه الفكرة ... والاتحاد القومي سيحمل عقيدة البعث ، كقيادة على أوسع مدلول لكلمة قيادة ، وكقاعدة تشربت هذه العقيدة على طول السنين ، وجربت هذه العقيدة من خلال النضال .)) من « ناجي علوش » ، الثورة والجماهير صفحة ١٢٨ .

لقد كان عفلق يحمل على الحزب ، لأنه انساق فى تبعية مطلقة لسياسة القيادة الحورانية ، وكان يعتقد أن أمراض الحزب . . قد جعلت منه (ثوريا فضفاضا يتسع لكل شىء) - والتعبير لعفلق نفسه - ولذلك فقد كان عفلق مؤمنا كل الايمان بضرورة حل الحزب (وتخليص) الأمة منه .

ومن العجيب أن الحوارنى وعفلق التقيا لأول مرة حول هذا الرأى ، الذى يقول بحل الحزب . وكان للحوارنى تبرير آخر ، للتصدير الخارجى ، وهو أن وصول القادة الثوريين الى سدة الحكم ، يبطل عمل الحزب فى صفوف الجماهير !

. . . ان عفلق كان يريد فى الواقع انهاء سيطرة الحورانى ، بانهاء الحزب نفسه . وكان يطمع بأن تسلمه القيادة الناصرية مهمة القيادة الروحية والفكرية لدولة الوحدة ، وحده طبعاً . وأما الحوارنى فقد كان يريد الخلاص من بعض قواعد الحزب التى كانت لا تكف عن مراقبة سلوكه ونقده وتجريحه . وفى الوقت ذاته ، كان يطمع ، من القيادة الناصرية أن تسلمه حكم الاقليم الشمالى من خلال دولة الوحدة ، وحده طبعاً (٢٧) .

لا يجوز لنا قبول نقد السيد مطاع الصفدى للحزب دون قيد أو شرط لأن ثمة حزازات نفسية وشخصية تفوح رائحتها فتزكم الأنف وتلقى عليه مسؤولية الاستمرار مع الحزب طيلة معرفته بتلك المساوىء . لكننا فى ذات الوقت لا نستطيع رفض المضمون الموضوعى من الاصل .

وجهة نظر الرئيس جمال عبد الناصر :

فى اطار المحادثات من اجل اقامة الجمهورية العربية المتحدة الثانية ، فى آذار وتيسان ١٩٦٣ ، ظهرت وجهة نظر الرئيس عبد الناصر فى الأسباب والعوامل التى أدت الى « جريمة الانفصال » كما يسميها . ويحدد الرئيس حزب البعث العربى الاشتراكى سببا رئيسيا وأولا فى حدوث هذه الجريمة . ومن أقواله فى هذا الصدد : « أن حزب البعث فى رأى انقلاب على تجربة الوحدة وحاربها وكان من القوى التى مهدت للانفصال . ولم يكتف بذلك بل أراد أن يؤثر فى الأوضاع فى مصر نفسها فى المرحلة الحرجة بعد الانفصال ، وأنا اعتبر ذلك جريمة . . . ولا أنسى منذ الشهر الثالث للوحدة السابقة أننى سمعت اصطلاح « الاستعمار المصري » و « التسلط المصري » من داخل الحكم ومن الذين يشاركون فى الوحدة . . . من حزب البعث (٢٨) وفى مكان آخر من المحادثات يقول الرئيس :

(٢٧) من « حزب البعث مناساة للولد مناساة النهاية » صفحة ١٨٧ وما بعدها .

(٢٨) « محاضر » صفحة ١٠ .

« حزب البعث تصادم .. معانا في الجمهورية .. أنا أقول أنه كان السبب في جريمة الانفصال بهذا التصادم وباطلاق الشعارات .. وبالتشويه » (٢٩) .

وفي مكان آخر أيضا يحدد الرئيس بوضوح أكبر آراءه ليعدد عوامل ثلاثة أدت الى الانفصال :

- ١ - جريمة البعث في استقالة قادته من الحكم .
- ٢ - كانت الوحدة الوندوية خطيئة ، وكان من الافضل قيام وحدة اتحادية .
- ٣ - كان حل الأحزاب خطيئة أيضا .

فمن أقوال الرئيس المباشرة في دعم ما أوردناه في النقطتين الثانية والثالثة :
« يا أخ ميشيل .. والله أنا لى تعليق على كلام أنت قلتة .. أنتو اصحاب فكرة الاندماج مش احنا .. أنا كنت باقول اتحاد ... اللي قال اتحاد في مجلس الوزراء واحد بس .. خالد العظم .. الباقي كله بما فيه عفيف البزرى رفض الاتحاد .. وصمم على الوحدة » (٣٠) .

الرئيس يخاطب صلاح الدين البيطار : « أنا ما قعدتش معاك وما قيتلكش ان أنا باشرت حل الأحزاب .. أنت جيت وقعدت مع الضباط في قصر الطاهرة .. وجيت وقلت ان أنتو كنتوا متفقين على حل الأحزاب » (٣١) .

معالجة لرأى الرئيس في أسباب الانفصال :

جريمة البعث : انها لظلامة أن يتهم الرئيس قادة حزب البعث بالخيانة والاحرام أن استقالوا . وكان أحرى بالرئيس أن يبحث في الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي دعت هؤلاء الى الاستقالة وهم دعاة تلك الوحدة . انها لحقيقة واقعة أن الوزراء البعثيين اجتهدوا في « تبعية » جهاز الحكم في الاقليم الشمالى بادخال أكبر عدد من عناصرهم في مختلف الوزارات . وتصرف البعث يمكن فهمه على أنه محاولة في تعضيد القواعد البعثية في جهاز الحكم ، ليستطيع قادة الحزب الاعتماد على هذه القواعد في فرض وجهة نظرهم على طريقة تسير الحكم . ونحن لسنا نقول بأن هذا التصرف يناق أسس العمل السياسى ، لكننا نقول أن الحزب قد غالى وتطرف في محاولاته هذه . واخذت محاولاته صفة الاستغلال الذى يناق مبدأ الاخلاق ، مما جعل وزير الداخلية يحصل على ذريعة مقبولة ، ليجابه هذه المحاولات ، ويلقى الأضواء السراطة على محاولات التبعية ، مما ترك لدى الطبقات الشعبية أسسوا

(٢٩) « محاضر » صفحة ٢١ .

(٣٠) « محاضر » صفحة ١١٤ .

(٣١) « محاضر » صفحة ١٣٥ .

الانطباعات عن « وصولية » البعث . وان الرئيس عبد الناصر يبتعد عن الحقيقة حين ينفي محاولاته في عزل البعثيين عن الحكم ، عن طريق رجله في سورية آنذاك ، السيد نهاد القاسم الوجدوى الناصرى ، ليدل على أن السياسة العليا في القاهرة ، الناصرى في محادثات الوحدة الثلاثية أكد بحضور الرئيس عبد الناصر محاولات البعث الوصولية ، لكنه أعقب بقوله : « فنحن من جملة الأشخاص اللى عملوا في إبعاد حزب البعث عن السيطرة على الحكم (٢٢) » . ان قول السيد نهاد القاسم ، ليدل بما يقطع الشك على وجود مخطط لعزل حزب البعث عن الحكم . وان اتجاه السيد نهاد القاسم الوجدوى الناصرى ، ليدل على أن السياسة العليا في القاهرة ، هى التى كانت تهدف الى عزل البعث . ويؤيد ذلك قول السيد هيكل :

« وقيل لحزب البعث في رقة ، في منتهى الرقة .

— تذكروا انكم لم تعودوا حزبيين بعد حل الأحزاب .

اننا نسلم ان جزءا من الحملة عليكم مفتعل لاحراجكم (٢٣) » .

ويقول صلاح نصر في مذكراته : « ويبدو أن عبد الناصر كان يريد زيادة نفمة القوى الأخرى على البعثيين حتى يحين الوقت الذى يراه مناسبا لخراجهم من الحكم (٢٤) » .

وفي أثناء محادثات الوحدة الثلاثية تناول عدد من ممثلى حزب البعث هذه النقطة بالذات موضوعا لكلام وجهوه الى الرئيس مباشرة . فقد قال السيد شبلى العيسى : « فى الواقع لم يمض أشهر الا وقد وجدنا تصرفات تستهدف طرد الأشخاص البعثيين وملاحقتهم .. (٢٥) » وقال الأستاذ علق : « لما يعنى شغلنا الإخطاء بتقع بدون أن .. يؤخذ رأينا .. أو نقصدنا .. أو تنبيهنا بعين الاعتبار مطلقا .. أصبنا بقلق .. والقلق يتزايد .. الى درجة تفوق الوصف .. يعنى صلاح قال .. انه عاد يفكر بالانتحار .. وهو كان مازال وزير (٢٦) » وقال الأستاذ صلاح البيطار : « بصراحة يأسسيادة الرئيس ان الحكم بعد الوحدة بأشهر أصبح مسدودا في وجهنا من ناحية العمل على التفاعل معه وتطويره ...

وبعد أربعة أشهر أو خمسة أشهر من قيام الوحدة ، احنا أصابنا العزل السياسى واعفينا من الحكم (٢٧) » .

(٢٢) « محاضر » صفحة ٢٥ .

(٢٣) « هيكل » صفحة ٩٥ .

(٢٤) « نصر » صفحة ١٨٩ .

(٢٥) « محاضر » صفحة ١٥١ .

(٢٦) « محاضر » صفحة ٦٠ .

(٢٧) « محاضر » صفحة ٧٧ .

فالرئيس عبد الناصر أذن ، هو الذى عزلهم وفصلهم كما عزل وفصل السوريين الآخرين . فلماذا وكيف يطلب منهم بعد ذلك البقاء ؟ هل كان يريدونهم دمي ليعبث بهم حتى يطيب له الأمر ، أم انه أراد وضعهم فى واجهة الحكم ليتلقوا هم النقمة الشعبية للاخطاء التى تصنعها يداه ؟ ان رحيلهم التلقائى عن قطار حكمه لهو نقطة بيضاء يؤسفنا انها غرقت فيما بعد بعدد من النقاط السود .

ولذلك نرى أن الرئيس يخطئ حين ينسب الانفصال الى حزب البعث . لقد بينا فى أكثر من مكان أخطاء فادحة لقادة البعث ، لكننا لانوافق الرئيس على أن الانفصال جريمة البعث . فحين كانت فكرة الوحدة العربية قد تبلورت لدى هذا الحزب - دون تحديد الأسس الواضحة لهذه الوحدة بالطبع - ما كان الرئيس قد فكر فى قيام هذه الوحدة من بعيد أو قريب . والرئيس يعترف بهذه الحقيقة بشكل مباشر حين يقول : « .. بعدين سورية سابقينا فى الوحدة .. يعنى احنا فى العمل الحدودى جداد وما بنخافش نعترف بكده .. فى مصر رفعتنا شعار الوحدة فى سنة ٥٤ قبل ٥٤ ما كانش فيه حد هنا بينادى بالوحدة أبدا فى مصر (٢٨) » .

وعلىنا ألا ننسى أن حزب البعث بعد أن سيطر على الحكم فى العراق فى ٨ شباط ١٩٦٣ رفض بحث وحدة مع الحكم القائم فى سورية آنذاك ، ان لم تكن القاهرة مشتركة فى هذه الوحدة (٢٩) . أما عن فتور التفكير الحدودى لدى البعثيين بعد فشل مشروع الوحدة الثلاثية ، فمبعثه اصرار الرئيس عبد الناصر على تحقيق شروط تعيد اليه سلطاته فى دولة الوحدة الجديدة ، كما كانت فى أيام الوحدة مع سورية . والمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين . وهناك سبب آخر لفتور البعثيين ، ألا وهو التفسخ المتزايد الذى تعرضت له فلول حزب البعث من بعد الثامن من آذار عام ١٩٦٣ . فجماعة تريد هذا وتلك أرادت ذلك والثالثة انصرفت الى قرع الطبول ، أو لنقل ان وحدة حزب البعث العربى الاشتراكى قد انتهت منذ ذلك الحين .

تفصيل الاتحاد على الوحدة : يتهم الرئيس عبد الناصر قادة حزب البعث

(٢٨) « محاضر » صفحة ١٤٨ . أما الدكتور طه حسين فقد افتتح احدى مقالاته فى صحيفة الجمهورية (المصرية) بالجملة التالية : « منذ أعوام طوال سمعت حديث الوحدة العربية ، ولم أسمعه للمرة الاولى والثانية والثالثة الا من السوريين . كانت الوحدة العربية حلما للسوريين .. » الجمهورية، عدد رقم ٢٨٤٧ الصادر بتاريخ ٧ تشرين أول عام ١٩٦١ .

(٢٩) فى معرض كلامه الى الرئيس جمال عبد الناصر قال السيد عبد الكريم زهور ما يلى : « طريق الوحدة العربية يجب أن يمر أولا فى القاهرة .. وكل وحدة عربية لا تمر أولا فى القاهرة ، انما هى أسلوب لتكتل قسم من الامة العربية ضد قسم آخر .. فكل طريق لا يمر فى القاهرة نعتبره طريقا خاطئا وليس خاطئا فقط وانما طريقا خطرا .. رفضنا الوحدة مع العراق وسرفسها . وأنا اذا لم يكن فى الامكان الا هذه الوحدة .. ساناضل ضدها .. وساناضل جدا لكى يمر طريق الوحدة بدءا فى القاهرة » « محاضر » صفحة ٤٣ .

بأنهم أرادوا الوحدة الشاملة ، وأنه شخصيا كان يفضل الاتحاد . أما قادة البعث فيجيبون بأنهم كانوا يريدون الاتحاد أيضا (٤٠) . . . فمن الظاهر اذا ان أحد الطرفين يبتعد عن الحقيقة . اذ كيف يمكن للوحدة الاندماجية أن تقوم ان كان الطرفان الرئيسيان بين المتفاوضين يريدان الاتحاد ؟ . ان الوزير أحمد عبد الكريم يدين حزب البعث قائلا ان الحزب دعا في سورية الى وحدة دون قيد أو شرط . لكننا لا نتفق مع الوزير في هذا الرأي لأننا نعتقد أن حزب البعث ذهب الى القاهرة دون أن يحدد تماما ما يريد ! كل ما كان يريده هو قيام الوحدة ، لأن في نجاح هذا السعي دعاية وتزكية للحزب ولاعتقاد الحزب بأن قيام الوحدة سيؤدي حتما الى استلامه الدور القيادي العقائدي لدولة الوحدة . أما الذي اراد الاندماج ، فهو الرئيس عبد الناصر دون غيره . ولو افترضنا جدلا أن البعث ارادها اندماجا بينما الرئيس يريد لها وحدة اتحادية ، لما تحقق الا ما يريده الرئيس . ففضلا عن قوة شخصيته ، نجد أنه كان يتكلم مفردا كمفاوض عن كل دولة مصر ، بينما مثل السوريين عدة وجهات نظر ضمن الخط الذي يتراوح بين الوحدة والاتحاد . بل أن خالد العظم تحفظ على الوحدة . أي أنهم كانوا كتلتين أو ثلاثة رغم اجتماعهم على فكرة قيام الجمهورية العربية المتحدة . ومن الطبيعي أن يكون صاحب الرأي المتبلور الواضح أقدر على فرض رأيه . ولو اراد الرئيس الاتحاد حقا لما استطاع أحد من كل ساسة سورية اقناعه بغير ذلك . لقد كان مطلقا في فردية رأيه وتصرفاته . فبعد قيام الوحدة توافد عليه كل هؤلاء الساسة من سورية ، ومعهم رجالات العلم والدين ، يرجون منه تعديل سياسته انقاذا للوحدة قبل أن تصل الأمور الى ذلك المنعطف بسنوات . فما استجاب لرأي أحد . اننا نؤكد ، أن الوحدة لم يكن ليقبلها الرئيس جمال عبد الناصر لو لم تكن اندماجية تعطيه كل ما يريد . ولو اراد الرئيس الاتحاد للضم صوته الى صوت خالد العظم الذي جاهر بمعارضته للاندماج . لكن عزل العظم عن كل نشاط فور قيام الوحدة ليثبت مرة أخرى أن الرئيس أصر على كلية الحكم .

ولننظر الى هذه الفكرة من زاوية أخرى : لو قامت وحدة اتحادية بين مصر وسورية ، لاحتفظت كل منها بقدر معقول من الشخصية والفردية ، بحيث يصبح للمعارضة منفذ الى انتقاد الحاكم وطريقة الحكم . وقرار قيام المعارضة بوظيفتها في القيادة السياسية للدولة يعتبر اقرارا لمبدأ توزيع المسؤولية ولبدأ فصل السلطات عن بعضها ، ولو الى حد ما . لكن الرئيس عبد الناصر كان يرفض هذا المبدأ من الأصل . وقد وصف مبدأ توزيع السلطات بأنه خدعة قد ظهرت منذ دعوة

(٤٠) في منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي نجد النص التالي : « . . . من هذه الاعتبارات والعوامل انطلق الحزب . . . يعمل ويمهد للوحدة مع مصر ، وكان يرى لهذه الوحدة صيغة توافق بين متانة الارتباط وواقعته ، اذ كان يسعى الى اقامة دولة واحدة اتحادية لا الى اتحاد بين دولتين » (نضال البعث) الجزء السادس ، صفحة ٤٦ ونجد ممثلي الحزب أثناء محادثات الوحدة يصرون على قولهم بأنهم أرادوا الاتحاد دون الوحدة . انظر « محاضر » الصفحات ١٨، ١٩، ٥٧، ١١٤، ١٣٤-١٣٥، ٢٨٣.

الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو له ، لم يكتب لها التنفيذ حتى اليوم ، والرجل السياسي الذي يرى هذا الرأي لا يمكن له أن يرغب صادقاً بنظام حكم اتحادي ، يسمح بقيام من يعارضه في الدولة التي يرأسها . هذا وإن الرئيس عبد الناصر كان يؤمن بصحة الخطوات التي يسيرها الى حد جعله يرفض أي تعديل أو تعديل . خلال إحدى المناقشات علق الرئيس على قول أحدهم بقوله : « إذا كان هذا الموضوع انتو جايين تقوموا حكم عبد الناصر .. يبقى مافيش أبداً فائدة لأن نلتقى .. » (٤١) . وبذلك يضع الرئيس نفسه في موضع المعصومين عن الخطأ ، الذين لا حاجة لتقويم ما قد يخطئون . وفضلاً عن ذلك ، فإن الرئيس عبد الناصر يرفض فكرة وجود حكومة ائتلافية ، فكيف يمكن له أن يوافق على اتحاد ؟ فالاتحاد يقضي بوجود مشاركة في الحكم مثلما يحدث في الائتلاف على أقل تقدير . ولقد بين الرئيس رأيه في الائتلاف بوضوح حين قال : « أنا مش عايز انهق .. الواحد يتكلم كده بصراحة .. لكن باقول لكم رأيي .. في الحكومة الائتلافية .. ان تنجح .. لا قيادة ائتلافية بتنجح .. ولا حكومة ائتلافية بتنجح .. » (٤٢) .

بعد قيام الوحدة واتباع النظام الرئاسي كان يستطيع الرئيس توجيه دفة الحكم الى الوجهة الاتحادية التي يدعى أنه ارادها أصلاً . فمن منعه من ذلك ؟ ومن هم المسؤولون من ساسة سوريا الذين رفضوا مبدأ المشاركة الذي يعرضه عليهم الرئيس وفضلوا الاستسلام للتلقائي لفرديته المطلقة ؟ في الواقع لم يتجه الرئيس الى الشكل الاتحادي من الوحدة انما بدا على الفور بممارسة وتنفيذ كل الاجراءات التي تسد على كل سياسي سوري الطريق لاثبات وجوده في قيادة دولة الوحدة . لقد سار الرئيس نحو وحدة اندماجية بلا حدود لكيلا تقوم لسياسي سوري قائمة من بعد .

قضية حل الاحزاب : بعد مرور ما يزيد على العام على الانفصال ، انكر الرئيس عبد الناصر أنه اشترط حل الاحزاب لقبوله بالوحدة . ونحن نرى بطلان هذا الادعاء . فكتابات السيد هيكل واضحة كل الوضوح ، نورد منها القسم المتعلق بحل الاحزاب مرة ثانية للتذكرة :

« وقال جمال عبد الناصر :

— اني مستعد لقبول المبدأ ولكن على اساس ثلاثة شروط :

اولاً - ...

ثانياً - أن يتوقف النشاط الحزبي توقفاً كاملاً ، وأن تقوم الأحزاب السورية بحل نفسها .

(٤١) « محاضر » صفحة ١٣٤ .

(٤٢) « محاضر » صفحة ١٤٤ .

..... ان صلاح البيطار هنا ، وصلاح البيطار ممثل لحزب البعث وهو من أكبر الاحزاب السورية ، فهل حزب البعث على استعداد لأن يحل نفسه ويوقف نشاطه الحزبي ؟) .

وقد وردت اقوال هيكل في صحيفة الاهرام أولا ، ثم في كتاب « ما الذى جرى فى سورية » ثانيا ، ثم فى عدة مراجع مصرية من بعد ، منها كتاب « عام فى ظل الانفصال » . ولقد اكد ذلك فيما بعد صلاح نصر فى مذكراته (٤٣) واكد ذلك هيكل مرة أخرى فى عام ١٩٨٨ فى كتاب سنوات الغليان (حلقة ١٢ تاريخ ١٩٨٨/١١/٥ صفحة ١٣ عمود ٥ من الاهرام) . ولو كان ادعاء الرئيس حقا لنفى اقوال هيكل منذ نشرها للمرة الأولى فى صحيفة الاهرام ولنفى أيضا ما كتبه المصريون الآخرون .

وندلل على بطلان ادعاء الرئيس من زاوية أخرى : منذ الاستفتاء فى ١٩٥٨/٢/٢٢ أصبح الرئيس المشرع الوحيد فى كل الجمهورية . وقد قام بوضع دستور كامل للبلاد دون أن يستمزج رأى أى مرجع سورى مسؤول . فلماذا لم يشرف فى هذا الدستور الى حرية الاحزاب ؟ هذا وان قانون حل الاحزاب صدر فى ١٩٥٨/٣/١٢ ، أى بعد صدور الدستور المؤقت بأسبوع كامل . وهذا يعنى بعد أن خول الدستور المؤقت رئيس الجمهورية بسلطات واسعة جدا ، كما بينا فى الفصل المتعلق بذلك . فمن كان يستطيع بعد ذلك منع الرئيس من السماح للاحزاب بمتابعة نشاطها ؟ وان كانت الاحزاب السورية قد وافقت على حل نفسها تلقائيا ، فلماذا أصدر الرئيس قانونا يفرض على الاحزاب أن تحل نفسها ؟ انه اصدر القانون لكيلا يترك للعودة الاحزاب أى منفذ . فحل الاحزاب التلقائى لنفسها لا يمنع عودتها للنشاط الا بصدر القانون الذى يعلق فى وجهها كل باب . ولا يجوز تقبل الحزب الشيوعى كذريعة لأن قانون حل الاحزاب لم يطله ، اذ لم يكن قد سمح بنشاطه رسميا فى أى عهد من العهود .

ثم اننا نجد المادة ٧٢ من الدستور المؤقت تطالب بتكوين اتحاد قومى ، يضم كل الفعاليات السياسية لدى الشعب . فكيف يمكن تفسير التناقض بين ضرورة وجود كل الفعاليات السياسية ضمن هذا الاتحاد ، وبين موافقة الرئيس على وجود احزاب سياسية ؟ بل اننا نسأل ، لماذا لم يطلق الرئيس النشاط الحزبى فيما بعد ، ان كان تأخر فى اكتشافه لخطأ حل الاحزاب ؟ .

ولو كان الرئيس يحيد المشاركة فى الرأى ويؤمن بضرورة النشاط الحزبى ، لسمح به لديه فى مصر ، ولو بحدود على الأقل . وان تأمين الصحافة ، ثم حصر الجازات العمل الصحفى بالاتحاد القومى الثابت بأن الرئيس كان يرفض وجود أى

ناقد لسياسته وأى شريك ، فكيف يريد بعد ذلك أن يصدق الناس ، أن حل الأحزاب جاء عن غير إرادته هو بالذات ؟

ان حل الأحزاب امر خاطيء تحجرت ارادة الرئيس على تحقيقه . وبحل الأحزاب غابت المعارضة ، التى يمكن وصفها بأنها الضمير الحى فى بنيان الأمة . وقد ادى كبت المعارضة الى أن تنقلب الى نقمة مستترة ، والى نوع من التقية تتآكل بفعلها جذور فكرة الوحدة .

ومن رجالات مصر الذين تعرضوا لأسباب الانفصال اللواء عبد المحسن أبو النور . ففى حديث له فى مارس ١٩٨٨ فى مجلة آخر ساعة نسب الانفصال الى نوعين من الاسباب :

١ - اساءات الوزراء السوريين بتصرفاتهم فى سورية . ويضرب على ذلك مثال تصرفات وزير الإصلاح الزراعى فى سورية مصطفى حمدون الذى لم يعدل لدى تنفيذ نصوص قانون الإصلاح الزراعى . فالوزير كان يختار أخصب قطعة أرض فيصادرها ويترك الباقي للمالك القديم . وهذا يخالف نصوص القانون ويزيد من ثورة ونقمة أصحاب الأرض .

٢ - الروتين الذى كان سارى المفعول فى مصر . فبهذا الصدد يقول أبو النور : ((البيروقراطية المصرية هى أخطر الازمات أو هى الداء الكامن فى النفوس . وقد اساءت البيروقراطية المصرية كثيرا للوحدة . . فالإنسان السورى يستطيع ان يدخل الى مكتب رئيسه فى أى لحظة ويأخذ قراره فى يديه . . . ويستطيع أى سورى ان يلتقى برئيس الجمهورية فى أسرع وقت بعكس الحال هنا فى مصر . . . هذه البيروقراطية كانت غريبة على السوريين ولم يفهموها . . . فبعد الوحدة أصبحت دمشق لا تأخذ قرارا انما تنتظر القرار من القاهرة)) .

ان جوابنا على اساءات الوزراء السوريين هو ان الرئيس كان يعرف كل شاردة وواردة من افعال وتصرفات وزرائه وخاصة البعثيين الذين كانوا أحد أهدافه . وصلاح نصر يؤكد علم القاهرة بتصرفات الوزير حمدون الانتقامية الجائرة . فلماذا لم يضعه الرئيس عند حده ؟ . ولقد اجابنا صلاح نصر على هذا السؤال حين قال ان الرئيس اراد انغماس البعثيين بالأخطاء تمهيدا للتخلص منهم .

وأما ما قاله أبو النور عن الروتين فيثبت معظم الشكاوى السورية من تصرفات القاهرة التى تركت دمشق بدون سيادة على أى قرار . ونضيف متجاوزين حدود هذا الكتاب ومؤيدين لما قاله اللواء أبو النور عن الروتين بقولنا : اذا لم تقتل مصر الروتين ، قتل الروتين مصر . ومعظم الرجالات هناك يعرفون اذاه ولكننا لا نرى سوى الكلام . لقد غدا الحديث عن اذى الروتين نوعا من انواع المخدرات من أجل تنويم الرغبة فى تصحيح الضلال .

وجهة نظر محمود رياض :

من الشخصيات المصرية الهامة التي عالجت أسباب الانفصال نذكر محمود رياض ، سفير مصر في سورية منذ شهر آذار ١٩٥٥ حتى قيام الوحدة . وبقي في دمشق بعد اعلان الوحدة مستشارا للرئيس عبد الناصر في القصر الجمهوري . ولقد انقلبت مكانة محمود رياض في قلوب السوريين منذ قيام الوحدة . ففي حين قلده السوريون وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الاولى في ١٩ آب ١٩٥٥ نجدهم تحولوا عنه حين انقلب مستشارا حيث تسلط على القرارات في الوزارات السورية فكان يعترض عليها او يحتجز قسما منها ويؤخر وصول الباقي منها الى القاهرة .

يبدأ محمود رياض في معالجته لأسباب الانفصال باستقالة البعثيين وعودتهم الى دمشق . فبعضهم بدأ يعمل ضد الوحدة ، ولكن صلاح البيطار بقي يطالب بتصحيح الأوضاع إنقاذا للوحدة . وبذلك يعترف محمود رياض بوجود أوضاع « غير صحيحة » ولكن بشكل غير مباشر . ولا يذكر لنا محمود رياض أن الرئيس أو غير الرئيس حاول التفاهم مع صلاح البيطار تشجيعا له على خط الولاء للوحدة إنما استمر على تنفيذ مخطط غير عابئ بكل احتجاج .

ويقول محمود رياض أن الصراع لم يكن بين حزب البعث وعبد الناصر إنما بين السوريين أنفسهم لأن « القوى غير البعثية كانت ترفض سيطرة البعثيين على الحكم في سورية ومن هنا كان الصراع حول الحكم في سورية في ظل وحدة اندماجية ونظام رئاسي وقيام تنظيم سياسي يهدف الى ضم كافة الفئات ، وكان ذلك كله يشكل قمة التناقض وأصبحت الوحدة في كف القدر » . إذن فمحمود رياض يؤيد الأخطاء في الوحدة الاندماجية والتي اثبتنا انها تمت حسب رأى الرئيس عبد الناصر ، ويؤيد ان النظام الرئاسي وفكرة الاتحاد القومي هي قمة التناقض وهي اذن ارادة الرئيس الذي جعل الوحدة في كف القدر ، فالرئيس وضع نفسه في قمة نظام رئاسي لا يطاله أحد ، وهو الذي يخضع له كل عضو فعال وغير فعال في الاتحاد القومي كما أوضحنا في الفصل الخاص بذلك .

ويستطرد محمود رياض قائلا : « اذا رجعنا الى الطبيعة البشرية نجد أن من ينال حقوقه كاملة ، بل وتحقق له الدولة مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية فإنه يعتبر ذلك حق على الدولة ولا يرى ان عليه أى التزام للوقوف بجانب الحكم الذي حقق له هذه المكاسب . أما القوى التي ترى انها فقدت بعض امتيازاتها فإنها ترن الطبول وتعلو اصواتها وتندد بسوء الحكم وفساده » .

نرى من ذلك أن محمود رياض يوجه اللوم الى فئات السوريين المستفيدين الذين استفادوا صامتين جاحدين ، بينما علا صيوت السوريين المتأذين اعتراضا

وضياحا : وهذه نظرية مادية بحثة لم يعد لها علاقة بالغواطف والقيم الوطنية في النفوس . ولكننا لو اتبعنا ذات أسلوبه المادى الديالكتى لأمكن لنا اثبات خطئه في هذه النقطة . فالمستفيد والكاسب من ظروف الوحدة لن يقف خاملا انما سيعترض على أى اتجاه آخر . والمحصلة الحسابية للمستفيد والمتأذى تعدد بعدد مصر الوحدة . أى أن حصول الانفصال هو دليل حسى على أن الاذى الذى لحق باقتصاد سورية من اخطاء حكم الوحدة فاق الفائدة . وهذا التحليل هو الاسلام وهو المقبول . . مع العلم اننا لا نرضى لتحليل قضية الوحدة الوطنية والقومية من خلال جمع وطرح ارقام .

ثم يتعرض محمود رياض الى حملة الشائعات التى اتهمت مصر باستغلال سورية واتهمتها أيضا بالتخطيط للسيطرة على الجيش السورى . لكنه يستدرك بوضوح حين يقول : « وهذا لا يعنى اطلاقا أن الشائعات وحدها يمكن أن تسقط حكما أو نظاما قائما خاصة اذا كان على رأس هذا النظام شخص كجمال عبد الناصر اكتسب ثقة الجماهير في مصر وفي العالم العربى » . بذلك يعترف محمود رياض بأن الانفصال لم يحصل نتيجة الشائعات ، انما نتيجة للاخطاء التى نوه اليها بنفسه قبل عدة سطور .

بعد ذلك يصف لنا محمود رياض زيارة الرئيس تيتو للرئيس عبد الناصر في دمشق وكيف اشار تيتو الى الشائعات عن تشكى المواطنين في سورية من حكم الوحدة . ثم يصف لنا رحلة الرئيسين معا برا الى اللاذقية واحتفاء الشعب بهما في كل مكان الى حد حمل الشعب لسيارة الرئيس . وعلق وزير خارجية يوغوسلافيا على ذلك بقوله انه « لم يكن يتصور انه سيشاهد في حياته مثل هذه الجموع الضخمة وهذه الاستقبالات الحماسية التى ليس لها نظير » . ويتابع محمود رياض تعليقه على تلك الصورة الجماهيرية بقوله : « وقد اردت بذكر هذه الواقعة أن اشير الى أن حماس الجماهير للوحدة كان يرتكز اساسا على شخصية عبد الناصر التى تحولت الى اسطورة يتغنى بها الشعب العربى في ذلك الوقت » . وتعلقنا على هذه الصورة ذو شقين :

— ان الحماس الجماهيرى للشعب السورى جامع وصادق . ولولا أن الاخطاء اثناء حكم الوحدة بلغت في حجمها ما طغى على هذا الاندفاع والحماس لما أمكن لحركة ٢٨ ايلول أن تؤدي الى انفصال الوحدة .

— ان الحماس الجماهيرى خاضع دوما للتسيير من قبل الاجهزة الاعلامية والمخابراتية . ففي غياب امكان توضيح الاخطاء في دولة الوحدة على الملأ ، كما كان الامر عليه في سورية ، وفي حضور اجهزة المخابرات التى تفعل كل ما في

وسعها لانجاح تظاهرات الفسح والتأييد يمكن تحريك الجماهير الطيبة الى حيث يريد الحاكم .

ويذكر لنا محمود رياض اعتراض الوزير السوري السابق الدكتور حسنى الصواف على فكرة التأمين والقرارات الاشتراكية . فاذا به ينقل من وزارة الاقتصاد الى منصب محافظ البنك المركزى . ويعقب محمود رياض على ذلك : « وقد تأكدت صحة الراى الاقتصادى لحسنى الصواف فقد كانت نتيجة التأمين ان تحول القطاع الخاص السورى الى اقامة صناعات عديدة خارج سورية وخاصة في لبنان وادى ذلك الى دعم الاقتصاد اللبنانى على حساب الاقتصاد السورى » .

ويختتم محمود رياض دراسته للانفصال واسبابه بسرده لتطور شكل الحكم : « وفي هذه الظروف الحرجة التى كانت تحتاج الى دعم الموقف فى الاقليم السورى حدث العكس تماما . فقد دار بحث فى القاهرة حول قيام حكومة موحدة وكان ذلك يقتضى الغاء المجالس التنفيذية ، أى عدم وجود حكومة فى دمشق . وكان ذلك يبدو غريبا على السوريين فقد قبلوا ان تكون القاهرة عاصمتهم بدلا من دمشق اما أن يفقدوا حكومتهم فهو أمر لا يستطيعوا استساغته . وكان المواطن السورى قد اعتاد على أن يطلب مقابلة الوزير المختص لحل مشاكله وكانت ظروف الحياة فى سورية وقلة عدد السكان تساعد على البساطة فى التعامل » .

اذن نرى أن محمود رياض ، مهندس الوحدة من جانب مصر يعترف بأن تصرفات الرئيس لم تتماش مع الاتجاه المطلوب انما لجأت الى عكس ما يتطلبه المنطق ويحتاجه الموقف . بل ان الرئيس حين لمس خطأ حل المجلس التنفيذى فى سورية وتأذى المواطن السورى من ذلك لم يرجع الى جادة الصواب بالعودة الى الطريق الذى يريده كل السوريين ، انما أمعن فى تصعيد الخطأ بمزيد من المركزية ومن حرمان السوريين من أى مشاركة فى أخذ القرارات الخاصة بهم .

اما آخر كلمات محمود رياض فى تلك الدراسة فهى : « هذا ، وبعد اكثر من ثلاث سنوات على قيام الوحدة ، لم يتحقق الاندماج بين البلدين كما كان مفروضا ، بل على العكس تجمع من الاسباب ما يكفى مبررا لحدوث الانفصال وأصبح واضحا ان حدوث هذا الانفصال هو مسألة وقت فقط » (٤٤) .

وجهة نظر عبد اللطيف البغدادى :

تعرض البغدادى ، وهو واحد من رجال الثورة الاصيلين ، لأسباب الانفصال . وفى مذكراته كرس لاحداث الوحدة بابين كاملين . وصف البغدادى الممارسات السلبية

(٤٤) نشرت الدراسة فى جريدة الاتحاد الخليجية بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣٠ .

التي عاناها من طريقة عبد الناصر في حكم دولة الوحدة منذ عينه رئيسا للجنة الثلاثية التي كلفت بتدليل العقبات أمام الوزارات التنفيذية السورية من أجل دفع عملية التطور والتصنيع هناك ، ولقد تحدثنا عنها في أول فصل « محاولات الإصلاح » . يقول البغدادي : « وعينت رئيسا لتلك اللجنة ولم يحدد لها اختصاصات واضحة أو أية مسؤوليات ، ولم تتضح سلطاتها كذلك . وكان لابد لها من الرجوع الى القاهرة في أغلب القرارات التي ترى ضرورة صدورها (٤٥) » . ثم وصف البغدادي كيف اتصل مختلف الصحفيين المصريين الموجودين في سورية باللجنة الثلاثية واعلموا أفرادها بخوف السوريين وبعدم اطمئنانهم اعتبارا من مضي أقل من عام واحد على اعلان الوحدة (٤٦) . وبعد أن توضح للبغدادي عدم الجدوى في عمل اللجنة الثلاثية عاد الى القاهرة وبقي فيها دون أن يسافر الى دمشق . ويتابع البغدادي حرفيا : « وتعمدت البقاء في القاهرة دون العودة ثانية الى دمشق حتى لاحظ جمال ذلك وسألني عن السبب في عدم سفرى اليها ، وصرحت له أن وجود اللجنة هناك دون أن تحدد سلطاتها ومسئولياتها رغم وجود نائبين للرئيس بها يضعف من هيبتها ويقلل من قدرتها على انجاز ما هو مطلوب منها . وأن الرجوع الى القاهرة في أغلب القرارات التي تتخذها ليس عمليا بل ومعتلا للعمل أيضا ، ولكنه لم يشأ أن يفسر لى الأسباب التي دفعته لاتخاذ هذا الموقف من اللجنة ، ولم يحاول أن يعدل عنه - كذلك ، واستمر الوضع قائما ورأيت أن استمر على موقفى وبقيت في القاهرة حتى أكتوبر من نفس العام حين اصدر جمال قرارا جمهوريا بتعيين عبد الحكيم حاكما لسوريا وقد فوضه سلطات رئيس الجمهورية (٤٧) » .

ثم ينتقل البغدادي بعد ذلك الى تلك الجلسة العاصفة للوزارة المركزية بعد استقالة الوزراء البعثيين والى « المناقشة الساخنة » بين الرئيس عبد الناصر والوزير السوري أحمد عبد الكريم ، فنجد في كلمات البغدادي تأييدا لمصادقية الصورة التي رسمها لنا الوزير السوري من قبل . وينقل لنا البغدادي بشكل عنوان صغير تلك الجملة الهامة التي القاها الرئيس خلال الدقائق الأولى من افتتاح الجلسة وهي : « اللي مش عاجبه يمشى » . ويعلق البغدادي على تلك الجملة فيقول :

« وفي مساء يوم السبت ٢ يناير ١٩٦٠ ، في اجتماع الحكومة المركزية ، بدأ جمال الجلسة بقوله « اننى أحب أن اخبركم عن استقالة الاخوان الذين قدموا استقالتهم » . ثم بعد فترة صمت استطرد وذكر أنه هو بحكم الدستور المسئول الأول أمام الشعب وليس هناك أحد غيره مسئول ، وهو الذى يختار الوزراء

(٤٥) « مذكرات البغدادي » جزء ٢ صفحة ٥٧

(٤٦) « مذكرات البغدادي » جزء ٢ صفحة ٥٩

(٤٧) « مذكرات البغدادي » جزء ٢ صفحة ٦٤/٦٥

لينشأونوا معه في حدود السلطة التي يمنحها هو لهم ، ومن لا يحببه هذا الوضع « فليمشي » - هكذا جاءت على لسانه . وإن يهدف من هذا القول الرد على الوزراء السوريين الذين يرددون انهم غير مشتركين في ممارسته الحكم . والرد أيضا على اكرم والآخرين الذين يذكرون ان مجلس قيادة الثورة لا يزال قائما . وإن أعضاءه تتفق فيما بينها على المسائل المختلفة قبل الاجتماعات . وإن هذه الاجتماعات مع الوزراء ما هي الا اجتماعات سورية فقط بفرض تغطية الشكل (٤٨) . »

ويتابع البغدادي :

« وبعد ذلك رفعت الجلسة للاستراحة . وجلست مجموعتنا مع بعضها كما جرت العادة من قبل . ودار الحديث بيننا حول ما اثاره جمال في الاجتماع . ولما قلت انه كان عنيها عندما قال انها مسئوليتها بحكم الدستور واللى عاجبه - عاجبه - واللى مش عاجبه يمشي مع السلامة - ذكر انه رغب بذلك أن يفهم الوزراء السوريين أن موضوع المشاركة في الحكم الذي يتحدثون عنه غير وارد وبعيد المنال (٤٩) . »

وتحدث البغدادي عن الشائعات التي « بدأت تنتشر وتتردد على أن هناك رغبة من شعب سوريا في الانفصال أو أن ما يجري بها سيؤدي في النهاية الى الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة . وكان ما يتردد هناك من شائعات يصل الى جمال وعن تردى الوضع كذلك وعدم شعور أفراد الشعب السوري بالأمن في ظل تلك الأوضاع . لكن جمال كان دائم الاطمئنان ومعتقدا ان شعبيته بين الجماهير السورية لها من القوة والوزن الى حد أن تقف حائلا دون ما يعتقده الآخرون . وأن هذه الشعبية هي الكفيلة بضمان الاستقرار هناك . وكان دائم التعبير بهذا المعنى عندما يذكر أمامه هذا التدهور الجارى في الاقليم الشمالى . ولم يكن على ما يظهر مقدرا مدى خطورة الحال وما وصل اليه هناك (٥٠) . »

وأخيرا لخص البغدادي أسباب الانفصال فكتب تحت عنوان : « اخطاء » (٥١) :

« ولا شك أن هناك اخطاء تسبب عنها تدهور في قوة الوحدة وكان يمكن تداركها وعلاجها خاصة تصرفات السراج في سوريا والطرق البوليسية التي كان يتبعها وتدمير الشعب السوري منها حتى اطلق عليه اسم السلطان عبد الحميد .

وكان جمال يعلم ما يفعله السراج وضيق الشعب السوري وشكواه من هذه الافعال . ولكن جمال كانت له طريقته الخاصة في معالجة مثل هذه الأمور . وكان

(٤٨) « مذكرات البغدادي » جزء ٢ صفحة ٦٧
(٤٩) « مذكرات البغدادي » جزء ٢ صفحة ٦٨
(٥٠) « مذكرات البغدادي » جزء ٢ صفحة ٧٢
(٥١) « مذكرات البغدادي » جزء ٢ صفحة ١٢٠-١٢٢

يَعْتَقِدُ أَنَّهُ بِالصَّبْرِ وَمَعَ الْوَقْتِ يُمْكِنُ حَلُّهَا - هَكَذَا كَانَ يَرُدُّ دَائِمًا عِنْدَمَا تَوَاجَهَهُ بَعْضُ الْمَشَاكِلِ . وَلَكِنْ هُنَاكَ بَعْضُ الْأُمُورِ أَنْ لَمْ تَعَالَجْ فُورًا فَغَالِبًا مَا يَتَرْتَبُ عَنْهَا أَضْرَارٌ بِالْفَعْلَةِ .

وَكَانَ هُنَاكَ أَيْضًا خَطَأٌ آخَرَ جَسِيمٌ سَاهَمَ فِيهِمَا حَدَثٌ فِي سُورِيَا وَهُوَ طَرِيقَةُ إِدَارَةِ دَفْعَةِ الْجَيْشِ وَأُمُورِهِ . وَعَبْدُ الْحَكِيمِ كَانَ عَادَةً يَتْرَكُ الْأُمُورَ لِمُسَاعِدِيهِ . وَهُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ مَا يَرَوْنَ مِنْ قَرَارَاتٍ . وَأَغْلَبَ مُسَاعِدِيهِ قُلُوبٌ أَنْ يَحْسِنُوا التَّصَرُّفَ . وَقَدْ أَدَّى تَصَرُّفُ الْبَعْضِ مِنْهُمْ فِي سُورِيَا إِلَى جَرَحِ كِرَامَةِ وَكِبْرِيَاءِ كَثِيرٍ مِنَ الضَّبَاطِ السُّورِيِّينَ . وَكَثِيرًا مَا كُنَّا نَسْمَعُ قِصَصًا تُؤَكِّدُ هَذَا الْمَعْنَى وَكَانَتْ تَبْلُغُ إِلَى جَمَالٍ . . وَأَنَّهُ لِمَنْ الْغَرِيبُ أَنْ يَعْلَمَ جَمَالَ كُلِّ هَذَا كَمَا كَانَ يَعْرِفُ أَلْخَطَاءَ السَّرَاجِ وَلَمْ يَحَاوِلْ مُعَالِجَةَ تِلْكَ الْمَوْضُوعَاتِ وَوَضَعَ حَدًّا لَهَا رَغْمَ اسْتِمْرَارِهَا وَتَكَرُّرِهَا .

أَسْلُوبُ جَمَالٍ فِي الْحُكْمِ :

وَلَا يَفُوتُنِي كَذَلِكَ أَنْ أَذْكَرَ أَنْ مِنْ ضَمَنِ الْأَسْبَابِ الَّتِي أَوْصَلَتْ الْحَالَ إِلَى مَا وَصَلَ إِلَيْهِ هُوَ أَسْلُوبُ جَمَالٍ فِي الْحُكْمِ . فَالشَّعْبُ لَمْ يَكُنْ لَهُ دَوْرٌ إِيْجَابِيٌّ فِي السِّيَاسَةِ الَّتِي تَرَسَّمُ لَهُ . . وَكَانَ هَذَا الْوَضْعُ لَهُ خَطُورَتُهُ فِي سُورِيَا وَمِصْرَ عَلَى السَّوَاءِ . وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَنْظِيمٌ سِيَاسِيٌّ أَلَّهِمُ الْإِثْمَ تَنْظِيمَ الْإِتِّحَادِ الْقَوْمِيِّ . وَهُوَ نَفْسُهُ كَانَ تَنْظِيمًا فَاشِلًا وَلَا يَشَارِكُ فِي وَضْعِ السِّيَاسَةِ الْعَامَةِ لِلْبِلَادِ . وَحَتَّى قَرَارَاتِهِ نَفْسَهَا أَنْ اتَّخَذَ قَرَارًا لَمْ يَكُنْ مُلْزَمًا لِأَحَدٍ . وَمَجْلِسُ الْأُمَّةِ الَّذِي لَهُ سُلْطَةُ الرِّقَابَةِ الشَّعْبِيَّةِ عَلَى أَجْهَزَةِ الدَّوْلَةِ كَانَ قَدْ أَصْبَحَ أَضْحُوكَةً الْجَمِيعِ . وَلَمْ يَكُنْ يَبَاشِرُ صِلَاحِيَّاتِهِ بِلَ وَصُوتِهِ لَمْ يَكُنْ مَسْمُوعًا عَلَى الْإِطْلَاقِ - وَالصَّحَافَةُ لَمْ تَكُنْ تَقُومُ بِدَوْرِهَا الطَّبِيعِيِّ فِي إِبْدَاءِ الرَّأْيِ الْحَرِّ وَمُنَاقَشَةِ مَا كَانَ يَجْرِي مِنْ أَلْخَطَاءِ وَأَنْمَا اقْتَصَرَ دَوْرُهَا فِي الْغَالِبِ عَلَى التَّمْجِيدِ وَالتَّهْلِيلِ لِلْحَاكِمِ . وَأَصْبَحَ السِّبَاقُ بَيْنَ الْكِتَابِ فِيهَا عَلَى التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ عَنْ طَرِيقِ الزُّلْفَى وَالنِّفَاقِ . وَكَانَتْ هُنَاكَ مُحَابَاةٌ زَائِدَةٌ لَضَبَاطِ الْجَيْشِ الَّذِينَ تَرَكُوا خِدْمَتَهُ . فَقَدْ أَصْبَحَ لَهُمُ الْأَوَّلُوبَةُ الْأُولَى فِي شُغْلِ الْمَنَاصِبِ الرَّئِيسِيَّةِ فِي الشَّرَكَاتِ أَوْ التَّعْبِينِ فِي سَفَارَاتِنَا بِالْخَارِجِ . وَالشَّعْبُ كَانَ يَنْظُرُ إِلَى مَا يَجْرِي مِنْ حَوْلِهِ وَلَا يَمْلِكُ مِنْ أَمْرِهِ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَلْقَى عَلَى مَا يَجْرِي كَعَادَتِهِ بِنِكَاتِهِ وَقَفْشَاتِهِ لِيَنْفَسَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّا يَعْتَمَلُ فِي صَدْرِهِ مِنَ الْإِثْمِ وَحَسْرَةٍ . وَمَتَّخِذًا لِنَفْسِهِ مَوْقِفًا سَلْبِيًا مِنْ تِلْكَ الْمَجْرِيَّاتِ حَتَّى أَصْبَحَ فِي جَانِبِ وَالْحَاكِمِ فِي جَانِبٍ آخَرَ وَبَعِيدًا عَنْهُ .

تِلْكَ كَانَتْ هِيَ حَقِيقَةُ الْوَضْعِ وَلَيْسَ مَا كُنَّا نَقْرَأُ فِي الصَّحَافَةِ أَوْ نَسْمَعُهُ فِي الْإِذَاعَةِ مِنْ أَغَانٍ كُلِّهَا مَدْحٍ وَثَنَاءٍ وَتَمْجِيدٍ فِي حِكْمَةِ الْحَاكِمِ وَقُدْرَتِهِ وَعَدَالَتِهِ . وَلَمْ تَكُنْ أَيْضًا مَا كُنَّا نَلْمُسُهُ فِي الْاجْتِمَاعَاتِ الشَّعْبِيَّةِ وَمَا يَرُدُّهُ الْآلَافُ مِنْ جَمَاهِيرِ الشَّعْبِ الَّتِي جَمَعَتْ لِأَدَاءِ الدَّوْرِ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا . وَكَانَ كُلُّ مَا يَجْرِي مِنْ صُورٍ حَوْلَنَا لَا تَمَثِّلُ الْوَاقِعَ الْأَلِيمَ أَنْمَا تَمَثِّلُ نِفَاقًا لِلْحَاكِمِ وَخُدَاعًا لِلشَّعْبِ ذَاتِهِ .

بعد أن أوضح لنا السادة عبد اللطيف بغدادى ومحمود رياض وعبد المحسن أبو النور ، وهم ثلاثة من الصف الأول فى السياسة الناصرية ، الأخطاء الأساسية فى حكم الرئيس عبد الناصر أثناء أعوام الوحدة مع سورية ، نجد أنفسنا ملزمين بطرح سؤال آخر على السيد محمد حسنين هيكل : لماذا أهمل هو كل هذه الأسباب حين عالج أسباب الوحدة بالرغم من انها ملموسة ومحسوسة وواضحة وضوح الشمس ؟ بل لماذا فلسف بطريقة زئبقية أسبابا أخرى للانفصال ليست هى بأسباب محسوسة ، ولا هى تحدد مسؤولية عبد الناصر ، انما صيغت بذكاء ودهاء من أجل تبرئة عبد الناصر من كل أخطائه ؟ ألم يعرف هيكل بهذه الأسباب وهو الذى كان يحوم ويعوم فى ذات الأجواء التى يتواجد فيها هؤلاء الرجال من منفذى سياسة مصر ؟ ألم تطرق آذانه وتلمسها اصابعه بالرغم من انه بحث عن الوثائق من انحاء المعمورة وبالرغم من انه أطلع على كتابات وأرشفات وملفات لا يتوفر القاء النظر عليها لأى انسان ؟ وما هى الدوافع الحقيقية التى ألزمت هيكل بالتحقيق الدائم فى طبقات الضباب ؟

قبل أن نختم مناقشة أسباب الانفصال نود الإشارة الى أسلوب مؤسف لجأ اليه الرئيس عبد الناصر فى تعامله مع السياسيين ، الا وهو بث الفتنة بين الزملاء والاصدقاء . والفتنة أشد من القتل . ولا نستغرب أن يكون هذا التصرف من الأسباب الأساسية ، ولكن غير المباشرة التى أسهمت فى فك الوحدة ، وسنضرب على ذلك مثالا :

كل باحث موضوعى يجد ضمن كل حكومة فى العالم المتحضر والمتأخر حدا أدنى من التفاهم بين مختلف الوزراء . وليس بالأمر المستبعد بل من الطبيعى وجود اختلافات فى رأى وفى المصالح . ولكن ذلك لا يبلغ حد نصب الفخاخ وتدبير المكائد من قبل رئيس حكومة بين وزير من وزرائه ووزير آخر ، أو الوزراء الآخرين . وهذا الجو من « مؤامرات القصور » هو بالذات الذى تميزت به حكومات الرئيس عبد الناصر اذ كان يتلذذ على ما يبدو من تصفية كل وزير لا يخضع لارادته ببلدون قيد أو شرط . وكان يحرض على بذر الشقاق بين الوزراء غير المرغوب فيهم ، ثم يؤلبهم على بغضهم ثم يشرع بحرقهم اعلاميا لتتخلص القاعدة التى يقفون عليها . وفى نهاية المطاف يجهز عليهم الاجهاز الاخير . وهكذا استهلك كل وزير من الوزراء السوريين الذين وضعوه على رؤوسهم ووقفوا معه فأقاموا الوحدة .

ومن الأمثلة الحية لما كان يحصل هو ما كان بين السيدين : الوزيرين أحمد عبد الكريم وطعمة العودة الله . فكلاهما كان عضوا فى مجلس القيادة للجيش السورى ، وكانا رفاق سلاح واصدقاء فى العمل وفى الحياة العائلية . بل كانا ضمن تلك الفئة المستقلة فى مجلس قيادة الجيش المحسوبة خارج نطاق الحزبيات .

خلال ممارسة الوزير أحمد عبد الكريم لمسؤولياته في وزارة الشؤون البلدية والقروية في الاقليم الشمالى بقى طعمة العودة الله ضابطا في الجيش . وبعد سير الأمور في الوزارة لمس عبد الكريم جملة المساوىء في الحكم وأصبح يتحدث عنها مع زملائه بل مع الرئيس عبد الناصر بالذات . وبذلك جعل نفسه مرشحا للعزل . ولقد كان في وسع الرئيس اقالته بجرة قلم . لكنه لم يلجأ الى ذلك الطريق المستقيم الذى يسمح للوزير بالحفاظ على كرامته إنما عزله بانتدابه الى الوزارة المركزية حيث لا يستطيع البت بأى امر من الأمور ذات الشأن . واحتفظ عبد الكريم بذات الحقيبة الوزارية للشؤون البلدية القروية ، لكنه فوجئ بانتداب صديقه الحميم طعمة العودة الله خلفا له في وزارته السابقة بدمشق .

وخلال عملية تسليم الوزارة واستلامها ثارت اشاعات مجهولة المصدر ومشبوهة الهدف تفيد بأن عبد الكريم يمتنع عن انجاز عملية تسليم الوزارة ، ولقد قالها طعمة مباشرة لعبد الكريم الذى سارع بالتسليم وانطلق الى القاهرة على الفور . في شهر آب ١٩٥٩ كلف الرئيس عبد الناصر الوزير عبد الكريم بالقيام بجولة استطلاعية في جميع محافظات الاقليم الشمالى لمتابعة مشاريع وزارة طعمة العودة الله . لكن طعمة لم يرتح لجولة صديقه التى بدت وكأنها هى لكشف أخطائه وأشعر صديقه بذلك مما جعل عبد الكريم يتحاشى زيارة صديقه القديم اذ انقطع الود . ولم يكن عبد الكريم ليستطيع الغاء جولته حفاظا على شعور صديقه لأن رد فعل عبد الناصر سيكون موجعا . وفي أثناء الجولة فوجئ عبد الكريم بأن الصحف في مصر كانت تنشر أخبار جولته ، بل تنشر عن لسانه تصريحات لم يتفوه بها اطلاقا مما استفز شعور صديقه طعمة . وبلغ التباعد ان اعتذر عن حضور حفلة عشاء اقيمت خصيصا له والعبد الكريم .

ويذكر عبد الكريم بأسى بالغ جلوسه مرة مع عائلته في فندق بلودان حيث كان على طاولة أخرى اصداقاؤه وزملاؤه طعمة العودة الله ، وأحمد حنيدى وأكرم دبرى وجادو عز الدين ووفيق اسماعيل والفريق جمال فيصل ، فلم يحاول أى منهم الاقتراب منه أو السلام عليه . ويختتم السيد عبد الكريم هذه الحادثة التى حزت في قلبه بقوله : « وأيقنت منذ ذلك الوقت بأن الرئيس عبد الناصر نجح فيما لم يقدر عليه الاستعمار ، ألا وهو تدمير العناصر التى استطاعت ان تقف في وجه المؤامرات على سورية منذ ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٨ كما استطاع الايقاع بين اعز الاصدقاء وبين رفاق السلاح والدراسة مستخدما في ذلك جميع الوسائل ومعتمدا على أنارة الفرائز الفردية والانانيات الشخصية والافراءات المتعددة ليبعد الأخ عن أخيه ويعزل

كل من تعاونوا معه على اصدقائهم ثم يتركهم ليحطموا بعضهم البعض ويوجه الراى العام ضدهم (٥٢) « .

ومن صلاح نصر نقتطف فقرة سبق أن علقنا عليها : فلقد بين نصر فى مذكراته حينما تناول مؤامرة الملك سعود على حياة عبد الناصر أن الرئيس حين كشف أمر المؤامرة على الملأ نسب كشفها الى السراج متعمدا اغفال دور مجلس قيادة الجيش السورى الذى هو سلم خيوط المؤامرة الى السراج . ويخلص صلاح نصر الى قوله : « والواقع ان عبد الناصر اراد ان يحدث انفساما فى المجلس فاثار الفيرة داخله باسناد فضل كشف المؤامرة الى عبد الحميد السراج فقط . وهذا الاسلوب كثيرا ما استخدمه عبد الناصر مع زملائه فى الحكم فى مصر (٥٣) « .

انها طريقة معيبة تعلمنا جميعا الاشمئزاز منها خلال السنوات الاولى من مدارسنا الابتدائية . هذا والورمينا جدلا بالقيم الاخلاقية عرض الحائط فلربما وجدنا ما يبرر استخدام أسلوب اللبس والنميمة للايقاع بين الخصوم والاعداء . . . فهل نظر الرئيس الى من ألهم على بعضهم البعض من سياسى وضباط سورية كما ينظر المرء الى عدو ؟ .

دور السوريين فى الافساد : ولقد أسهم السوريون فى الاساءة الى دولة الوحدة بتوجيه اللطمات لبعضهم البعض فى السر والعلانية . بل لقد تجسس بعضهم على البعض الآخر واكتبوا التقارير ولعبوا ادوارا قدرة . لكن دورهم هذا لم ينطلق فقط من منطلق الانتهازية والاستفادة الشخصية انما اعتمد أيضا على التبرير الذى قربهم من فكرهم ، فسهل عليهم اقترافه ، الرئيس عبد الناصر حين قال لهم بأن اعلامه بحقائق تفكير زملائهم يفيد فى الوصول الى الهدف الوطنى الحقيقى الواحدوى . لكننا بالرغم من ذلك لا نستطيع الا ادانة هؤلاء السوريين الذين انحدروا بأنفسهم الى الحضيض . ولكن لا يجوز لنا تبرئة الرئيس من ذلك كما لا يجوز تجريد هذه الصورة المشينة التى اتصف بها البعض لنعممها على جميع السوريين . فلو كان الأمر كذلك لما أمكن لسورية الوقوف هذه الوقفة الجريئة تجاه رئيس جبار دخل الى ثنايا سورية حتى نقى العظام . ونحن اذ نندد بتصرفات السوريين الممالة لرجال الرئيس لا يسعنا الا أن ننوه لما قاله عبد اللطيف بغدادى وغيره عن ارتقاء قدامى السياسيين المصريين من أجل اكتساب ود وصداقة الموظف الايطالى بوللى ، الذى وصل الى درجات عليا من النفوذ فى بلاط الملك فاروق . فهل تقع المسؤولية فقط على المتزلفين

(٥٢) « كريم » صفحة ١٣٤ .

(٥٣) « نصر » صفحة ١٣٤ .

ام تقع بالدرجة الأولى على الملك الذي وضع بوللى جسرا سالكا بينه وبين
السياسة (٥٤) ؟ .

تفتت السوريين ولجوؤهم الى عبد الناصر :

أصر مختلف الكتاب التابعين للرئيس عبد الناصر كما رأينا على أن تفكك
السوريين واختلافهم مع بعضهم البعض هو الذى جعلهم يصرون على الوحدة التى
تضمن سلامتهم من غضبة جماهير الشعب السورى المطالب بالوحدة . ولقد فندنا
خطأ هذه النظرية فى الكتاب حين قلنا ومازنا نقول أنه كان بإمكان سياسة سورية
لو أرادوا تخفيف حدة الاندفاع الى برائن الوحدة بفتح منفذ صغير للاعلام الذى
يطالب بشيء من الروية والتؤدة ودراسة خطوات الدخول الى الوحدة . ولو ترك
أخالد العظم ، الذى لا يشك الشعب فى وحديته ووطنيته المجال لبدء التحفظات
البناءة على « سلق » الوحدة الاندماجية لما حصل ما حصل بذلك الشكل . لكننا هنا
نريد طرح تساؤلين :

!!إذا أئخذ السواد الأعظم من السوريين على اختلاف مشاربهم كل صوت
ناقد للدمج غير المدروس ؟ . وهل الحزبيات واختلاف المشارب هى السبب ؟ .
كلا ! . . فاختلف المشارب فى سورية وتعدد الآراء وتعددية الاتجاهات السياسية
بل حتى الكفاح المتبادل من أجل المصالح الخاصة فى ظل صحافة حرة تكشفها حين
تستفحل ليست عيبا ولا تعبر عن التفكك إنما هى عكس ذلك . فهى الاثبات الواقعى
لوجود حد أدنى ومقبول من ديموقراطية وصلت بسورية الى مستوى اقتصادى
 واجتماعى جيد دون الاستعانة بأموال المساعدات والاحلاف . وفى ظل هذه التعددية
حافظت سورية على استقلال لا يوافق عليه الاستعمار الحديث فدفعها الى قبر
الديكتاتورية الكلية . هذا واو نظرنا فى هذا العالم الفسيح لما وجدنا أية دولة من
اللواتى نحب التشبه بها والتقرب من مستواها الا وفيها تعددية الأحزاب وتباين
المشارب حيث يحترم الحزب وجود الأحزاب الأخرى مهما بلغ اختلافهما فى الراى .
فما الذى جعل قادة كل المشارب والتحزبات فى سورية ينضون تحت أجنحة
الوحدة دون قيد أو شرط ؟ او نذكر مدى الثقة التى منحها أبو عبده ، أمين الحافظ
عضو المجلس الأعلى لقيادة الجيش) لسيادة الرئيس حين أقسم أنه لو طلب منه
الرئيس ضرب مسقط رأسه حلب بالمدفعية لفعل ؟ . أن جوابنا على هذا السؤال
لن يزكى سيادة الرئيس . فلقد تميزت لقاءاته مع ممثلى كل فئات سورية بالخداع
والتضليل لأنه كان يشعر كلا منهم بأنه موضع ثقته وأنه سيكون العنصر السورى

الذى سيتعاون معه في القيادة لأنه لا يعرف سورية ولأن قدماء لم تطل أرض سورية من قبل . فحين كان يختلى الرئيس بعفلق والبيطار والخوراني كان يؤكد لهم احترامه التام لبطولة الحزب الرائدة في انحاء الوطن العربي وأنه هو نفسه نهل من مبادئ هذا الحزب . ولا نستبعد أبدا أنه كان يدس برفق ولطف بين قادة البعث منذ ما قبل الوحدة . فإن التقى الخوراني على حدة لرفع من شأن «فاعليته» النشطة بالمقارنة مع «نظرية» عفلق والبيطار ، ولو التقى الآخرين لامتدح صفاء النبع الفكري القومي العربي لأصل حزب البعث العربي بالمقارنة مع «شارعية» أو «عنف» الخوراني . وعندما كان يقابل رجالات أكثر يسارية كان يؤكد لهم بأن الخط الاشتراكي هو الضمان الوحيد للمستقبل للمجتمع العربي . وحين يقابل أفراد الجيش ينحى باللائمة على «لوبيية» السياسيين «وؤبقيتهم» ويشرح لهم هدفه بجعل جيش دولة الوحدة أقوى قوة ضاربة في كل الشرق الأوسط بل أقوى من جيش مثل جيش فرنسا ، وحين يقابل رجال المخابرات كان يعترف لهم بفضلهم عليه وعلى الوحدة ويؤكد لهم صادقا اعتماده المطلق عليهم في دولة المستقبل . أما حين يقابل المستقلين فيهمس في آذانهم برفضه الشديد للحزبية المخربة . . وهكذا كان يلبس أمام كل فئة الألوان المحببة إليها . وانطلاقا من ثقة كل من السوريين الضالعين في الوحدة بوطنيته الذاتية وبوطنية الرئيس المرتقب وبأن تعاونه مع الرئيس الجديد سيكون في صالح الوطن ككل ، ونضيف الى ذلك دغدغة المكاسب الشخصية المتوقعة من مادية أو من جناة أو من كليهما - فما من معصوم الا الأنبياء - لنجد المبرر لاندفاع السوريين الى الوحدة بالشكل الذي تم . فلا يجوز لانسان وصف هذا الاندفاع المتوازي بالتفكك والتفتيت . وعلينا ان نثبت هنا للحقيقة والتاريخ أن الرئيس عبد الناصر لم يتمكن من خديعة خالد العظم .

والسؤال الثاني ينطلق من أننا نريد أن نسلم جدلا بأن الرئيس على حق في أن كل سياسة وضباط سورية كانوا متحيزين ومفتتين ومتفكرين يطعن كل منهم بالآخر وينهش بلحمه ، ولا يرون الخلاص من جملة هذه المفاسد الا في الانضواء غير المشروط تحت أجنحة الرئيس ورعايته الابوية . . . فهل حقق الرئيس رجاءهم بعد اقيام الوحدة فألف بينهم ؟ . أم أنه سحق بفرديته الكلية الروابط التي كانت تربط بينهم فشتتهم شر تشتيت وجعلهم يفسخون صداقاتهم المهنية بل والعائلية وجعلهم لا يتكلم واحد مع الآخر وذهب بآمالهم الوطنية بل بآمال الوطنيين الآخرين في البلاد العربية فجعلها أثرا بعد عين . . فلم تكن المشكلة أن اتصف كثير من السوريين بالضعف والارتخاء تجاه المال والمصلحة والجاه . . فهذه الصفة لا تقتصر عليهم إنما هي متوفرة في كل البشر منذ سيدنا آدم ، ولكن بدرجات متفاوتة بحيث تختلف الاستجابة لها من مواطن لآخر . لكن المشكلة هي في لجوء القائد الأكبر للامة

٣ - ألم يجمع كل ((سياسة)) هذا الجيش على قبول مصر بقيادة الرئيس عبد الناصر زعيما لهم وزعيما لكل الوطن العربى ؟ .

ان متابعة التعامل مع هؤلاء الضباط الاوفياء من منطلق التوجيه الصالح كانت تضمن تحقيق كل رغبات الرئيس . لكنه لم يبدأ بالتوجيه انما بادر بعمليات التسريح والتفنى والتأليب منذ بدء الوحدة .

لو كانت أهداف الرئيس من عزل ضباط الجيش السورى هى اصلاح الجيش كجزء من اصلاح شامل لتوجب اقتران هذا الاصلاح العسكرى بخطوات اصلاحية مماثلة تتماشى مع كل المرافق الأخرى فى سورية . فهل حصل أى اصلاح ؟ . ألم تتلاحق الأخطاء فى الاقتصاد وفى السياسة وفى الزراعة وفى القضاء وفى التعليم وفى العمل السياسى من خلال اتحاد قومى مشبوه وفى كبت الحريات ، وفى الصحافة وفى زوال الشعور بالأمن وفى تزايد الخوف من مختلف شبكات التجسس التى اطبقت على انفاس الشعب ؟ ألم تسير الأمور من سوء الى أسوأ حتى يوم الانفصال ؟ .

لو سار حكم الرئيس عبد الناصر فى مجموعة القطاعات المدنية المذكورة سيرا صالحا وبناء ، لأمكن تفهم شدته فى تعامله مع ضباط الجيش السورى . لكنه ضل فى القطاعات المدنية وخرب فى قطاعات الأمن ، ولذلك لا نستطيع تقبل العذر فى أن سياسة القبض على زمام الجيش السورى كان مبعثه الاصلاح وازالة آثار التسييس .

لا يجوز لنا اختتام هذا الكتاب دون التعرف الى مصر الفكرة الاساسية التى قامت كنواة لها الجمهورية العربية المتحدة . فلقد رأينا الرغبة فى جعلها جاذبا للباقي الدول العربية لتتسافط الحدود واحدة بعد أخرى ولتصل الى الوحدة العربية المنشودة . ولكن ماذا آلت اليه الأمور فى الواقع ؟ . لنسمع خالد العظم يصف لنا علاقة دولة الوحدة بكل الشقيقات العربيات ، ولنبداً معه من حيث وصف تأييده لقيام دولة الوحدة ولاختيار جمال عبد الناصر رائدا لتنفيذ هذه الامنيات ثم الى التطورات والنتائج :

((وكانت التجربة الأخيرة قيام الرئيس عبد الناصر بتوجيهات سورية ومصر . وسائرنا هذه الخطوة اعتقادا منا انها ستؤدى الى جمع البلاد العربية . . وسعينا منذ ١٩٥٥ الى تحقيق هذه الخطوة واخترنا عبد الناصر زعيما لهذه القفزة . وكان تخوفنا من عبر الماضى قد حملنا على ابداء بعض الاعتراضات فى كيفية تكوين الوحدة . فلم يقبل بها عبد الناصر . ولم يقف الى جانبى أى وزير سورى أو حزب فأصررت فى آخر جلسة عقدناها بالقاهرة قبل اعلان الوحدة اننا نريدها جاذبة قوية تفرى سائر الدول العربية بالدخول فيها بطيب خاطر وقد أعدت الظروف الرئيس عبد الناصر ليكون مركز التجمع للامة العربية وقيد انتصر فى معركة

القناة وفاز بوحدة القطرين . . . غير أن نجمة أفل بعد فشله الفاشل في سورية لأنه لم يسلك بها الطريق السوى وأخاف الناس بدل التحبب اليهم . . . أما في لبنان والعراق فقد أثار الفتنة وأرسل الأسلحة لمن اشتراهم بالدرهم وبعث الضباط والجنود والأفراد الفلسطينيين وشنها حربا داخلية قتلت النفوس وهدمت البيوت وعرضت لبنان والعراق لأسوأ المصير ولكنه في كلا القطرين فشل وارتد على أعقابهم خاسرا . . . وأما سعود فنجته يفظته . . . ولولا ذلك لانحدرت بلاده وسقطت في بوتقة الوحدة كما أوشكت أن تنحدر وتسقط بلاد أمام اليمن . لكنه تنبه إلى المؤامرة التي اشترك بها ابنه البدر فرفض الاتحاد ثم عكف على فك حبال هذا الاتحاد الرفيعة واحدة واحدة حتى أصبحت أوهى من خيوط العنكبوت . وأما السودان ، فعلى رغم رقصات الصاغ صلاح سالم وقفزاته وهزات بطنه ، ورغم الأموال الطائلة التي أنفقها في الدعاية وفي استجلاب الزعماء السود ، لم ينخدع أحد ببياض جلد الصاغ الرقاص . بل اكتفى الجميع بالتصفيق له . . . وملء جيوبهم بالجنيحات المصرية . فعندما وصل الأمر إلى عقد اتفاقية الاتحاد قالوا : قف وعد إلى بلادك . . . وكذلك فشلت مساعي حكّام القاهرة في اجتذاب ملك ليبيا والحبيب بورقيبة . . . ومحمد الخامس ، ومن هؤلاء من ظلت العلاقة معه مكسوة بطلاء رقيق من مظاهر الأخوة والمحبة ومنهم من اشتد بينه وبينهم العنف وتوترت الصلات إلى حد المهاترة الكلامية ومقاطعات الجلسات التي تعقدها الجامعة العربية في القاهرة . . . فإين الانتصارات التي يتبجح بها عبد الناصر والمطلبون له والمزمررون من أفراد الكورس ، من نواب رئيس الجمهورية ، والمواطن الأول ، والوزراء المركزيين والتنفيذيين والصحفيين والمذيعين وسائر الأبواق الناطقة والحناجر العاوية . نعم انتصر عبد الناصر على سورية ، ولكنه خسر معركة القومية العربية (٥٥) .

(٥٥) « خالد العظم » جزء أول ، صفحة ٢٩٦ . ويلاحظ القاري من سياق النص انه كتب في وقت ما زالت خلاله الوحدة قائمة .

الخلاصة

يقال ان الفارق الاساسى بين العلوم الموضوعية كالرياضيات والفيزياء ، وبين العلوم الاجتماعية يكمن فى ان اجراء تجربة فى مجال العلوم الموضوعية يؤدى ، بصرف النظر عن الزمان والمكان الى ذات النتائج ، ان كانت التجربة تجرى تحت شروط واحدة . ومن هنا يستنتج انه من الممكن للعالم ان يتنبأ عن مصير تجربة فى العلوم الموضوعية سلفا ، ان كان يعرف الشروط التى تقام حسبها التجربة . اننا نوافق على ان التجارب فى العلوم الاجتماعية لا تؤدى الى ذات النتائج ، لكننا لا نتفق مع الآخرين ، فى ان سبب ذلك يرجع الى ان اجراء ذات التجربة ضمن ذات الشروط سيؤدى الى نتائج مختلفة ، وانما لعدم امكان تهيئة ذات الشروط لتجربة اجتماعية مرتين .

ان قيام الجمهورية العربية المتحدة هو حادثة اجتماعية ، كان يمكن ان يكتب لها الفشل أو النجاح . . ولو حاولنا تحليل العناصر والعوامل التى قامت على اساسها الوحدة لما امكن لنا التنبؤ بوضوح عن مصير هذه الوحدة المقبل . أما لو رصدنا التطور العملى بعد قيام الوحدة ، لأمكن لنا بعد مضي اقل من سنة الجزم بأن هذه التجربة ستفشل حتما ان لم يحدث اصلاح جذرى فى بنیان هذه الوحدة :

كانت القاعدة السورية التى دعمت الوحدة تتكون من كل الفئات الممثلة فى المجلس النيابى السورى ما عدا الشيوعيين . وحين نهمل ذكر الجيش بفئاته ، فلأنها على الغالب ظلال للفئات فى المجلس النيابى . وإن شمول هذه القاعدة يجعلها متينة قادرة على تحمل مختلف الصدمات . لكن هذه القاعدة بدأت تتآكل فتتداعى من جراء سياسة الرئيس الواعية لما كانت تفعل . فقد اعتبرت احوالة الرئيس شكرى القوتلى الى التقاعد السياسى بديهية أولى ، وفصل الفريق عفيف البزرى بعد عدة أسابيع من قيام الوحدة ، ثم جرى اغلاق بعض الصحف وضرب اصحاب الأراضى الكبيرة ، بحيث أصبحوا ينقمون على الوحدة . وفى خريف ١٩٥٨ جرت تصفية السيد صبرى العسلى بطريقة دراماتيكية تصويرية مؤثرة ، ثم أقيبل الوزير رياض المالكى ، ليلحقه فى نهاية العام الوزراء البعثيون ، الذين تركوا عجلة الحكم لحرمانهم من أى نصيب فى تقرير سياسة دولة الوحدة ، وبعد شهور أخرى لحق بركب المفصولين الوزيران أحمد عبد الكريم ، وامين النفورى ومع

تصفية كل من هؤلاء السياسيين كان يصفى مجموعات من رجالهم أو من الرجال المحسوبة عليهم أو الموالية لهم . ومعظم هؤلاء من ذوى الخبرة والدراية بالشؤون الادارية المناطة بهم فكانت النتيجة مزيدا من المآسى والحزارات والنقص الادارى ، وكل ذلك مما يعرقل الثقة بالوحدة وينجاحها .

ولقد امكن شق الطبقة البورجوازية الى طبقة تجار وطبقة صناعيين . فضربت الأولى فى البدء عن طريق كبت الحرية الاقتصادية ، وتحديد الاستيراد ، وبيع مواد اجنبية لهم من مصر ، على أنها صناعة محلية . أما طبقة الصناعيين ، فقد ضربت بعد فترة بقوانين تموز الاشتراكية . وفى نهاية المطاف صفى عبد الحميد السراج ، فلم يبق بعدئذ احد من السوريين الذين ساهموا فى اقامة الوحدة يشارك فى حكم الجمهورية العربية المتحدة . ولم يصحب عمليات التصفية المتتالية تحسن الأوضاع فى سورية ، انما اوغلت حالها فى السوء . فكان من الطبيعى أن تحطمت تلك الوحدة .

ترى هل يعقل حقا ان كل رجالات سورية الذين صنعوا الوحدة وسلموا زمام امورهم وامور سورية للرئيس عبد الناصر انقلبوا جميعا دونما استثناء عن شعورهم الوطنى الوحيد فاثروا الانفصال ؟ ألم يبق فى كل انحاء سورية وطنى واحد صادق يتعاون معه الرئيس فى ادارة امور الاقليم السورى ؟ . وهل انقلبوا جميعا بين ليلة وضحاها الى فاسدين ورجعيين وانتهازيين وخونة ؟ . وهل انحصر بعث الانسان الوطنى الصالح على من يراه الرئيس ويختاره من بطانته فى الاقليم الجنوبى ؟

انى لعلى ثقة فيما لو ان الرئيس اعتمد على الآراء الحرة والشريفة والنزيهة من الطبقة القيادية فى مصر لما حصل كل ما حصل . لكن هؤلاء المصريين القيادين الواعين رفضوا التعاون مع الرئيس تعبيرا عن رفضهم له ولسياسته . لقد أبى قادة مصر الوطنيون الخنوع للرئيس فابتعدوا عنه احتجاجا فلم يعد لهم اثر على سياسة مصر . وهذا ما ارادته فردية رئيس ديكتاتور .

كل السوريين الذين اقبلوا نبهوا الى الأخطاء التى تترى معتقدين أنها تنحصر عن جهل مقترن بحسن نية . . ثم انتقلوا من التنبيه برفق الى ترجى وطلب الاصلاح واخيرا انتقدوا بلطف ثم بعنف واضح . ولقد كثرت الاصوات الأخرى من سورية التى نصحت الرئيس مناشدة اياه بالاعتدال والتصحيح مبينة له مخاطر الاستمرار . لكن كل هؤلاء ، ازيحوا عن اماكنهم واحدا تلو الآخر . ولقد اصبح الامر وكأننا تزايد اصوات النصيح والتحذير الآتية من سورية كان يؤدى الى تسارع محموم من قبل الرئيس لدفع عجلة الهيمنة المطلقة على سورية قبل ان يفوت الاوان . لقد كان على

سباق مع الزمن وكأنها لم يكن الهدف الاصلى للقيام الجمهورية العربية المتحدة هو اقامة نواة تجذب بعطائها وبديموقراطيتها وانفتاحها العربي كل الدول الشقيقة الى وحدة شاملة انما الهدف هو السيطرة على سورية واخضاع كل رجالها المرموقين من ذوى الراى دونما قيد او شرط لارادة الرئيس . وانقلبت الآية ، فلم تعد دولة الوحدة جاذبا نفثات وطنية عريضة من شعوب الدول العربية الاخرى كما كانت فى اول عهدها انما انقلبت الى بيع مخيف يستخدمه حكام الدول العربية الاخرى التى كانت مهتدة من الداخل لابرار الجحيم الذى آلت اليه الوحدة فى ظل الرئيس جمال عبد الناصر .

ولقد حاول الرئيس استبدال القاعدة التى حطمها قطاعا بعد قطاع بقاعدة اخرى تتكون من الفلاحين والعمال معتمدا على الاصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية . اما الفلاحون فلم يكن لهم اثر مباشر على احداث الحركية السياسية فى المدن . ولسنا نقصد من قولنا ، ان الفلاحين اصبحوا راضين عن نظام الحكم . فكثير منهم كان من الفقر بحيث لم يستطع الاستفادة من كونه مالكا لارض لا يستطيع التصرف بها . وادى ذلك الى ازدياد سوء حال هؤلاء الفلاحين . فوضعه السابق فى ظل وكنف صاحب الارض كان يؤمن له حدا اكبر من الضمان الاجتماعى . لكننا نؤكد مرة اخرى ، اننا لا نقصد من هذا الوصف تأييد وضع الملكية الزراعية السابق او الافلال من شأن وضرورته الاصلاح الزراعى وانما نريد مهاجمة اصلاح زراعى جلب الفوضى ، وسمم العلاقات بين طبقات الشعب الواحد ، وساهم فى تحطيم اقتصاد سورية وافقارها .

اما عن العمال ، فانه يصعب علينا تحديد نسبة من استحسن النظام منهم ، فاصبح ينار على حمايته الدفاع عن المكاسب الاشتراكية . فالعامل فى سورية يريد النتائج الملموسة . وهذه النتائج لم يلمسها حتى آخر ايام الوحدة وعلى كل حال فان طبقة الكادحين من العمال فى سورية قليلة العدد . فالزراعيون من الشعب يشكون ما يزيد على الثلثين . والثلث الاخير يتوزع على مختلف مرافق الحياة الاخرى . يضاف الى ذلك ظاهرة غريبة نسبيا ، الا وهى ان كثيرا من العمال المؤمنين لم يتقبلوا اجراءات التأمين ، التى تسلب صاحب العمل مكاسبه وثروته لانهم ينظرون الى الثراء ، والى الفارق الاجتماعى على انه عطاء من عند الله متأثرين بقوله تعالى : « ... ورفع بعضكم فوق بعض درجات ... » ولقد كانت علاقة الكثيرين من العمال مع اصحاب العمل اكثر جودة من تقبلهم وقوع الاذى بهم .

فالقاعدة الجديدة التى حاول الرئيس عبد الناصر ايجادها كبديل يحل محل القاعدة الاصلية لم تستطع الحلول محل الاولى ، ولم تتمكن من اداء ذات الوظيفة مما ادى الى تداعى بناء دولة الوحدة لمجرد ان الشرارة دأبت مواطن الضعف .

وثمة فكرة أخرى نود التعرض لها تتعلق بنوايا الرئيس عبد الناصر حيال سورية .

ان الرئيس ليس من الغباء بحيث لم يلمس الاستياء والتذمر في سورية طوال ذلك الوقت . فشبكته المباحثية لاستقصاء أفكار الشعب كانت شديدة الاتساع والنشاط . وكان رجالا سورية من مدنيين وعسكريين لا يكفون عن اسداء النصيح ، وابداء النقد البناء . وكان اعراض السوريين المتوالى عن السير في ركاب الرئيس كافيا لاشعاره بان العاقبة ستكون وخيمة على دولة الوحدة .

فلماذا رفض كل اصلاح ، واصر على ضرب الجميع ؟

هل اراد تصفية كل حزبى ، وكل ذى شأن في سورية لمجرد انه اراد الامساك بسورية بحيث لا تسبب له المشاكل من بعد ؟

لو كان يريد من سورية الا تسبب له المشاكل ، لكان عليه ان يصلح الأمور . فاصلاح أمور الرعية يجعلها تمجد قائد الاصلاح . لكن اصلاح أمور الرعية يتطلب تعاون قادة تلك الرعية مع المصلح الكبير الذى أوتمن . لكننا نجده حطم وحدة قادة سورية فردا بعد فرد وفئة بعد فئة .

هل كان يريد الاجهاز على صوت سورية ، وصيحات رجالاتها من مدنيين وعسكريين ليسير بسورية بعد ذلك الى طريق لا يوافق عليه أحد من هؤلاء ؟ . وماهى السياسة التى لا يمكن لأحد من هؤلاء أن يرضاها ؟

لو اراد السير فى عجلة الغرب ، لوجد من سياسيين سوريا عددا كبيرا سيتعاون معه ويؤيده ،

ولو اراد السير فى ركاب الشرق ، لوجد من السوريين من يتعاون معه ايضا ، ولو اراد البقاء على الحياد متبعا سياسة عربية خالصة ، لايده معظم شعب سورية ،

ولا نجد سوى اتجاه واحد فقط ، رفضه ومازال يرفضه كل الشعب السوري ، وكل سياسيين سورية على السواء ، وهو : تصفية قضية فلسطين . فهل اراد الرئيس جمال عبد الناصر اخماد صوت سورية ، التى تعتبر قضية فلسطين قضيتها الاولى ، بل تفرض هذه القضية على حكومات العرب ؟

اننا نتساءل ، ولا نستطيع الجزم . لكننا لم نضع صيغة التساؤل هذه حبا فى الافتراء على الرئيس ، وانما لأن السؤال يفرض نفسه فرضا .

ففى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، واثناء الوحدة ، استطاع اليهود تحصين الضفة الغربية من نهر الأردن قرب بحيرة الجولة .

وفي عهده سحب من قائد الجبهة السورية حق اصدار الأوامر بإطلاق النار للأسلحة الثقيلة ان هجم اليهود .

وفي عهده صدرت الأوامر للقوات السورية بعدم التعرض لليهود ، ان قاموا بأعمال الحفر على الحدود مباشرة جنوبى جسر بنات يعقوب .

وفي عهده صدرت الأوامر بعدم التعرض للنشاط الاسرائيلى حتى شواطئ طبرية الشرقية .

وفي عهده أعطيت جميع سفارات الجمهورية العربية المتحدة فى العالم تعليمات تقضى بعدم التعرض لقضايا اللاجئين .

وفي عهده كتب الكاتب المصرى فكرى أباطة مقالته المعروفة التى تقترح تصفية قضية فلسطين .

والرئيس عبد الناصر نفسه حاول اقناع الوزراء السوريين المركزيين بالسماح لليهود بتحويل نهر الأردن ، مقابل أن يحصل من هيئة الأمم المتحدة على بعض القروض .

وان الجبهة الوحيدة التى تأمنها اسرائيل ، هى الجبهة مع دولة مصر . وقد سبق ان بينا أن وجود قوات الأمم المتحدة على جبهة مصر يعتبر اكبر ضربة تضعف الجيوش العربية تجاه اسرائيل .

فهل لتساؤلنا جانب من الحق ؟ .

وان كان الأمر حقا ، فلا عجب ان تكون الجمهورية العربية المتحدة ، قد قامت بدفع من الولايات المتحدة الامريكية من أجل لجم وتكبير ارادة شعب سورية .

وهناك احتمال آخر :

بعد قيام حسنى الزعيم بانقلابه أجرى اتصالات مع نظام الحكم فى العراق طالبا الدعم العسكرى لدعم موقف سورية فى مفاوضات الهدنة مع اسرائيل . وقام نوري السعيد بزيارة لدمشق بعد الانقلاب ببضعة ايام ، لكن العراق لم يتجاوب مع طلبات الزعيم بسرعة . ولما وصل نوري السعيد والوصى عبد الاله الى قنائة مؤداها أن مد يد العون الى حسنى الزعيم سيسهل اىصال سورية الى الهاشميين كان السيف قد سبق العزل . ففى هذه الاثناء تنبه الملك فاروق لتلك الاتصالات وخشى ان تؤدى الى وحدة سورية مع العراق . فاتصل بحسنى الزعيم ودعاه الى القاهرة واحسن ضيافته وبذل له الوعود بتقديم ما تحتاجه سورية للدفاع عن سيادتها فانكفأ الزعيم عن العراق المتردد كليا وبقيت سورية مستقلة عن الهاشميين . فسياسة مصر آنذاك كانت تحارب ظهور أى تكتل سياسى فى القسم الاسيوى من البلاد العربية معتقدة ان ذلك يشكل خطرا على زعامتها فى المنطقة ككل !

في حديث مع الوزير السابق السيد اكرم ديري ، وكان وزيرا مركزيا حين حصل الانفصال وصف الوزير نقاشا عنيفا حصل بين الوزراء السوريين المركزيين في القاهرة من جهة وبين الرئيس عبد الناصر بعد اتخاذه القرارات الاشتراكية ، تلك القرارات التي اتخذت دون استشارة أي مرجع سوري ، بل بالرغم من التحذير من نتائجها . في هذا النقاش اعترض كل الوزراء السوريين على التأميمات وطرح الوزير ديري على الرئيس السؤال التالي :

— ((هل هذه هي القرارات التي سنجذب بها دولا عربية اخرى الى الوحدة يا سيادة الرئيس ؟ .

فأجابه الرئيس :

— وهل تعتقد يا اكرم بوجود أية دولة عربية اخرى يمكن ان ترغب بالدخول في دولة الوحدة ؟ .))

اذن فالرئيس كان يدرك ان سياسته في دولة الوحدة لم تكن لتؤدي الى انضمام المزيد من الدول العربية . فهل كان الهدف من الاصل هو الاكتفاء بعدم اقتران سورية بدولة مجاورة لكيلا تتشكل دولة مشرقية تزاخم المطامح القيادية لدولة مصر ؟ وهل كانت سياسة الرئيس استمرارا طبيعيا لسياسة تقليدية عرفت منذ عهود رعمسيس قبل آلاف السنين ، وتابعتها الملك فاروق قبل الثورة بعامين ؟

يبقى لي تعليق على كل ذلك : ما هي نسبة المواطنين العرب الذين كانوا يعارضون قيادة الرئيس عبد الناصر على مصر وعلى سائر الشعوب العربية ؟ اليس العرب مستمرين حتى الآن في اعتبار مصر الركن الأعظم في الوطن العربي والقيادة العربية ؟ . ألم تكن الجماهير الجارفة في كل انحاء الوطن العربي تؤيد عبد الناصر حتى لو احتفظ بقسط من ديكتاتورية غير ناقمة وغير حاقدة انما تسمح للانسان العربي بالنشاط الحر والحركة والتقدم ؟ ألم تشارك قيادات هامة في كل الدول العربية في تحريك الشعوب نحو وحدة مع مصر ومع عبد الناصر ؟ اني اؤكد : لو سار عبد الناصر بطريق عدل بدولة اوحدة لتهاوت الحدود العربية تحت قدميه عن قناعة وعن حب وليس بتأثير الضغوط واو طلب النبوة لقدمت له هذه على طبق من فضة كقائد لمصر ، قائدة المجتمع العربي من الخليج الى المحيط .

ان الأذى الذي لحق بمصر وبفكرة التجمع العربي تحت قيادتها بسبب فردية عبد الناصر الانتقامية الأكبر من ان يستوعبه هذا الكتاب . ونحن اذ نطرح هذا القول السلبي العنيف عن الاعمال والممارسات التي تمت في عهد الرئيس فهل نطعن بوطنيته شخصيا ؟ بالطبع نجيب بالنفي القاطع لان التشكيك في وطنية عبد الناصر ، في رايانا ، خيانة للحقيقة وللتاريخ . لكن الوطنية الحاقدة تأتي بأذى ربما يزيد عن أذى عهود

الاستعمار . اننا نرى في الرئيس عبد الناصر شخصية فذة ووطنية ساهمت في احياء الشّعور العربى وانتشاره من الخليج الى المحيط . لقد كان يتصف بالزعامة . ولذلك حيكت حوله المؤامرات من قبل الدول التى لا تريد للوطن العربى الخير . وامكن التفرير به فعاف الديموقراطية وسلك طريق اديكتاتورية القاتلة فأعداء الأمة العربية لا تبحث عن الشخصيات الهزيلة فتدعمها ثم تحاول حرقها عن الطريق القويم ، انما تختار الشخصيات الكبيرة التى تحمل صفة الزعامة . وضباط الجيوش الشباب هم خير من يتوفر بين ظهرانيهم شخص القائد الذى نشأ في وسط عسكري بحيث يميل بطبعه الى البطش بالخصوم وبالمعارضين . وفي كتابنا « عريضة سياسية » تعرضنا لهذه النقطة في فصلين مع شرح اوسع : « كيف تسيطر الدول العظمى على الدول الصغيرة ؟ » و « اقوال للرئيس عبد الناصر وتعليق عليها » .

لقد اسهمت اكبر قوة استعمارية حديثة في صنع عظمة عبد الناصر بالاعلام العالمى الرهيب وبمساعده في الانتصار في معارك هامة مثل معركة السويس ومثل دعمه لحرب التحرير الجزائرية لان هذه الانتصارات افادت في بتر اصابع الاستعمار القديم لصالح الاستعمار الحديث . اما ان ينتصر في معركة لصالح التقدم العربى فهو امر مرفوض وممنوع عنه .

ان اللهيب الاعلامى الذى انتشر في صوت العرب ايام احمد سعيد والذى هاجم بعنف وبحق كل ما يمت الى الاستعمار الذى كان مازال سائدا على العرب حينذاك لم يسمح له بأن يتطور الى وحدة عربية شاملة ، انما نظر اليه سادة الاستعمار الحديث كاسهام في استقطاب الجموع العربية من اقاصى الخليج حتى المحيط لتوقف اشاعيرها وافئدتها في خدمة زعيم ناشئ بطل فتلتف حول شعاراته القومية المحببة الى النفوس . وبعد ان ترسخت محبة الزعيم في القلوب بتأثير الانجازات القومية الاولى ، وقف له الاستعمار الحديث بالمرصاد وتمكن من حرقه الى الطريق الخطرة على حياة الشعوب .

تذرع فئة من مثقفي الوطن العربى حين تمجد عهد الرئيس الراحل بظهور العهود الاسوأ والأحلك في بقاع مختلفة من الوطن العربى انكبير بعد رحيله . ونحن لا نرى ذلك لان ظهور الاسوأ لا يبرر تمجيد السوء الاقل . هذا وان الاسوأ ما كان ليظهر وليستشرى لولا شروع الديكتاتوريات العسكرية بالسيطرة على مقدرات العرب .

اعتقد عبد الناصر انه يصنع الاحداث . والحقيقة هي عكس ذلك ! فقد تمكنت اقوى قوة استعمارية حديثة من استخدامه واستفادت من قوة شخصيته ونفاذ سلطته ووطنيته واثره على الجموع لتحطيم التقدم العربى الحديث . ولقد

اكتشف ، في راينا ، الخدعة الكبرى بعد هزيمة ١٩٦٧ فأراد الانتقام بنفسه ، فأخطأ بهذا القرار لانه تابع الاعتماد على الفردية المطلقة ولم يلتجئ الى ائتلاف الأمة. ونحن نرى أنه لانصر لقائد بدون مشاركة ائتلاف الأمة. والائتلاف ليس هو الاجماع، إنما حكم الاكثرية في ظل تعددية الآراء بعيدا عن شبح وطاة الجيوش .

ان العدل اساس الملك . والشورى افضل من التعنت ، ونفس الحاكم السمحة تأسر القلوب وتؤتي ولاء الطبقات المثقفة والرائدة . . . ولا مستقبل للعرب بدون سيادة القانون واحترام حقوق الانسان .

انتحار الجيوش

نتوجه الآن الى كل الضباط في جميع الجيوش العربية وفي جيوش العالم الثالث بفكرة مختصرة ليضعوها على محك الحقيقة والتاريخ .. ثم لينفذوا بعدئذ القناعات التي تبلور لديهم :

لا يوجد جيش على وجه الأرض وخلال التاريخ منذ الأزل حتى اليوم سمح لنفسه بالخوض في ميادين السياسة فنزل الى الشوارع تمهيدا لاستلام السلطة الا وقع فريسة نفسه قبل كل شيء . ان الجيش جهاز الأمن لحماية الوطن . فاذا تحركت قطعاته غدا جهازا للبطش بالاعداء . اما اذا تدخل في السياسة فينقلب الى وسيلة حتمية للبطش من أجل سيطرة بعض الجيش على كل الجيش . وكفاح الجيش في داخل صفوفه يتراوح او يبدأ بنقل الضباط المعارضين مع حفظ الاعتبار ، ثم بالتسريح ، ثم بالتسريح مع الأبعاد ، ثم السجن أو النفي ، ثم التصفية الفردية ليصل الى الإبادة الجماعية . وكم اتمنى او أحصل على احصائية تمكّنني من اثبات ان كل حروب العرب مع اسرائيل لم تستهلك من ضباط الجيوش العربية الا جزءا لا يذكر بالمقارنة مع شهداء المعارك الداخلية . ولا يوجد في نظرنا اخطر ولا اسوأ من الضابط المتسيس سوى رجل السياسة الذي يسهم في جر الضابط الى الحزبية .

ان الجيش الذي يتورط في متاهات السياسة ينقلب وجهه الى داخل الوطن معرضا لظهور لطعنات العدو المتربص له ولكل الشعب . أما الوضع الطبيعي فهو ان يدير وجهه الى العدو وليتمتع بحماية كل الشعب لظهره . فالجيش ابن الشعب وابن يحميه سوى الشعب .

ان المساوىء التي تلازم ديموقراطية تعدد الأحزاب اوضح من ان تحتاج الى تأكيدها ، ولكن هل يوجد سيئة نعرف توفرها في الديموقراطية ولا نجدها في الديكتاتوريات العسكرية ؟ . لو القينا نظرة متفحصة على الديكتاتوريات العسكرية لوجدنا كل المساوىء متطفلة فيها ولكن بشكل اوقع اثرا واكثر تخريبا . فالأخطاء والتجاوزات التي تحصل في دولة متعددة الأحزاب يجرى فضحها من قبل تعددية الصحف التي يقف كل منها للأخرى بالمرصاد مما يجعل للتجاوزات حدودا . اما حين يجثم ظل الديكتاتورية العسكرية على السياسة فتخفى الأخطاء والتجاوزات التي تترعرع وتستشري دون أن يجرؤ مواطن على أن ينبس ببنت شفة . ولكن حين تظهر المعارضة في صفوف ضباط الجيش فسيتكلمون مع بعضهم بلغة السلاح . لذلك نحن لا نرى ضابطا تحزب في نشاطه لخط سياسي الا وأصبح مسؤولا عن التخريب الذي يعصف بالجيش وبالوطن . فليعلم ضباط الجيوش العربية أن من يسعى لجرحهم الى دهائيز السياسة ليس بصديق وانما هو عدو مجرم يريد أن يبطش بهم وبوطنهم أجمعين .

الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة

من النشرة التشريعية ص ٣٥٩ - ٣٦٩ نشر بتاريخ ١٣ مارس ١٩٥٨ :

الباب الأول - الدولة العربية المتحدة :

مادة ١ - الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية .

مادة ٢ - الجنسية في الدولة المتحدة يحددها القانون . ويتمتع بجنسية الدولة المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية أو المصرية أو يستحق أية منهما بموجب القوانين والأحكام السارية في سوريا ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثاني - المقومات الأساسية للمجتمع :

مادة ٣ - التضامن الاجتماعي أساس للمجتمع .

مادة ٤ - ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة ، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

مادة ٥ - الملكية الخاصة مصونة ، وينظم انقائون اداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

مادة ٦ - العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكليف العامة .

الباب الثالث - الحقوق والواجبات العامة :

مادة ٧ - المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

مادة ٨ - لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .

مادة ٩ - تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ١٠ - الحريات العامة مكفولة في حدود القانون .

مادة ١١ - الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين والتجنيد اجباري وفقا للقانون .

الباب الرابع - نظام الحكم :

الفصل الأول - رئيس الدولة :

مادة ١٢ - رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية . ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في الدستور .

الفصل الثاني - السلطة التشريعية :

مادة ١٣ - يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة ، يحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري .

مادة ١٤ - يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور .

مادة ١٥ - يجب ألا يقل سن عضو مجلس الأمة عن ٣٠ سنة ميلادية .

مادة ١٦ - مقر مجلس الأمة مدينة القاهرة ، ويجوز دعوته للانعقاد في جهة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ - يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد ، ويفض دورته .

مادة ١٨ - لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة دون دعوة في غير دور الانعقاد ، والا كان اجتماعه باطلا ، وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر منه .

مادة ١٩ - يقسم عضو مجلس الأمة أمام المجلس ، في جلسة علنية ، قبل أن يتولى عمله ، اليمين الآتية :

اقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على ج.ع.م ونظامها ، وأن أرفع مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وأن أحترم الدستور والقانون .

مادة ٢٠ - ينتخب مجلس الأمة في أول اجتماع عادي له رئيسا ووكيلين .

مادة ٢١ - جلسات مجلس الأمة علنية ، ويجوز انعقادها في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية ، أو ٢٠ من أعضائه . ثم يقرر المجلس إذا ما كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أو سرية .

مادة ٢٢ - لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة ، ولا يجوز تشريع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه ، مادة مادة .

مادة ٢٣ - يضع مجلس الأمة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية أدائه لعمله .

مادة ٢٤ - لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ٢٥ - يجوز لعشرين من أعضاء مجلس الأمة أن يقبلوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه ، وتبادل الرأي فيه .

مادة ٢٦ - لمجلس الأمة ابداء رغبات أو اقتراحات للحكومة في المسائل العامة .

مادة ٢٧ - إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ،

ولا يعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف أحد أو أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا في حدود القانون .

مادة ٢٨ - ينظم القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة واجراءات صرفها .

مادة ٢٩ - لا يجوز للحكومة عقد قرض ، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة .

مادة ٣٠ - لا يجوز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدد .

مادة ٣١ - يعين القانون طريقة اعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة ، كما يحدد السنة المالية .

مادة ٣٢ - يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة اشهر على الأقل ، لبحثه واعتماده ، وتقر الميزانية بابا بابا ولا يجوز لمجلس الأمة اجراء أى تعديل في المشروع الا بموافقة الحكومة .

مادة ٣٣ - يجب موافقة مجلس الأمة على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية ، وكذلك كل مصروف غير وارد بها ، أو زائد على تقديراتها .

مادة ٣٤ - الميزانيات المستقلة والملحقة تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة .

مادة ٣٥ - ينظم القانون الأحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الأخرى .

مادة ٣٦ - لا يجوز في أثناء دورة انعقاد مجلس الأمة وفي غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ ضد أى عضو من أعضائه اجراءات جنائية الا باذن المجلس . وفي حالة اتخاذ أى اجراءات في غيبة المجلس يجب إخطاره بها .

مادة ٣٧ - لا يجوز اسقاط عضوية أحد من أعضاء مجلس الأمة الا بقرار من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه ، بناء على اقتراح ، من الأعضاء ، وذلك اذا فقد الثقة والاعتبار .

مادة ٣٨ - لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة ، فاذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوما من تاريخ الحل .

مادة ٣٩ - اذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة . ولا يجوز عدم الثقة بالوزير الا بعد استجواب يوجه اليه . ويكون الطلب بناء على اقتراح ٢٠ عضوا من أعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب الا قبل ثلاثة ايام على الأقل من تقديمه . ويكون سحب الثقة بالوزير بأغلبية أعضاء المجلس .

مادة ٤٠ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة ، ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى .

مادة ٤١ - لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين في مجلس إدارة شركة في أثناء عضويته إلا في الأحوال التي يحددها القانون .

مادة ٤٢ - لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يشتري أو يستأجر من أموال الدولة ، أو يؤجرها أو يبيعها من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٤٣ - يتقاضى أعضاء مجلس الأمة مكافأة يحددها القانون .

الفصل الثالث - السلطة التنفيذية :

مادة ٤٤ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين في الدستور .

مادة ٤٥ - لا يجوز لرئيس الجمهورية في أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة ، أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة ، أو أن يبيعها أو يؤجرها شيئاً من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٤٦ - لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً لرئيس الجمهورية أو أكثر ، ويعفيهم من مناصبهم .

مادة ٤٧ - يعين رئيس الجمهورية الوزراء . ويعفيهم من مناصبهم . ويجوز تعيين وزراء دولة ونواب للوزراء . ويتولى كل وزير الإشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية .

مادة ٤٨ - لا يجوز لنائب رئيس الجمهورية ، أو للوزير في أثناء مدة توليه منصبه ، أن يزاول مهنة حرة ، أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٤٩ - لرئيس الجمهورية وللمجلس الأمة ، حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تأديته أعمال وظيفته ، ويكون قرار مجلس الأمة باتهام الوزير بناء على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية أعضاء المجلس .

مادة ٥٠ - لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها .

مادة ٥١ - إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده إلى مجلس الأمة في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس إياه ، فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر .

مادة ٥٢ - إذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم الى المجلس وأقره بموافقة ثلثي أعضائه ، اعتبر قانونا وأصدر .

مادة ٥٣ - لرئيس الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو قرار ، مما يدخل أصلا في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة الى اتخاذه في غياب المجلس ، على أن يعرض عليه فور انعقاده ، فإذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه سقط ماله من أثر من تاريخ الاعتراض .

مادة ٥٤ - يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ، ويشرف على ادارتها .

مادة ٥٥ - رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٥٦ - رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ، ويبلغها لمجلس الأمة ، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة ، على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحه وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل في أراضى الدولة ، أو تتعلق بحقوق السيادة أو اثتى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية ، لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الأمة .

مادة ٥٧ - لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارئ .

مادة ٥٨ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما : مصر وسوريا ، ويشكل لكل منهما مجلس تنفيذى يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، ويختص بدراسة وفحص الموضوعات التى تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للاقليم .

الفصل الرابع - القضاء :

مادة ٥٩ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في انقضايها أو في شؤون العدالة .

مادة ٦٠ - القضاة غير قابلين للعزل ، وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ٦١ - يرتب القانون جهاز القضاء ويعين اختصاصاته .

مادة ٦٢ - جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب .

مادة ٦٣ - تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة .

الباب الخامس - أحكام عامة :

مادة ٦٤ - مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٦٥ - يبين انقانون العلم الوطنى والأحكام الخاصة به ، كما يبين القانون شعار الدولة والأحكام الخاصة به .

مادة ٦٦ - لا تسرى احكام القانون الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الامة .

مادة ٦٧ - تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ، ويعمل بها بعد عشرة ايام من تاريخ نشرها ، ويجوز مد هذا الميعاد او تقصيره بنص خاص في انقانون .

الباب السادس - احكام انتقالية وختامية :

مادة ٦٨ - كل ما قررته التشريعات المعمول بها في كل من اقليمي مصر وسوريا عند العمل بهذا الدستور ، تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها . ويجوز الغاء هذه التشريعات ، او تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور .

مادة ٦٩ - لا يترتب على العمل بهذا الدستور الاخلال باحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاجنبية ، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول ، في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها ، ووفقا لقواعد القانون الدولي .

مادة ٧٠ - الى ان يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة تصدر الى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الاقليمي الحالي لكل من سوريا ومصر .

مادة ٧١ - يستمر ترتيب المصالح العامة ، والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولاً بها في كل من سوريا ومصر الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٢ - يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٣ - يعمل بهذا الدستور ابوقت الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة .

المراجع

المراجع التي استخدمها المؤلف لكتابة هذا الكتاب

(١) المراجع ذات الصلة الوثائقية بصورها اما عن مرجع حكومي أو عن صاحب العلاقة مباشرة :

- « الاتحاد القومي » كتيب صادر عن مكتب الاستعلامات في القاهرة عام ١٩٦١ .
- « الأردن والقضية الفلسطينية والعلاقات العربية » صادر عن وزارة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية .
- « الطريق الى الديمقراطية » الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- « بيانات السادة الوزراء في المؤتمر العام للاتحاد القومي » مكتب الاستعلامات . ١٩٦٠ .
- « دساتير البلاد العربية » صادر عن جامعة الدول العربية في القاهرة عام ١٩٥٥ .
- دستور حزب البعث العربي الاشتراكي .
- « خطب الرئيس جمال عبد الناصر » نشرت ضمن سلسلة كتب سياسية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- « محكمة الشعب » بغداد ١٩٥٨ - ١٩٦٢ .
- « محاضر محادثات الوحدة » دار الاهرام ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- « مع الشعب » مجموعة خطب للمسؤولين السوريين بعد الثامن والعشرين من ايلول ، دمشق ، صادر عن مكتب الاستعلامات .
- « النشرة التشريعية للحكومة المصرية » ١٩٥٨ - ١٩٦٢ .
- « وثائق الشكوى السورية » صادر عن مكتب الاستعلامات في دمشق عام ١٩٦٢ .

“Arabische Presse Konferenzen in Bonn 1956-57”

صادر عن المكتب الدائم لجامعة الدول العربية في بون عام ١٩٥٨ .

“Bulletin de La Presse Arabe”

صادر عن :

Le Bureau des Documentation Syriennes et Arab, Damas

Cahiers de L'Orient Contemporain”

صادر عن معهد الدراسات الاسلامية لجامعة باريس .

"Five Year Plan for Economic and Social Development"

صادر عن مكتب الاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

"The Arab States and the Arab League"

صادر عن مكتبة خياط - بيروت ١٩٦٢ تأليف محمد خليل .

„Liga der Arabischen Staaten"

صادر عن المكتب الدائم لجامعة الدول العربية في بون عام ١٩٦٠

"The United Arab Republic, Achievement and Future Development Plans"

صادر عن مكتب الاستعلامات في القاهرة عام ١٩٦٠ .

"Documents on British Foreign Policy, 1919-1939" Woodward, E., L.,
1st Ser., Vol. 4.

(ب) مذكرات :

— أحمد عبد الكريم ، « أضواء على تجربة الوحدة » دار اطلس للنشر ، دمشق
١٩٦٢ .

— خليل الكلاس ، « بيان الأستاذ خليل الكلاس » مطبعة دمشق ١٩٦٢ .

— الملك حسين عاهل الأردن ، « قصة حياتي » صادر عن دائرة النشر
والمطبوعات في عمان .

— محمد حسنين هيكل ، « مذكرات في السياسة المصرية » جزءان ، مطبعة مصر ،
القاهرة ١٩٦٣ .

— أنتوني إيدن ، "Sir Anthony Eden Memoiren"

(اعتمدنا النسخة باللغة الألمانية) .

— جلوب باشا ، "Jenseits Vom Jordan"

(اعتمدنا النسخة باللغة الألمانية) .

— خالد العظم - ثلاث أجزاء .

— عبد اللطيف بغدادى - جزءان .

— محمد نجيب .

— عبد الكريم زهر الدين .

(ج) المراجع الاحصائية :

— « الكتاب السنوى » عام ١٩٦٠ ، صادر عن مكتب الاستعلامات ، القاهرة
١٩٦١ .

— «المجموعة الإحصائية» صادر عن وزارة التخطيط في الجمهورية العربية السورية .

— صادر عن الأمم المتحدة . "Demographic Year Book"

— صادر عن الأمم المتحدة . "Statistical Year Book"

"The Statesman's Year Book" edited by S.H. Steinberg, London"

"The Year Book 1959"

صادر عن مكتب الاستعلامات - القاهرة .

(د) مراجع أخرى :

كتب :

— مصطفى عباس ، عطية عبد الجواد « عام في ظل الانفصال » الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٢ .

— عبد الله عبد الدايم « التربية القومية » دار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٠ .
— مطاع صفدي « حزب البعث مأساة المولد - مأساة النهاية » .

— جمال عبد الناصر « فلسفة الثورة » مكتب الاستعلامات في القاهرة .

— ميشيل عفلق « في سبيل البعث » دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٥٩ .

— ميشيل عفلق « معركة المصير الواحد » دار الآداب ، بيروت ، ١٩٥٩ .

— ناجي علوش « الثورة والجماهير » دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٢ .

— ناجي علوش « الثوري العربي المعاصر » دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٠ .

— جميل بيهم « العروبة والشمويات الحديثة » .

— صلاح الدين البيطار « السياسة العربية بين المبدأ والتطبيق » دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٠ .

— عفيف البزري « الناصرية في جملة الاستعمار الحديث » دار الشرق ، دمشق ١٩٦٢ .

— محمد حسنين هيكل « ما الذي جرى في سوريا » الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

— رؤيف الخوري « الفكر العربي الحديث » بيروت ١٩٤٣ .

— ساطع الحصري « آراء في القومية العربية » الطبعة الأولى ، مطبعة الاعتماد في مصر .

— ساطع الحصري « ما هي القومية » دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٩ .

— عزرة النض « أحوال السكان في العالم العربي » صادر عن جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

- حازم زكى نسيبية «القومية العربية» دار بيروت ، بيروت ١٩٥٩ .
- عبد الرحمن الرفاعي « في اعقاب الثورة المصرية » دار النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .
- منيف الرزاز « معالم الحياة العربية الحديثة » الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٠ .
- أنور الرفاعي ، شاعر مصطفى ، فيصل شيخ الأرض « التاريخ الحديث » صادر عن وزارة المعارف السورية ، دمشق ١٩٥٦ .
- أحمد السمان « محاضرات في اقتصاديات سورية » صادر عن جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- رياض طه « محاضر محادثات الوحدة - محاولات في الرد عليها » دار الكفاح .
- « دراسات في الاشتراكية » تأليف مجموعة من الكتاب العرب والأجانب ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٠ .
- « القومية العربية » اصدار الدائرة العامة لشؤون التوجيه المعنوي ، دمشق ١٩٦٢ .
- « تجربة الوحدة » نشرة صادرة عن حزب البعث العربي الاشتراكي في شباط ١٩٦٢ .
- « سنوات الفليان » ما نشر منه في صحيفة الاهرام والقبس الدولي حتى الحلقة ٢٥ .

- Abdel Malek, Anouar "Egypte Société Militaire" Edition du Seuil, 1962.
- Ansari, Adnan "Die Verfassungen des Libnon, der Vereinigten Arabischen Republik und des Irak" Alfred Metzner-Verlag, Frankfurt /Main, Berlin 1960.
- Antonius, George "The Arab Awakening" Hamish-Hamilton London 1938.
- Asfur, Edmund "Syria : Development and Monetary Policy", Harvard University Press, Cambridge 1959.
- Berger, Morroe "The Arab World Today" Doubleday and Co. Inc. Garden City, New York 1962.
- Boustany Salaheddine "The Press during the French Expedition in Egypt 1798 - 1801" Francke Verlag, Bern und München, 1960.

- Faris, Nabih Amin, Hussayn, M. Tawfik "The Crescent in Crisis" University of Kansas Press Lawrence 1955.
- Fisher, Sidney Nettelton "The Military in the Middle East" Ohio state University Press, Ohio, 1963.
- Hottinger, Arnold "Die Araber" Atlantis-Verlag, Zürich 1960.
- Hourani, Albert "Arabic thought in the Liberal Age 1798-1939" Oxford University Press, London 1962.
- Husaiani, Ishak Musa, "The Moslem Brethern" Khayat Verlag, Beirut 1956.
- Issawi, Charles "Egypte in Revolution" Royal Institute of International Affairs, London 1963.
- King Hussain "How to unite the Arab World" the directorate General Press and Information, Amman 1960.
- Lacouture, Jean and Simonne "Egypte in Transition" Methuen & Co. Ltd. London 1958.
- Lerner Daniel "The Passing of Traditional Society" Glencoe, Illinois 1958.
- Loewenstein, Karl "Verfassungslehre" J.C.B. Mohr (Paul Siedeck) Tübingen 1959.
- Löwenthal, Richard "Staats funktionen und Staatsform in den Entwicklungsländern" Ein Vortrag, der in "Die Demokratie im Wandel der Gesellschaft" Veröffentlicht ist. Colloquium Verlag, Berlin 1963.
- Mushin, Mahdi "Die geistigen und sozialen Wandlungen im Nahen Osten" Rombach-Verlag, Freiburg 1961.
- Seale, Patrick "The Struggle for Syria" Oxford University Press 1965.
- Qubain, Fahim I "Crisis in Lebanon" The Middle East Institut, Washington D.C. 1961.
- Samuelson, Paul. A. "Volkswirtschaftslehre" 1. Auflage, Bundverlag GmbH, Köln-Deutz 1958.

- Smith, Wilfred Cantwell "Islam in Modern History" Princeton University Press, Princeton, N. J. 1957.
- "Syria" Prepared by reference Division; Central Office of Information, London, June 1962, Quote Nr. R. 5351.
- "The Middle East" 3. Auflage, issued under the auspices of the Royal Institut of International Affairs, Oxford University Press, London, New York, Toronto 1958.
- "The United Arab Republic" Central Office of Information, London, November 1961, Quote Nr. R. 5277, Classification 115,
- Vatikiotis, P. j. "The Egyptian Army in Politics" Indiana University Press, Bloomington 1961.
- Verdross, Alfred "Völkerrecht" 4. Anflage. Springer Verlag - Wien 1959.
- Warriner Doreen "Land Reform and Development in the Middle East" Royal Institute of International Affairs, London, New York, 1957.
- Zeine, N. Zeine "Arab - Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism." Khayat's - Verlag, Beirut 1958
- Ziadeh, Nicola A. "Syria and Lebanon" Ernest Benn ltd. London 1957.

المجلات :

- الأحد ، دار الكفاح ، بيروت .
- الصياد ، دار الصياد ، بيروت .
- الأسبوع العربي ، بيروت
- المضحك المبكى ، دمشق .
- روز اليوسف — دار روز اليوسف ، القاهرة .
- الجندي — مجلة الجيش السوري ، دمشق .
- "Commerce du Levant" publiè par la "Société du Levant" Beirut Kesrouan Labaki.

Europa Archiv" Herausgeber Willhelm Cornides in Verbindung mit dem

Institut für europäische Politik und Wirtschaft, Frankfurt/M.

من المرجع المذكور أخذنا الدراسة التي كتبها المستشرق الألماني :

Steppat, Fritz "Regionale Sicherheitsbestrebungen im Mittleren Osten" Folge 14/1955 Seite 7985.

Europe Oorient, Eurafor Press -Paris.

"Die Internationale Politik" R. Oldenburg Verlag München

من هذا المرجع اقتبسنا الدراستين التاليتين :

Steppat, Fritz "Die politischen Probleme im Mittleren Osten Und im Maghrib" Sonderdruck aus "Die Internationale Politik 1955."

Steppat Fritz "Die Entwicklung zum Suez Konflikt"

jahrgang 1956-57 Seite 673.

"The Middle East journal" The Middle East Institut, Washington.

"Middle Eastern Affairs" Published by Council for Middle Eastern Affairs Inc. Belmöt Avenue, Elmont N. Y.

"Orient" Publication du "Société d'Etudes et de Publication Orient" Paris.

الصحف :

— الأهرام — القاهرة .

— الجمهورية — القاهرة .

— أخبار اليوم — القاهرة .

— الحياة — بيروت .

— الكفاح — بيروت .

— النداء — بيروت .

"Der Tagesspiegel" Berlin - West

"Die Welt" Hamburg

"Frankfurter Allgemeine Zeitung" Frankfurt

"Neues Deutschland" Berlin Ost

ناطقة بلسان الحزب الشيوعي الألماني في جمهورية ألمانيا الديمقراطية .

"Neues Deutschland" Berlin Ost

"New York Times" New York

"The Times" London

محتویات الكتاب

[illegible]

وهذا الكتاب أيضا كسابقه : « عريضة
سياسية » ما كان ليشهد النور في مصر
لولا الدعم الأدبي لدار الشعب برئاسة الأستاذ
الفاضل الكريم « أحمد شوقي القيعي » الذي
لم يمنعه من إصداره أن مضمونه يمثل رأيا
من الجانب الآخر فهذا التصرف هو الأرض
الخصبة لنمو الديمقراطية الحقة .

ولا أنسى فضل المدير العام الأستاذ
أنور زعلوك الذي كرس جهده وفكره ، ومعه
الكادر الفني والإداري بإدارة النشر والذي
يعمل صامتا بصبر وتنظيم لإصدار هذا
الكتاب وكل كتاب .

شكري الخاص إلى هؤلاء العاملين
بالأقسام الفنية من مطبعة الشعب الذين
أبدوا كل تفان في سبيل إخراج هذا الكتاب .
لقد عشت بينهم أياما غنية تحموا مني
خلالها الكثير من الضغط الزمني ومن طلبات
التصحيح . وتعرفت خلالهما على شباب طيب
لم تقتصر مشاركته على جمع الحروف إنما
فتح فكره إلى المضمون . فالثقافة لديهم لم
تقتصر على الدراسة إنما أيضا على تجارب
الحياة ..

د. سامي عصامه

رقم الايداع ١٩٨٩/٢٣٦٣

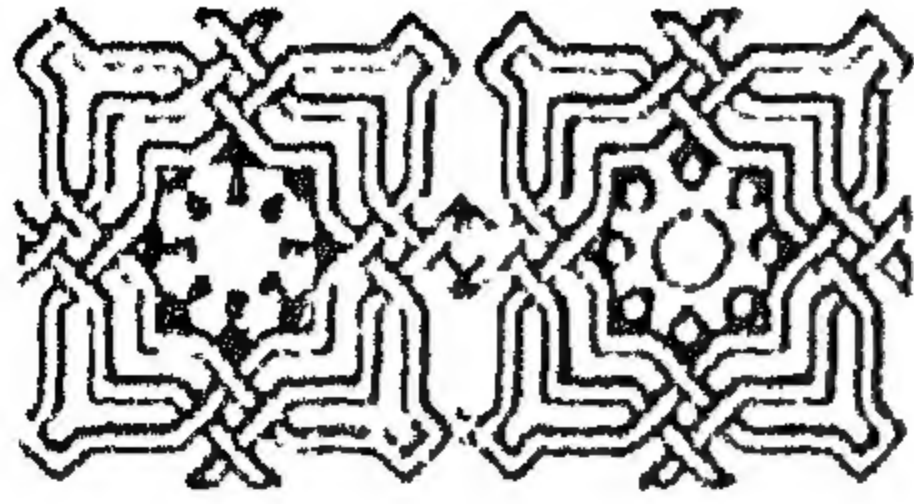
التزقيم الدولي x - ٠٠٤٦ - ٠٩ - ٩٧٧ ISBN

الطبعة الأولى

كانون ثانى / يناير ١٩٨٩

مطابع مؤسسة دار الشعب - للطباعة والنشر

٩٤ شارع قصر العيسى - القاهرة ٢٥٥١٨١ - ٢٥٥١٨١٨ - ٢٥٤٣٨١١



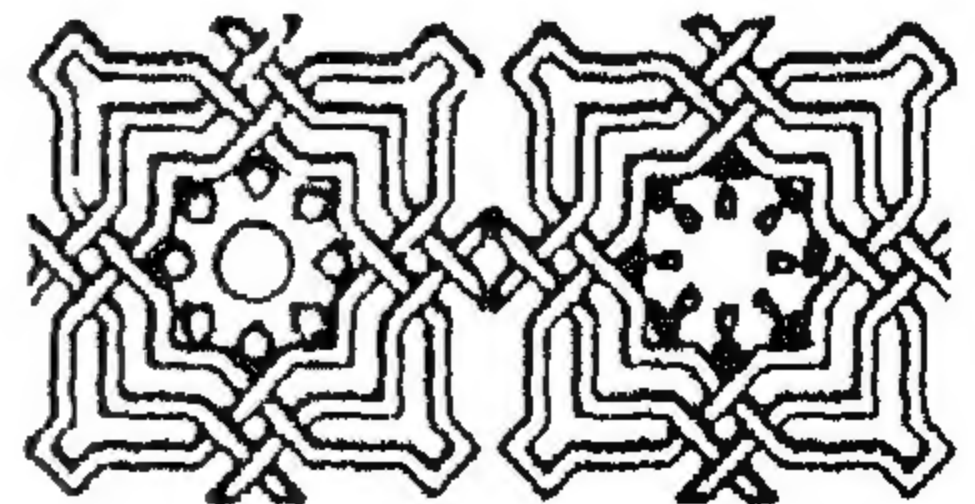
□□ مختارات من مطبوعات الشعب



- | | |
|-------------------------------|------------------------------------|
| □ مصر ورسالتها | □ الاسلام تعقل واستنباط |
| □ د. حسين مؤنس | □ د. محمد عبد المنعم القيعي |
| □ مايو .. يا حبيبي | □ الانتصارات العربية العظمى |
| □ أنور زعلوك | □ المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة |
| □ مصريون فقط | □ الامن القومي |
| □ على الدالي | □ عبد الكريم نافع |
| □ كتابات سياسية | □ الزعيم والمبكرة |
| □ د. اسماعيل صبرى عبد الله | □ (الزعامة السياسية) |
| □ ذكريات سياسية | □ محمد على الغنيت |
| □ عبد الفتاح حسن | □ مكافحة الارهاب |
| □ محاكمات الدجوى | □ لواء د. أحمد جلال عز الدين |
| □ شوكت التونى المحامى | □ الجامعة العربية وقضايا التحرر |
| □ الحرية السياسية والاقتصادية | □ محمد على رفاعى |
| □ فى الدين والعلم | □ السياسة النووية لاسرائيل |
| □ على الدين صالح المحامى | □ محمد خيرى بنونة |
| □ ايام المعتقلات | □ اليهود من كتابهم المقدس |
| □ ابراهيم أبو على المحامى | □ اعداء الحياة الانسانية |
| □ أين زوجى ؟ | □ كمال أحمد عون |
| □ زينب عبد القادر | □ كلام عنا وعن اسرائيل |
| □ موسوعة تاريخ مصر | □ مصطفى بهجت بدوى |
| □ أحمد حسين | □ يهود فى برلمان مصر |
| □ قراءات جديدة لحادث ؟ فبراير | □ محمد الطويل |
| □ جمال سليم | □ الصهيونية والعنف |
| | □ حسين الطنطاوى |

□□ تطلب من مكتبة مؤسسة دار الشعب للمحافة والطباعة

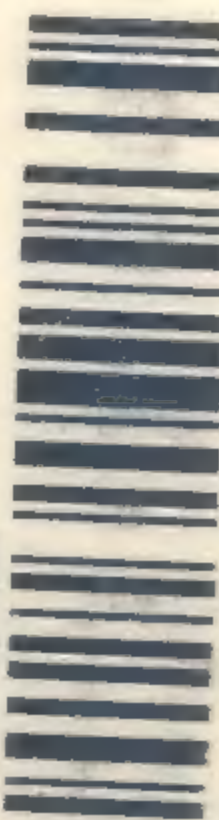
والنشر ومن وكلاء التوزيع بالمحافظات والدول العربية □□



الكاتب والكتاب

- ★ في دمشق عام ١٩٣٣ كان مولده ..
- ★ بعد حصوله على الدكتوراه في السياسة والاقتصاد من « برلين » الغربية .. في موضوع هذا الكتاب (قيام الجمهورية العربية المتحدة والتطور الذي أدى الى انفصال سوريا) زار السواد الأعظم من الدول الاشتراكية ومارس عملا وظيفيا في المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في « هامبورج » .. ثم تركه لينخرط في العمل الحر .. حيث أسس في « ميونخ » مكتب الاتصال العربي الألماني .
- ★ من أحدث مؤلفاته كتاب (عريضة سياسية .. مقالات في الاقتصاد والسياسة) .
- ★ وكتاب « أسرار الانفصال .. مصر وسوريا » الذي تقدمه مطبوعات الشعب بفصوله وهوامشه ومراجعته المتعددة من أدق المصادر والمراجع الرسمية ومحاضر محادثات الوحدة وممن عايشوها عن قرب أو شاركوا في صنعها مؤيدين ومعارضين بنظرة شمولية واعية منزهة عن الهوى .. وبعيدا عن تزيف التاريخ .. ليكون مرجعا موثقا لهذه الفترة الهامة من تاريخنا القومي المعاصر !! .
- انه حقا كتاب جدير بأن يقرأ !! .

Bibliotheca Alexandrina



0171124

الثلث ١٠٠